
المركز القومى للترجمة
المشروع القومى للترجمة
مارك كورتيس
التاريخ السرى
لتآمر بريطانيا مع الأصوليين
ترجمة: كمال السيد
1915

المركز القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

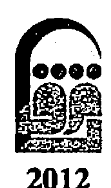
- العدد: 1915
- التاريخ السرى لتآمر بريطانيا مع الأصوليين
- مارك كورتيس
- كمال السيد
- الطبعة الأولى 2012

هذه ترجمة كتاب:
SECRET AFFAIRS: Britain's Collusions with Radical Islam
By: Mark Curtis

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 Fax: 27354554

التاريخ السرى
لتآمر بريطانيا مع الأصوليين

تــــأليف : مــــارك كــــورتيس
ترجمـــة : كمـــال الســـيد



2012

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

كورتيس، مارك.

التاريخ السرى لتآمر بريطانيا مع الأصوليين/ تأليف: مارك كورتيس، ترجمة: كمال السيد.

ط١، القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠١٢

٥٧٦ ص، ٢٤سم

١- الصراع السياسى

٢- بريطانيا – الأصول السياسية

(أ) السيد ، كمال (مترجم)

(ب) العنوان ٣٢٢,٤٣

رقم الإيداع ٥٤٥٣ / ٢٠١١

الترقيم الدولى : 978-977-704-522-3

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

إهداء

أزجي خالص شكري لجون بيلجر، وطوم ميلز على مساعدتهما الرائعة في إجراء البحوث اللازمة، وكذلك لوكيلتي فيرونيك باكستر، وأشخاص كثيرين في مؤسسة سيربنتزتيل، خاصة بيت إيرتون، وستيفن برو، وروثي بيتري ، وريبيكا جراي ، وديانا بروكاردو. وأعرب عن شكري في المقام الأول لزوجتي ، فلورنس .

المحتويـات

تصدير الطبعة العربية

يستند هذا الكتاب للوثائق الرسمية البريطانية التي رفعت عنها السرية، خاصة وثائق الخارجية والمخابرات، ليفضح تآمر الحكومة البريطانية مع المتطرفين والإرهابيين، دولاً وجماعات وأفرادًا، في أفغانستان وإيران والعراق وليبيا والبلقان وسوريا وإندونيسيا ومصر وبلدان رابطة الدول المستقلة حديثًا، بل حتى في نيجيريا التي تآمرت بريطانيا على خلافة سوكوتو فيها في أوائل القرن العشرين مع متأسلمين هناك، وذلك لتحقيق مصالحها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

ويوضح المؤلف وهو صحفي وكاتب ومستشار، عمل زميلاً باحثًا في المعهد الملكي للشئون الدولية، ومديرًا لحركة التنمية الدولية ورئيسًا لقسم السياسة في مؤسسة المعونة بالعمل والمعونة المسيحية، كما كانت بريطانيا ماهرة وماكرة في التلاعب بكل الأطراف، وأن أكثر من استغلتهم ثم نبذتهم عندما لم يعد لهم جدوى وانتفى الغرض، هم المتأسلمون، بدءًا من الإخوان المسلمين للسعودية لبن لادن والشيع الأفغانية للفرق الإندونيسية. وبالوقائع والتفاصيل الموثقة يعرض الكتاب أن المصلحة الخاصة كانت هي الأساس في سياسة بريطانيا الخارجية وأن المبادئ والقيم ليس لها مكان فيها، وأنها استندت في ذلك أساسًا لسياسة فرق تسُد، وتقلبت في التعامل مع كل الأطراف المتضاربة، فبعد أن موّلت طالبان وسلحتها انقلبت عليها، وساندت

حيدر علييف الشيوعي السابق، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي ومن رؤساء الكي جي بي والذي أباد خصومه بوحشية، ضد معارضيه المتأسلمين، وبعد أن تآمرت مع الولايات المتحدة لإعادة الشاه لعرشه في ١٩٥٣ بتدبير انقلاب على القائد الوطني مصدق، رفضت طلبه اللجوء إليها بعد أن أطاحه الخوميني، وكان وزراؤها صادقين في اعترافهم بأن هذه هي سياسة بلادهم عندما قال أحدهم إن هذا عمل لا يتسم بالشرف لكنها حسابات المصالح. وبعد عداء مرير لعدم الانحياز قالت تاتشر إن أفغانستان بلد من بلدان حركة عدم الانحياز العظيمة! وبعد إدانتها للمتمردين عادت لتقول إن كلمة المتمردين خاطئة وإنهم مقاتلون في سبيل التحرير، وبعد رفض الإسلام، رجعت لتقول إنه بديل جيد للماركسية وإن الحكم الديني الإسلامي مصدّ للسوفيت.

ويعرض الكتاب دور بريطانيا القيادي والسباق في التآمر مع المتأسلمين، ثم تحولها إلى "جزمة"- كما يقول- في رجل الأمريكيين، تقوم بالأعمال القذرة التي يأنف الأخيرون القيام بها. ويضرب الكتاب أمثلة للرياء البريطاني، أشهرها "إسراف" السيدة تاتشر في التزلف للسعودية التي أصبحت بريطانيا معتمدة عليها اقتصاديًا وإفراطها في الحديث عن "عظمة الملك فهد وحكمته " وبعد نظر الحكومة السعودية في مناسبات كثيرة، وكذلك حديثها عن "بعد نظر وروعة" ضياء الحق دكتاتور باكستان، والمحرك الأول بجانب السعودية، للإرهاب العالمي، كذلك حديثها عن بُعد نظر الشاه وخبرته التي لا تبارى. وعلى ذلك، ففي جنازته في القاهرة أرسلت أمريكا ريتشارد نيكسون للمشاركة، وأرسلت فرنسا سفيرًا واكتفت بريطانيا بموظف في السفارة. ونورد فيما يلي بضع نماذج مما حواه الكتاب عن طبيعة السياسة البريطانية التي شاركتها الولايات المتحدة كثيرا من آثامها:

- كانت بريطانيا هي المحرك والموجه للقوى المتأسلمة في تصديها للقومية والعلمانية، وفي هذا خططت لاغتيال قادتها في مصر وسوريا والعراق وإندونيسيا خاصة عبد الناصر وسوكارنو.
- أن جميع الحروب التي اتخذت طابعا جهاديا لعبت بريطانيا الدور الرئيسي فيها من أفغانستان للبوسنة حتى الحرب بين أذربيجان وأرمينيا حول ناجورنو كاراباخ والحرب في كشمير وفي بلدان رابطة الدول المستقلة.
- أنها شجعت الملا عُمر قائد طالبان على أن يوافق في محادثاته مع الأمير تركي رئيس المخابرات السعودية على تسليم بن لادن، وهو نفس ما عرضه حسن الترابي المتأسلم، ودفعت السعودية لتخصيص الملايين من الدولارات لإبادة الجيش العراقي في ١٩٩١، وشجعت بن لادن على أن يعرض على السعوديين أن تدافع قواته بعد أفغانستان عن المملكة، لكن هؤلاء فضلوا نشر نصف مليون جندي أمريكي (كافر) للدفاع عن أرض الحرمين، ووافقت على ضم مجاهدين حاربوا في أفغانستان إلى الحرس الوطني السعودي بعد عودتهم وتولت تدريبهم، ودفعت هي والأمريكيون الشيعة في جنوب العراق على الثورة على صدام، ثم تخليتا عنهم، بل وقامتا بحماية قوات صدام التي سحقتهم وذبحت آلافًا منهم.
- أنها أعلنت أنها لن تربط سياسة التجارة والدفاع بقضايا حقوق الإنسان، وذلك في تعاملها مع السعودية وباكستان وغيرها من الدول التي تمتهن كرامة البشر، بل وأعلنت أن كل بلد حُر فيما يفعله بمواطنيه.

- أنها قامت هي وأمريكا باختبار أسلحة جديدة فتاكة في أفغانستان لبيان مدى فاعليتها، ومن جانب آخر وردت أسلحة لم تثبت فاعليتها في حربها في فوكلاند لأتباعها المتأسلمين في حروبهم، وهربت لهم أسلحة سوفيتية حتى لا يُعرف مصدرها. وأرسلت حمولة ١٠٠ طائرة من القذائف لمسعود في أفغانستان وتولت تهريب المجاهدين الأفغان بأسماء مزورة لبريطانيا لتدريبهم في معسكرات هناك.

- أنهم مع تزلفهم للسعوديين بل وتذللهم لهم، كانوا ينفسون عليهم أشياءهم، فيقول السفير ديلي موريس "إنها مأساة أن تركز العناية الإلهية مع كل ما يحتاجه العالم، هذا القدر من الموارد والثروة في أيدي ناس لا يحتاجونه ويتسمون بقدر كبير من عدم المسئولية بشأن استخدامه ويعتبرون باقي العالم موجودا لخدمتهم". ويقول سفير بريطاني آخر عن الملك سعود إنه "يبدو أنه ليس لديه فكرة عن أن الأموال ينبغي إنفاقها على أغراض أخرى غير نزواته الشخصية، أو أن هناك حدودًا لما يمكن أن يأتي منها". كذلك يوضح الكتاب أن البريطانيين اقترحوا على وكالة المخابرات المركزية، استغلال انقسامات الأسرة لإسقاط سعود، وأنهم رغم مداهنتهم للسعوديين كانوا حريصين على إقامة علاقات بمن يمكن أن يكونوا بدلاء لبيت آل سعود، بمن فيهم المعارضون السعوديون في لندن، رغم أن أحد سفرائهم أعلن في تعليقه على الوضع في السعودية: "أن مصالحنا تتحقق على أفضل وجه بنظام استبدادي يحافظ على الارتباط بالغرب بأكثر مما تتحقق بديمقراطية تندفع منحدرة نحو الشيوعية والفوضى".

- أن البريطانيين نظروا للعرب باستمرار نظرة دونية، فكما يقول الكتاب فإن السير كونجريف يرى "أن العرب، مسلمين ومسيحيين ويهود كلهم بهائم، ومصيرهم لا يعادل حياة إنجليزي واحد". كذلك عارض تشرشل إقامة دولة نيابية عربية في فلسطين، وقال إن العرب أقل شأنًا وقدرة من اليهود. ومع ذلك، فمثالاً لعدم مبدئية البريطانيين، فإنه مع ظهور بوادر الحرب العالمية في الأفق، قال تشمبرلن "إنه من المهم كسب العرب لصفنا، وإذا كان علينا نغضب أن طرفًا فليكن اليهود". ومع كل استغلال بريطانيا للإسلام، الذي أشادت به تاتشر حتى ظننا أنها ستعتنقه، فإنها لم تعتبره أبدًا حليفا استراتيجيا واعتبره تشرشل "القوة الأكثر رجعية في العالم"، ورغم تعاونها مع القوى المتأسلمة؛ فقد اعتبرتها دوما معادية لها، رغم أنها ضمت جحافل من المتأسلمين وقدمت لهم مساعدات مادية ولوجستية جمة، لدرجة أن لندن سميت لندنستان، بل وكانت بريطانيا إبان حكمها للهند التي تضم ٢٠ مليون مسلم آنذاك، تقول إنها أكبر دولة إسلامية في العالم.
- أنها كانت باستمرار تنكث وعودها للعرب، فبعد أن أوهمت الشريف حسين أنها ستنصبه خليفة للعرب بعد هزيمة العثمانيين، أخذت صف ابن سعود لأن مطالبه اقتصرت على الجزيرة العربية، رغم أنه في حربه مع حسين قتلت قواته ٤٠٠ ألف لأنها لم تكن تأخذ أسرى وهرب أكثر من مليون، وعند انتصاره شنق ٤٠ ألف وبتر أعضاء ٣٥٠ ألفًا. وبعد سبّ تشرشل لابن سعود قال:

"إن إعجابي به لشديد لولائه لنا الذي لا يتزعزع"، بل وأرسل قوات بريطانية لضرب جزء من قوات ابن سعود المناوئين لبريطانيا الذين تمردوا عليه. وفي المقابل وفرت السعودية لبريطانيا موطئ قدم في قلب العالم الإسلامي، في أرض الحرمين.

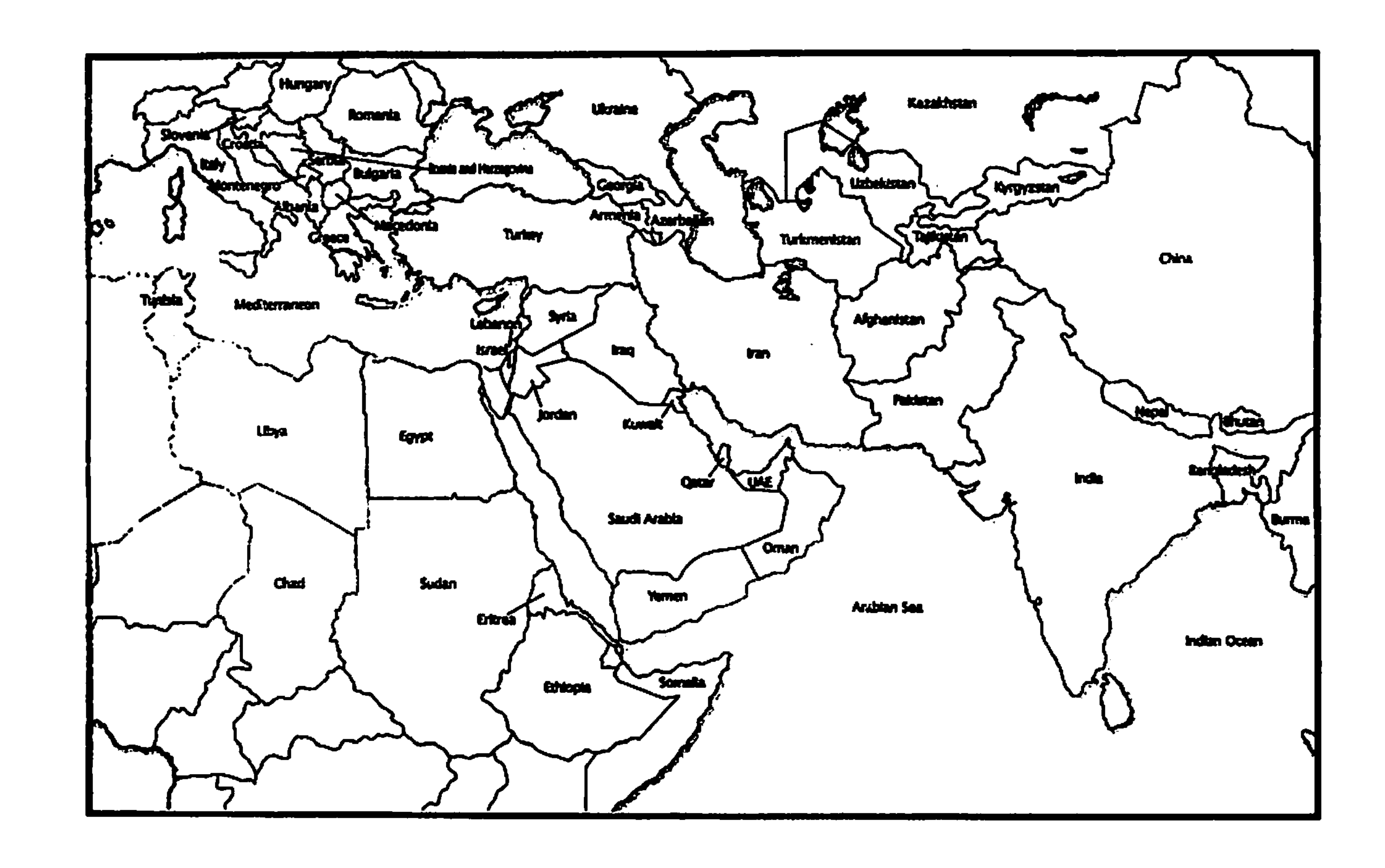
تلك عينة صغيرة مما أورده الكتاب من جرائم بريطانيا في العالم الإسلامي، ومع ذلك لم ينس الكتاب إنجازات الأمريكيين الذين بزّوا البريطانيين في هذا الصدد. فقد اعترف هؤلاء بأن عبد الناصر أجبرهم على مساندة نظم ظلاميه ورجعية وضارة بسمعة مؤيديها، وأنهم جعلوا القومية عدوهم الأول، ونال اليساريون الجزء الأول من اهتمامهم، فقد لعبوا الدور الأساسي في ذبح أعضاء حزب توده الإيراني في ١٩٥٣، وفي إبادة الحزب الشيوعي الإندونيسي الذي كان يضم مليوني عضو على أيدي صديقهم سوهارتو ومن معه من المتأسلمين، كذلك فعلوا في العراق والأردن وفي أفغانستان التي كان عميلهم حكمتيار فيها يسلخ جلود أعدائه، خاصة اليساريين أحياء، فقد ساندوه بكل قوتهم رغم أن الكونجرس قال إنه أكثر القادة الأفغان فسادًا.

ويبرز الكتاب دور أمريكا وتابعتها بريطانيا في تأييد *الدكتاتور* (ضياء وسوهارتو والشاه وغيرهم) *والملك* (آل سعود وحسين وقابوس) *وآية الله* (الملالي في انقلاب ١٩٥٣ ثم الخوميني قبل أن تنقلب عليه، وكذلك ملالي طالبان قبل أن توليهم ظهرها لرفضهم توقيع عقد نفط مع شركة أمريكية). وقد أجبر الأمريكيون السعوديين على تمويل سلسلة من حروبهم ليس فقط في أفغانستان، بل في أنجولا وزائير وتشاد والفلبين وبلدان رابطة الدول المستقلة، بل ودفع السعوديون مليوني دولار لوكالة المخابرات المركزية

للحيلولة دون نجاح الحزب الشيوعي الإيطالي. كذلك مول السعوديون مؤامرة في لبنان دبرتها أمريكا وشاركت فيها بريطانيا لاغتيال محمد حسن فضل زعيم حزب الله وقُتل فيها ٨٠ شخصًا وجرح ٤٠٠ ومع ذلك نجا فضل الله، واضطرت السعودية لدفع مليوني دولار له ليكف عن مهاجمة أمريكا. وقد أورد الكتاب أن السعودية وأمريكا دفع كل منهما ٣ مليارات دولار للحرب في أفغانستان، وأن حكمتيار وحده حصل منها على ٦٠٠ مليون دولار وحصلت القاعدة على ٣٠٠ مليون دولار، وقد جندت مخابرات أمريكا كثيرين من قادة المتأسلمين منهم سعيد رمضان مؤسس التنظيم الدولي للإخوان الذين يقال إنهم مولوه بمبلغ ١٠ ملايين دولار وأجبروا الأردن على منحه جواز سفر. وورد أن أمريكا بدأت من أوائل الخمسينيات تمول الإخوان في مصر ومساعدتهم في سوريا لتدبير مؤامرتين، وتعاونت معهم هي وشركة أرامكو لتكوين خلايا منهم في السعودية لمحاربة القومية العربية. كذلك تآمرت أمريكا مع المتأسلمين الذين كانوا يتحدون النظام السوفيتي في آسيا الوسطى من بين رجال القبائل. وكان دور أمريكا بارزًا في تمويل ملالي إيران وتسليحهم في انقلاب ١٩٥٣، وحتى بعد الثورة على الشاه أغدقت أمريكا بعدها على الملالي قبل أن تنقلب عليهم، بحيث راجت نكتة في طهران كما تقول أشرف بهلوي بأنك إذا رفعت ذقن أحد الملالي فسترى عبارة "صنع في أمريكا".

تلك قلة من أمثلة يزخر بها الكتاب عن استغلال الثالوث غير المقدس، أمريكا وبريطانيا والسعودية، للمتأسلمين وتحالفهم معهم في تنفيذ استراتيجياتهم، لكن السحر انقلب على الساحر في كثير من الأحيان، وانقلب المتأسلمون على صناعهم، مما أثار حروبًا شعواء بين الطرفين، وجعل

السعودية تعود إلى "الأسلمة المنضبطة" وتضيق علـــى المتأســلمين فتقطــع المعونة عن الإخوان وتعدم بعض المتطرفين وتسحب جواز سفر بـــن لادن وتستهدفه. وقد جعل هذا بريطانيا وأمريكا أكثر حرصًا فـــي تعاملهمـــا مـــع المتأسلمين، وإن ظلت لهما اليد الطولى واستمرا في استغلالهم رغم صـــخب هؤلاء في إعلان العداء لهما.



Hungary
Romania
Ukraine
Kazakhstan
Slovenia
Croatia
Italy
Serbia
Bosnia and Herzegovina
Bulgaria
Montenegro
Albania
Macedonia
Greece
Georgia
Armenia
Azerbaijan
Uzbekistan
Kyrgyzstan
Turkey
Turkmenistan
Tajikistan
China
Tunisia
Mediterranean
Lebanon
Israel
Syria
Iraq
Iran
Afghanistan
Jordan
Kuwait
Pakistan
Nepal
Bhutan
Libya
Egypt
Qatar
UAE
India
Bangladesh
Saudi Arabia
Burma
Oman
Chad
Sudan
Yemen
Eritrea
Arabian Sea
Indian Ocean
Ethiopia
Somalia

مقدمـــة

تقول وكالات المخابرات البريطانية إنها حالت دون تنفيذ اثنتي عشرة مؤامرة إرهابية في بريطانيا عبر العقد الماضي، وتدعي أنه كان يوجد بهـــا ٢٠٠٠ إرهابي مشتبه به معروف في ٢٠٠ شبكة[١]. ويحذر المسئولون عن محاربة الإرهاب من احتمال وقوع غارات هائلة مذهلة وعمليـــات إطـــلاق للنيران وأسر للرهائن ينخرط فيها قتلة محترفون مزودون بالقنابل[٢]. والواقع أنه تسهل المبالغة في مدى التهديد الإرهابي لأسباب سياسية – فعلى ســبيل المثال، اتهمت المديرة السابقة، بجهاز المخابرات الداخلية ستيللا رمنجتـــون، الحكومة "بترويع الناس بغية التمكن من إصـــدار قـــوانين تقيّـــد الحريـــات المدنية"[٣]. لكن من الواضح أن بريطانيا، إلى جانب بلدان غربيـــة كثيـــرة أخرى تواجه تهديدًا من الجماعات الإسلامية المتطرفة. فقد شـــكل تفجيـــر القنابل في لندن في يوليو ٢٠٠٥، الذي قتل ٥٢ شخصًا وجرح ما يربو على ٧٠٠، أسوأ الفظائع الإرهابية التي ارتكبت على الأرض البريطانيـــة وأول هجوم "ناجح" يشنه الإسلاميون في بريطانيا. وقد أدانت المحاكم البريطانية ما يربو على ٨٠ شخصًا خططوا لقتل مواطنين بريطانيين في أعمال إرهابية. وفي الوقت نفسه، فإن أبرز شخصية عسكرية في بريطانيا أســمت التهديـــد الذي يشكله التطرف الإسلامي" صراع جيلنا – وأنه ربمـــا يـــشكل حـــرب الثلاثين عامًا الخاصة بنا(*)."[٤]

(*) دارت بين الكاثوليك والبروتستانت بين ١٦١٨و ١٦٤٨ (المترجم)

وقد كانت الكيفية التي وصلنا بها لهذا الحد موضع بحث وتأمل في وسائل الأعلام. وقدمت إجابات شتى عن كيف "يمكن لمواطنين بريطانيين تربوا في الداخل أن يتحولوا للعنف الإرهابي ويصبحوا مستعدين لتفجير أنفسهم"؟ وينحى معلقو الجناح اليميني باللائمة على نحو نموذجي، على الثقافة الليبرالية البريطانية، محاجين بأن القوانين لم تكن متشددة بما يكفي لدحر التطرف، بل ويدّعون حتى إن التعددية الثقافية قد جعلت من المستحيل التصدي لأشخاص يدينون بعقيدة مختلفة(٥). لقد تعرضت الحكومة لهجوم واسع منذ ٧ يوليو لفشلها على مر السنين في دحر عدد من المتطرفين الإسلاميين في بريطانيا – وأشهرهم أبو حمزة، الخطيب السابق لجامع فنسبري بارك في شمال لندن، الذي سمح له بأن يدعو علانية شباناً مسلمين كثيرين للجهاد العنيف(٦).

ويرى آخرون، وكثيرون منهم من اليسار السياسي أن التهديد الإرهابي أذكته التدخلات العسكرية البريطانية في العراق وأفغانستان وتحيز هوايتهول لإسرائيل في النزاع في فلسطين المحتلة. فلا ريب أن تلك عوامل أساسية، يدركها تمامًا المسئولون البريطانيون؛ ففي أبريل ٢٠٠٥ مثلاً، ذكرت لجنة المخابرات المشتركة في تقرير تم تسريبه في العام التالي، أن النزاع في العراق "فاق خطر الإرهاب الدولي وأنه يواصل تأثيره في الأجل الطويل. ذلك أنه قوّى عزيمة الإرهابيين الذين كانوا قد التزموا بالفعل بمهاجمة الغرب وحفز آخرين لم يكونوا كذلك(٧)." وقد أعقب هذا تقرير مشترك لوزارتي الداخلية والخارجية بعنوان "المسلمون الشبان والتطرف" جرى تسريبه بدوره وذكر أن هناك "ازدواجًا في المعايير" يتصوره كثيرون من المسلمين في بريطانيا، ممّن يعتقدون أن السياسة الخارجية البريطانية في أماكن مثل العراق وأفغانستان وكشمير والشيشان "تعادي الإسلام"(٨).

لكن هناك حلقة كبيرة مفقودة في هذا التعليق، فإسهام بريطانيا في صعود التهديد الإرهابي يتجاوز كثيرًا تدخلاتها الحالية التي تعد كارثة في الشرق الأوسط. فالقصة الأكثر أهمية التي يسعى هذا الكتاب إلى روايتها، هي أن الحكومات البريطانية، من العمال والمحافظين على حد سواء في سعيها لتحقيق ما يسمى "المصلحة الوطنية" في الخارج، تواطأت عقودًا طويلة مع القوى الإسلامية المتطرفة، بما في ذلك التنظيمات الإرهابية؛ فقد تسترت عليها، وعملت إلى جانبها وأحيانًا دربتها ومولتها، بغية الترويج لأهداف محددة للسياسة الخارجية. وغالبًا ما فعلت الحكومات ذلك في محاولات يائسة للحفاظ على قوة بريطانيا العالمية التي عانت من أوجه ضعف متزايدة في مناطق أساسية من العالم، نظرًا لعجزها عن أن تفرض إرادتها من جانب واحد وافتقارها لحلفاء آخرين. ومن ثم فالقصة ترتبط في الصميم بقصة انهيار الإمبراطورية البريطانية ومحاولة الإبقاء على نفوذها في العالم.

وقد أقامت بريطانيا مع بعض هذه القوى الإسلامية، المتطرفة تحالفًا استراتيجيًا دائمًا لضمان تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأساسية طويلة الأجل، ودخلت في زواج مصلحة واتحاد وثيق العرى بصورة مؤقتة مع قوى أخرى منها لتحقيق نتائج محددة قصيرة الأجل. وقد أشار بعض المحللين إلى أن الولايات المتحدة تعهدت أسامة بن لادن والقاعدة، لكن هذه التقارير خلت من الحديث عن دور بريطانيا في تشجيع الإرهاب الإسلامي على الدوام، ولم تجر رواية القصة كاملة مطلقًا. ومع ذلك، فقد كان تأثير هذا التواطؤ على صعود التهديد الإرهابي أشد من تأثير الثقافة الليبرالية البريطانية أو الإلهام بالجهاد الذي أثاره احتلال العراق.

وكان أقرب مدى وصلت إليه وسائل الإعلام السيارة لهذه القصة في الفترة التي تلت ٧ يوليو مباشرة، عندما كشفت التقارير المتفرقة، الصلة بين أجهزة الأمن البريطانية والمتشددين المتأسلمين الذين كانوا يعيشون في لندن. فقد توارد أن بعضًا من هؤلاء الأشخاص كانوا يعملون عملاء أو مخبرين لبريطانيا إبّان انخراطهم في أعمال الإرهاب في الخارج. ومن الجلي أن البعض منهم كانت تحميه أجهزة الأمن البريطانية عندما كان مطلوبًا من قبل حكومات أجنبية. ذلك جزء مهم لكنه صغير فحسب من صورة أكبر كثيرًا تتعلق أساسًا بسياسة بريطانيا الخارجية.

لقد تواطأت هوايتهول مع مجموعتين من القوى الفاعلة المتأسلمة كانت لهما ارتباطات قوية ببعضهما البعض. تضم المجموعة الأولى دولاً أساسية راعية للإرهاب المتأسلم، وأهم دولتين منها هما حليفتا بريطانيا الرئيسيتان اللتان ترتبط معهما لندن بشراكة استراتيجية قديمة العهد – باكستان والسعودية. فقد تستر مخططو السياسة الخارجية بصورة دائمة على سياسة السعوديين والباكستانيين الخارجية، واعتبروا أن هاتين الدولتين حليفتان رئيسيتان حاليًا فيما كان يوصف حتى وقت قريب بأنه الحرب على الإرهاب. ومع ذلك، فإن مدى رعاية الرياض وإسلام أباد للإسلام المتطرف في شتى أنحاء العالم يخسف تعهد البلدان الأخرى له، خاصة الأعداء الرسميين مثل إيران وسوريا. وكما سنرى، فقد كانت السعودية، خاصة بعد ازدهار أسعار النفط في ١٩٧٣ التي دفع بها إلى وضع الدولة عالمية التأثير، مصدر مليارات الدولارات التي تدفقت لدعم قضية الإسلام المتطرف، بما في ذلك المجموعات الإرهابية العاملة في شتى أنحاء العالم. ويمكن المحاجة بمثال جيد هو أن القاعدة هي جزئيًا من خلق السعودية حليفا لبريطانيا، نظرا للروابط المباشرة التي قامت بين المخابرات السعودية وبن لادن منذ السنوات الأولى للجهاد ضد السوفيت في أفغانستان في ثمانينيات القرن الماضي.

وفي الوقت نفسه، كانت باكستان راعيا رئيسيا لمجموعات إرهابية شتى منذ استيلاء الجنرال ضياء الحق على السلطة في انقلاب عسكري وقع في ١٩٧٧، فقد أخرج الدعم العسكري بعض الجماعات إلى حيّز الوجود، وبعد ذلك جرى تعهدها بالسلاح والتدريب. إن مفجري قنابل ٧ يوليو وغيرهم ممن أصبحوا إرهابيين بريطانيين هم جزئيا نتاج لعقود متتالية من الرعاية الباكستانية الرسمية لهذه الجماعات. وحاليا، فإن الشبكات التي تتخذ من باكستان مقرا لها هي التي تمثل أكبر خطر على بريطانيا وتحتل موقع المركز بالنسبة للإرهاب العالمي، وربما أضحت حتى أكثر أهمية من القاعدة، رغم تركيز الإعلام الغربي على بن لادن.

إن كلاً من باكستان والسعودية صنيعتان بريطانيتان؛ فقد تشكلت السعودية بصورة دموية في عشرينيات القرن الماضي بدعم عسكري ودبلوماسي بريطاني، في حين اقتطعت باكستان من الهند في ١٩٤٧ بمساعدة المخططين البريطانيين. ويتقاسم هذان البلدان، وإن اختلفا تمامًا بطرق كثيرة، افتقارا أساسيا للمشروعية غير كونهما "دولتين إسلاميتين". وقد كان الثمن الذي تكبده العالم لرعايتهما للصيغ المتطرفة على نحو خاص من الإسلام – والدعم البريطاني لهما – باهظا جدا حقا. وفي ضوء تحالفهما مع بريطانيا، لاغرو في أن الزعماء البريطانيين لم يدعوا إلى قصف إسلام أباد والرياض بالقنابل أسوة بكابول وبغداد، حيث إن من الواضح أن الحرب على الإرهاب لا تتم بهذا القصد، وإنما هي نزاع مع أعداء حددتهم واشنطن ولندن بصفة خاصة. وقد ترك هذا قدرا كبيرا من البنية الأساسية العالمية للإرهاب سليما لم يمس، مما يثير مزيدا من الأخطار بالنسبة للعامة في بريطانيا والعالم.

والمجموعة الثانية من القوى الفاعلة المتأسلمة التي تواطأت معها بريطانيا هي الحركات والمنظمات المتطرفة. ومن بين أكثر هذه الحركات نفوذا التي تظهر طوال هذا الكتاب، الإخوان المسلمون، التي تأسست في مصر في ١٩٢٨ وتطورت لشبكة لها تأثيرها على النطاق العالمي، والجماعة الإسلامية التي تأسست في الهند البريطانية في ١٩٤١، وأصبحت قوة سياسية وأيديولوجية كبرى في باكستان. كما عملت بريطانيا سرا إلى جانب حركة دار الإسلام في إندونيسيا، والتي وفرت مرتكزات أيديولوجية مهمة لتطور الإرهاب في هذا البلد. ورغم أن بريطانيا تعاونت أساسا مع الحركات السنية في الترويج لسياستها الخارجية، فإنها لم تنفر في بعض الأوقات من التستر على القوى الشيعية، مثل المتطرفين الشيعة الإيرانيين في خمسينيات القرن الماضي، وقبل الثورة الإسلامية في ١٩٧٩ وبعدها.

بيد أن بريطانيا شاركت أيضا في عمليات وحروب سرية إلى جانب تشكيلة من المجموعات الجهادية الصُرّاح، وارتبطت في بعض الأحيان بالحركات التي ذكرناها توا. وقد روجت هذه الجماعات لأشد جداول الأعمال الدينية والسياسية رجعية، وارتكبت على نحو روتيني فظائع مروعة ضد المدنيين. وقد بدأ التواطؤ من هذا النوع في أفغانستان في ثمانينيات القرن الماضي، عندما ساندت بريطانيا سرا إلى جانب الولايات المتحدة والسعودية وباكستان، المقاومة من أجل هزيمة الاحتلال السوفيتي لهذا البلد. وجرى تقديم دعم عسكري ومالي ودبلوماسي للقوى الإسلامية التي سرعان ما نظمت نفسها وهي تجبر السوفيت على الانسحاب، في شبكات إرهابية جاهزة لضرب أهداف غربية. وبعد الجهاد في أفغانستان، أجرت بريطانيا تعاملات سرية من نوع أو آخر مع متشددين في منظمات إرهابية شتى، بما

في ذلك حركة الأنصار الباكستانية، والجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية، وجيش تحرير كوسوفو، وكانت لها جميعها روابط قوية مع قاعدة بن لادن. وجرى الاضطلاع بعمليات سرية مع هذه القوى وغيرها في آسيا الوسطى، وشمال أفريقيا وشرقي أوروبا.

ورغم أن الدعوى التي أقدمها هي أن بريطانيا قد أسهمت بصورة تاريخية في تطور الإرهاب العالمي، فإن التهديد الحالي الذي يواجه بريطانيا ليس ببساطة "ارتدادا على الأعقاب"، حيث إن تواطؤ هوايتهول مع الإسلام المتطرف مستمر، وإن كان في شكل مختلف. فالمخططون لا يواصلون علاقاتهم الخاصة مع الرياض وإسلام أباد فحسب، بل يتآمرون أيضا مع جماعات مثل الإخوان المسلمين في مصر، والشيعة الإسماعيلية في العراق، ويتآمرون في الواقع مع عناصر من طالبان في أفغانستان في مسعى يائس للتصدي للتحديات الكثيرة الراهنة التي تواجه وضع بريطانيا في الشرق الأوسط.

وترجع جذور تعاون بريطانيا مع الإسلام المتطرف كما سنرى في الفصل الأول إلى سياسات فرّق تسد التي اتبعت في عهد الإمبراطورية، عندما كان المسئولون البريطانيون يسعون بانتظام إلى تعهد مجموعات إسلامية أو أفراد مسلمين للتصدي للقوى الوطنية الناهضة التي كانت تتحدى الهيمنة البريطانية. فمن المعروف أن المخططين البريطانيين ساعدوا في خلق الشرق الأوسط الحديث إبّان الحرب العالمية الأولى وبعدها بتنصيب حكام في أراض وبلدان حددها المخططون البريطانيون. لكن السياسة البريطانية انطوت أيضًا على السعي إلى إعادة الخلافة في قيادة العالم الإسلامي، إلى السعودية، الخاضعة للسيطرة البريطانية، وهي استراتيجية كان لها أهمية هائلة بالنسبة لمستقبل المملكة السعودية وباقي العالم.

وبعد الحرب العالمية الثانية، واجه المخططون البريطانيون خسارة وشيكة للإمبراطورية وصعود قوتين عظميين جديدتين، لكنهم كانوا قد عقدوا العزم على الحفاظ على أقصى ما يمكن من النفوذ السياسي والتجاري في العالم. ورغم أن جنوب شرق آسيا وأفريقيا كانا مهمين بالنسبة للمخططين البريطانيين، أساسا بسبب مواردهما من المواد الخام، فقد كان الشرق الأوسط هو الذي تريد لندن ممارسة نفوذها عليه، بسبب احتياطياته الهائلة من النفط. ومع ذلك، فقد ظهر فيه عدو رئيسي اتخذ شكل القومية العربية الرائجة بقيادة جمال عبد الناصر في مصر، التي سعت للنهوض بسياسة خارجية مستقلة وإنهاء اعتماد دول الشرق الأوسط على الغرب. ولاحتواء هذا التهديد، لم تساند بريطانيا والولايات المتحدة ملكيات وقيادات إقطاعية محافظة موالية للغرب فحسب، وإنما أقامتا أيضا علاقات سرية مع قوى متأسلمة، خاصة الإخوان المسلمين، لزعزعة استقرار الحكومات ذات النزعة القومية والإطاحة بها.

ومع سحب بريطانيا لقواتها العسكرية من الشرق الأوسط في أواخر الستينيات، اعتبرت قوى متأسلمة مثل النظام السعودي، ومرة أخرى الإخوان المسلمون، قائمة مقامها في الحفاظ على مصالح بريطانيا في المنطقة، لمواصلة زعزعة النظم الشيوعية والقومية، أو "كقوة عضلية تدعم حكومات الجناح اليميني الموالية للبريطانيين. وبحلول سبعينيات القرن الماضي، كانت القومية العربية قد هُزمت فعليا باعتبارها قوة سياسية، جزئيا بفضل المعارضة الأنجلوأمريكية لها، وحلت محلها لحد كبير قوة الإسلام المتطرف الصاعدة، التي اعتبرتها لندن ثانية سلاحا تحت الطلب لدحر بقايا القومية العلمانية والشيوعية في دول رئيسية مثل مصر والأردن.

وبعد أن أفرخت حرب أفغانستان في الثمانينيات من القرن الماضي تشكيلة من القوى الإرهابية، بما في ذلك القاعدة، بدأ ارتكاب الأعمال الوحشية الإرهابية أولاً في البلدان الإسلامية، ثم في أوروبا والولايات المتحدة في التسعينيات. ومع ذلك، فالأمر الحاسم في هذه القصة هو أن بريطانيا استمرت تعتبر أن بعض هذه الجماعات مفيدة، أساسا بوصفها قوات لحرب العصابات تقوم مقامها في أماكن جدّ مختلفة على غرار البوسنة وأذربيجان وكوسوفو وليبيا، وهناك استخدمت إما للمساعدة في تحطيم الاتحاد السوفيتي وتأمين المصالح الكبرى في النفط أو لمحاربة النظم القومية، والتي تمثلت هذه المرة في نظام سلوبودان ميلوسفتش في يوغوسلافيا ومعمر القذافي في ليبيا.

وطوال هذه الفترة، وجدت جماعات جهادية ومجاهدون أفرادا ملاذا آمنًا في بريطانيا، وحصل البعض منهم على حق اللجوء السياسي، مع مواصلة الانخراط في أعمال الإرهاب في الخارج. ولم تتسامح هوايتهول فحسب مع تطور "لندنستان"– العاصمة التي تعمل قاعدة ومركز تنظيم لجماعات جهادية كثيرة، بل وشجعت ذلك – حتى وإن وفر هذا "ضوءا أخضر" بحكم الأمر الواقع لذلك الإرهاب. وأظن أن بعض العناصر، على الأقل في المؤسسة البريطانية، سمحت للجماعات المتأسلمة بأن تعمل انطلاقا من لندن ليس فقط لأنها كانت تقدم معلومات لأجهزة الأمن ولكن أيضا لأنها كانت تُعدّ مفيدة بالنسبة للسياسة الخارجية البريطانية، خاصة في الحفاظ على شرق أوسط منقسم سياسيا – وهو هدف قديم العهد للمخططين في عصر الإمبراطورية وفيما بعد الحرب – وكرافعة للتأثير على سياسات الحكومات الخارجية.

وقد اعتبرت القوة الإسلامية المتطرفة مفيدة بالنسبة لهوايتهول بخمسة طرق: بصفتها قوة عالمية مضادة تتصدى للأيديولوجيات القومية العلمانية والشيوعية السوفيتية، في حالتي السعودية وباكستان؛ وبصفتها قوة عضلية محافظة داخل البلدان لدحر القوميين العلمانيين ومساندة النظم الموالية للغرب، و" بصفتها قوة صدام" تزعزع استقرار الحكومات وتطيح بها، وبوصفها قائم مقام قوة عسكرية لخوض الحروب؛ و"بوصفها أدوات سياسية" لدفع الحكومات للتغيير.

ورغم أن بريطانيا أقامت علاقات خاصة قديمة العهد مع السعودية وباكستان، فإنها لم تقم تحالفا استراتيجيا مع الإسلام المتطرف في حد ذاته. ففيما وراء هاتين الدولتين، تمثلت سياسة بريطانيا في التعاون مع القوى المتأسلمة في اعتبارها مسألة تتعلق بفرص تحقق غرضا معينا، رغم أنه ينبغي القول إن هذا كان على الأصح تعاونا منتظما. ومرة تلو الأخرى، تكشف وثائق التخطيط التي ترفع عنها السرية أن المسئولين البريطانيين كانوا يدركون تماما أن المتعاونين معهم معادون للغرب وللإمبريالية ولا يتحلون بالقيم الاجتماعية الليبرالية أو أنهم إرهابيون فعلاً. لم تتعاون هوايتهول مع هذه القوى لأنها تتفق معها لكن لمجرد أنها كانت مفيدة في لحظات معينة. ويبدو أن الجماعات المتأسلمة قد تعاونت مع بريطانيا للأسباب نفسها المتعلقة بتحقيق المصلحة الخارجية ولأنها كانت تقاسمها نفس الكراهية للقومية الرائجة. وقد عارضت هذه القوى المتأسلمة، الإمبريالية البريطانية في الشرق الأوسط مثلما تعارض الاحتلال الراهن للعراق وأفغانستان، لكنها لم تعارض بأية حال السوق الحرة أو السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي تتبعها الحكومات الموالية للغرب التي تساندها بريطانيا في المنطقة.

والأمر الحاسم، هو أن التواطؤ البريطاني مع الإسلام المتطرف ساعد أيضا في الترويج لهدفين استراتيجيين جغرافيين كبيرين للسياسة الخارجية. الأول هو ضمان النفوذ والسيطرة على موارد رئيسية للطاقة، والتي تعتبر دوما في وثائق التخطيط البريطانية الأولية الأولى في الشرق الأوسط مثلاً. وقد هدفت العمليات البريطانية لدعم القوى المتأسلمة والانحياز لها بصفة عامة إلى الإبقاء على حكومات في السلطة أو تنصيب حكومات تتبع سياسات نفطية ودية تجاه الغرب.

وكان الهدف الثاني هو الحفاظ على مكانة بريطانيا في نظام مالي دولي موال للغرب. فقد استثمر السعوديون مليارات الدولارات في اقتصادي الولايات المتحدة وبريطانيا ونظمهما المصرفية، وبالمثل فإن لبريطانيا والولايات المتحدة استثمارات وتجارة ضخمة مع السعودية؛ وهذا هو ما يحميه التحالف الاستراتيجي مع الرياض. ومنذ الفترة ٧٣-١٩٧٥، عندما أجرى المسئولون البريطانيون سرا طائفة متنوعة من الصفقات مع السعوديين لاستثمار إيراداتهم من النفط في بريطانيا، كما سنرى، كان هناك ميثاق أنجلو أمريكي سعودي ضمني للحفاظ على هذا النظام، مما استلزم غضّ لندن وواشنطن الطرف عن أي شيء آخر ينفق السعوديون أموالهم عليه. وقد اصطحب هذا من الجانب السعودي، باستراتيجية لتمويل القضايا الإسلامية والجهادية و"بسياسة خارجية إسلامية ترمي إلى الإبقاء على أسرة سعود في السلطة".

وفي الترويج لهذه الاستراتيجية، تعاونت بريطانيا بصورة روتينية مع الولايات المتحدة، التي لها تاريخ مماثل من التواطؤ مع الإسلام المتطرف(٩). وفي ضوء انهيار القوة البريطانية، تحولت العمليات الأنجلو أمريكية من أن تكون مشروعات مشتركة حقا في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب إلى

مشروعات تشغل فيها هوايتهول مكان الشريك الأدنى منزلة، الذي يقدم عادة القوات المتخصصة السرية في عمليات تديرها واشنطن. وفي بعض الأوقات حلت بريطانيا باعتبارها الذراع السرية في واقع الأمر للحكومة الأمريكية، وقامت بالأعمال القذرة التي لم تكن تستطيع واشنطن القيام بها، أو لا تريد القيام بذلك. وبذكر ذلك، نؤكد أن استخدام بريطانيا للقوى الإسلامية لتحقيق أهداف سياسية يسبق في تاريخه استخدام الولايات المتحدة لها، وأن ذلك يرجع لعصر الإمبراطورية. وبالمثل، فقد عملت هوايتهول في عالم ما بعد الحرب بصورة مستقلة أحيانا عن واشنطون، وذلك لتحقيق مصالح بريطانية على نحو مستقل، مثل مؤامراتها للإطاحة بعبد الناصر في الخمسينيات أو إقامة لندنستان في التسعينيات.

وليست الحجّة التي أسوقها هي أن الإسلام المتطرف أو الجهاد العنيف صنيعة بريطانية أو غربية، حيث إن ذلك يبالغ في تقدير النفوذ الغربي في مناطق مثل الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، حيث شكلت عوامل محلية ودولية كثيرة هذه القوى عبر فترة طويلة. لكن السياسة البريطانية أسهمت في خلق خطر الإرهاب الراهن، رغم أن ذلك أمر لا تتوافر الجرأة لذكره في الثقافة البريطانية السائدة. فالمعروف تماما أن الجهاد ضد السوفيت في أفغانستان في الثمانينيات هو الذي ساهم في نشوء الجماعات الإرهابية. وحتى في هذا، تم إعطاء اهتمام بدور الولايات المتحدة السري أكبر كثيرا من الاهتمام بالدور البريطاني. وفيما يتعلق بباقي الحكاية يسود صمت تام عمليا، مماثل للغموض الذي يسود بشأن فصول أخرى في السياسة الخارجية البريطانية الحديثة، حيث لا يتبدى الكثير غير النوايا النبيلة. والرأي العام البريطاني ليس في وضع جيد ليفهم جذور الإرهاب الحالي، والمؤسسات الحكومية التي تطرح نفسها حامية لنا هي حقا التي عرضتنا للمخاطر.

ويستند فهمي للإسلام الراديكالي على تعريف أوليفر روي، الخبير الفرنسي الذي يحظى باحترام واسع، بأنه يعني عودة المسلمين جميعا للأحكام الحقيقية للإسلام (وتدعى عادة "السلفية – "درب الأسلاف" – أو "الأصولية") ويعني تشددًا سياسيا يدعو للجهاد بمعنى "الحرب المقدسة" على أعداء الإسلام، الذين قد يشملون الحكام المسلمين. ويحدد روي التأسلم باعتباره ضربا من الأصولية المعاصرة التي تسعى من خلال العمل السياسي إلى إقامة دولة إسلامية عن طريق فرض الشريعة الإسلامية أساسًا لكافة قوانين المجتمع. ويرى المتأسلمون أن الإسلام ليس مجرد دين، وإنما هو أيديولوجية سياسية ينبغي أن تتدرج في كافة مناحي المجتمع(١٠). ومع وضع هذا في الاعتبار، فإنني طوال هذه الكتاب أستخدم مصطلحات "الإسلامي الراديكالي" و"المتأسلم" و"الأصولي" مترادفات بالتبادل. والجهاديون هم الأشخاص الذين انخرطوا في أنشطة عنيفة لإقامة الدولة الإسلامية.

ويصدر هذا الكتاب جزئيا ثمرة لبحوث استمرت أشهرا كثيرة في المحفوظات الوطنية في لندن، حيث فحصت الملفات البريطانية التي رفعت السرية عنها تجاه بلدان في العالم الإسلامي. ربما لا يكون البحث من أجل موضوع واسع النطاق كهذا شاملاً مطلقًا، فهناك أيضا أشياء غير معروفة في السياسة البريطانية في بعض الوقائع المدروسة هنا. وأهيب بالآخرين أن يستكملوا الصورة في هذه المجالات.

الفصل الأول

سياسة "فرّق تسد" الإمبريالية

تكمن جذور التعاون البريطاني مع القوى الإسلامية المتطرفة في عالم ما بعد الحرب في سياسات الإمبراطورية. وقد جاءت الخطوة الأولى نحو إقامة الإمبراطورية البريطانية في العالم الإسلامي في ١٧٦٥ عندما منح إمبراطور المغول في إقليم البنغال الغني، شركة الهند الشرقية البريطانية حق جمع الإيرادات وإدارة العدالة هناك. وبعد ذلك سيطرت بريطانيا على شبه القارة الهندية، وهزمت سلطان تيبو، آخر الحكام الأقوياء الكبار في الهند في ١٧٩٩. وبحلول أواخر القرن الثامن عشر، تحركت القوة البريطانية بعيدا فيما وراء الهند، وأصبحت صاحبة نفوذ كبير على المسلمين في العالم. وشملت الإمبراطورية الرسمية، إلى جانب المحميات البريطانية (وهي مستعمرات فيما عدا الاسم حيث كانت بريطانيا تسيطر على الدفاع والعلاقات الخارجية) أكثر من نصف الشعوب الإسلامية في العالم[١]. وقد لاحظ ونستون تشرشل، وكان حينذاك وزير الدولة لشئون الحرب في ١٩١٩، أنه مع وجود ٢٠ مليون مسلم في الهند كانت بريطانيا هي "أكبر قوة إسلامية"[٢].

وكثيرا ما تصادمت الإمبريالية البريطانية مع المسلمين والقوة الإسلامية، وتحدتها بصورة منتظمة الحركات الجهادية، مثل رجال الدين القبليين، أو ممن كانوا يسمون بالغزاة، الذين حاربوا بريطانيا خلال الحرب

الأفغانية الثانية في ١٨٨٠، أو الحركة المهدية وهي حركة للإحياء الإسلامي في السودان، نظمت في ١٨٨١ انتفاضة ضد الطبقة المصرية الحاكمة واستولت على الخرطوم من الجنرال غوردون البريطاني وأقامت حكما دينيا مسلحًا. وقد أورد تشرشل في كتابه الأول الذي أصدره في ١٨٩٩ عن إعادة فتح بريطانيا للسودان، عن الإسلام أنه "لا توجد قوة أكثر رجعية منه في العالم" وأن "الدعوة المحمدية هي عقيدة متشددة ميالة للحرب وصابئة"[٣]. وقد نشأت بعض الحركات الإسلامية كرد فعل مباشر للحكم البريطاني، ومضت اثنتان منها إلى حد أن أصبح لها تأثير جمّ في تطور الإسلام المتطرف المعاصر إحداهما هي حركة ديوباندي للإحياء الديني السنية والتي سميت باسم مدينة في ولاية أوتار براديش المعاصرة في شمال الهند، حيث تم تأسيس حلقة دراسية أو مدرسة في ١٨٦٦، جمعت معا رجال الدين المعادين للحكم البريطاني في الهند الذين كانوا قد عقدوا العزم على تعزيز التعليم الديني بعيدا عن التأثير المفسد للتغريب. ونشأت منظمة دينية أخرى هي الإخوان المسلمون التي أقامها في مصر في ١٩٢٨ حسن البنا وهو معلم كان يبلغ من العمر اثنين وعشرين عاما، والذي رفضت أيديولوجيته الاحتلال البريطاني للبلاد والنفوذ الثقافي والسياسي الغربي، داعيا إلى الالتزام الصارم بالقرآن في كل مناحي حياة البشر.

ولم يخش البريطانيون التطرف الإسلامي فحسب لكنهم خشوا أيضا من الدعوى لاتحاد لعموم المسلمين، الجامعة الإسلامية، مما ينطوي على إمكانية القيام بعمل إسلامي موحد ضد الإمبراطورية البريطانية. وفي الهند، تجسدت الدعوى للجامعة الإسلامية في المحل الأول في حركة الخلافة، التي

ظهرت في ١٩١٩ بقيادة رجال الدين المسلمين الساعين لتحدي الحكم البريطاني للهند ومساندة الإمبراطورية العثمانية الإسلامية المتداعية بعد الحرب العالمية الأولى. كذلك فإنه بالتضافر مع القوميين الهنود، أصبحت حركة الخلافة لفترة أكبر حركة معارضة للحكم البريطاني منذ تمرد القوات الهندية والمدنيين الهنود في حركة العصيان، أو الحرب الأهلية في ١٨٥٧[٤].

بيد أن الأمر الحاسم هو أن الإمبراطورية البريطانية لم تكن دوما في حالة مواجهة مع القوى الإسلامية، ولكنها حكمت عادة أيضًا من خلالها، بالنيابة عنها. وبعد أن هزمت مدافع ماكسيم البريطانية خلافة سوكوتو الإسلامية في شمالي نيجيريا بصورة وحشية في السنوات الأولى من القرن العشرين، حكم البريطانيون من خلال سلطان سوكوتو، وأمرائه وهيكل الحكومة الإسلامية الذي قام تحت سلطانهم. ووفرت نيجيريا الشمالية نموذجا "للحكم غير المباشر" مثلما وصفه الحاكم اللورد لوجارد والذي جرى تصديره بعد ذلك لمستعمرات أخرى. وفي السودان، تمت هزيمة الدولة التي أقامتها الحركة المهدية في نهاية المطاف على أيدي البريطانيين في ١٨٩٨، وبحلول عشرينيات القرن الماضي، أصبحت بريطانيا تعتبر زعيم المهديين، السيد عبد الرحمن، حليفا يمكن أن يكفل لها ولاء سودانيين كثيرين[٥]. وفي مستعمرات ومحميات شتى أخرى، سعت بريطانيا لدعم سلطة إسلامية "تقليدية" كحصن لاستمرار سلطتها، وكثيرا ما سمح باستمرار الشريعة الإسلامية في أشكالها الأكثر اتساما بالطابع المحافظ. وحتى في الهند التي كان البريطانيون يحكمونها حكمًا مباشرا، استمر قانون الأحوال الشخصية الإسلامي، وهو جانب مهم من الشريعة، في الازدهار. وكانت لهذه الاستمالة

للعناصر الإسلامية عواقب عميقة، وهي تساعد في تفسير تقاعس المسلمين في كثير من البلاد الإسلامية التي كان البريطانيون يحكمونها عن الاستجابة لدعوة الإمبراطورية العثمانية في تركيا للجهاد ضد البريطانيين في بداية الحرب العالمية الأولى(٦).

وفي "المباراة الكبرى" للتنافس مع روسيا على النفوذ في آسيا في القرن التاسع عشر، دعمت بريطانيا نظم الحكم الإسلامية المتداعية في المنطقة باعتبارها حاجزا بين روسيا والهند البريطانية، وهي أهم ممتلكاتها. وسعت بريطانيا بصفة خاصة إلى إبعاد روسيا عن أفغانستان. وبعد ذلك، كان الشواغل استراتيجية في الأساس وتتعلق بوضع بريطانيا "بوصفها دولة عظمى"، وبحلول أوائل القرن العشرين، دلف النفط إلى الصورة، وأحيت السيطرة على الموارد الشاسعة للشرق الأوسط "المباراة الكبرى".

وفي الهند، أقام البريطانيون مئات من دول الأمراء الخاضعة، وكانت هندوسية في معظمها، باعتبارها قوات لتحقيق النزعة المحافظة والاستقرار. لكن في الوقت نفسه أغدق الحكم البريطاني للهند رعاية رسمية على القادة المسلمين الأثيرين في الطائفة، معتبرا الهند المسلمة جزئيا مصدًا للقومية الهندوسية. وطالت المحاجة بأن عملية بناء المعرفة البريطانية بشأن الهند، بما في ذلك البحوث الأكاديمية، كانت طائفية على نحو متعمد، وزادت الفروق بين الهندوس والمسلمين، وبأن ظهور المسلمين كفئة، كان جزئيا نتاجا لخطاب الدولة الاستعمارية(٧). وقد كتب جورج فرانسيس هاملتون، وزير الدولة لشئون الهند، ذات مرة إلى اللورد كورزون الحاكم العام من ١٨٩٥ إلى ١٩٠٤ والذي أصبح بعد ذلك نائبا للملك، قائلاً:

إنه ينبغي تصميم الكتب الدراسية التي تقوي الفروق بين طائفة وأخرى. وإذا استطعنا تقسيم الهنود المتعلمين إلى قسمين يعتنقان آراء مختلفة على نطاق واسع، فإننا بمثل هذا التقسيم سنقوي مركزنا ضد الهجوم الماكر والمستمر الذي يخلقه انتشار التعليم على نظام حكمنا[٨].

وقد تحدت حركات الإحياء والجهاد الإسلامية الحكم البريطاني في الهند في القرن التاسع عشر، وأسهمت لمدى أكبر في التصوير البريطاني للهند بعبارات دينية، مما فاقم التصورات عن الفروق بين الهندوس والمسلمين. وساعدت هذه العوامل في بذر بذور العداء الطائفي الذي بلغ ذروته في تمرد ١٨٥٧، والذي كان جزئيا حربا دينية. وروجت بريطانيا للطائفية بعد ١٨٥٧، خالقة دوائر انتخابية ووظائف منفصلة ومحميات تعليمية للمسلمين. وقد أعلن ويليام الفنستون حاكم بومباي في مطلع القرن التاسع عشر أن شعار "فرّق تسد هو شعار روماني قديم وينبغي أن يكون شعارنا"[٩]. وسادت وجهة النظر هذه وأصبحت حجر الزاوية في الحكم البريطاني للهند. إذ كتب وود وزير الخارجية في خطاب إلى اللورد الجن، الحاكم العام للهند في ٨٢-١٨٨٣ يقول: "لقد حافظنا على سلطتنا على الهند بتأليب طرف على آخر وينبغي أن نستمر في القيام بذلك. ومن ثم، يتعين أن تفعل كل ما في وسعك للحيلولة دون أن يتبنى الجميع مشاعر مشتركة"[١٠]. وأبلغ وزير دولة آخر لشئون الهند هو الفيكونت روس، نائب الملك، اللورد دوفرن، أن هذا "التقسيم للمشاعر الدينية يحقق الكثير لمصلحتنا"[١١]، في حين تنبه موظف مدني بريطاني هو السير جون ستراتش في ١٨٨٨ إلى :

أن الحقيقة الواضحة هي أن وجود هذه العقائد المتعادية جنبا إلى جنب، من النقاط القوية في وضعنا السياسي في الهند. والصراعات المريرة

لأنصار محمد هي بالفعل مصدر قوة لنا وليست مصدر ضعف .. إنهم يشكلون أقلية من السكان صغيرة لكنها نشيطة، ومصالحها السياسية متطابقة مع مصالحنا(١٢).

وقد حاج بعض المحللين بأن البريطانيين لم يتبعوا سياسة متسقة ومتماسكة للترويج للكراهية الطائفية باعتبارها سياسة رسمية(١٣). قد يصدق هذا، لكن مثلما تنبه فرانسيس روبنسون المتخصص الأكاديمي في شئون الإمبراطورية البريطانية والهوية الإسلامية، فقد ظلت سياسة فرّق تسد "ماثلة بقوة في أذهان رجال الإدارة في القرن التاسع عشر"(١٤). إذ كان صناع القرار البريطانيون براجماتيين، تبنوا سياسة تلائم الظروف المحددة لوقتهم، عادة لتحقيق أهداف معينة قصيرة الأجل – وفي هذا، فإن سياسة الترويج للانقسامات الطائفية تظهر بوتيرة متكررة كثيرا.

خلق شرق أوسط جديد :

وصلت هذه الاستراتيجية البريطانية لسياسة فرّق تسد الاستعمارية والاعتماد على القوى الإسلامية لتدعيم المصالح الإمبراطورية، إلى ذروتها في الشرق الأوسط إبّان الحرب العالمية الأولى وفيما بعدها. وكان تقسيم المنطقة وتشكيلها على أيدي المسئولين البريطانيين والفرنسيين موضع تعليقات لا تنتهي – وإن تم ذلك بدرجة أقل باعتباره "الاستغلال" البريطاني قديم العهد للإسلام، الذي اتخذ بعدئذ شكلاً جديدا. فقد رأى المخططون البريطانيون أن الشرق الأوسط حاسم لأسباب استراتيجية وتجارية على حد سواء. فمن الناحية الاستراتيجية، كانت البلدان الإسلامية حاجزا ومصدًا مهما أمام التوسع الروسي إلى الطريق البري الإمبراطوري من الهند

البريطانية إلى مصر التي يسيطر عليها البريطانيون. لكن النفط كان قد دخل إلى الصورة حينذاك، مع تأسيس شركة النفط الأنجلو إيرانية في فارس في ١٩٠٨، واكتشاف النفط في العراق بعد ذلك بفترة وجيزة، ودوره متزايد الأهمية لعمل القوات العسكرية خلال الحرب العالمية الأولى، إذ رأى المخططون البريطانيون أن السيطرة على النفط العراقي والفارسي "هدف حربي من المرتبة الأولى بالنسبة لبريطانيا"، كما قال السير موريس هانكي وزير الحرب نحو نهاية النزاع[١٥]. وبحلول شهر نوفمبر ١٩١٨ كتبت هيئة الأركان العامة في بغداد تقول "إن النفط هو قوة المستقبل في العالم"[١٦].

وقد دعمت السياسة الخارجية البريطانية منذ القرن السادس عشر، الإمبراطورية العثمانية للمسلمين الأتراك، وهي أكبر وأقوى كيان إسلامي في العالم غطى في أوج القرن السابع عشر شمال أفريقيا، وجنوب شرق أوروبا وكثيرًا من أنحاء الشرق الأوسط. كانت بريطانيا ملتزمة بالدفاع عن "وحدة الأراضي العثمانية" ضد المخططات الإمبريالية الروسية والفرنسية وهو ما انطوى بحكم الأمر الواقع على مساندة الخلافة العثمانية – ادعاء السلطان العثماني بأنه قائد /*الأمّة* الإسلامية. وبعد استيلاء بريطانيا على الهند، اعتبرت الإمبراطورية العثمانية مصدًا ملائما لإبعاد المنافسين على امتداد الطريق العسكري والتجاري إلى جوهرة التاج. وكانت لندن تسمى نفسها عادة منقذ السلطان التركي؛ ففي حرب القرم في ٥٤-١٨٥٦، وهي واحدة من أكثر المنازعات دموية في التاريخ الأوروبي المعاصر، حاربت بريطانيا وفرنسا نيابة عن العثمانيين ضد روسيا. وكانت "المسألة الشرقية" – الصراع الإمبريالي للسيطرة على الأراضي التي تهيمن عليها الإمبراطورية العثمانية المتداعية – عملية حاولت فيها بريطانيا أساسا الإبقاء على آخر إمبراطورية

إسلامية كبرى ضد القوى الكبرى المناوئة. وبحلول الوقت الذي قامت فيه تركيا العثمانية باختيارها المصيري بالانحياز إلى ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، كانت قد أصبحت بالفعل دولة متداعية لكنها كانت لا تزال تسيطر على أجزاء كثيرة من الشرق الأوسط، بما في ذلك ما يشكل حاليا سوريا والعراق والأردن وفلسطين، التي حكمتها لمدة ٤٠٠ عام. وبعد هزيمتها، انقضت الدول الأوروبية بقيادة بريطانيا، على جثتها، وقسمتها فيما بينها[١٧].

وخلال الحرب العالمية الأولى ناشدت بريطانيا العرب في الشرق الأوسط للانضمام إليها للإطاحة بالحكم العثماني لبلادهم، مقابل ضمانات بريطانية بالاستقلال فيما بعد الحرب. وذكرت الحكومة البريطانية في إعلانها الصادر في ١٩١٤ "إلى أهالي فلسطين وسوريا وما بين النهرين العربية"، أن :

من التقاليد الأساسية [للحكومة] أن تكون صديقة للإسلام والمسلمين [هكذا] وأن تدافع عن الخلافة الإسلامية حتى لو كانت خلافة للغزو والعوز مثل الخلافة التركية التي دافعت إنجلترا عنها بالمال والرجال والنفوذ مرات كثيرة ... لا توجد أمة بين الأمم الإسلامية تستطيع حاليا الحفاظ على الخلافة الإسلامية سوى الأمة العربية وليس هناك أي بلد أكثر جدارة بمكانتها من البلدان العربية[١٨].

وفي مايو ١٩١٥، أعلنت بريطانيا أيضا "لشعب الجزيرة العربية" أن "دين الإسلام، كما يراهن التاريخ، كان على الدوام هو الدين الأكثر احتراما على نحو مدقق من قبل الحكومة الإنجليزية"، وأنه على الرغم من أن سلطان تركيا قد أصبح عدوا، "فإن سياستنا القائمة على الاحترام والصداقة تجاه الإسلام تظل بدون تغيير"[١٩].

وقد كُتب الكثير عن "الثورة العربية" على الحكم التركي، بما في ذلك الأعمال البطولية التي أضفى عليها طابع رومانسي للورنس العرب وخيانة بريطانيا اللاحقة للضمانات التي قدمتها للعرب بشأن الاستقلال؛ ولم تكن هذه الضمانات تعني بالنسبة للبريطانيين منح السيادة الوطنية للعرب وإنما كانت تعني على وجه الحصر السماح بوجود مستشارين بريطانيين لإدارة البلدان العربية التي لابد وأن تصبح "محميات بريطانية". ومن الجوانب اللافتة للنظر في استنجاد بريطانيا بالعرب تسترها بالإسلام في وعودها التي قدمتها لحسين بن علي، الذي كان حينذاك حاكما لمدينة مكة المكرمة، أو *الشريف*. ووافق حسين الذي كانت سلطته الدينية ومركزه مستمدين من نسله المفترض للنبي محمد، على قيادة ثورة عربية مقابل اعتراف بريطانيا به بعد الحرب حاكما لأراض شاسعة تمتد من سوريا إلى اليمن الحاليين، وبذا تشمل كل المملكة العربية السعودية المعاصرة. وقد كتبت الحكومة البريطانية إلى حسين في نوفمبر ١٩١٤، ذاكرة أنه :

إذا ساعد الأمير [أي حسين] ... والعرب بصفة عامة بريطانيا العظمى في هذا النزاع الذي فرضته تركيا علينا، فإن بريطانيا العظمى تعد بألا تتدخل بأي طريقة كانت سواء في الأمور الدينية أو غيرها ... وحتى الآن فإننا قد دافعنا عن الإسلام وصادقناه في شخص الأتراك ومن الآن فصاعدا فإن هذا سيكون في شخص العرب النبلاء. ربما يتولى عربي صادق الأصل الخلافة في مكة أو المدينة، ومن ثم فإن الخير قد يتحقق بعون من الله من خضم كل الشر الذي يحدث حاليا[٢٠].

وكانت هذه الجملة الأخيرة المهمة جدا وعدا بريطانيا بإعادة الخلافة الإسلامية لشبه الجزيرة العربية وجعل الشريف حسين الخليفة الجديد، خلفا للسلطان التركي. فقد كانت المدينة في السعودية المعاصرة، هي أول عاصمة للخلافة بعد وفاة النبي محمد في القرن السابع، وعقب ذلك تنازعتها تشكيلة متنوعة من الأسر الحاكمة وأخيرا العثمانيون. لقد وعدت لندن حسين بأن بريطانيا "ستضمن سلامة الأماكن المقدسة [مكة والمدينة] ضد العدوان الخارجي وستعترف بأن حرمتها لا تنتهك"[٢١]. ونبه اللورد كتشنر وزير الحرب في مارس ١٩١٥ إلى أنه "إذا انتقلت الخلافة للجزيرة العربية، فإنها ستظل لحد بعيد تحت نفوذنا"[٢٢]. وكانت السيطرة على ساحل شبه الجزيرة العربية بيد البحرية البريطانية. ذلك أنه عن طريق مناصرة مملكة عربية تحت رعاية بريطانية، تمارس بريطانيا الهيمنة على القيادة الروحية للعالم الإسلامي. والواقع أن بريطانيا كانت تساعد الإسلام في استرداد جذوره والعودة إلى أصوله.

بيد أن بعض المسئولين البريطانيين إبان الحرب وفيما بعدها كانوا يخشون أيضا من أن الخلافة يمكن استخدامها نقطة تجمع وحشد للحركات المعادية للاستعمار، لتقويض الحكم البريطاني في الهند وفي مصر. وكانوا بصفة خاصة يخشون من احتمال نشوب حرب إسلامية مقدسة ضد بريطانيا، وهو أمر نادى به السلطان التركي عند دخوله الحرب العالمية الأولى. وينبّه ديفيد فرومكين في تحليله عن الشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الأولى وفيما بعدها، إلى أن القادة البريطانيين كانوا يعتقدون أن الإسلام يمكن التلاعب به واستغلاله بشراء قيادته الدينية أو الاحتيال عليها. كانوا باختصار يعتقدون أن من يسيطر على الخليفة أيا كان يسيطر على الإسلام السني[٢٣].

وقام الشريف حسين بثورة على الإمبراطورية العثمانية في يونيو ١٩١٩، مجندا قوة عربية صغيرة تضم بضعة آلاف من الرجال لخوض الحرب في منطقة الحجاز، وهي المنطقة الساحلية الغربية من شبه الجزيرة العربية التي تضم مدن جدة ومكة والمدينة. وقد نبّه الكاتب جرترود بل، الذي أصبح مهندس تخطيط العراق، إلى أنه مع نشوب القتال في مكة "تصبح ثورة الأماكن المقدسة مصدر قوة معنوي وسياسي بالغ الضخامة"(٢٤). بيد أن ثورة حسين لم تحقق سوى انتصارات طفيفة على الجيش العثماني وفشلت في حشد الناس في أي جزء من العالم العربي، رغم أنها تلقت مساعدة من البريطانيين بلغت ١١ مليون إسترليني (نحو ٥٠٠ مليون إسترليني بنقود اليوم). وعمل الضباط البريطانيون مستشارين عسكريين لثورة حسين، وكان أحدهم هو الكولونيل تى. إي لورنس العرب، مساعد فيصل، ابن الشريف حسين، الذي كان قد عيّن لقيادة القوات العسكرية للأخير.

وقبل نشوب الثورة العربية بشهر، كانت بريطانيا وفرنسا قد اتفقتا سرا على تقسيم الشرق الأوسط بين منطقتي نفوذهما، في اتفاقية سايكس – بيكو، التي سميت باسمي وزيري خارجية كل منهما. وقد اعترف المسئولون البريطانيون صراحة بهذا النكوص عن الالتزام بوحدة الأراضي العثمانية – مما قوض دعامة أساسية للسياسة الخارجية البريطانية. فقد كتب لورنس، الذي يفترض أنه "المحرر" العظيم للعالم العربي، مذكرة مخابرات في يناير ١٩١٦ ذكر فيها أن الثورة العربية كانت:

مفيدة لنا لأنها تتفق مع أهدافنا المباشرة، وهي تحطيم "الكتلة" الإسلامية وهزيمة الإمبراطورية العثمانية وإشاعة الاضطراب فيها، ولأن الدول التي سيقيمها [الشريف حسين] لتخلف الأتراك ... غير ضارة بالنسبة

لنا ... ذلك أن العرب أقل استقرارا من الأتراك. وإذا جرى التعامل معهم على نحو صحيح فسيظلون في حالة تشرذم سياسي، نسيجا من إمارات صغيرة متنافسة لا تستطيع الاتحاد[٢٥].

وبعد الحرب كتب لورنس تقريرا قدمه للوزارة البريطانية بعنوان "تعمير الجزيرة العربية"، حاج فيه بأنه من الملحّ بالنسبة للبريطانيين وحلفائهم أن يجدوا قائدا مسلما يستطيع دحر محاولة الإمبراطورية العثمانية تنظيم جهاد ضدهم باسم الخليفة:

عندما نشبت الحرب، أضيفت حاجة ماسة لتقسيم الإسلام، وأصبحنا راضين بالبحث عن حلفاء بدلاً من البحث عن رعايا ... وبخلق حلقة من الدول العميلة تصر هي نفسها على طلب رعايتنا، نأمل في أن نصد وندحر مخططات أي دولة أجنبية بشأن الأنهار الثلاثة [العراق] في الحاضر والمستقبل. وكانت العقبة الكبرى، من وجهة نظر الحرب، بالنسبة لأي حركة عربية، هي ميزتها العظمى في زمن السلم ... وقد تم اختيار الشريف [حسين] بسبب الصدع الذي سيسببه في الإسلام[٢٦].

كذلك اعترفت وزارة الخارجية في حكومة الهند البريطانية بمنافع الانقسام في الشرق الأوسط، وذكرت " أن ما نريده ليس جزيرة عربية موحدة، وإنما جزيرة عربية ضعيفة ومفككة، تنقسم إلى إمارات صغيرة بقدر ما يمكن تحت سلطاننا – لكنها عاجزة عن القيام بعمل منسق ضدنا، وتشكل دريئة ضد قوى في الغرب"[٢٧].

ميلاد التحالف السعودي :

عقب الثورة العربية وهزيمة بريطانيا للجيش التركي في كـل أنحـاء المنطقة، أعلن حسين نفسه ملكا لكل البلاد العربية، بما في ذلك الحجاز، لكن الحكومة البريطانية لم تكن مستعدة إلاّ للاعتراف بسيطرته على تلك الأخيرة. ونشأت نتيجة لذلك مواجهات بشأن مستقبل الجزيرة العربيـة بـين حسين وصنيعة بريطاني آخر، هو عبد العزيز ابن سعود، وهو أمير كان يمثل قوة صاعدة في وسط الجزيرة العربية استولت قواته على منطقة نجد وعاصمتها الرياض. وانقسم المسئولون البريطانيون حول من يناصرونه قائـدًا للثـورة على الأتراك – فقد كانت حكومة الهند البريطانية تتخوف من رعاية بريطانيا لخليفة عربي يقود العالم الإسلامي بأسره وما يترتب على ذلـك مـن آثـار بالنسبة لمسلمى الهند، ومن ثم فضلت ابن سعود، الذي تقتصر مطالباته على الجزيرة العربية. فعلى النقيض من نزعة حسين السنية القويمة، كان مؤسس العربية السعودية في المستقبل يترأس حركة إحياء سنية محافظة على نحـو متطرف، تعرف بالوهابية، أعلنت التزامها الصارم بأحكام الإسلام، وتطورت في القرن الثامن عشر استنادًا لتعاليم الفقيه محمد ابن عبد الوهاب، الذي ولد في ١٧٠٣. وكانت قوات ابن سعود العسكرية تسمى *إخوانـا*، أوميليشيا من رجال القبائل البدو الذين فقههم معلمون دينيون التزموا بتنقية الإسلام وإقامة الحكومة استنادا للشريعة الإسلامية الصارمة. وقـدمت بريطانيـا بالفعـل السلاح والمال لابن سعود خلال الحرب العالمية الأولى، ووقعت معاهدة معه في ١٩١٥ واعترفت به حاكما لإقليم نجد تحت الحماية البريطانية. وبنهاية الحرب، كان يتلقى دعما بريطانيًا قدره ٥ آلاف إسترليني شهريا. وهو مـا يقل كثيرًا عن ١٢ ألف إسترليني كان يتم التصدق بها شهريًا على حسين،

الذي استمرت الحكومة البريطانية تحابيه في البدء. وتتبدى حقيقة أن بعض المسئولين البريطانيين كانوا يعلقون آمالهم الاستراتيجية على ابن سعود خلال الحرب في مذكرة كتبها جندي بريطاني، هو النقيب براي، حول "المسألة المحمدية" في ١٩١٧:

في اللحظة الراهنة فإن الاهتياج محتدم في كل البلدان المحمدية ... وتؤكد تقارير العملاء وغيرهم ... الحيوية القصوى لحركة [الإسلام العالمية] ... ومن ... الجوهري ألاّ تكون أفغانستان هي البلد الذي يتطلع إليه أنصار محمد. ومن ثم يجب أن نخلق دولة أكثر ملاءمة لأهدافنا يتحول إليها اهتمام المسلمين. ولدينا فرصة لذلك في شبه الجزيرة العربية[٢٩].

وفي ١٩١٩ استخدمت لندن طائرة في الحجاز لدعم حسين في مواجهة ابن سعود. وكانت جدوى ذلك محدودة؛ فبعد قبول وقف مؤقت لإطلاق النار في ١٩٢٠، تقدم إخوان ابن سعود الذين بلغت قواتهم ١٥٠ ألفا بلا هوادة، وبحلول منتصف ١٩٢٠ كانوا قد كسبوا السيطرة على شبه الجزيرة العربية، بما في ذلك الحجاز والأماكن المقدسة، وهزموا حسين ودانت لهم السيادة على المنطقة. وأقام ابن سعود المملكة العربية السعودية بمذبحة معربدة. ففي فضحه لفساد الأسرة الحاكمة السعودية، يصف سعيد أبو ريش، ابن سعود بأنه "حاكم مستبد فاسق ومتعطش للدماء ... ألحقت وحشيته الخراب بكل أنحاء الجزيرة العربية، وأنه أرهب أعداءه وذبحهم بلا رحمة. وقد أزهق غزو الجزيرة العربية أرواح نحو ٤٠٠ ألف شخص، حيث إن قوات سعود لم تكن تأخذ أسرى بل تقتلهم، وهرب ما يربو على مليون شخص إلى البلدان المجاورة. وبعد ذلك، نشبت تمردات كثيرة ضد بيت سعود، تم إخماد كل منها بعمليات قتل جماعية لضحايا أبرياء في معظمهم، بما في ذلك النساء

والأطفال". وبحلول منتصف ١٩٢٠، كان قد تم إخضاع معظم شبه الجزيرة العربية، وجرى إعدام ٤٠ ألف شخص علانية وبتر أطراف ٣٥٠ ألفا آخرين، وقسمت البلاد إلى مراكز تحت سيطرة أقارب سعود، وهو وضع سائد حتى الآن إلى حد كبير.

اعترفت بريطانيا بسيطرة ابن سعود على شبه الجزيرة العربية وبحلول ١٩٢٢، زاد ونستون تشرتشل وزير المستعمرات الدعم المقدم له إلى ٢٠ ألف إسترليني سنويا[٣١]. وفي الوقت نفسه، وصف تشرشل الوهابيين السعوديين بما يشي بأنهم مماثلون لطالبان الحاليين، عندما أخبر مجلس العموم في يوليو ١٩٢١ بأنهم "متزمتون قساة، ومسلحون جيدا ومتعطشون للدماء، وأنهم يرون أن من واجبهم مثلما هو من إيمانهم، أن يقتلوا كل من لا يشاركونهم آراءهم وجعل أطفالهم ونسائهم عبيدا. وقد جرى إعدام النساء في قرى وهابية لمجرد ظهورهن في الشوارع. وكان لبس زي من الحرير جريمة جنائية. وتم قتل الرجال لتدخينهم للسجائر"[٣٢].

بيد أن تشرشل كتب فيما بعد إن "إعجابي بابن سعود كان عميقا، بسبب ولائه الذي لا يتزعزع تجاهنا"، وشرعت الحكومة البريطانية في إحكام قبضتها على هذا الولاء[٣٣]. ففي ١٩١٧ أرسلت لندن هاري سانت جون فيلبي – وهو والد كيم الجاسوس السوفيتي – للسعودية حيث بقى هناك حتى وفاة ابن سعود في ١٩٥٣[٣٤]. وكان دور فيلبي هو التشاور مع وزارة الخارجية حول طرق تعزيز حكم ابن سعود وتوسيع مجال نفوذه. وقد أسلمت معاهدة عقدت في ١٩٢٧ السيطرة على السياسة الخارجية للسعودية لبريطانيا. وعندما تمردت عناصر من الإخوان الذين يعارضون الوجود البريطاني في البلاد، ضد النظام في ١٩٢٩، طلب ابن سعود دعم بريطانيا.

وتم إرسال القوات الجوية الملكية وقوات من الجيش الذي يسيطر عليه البريطانيون في العراق، وجرى سحق التمرد في العام التالي. كان ابن سعود يكن تقديرا عاليا لدعم بريطانيا له، خاصة خلال التمرد ومهّد هذا الطريق لتطوير العلاقات بين المملكة السعودية والغرب وهو ما أصبح هو جوهر السياسة الخارجية السعودية[٣٥].

وعقب تدعيم التحالف السعودي البريطاني، قصر ابن سعود دور الإخوان على التوعية ومراقبة الأخلاق العامة. لكن قوة الوهابية كانت قد حولت البدو بالفعل إلى مجاهدين يسمو الولاء للأمة عندهم على الانتماءات القبلية. وفي العقود التالية، كثيرا ما كان يتم الاستشهاد بفتح الإخوان الجهادي لشبه الجزيرة العربية بالسيف والقرآن في عملية التعليم في السعودية[٣٦]. وكان لابد أن تمضي السعودية التي أعلنت في ١٩٣٢ باعتبارها صنيعة بريطانية في الأساس، إلى العمل باعتبارها الناشر الرئيسي في العالم للإسلام الأصولي، ووفرت مركزا أيديولوجيا وماليا لدعوة الجهاد العالمية. والواقع أن الوهابية السعودية وصفت بأنها "الأيديولوجية المؤسسة" للجهاد الحديث[٣٧].

وقد وفرت الدولة السعودية الجديدة، وسلطتها التي تركز على الأصولية الدينية، لبريطانيا موطئ قدم في قلب العالم الإسلامي، في مكة والمدينة. وعلى نحو أعم، نجحت بريطانيا في تحقيق غرضها في تقسيم الشرق الأوسط وإقامة "حلقة من الدول العميلة" على أنقاض الإمبراطورية العثمانية. إذ كانت دول الخليج المحيطة بالسعودية، في عدن والبحرين وعمان، جميعها نظما إقطاعية ترتكن للحماية العسكرية البريطانية. وفي الوقت نفسه، استمرت بريطانيا في استغلال عملائها الآخرين. فقد نصبت

فيصل الذي استولى مع الحلفاء على دمشق في ١٩١٨ ملكا على العراق، ومنحت عبد الله وهو ابن الشريف حسين الآخر، لقب ملك على شرق الأردن الذي أصبح مستقلاً "تحت الحماية البريطانية" في ١٩٢٣. وأخيرا، كانت هناك فلسطين التي كانت القوات البريطانية قد استولت عليها هي أيضا نحو نهاية الحرب. بيد أن بريطانيا كانت هنا ملتزمة بإنشاء ما حدده أرثر بلفور وزير الخارجية في ١٩١٧ باعتباره "وطنا قوميا لليهود". وفي مؤتمر عقد في أبريل ١٩٢٠ في منتجع سان ريمو الإيطالي منحت عصبة الأمم التي كانت قد تشكلت مؤخرا لبريطانيا انتدابا لحكم فلسطين.

وقد قال بلفور أيضا إن ما كانت بريطانيا في حاجة إليه في الشرق الأوسط في السنوات الأولى من القرن العشرين هو ممارسة سيطرة اقتصادية وسياسية أسمى ... في تعاون ودي لا يتسم بالمنّ مع العرب، ولكن تنبغي ممارسته رغم ذلك في الملاذ الأخير"[٣٨]. كانت نظم الحكم التي خلقتها بريطانيا دمى، في جوهرها حكومات تلتزم بالقانون والنظام وتتحالف أساسا مع الطبقات التقليدية الحاكمة في البلاد الإسلامية. وبدورهم كان هؤلاء السلاطين والأمراء والملوك الأثيرون يرون أن الحكم البريطاني يوفر لهم حماية ضد مخاطر عدم الاستقرار أو حركات التحرير القومية التي بدأت تنشط، خاصة في العراق.

آسيا الوسطى والعراق :

لكن بريطانيا لم تكن تنشئ قوى تطالب بالسلطة باسم الإسلام في شبه الجزيرة العربية فحسب. فكما ذكرنا بالفعل، فإن القادة البريطانيين اعتبروا منذ أواخر القرن التاسع عشر أن إقامة رابطة إسلامية من الدول ضروري

لصدّ التوسع الروسي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وعندما أطاح البلاشفة بنظام الحكم القيصري في ثورة ١٩١٧، وقع الحكام الجدد في موسكو معاهدات مع تركيا وفارس وأفغانستان، اعتبرها البريطانيون تهديدا لسيادتهم في المنطقة. وفي الوقت نفسه، كان المسئولون البريطانيون يعتقدون أن حركات الجامعة الإسلامية المعادية للاستعمار في المنطقة تحرضها وتلهمها ألمانيا مثلما تفعل روسيا[٣٩]. ولاستعادة المبادرة وإعادة تأكيد نفوذها في آسيا، قدمت بريطانيا دعما سريا للقوى الإسلامية التي تتحدى النظام السوفيتي الجديد. ففي أغسطس ١٩١٨، بعد عام من الثورة الروسية، أرسلت بريطانيا قواتها العسكرية لآسيا الوسطى للقتال لجانب رجال قبائل التركمان والحكومة المتمردة في عشق أباد (عاصمة تركمنستان الحالية) ضد القوات البلشفية التي كان تتحرك جنوبا. ونبّه التخطيط العسكري البريطاني للمهمة إلى أن الضباط يجب أن يصحبهم إذا أمكن أشخاص مؤهلون لإدارة الدعاية المحمدية لصالح الحلفاء، وأن ينبغي بذل كل مسعى لاستغلال المشاعر المعادية للبلاشفة والداعية للاستقلال الذاتي". كان البريطانيون يخشون من أن تنتشر الدعاية السوفيتية وعملاء السوفيت في فارس وأفغانستان، وأن تحاول تركيا وألمانيا تقويض مركز بريطانيا في الهند والعراق. وأسفرت تدخلات بريطانيا عن وقف تقدم القوات السوفيتية في المنطقة، والحيلولة لفترة دون فرض نظام شيوعي هناك[٤٠].

وفي أبريل ١٩١٩ تم سحب القوات البريطانية من آسيا الوسطى، وبدلاً من ذلك قدمت لندن الدعم لجماعات حرب العصابات الإسلامية، التي بزغت عبر المنطقة كلها لمقاومة التقدم السوفيتي. وشكل هؤلاء المتمردون الذين أسماهم السوفيت باسماشي ("العصابات) جزءا من جيش إمارة بخارى،

الحصن الأخير لاستقلال من يتحدثون التركية في آسيا الوسطى، والواقعة أساسا في أوزبكستان الحالية، قرب الحدود مع أفغانستان والصين. وخلال ١٩١٩، قدمت الحكومة البريطانية في الهند قوافل الجمال المحملة بالسلاح والذخيرة للباسماشي عن طريق زعمائهم في كابول عاصمة أفغانستان. وبعد استيلاء السوفيت على مدينة بخارى في ١٩٢٠، لجأت جماعات الباسماشي للجبال لشن حرب عصابات. وفي العام التالي، أرسلت موسكو جنرالاً عثمانيا، هو أنور باشا لإبرام معاهدة سلام مع المتمردين، لكنه شرع بعدئذ في تغيير الجانب الذي يقف معه وانضم إليهم. وأعلن الباشا هدفه في إنشاء دولة إسلامية مستقلة – هي تركستان في آسيا الوسطى؛ وأكسبته رسالته الإسلامية القوية دعم الملالي، الذين التفوا حول قضيته إلى جانب أمير أفغانستان المسلم. وفي الوقت نفسه، أعلنه الروس عميلاً للبريطانيين(٤١).

وحققت ثورة أنور باشا بعض النجاح في البداية، لكن حملة سوفيتية أرسلت في ١٩٢٢ قتلته ودمرت معظم قواته، رغم أن تمرد الباسماشي طال حتى بلغ حدّ الملل ولم يتم سحقه نهائيا إلا في ١٩٢٩(٤٢). وبعد خمسين عاما، تدفقت الأسلحة البريطانية وغيرها في ١٩٧٩ إلى المنطقة، مرة ثانية لدحر تقدم السوفيت؛ في الحرب التي نجمت عنه ضد المجاهدين الأفغان، وكانت القوات السوفيتية عادة تسمى المجاهدين بالباسماشي(٤٣).

وفي الوقت نفسه، شجعت لندن في العراق، الذي يديره البريطانيون في بعض الأوقات، إما القادة الدينيين السنة أو الشيعة للإبقاء على السيطرة على هذا البلد. فبعد الاستيلاء على بلاد ما بين النهرين من تركيا خلال الحرب العالمية الأولى مارست بريطانيا سيطرة الأمر الواقع على العراق حتى نشوب ثورة ١٩٥٨. وتدعمت سلطتها من خلال نخبة حضرية سنية

صغيرة، في حين جرى استبعاد السكان الشيعة، ويمثلون نحو ٥٥ في المائة من سكان العراق، من السلطة السياسية. بيد أن لبريطانيا أيضا تاريخ طويل في مساندة الشخصيات الدينية الشيعية في العراق وكذلك في إيران المجاورة. فلمدة تربو على قرن بعد ١٨٥٠، حولت بريطانيا الأموال إلى مئات من رجال الدين في المدن الشيعية المقدسة في النجف وكربلاء بغية ممارسة التأثير عليهم، من خلال آلية للتمويل سميت "تركة العودة"[٤٤]. وفي ١٩٠٣، عندما كانت بريطانيا تنفس على روسيا نفوذها في العراق نبّه الوزير البريطاني في العراق إلى أن تركة العودة وسيلة ممتازة "لتشجيع قيام علاقات شخصية ودية قوية مع كبار رجال الدين مما يمكننا من استخدامهم عند الضرورة رافعة للتأثير إن اتبعت فارس سياسة غير ودية أو أظهرت علامات تدل على التعاقد على قرض روسي جديد"[٤٥]. وقد تكرر هذا الاستغلال المقترح للقوى الدينية "بوصفها رافعة للتأثير" في العقود التالية. إذ استخدمت بريطانيا هذه الوسيلة خلال الحرب العالمية الأولى وفيما بعدها في محاولة لدحر جهود العثمانيين لتنظيم حركة جهاد حاشدة ضد الحكم البريطاني في العراق. بيد أن السياسة البريطانية أخفقت؛ فبحلول ١٩١٥ كانت الدعوى للجهاد توجه من كل جامع في العراق، وحشدت القيادة الدينية، *العلماء*، نحو ١٨ ألف متطوع – وكانت تلك هي المرة الأولى التي قاد فيها الزعماء الشيعة مقاومة مسلحة ضد قوة غربية.

وتم قمع انتفاضة أخرى نشبت في جنوبي العراق بتشجيع من العلماء الشيعة بوحشية على أيدي القوات البريطانية في مطلع ١٩٢١، وبعد ذلك بعامين، تم ترحيل القيادة الشيعية إلى إيران. وخلال هذا التمرد، شجع البريطانيون الزعيم الديني للطائفة السنية في العراق، المعروف بالنقيب، في

شخص عبد الرحمن الجيلاني. وكان النقيب نصيرا للإدارة البريطانية للبلاد في وجه التهديد الشيعي، وفي ١٩٢٠ عينته لندن أول رئيس وزراء للعراق، بينما أصبح جرترود بل صديقا شخصيا له[٤١]. بل إن بعض المسئولين البريطانيين اعتبروا النقيب ملكا محتملا للعراق، لكنهم في النهاية مالوا إلى جانب فيصل، الذي أقنعوا النقيب بتأييده في نهاية المطاف – وتلك سياسة بريطانية لكسب تأييد مؤسسة الإسلام للحكام الملوك اتبعت أيضا في أماكن أخرى. وفي يوليو ١٩٢١، اعتمد مجلس الوزراء برئاسة النقيب بالإجماع قرارا بإعلان فيصل ملكا دستوريا للعراق؛ وجرى تتويجه في الشهر التالي بعد إجراء استفتاء أشرف عليه البريطانيون أسفر عن تصويت ٩٦ في المائة لصالح توليه العرش – وهو رقم لابد وأنه أثار إعجاب الحكام البلاشفة الجدد في روسيا[٤٨].

فلسطين والمفتي :

تردد صدى تأييد بريطانيا لزعيم السنة في العراق في فلسطين في الوقت نفسه. وكانت خلفية ذلك هي أن الانتداب الجديد لبريطانيا على فلسطين كان يعتبر حاسما لتحقيق مصالحها في المنطقة، ويوفر لها موطئ قدم في شرقي البحر المتوسط، ومصدًا بين قناة السويس وأعداء محتملين في الشمال، ويفتح طريقا بريًا خاليا لاحتياطيات النفط الضخمة في العراق الذي تسيطر عليه بريطانيا[٤٩]. وكانت سياسة هوايتهول المقررة في فلسطين هي تحقيق وعد بلفور وإنشاء وطن للشعب اليهودي، لكن بدون "الإضرار" بالسكان العرب. وقد كتب الكثير عن أهداف بريطانيا في تنفيذ الوعد. وأعلن رئيس الوزراء ديفيد لويد جورج أن الوعد الذي صدر قبل أسابيع من استيلاء القوات البريطانية على فلسطين من الأتراك في ديسمبر ١٩١٧،

يهدف لضمان مساندة اليهود في الحرب العالمية الأولى. وتنبه المؤرخ باربرا تاتشمان إلى أن هذا الوعد "سمح لبريطانيا بأن تظفر بالأرض المقدسة بضمير مستريح"؛ وكان المخططون البريطانيون قد عقدوا العزم على الاستيلاء على فلسطين في كل الأحوال "لكن كان يتعين أن يتوفر لهم مبرر أخلاقي جيّد"، وتم إصدار الوعد "لتمجيد تلك اللحظة الآخذة في الاقتراب"(٥٠). كما اعتبرت بريطانيا أن إنشاء وطن قومي لليهود يخلق سكانا تابعين يعول عليهم في هذه المنطقة المهمة من الناحية الاستراتيجية، وإبعاد الفرنسيين الذين يسيطرون على سوريا المجاورة عن الأراضي المحيطة بمنطقة قناة السويس والقريبة من شبه الجزيرة العربية(٥١).

وقد دام الحكم البريطاني في فلسطين ثلاثين عاما إلى أن تم الانسحاب العسكري في ١٩٤٨. وواجه على نحو مستمر معارضة من السكان العرب الذين كانوا يشكلون الأغلبية، والذين كانوا يخشون أن تجبرهم الهجرة اليهودية المتزايدة على النزوح، مع تزايد السكان اليهود الذين كانت رؤيتهم الصهيونية هي التجسيد للوطن القومي كما وعدهم به البريطانيون. وانتهى الأمر بإدانة اليهود والعرب على حد سواء للسياسة التي تتبعها لندن بمقتضى الانتداب. وكانت هذه السياسة إلى حد كبير من صنع ضباط القوات المسلحة والإدارة الاستعمارية في الميدان، وكان بعض منهم يفضل العرب والبعض الآخر يفضل اليهود. ثم كان هناك أولئك الذين قالوا إنهم يكرهونهم كليهما على قدم المساواة، مثل الجنرال سير ولاس كونجريف، وهو قائد عسكري بريطاني عالي الرتبة ... "فالعرب واليهود والمسيحيين في سوريا وفلسطين كلهم بهائم على حد سواء. وكلهم جميعا لا يساوون رجلاً إنجليزيا واحدا"(٥٢).

بيد أن الاستراتيجية البريطانية في فلسطين كانت إجمالا تحابي السكان اليهود طوال العشرينيات والثلاثينيات في رعايتها للهجرة إلى فلسطين. وقد غيّر هذا التوازن الديموجرافي في فلسطين من ٦٠٠ ألف عربي و ٨٠ ألف يهودي في ١٩١٧ إلى مليون عربي و ٤٠٠ ألف يهودي بحلول ١٩٣٨[٥٣]. وقد حدد الكتاب الأبيض الصادر في ١٩٢٢ السياسة الأساسية، وهو الكتاب الذي وضعه ونستون تشرشل وزير المستعمرات الذي كان شاغله الأساسي هو ضمان ألا تستطيع أي أغلبية عربية أن تقف في طريق الهجرة اليهودية. إذ عارض تشرشل – وكان طوال عمره صهيونيا – بانتظام أية إمكانية لكي يقرر العرب في فلسطين مصيرهم بأنفسهم ويقيموا دولة نيابية[٥٥]. كما اعتبر العرب أدنى منزلة من اليهود الذين زعموا أنهم حققوا الكثير جدا من الناحية الاقتصادية في فلسطين وأنهم جنس أعلى مرتبة من "جحافل المسلمين الحاشدة" العاجزين عن زراعة الأرض[٥٦].

بيد أنه في هذا السياق الموالي لليهود أساسا عمل البريطانيون أيضا على بناء قوى دينية عربية للحفاظ على النظام والسيطرة البريطانية في البلد. وتفجرت أول أعمال شغب معادية لليهود في الشوارع يقوم بها العرب في القدس في أبريل ١٩٢٠، وخلفت خمسة من اليهود وأربعة من العرب قتلى ومئات من الجرحى. وقد حرضت عدة شخصيات قيادية عربية على ما أصبح يعرف بأعمال "شغب عيد الفصح"، كان من بينها الحاج أمين الحسيني، ابن المفتي الأكبر للقدس، وهو زعيم ديني للعرب[٥٧]. وكان لقب المفتي الأكبر اختراعا للبريطانيين الذين سعوا لتشجيع سلطة واحدة تمثل مسلمي فلسطين يستطيعون التفاوض معها، ويستطيعون أن يحكموا من خلالها. وأحدث هذا التحرك تحولاً فيما كان يشكل مجرد مسلم صاحب مقام قانوني رفيع إلى قائد للطائفة العربية المسلمة في فلسطين[٥٨].

وخلال شغب عيد الفصح، عملت السلطان البريطانية على اعتقال الحسيني لقيامه بالتحريض ، وحكمت عليه غيابيا بالسجن عشر سنوات، بعد هروبه إلى سوريا. بيد أنه عقب وفاة والده، المفتي الأكبر، اتخذ المفوض السامي البريطاني هربرث صمويل خطوة غير عادية بالعفو عن الحسيني الذي كان يبلغ من العمر آنذاك ستة وعشرين عاما وعينه مفتيا في أبريل ١٩٢١، بشرط أن يعد بالتعاون مع السلطات البريطانية ومن خلاله، أخذ البريطانيون يعملون حينذاك على إضعاف المشاعر العربية المعادية للاستعمار والتصدي لتطور حركة راديكالية شعبية ضد السياسة البريطانية. ورعايتها لهجرة اليهود. وترأس المفتي المجلس الإسلامي الأعلى، الذي أقيم برعاية البريطانيين في ١٩٢٢، باعتباره الهيئة الرئيسية المسئولة عن شئون المسلمين في فلسطين، والذي حظي بنفوذ كبير على النظم القضائية والتعليمية والدينية والسياسية للعرب. ويحاج طوم سجيف في تحليله لفلسطين في ظل الانتداب البريطاني بأن الحسيني كان "مناصرا صريحا للإرهاب ضد الصهيونية" وأن تعيين البريطانيين له مفتيًا لم يخفف من غلوائه، رغم أنه تحول علنا إلى الدعوة لوسائل سياسية مشروعة بدرجة أكبر لدعم القضية العربية[٥٩].

ونشبت أعمال شغب وهجمات أخرى ضد اليهود في أغسطس ١٩٢٩، مما أودى بحياة العشرات وجرح المئات، وشاع الاعتقاد بأن الحسيني هو الذي أشعلها، في حين امتنعت الشرطة البريطانية عن التدخل[٦٠]. وعقب أعمال الشغب هذه، أصبح العنف والإرهاب السياسي سمة مستمرة وعادية للحياة في فلسطين، واستهدف العرب واليهود على حد سواء، واستهدف من بداية العقد الرابع البريطانيين أنفسهم، حيث استمروا يرعون مزيدا من موجات هجرة اليهود إلى فلسطين.

وفي ١٩٣١، عقد الحسيني مؤتمرا إسلاميا في القدس وسافر كثيرا لمختلف أنحاء العالم الإسلامي، لجمع الأموال وحشد التأييد، وكان ذلك على الدوام تحت حماية بريطانية شاملة(٦١). وبحلول منتصف الثلاثينيات، بعد استيلاء هتلر على السلطة في ألمانيا زادت الهجرة اليهودية ثانية، وفي ذلك الوقت تطورت حركة الاحتجاج، وشجعت على تنظيم إضراب عام في ١٩٣٦ وموجة من الإضرابات الأخرى وأعمال المقاطعة والعنف. ولمدة سنوات ثلاث، استمر تمرد مكتمل الجوانب – وهو أول انتفاضة فلسطينية – متحديا الجيش البريطاني الذي كان يربو على ٥٠ ألف في البلاد. وسيطر نحو ١٠ آلاف – ١٥ ألفا من المقاتلين العرب المتمردين على كثير من أنحاء الريف واحتلوا كثيرا من المراكز الحضرية، وذلك فصل لا يظهر كثيرا في كتب التاريخ البريطانية، لكن القوات البريطانية قمعتهم بوحشية، باعتقالات حاشدة، وإطلاق كثيف للرصاص، وقتل عشوائي، وتدمير مئات البيوت وعقاب جماعي وسجن للآلاف دون محاكمة(٦٢). وإذ أدرك الحسيني أن الوضع وصل إلى نقطة تحول ولرغبته في البقاء مفتيًا، تحول في النهاية إلى مناصرة التمرد وقيادته وتبنى موقفا معاديا للبريطانيين تماما. وعندما قام بذلك أصبح شخصا غير مرغوب *فيه* بالنسبة إلى السلطات، التي أقالته من منصبه رئيسًا للمجلس الإسلامي الأعلى. وبعد أن ساندت السلطات البريطانية الحسيني طوال خمسة عشر عاما، أصبحت حينذاك تحرم حتى أي ذكر لاسمه أو توزيع لصورته(٦٣). وفرّ إلى لبنان في ١٩٣٧، ومن هناك استمر في قيادة الانتفاضة الفلسطينية.

بيد أنه بحلول ١٩٣٩، كان احتمال نشوب حرب مع ألمانيا يلوح في الأفق وشعرت السلطات البريطانية بالحاجة إلى الحفاظ على علاقات طيبة

مع الدول العربية ومحاولة استرضاء الفلسطينيين. وأعلن رئيس الوزراء نيفيل تشمبرلن في اجتماع وزاري عقد في أبريل ١٩٣٩ أنه "من الأهمية البالغة كسب العالم الإسلامي لصفنا" وأنه "إذا كان علينا أن نغضب طرفا، دعونا نغضب اليهود وليس العرب."[٦٤] وهكذا فإنه بعد هزيمة التمرد بصورة وحشية، أصدرت الحكومة البريطانية كتابا أبيض في مايو ١٩٣٩، سلّم بكثير من المطالب العربية وحدّ من الهجرة اليهودية لفلسطين، موفرا للعرب القدرة على الحيلولة دون نشوء أغلبية يهودية. وأثارت هذه السياسة التي فسرها كثيرون بأنها تخل عن وعد بلفور، مرارة اليهود في كل مكان وأدت إلى مواجهة بين اليهود والبريطانيين بعد الحرب.

وبعد عامين من سحق الانتفاضة، فرّ الحسيني إلى العراق، حيث ساعد في أبريل ١٩٤١ في تدبير مذبحة ضد اليهود خلفت ما يربو على ٤٠٠ يهودي عراقي قتلى خلال الانقلاب العسكري الذي سانده النازيون على الحكومة الموالية للبريطانيين[٦٥]. ودعا المفتي للجهاد ضد البريطانيين، لكن الانقلاب العراقي انهار بعد تدخل عسكري بريطاني أعاد حكومة موالية للبريطانيين. وحينذاك فرّ الحسيني مرة أخرى، إلى برلين هذه المرة حيث التقى هتلر وغيره من كبار المسئولين النازيين، وطوّر علاقات وثيقة مع هنريتش هملر رئيس الجستابو. وقد أيد المفتي النازيين طويلاً استنادا لعدائه للسامية ورغبته في تأمين دعمهم لفلسطين؛ تم إرسال بعض المعونات الألمانية إلى الفلسطينيين إبّان الانتفاضة. وأخذ الحسينى حينذاك يساعد النازيين في تجنيد مسلمين من البلقان لتكوين تشكيلة من الشُعب الإسلامية من الجستابو في شرقي أوروبا. ومع وجود مئات الآلاف من الجنود

المسلمين في آلة الحرب النازية، تبنى هتلر سياسة استخدام الإسلام حصناً ضد أعداء النازي – صربيا وروسيا الأرثونوكسيتين، وكانت هذه الاستراتيجية صدى لاستخدام البريطانيين للإسلام ضد البلاشفة وكررها البريطانيون والأمريكيون مرارا ضد القوميين في البوسنة وكوسوفو في التسعينيات(٦٦).

وفي نهاية الحرب، هرب الحسيني من ألمانيا، ربما بمساعدة الحلفاء، ووضعته السلطات الفرنسية قيد الاعتقال في منزله في فرنسا(٦٧). ثم هرب إلى مصر، حيث منحه نظام الملك فاروق الموالي لبريطانيا حق اللجوء السياسي، بعد مناشدة من الإخوان المسلمين نيابة عنه(٦٨). ورفضت لندن الطلبات التي قدمتها الجماعات اليهودية بالحكم عليه باعتباره مُجرم حرب خوفا من أن يزيد التعرض للحسيني، الذي كان لا يزال يحظى بالشعبية، القلاقل ضد الوجود البريطاني في مصر. والواقع أن الحسيني بدأ في ١٩٤٦ يعمل لصالح البريطانيين مرّة أخرى، وتشير مصادر إلى أن الوكالة العربية للأنباء، وهي واجهة لإدارة المخابرات الخارجية أقيمت في القاهرة لنشر الدعاية للبريطانية قد وظفته(٦٩). وهكذا فإنه بعد نحو ربع قرن من التعاون الأول مع الحسيني، كانت بريطانيا لا تزال مستعدة لاعتبار المفتي أداة للسياسة البريطانية، رغم دوره في الفترة الفاصلة في قيادة التمرد في فلسطين والتعاون مع النازيين. ومن ثم فإن استهداف المصلحة الخاصة في السياسة البريطانية، المجملة رغم كثرة التفاصيل كانت سابقة للاستخدام اللاحق الأكثر إسهابا للمتأسلمين.

مصر والإخوان المسلمون خلال الحرب :

شهدت سنوات الحرب نموّا متواصلاً لحركة الإخوان المسلمين التي تطورت بقيادة حسن البنا إلى حركة جماهيرية متأسلمة. فقد أصبحت أكبر جمعية إسلامية في مصر وأقامت فروعا لها في السودان والأردن وسوريا وفلسطين وشمال أفريقيا. ونادت جماعة الإخوان التي استهدفت إقامة دولة إسلامية تحت شعار "القرآن دستورنا" بالالتزام الصارم بأحكام الإسلام وقدمت بديلاً دينيا لكل من الحركات القومية العلمانية والأحزاب الشيوعية في مصر والشرق الأوسط – وهي قوى كانت قد طفقت تصبح بمثابة تحد رئيسي لقوة بريطانيا والولايات المتحدة في المنطقة.

وقد اعتبرت بريطانيا أن مصر مرتكز وضعها في الشرق الأوسط منذ أن أعلنت "الحماية" على هذا البلد في بداية الحرب العالمية الأولى. وسيطرت الشركات البريطانية على الاستثمار الأجنبي والحياة التجارية في البلاد، وأصبحت القاعدة العسكرية البريطانية في منطقة قناة السويس هي الأكبر في العالم عندما حان وقت الحرب العالمية الثانية. بيد أن السيطرة البريطانية على البلاد تعرضت للتحدي من قبل كل من الحركة القومية المتنامية والقوى الإسلامية للإخوان المسلمين، في حين كان حليف لندن في البلاد في نهاية المطاف، هو حاكمها الملك فاروق، الذي تولى العرش في ١٩٣٦.

وقد دعا الإخوان المسلمون إلى الجهاد ضد اليهود إبّان الثورة العربية أعوام ٣٦-١٩٣٩ في فلسطين، وأرسلوا متطوعين هناك بعد نداء وجهه المفتي، كما ساعدهم ضباط ألمان في بناء جناح عسكري[٧٠]. واعتبرت المنظمة البريطانيين قاهرين إمبرياليين لمصر، وأثارت الناس ضد الاحتلال العسكري البريطاني للبلاد، خاصة بعد تمرد فلسطين. وفي السنوات الأولى

بعد الحرب العالمية الثانية، انطوت الاستراتيجية البريطانية إزاء الإخوان في مصر في الأساس على محاولة قمعهم. ومع ذلك، ففي ذلك الوقت، حظي الإخوان الذين تحالفوا مع اليمين السياسي، برعاية الملكية المصرية الموالية للبريطانيين، والتي بدأت تمول الإخوان في ١٩٤٠[٧١]. فقد اعتبر الملك فاروق الإخوان معارضا مفيدا لقوة الحزب السياسي الرئيسي في البلاد- حزب الوفد الوطني العلماني- والشيوعيين. ونبّه تقرير للمخابرات البريطانية في ١٩٤٢ إلى أن "القصر بدأ يرى أن الإخوان مفيدون وأضفى حمايته عليهم"[٧٢]. وخلال ذلك الوقت، كانت السلطات ترعى كثيرا من الجمعيات الدينية في مصر لمعارضة خصومها أو تعزيز مصالح البريطانيين والقصر ومجموعات أصحاب النفوذ الآخرين[٧٣].

وتم أول اتصال مباشر معروف بين المسئولين البريطانيين والإخوان في ١٩٤١، في وقت رأت فيه المخابرات البريطانية أن الحشود المناصرة للمنظمة وخططها للتخريب ضد بريطانيا هما "أشد خطر يواجه الأمن العام" في مصر[٧٤]. وفي ذلك العام، كانت السلطات المصرية قد سجنت البنا تنفيذا لضغوط بريطانية، ولكن عند إطلاق سراحه فيما بعد في ذلك العام أجرى البريطانيون أول اتصال مع الإخوان. ووفق بعض التقارير، عرض المسئولون البريطانيون مساعدة المنظمة "لشراء" مساندتها. وكثرت النظريات حول ما إذا كان البنا قد قبل عرض البريطانيين تقديم المساندة أم رفضه، لكن في ضوء الهدوء النسبي للإخوان لبعض الوقت عقب هذه الفترة، فإنه من المحتمل أن تكون المعونة البريطانية قد قبلت[٧٥].

وبحلول ١٩٤٢ كانت بريطانيا قد بدأت على وجه القطع في تمويل الإخوان. ففي ١٨ مايو عقد مسئولو السفارة البريطانية اجتماعا مع أمين

عثمان باشا رئيس وزراء مصر، نوقشت فيه العلاقات مع الإخوان وتم الاتفاق على عدد من النقاط، كان أحدها هو أن تدفع [الحكومة] المصرية سرّا الدعم المقدم من [حزب] الوفد للإخوان المسلمين سرّا وأنها ستحتاج في هذا الأمر إلى بعض المساعدة المالية من السفارة [البريطانية]". وإضافة لذلك، ستدخل الحكومة المصرية عملاء موثوقًا بهم في صفوف الإخوان لتراقب الأنشطة عن كثب وتقدم لنا [في السفارة البريطانية] المعلومات التي يحصل عليها هؤلاء العملاء. وسنحيط بدورنا الحكومة بالمعلومات المتحصلة من مصادر بريطانية."[٧٦]

كما تم الاتفاق على أنه "ينبغي بذل الجهد لإثارة الانقسام في الحزب باستغلال أي خلافات قد تحدث بين القائدين حسن البنا وأحمد السكري". كما سيقدم البريطانيون للحكومة قائمة بأعضاء الإخوان المسلمين الذين يعتبرونهم خطيرين، لكن لن تتخذ أي أعمال عدائية ضد المنظمة، بل كانت الاستراتيجية التي تم الاتفاق عليها هي "القتل عن طريق تقديم الأفضال". واتفق على أن يسمح للبنا بإصدار صحيفة ونشر مقالات "تؤيد المبادئ الديمقراطية" – ويعد ذلك طريقة جيدة "للمساعدة في تفكيك الإخوان"، كما أعلن أحد الحاضرين للاجتماع.

كذلك ناقش الاجتماع كيف أن الإخوان يشكلون "تنظيمات للتخريب" ويتجسسون لحساب النازي[٧٨]. كما وصفوا بأنهم "تنظيم ديني وظلامي محدود" لكنه يمكن أن يحشد "قوات للصدام في وقت الاضطرابات" بما في ذلك "فرق انتحارية". وبعضوية تقدر بنحو ١٠٠-٢٠٠ ألف، كان الإخوان "ضمنا معادين للأوروبيين، ومعادين للبريطانيين بصفة خاصة، في ضوء وضعنا الاستثنائي في مصر" ومن ثم فقد "كانوا يأملون في انتصار المحور، الذين تصوروا أنه سيجعلهم أصحاب النفوذ السياسي المسيطر في مصر."[٧٩]

وبحلول ١٩٤٤، كانت لجنة المخابرات السياسية البريطانية تصف الإخوان باعتبارهم خطرا محتملاً، لكنهم بقيادة ضعيفة: فقد اعتقدت أن البنا كان هو "الشخصية البارزة الوحيدة" وبدونه "يمكن أن ينهاروا بسهولة".(٨٠) بيد أن هذا التحليل القائل بإمكان زوال الجماعة جرت مراجعته في السنوات التالية، عندما تعهدها البريطانيون وتعاونوا معها في مواجهة العداء المتنامي للاستعمار في مصر.

وهكذا، فإنه بحلول نهاية الحرب العالمية الثانية، توافرت لبريطانيا بالفعل خبرة كبيرة في التواطؤ مع القوى الإسلامية لتحقيق أهداف معينة، في حين أدرك المسئولون البريطانيون أيضا أن هذه القوى نفسها كانت بصفة عامة معارضة لسياسة بريطانيا الإمبريالية وأهدافها الاستراتيجية، كانوا أعوانا مؤقتين في ظروف محددة لتحقيق أهداف بعينها عندما كانت بريطانيا تفتقر إلى حلفاء آخرين أو إلى قوة كافية خاصة بها لتفرض أولوياتها. وتعمقت هذه السياسة البريطانية النفعية بصورة كبيرة في عالم ما بعد الحرب حيث زادت الحاجة للأعوان في مناخ عالمي أصبح أكثر اتساما بالتحدي بقدر كبير.

الفصل الثاني

التقسيم في الهند وفلسطين

عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، واجهت بريطانيا ثلاثة تحديات كبرى هددت وضعها العالمي: الأول هو أن الاستنزاف المالي المترتب على الحرب ترك بريطانيا شبه مفلسة وتعاني من أزمات اقتصادية داخلية؛ والثاني هو أن هوايتهول كانت قد طفقت تفقد سيطرتها على الإمبراطورية وتواجه مطالب قومية متزايدة بالاستقلال في مختلف المستعمرات؛ والثالث هو أن قوتين عظميين جديدتين هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كانتا قد بزغتا باعتبارهما مستفيدتين استراتيجيتين رئيسيتين من الحرب. بيد أن مخططي السياسة البريطانية كانوا مستقتلين في الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من مكانتهم بوصفها قوة عظمى والاستمرار في استخدام موارد المستعمرات لصالح بريطانيا نفسها. وفي البدء عملوا بفكرة "القوة الثالثة" إلى جانب القوتين العظميين، وهي استراتيجية انطوت على الإفراط في استغلال المستعمرات لتقوية نفوذ بريطانيك العالمي المتداعي[١]. ومع ذلك، فإنه بحلول نهاية الأربعينيات، ومع صعود الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في حين استمرت مكانة بريطانيا في التضاؤل، اعتبرت فكرة "القوة الثالثة" غير قادرة على البقاء ببساطة، وسعت هوايتهول بقوة لإقامة علاقات خاصة بالولايات المتحدة كاستراتيجية رئيسية لها. فقد رأت أن هذا هو أفضل وسيلة للإبقاء على قوة بريطانيا، والتصدي للاتحاد السوفيتي وتنظيم الاقتصاد العالمي فيما بعد الحرب حسب المصالح التجارية البريطانية والغربية.

بيد أنه من المؤكد أن هوايتهول لم ترد الاعتماد فحسب على هذه العلاقة الخاصة لممارسة نفوذها، لإدراكها أن واشنطن كانت تسعى في بعض مناطق العالم للحلول محل النفوذ البريطاني وليس تعزيزه. إذ كان صناع السياسة البريطانيون يريدون الاحتفاظ بقدرة عسكرية للتدخل من جانب واحد في شتى أنحاء العالم وطوروا أيضا أسلحة ذرية، بالقدر اللازم للحفاظ على مكانتهم العالمية مع الأمريكيين لردع السوفيت. وكان على البريطانيين أن يلعبوا في مناطق رئيسية من العالم، حيث لبريطانيا مصالح عسكرية وتجارية مهمة، خاصة الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، دورا متوازنا بصورة دقيقة، مستعينين بالدعم الأمريكي دون التنازل لواشنطن عن كل النفوذ. وقبلت الولايات المتحدة التفوق البريطاني في بعض المناطق التي لا ترى لنفسها دورًا رئيسيا تقوم به فيها، خاصة أفريقيا، وساندت السيطرة الاستعمارية البريطانية القائمة[٢]. بيد أن الولايات المتحدة كانت قد بدأت بالفعل تعتدي على مركز بريطانيا في الشرق الأوسط قبل الحرب، بالسيطرة على النفط باعتباره الجائزة الكبرى. وجرى التعاون النشيط بين لندن وواشنطن، السري والعلني على حد سواء، عبر منافسة لم تكن باليسيرة حيث كان البلدان يهدفان لإعادة تشكيل المنطقة وفق مصالحهما.

وتبدى ضعف مركز بريطانيا فيما بعد الحرب فورا في بلدين كانا بطرق مختلفة أساسيين بالنسبة لقوة بريطانيا في عالم ما بعد الحرب. ففي كل من الهند – جوهرة تاج الإمبراطورية – وفلسطين الصغيرة – وهي مصدر قوة استراتيجي لهيمنة بريطانيا على الشرق الأوسط – واجه الحكم البريطاني حركات شعبية معادية للاستعمار أثبتت أنها أقوى من أن تستطيع بريطانيا التصدي لها. ففيما بعد الحرب، كانت بريطانيا الواهنة تفتقر إلى القدرة على نشر القوة العسكرية الكاسحة المطلوبة لقمع هذه التمردات وهو

ما كانت تفعله في الماضي. وعلى الرغم من أن هوايتهول حاولت لأطـول وقت ممكن الاستمرار في الهند، فقد أدرك المسئولون البريطانيون في نهاية المطاف أن المباراة قد انتهت، وهو ما حدث في فلسطين أيـضا. وإذ أدرك صناع السياسة البريطانيون أن الحكم الاستعماري الرسـمي سـرعان مـا سينتهي، فقد سعوا إلى إنقاذ ما يمكن إنقـاذه تحـسبا للمـستقبل فيمـا بعـد الاستعمار. ولما كانوا يفتقرون إلى وسائل أخرى لممارسـة النفـوذ، فقـد استغلوا الانقسامات الدينية والعرقية في التصدي للتمردات التي نـشبت فـي الهند وفلسطين؛ ولجأوا في كلتا الحالتين لاستخدام القوى الإسلامية لتحقيـق أهداف محددة. وكانت عواقب السياسة البريطانية بعيدة المدى؛ فقد بزغت من النزاعين الهندي والفلسطيني، دول جديدة أعادت تشكيل جنـوب آسـيا والشرق الأوسط. وإضافة لذلك، أسهمت هذه الدول، بطرق مختلفة بـصورة عميقة في تطور التطرف الإسلامي في شتى أنحاء العالم.

" احتفظوا بقطعة من الهند " :

في ١٩٤٧، انطوى تقسيم الهند المستعمرة البريطانيـة إلـى دولتـين جديدتين، هما الهند ودولة باكستان المسلمة، على عمليات ترحيـل حاشـدة للسكان وحمّام من الدماء؛ إذ فقد ما يصل إلى مليون شخص أرواحهـم فـي العنف الطائفي الذي صحب التقسيم. وقد اتهم القوميون الهنود، وكثيـرون غيرهم، بريطانيا باستمرار بأنها شجعت عمدا التقسيم وإنشاء باكستان لتأمين مصالحها الاستراتيجية. كُتب الكثير جدا في هذا الموضوع، ولا يزال يـدور الكثير من النقاش والجدل حوله. وكثير من الأدلة التاريخيـة متـضارب، والقضايا المتضمنة معقدة على نحو جلي، لكن هناك قدر كبير مـن الأدلـة يدعم وجهة النظر القائلة بأن بريطانيا استغلت حقا "الورقة الإسلامية" لتحقيق أهدافها الخاصة.

ففي ١٨٨٦، نظمت مجموعة من مسلمي شمال الهند، بقيادة المربّي والمصلح الاجتماعي سيد أحمد خان، المؤتمر التربوي المحمدي لعموم الهند بغية بناء جسور بين الإسلام والعلم، وبين المسلمين والدولة الاستعمارية. وأصر المؤتمر الذي عرف باسم حركة اليغار باسم المدينة التي تأسس فيها في ولاية أوتار براديش الحالية، على عدم تأييد المؤتمر الوطني الهندي، وهو تنظيم الدعوة القومية الهندية – وبذلك ذكّى نفسه لدى المسئولين المستعمرين، الذين زودوه بدعم معنوي ومادي. وفي ١٩٠٦، طالب نوّاب الحركة، وهم أساسا من ملاك الأراضي من أعيان المسلمين، نائب الملك، اللورد منتو، بأن يكون للمسلمين تمثيل سياسي خاص في المجالس التشريعية الإقليمية الجديدة التي أعلن عنها البريطانيون؛ وتم إنشاء دوائر انتخابية مستقلة في حينه من أجل المسلمين الذين انتخبوا نوابا من طائفتهم، ومنحت لهم مقاعد إضافية علاوة على نسبتهم من السكان، في أقاليم بعينها. وبذلك كفل منتو استمرار ولاء النخبة المسلمة؛ وقد سجلت زوجته في يومياتها أن زوجها حال دون "انضمام اثنين وستين مليون شخص لصفوف المعارضة الداعية للفتنة".[٣] وفي ٢٠ ديسمبر من العام نفسه، أفرزت حركة اليغار، الرابطة الإسلامية، وكان البند الأول لديها هو "تشجيع مشاعر الولاء للحكومة البريطانية بين المسلمين". ونالت الرابطة الحظوة لدى المسئولين البريطانيين؛ وبعدئذ كتب رامزي ماكدونالد عضو البرلمان عن حزب العمال ورئيس الوزراء فيما بعد في كتاب أصدره في ١٩١٠ بعنوان *إيقاظ الهند*، أن زعماء الرابطة "يستمدون الإلهام من مسئولين أنجلو هنود بعينهم وأن هؤلاء المسئولين يوجهون الدمى المتحركة في سيملا ["العاصمة الصيفية" الاستعمارية في شمال الهند] وفي لندن وأنهم بدروا عن سوء طوية وتدبر بذور الشقاق بين الهندوس وأتباع محمد".[٤]

وبحلول الثلاثينيات، كانت فكرة إنشاء "باكستان" المستقلة – وهي تعني "أرض الأطهار" وهي كلمة مركبة من أوائل كلمتي البنجاب (باك) والأفغان (ستان) (أي إقليم الحدود الشمالي الغربي)، وكشمير والسند وبلوخستان – قد ترسخت داخل الرابطة الإسلامية. وفي ١٩٣٩، عمل نائب الملك، اللورد لنلثجو، مع زعيم الرابطة الإسلامية، محمد على جناح، على دحر مطلب حزب المؤتمر بالاستقلال التام عن الحكم البريطاني وحث الرابطة على تقديم بديل. وأخبر لنلثجو جناح في سبتمبر ١٩٣٩ أنه إذا رأت الرابطة أنه ليس من الملائم للهند أن تصبح دولة مستقلة داخل الكومنولث، وهو مطلب بريطاني أساسي، "فعندئذ يكون التقسيم هو طريق النجاة من المأزق". وعندما اجتمع الاثنان مرة ثانية في مارس ١٩٤٠، استمر لنلثجو يضغط على جناح لتقديم بديل لخطة حزب المؤتمر(٣). فقد رأى لنلثجو أن المطالبة بإنشاء باكستان المستقلة قد يوفر للبريطانيين وسيلة تأثير مفيدة على القوميين الهندوس، الذين كانوا يخشون تقسيم الهند، وكان كما نبه باتريك فرنش "يلعب لعبة معقدة من سياسة الوصول إلى شفير الهاوية التي ستترتب عليها عواقب دائمة بالنسبة لمستقبل آسيا."(٦) وفي ٢٣ مارس، بعد عشرة أيام من هذا الاجتماع، تبنت الرابطة الإسلامية بمساندة من اللورد زتلند وزير الدولة البريطاني لشئون الهند قرار لاهور، الذي يعلن إنشاء دولة إسلامية مستقلة في شمالي الهند سياسة لها.(٧)

لقد عارضت هوايتهول طويلاً مطلب استقلال الهند في أي شكل، لكن الحركة الشعبية القوية بقيادة غاندي، مقترنة بضعف موقف بريطانيا بعد الحرب، جعلت نهاية الحكم البريطاني للهند أمرا محتما بحلول منتصف الأربعينيات. وبحلول ذلك الوقت أدرك البريطانيون على نحو حاسم أن

القوميين الهنود سيسحبون الهند من الكومنولث عقب الاستقلال وسيرفضون النفوذ العسكري والسياسي البريطاني في المنطقة. وعند هذا الحد كما تبين دلائل كثيرة، سعت لندن إلى فصل الجزء الشمالي الغربي من البلاد لإنشاء دولة إسلامية مستقلة. وجرى تحديد موقع دولة باكستان المقترحة انطلاقا من دوافع استراتيجية، إذ كانت تجاور إيران وأفغانستان والصين، وقريبة من المناطق الواقعة في أقصى جنوب الاتحاد السوفيتي – وكان ذلك حقا هو موقع المباراة الكبرى في القرن التاسع عشر. وحينذاك شرعت بريطانيا عامدة إلى تقسيم الهند لتحقيق أهداف استراتيجية مهمة في المنطقة(٨).

وكان الفيلد مارشال ويفل، نائب الملك البريطاني في الهند بدءا من ١٩٤٣، هو النصير الرئيسي للتقسيم، لأنه أدرك فور وصوله أن حزب المؤتمر ليس مهتما بالتعاون العسكري مع بريطانيا فيما بعد الاستقلال. وبحلول ١٩٤٤، كان ويفل قد عقد العزم على إقامة رابطة جناح الإسلامية وسحب القوات العسكرية البريطانية إلى الجزء الشمالي الغربي الاستراتيجي، حيث تسعى إلى الحفاظ على قواعدها. وكان تصوره هو أن باكستان ستصبح دولة مستقلة في إطار الكومنولث، وأن باقي الهند سيترك لما يريده. وقد رفض رئيس الوزراء تشرشل طويلاً أي شكل من استقلال الهند، لكن بحلول مارس ١٩٤٥، نبه ويفل إلى أن موقف تشرشل طفق يتغير: "فقد بدا أنه يحبذ تقسيم الهند إلى باكستان وهندوستان وبرنسستان" – وتشير هندوستان إلى المناطق الهندوسية من الهند – وتشير برنسستان إلى دول الإمارات الكثيرة التي تعهدتها بريطانيا طويلاً لضمان السيطرة الاستعمارية. وفي ذلك الشهر، أغسطس، عقد تشرشل الذي كان حينذاك في المعارضة عقب الانتصار المزلزل لحزب العمال بقيادة كليمنت آتلي في يوليو، اجتماعا آخر

مع ويفل الذي كان يزور لندن لمناقشة شئون الهند مـــع الـــوزراء الجـــدد. وحسبما قال ويفل، فإن تشرشل أنهى الاجتماع وهو يردد كلمات مختـــصرة "احتفظوا بقطعة من الهند".[٩] وهكذا، فإنه علـــى الـــرغم مـــن أن اللـــورد مونتباتن، آخر نائب للملك، هو الذي تلقى عادة اللوم على التقـــسيم بـــسبب القرارات التي اتخذها في ١٩٤٧، فإنه يبدو أن تقسيم الهند كان قد تقرر قبل ذلك بعامين.

كذلك عارض آتلي ووزراء آخرون التقسيم في البدء، مطالبين بالإبقاء على هند موحدة تتعاون مع بريطانيا بعد الاستقلال. وعندما أصبح واضحا أن هذا لن يحدث مطلقا، وافق آتلي على تأييد التقسيم ما دام قد وافق حـــزب المؤتمر على هذا الحل – وبذلك تُعفى بريطانيـــا مـــن أي مـــسئولية عنـــه. وعندما أصبح جليا أن حزب المؤتمر لن يؤيد التقسيم، مضى آتلي في طريقه على أية حال، وصرح للحكومة في أبريل ١٩٤٦ بأن تعمل من أجل إنـــشاء دولة باكستان، "إذا بدا أن ذلك هو الفرصة الوحيدة لتحقيـــق تـــسوية متفـــق عليها".[١٠]

وبحلول ١٩٤٧، كان قادة هيئة الأركان العـــسكرية البريطانيـــة قـــد أصبحوا أنصارا متحمسين لباكستان، يرون أن إنشاءها يحقق وظائف قيمـــة كثيرة، بما في ذلك الحصول على قواعد جوية في البلـــد الجديـــد و"ضـــمان استمرار استقلال أفغانستان ووحدة أراضيها". ونبه رؤساء الأركان إلى أن "منطقة باكستان أشد أهمية من الناحية الاستراتيجية في قارة الهند ولتحقيـــق غالبية متطلباتنا الاستراتيجية"، وأنها ستمكن بريطانيا من "تعزيـــز مكانتنـــا وتحسين مركزنا في كل أرجاء العالم الإسلامي، وبيـــان مزايـــا الارتبـــاط بالكومنولث البريطاني، بفضل المعونة التي ستتلقاها باكـــستان."[١١] ونبـــه

الفيلد مارشال مونتجومري، الذي كان قد أصبح آنذاك رئيسا للأركان الإمبراطورية إلى أنه "سيتوافر لنا مصدر قوة هائل، إذا بقيت باكستان في الكومنولث، نظرا لأن للقواعد والمطارات والموانئ في شمال غرب الهند قيمة لا يمكن تقديرها في الدفاع عن الكومنولث". وتقدم وثيقة وردت في أوراقه تحليلاً محكما للأهمية الاستراتيجية لباكستان فيما بعد الاستقلال:

إن وادي السند، والبنجاب الغربية وبلوخستان [الشمال الغربي] مناطق حيوية بالنسبة لأي خطط استراتيجية للدفاع عن الحزام الإسلامي عظيم الأهمية ... وإمدادات النفط من الشرق الأوسط ... وإذا أراد الكومنولث البريطاني والولايات المتحدة الأمريكية أن يكونا في وضع يمكنهما من الدفاع عن مصالحهما الحيوية في الشرق الأوسط، فعندئذ تكون أرض باكستان هي أفضل المناطق وأكثرها استقرارًا التي يتم فيها هذا الدفاع .. إن باكستان هي مرتكز القوس الاستراتيجي لمياه المحيط الهندي الواسعة والمعرضة للمخاطر.

ويحاج باترك فرنش بأنه لم يحبذ أي من كبار الموظفين المدنيين البريطانيين تقطيع أوصال الإمبراطورية الهندية عند الاستقلال أو كان يعتقد أن إنشاء باكستان سيكون مفيدا. وكتب يقول إن : "ادعاء أن البريطانيين كانت لديهم خطط سرية على الدوام لتقسيم الهند ... لا يمكن أن يجد ما يؤيده في المذكرات الداخلية والوثائق لدى هيئة العاملين في هوايتهول".[١٣] بيد أن تقرير فرنش لم يستفد كما هو واضح من الرجوع لوثائق هيئة الأركان، التي أعيد ذكرها في تحليل نارندرا ساريلا، معاون مونتباتن. والحق أن البريطانيين لم يكونوا "يفضلون" تقطيع أوصال الهند حتى أواخر ١٩٤٥ وأوائل ١٩٤٦، ومن ثم لم تكن لديهم "خطط سرية" لتقسيم الهند. ومع ذلك،

فبحلول الوقت الذي أصبح واضحا فيه أن بريطانيا لن تحصل على قبول شروطها – أي هند موحدة تبقى على علاقات قوية مع بريطانيا – سارع المخططون بالانحياز إلى الدعوة لإنشاء باكستان المستقلة. لقد حاول البريطانيون طويلاً استخدام الورقة الإسلامية للتأثير على القوميين الهندوس، حيث إنه لم تكن لديهم وسائل كثيرة أخرى للإبقاء على سلطة بريطانيا في وجه حركة شعبية معارضة – لم تكن هناك أي قوى سياسية كبيرة أخرى يمكن اللجوء إليها، ولم تكن هناك أي إمكانية للتدخل العسكري الصريح.

وكان جانب رئيسي آخر من سياسة بريطانيا تجاه الهند يتعلق بمنطقة كشمير الهندية الشمالية، التي كانت لندن ترغب في ضمها لباكستان. فقد غزت باكستان كشمير واحتلتها في أكتوبر ١٩٤٩، وطوال حرب الحدود المترتبة على ذلك التي نشبت مع الهند، ظلت بريطانيا منحازة لموقف باكستان بقوة. ونبّه وزير الكومنولث، بعد خمسة أيام من ضم كشمير للهند، إلى أنه "من الطبيعي أن تنضم كشمير إلى باكستان في نهاية الأمر بشروط متفق عليها".[١٢] وفي الأمم المتحدة، ضغطت بريطانيا لكي تصبح كشمير جزءا من أرض باكستان، استنادا لحجة مفادها أن ٧٧ في المائة من سكانها مسلمون. وأخبر أرنست بيفن وزير الخارجية، جورج مارشال وزير الخارجية الأمريكي "أن القضية الأساسية هي من يسيطر على الشريان الرئيسي الذي يؤدي إلى آسيا الوسطى". والواقع أن باكستان "كما قال هيو دالتون وزير المالية البريطاني حينذاك، كانت محورية بالنسبة لطموح بيفن لتنظيم "منتصف الكرة الأرضية" [١٥].

وزفت التايمز نبأ يوم الاستقلال، في ١٥ أغسطس قائلة :

في ساعة إنشائها تبزغ باكستان باعتبارها دولة قيادية في العالم الإسلامي. فمنذ انهيار الإمبراطورية التركية، بوصفها مركزًا جديدًا الذي يمتد عبر الكرة الأرضية من المغرب إلى إندونيسيا، لم ينطو هذا العالم، على دولة تكفل لها أعداد سكانها ومواردها الطبيعية ومكانتها في التاريخ، تفوقا لا نزاع فيه. وقد انسدت هذه الفجوة حاليا. فمن اليوم تتخذ كراتشي مكانتها بوصفها مركزًا جديدًا للتلاحم ونقطة تجمع لفكر المسلمين وتطلعاتهم.[١٦]

وبعد عامين من التقسيم، ألقى نصيره الرئيسي، الفيلد مارشال ويفل، خطابا أمام جمعية آسيا الوسطى والخليج الفارسي. وذكر فيه أن "الصراع الكبير التالي على السيطرة العالمية، إن جرى، ربما يجرى على السيطرة على احتياطيات النفط هذه". فربما تصبح هذه المناطق ساحة المعركة ليس فقط من أجل الصراع المادي على النفط وإنما أيضا الصراع الروحي لثلاث عقائد على الأقل هي المسيحية والإسلام والشيوعية". ومن ثم، "يتعين على الدول الغربية أن توجد على وجه التأكيد في الشرق الأوسط".[٧]

وقد كان لتقسيم الهند عواقب رهيبة مباشرة. فمع عبور ما يقدر بعشرين مليون الحدود الجديدة في كلا الاتجاهين، بحثا عن ديار جديدة، حدث انهيار تام تقريبا في القانون والنظام، ووقع عنف حاشد في مناطق الحدود. وخلقت العملية بلدا أصبح مثله مثل السعودية مصدر قوة استراتيجية يسلّم بها المخططون الأنجلو أمريكيون. ومضت باكستان في طريقها لتصبح ثقلاً موازيا للهند المحايدة غير المنحازة، وانضمت للتحالف العسكري لحلف بغداد في الخمسينيات ووفرت تسهيلات للقواعد الجوية الأمريكية للتجسس على الاتحاد السوفيتي. وفي الثمانينيات، عملت بوصفها قاعدة متقدمة للتدخل في أفغانستان – وكانت بصفة خاصة هي فائدتها كما كانت تراها هيئة الأركان عبر ثلاثين عاما خلت.

كما خلق التقسيم دولة كان الإسلام هو أكثر ما يربط أواصرها معا، وتفتقر في ظل الحكام العسكريين إلى أي مشروعية محلية أخرى، وهو ما أفرز لاحقا صيغا متطرفة من الإسلام وشجع جماعات الجهاد. ولم يصبح تقسيم كشمير بين الهند وباكستان مصدرا مستمرا للنزاع بين الدولتين فحسب، وإنما ساعدت قضية باكستان الإسلامية "لتحرير" كشمير في الجانب الذي تسيطر عليه الهند، على تعزيز حركة الجهاد في أنحاء بعيدة فيما وراء شبه القارة. وهكذا كان لابد أن تمضي باكستان في طريقها لأن تصبح مركز إشعاع للتطرف الإسلامي، وهي تطرح في الوقت الراهن أكبر تهديد إرهابي لبريطانيا. وفي حين كانت هذه هي عمليات معقدة تعمل على مدى فترة زمنية طويلة، فإنه يمكن تتبعها رجوعا لإنشاء باكستان نفسه، الذي لعب فيه صناع السياسة البريطانيون الذين كانوا يسعون إلى تحقيق مصالحهم الخاصة، دورا مهما. وربما تتمثل المفارقة في أن علماء الدين التابعين لحركة ديوباندي للإحياء، والتي ناصرها حكام باكستان العسكريون فيما بعد وساندت قوى الجهاد في باكستان، قد عارضوا لحد كبير إنشاء باكستان في وقته، وحاجوا بأن الدولة القومية الإسلامية لم تكن مطلوبة لإقامة عالمهم الإسلامي.(١٨) وتنبه نارندرا ساريلا إلى أن "استخدام بريطانيا الناجح للدين لتحقيق أهداف سياسية واستراتيجية في الهند كرره الأمريكيون في تشكيل قوات المجاهدين الإسلاميين في أفغانستان، وهو ما سنعرض له في الفصل الثامن. وإجمالاً، فإن "كثيرا من جذور الإرهاب الإسلامي الذي يكتسح العالم حاليًا تكمن مدفونة في تقسيم الهند."(١٩)

التقسيم والحرب في فلسطين :

واجه المخططون البريطانيون وهم يستخدمون القوى الإسلامية لـدعم مصالحهم في الهند، نشوب انتفاضة يهودية ضد الحكم البريطاني في فلسطين الواقعة تحت الانتداب الممنوح لهم. وأدى هذا لسلسلة من الأحداث الـضخام التي شكلت الشرق الأوسط المعاصر: القرار البريطاني في فبرايـر ١٩٤٧ بالانسحاب من فلسطين، ومرسوم الأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٤٧ بتقـسيم البلاد، وإعلان اليهود لدولة إسرائيل في مايو ١٩٤٨ ونـشوب أول حـرب عربية إسرائيلية، ضمت فيها القوات الإسرائيلية كثيرا من أجـزاء فلـسطين بحلـول ديـسمبر مـن ذلـك العـام. ومثـل تقـسيم الهنـد، لا تـزال هذه الأحداث موضع جدل محتدم، ونركز هنا على السياسة البريطانية، أولاً تجاه الانتفاضة اليهودية ثم إزاء الحرب العربية الإسرائيلية.

ونحو نهاية الحرب العالمية الثانية، شـرع اليـشوف، وهـم طائفـة المستوطنين اليهود، برئاسة ديفيد بن جوريون، في حملة لطرد البريطـانيين من البلاد، ونفذوا موجة من الهجمات الإرهابية علـى القـوات البريطانيـة والفلسطينين العرب، ردت عليها بريطانيا بإعلان الأحكام العرفية، وسـنت تنظيمات للطوارئ شديدة القسوة وأنزلت عقوبات جماعية وحشية بالطوائف اليهودية المحلية. وتشكل العداء اليهودي تجاه بريطانيا جزئيا نتيجة لـسياسة لندن بشأن الهجرة من ألمانيا وأماكن أخرى، التي أخذت بريطانيـا حينـذاك تحاول تقييدها، إذعانا للاعتراضات العربية؛ فخلال الأعوام الثلاثة الأخيـرة من الانتداب، نجح ٤٠ ألف مهاجر غير شرعي في دخول فلسطين، لكن تم اعتراض حمولات سفن المهاجرين اليهود التي كانت تعتبر غير شرعية، في البحر. وفي ١٩٤٦، ردت البحرية الملكية ١٧ سفينة تحمل لاجئـين إلـى

الموانئ الأصلية التي جاءت منها، في حين تم إصدار أوامر لهيئة المخابرات الخارجية بتخريب بعض سفن النقل وهي في الميناء.[٢] واستمرت هذه السياسة طوال ١٩٤٧، وبحلول ديسمبر من ذلك العام تم اعتراض طريق ٥١ ألف راكب على ٣٥ سفينة واحتجزهم البريطانيون في قبرص.[٢١]

وبحلول ذلك الوقت، قررت حكومة آتلي الكف عن البحث عن حل خاص بها للتمرد وعزمت على التخلي عن الانتداب وتحويل المشكلة للأمم المتحدة التي كانت قد أنشئت مؤخرا. ففي وقت كانت فيه بريطانيا تواجه متطلبات متعددة على مواردها، كان من الواضح أن الانتفاضة اليهودية لن يتم التغلب عليها سريعا وبتكلفة يسيرة، ورأى رئيس الوزراء آتلي أن فلسطين "عبء اقتصادي وعسكري"[٢٢]. وحينذاك شرعت بريطانيا في الترويج لتقسيم فلسطين لدولتين يهودية وعربية، وهي سياسة أيدتها القيادة اليهودية، لكنها سرعان ما هددت مصالح الفلسطينيين الذين كانوا يشكلون في ذلك الوقت نحو ثلثي السكان، مقارنة بثلث من اليهود.[٢٣] وفي نوفمبر ١٩٤٧، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ١٨١ الذي يقسم فلسطين ويمنح اليهود دولة تضم ما يربو على نصف البلاد، ضد إرادة غالبية السكان الأصليين.

وينبه المؤرخ إيلان باب في تحليله الرائع لحرب ١٩٤٨ بين العرب واليهود، إلى أن القيادة اليهودية شرعت بعد شهر من قرار الأمم المتحدة في القيام بعملية "تطهير عرقي في فلسطين"، بدأت بسلسلة من الهجمات على القرى العربية عقب تخريب بعض الفلسطينيين لحافلات ومراكز تسوق احتجاجا على القرار. وقررت الجامعة العربية في الشهر نفسه، تشكيل قوة من المتطوعين العرب "لتحرير" فلسطين. وبدأت هذه القوة التي عرفت باسم

جيش التحرير العربي وضمت نحو ٥ آلاف متطوع من سوريا والعراق ومصر والأردن، عملياتها في فلسطين ضد القوات اليهودية في يناير ١٩٤٨.[٢٤] ومع احتدام الحرب بين الفلسطينيين واليهود، بلغت خطط قادة اليهود ذروتها في اجتماع عقد في مارس ١٩٤٨ قرر اتباع "الخطة دال"، أي الطرد المنتظم للفلسطينيين من مناطق شاسعة من البلاد."[٥] وعندما انسحب البريطانيون من فلسطين في مايو؛ أعلنت الوكالة اليهودية الاستقلال وغزت الجيوش النظامية للدول العربية فلسطين، ودار قتال وحشي بين ما يقدر بـ ٩٨ ألفا من القوات اليهودية و٥٠ ألفا من القوات العربية.

بيد أن الدول العربية لم تكن جميعها إسرائيل، فقد دخل الملك عبد الله عاهل شرق الأردن الذي كان لا يزال يحكم بعد أن نصبته لندن ملكا قبل ربع قرن، في تحالف سري مع إسرائيل ولم ينضم لأي عمليات عسكرية عربية جامعة ضد الدولة اليهودية، واعترف بوجودها في هدوء. وفي مقابل ذلك، وُعد عبد الله بضم معظم الأراضي المخصصة للعرب بموجب قرار التقسيم، وهي الأراضي الواقعة على الضفة الغربية لنهر الأردن. وأسفر الاتفاق غير المكتوب الذي تم التوصل إليه في يناير ١٩٤٨، عن تحييد القوة المقاتلة الأشد فعالية في العالم العربي، وهي الفيلق العربي الذي يدعمه البريطانيون، المتمركز شرق الأردن والذي كان يقوده ضابط بريطاني، هو سيرجون باجوت جلوب.[٢٧] وفي مايو، وهو الشهر نفسه الذي تأسست فيه دولة إسرائيل، كتب السير أليكس كيربرايد السفير البريطاني في شرق الأردن إلى بيفن وزير الخارجية، ذاكرا أنه "دارت مفاوضات بين الفيلق العربي والهاجاناه [القوة شبه العسكرية اليهودية] أجراها ضباط بريطانيون في الفيلق العربي. وكان من المفهوم أن الهدف من هذه المفاوضات بالغة

السرية هو تحديد المناطق من فلسطين التي ستحتلها القوتان". ورد بيفن: "إنني أعارض القيام بأي شيء قد يضر بنتيجة هذه المفاوضات."[٢٨]

وكان رد بيفن يعكس بصورة نموذجية الخط الذي يتبعه البريطانيون حينذاك بشأن فلسطين – إسرائيل. ففي أواخر مايو ١٩٤٨، أيد البريطانيون الدول العربية في معارضة قرار وقف إطلاق النيران الذي اتخذ في الأمم المتحدة وقبلته إسرائيل، التي كانت حينذاك قد ضمت قدرا كبيرا من الأراضي الفلسطينية وكانت قانعة بتدعيم مكاسبها. وكان السبب في هذه السياسة البريطانية هو الأمل في أن تستولى قوات عبد الله قريبًا على الضفة الغربية؛ وبمجرد أن أصبح واضحا في أواخر مايو أنها ضمت الضفة الغربية، ألغت بريطانيا معارضتها لإيقاف النيران (والذي تحطم فيما بعد).[٢٩] ولم يحدث التوحيد الرسمي لضفتي الأردن إلا بعد عامين في أبريل ١٩٥٠؛ وكانت بريطانيا واحدة من دولتين اعترفتا بتوسيع مملكة عبد الله، وكانت اليمن هي الأخرى.[٣٠] وكان القصد من مساندة "شرق الأردن الكبير"، الذي أصبح حينذاك هو أسلوب وزارة الخارجية المختار لحل المشكلة الفلسطينية، هو جعل عبد الله، أقرب حليف للندن في العالم العربي، وريثا لفلسطين العربية. فإذا لم تكن بريطانيا قادرة على الإبقاء على وجودها الخاص في المنطقة، فإنها استهدفت تحقيق ذلك بوكالة دولة عميلة – وهي استراتيجية نموذجية للسياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب. وإذ ركز المخططون البريطانيون على هذا الهدف الإقليمي، فقد أصبحوا متورطين بصورة عميقة في التطهير العرقي الذى كان الإسرائيليون يقومون به في أنحاء أخرى من فلسطين. وكان لدى القائد البريطاني في البلاد، الجنرال سير جوردون ماكميلان قوة قوامها ٥٠ ألف جندي في فلسطين لكنه كان

ملتزما بتوجيهات صارمة من لندن بألا يتورط في أعمال عسكرية ضد العرب أو اليهود، مادام أنهما لا يتدخلان في خطط بريطانيا للانسحاب.[٣١] ويلاحظ إيلان بابي أن بريطانيا ربما كانت تعلم بالخطة دال، بل وأعلنت فور أن بدأ تنفيذها، أن قواتها لن تكون مسئولة عن القانون والنظام في المناطق التي تتمركز فيها لكنها ستحمي نفسها فحسب: وكان ذلك يعني أن بمقدور اليهود أن يستولوا على مناطق ضخمة من فلسطين، خاصة بلدتي حيفا ويافا وكذلك قرى ريفية كثيرة، حينذاك دون خوف من رد فعل بريطاني. ووقفت القوات البريطانية غير مبالية وهي ترى القوات الإسرائيلية تدمر القرى العربية وتجبر سكانها على الرحيل.

وفي أبريل ١٩٤٨، أعلنت القوات البريطانية التي عملت من قبل عازلاً يفصل بين القوات العربية واليهودية في حيفا، وهي أكبر بلدة ميناء، للسلطات اليهودية هناك أنها ستنسحب. وبعث هذا بضوء أخضر للشروع في "إلغاء الطابع العربي" للمدينة، الأمر الذي انطوى على طرد ٧٥ ألف مقيم فلسطيني بها، وهذا ما وصفه بابي بأنه "من أكثر فصول تاريخ الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط إثارة للخزي".. وشهدت مدينة يافا المصير نفسه ، فقد تم الاستيلاء عليها في مايو ١٩٤٨ بعد حصار القوات الإسرائيلية لها لمدة ثلاثة أسابيع، ونجاحها في طرد كافة سكانها البالغ عددهم ٥٠ ألفا "بمساعدة" من وساطة بريطانية. بل إن البريطانيين نزعوا سلاح قلة من السكان العرب الذين كانوا يدافعون عن أنفسهم ضد الهجمات اليهودية على أحيائهم في أنحاء من القدس. كذلك ساعد البريطانيون في ضم إسرائيل لأراضي فلسطين بطرق أخرى، مثل تسليمها أوراد ملكية الأراضي في القرى، مما وفر لها معلومات حيوية ساعدت في عملية إخلائها من سكانها.

ومع ذلك، فقد قدمت بريطانيا بعض المساعدة للجانب الآخر، وإن كان من غير الواضح ما إذا كان ذلك سياسة تحددت في لندن أم جاءت نتيجة لخيارات المسئولين على أرض الواقع. كان فوزي القاوقجي يتولى قيادة جيش التحرير العربي، وهو ضابط جيش ولد في بيروت وحارب مع الفلسطينيين ضد البريطانيين في الثورة العربية في ١٩٣٦-١٩٤٩. وكان كثيرون من جيش التحرير العربي من الإخوان المسلمين في مصر الذين استحثتهم دعوة البنا للمشاركة في الجهاد في فلسطين، يدينون بالولاء للمفتي، الحاج أمين الحسيني، الزعيم الفلسطيني المنفي في القاهرة. وكان أحد قادة قوة المتطوعين مصريا، هو سعيد رمضان، السكرتير الشخصي للبنا، الذي أصبح فيما بعد المنظم الرئيسي للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين وساعد في إنشاء فروع للإخوان في شتى أنحاء العالم.[٣٤] ووصلت الدفعة الأولى التي كانت تضم ٢٠٠٠ من الإخوان المسلمين في مصر إلى فلسطين في أبريل ١٩٤٨، وعند عبورها للحدود المصرية هاجمت القوات الإسرائيلية في صحراء النقب.[٣٥] وكان موقف الحكومة المصرية التي يساندها البريطانيون بشأن الإخوان متضاربا، فعلى الرغم من تأييد تسلل الإخوان إلى فلسطين، حظر الملك فارق التنظيم في مصر خوفا من اتجاهاته الثورية. وعندما تحركت القوات النظامية المصرية إلى فلسطين في مايو، اعتقلت متطوعي الإخوان في معسكرات وخيرتهم بين إلقاء سلاحهم والعودة للقاهرة أو أن يظلوا في الجبهة ويساعدوا الجيش المصري، وهو ما فعله كثيرون منهم عقب ذلك[٣٦]

وكانت تقارير المخابرات البريطانية ترصد على نحو مسهب، أنشطة جيش التحرير العربي.[٣٧] ومع انسحاب البريطانيين من فلسطين، سلموا

كثيرا من أسلحتهم وحصونهم للقوات العربية، التي تلقت عادة إخطارا بالتحرك الوشيك من قبل المتعاطفين معها في شرطة فلسطين أو في الجيش البريطاني. وهكذا، تم إبلاغ المتطوعين العراقيين داخل ثكنات اللنبي في جنوب القدس عن تخلي القوات البريطانية عن المعسكر قبل أسبوع من حدوثه. وفي أبريل ١٩٤٨، سلم البريطانيون أيضا ثلاثة مراكز للشرطة لجيش التحرير العربي في مدينة صفد الشمالية، قرب الحدود – وهي منطقة كانت قد خصصت للعرب بموجب مشروع التقسيم – مما قوى كثيرا مركز القوات العربية في وجه هجوم إسرائيلي.(٣٨)

وتقلبت السياسة البريطانية بين السماح بغارات جيش التحرير العربي على فلسطين ومحاولة منعها، مع ترك القرار فيما يبدو للقادة المحليين في الميدان.(٣٩) فعندما شن التحرير العربي هجومه الأول على المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية الفلسطينية في يناير ١٩٤٨، احتج البريطانيون أولاً لدى سوريا، لكن هذا الاحتجاج تم تجاهله واشتدت غارات جيش التحرير العربي.(٤٠) وعلى النقيض من ذلك، أقنع السير إليك كير كبرايد عبد الله ملك الأرض بألا يسمح بنقل المتطوعين العرب عبر مملكته، خشية استخدامهم في تدبير انقلاب على نظامه؛ بل إن عبد الله أرسل في أوائل ١٩٤٨ جيشه لمنع المتطوعين السعوديين الذين كانوا يحاولون الوصول لفلسطين، من دخول شرق الأردن.

وعلى الرغم من أن مسئولين بريطانيين أفرادًا تستروا على غارات صغيرة قامت بها القوات العربية على فلسطين، فقد قررت الوزارة البريطانية في فبراير ١٩٤٨ معارضة قيام الدول العربية بعملية غزو واسعة

النطاق.[٤٢] لكن الجيوش العربية النظامية التي تدخلت في مايو بعد الانسحاب البريطاني، وهي جيوش مصر والعراق والأردن، كانت جميعها بقيادة ملوك يساندهم البريطانيون وكانت مسلحة بأسلحة بريطانية. وفرضت بريطانيا حظرا على توريد السلاح على كلا الجانبين المتحاربين في فلسطين، مما كبّل في الواقع القوات العربية بعدم السماح لها باستعاضة أرصدتها، في الوقت نفسه الذي تلقى فيه جيش إسرائيل الذي كان قد تشكل حديثا شحنة كبيرة من الأسلحة الثقيلة من تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتي في شهر مايو.[٤٣] وقد فسر بعض المحللين السياسة البريطانية باعتبارها تتيح للندن السيطرة على فاعلية الجيوش العربية بإمدادها بالأسلحة أو حجبها عنها في مراحل أساسية.[٤٤] وقد لاحظ محمد حسنين هيكل المحلل السياسي المصري والمستشار الأساسي للرئيس السادات فيما بعد، أن بريطانيا زودت مصر بأسلحة كافية "لدخول الحرب، لكنها لم تكن كافية لتكسبها".[٤٣] بيد أن طائرات استطلاع القوات الجوية الملكية المتمركزة في مصر، قامت بطلعات سرية كثيرة على إسرائيل في ١٩٤٨، وصورت التحركات العسكرية الإسرائيلية وهو ما يمكن أن يكون قد تم نقله للدول العربية.

وبحلول ديسمبر ١٩٤٨، كانت الهزيمة قد ألحقت بالقوات الفلسطينية والعربية، واستولت القوات الإسرائيلية على الأراضي المخصصة لها بموجب مشروع الأمم المتحدة لتقسيم، زائدا نحو نصف الأراضي المخصصة للعرب. وتم استئصال نحو نصف سكان فلسطين الأصليين من جذورهم، ٨٠٠ ألف، وتدمير ما يربو على ٥٠٠ قرية.[٤٧]

وعبر ستين عاما منذ النزاع العربي الإسرائيلي الأول، ظل الخلاف قائما حول الجانب الذي وقفت بريطانيا معه حقا - وما إذا كان صناع السياسة البريطانيون أنفسهم يعرفون حقا ما كانوا يفعلونه في المراحل الأخيرة المشوشة للانسحاب من فلسطين الانتداب. ويرى بعض المحللين أن السياسة البريطانية اتسمت بخليط من عدم التماسك وعدم الحسم.[٤٨] ويحاج سعيد أبو ريش بأن الاستراتيجية البريطانية ساعدت في تشكيل نتيجة الحرب وأن سياسة الفيلق العربي كانت "امتدادا للسياسة البريطانية ... ترمي لتفادي نشوب قتال مرير بين الجانبين والحيلولة دون خروج الخطط المشتركة لمنح غالبية فلسطين لليهود عن مسارها".[٤٩]

كانت السياسة البريطانية متسقة في بعض الجوانب، ترمي لتدعيم حليفها الرئيسي في المنطقة، وهو الأردن الذي كان نزّاعا لضم الضفة الغربية. وأسفرت السياسة الرسمية "لعدم التدخل" عن مساعدة الجانب الأقوى، مما يعني الإذعان لاستيلاء إسرائيل على معظم فلسطين و"للتطهير العرقي"، والذي شمل "ترحيل" الفلسطينيين العرب إلى الأردن. بيد أنه في الوقت نفسه؛ كان القصد من مساندة بريطانيا لبعض الأنشطة العسكرية العربية هو تفادي تدمير العلاقات مع صنائعها العرب وتعزيز النفوذ البريطاني في المنطقة بعد انتهاء النزاع. وإجمالاً، يبدو أن بريطانيا حاولت إقامة نوع من "التوازن" في النزاع وفي المنطقة، خدمة للمصالح الجارية. ويمكن اعتبار تغاضي هوايتهول عن قوات المتطوعين العربية بما في ذلك عنصر الإخوان ، وأحيانا مساندتها لها، يمكن اعتباره وسيلة لمساعدة الجانب العربي على تحقيق هذا "التوازن". وتضاعف "استخدام" بريطانيا الأكثر صراحة للقوات الإسلامية من هذا الضرب في الخمسينيات، كما سنرى.

معضلة جامعة العــرب :

في مايو ١٩٤٧، أبلغ السير إليك كيركبرايد، الدبلوماســي الرئيــسي لبريطانيا في عمان وأحد مهندسي السياسة البريطانية في الحــرب العربيــة الإسرائيلية، أرنست بيفن وزير الخارجية عن زيارة قام بهــا إلــى الأردن أخيرا ، عبد الحكيم عابدين، السكرتير العام للإخــوان المــسلمين. وكتــب كيركبرايد يقول "أعرف عددا من قادة الفرع المحلــي للإخــوان المــسلمين الأردنية بصورة شخصية؛ ولا أعتبرهم ممن يثيــرون الاعتراضــات مــن الناحية السياسية". وقد لقي عابدين في زيارته كما قال كيركبرايد "رضــى ملحوظا من لدن عبد الله ملك شرق الأردن". وأخبر عبد الله كيركبرايــد أن الإخوان "جديرون بالثناء في دعوتهم لجيل الــشباب الأصــغر ســنا للقيــام بواجباتهم والتزاماتهم الدينية، من ثم فإن لهم قيمــتهم فــي وقــف انتــشار الشيوعية في شرق الأردن". ورد كيركبرايد بأنــه إذا اقتــصرت أنــشطة الإخوان على الأمور الدينية "ربما يكون هناك قدر كبير من الحقيقة فيما قاله الملك، لكن يبدو من التقارير الواردة أن دوافع مؤسس الإخوان كانت سياسية بقدر ما هي دينية". ووافق الملك على إبقاء الإخوان عند الخطــوط الأكثــر سلامة (بمعنى إبعادهم عن الشئون السياسية) لكن لن يكون هناك "تدخل فــي الوقت الحالي".(٥٠)

وبحلول ١٩٤٩، اقترح الملك عبد الله، على شاه إيران، وملك العراق ورئيس تركيا، إنشاء حركة للجامعة الإسلامية، لزيادة التلاحم والتعاون بين الدول الإسلامية. ولم تحقق هذه الفكرة الكثيــر، لكــن اســتجابة مــسئولى الخارجية البريطانية إزاءها كانت مثيرة للاهتمام. ففي أكتوبر ١٩٤٩ لاحظ أحد المسئولين :

وبقدر ما تكون حركة الجامعة الإسلامية مصممة لإنشاء جبهة مشتركة ضد الشيوعية فإنه من الواضح أننا ينبغي أن نبذل كل ما في وسعنا لمساندتها ... وأرى ... أنه إذا ووجهت حركة الجامعة الإسلامية بصورة صحيحة نحو قنوات الإصلاح الاجتماعي ... فإنها يمكن أن تكون نعمة للشعوب نفسها ويجب ألا تمثل أي تهديد للعالم الغربي. إن حقيقة أن مثل هذه الحركات جعلت كراهية الأجانب أساسا لها في الماضي القريب يجب ألا تزعجنا. لأنه إذا كانت أهدافها سياسية محضة فستفشل حتما، وإذا اتخذت شكل إحياء ديني فينبغي أن نبذل كل ما في طاقتنا لتوجيهها نحو قنوات الخدمة الاجتماعية ومعاونتها في ذلك. وفي ظل مثل هذه الشروط فإنها ستسمو على النزعة القومية ومنازعات الأسر الحاكمة وغيرها.[٥١]

وكانت المذكرة ردا على مذكرة جاءت من السير جون تروتبك من مكتب الشرق الأوسط البريطاني في القاهرة. وقد حاج تروتبك بأنه "ينبغي لنا أن نمضي ببطء شديد في تشجيع هذا المفهوم "لحركة الجامعة الإسلامية. وكتب يقول إنه على الرغم من "أن أحد مصادر جاذبيتها بالنسبة لنا هو افتراض أن التعاون الإسلامي قد يشكل حصنا منيعا أمام انتشار الشيوعية"، فإن المشكلة تتمثل في أنها ستوجه أقوى مدافعها نحو الإمبريالية الغربية، التي يعتبروننا أقوى أنصارها". ومن ثم "لا يمكنني الاعتقاد بأننا سنجد أي شيء بناء بدرجة أكبر في رابطة للبلدان الإسلامية."[٥٢]

وفي مذكرة أخرى، كانت هذه المرة موجهة إلى بيفن، حاج تروتبك أيضا بأن الدول الإسلامية لا تشكل حاليا وحدة اقتصادية، لكنها إن أصبحت كذلك "فإن تأثير ذلك على التجارة البريطانية لا يمكن إلا أن يكون مدمرا". واختتم تروتبك بطرح فكرة أخرى: أن الأقليات المسيحية ستنتزع من

التعاون الإسلامي "لأنها تعرف من واقع الخبرة المريرة أنه إذا اجتمع مسلمان أو ثلاثة مسلمين معا، فإن تفكيرهم سيتجه عاجلاً أو آجلاً نحو إمكانية مغرية هي ذبح الكافرين."(٥٣) ورد بيفن على السفارة البريطانية في القاهرة قائلاً :

إن المخاطر التي يسترعى ترونبك الانتباه إليها هي مخاطر حقيقية تماما. ومع ذلك، فإنني أعتقد أنه يستحيل علينا يقينا أن نحبط أي تحرك نحو تعاون أكبر بين البلدان الإسلامية، وأنه إذا قام هذا التعاون على وحدة المصالح العملية وليس على إنجازات سياسية، فإنه سيسفر عن نتائج قيمة في تشجيع ثقة الحكومات المعنية وفي تطوير ثروات المنطقة المحتملة على حد سواء.(٥٤)

وانطوت هذه المذكرات على موضوع مهم في السياسة البريطانية إزاء القوى الإسلامية. فقد أوضحت أن المسئولين البريطانيين يرون أن الإخوان المسلمين وحركة الجامعة الإسلامية "حصنان" مفيدان محليا ودوليا في مواجهة "الشيوعية" (وهو مصطلح فهمه المخططون البريطانيون على نحو واسع للغاية على أنه يعني تشكيلة من القوى المعادية للبريطانيين)، لكن الجامعة الإسلامية باعتبارها قوة موحّدة يرجح أيضا أن تتحدى المصالح الاستراتيجية البريطانية. وفي حين كان المسئولون البريطانيون حينذاك، مستعدين لمساعدة زعماء مسلمين فرادى أو مجموعات بعينها على تحقيق غايات محددة، مثلما حدث في الهند وفلسطين، فإنهم لم يعتبروا "الإسلام" حليفا استراتيجيا، وهي وجهة نظر ظلت ثابتة طوال عصر ما بعد الحرب. وقد مكنت وجهة النظر هذه التآمر البريطاني مع القوى الفاعلة من ولوج مرحلة جديدة، حيث بدأت شراكات مخصصة لغايات معينة تتعمق مع القوى المتطرفة في عمليات سرية.

الفصل الثالث

قوات الصدام في إيران ومصر

كان أوائل الخمسينيات زمنا لاختبار قدرة المخططين البريطانيين. فقد سعوا إلى إعادة تشكيل عالم ما بعد الحرب حسب مصالحهم بالإبقاء بقدر الإمكان على مكانتهم الإمبراطورية السابقة وبالقيام بدور الملازم والرجل الثاني للولايات المتحدة، التي أخذوا يعتمدون عليها بصورة متزايدة. واستمرت طموحاتهم تلقى اعتراضا ومواجهة، أساسا من قبل حركات قومية في بلدان شتى تبنت سياسات خارجية مستقلة بين القوى العظمى، واتبعت سياسات اقتصادية محلية تحدت هيمنة الشركات الغربية. وأضيفت إلى ذلك الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي، التي كانت قد أصبحت حينذاك في كامل عنفوانها؛ وفي الشرق الأقصى، القوة الصاعدة للشيوعية الصينية عقب ثورة ١٩٤٩. وبدأت حكومة آتلي، مقتدية بالرئيس ترومان في الولايات المتحدة، برنامجا حاشدا لإعادة التسلح في مطلع الخمسينيات لدعم القوة الغربية على النطاق العالمي.

واستمرت بريطانيا في القيام بتدخلات شتى عسكرية وسرية، وتم أكبر نشر لقواتها في الشرق الأقصى، حيث بدأ آلاف من القوات البريطانية يقاتلون حركة العصيان في الملايو بعد الإعلان البريطاني لحالة الطوارئ في ١٩٤٨، وفي كوريا حيث بدأت القوات البريطانية حملة دامت ثلاث سنوات عقب غزو الشمال للجنوب في يونيو ١٩٥٠. وفي أكتوبر ١٩٥٢، أعلنت

بريطانيا، وقد خلف وينستون تشرشل آتلي رئيسًا للوزراء، حالة الطوارئ في مستعمرة أخرى، هي كينيا، وخاضت حربا وحشية ضد حركة "ماو ماو" القومية التي طالبت بإعادة توزيع ملكيات الأراضي غير العادلة في البلاد. وفي ١٩٥٣، أرسلت السفن الحربية البريطانية للإطاحة بحكومة تشيدي جاحان في غينيا البريطانية والتي كانت قد انتخبت بصورة ديمقراطية، وتحدت أساسا المصالح التجارية البريطانية في البلاد.(١)

وقد جرى وصف "مشكلة القومية" في تقرير لوزارة الخارجية بذلك العنوان في يونيو ١٩٥٢، أبرز الفرق بين "القومية الذكية الراضية" و"القومية المستغلة الحانقة"، ورأى أن الأخيرة من المرجح أن "تؤدي إلى تقويضنا سياسيا" وتتحدى مركز بريطانيا بوصفها قوة عالمية. ونبه التقرير إلى أن هذه القومية المعادية لها سمات خمس أساسية، جميعها ضارة بالمصالح البريطانية :

(١) الإصرار على إدارة شئونها الخاصة بدون أن تتوافر لها الوسائل أو القدرة اللازمة للقيام بذلك،

(٢) مصادرة الأصول البريطانية؛

(٣) إنهاء المعاهدات مع المملكة المتحدة من جانب واحد؛

(٤) المطالبة بممتلكات بريطانية؛

(٥) مواجهة المملكة المتحدة (والدول الغربية) في الأمم المتحدة.(٢)

وبعد شهر من إصدار هذا التقرير؛ أطاح ضباط الجيش القوميون بالملك فاروق الموالي للبريطانيين واستولوا على السلطة في مصر، وهي القاعدة العسكرية الكبرى لبريطانيا في الشرق الأوسط التي كانت لا تزال مستعمرة بحكم الأمر الواقع. وشكلت الثورة المصرية بداية لسلسلة من التحديات لقوة بريطانيا في المنطقة والنخب العربية التقليدية التي كانت

تديرها بالنيابة عنها. وبحلول هذا الوقت كانت هناك دولة شرق أوسطية رئيسية أخرى تهدد المصالح البريطانية هي أيضا – وهي إيران – التي وافق برلمانها على تأميم عمليات النفط التي يسيطر عليها البريطانيون في البلاد في مارس ١٩٥١، وهي السياسة التي نفذتها حكومة محمد مصدق في مايو.

واعترف المخططون البريطانيون بكل من ناصر ومصدّق باعتبارهما "معادين للشيوعية جهرا". وكانت المشكلة مع عبد الناصر كما ذكرت وزارة الخارجية هي أن "موقف الحياد [عدم مساندة لا الغرب ولا الاتحاد السوفيتي] يتفق مع رغبة النظام الذي يريد أن يثبت أن مصر يمكن أن تقف موقف الند للند تجاه الدول الغربية"[٣] – أي العمل بصورة مستقلة عن السيد الاستعماري وتحدي سياساته. وأصبحت مصر عبد الناصر النصير الرئيسي لما وصفه مسئول في وزارة الخارجية بأنه "فيروس القومية العربية."[٤] وساد الخوف من أن يُلهم هذا النظام الحركات القومية بالإطاحة بالملكيات التي تساندها بريطانيا في أماكن أخرى وأن يوحد العرب. ووصف مسئولو الخارجية البريطانية "جوهر المشكلة" بأنه يتمثل في أن "عبد الناصر التزم بتوحيد العالم العربي والتخلص من الإمبريالية الأجنبية".[٥] وقد أقضّ تفشي هذا الخوف مهجع المخططين البريطانيين، حيث إنهم كانوا قد أنشأوا عقب الحرب العالمية الأولى، سلسلة من الدول المنفصلة في المنطقة لتظل "متفرقة" وتحت السيطرة الغربية الشاملة.

وردا على التحديات التي أثارها مصدق وعبد الناصر، سعى تشرشل إلى إزالة كلا النظامين. بيد أنه قبل اللجوء إلى الغزو الصريح لمصر في ١٩٥٦، قامت بريطانيا بمناورات مع قوى فاعلة إسلامية في كل من مصر وإيران. فقد اعتبرت قوات الزعيم الشيعي آية الله كاشاني في إيران والإخوان المسلمين في مصر، رغم النظر إليهما بصفتهما معادين لبريطانيا

وعائقا استراتيجيا يعترض تحقيق مصالح هوايتهول طويلة الأجل، حليفين مؤقتين بالنسبة لبريطانيا التي كانت في أمسّ الحاجة للإبقاء على نفوذها بعد انتهاء الحرب في المنطقة في مواجهة قوتها المتداعية على نحو جلي.

العمل مع آية الله :

إن حكاية الانقلاب المشترك الذي دبرته هيئة المخابرات الخارجية البريطانية ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية في إيران في ١٩٥٣، والذي أزاح رئيس الوزراء مصدق وأعاد الشاه إلى السلطة بوصفه حاكمًا مطلقًا، هي قصة معروفة جيدا. وتعتبر معظم التقارير أن المخابرات الأمريكية كانت هي المحرك الأول وراء انقلاب ١٩٥٣، وأن بريطانيا كانت في الواقع هي المحرض في البداية، وأنها قدمت موارد كبيرة للعملية، وأنها عرفت على نحو دقيق بأنها "الجزمة". وهناك جانب من القصة معروف بالكاد هو التآمر البريطاني مع متأسلمين شيعة متطرفين رئيسيين في إيران، وهم أسلاف آية الله خوميني.

وفي أوائل الخمسينيات، كانت شركة النفط الأنجلو إيرانية، أو شركة بريتش بتروليم كما تعرف حاليا، تدار من لندن وكانت مملوكة ملكية مشتركة بين الحكومة البريطانية ومواطنين بريطانيين من القطاع الخاص. كانت تسيطر على مصدر الدخل الأساسي لإيران، وهو النفط، وكانت قد أصبحت بحلول ١٩٥١، حسبما يقول مسئول بريطاني في واقع الأمر "إمبراطورية داخل الإمبراطورية في فارس".(٦) واعترض القوميون الإيرانيون على حقيقة أن دخل الشركة من النفط كان أكبر من دخل الحكومة الإيرانية، مع بلوغ أرباح الشركة ١٧٠ مليون إسترليني في عام ١٩٥٠ وحده. وكانت

الشركة تدفع للحكومة الإيرانية، إتاوة هزيلة تتراوح بين ١٠ و١٢ في المائة من دخلها، في حين كانت الحكومة البريطانية تحصل على ما يصل إلى ٣٠ في المائة كضرائب. وقد كان للسير فرانيس شيبرد، السفير البريطاني في طهران، موقف استعماري نموذجي إزاء الوضع: "من المهم للغاية منع الفرس من تدمير مصدر الإيراد الرئيسي ... بمحاولة إدارة شئونهم بأنفسهم ... إن فارس ليست في حاجة لأن تدير بنفسها صناعة النفط من أجل نفسها (وهو ما لا تستطيع عمله) وإنما في حاجة للاستفادة من القدرة التقنية للغرب."[٧]

بالطبع، كانت إيران كما ثبت (ومثلما كان البريطانيون يدركون جيدا بلا ريب) قادرة على إدارة صناعة النفط الخاصة بها. وفي مارس ١٩٥١ وافق البرلمان الإيراني على تأميم عمليات النفط، والسيطرة على شركة النفط الأنجلو إيرانية والاستيلاء على أصولها. وفي شهر مايو، تم انتخاب محمد مصدق زعيم حزب الجبهة الوطنية الديمقراطية الاجتماعية رئيسا للوزراء، وقام فورا بتنفيذ القانون. وردت بريطانيا بسحب فنيي الشركة، وأعلنت حصارا على صادرات النفط الإيرانية، وإضافة لذلك شرعت في التخطيط للإطاحة بمصدق. ويتذكر مسئول بريطاني مؤخرا أن "سياستنا كانت هي التخلص من مصدق بأسرع ما يمكن".[٨] ووفق النمط البالي قديم العهد بتنصيب ملوك خانعين ومساندتهم ، كان الاختيار الأثير لبريطانيا هو تدبير "انقلاب غير شيوعي باسم الشاه"، وهو ما يعني "إقامة نظام استبدادي". وكان السفير في طهران يفضل إجراء إصلاحات اقتصادية وتسوية مسألة النفط بشروط معقولة – مما يعني إلغاء التأميم.[٩] وكان الرجل العسكري القوي

الذي اختير ليرأس الانقلاب هو الجنرال زاهيدي، وهو شخص كان البريطانيون قد اعتقلوه لأنشطته الموالية للنازيين خلال الحرب.

وعلى الرغم من الدعاية البريطانية، فقد كان المسئولون البريطانيون يعترفون سرّا وبصورة شخصية أن حكومة مصدق كانت بشكل عام حكومة ديمقراطية وقومية وتحظى بالشعبية وتعادي الشيوعية. إذ كان هناك فرق بين الجبهة الوطنية والتجمعات السياسية الأخرى في إيران هو أن أعضاءها كانوا، كما اعترف السفير البريطاني في إيران في مجالسه الخاصة، "بعيدون نسبيا عن أي اتهام بتكديس الثروة والنفوذ من خلال الاستغلال المستهجن للمناصب الرسمية." كان مصدق يحظى بتأييد شعبي هائل، واستطاع بصفته رئيسًا للوزراء أن يحطم قبضة كبار ملاك الأرض والتجار الأثرياء والجيش والإدارة المدنية على الشئون الإيرانية. ومثلما أوضح المسئولون البريطانيون، بطريقة نموذجية، فإن "كثيرين من الجهلاء اعتبروا مصدق نبيا".[١٠]

وتفاقم التهديد القومي الشعبي الذي شكله مصدق، بتحالف المصلحة الذي ربطه بالحزب الشيوعي الإيراني الموالي لموسكو – حزب توده. وفي اجتماعات مخططي العمليات السرية البريطانيين والأمريكيين طوال عام ١٩٥٢، حاول الأولون تجنيد الأخيرين في مسعى للإطاحة بالحكومة بصورة مشتركة بالتركيز على سيناريو التهديد الشيوعي في إيران؛ ونبه أحد المسئولين البريطانيين في أغسطس ١٩٥٢ إلى أنه من الأرجح أن "يعمل الأمريكيون معنا إذا رأوا أن المشكلة تتعلق باحتواء الشيوعية وليس استعادة وضع شركة النفط الأنجلو إيرانية".[١١] بيد أن ملفات التخطيط البريطانية أو الأمريكية لا تبين أنهم كانوا يأخذون مأخذ الجدّ احتمال استيلاء الشيوعيين

على البلاد، والأحرى أنهما كلاهما كانا يخشيان المثال الخطير الذي تضربه سياسات مصدق المستقلة بالنسبة للمصالح الغربية في إيران وأماكن أخرى في المنطقة.(١٢) وبحلول شهر نوفمبر، اقترح فريق هيئة المخابرات الخارجية البريطانية بالاشتراك مع فريق وكالة المخابرات المركزية الإطاحة بالحكومة الإيرانية. وتم تزويد عملاء المخابرات البريطانية في إيران بأجهزة إرسال لاسلكية للإبقاء على اتصالهم بهيئة المخابرات الخارجية، في حين أحاط رئيس عمليات هيئة المخابرات الخارجية، كريستوفر وود هاوس المخابرات المركزية الأمريكية، بالصلات البريطانية الأخرى في البلاد. كما بدأت هيئة المخابرات الخارجية في تزويد قادة القبائل في الشمال بالأسلحة.

كذلك أشرك التآمر الأنجلو أمريكي علماء الدين الإسلامي. وكان أهم شخصية دينية في إيران هو الفقيه الشيعي البالغ من العمر خمسة وستين عاما، آية الله سيد كاشاني. وكان كاشاني قد ساعد العملاء الألمان في فارس في ١٩٤٤، وساعد بعد ذلك بعام في تأسيس فرع إيراني رسمي للإخوان المسلمين، هو فدائيان إسلام، وهي تنظيم أصولي متشدد. وكانت منظمة فدائيان قد تورطت في عدد من الهجمات الإرهابية ضد الشاه في أواخر الأربعينيات، بما في ذلك محاولة لاغتياله، وقتلت رئيس وزراء الشاه، على رازمارا في ١٩٥١، وفي نحو ذلك الوقت، بدا أن كاشاني أنهى صلته بالمنظمة.(١٣).

وبحلول مطلع الخمسينيات، كان آية الله قد أصبح رئيسا للبرلمان الإيراني، المجلس، وحليفا أساسيا لمصدق. ولاحظ تقرير للمخابرات الأمريكية أن كاشاني، مثله مثل مصدق، لديه قبول شعبي كبير وأنه يؤيد بقوة سياسات الجبهة بشأن تأميم النفط، والقضاء على النفوذ البريطاني في إيران،

"وإحلال القوة السياسية للشعب معبرا عنها من خلال المجلس الوطني حقا محل السلطة السياسية للمجموعات التقليدية الحاكمة."[١٤] بيد أنه، بحلول أوائل عام ١٩٥٣، أصبحت العلاقات متوترة بين كاشاني ومصدق، خاصة حول اقتراح الأخير توسيع سلطاته، وفي يوليو من ذلك العام أقال مصدق كاشاني من منصب رئيس البرلمان. وتصاعدت التوترات بين مصدق وكاشاني وغيره من رجال الدين المؤيدين للجبهة الشعبية لمدى أبعد بتحريض من العملاء البريطانيين الرئيسيينَ في البلاد: شقيقان من أسرة رشيد انحدرا من عائلة ثرية لها ارتباطات بملوك إيران. كما عمل الشقيقان، وكان لهما دور كبير في تأمين تأييد الشاه للانقلاب، فيما بعد وسيطين بين ضباط الجيش ووزعا الأسلحة على القبائل المتمردة وغيرهم من آيات الله، وكذلك كاشاني.[١٥]

وفي فبراير ١٩٥٣، انفجرت أعمال الشغب في طهران وهاجم أنصار زاهيدي مقر إقامة مصدق مطالبين بدم رئيس الوزراء. وينبه ستيفن دوريل خبير هيئة المخابرات الخارجية، إلى أن آية الله كاشاني هو الذي مول الدهماء، وأنه كان يعمل بالتعاون مع عملاء بريطانيين.[١٦] وقدرة كاشاني على جذب الشارع الإيراني، أمر أبرزته وزارة الخارجية البريطانية التي لاحظت "ضخامة أعداد أتباعه في البازار بين أصحاب الحوانيت والتجار الأكبر سنا وما إلى ذلك. كان ذلك هو المصدر الرئيسي لقوته السياسية وقدرته على تنظيم المظاهرات".[١٧] وقد كفلت المدفوعات والعطايا البريطانية تعاون كبار تجار الجيش والشرطة ونواب البرلمان والشيوخ والملالي والتجار ومحرري الصحف وقدامى رجال الدولة وكذلك قادة الدهماء. ويشرح مسئول المخابرات الخارجية أن هذه القوى كلفت

بالاستيلاء على طهران، على أن يفضل إجراء ذلك بالتعاون مع الشاه ولكن يتم بدونه عند الاقتضاء، والقبض على مصدق ووزرائه."[١٨]

كما حرّك البريطانيون عملاء داخل حزب توده وانخرطوا في تنظيم هجمات "تحت شعارات وأعلام زائفة" على الجوامع والشخصيات العامة باسم الحزب.[١٩] ولاحظ ريتشارد كوتام من وكالة المخابرات المركزية فيما بعد أن "البريطانيين استغلوا الفرص وأرسلوا الأشخاص الخاضعين لسيطرتنا إلى الشوارع للعمل كما لو كانوا من حزب توده. كانوا أكثر من مجرد مهيجين، كانوا فرق صدام، عملوا كما لو كانوا أعضاء في حزب توده وألقوا الحجارة على المساجد ورجال الدين". وكان القصد من كل ذلك هو إرهاب الإيرانيين لدفعهم للاعتقاد بأن انتصار مصدق سيكون انتصارا للشيوعية وأنه يعني زيادة النفوذ السياسي لحزب توده.[٢٠]

وتحكى رواية سرية أمريكية عن خطة الانقلاب حكاها دونالد ويلبر مسئول وكالة المخابرات المركزية في ١٩٥٤ ونشرتها *النيويورك تايمز* في ٢٠٠٠ كيف :

أولى عملاء وكالة المخابرات المركزية اهتماما بترويع القادة الدينيين بإصدار دعاية سوداء باسم حزب توده، تهدد هؤلاء القادة بعقاب وحشي إذا عارضوا مصدق. وأجريت اتصالات هاتفية بالبعض منهم لتهديده، باسم حزب توده وتم تنفيذ عدة تفجيرات وهمية بالقنابل لبيوت هؤلاء القادة.[٢١]

ويشير التقرير إلى أن هذه "الحملة من الإرهاب المزعوم لحزب توده انطوت على تنظيم "عصابات يزعم أنها من أعضاء حزب توده تجوب الشوارع بأوامر بنهب الحوانيت وتكسيرها ... ولتوضح بجلاء أن هذا من عمل حزب توده".[٢٢]

وتبين الملفات البريطانية التي رفعت عنها السرية أن كلا من حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة بحثتا تنصيب آية الله كاشاني قائدا سياسيا صنيعة في إيران عقب الانقلاب. ففي مارس ١٩٥٣، كتب آلان رونتي المسئول بالخارجية أن أنطوني إيدن وزير الخارجية ناقش مع رئيس وكالة المخابرات المركزية، الجنرال بيدل سميث، إمكانية التعامل مع كاشاني بديلا لمصدق. ولاحظ رونتي أنهما "يسرهما أن يعرفا ما إذا كانت لدينا أية معلومات تشير إلى أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة يستطيعان التوصل إلى طريقة للتعايش مع كاشاني فور أن يصل إلى السلطة. وكانا يعتقدان أن كاشاني يمكن شراؤه، لكنه من المشكوك فيه ما إذا كان يمكن الإبقاء عليه ضمن الحدود المعقولة فور أن يتسلم السلطة".(٢٣)

والتفكير البريطاني والأمريكي في كاشاني باعتباره قائدا للمستقبل مليء بالدلالات في حد ذاته؛ ورغم أن الرد الذي عاد من وزارتي الخارجية في أمريكا وإنجلترا كان هو أن كاشاني سيكون عائقا؛ إذ كان يعتبر حتى ذلك الحين مستقلاً بأكثر مما يجب. وذكرت وزارة الخارجية البريطانية أن كاشاني "لن تكون له جدوى بالنسبة لنا وأنه من شبه المؤكد أن يشكل عقبة بصفته خليفة لمصدق، سواء بصفة عامة أو في مسألة التسوية الخاصة بالنفط على حد سواء". بل واعتبرته أنه حتى أكثر عداء للغرب من مصدق، واصفة إياه بأنه "معاد للبريطانيين وأنه يكنّ عداء مريرًا تجاهنا" بعد اعتقاله طويلاً لمساعدته الألمان خلال الحرب. ووصفته وزارة الخارجية بأنه "رجعي تماما من الناحية السياسة ... وأنه يعارض كلية الإصلاحات السياسية." ولاحظت أنه من المتصور أن يقبل أموال الغرب، لكنه لن يتبع خطا معقولاً بشأن تسوية مسألة النفط. وانتهت وزارة الخارجية

إلى أنه إذا وصل للسلطة، فسيستحيل التوصل لطريقة للتعايش معه ... فلا يمكن أن نعتمد على أن كاشاني سيوفر لفارس الحدّ الأدنى من النظام والاستقرار وهو ما نحتاج إليه بصفة أساسية".

بيد أن التعليقات المكتوبة المرفقة بهذا التقرير تبين أنه كان هناك مسئولون آخرون في وزارة الخارجية "يفكرون في كاشاني باعتباره بديلاً مؤقتا، أو جسرا إلى نظام أكثر إذعانا. إذ تساءل أحد المسئولين عما إذا كان ينبغي لبريطانيا أن تعمل لإحلال كاشاني محل مصدق قبل أن نستطيع توقع شيء أفضل بغية إحداث الثورة العامة الضرورية."[٢٥] وكانت وجهة النظر البريطانية هي أنه إذا لم يمكن لبريطانيا أن تعهد لكاشاني بالسلطة، فإن قواته يمكن استخدامها كفرق صدام لتغيير النظام. وتشير الأدلة إلى أنه جرى تقديم مساندة بريطانية وأمريكية إلى هذا "السياسي الرجعي تماما" قبل كتابة التقرير المشار إليه آنفا في مارس ١٩٥٣ وبعده. لذلك فإن هذه الواقعة تبين كيف كان صناع السياسة البريطانية مستعدين للعمل حتى مع قوات لا يمكن التعويل عليها بالكامل – ومعادية للبريطانيين حقا – لتحقيق أهداف مباشرة ضد عدو أكبر (في هذه الحالة، حكومة منتخبة بطريقة ديمقراطية). وقد تكرر هذا الموضوع في كل أرجاء عالم ما بعد الحرب، حيث ظلت بريطانيا حتى وقت متأخر تتواطأ حتى مع قوى أكثر عداء للغرب.

وفي أواخر يونيو ١٩٥٣، أعطت الولايات المتحدة الترخيص النهائي للقيام بالانقلاب، وحددت التاريخ في منتصف أغسطس. وتم إجهاض الخطة الأولية للانقلاب عندما قام مصدق بناء على تحذير من تدبير مؤامرة ربما قدمه حزب توده، باعتقال بعض المسئولين الذين كانوا يتآمرون مع زاهيدى وأقام المتاريس في طهران، مما أثار ذعر الشاه وجعله يهرب إلى الخارج.

وبغية تفجير انتفاضة أوسع نطاقا، اتجهت وكالة المخابرات المركزية لعلماء الدين وأجرت اتصالاً مع كاشاني من خلال الأخوين رشدي. وسدادا لفاتورة هذه العملية الأنجلو أمريكية المشتركة، منحت الولايات المتحدة ١٠ آلاف دولار لكاشاني لينظم مظاهرات حاشدة في وسط طهران، إلى جانب آيات الله آخرين أخرجوا أنصارهم للشوارع.[٢٦] وفي خضم هذه المظاهرات، عيّن الشاه الجنرال زاهيدي رئيسا للوزراء وناشد الجيش الخروج لتأييده. وتطورت احتجاجات أوسع نطاقا تم فيها ضرب النشطاء المعادين للشاه واستولت القوات الموالية للشاه، بما في ذلك عناصر من الجيش، على محطة الإذاعة، ومراكز قيادة الجيش ومنزل مصدق، وأجبرت الأخير على الاستسلام لزاهيدي ومكنت الشاه من العودة.

كما ساعدت وكالة المخابرات المركزية في حشد مجاهدي فدائيان إسلام في هذه المظاهرات؛ ومن غير المعروف ما إذا كانت بريطانيا قد فعلت ذلك هي أيضا. ويعتقد أن نوّاب صفوى المؤسس والقائد الرئيسي لفدائيان إسلام، كانت له ارتباطات في ذلك الوقت بروح الله الخوميني، وهو فقيه شيعي وعالم اتخذ من مدينة قم المقدسة ومزارها مقرا له. وحسبما قال مسئولون إيرانيون، فإن الخوميني، وكان حينذاك من أتباع كاشاني كان من بين الحشد الذي أشرفت عليه أجهزة المخابرات الإنجليزية ووكالة المخابرات الأمريكية الذي كان يحتج على مصدق في ١٩٥٣. وعمل أعضاء فدائيان إسلام باعتبارهم جنودا مشاة في ثورة ١٩٧٩ الإسلامية، وساعدوا في التطبيق الشامل للشريعة في إيران.[٢٩]

وبعد الإطاحة بمصدق، تلقى البريطانيون تقريرا من السفير العراقي الجديد في طهران، يخبرهم فيه أن الشاه وزاهيدي زارا كاشاني معا "وقبلوا

يديه، وشكروه على مساعدته في إعادة الملكية".(٣٠) وفورا تولى الشاه كل السلطات وأصبح "ديكتاتورا" أثيرا لدى السفير البريطاني، وفي العام التالي تم إنشاء اتحاد شركات جديد، سيطر على إنتاج النفط الإيراني وتصديره، كفلت فيه بريطانيا وأمريكا لكل منهما حصة قدرها ٤٠ في المائة – وكانت تلك أمارة على قيام نظام جديد، بعد أن شقت الولايات المتحدة طريقها عنوة إلى ما كان من قبل حكرا على البريطانيين. وفي الوقت نفسه، خبت صورة كاشاني من المشهد السياسي بعد ١٩٥٣، لكنه عمل مرشدًا ومعلمًا للخوميني وكان الأخير زائرا يتكرر تردده على منزل كاشاني. ووسم موت كاشاني في ١٩٦١، بداية صعود الخوميني الطويل إلى السلطة.(٣١)

ورغم أن الولايات المتحدة هي التي أدارت الانقلاب، فقد كان البريطانيون هم محركيه الأول، وكانت دوافعهم جليّة. ومثلما قال فيما بعد سفير إيراني سابق إلى الأمم المتحدة حتى ثورة ١٩٧٩، وهو فريدون هويدا :

فقد كان البريطانيون يريدون الحفاظ على إمبراطوريتهم وكانت سياسة فرق تسد هي خير وسيلة لتحقيق ذلك ... كان البريطانيون يستغلون كل الأطراف. فقد جرت معاملات مع الإخوان المسلمين في مصر والملالي في إيران، ولكنهم كانوا يتعاملون في الوقت نفسه مع الجيش والأسر المالكة ... وأجروا معاملات مالية مع الملالي. كان عليهم أن يتوصلوا لأكثرهم أهمية ويساعدوهم ... كان البريطانيون يجيئون بحقائب مملوءة بالنقود ويعطونها لهؤلاء الأشخاص. فعلى سبيل المثال، كان هناك أناس في البازار، وتجار أثرياء لكل منهم آية الله الخاص به الذي يمولونه. وهذا هو ما كان يفعله البريطانيون.(٣٢)

وقد نبهت الأميرة أشرف بهلوي الشقيقة التوأم للشاه، التي ضغطت على أخيها ليستعيد السلطة في ١٩٥٣، في مذكراتها التي كتبتها في المنفى في ١٩٨٠، إلى أن "كثيرين من علماء الدين أصحاب النفوذ شكلوا تحالفات مع ممثلي الدول الأجنبية، أساسا مع البريطانيين، وكانت هناك في الواقع نكتة تتكرر في فارس هي أنك إذا رفعت ذقن أحد علماء الدين فسترى عبارة "صنع في إنجلترا" مطبوعة على الجانب الآخر". وكتبت أشرف أنه بعد الحرب العالمية الثانية "كانت عناصر اليمين الديني المتطرف قد بدأت تطفو للسطح ثانية، بعد سنوات من قمعها، وذلك بتشجيع من البريطانيين الذين اعتبروا الملالي قوة مضادة مفيدة ضد الشيوعية.[٣٣]

ورغم مبالغتها في ادعائها بشأن عبارة "صنع في إنجلترا"، فإن أشرف لخصت بجلاء وجهة النظر البريطانية بشأن المتأسلمين – وهي أنه يمكن استخدامهم للتصدي لتهديد المصالح البريطانية. وخلال فترة الإعداد للانقلاب في ٥١-١٩٥٣، اعتبر البريطانيون كاشاني عائقا معاديا للغرب بدرجة لا يمكن معها أن يكون حليفا استراتيجيا، لكن أمكن استخدام قواته لتمهيد الطريق لإعادة الشخصيات الموالية للغرب، وتم إسقاطها بمجرد أداء مهامها لصالح الدول الإمبريالية.

التعاون مع الإخوان :

في الوقت نفسه الذي كانت فيه بريطانيا ترعى كاشاني في إيران، كانت أيضا تتواطأ مع أقوى قوة إسلامية متطرفة في مصر، الإخوان المسلمين، ثانية لزعزعة استقرار ضم عدو قومي والإطاحة به. ومثلما رأينا في الفصل الأول، فقد كانت مصر هي مرتكز وضع بريطانيا في الشرق

الأوسط، بقاعدتها العسكرية في منطقة قناة السويس وهي الأكبر في العالم؛ وبموجب أحكام المعاهدة الأنجلو مصرية التي أبرمت في ١٩٣٦ كان قد سمح لبريطانيا بالاستمرار في استخدام القاعدة لمدة عشرين عاما. لكن الهيمنة البريطانية على البلاد طفقت تتحداها حركة قومية متنامية والإخوان المسلمون، ففي حين كان حليف لندن الرئيسي في البلاد هو حاكمها، الملك فاروق.

وقد قام المسئولون البريطانيون الذين كانوا يعملون مع القصر في مصر، بأول اتصالاتهم المباشرة مع الإخوان المسلمين في مصر في ١٩٤١. وقدموا الأموال للمنظمة. وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كان تنظيم الإخوان المسلمين واحدا من الحزبين السياسيين اللذين يتمتعان بقاعدة جماهيرية في مصر، إلى جانب حزب الوفد الذي يضم الوطنيين المعتدلين، واستمر الملك فاروق يرى أن الإخوان المسلمين مفيدون كحصن ضد الأفكار الاقتصادية والاجتماعية الراديكالية. والمعروف أن الإخوان المسلمين نقلوا معلومات للحكومة للمساعدة في مطاردتها المستمرة للشيوعيين الحقيقيين والمشتبه بهم، خاصة في النقابات والجامعات.[٣٤] بيد أنه كان هناك على الدوام تعايش متقلقل في خضمّ المعارضة المتزايدة للوجود البريطاني وتيار من العنف صدم مصر بعد ١٩٤٥.

وسرعان ما تصاعدت المواجهة بين الإخوان – النزّاعين لطرد "المحتل" الأجنبي والسعي لإقامة دولة إسلامية في نهاية المطاف – وبين البريطانيين والقصر. وشاعت في منطقة قناة السويس، الهجمات بالقنابل على القوات البريطانية، وادعت السلطات بانتظام أنها كانت تكتشف مخابئ أسلحة لدى الإخوان. كذلك حاول الإخوان القيام باغتيالات شتى بين ١٩٤٥ و

١٩٤٨، وكان رئيسان للوزارة، ورئيس للشرطة ووزيران من بين من ماتوا على أيديهم. وفي ديسمبر ١٩٤٨، عقب ادعاء السلطات اكتشاف مخابئ أسلحة سرية لدى الإخوان ومؤامرة للإطاحة بالنظام، تم حلّ التنظيم، وهو قرار من الواضح أن البريطانيين طالبوا الحكومة المصرية بأن تتخذه للقضاء على نشاطهم المعادي للبريطانيين.[٣٥] وبعد ثلاثة أسابيع، تم اغتيال رئيس الوزراء محمود النقراشي الذي أصدر أمر الحلّ على أيدي عضو من "الجهاز السري" للإخوان المسلمين، وهو الوحدة شبه العسكرية الإرهابية لديهم التي قامت بهجمات بالقنابل على البريطانيين في منطقة القناة.[٣٦]

وبحلول شهر يناير ١٩٤٩، كانت تقارير السفارة البريطانية في القاهرة تقول إن الملك فاروق "سوف يسحق" الإخوان، بحملة ملاحقة كاسحة جديدة واعتقال ما يربو على ١٠٠ عضو. وفي الشهر التالي، تم اغتيال حسن البنا مؤسس الإخوان نفسه. ورغم أنه لم يتم التوصل للقاتل مطلقا، فقد ساد الاعتقاد بأن الاغتيال قام به أعضاء البوليس السياسي، وأن القصر تستر عليه أو خطط له. وكان هناك تقرير لا لبس فيه لهيئة المخابرات الخارجية البريطانية يذكر :

لقد دبرت الحكومة الاغتيال بموافقة القصر ... فقد تقرر أنه ينبغي إزاحة حسن البنا من مسرح نشاطاته بهذه الطريقة حيث إنه مادام بقى حرًا، فالأرجح أن يسبب إزعاجا للحكومة، في حين أن اعتقاله سيؤدي يقينا إلى مزيد من الاضطرابات مع أنصاره، الذين لا ريب في أنهم يعتبرونه شهيدا لقضيتهم.[٣]

بيد أن حجج النفي كانت قد أعدت فعلاً. فبعد ثلاثة أيام من الاغتيال، سجل السفير البريطاني، السير دونالد كامبل بعد لقاء بالملك فاروق "قلت له

إنني أعتقد أن الاغتيال ربما قام به أحد أتباع حسن البنا المتطرفين، خوفا منه، أو اشتباها في أنه سيتخلى عن القضية". واخترع الملك فاروق بدوره هو أيضا رواية تلقى المسئولية على "السعديين" (وهم مجموعة منقسمة على حزب الوفد، سميت باسم سعد زغلول، زعيم الحزب ورئيس الوزراء السابق).[٣٨] وكان الدبلوماسي الأقدم في السفارة البريطانية مصر يتستر على قتلة البنا لتغطيتهم..

وفي أكتوبر ١٩٥١، انتخب الإخوان قائدهم الجديد، وهو القاضي السابق حسن الهضيبي، وهو شخصية لم ترتبط علنا بالإرهاب، واشتهر بمعارضته لعنف ٤٥-١٩٤٩. بيد أن الهضيبي عجز عن أن يؤكد سيطرة الشيع المتصارعة أحيانا في التنظيم. وجدّد الإخوان دعوتهم للجهاد ضد البريطانيين، داعين لشن هجمات على البريطانيين وممتلكاتهم، ونظموا مظاهرات ضد الاحتلال وحاولوا دفع الحكومة المصرية إلى إعلان حالة الحرب مع بريطانيا. وذكر تقرير للسفارة البريطانية من القاهرة في أواخر ١٩٥١ أن الإخوان "يملكون تنظيما إرهابيا منذ عهد بعيد لم تقض عليه مطلقا إجراءات الشرطة"، رغم الاعتقالات الأخيرة. بيد أن التقرير من جانب آخر قلّل من شأن نوايا الإخوان تجاه البريطانيين، ذاكرا أنهم "يخططون لإرسال إرهابيين لمنطقة القناة" لكنهم "لا يعتزمون جعل تنظيمهم يتصادم مع قوات صاحبة الجلالة". ونبّه تقرير آخر إلى أنه على الرغم من أن الإخوان المسلمين كانوا مسئولين عن بعض الهجمات على البريطانيين، فربما كان هذا يرجع إلى "عدم الانضباط، ويبدو أنه يتعارض مع سياسة قادتهم".[٣٩]

وفي الوقت نفسه، في ديسمبر ١٩٥١، تبين الملفات البريطانية التي رفعت عنها السرية أن المسئولين البريطانيين كانوا يحاولون ترتيب لقاء

مباشر مع الهضيبي. وقد عقدت عدة اجتماعات مع أحد مستشاريه، فرخاني بيه، وهو شخص لا يعرف عنه الكثير، رغم أنه من الواضح أنه لم يكن هو نفسه عضوا في الإخوان.[٤٠] وتدل البيانات المستمدة من الملفات على أن قادة الإخوان كانوا مستعدين تماما للقاء مع البريطانيين سرّا، رغم دعوتهم العلنية لشن هجمات عليهم. وبحلول ذلك الوقت، كانت الحكومة المصرية تعرض على الهضيبي "رشاوي ضخمة" لمنع الإخوان من ارتكاب مزيد من أعمال العنف ضد النظام حسبما أوردت وزارة الخارجية.[٤١]

وبعدئذ، قامت مجموعة من ضباط الجيش الوطنيين الذين عقدوا العزم على الإطاحة بالملكية المصرية ومستشاريها البريطانيين، بالاستيلاء على السلطة في يوليو ١٩٥٢، وأعلنوا أنفسهم مجلسا لقيادة الثورة واختاروا اللواء محمد نجيب رئيسا له والعقيد جمال عبد الناصر نائبا للرئيس. وخلع ما يسمى "الضباط الأحرار" فاروق الموالي للبريطانيين، ونحوا جانبا الحرس القديم واعدين بسياسة خارجية مستقلة وإجراء تغيير داخلي واسع النطاق، خاصة القيام بإصلاح زراعي. وأدى نزاع نشب بين محمد نجيب وعبد الناصر تدريجيا إلى عزل نجيب في أواخر ١٩٥٤ وتولى عبد الناصر السلطة كاملة. وفي البداية ساند الإخوان الانقلاب، فقد أسعدتهم رؤية فاروق وهو يرحل، والواقع أنهم كانت لهم بعض الصلات المباشرة بالضباط الأحرار، ومن بينهم أنور السادات الذي وُصف دوره فيما بعد بأنه كان وسيطا فيما قبل الانقلاب بين الضباط الأحرار وحسن البنا. وقد كتب السير ريتشارد بومونت السفير البريطاني في القاهرة، بعد أن خلف السادات عبد الناصر رئيسًا في ١٩٧٠، يقول "من الواضح أنه كان واحدا من الضباط الأحرار، يتم الاعتماد على صلته بهم للمساعدة في تدعيم أهدافهم السياسية."[٤٢] ومنح الإخوان قادة

الثورة تأييدا محليا مهما، وتم *الحفاظ* على العلاقات الطيبة باقي عام ١٩٥٢، وطوال العام التالي في معظمه.

وفي أوائل ١٩٥٣، اجتمع مسئولون بريطانيون مباشرة بالهضيبي، ظاهريا لمعرفة موقف الإخوان تجاه المفاوضات الوشيكة بين بريطانيا والحكومة المصرية الجديدة بشأن جلاء القوات البريطانية من مصر؛ وكانت اتفاقية العشرين عاما الموقعة في ١٩٣٦ توشك أن تنتهي بعد فترة وجيزة كما هو مقرر. وحيث إن بعض الملفات البريطانية لا تزال قيد الرقابة، فليس من المعروف على وجه الدقة ما الذي حدث في هذه الاجتماعات، لكن ريتشارد ميتشل، المحلل الغربي الرئيسي لشئون الإخوان المسلمين المصريين، وثّق فيما بعد ما قاله عنها مختلف الأطراف - الحكومتان البريطانية والمصرية والإخوان المسلمون. ويخلص ميتشل إلى أن دخول الإخوان في هذه المفاوضات تم بطلب من البريطانيين وأثار صعوبات بالنسبة لمفاوضي الحكومة المصرية، موفرا "للجانب البريطاني أداة للتأثير". والواقع أن البريطانيين في سعيهم لاستطلاع وجهات نظر الإخوان المسلمين، كانوا يلمون بوزنهم في شئون الأمة، وكان الهضيبي في موافقته على إجراء المحادثات، يدعم هذه الفكرة وبذا يضعف موقف الحكومة. وأدانت حكومة عبد الناصر هذه الاجتماعات بين البريطانيين والإخوان باعتبارها "مفاوضات سرية من وراء ظهر الثورة" واتهمت المسئولين البريطانيين صراحة بأنهم يتآمرون مع الإخوان كما اتهمت الهضيبي بأنه قبل شروطا معينة للجلاء البريطاني من مصر تغلّ أيدي مفاوضي الحكومة.[٤٣]

ويبدو من المعلومات المحدودة المتوافرة، أن الاستراتيجية البريطانية هي استراتيجية فرق تسد التقليدية، والتي تهدف لاكتساب "وسيلة للتأثير على

النظام الجديد في سعيه لتحقيق مصالحه". واستغلال البريطانيين للإخوان المسلمين لم يكن يمكن إلا أن يفاقم التوترات بين النظام والإخوان ويقوي مركز الأخيرين. وتبين مذكرات داخلية بريطانية أن مسئولين بريطانيين أخبروا عبد الناصر عن بعض اجتماعاتهم مع الهضيبي وغيره من أعضاء جماعة الإخوان، وطمأنوه بالطبع بأن لندن لا تفعل شيئا في الخفاء. بيد أن حقيقة إجراء المفاوضات نفسها زرعت بلا ريب الشك في عقل عبد الناصر بشأن جدارة الإخوان بالثقة. وفي ذلك الوقت، كان المسئولون البريطانيون يعتقدون أن الإخوان وجماعتهم شبه العسكرية كانا رهن إشارة السلطان العسكرية وأن الإخوان كانوا يريدون أن يدفع النظام نوعا من الثمن السخي لتأييدهم له، مثل تطبيق "دستور إسلامي".(٤١)

كما تحتوي الملفات على مذكرة عن اجتماع عُقد بين المسئولين البريطانيين والإخوان في ٧ فبراير ١٩٥٣، أخبر فيه شخص اسمه أبو رقيّق المستشار الشرقي للسفارة البريطانية، تريفور إيفانز، أنه "إذا بحثت مصر في كل أرجاء العالم عن صديق فلن تجد سوى بريطانيا". وفسرت السفارة البريطانية في القاهرة هذا التعليق بأنه يكشف عن وجود مجموعة داخل قادة الإخوان مستعدة للتعاون مع بريطانيا، حتى وإن لم تتعاون مع الغرب (إذ كانوا عديمي الثقة في النفوذ الأمريكي)." ويرد في ملاحظة مكتوبة بخط اليد في هذا الجزء من مذكرة السفارة: "إن هذا الاستنتاج له ما يبرره على ما يبدو وهو يدعو للدهشة". كما تلاحظ المذكرة أن الاستعداد للتعاون "ربما ينبع من تزايد نفوذ الطبقة الوسطى في الإخوان، مقارنة بالقيادة الشعبية في الأساس للحركة في أيام حسن البنا".(٤٥)

وأصبح الاستعداد الجلي للتعاون بين البريطانيين والإخوان أكثر أهمية بحلول نهاية ١٩٥٣، ففي ذلك الوقت كان نظام عبد الناصر يتهم الإخوان بمقاومة الإصلاح الزراعي وتدمير الجيش من خلال "جهازهم السري". وفي يناير ١٩٥٤، تصادم أنصار الحكومة والإخوان في جامعة القاهرة، وأصيب عشرات الأشخاص وجرى إحراق سيارة جيب تابعة للجيش. ودفع هذا عبد الناصر إلى حلّ التنظيم. وكان من بين القائمة الطويلة من الاتهامات الموجهة للإخوان في مرسوم الحلّ، الاجتماعات التي عقدها الإخوان مع البريطانيين، التي رفعها النظام فيما بعد إلى مستوى "معاهدة سرية".[٤٦]

وفي أكتوبر ١٩٥٤، وهو الوقت الذي كان الإخوان يسعون فيه إلى إثارة انتفاضة شعبية، حاول "الجهاز السري" اغتيال عبد الناصر وهو يخطب في الإسكندرية. وعقب ذلك، جرى اعتقال مئات من الإخوان، في حين ذهب الذين هربوا إلى منفى في الخارج. وفي ديسمبر، تم شنق ستة من الإخوان. وتم سحق التنظيم بصورة فعّالة. وكان سيد قطب من بين من اعتقلوا وعذبوا بوحشية، وكان عضوا في مجلس الإرشاد، وحكم عيه بالسجن خمسة وعشرين عاما أشغالاً شاقة، وقد أصبح بحلول الستينيات من المنظرين الأساسيين للتطرف الإسلامي بكتاباته في سجن عبد الناصر.

وبعد فشل محاولة اغتيال عبد الناصر، بعث إليه ونستون تشرشل رئيس الوزراء رسالة شخصية يقول فيها: " أهنئك بنجاتك من الهجوم الخسيس الذي وقع على حياتك في الإسكندرية مساء أمس."[٤٧] بيد أنه سرعان ما بدأ البريطانيون يتآمرون مرة ثانية مع الناس أنفسهم لتحقيق الغايات نفسها.

وخلال سنوات ثلاث من النظام الجديد، شملت إصلاحات عبد الناصر الداخلية إعادة توزيع الأراضي لصالح فقراء الريف، واتخاذ خطوات نحو تعزيز الإصلاح الدستوري للحكم ليحل محل الحكم المطلق. وفي يوليو ١٩٥٥، لاحظ السير رالف ستيفنسون السفير البريطاني في القاهرة الذي كان قد تقرر رحيله، أن النظام كان "جيدا بقدر ما كانت أي حكومة مصرية سابقة منذ ١٩٢٢، وهو أفضل من أي نظام في أحد النواحي، ألا وهو محاولته أن يفعل شيئا لشعب مصر بدلا من مجرد الحديث عنه". وحاج سيتفنسون هارولد ماكميلان وزير الخارجية في حكومة أنطوني إيدن "بأنهم [قادة مصر] يستحقون، في رأيي، كل مساعدة تستطيع بريطانيا العظمى أن تقدمها لهم على الوجه الصحيح."(٤٨) وبعد كتابة هذه المذكرة بتسعة شهور، قرر البريطانيون إزاحة عبد الناصر.

كان البريطانيون والأمريكيون قد أصبحوا منخرطين حينذاك في تشكيلة متنوعة من المؤامرات للانقلاب ضد سوريا والسعودية، وكذلك مصر، باعتبارها جزءا من عملية إعادة تنظيم أكبر مخططة للشرق الأوسط لدحر "فيروس القومية العربية". وحسبما جاء في مذكرة بالغة السرية لوزارة الخارجية، فإن أيزنهاور رئيس الولايات المتحدة وصف للبريطانيين "الحاجة إلى خطط ميكافيلية رفيعة المستوى للتوصل لوضع في الشرق الأوسط موات لمصالحنا" يمكنه أن "يقسم العرب ويهزم أهداف أعدائنا."(٤٩)

وفي مارس ١٩٥٦، عزل حسين ملك الأردن الجنرال البريطاني جون جلوب قائد الفيلق العربي، وهي خطوة حمّل إيدن وبعض المسئولين البريطانيين مسئوليتها لنفوذ عبد الناصر.(٥٠) وعندئذ كانت الحكومة البريطانية قد خلصت إلى أنها لم تعد تستطيع العمل مع عبد الناصر وأن

تخطيطا بريطانيا وأمريكيا جادا للإطاحة بنظامه قد بدأ؛ وأخبر إيدن وزير خارجيته الجديد، أنطوني ناتنج أنه يريد "اغتيال" عبد الناصر. وكان هذا قبل اتخاذ الأخير لقراره بتأميم قناة السويس في يوليو ١٩٥٦، وهو عمل "كان من المحتم أن يؤدي إلى خسارة مصالحنا ومصادر قوتنا الواحدة تلو الأخرى في الشرق الأوسط" كما شرح إيدن في مذكراته، خائفا من تأثير التداعي الذي سيترتب على الإجراء الذي اتخذته مصر.[٥٢] وقد شرح الموقف إيفون كيرباتريك الوكيل الدائم لوزارة الخارجية قائلاً "إذا سمحنا لعبد الناصر أن يفلت بضربته في قناة السويس، فإن العاقبة ستتمثل في القضاء على الملكية في السعودية"، وذلك لخوفه من أن تستلهم القوى الوطنية تحدي عبد الناصر الناجح للغرب في مصر.[٥٣]

لا يزال الكثير من الملفات البريطانية الخاصة "بأزمة قناة السويس" قيد الرقابة، لكن بعض المعلومات تسربت على مرّ السنين حول مختلف المحاولات البريطانية للإطاحة بعبد الناصر أو اغتياله.[٥٤] وانطوت واحدة على الأقل من هذه الخطط على التآمر مع الإخوان المسلمين. ويلاحظ ستيفن دوريل أن نيل "بيل" ماكلين المسئول التنفيذي السابق عن العمليات الخاصة وعضو البرلمان، وجوليان إيمري، سكرتير "مجموعة السويس" من أعضاء البرلمان، ونورمان دارشير رئيس محطة المخابرات الخارجية البريطانية في جنيف، أجروا جميعا اتصالات بالإخوان المسلمين في سويسرا، وكان ذلك في هذه المرة جزءا من علاقاتهم السرية مع المعارضة لعبد الناصر،[٥٥] ولم يظهر مطلقا مزيد من التفاصيل عن اجتماعات جنيف هذه، لكنها ربما انطوت على بحث تنفيذ محاولة للاغتيال وإقامة حكومة في المنفى تحل محل عبد الناصر بعد حرب السويس.[٥٦] وفي سبتمبر ١٩٥٦،

كانت إيفون كيرباتريك على اتصال مع مسئولين سعوديين في جنيف أخبروه بوجود "معارضة سرية ضخمة لعبد الناصر هناك"، والواقع أنه كان يخشى أن يؤدي استيلاء عبد الناصر على قناة السويس إلى القضاء على المقاومة المصرية، وهو ما يحتمل أن يعني الإخوان المسلمين.(٥٧).

وعلى وجه التأكيد، كان المسئولون البريطانيون يرصدون بانتباه أنشطة الإخوان المعادية للنظام، ويعترفون بأنها قادرة على أن تشكل تحديا جادا لعبد الناصر. وهناك أيضا أدلة على أن البريطانيين أجروا اتصالات مع التنظيم في أواخر ١٩٥٥، عندما زار بعض الإخوان الملك فاروق، الذي كان حينذاك منفيا في إيطاليا، لبحث التعاون ضد عبد الناصر. ومنح حسين ملك الأردن قادة الإخوان جوازات سفر دبلوماسية لتيسير تحركاتهم لتشكيل تنظيمات ضد عبد الناصر، في حين قدمت السعودية التمويل. كما وافقت وكالة المخابرات المركزية على تمويل السعودية للإخوان ليعملوا ضد عبد الناصر، حسبما قال روبرت باير المسئول السابق بالوكالة.(٥٩)

وفي أغسطس ١٩٥٦، اكتشفت السلطات المصرية حلقة تجسس بريطانية في البلاد وألقت القبض على أربعة من رعايا بريطانيا، منهم جيمس سوينبرن، وكان يعمل مدير أعمال في وكالة الأنباء العربية، وهي واجهة لهيئة المخابرات المركزية في القاهرة. وتم طرد اثنين من الدبلوماسيين البريطانيين تورطا في جمع الاستخبارات. ومن الواضح مثلما لاحظ دوريل، أنهما كانا على اتصال "بعناصر طلابية لها اتجاهات دينية" بفكرة "تشجيع أعمال الشغب التي يقوم بها الأصوليون والتي يمكن أن توفر مسوغا للتدخل العسكري لحماية أرواح الأوروبيين.(٦٠)

وفي أكتوبر، شنت بريطانيا في تحالف سري مع فرنسا وإسرائيل، غزوا على مصر للإطاحة بعبد الناصر، لكن رفض الولايات المتحدة تأييد التدخل هو في الأساس الذي أوقفه. وتم الاضطلاع بالغزو والبريطانيون يدركون أن الإخوان المسلمين قد يصبحون هم المستفيد الأول ويشكلون حكومة ما بعد عبد الناصر وتبين المذكرات أن المسئولين البريطانيين كانوا يعتقدون في هذا السيناريو القائم على "الاحتمال" أم "الترجيح".[٦١] ومع ذلك، ففي انعكاس لصدى نتائج تقييم لكاشاني زعيمًا محتملا في إيران، خشى المسئولون البريطانيون من أن ينتج استيلاء الإخوان على السلطة، "شكلاً أكثر تطرفا من الحكم" في مصر.[٦٢] ومرة ثانية، فإن هذا لم يوقفهم عن العمل مع هذه القوى.

وبعد هزيمة عبد الناصر للبريطانيين ببضعة أشهر، كان تريفور إيفانز، وهو المسئول الذي قاد الاتصالات البريطانية مع الإخوان قبل أربع سنوات، يكتب مذكرات في مطلع ١٩٥٧ يوصي فيها بأن "اختفاء نظام عبد الناصر ... يجب أن يكون هدفنا الأول". ولاحظ مسئولون آخرون أن الإخوان ظلوا نشيطين ضد عبد الناصر في الداخل والخارج على حدّ سواء، خاصة في الأردن حيث كان يتم شن "حملة دعاية ضارية" ضده.[٦٣] وتبين هذه المذكرات أن بريطانيا ستواصل التعاون مع هذه القوى في المستقبل القريب – وقد حدث هذا فعلاً كما سنرى في الفصل التالي.

ومن ثم، فقد كانت بريطانيا مستعدة في كل من إيران ومصر للتآمر مع القوى المتأسلمة، واستخدامها ثانية لحقيق غايات إمبريالية، كجزء من ترسانة للأسلحة تستخدم في العمل السري. ولم تعتبر هذه القوى حليفا استراتيجيا وإنما كان من المسلم به أنها معادية تماما للبريطانيين. والمدهش

أن بريطانيا لجأت للعمل مع هذه القوى وهي تعلم أنها حتى أكثر عداء للبريطانيين من النظم التي كانت هوايتهول تحاول الإطاحة بها. وكانت جدواها تتمثل في عضلاتها وقدرتها على التأثير على الأحداث، بالعمل كفرق صدام لمساعدة بريطانيا في استقتالها للاحتفاظ ببعض نفوذها في عالم ما بعد الحرب حيث أخذت قوتها تذوي. وتكرر اللجوء إلى التعاون مع هذه القوى، مهما كانت معادية للبريطانيين ومهما كان تعارضها مع المصالح طويلة الأجل، في العقود الأخيرة، حتى عندما ظهرت في الصورة الجماعات الجهادية الصريحة.

الفصل الرابع

الإسلام في مواجهة القومية

كان النصف الأخير من الخمسينيات فترة فيض دافق من الاضطرابات في الشرق الأوسط. ودار النزاع الرئيسي فيه بين قوتين متصارعتين: من ناحية، النظم الوطنية العلمانية في المنطقة بقيادة عبد الناصر في مصر والتي شملت سوريا ولحقت بها العراق بعد ثورة ١٩٥٨ التي أطاحت بالملك الموالي لبريطانيا، ومن ناحية أخرى الملكيات الإسلامية الموالية للغرب في السعودية والأردن ودول الخليج مثل عمان والكويت. وتدافعت بريطانيا بالمناكب لدعم الدول الأخيرة في مواجهة خطر جدّ حقيقي هو أن تنتشر الأفكار الجمهورية الشعبية المتطرفة المنبثقة من القاهرة أساسا، إلى الدول الغنية بالنفط، مما يحرم شركات بريطانيا والولايات المتحدة من السيطرة على النفط وهو السلعة الرئيسية الأولى في العالم.

وأعلن مجلس الوزراء في ١٩٥٩ أن "المصلحة الخاصة" لبريطانيا هي "استمرار السيطرة على موارد النفط وما ينتج عنها من أرباح للمملكة المتحدة."[١] فقد كانت شركات النفط البريطانية، خاصة شركة بريتش بتروليم وشركة شل، تنتج نحو سُدس النفط في العالم، أساسا في منطقة الخليج، حيث كانت لها حصص كبيرة في الكويت وإيران، وكانت تتعامل في نحو ثلث تجارة النفط العالمية. وكانت هذه الشركات تسهم بمبلغ ١٥٠ مليون إسترليني

سنويا في ميزان المدفوعات البريطانية وتحقق ١٠٠ مليون إسترليني كأرباح. ولم يكن الخطر الرئيسي الذي يتهدد مصالح بريطانيا في النفط يتمثل في التوقف التام للإمدادات ولكن يتمثل في أنه إذا "حُرمت [الشركات] من إدارة إنتاج الخام والأرباح الناتجة عن هذا، والتي تمثل في الوقت الحالي الكتلة الأساسية من أرباحها" في ظل هذا الوضع، فإن الشركات ستصبح "مجرد تجار في نفط الشرق الأوسط". ونبه مجلس الوزراء إلى أنه "مع نقل السيطرة الكاملة على النفط عند المصدر إلى حكومات محلية، فإن الغرب لن تتوافر له مثل هذه الضمانات التي تكفل إمدادات لا تنقطع وأسعارًا معقولة وتنمية مستمرة للمدى المطلوب لتلبية الطلب في المستقبل."[٢]

وكان هناك شاغل خاص وقديم العهد للبريطانيين يتمثل في الإبقاء على الشرق الأوسط مقسما وضمان ألا تهيمن دولة بمفردها على موارد النفط في المنطقة. ومثلما طرحه رئيس الإدارة الشرقية في وزارة الخارجية في ١٩٥٨، فإن :

مصلحتنا تكمن في الإبقاء على الكويت مستقلة ومنفصلة، إذا أمكننا ذلك، اتساقا مع فكرة الإبقاء على المناطق الأربع الرئيسية المنتجة للنفط [السعودية الكويت وإيران والعراق] تحت سيطرة سياسية منفصلة.[٣]

وفي العام التالي، كتب سلوين للويد وزير الخارجية أن"مصلحة المملكة المتحدة في الكويت التي يتعذر تخفيضها هي أن تظل الكويت دولة مستقلة تتبع سياسة نفطية تديرها حكومة مستقلة عن منتجي الشرق الأوسط الآخرين".[٤] وإضافة للنفط، ألقى صناع السياسة البريطانيون الضوء على أربع "مصالح أساسية [أخرى] في الخارج"، هي "الحفاظ على وضعنا كقوة عالمية، وقوة الإسترليني، وضمان استمرار مشاركة الولايات المتحدة في الشئون العالمية، وأهمية تجارتنا."[٥]

وتم تكثيف العمل السري ضد القوى القومية، ولجأت بريطانيا إلى أسلوب مختبر ومجرب لفرض إرادتها: الغزو. فقد أعقب الغزو الفاشل لمصر في ١٩٥٦ تدخل عسكري في عمان في العام التالي، للدفاع عن نظام السلطان القمعي في مواجهة تمرد شعبي. وفي ١٩٥٨، نشر البريطانيون قوة عسكرية في الأردن في الوقت نفسه الذي كانت الولايات المتحدة تتدخل فيه في لبنان، وكان القصد من كليهما درء إمكانية نشوب هبّات قومية أخرى عقب ثورة العراق.

وكان التحدي القومي للمصالح البريطانية متجذرا في رغبة الشعوب في الشرق الأوسط، حيث أجبرت بريطانيا على تنفيذ عمليات "لتصفية الاستعمار" في كثير من البلدان خاصة أفريقيا. وفي بعض الحالات، واصلت لندن خوض حروب وحشية ضد حركات قومية في الأساس، خاصة في كينيا والملايو، حيث وصفت قوى المعارضة التي اضطلعت بعمليات عسكرية ضد البريطانيين بأنها مجرد إرهابيين في عمليات الدعاية الحكومية متزايدة الإتقان. ومضت بريطانيا في هجومها على النظام الوطني القائد في إندونيسيا بتقديم مساعدات مستترة للتمرد الانفصالي الذي كان به عنصر متأسلم، كما سنرى لاحقا في هذا الفصل.

وفي الشرق الأوسط، اختارت بريطانيا والولايات المتحدة دحر انتشار القومية العلمانية بدعم الدولة الأشد اتساما بالطابع المحافظ في المنطقة: السعودية.

مثلما تكونون يولى عليكم :

عندما طرد عبد الناصر الإخوان المسلمين من مصر في حملته للتضييق عليهم في ١٩٥٤، وجد كثيرون منهم ملاذا في السعودية، بعد أن ساعدت وكالة المخابرات المركزية في إجلائهم.[٦] وقد سمحت لهم مؤهلاتهم بوصفهم جناحًا يمينيًا محافظا، رحبت به الأسرة الحاكمة السعودية، بأن يندمجوا سريعا في المجتمع السعودي، وارتفع البعض منهم لمناصب النفوذ في مجال العمل المصرفي والتعليم الإسلامي. وسرعان ما حذا السوريون والعراقيون حذو المصريين في الهروب من النظم القومية التي استولت على السلطة في هذه البلدان إبّان موجة الهبات. وفي أوروبا أيضا، بدأ الإخوان المسلمون المنفيون يقيمون شبكات، ويشكلون فرعا دوليا في ميونخ، يديره سعيد رمضان.[٧]

وفي حين كان السعوديون يمولون الإخوان من قبل فحسب، فقد أصبح هؤلاء حينذاك هم القاعدة الأساسية لتطوير نفوذهم الدولي. كانت الأسرة المالكة معادية بضراوة للقومية العربية، لأنها تعتبر القوى الشعبية في أماكن أخرى من الشرق الأوسط تحديا لاستمرار حكمها وأن الإخوان المسلمين باعتبارهم محافظين، هم مصدّ ديني للقوميين. ويذكر راي كلوز وهو رئيس سابق لمحطة المخابرات المركزية في الرياض أن "السعوديين كانوا متسامحين للغاية مع الإخوان المسلمين وشجعوهم في مصر والسودان وأماكن أخرى، لكنهم كانوا يعارضون بصورة حاسمة نشاطهم في السعودية."[٨]

وبحلول أواخر الخمسينيات، كانت المخابرات المركزية قد بدأت هي أيضا في تمويل الإخوان؛ ويزعم أن الوكالة رعت بالاشتراك مع شركة

أرامكو الأمريكية للنفط والسلطات السعودية، إنشاء خلايا دينية صغيرة في السعودية تعارض القومية العربية.[٩] وفي تجميع لأحداث تلك السنوات، كتب ويلي موريس وهو سفير في السعودية مؤخرا أنه "في نحو ١٩٥٦، واتت الرئيس أيزنهاور واحدة من أفكاره السياسية النادرة وظن أن الملك سعود يمكن تنصيبه تطبيقا للقول: مثلما تكونون يولّ عليكم" على العالم الإسلامي"، لمنافسة عبد الناصر في مصر."[١٠] وبالمثل كتب أيزنهاور في مذكراته :

هناك عامل أساسي في المشكلة هو نمو طموح عبد الناصر، والإحساس بالقوة الذي اكتسبه من ارتباطه بالسوفيت، واعتقاده أنه يستطيع أن يبزغ قائدًا حقيقيًا للعالم العربي بأسره ... ولدحر أي حركة في هذا الاتجاه نريد تقصي إمكانية إقامة الملك سعود كثقل موازن لعبد الناصر... [وكان سعود] رجلاً كنا نأمل في أن يستطيع في النهاية منافسة عبد الناصر بصفته قائدًا عربيا ... إن السعودية بلد يضم الأماكن المقدسة للعالم الإسلامي، والسعوديون يعتبرون أشد العرب تدينا. ومن ثم، فإن الملك ربما كان يمكن تنصيبه زعيما روحيا. وبمجرد إنجاز ذلك نستطيع البدء في المطالبة بحقه في القيادة السياسية.[١١]

وفي ذلك الوقت، لم تكن علاقات لندن بالسعودية سلسة بأي حال من الأحوال. فبعد غزو مصر في ١٩٥٦، قطعت السعودية علاقاتها الدبلوماسية معها. بيد أن الأمور طفقت تتدهور في أعقاب النزاع الأنجلو سعودي على واحة البريمي، التي تقع في منطقة غير محددة الحدود كانت تطالب بها عمان وأبو ظبي والسعودية. وفي سبتمبر ١٩٥٢، استولت قوة سعودية، تساندها شركة أرامكو من الناحية اللوجستية على إحدى القرى في

المنطقة، لكن في ١٩٥٥، أعادت بريطانيا الاستيلاء على المنطقة، ونتيجة لذلك نشأ مأزق وبدأت عملية تحكيم متطاولة. وأفسد النزاع العلاقات البريطانية السعودية إلى أن أعيدت العلاقات الدبلوماسية في ١٩٦٣. كما كان البريطانيون يعتبرون الملك سعود شخصيا عائقا أمامهم، وقد لاحظ سفير بريطانيا في السعودية مؤخرا أنه "يبدو أنه ليست لديه أي فكرة عن أن الأموال ينبغي إنفاقها على أغراض أخرى غير نزواته الشخصية أو أن هناك أي حدود للمقادير التي ستجيء منها."[١٢]

ولم تنسجم محاولات بريطانيا للحفاظ على مصالحها في المنطقة دوما مع المحور السعودي الأمريكي بصورة سلسة. ففي لقائه بأيزنهاور في فبراير ١٩٥٦، اشتكى رئيس الوزراء إيدن من أن نقود السعودية لم تكن تستخدم "ضدنا فقط ولكن ضد العراق أيضا"، حيث كان الملك فيصل لا يزال يحكم، وهو العاهل الموالي لبريطانيا. كما نقل إيدن إلى أيزنهاور، تحذير كميل شمعون الرئيس اللبناني من "التأثير الشرير للأموال السعودية على الشرق الأوسط كله."[١٣] ويعتقد أن مسئولي هيئة المخابرات البريطانية الخارجية قد اقترحوا على وكالة المخابرات المركزية "الاضطلاع بجهود لاستغلال الانقسامات في الأسرة المالكة [السعودية] وربما استغلال وضعها في دول ساحل عمان المتصالح [مشيخات الخليج] للتعجيل بسقوط [الملك] سعود."[١٤] وليس من المعروف ما إذا كانت قد تمت الموافقة على هذه المساعي أم لا، ولكن ذلك غير مرجح في ضوء سياسة أيزنهاور في دعم سعود، وهي السياسة التي يبدو أن لندن أذعنت لها مع تحسن علاقتها مع السعودية تدريجيا.

وبحلول أواخر الخمسينيات كان البريطانيون قد روّضوا أنفسهم وقبلوا صعود قوة السعودية التي تدعمه الولايات المتحدة، حيث إنه لم يكن لدى لندن خيار آخر ومن ثم أصبحوا مدركين لجدوى استخدام السعوديين نيابة عن الإنجليز والأمريكيين في العمليات السرية في المنطقة. وفي ١٩٥٨، انتشر ادعاء بأن السعوديين رشوا ضباطا في الجيش السوري بما يصل إلى مليوني إسترليني لإسقاط طائرة عبد الناصر بقصفها وهو في طريقه إلى دمشق – وقد افتضحت المؤامرة ولوّح عبد الناصر فيما بعد بالشيك الخاص بذلك أمام وسائل الإعلام.[١٥] وحسبما يقول محمد حسنين هيكل مستشار عبد الناصر، فإن السعوديين دفعوا أيضا لحسين ملك الأردن ٥ ملايين إسترليني في ١٩٦١ لتمويل مؤامرة بدوية لاغتيال عبد الناصر في دمشق.[١٦] وليس من المعروف ما إذا كانت لندن أو واشنطن متورطتين في هاتين المؤامرتين، لكن لا ريب أنهما رحبتا بهما.

جدوى الإخوان في سوريا :

اتخذت الخطط الأنجلو أمريكية لدحر القومية العربية أشكالاً أخرى غير تعزيز مكانة السعوديين. ففي ١٩٥٦-١٩٥٧، كانت هناك على الأقل مؤامرتان أنجلو أمريكيتان خططتا للإطاحة بحكومتين في سوريا؛ وإن لم ينفذ أي منهما في نهاية الأمر، ويبين التخطيط الكامن وراءهما رغبة أنجلو أمريكية للعمل مع الإخوان المسلمين مرة ثانية.

وكانت المشكلة بالنسبة لبريطانيا في سوريا هي أنه عقب سلسلة من الانقلابات العسكرية منذ أواخر الأربعينيات، شمل تعاقب من الحكومات مسئولين من حزب البعث القومي، الذين كانوا يؤيدون سياسة عبد الناصر

المعادية للإمبريالية ويدعون لإقامة علاقة وثيقة مع موسكو. وفي فبراير ١٩٥٦، لخصت إدارة المشرق في الخارجية البريطانية الوضع على نحو جامع فقالت: "إن الحكومات [في سوريا] غير مستقرة والجيش منخرط في السياسة بصورة عميقة ويتزايد خضوعه لليسار المتطرف، وهناك قدر كبير من التسلل الشيوعي. وقد أبرم السوريون توّا صفقات أسلحة ضخمة مع الكتلة السوفيتية وكل الأسباب تدعو للمحاولة وإنقاذ سوريا قبل أن يفوت الأوان".[١٧] لكن هذا التقرير نفسه يسلم بأن العمل المباشر من قبل بريطانيا سيكون خطرا، "بسبب ردود الفعل القومية العربية، والانعكاسات الدولية واحتمال ترسيخ هذه العناصر المعادية لنا في سوريا". ومن ثم، فضلت الخارجية تجنيد العراق، وهو "شقيق عربي" للقيام بمهمة، "كسب سويا إلى صفنا."[١٨]

وفي الشهر التالي، وافق مجلس الوزراء البريطاني على أنه ينبغي القيام بمحاولة جادة لتشكيل حكومة سورية أكثر موالاة للغرب "لشد سوريا إلى مسار اليمين"، كما قال مايكل رايت سفير بريطانيا في بغداد. وكان ما سمي بتوزيع مسئولية العملية على أطراف شتى الذي وضع بالتعاون مع واشنطن مؤامرة طموحة للقيام بانقلاب في دمشق. ومثلما وصف جورج يونج، نائب مدير هيئة المخابرات الخارجية البريطانية العملية، فقد كان من المقرر "أن تفتعل تركيا حوادث على الحدود؛ ويحث العراق قبائل الصحراء والحزب الشعبي السوري في لبنان على التسلل عبر الحدود حتى تبرر حالة الفوضى الجماعية استخدام القوات العراقية الغازية". كذلك كان السيرجون جاردنر السفير البريطاني في دمشق يريد تقديم الأموال لحزب التحرير العربي المعادي لليسار لإجهاض التحركات الرامية لإقامة اتحاد بين مصر

وسوريا.[٢٠] وتمثلت سمة أساسية للمؤامرة البريطانية في "ضم سوريا – لدولة العراق"، كما قال سلوين للويد وزير الخارجية لأنطوني إيدن، وذكر له أنه ينبغي عدم القيام بهذه المحاولة الآن، لكن "ربما نرغب في أن نمضي فيها قدما في مرحلة لاحقة في ارتباط مع التطورات في الهلال الخصيب."[٢١]

وإلى جانب مفاتحة القبائل الموجودة على الحدود بين سوريا والعراق في الموضوع، انطوت خطة "توزيع المسئولية بين أطراف شتى"، على محاولة تجنيد الإخوان المسلمين لإثارة القلاقل في البلاد.[٢٢] وكان المسئولون البريطانيون مدركين تماما للقوة السياسية المتصاعدة للإخوان المسلمين وفي ديسمبر ١٩٥٤ أخبر جاردنر أنطوني إيدن، الذي كان وزيرا للخارجية حينذاك، بأنه "تم تنظيم مظاهرات فريدة في ضخامتها في سوريا بواسطة الإخوان المسلمين" جرت بعد تضييق مصر الخناق على هذه الحركة. ولاحظ مسئول آخر أن"الإخوان نجحوا في زمن قصير نسبيا في خلق مركز نفوذ قوي لهم في سوريا". لكن آثار ذلك لم تكن إيجابية بالنسبة لمصالح بريطانيا، حيث إن ذلك لن يؤدي "إلا إلى زيادة الاتجاهات القائمة إلى المشاعر القومية والمعادية للغرب."[٢٣] وهكذا، فإن بريطانيا كانت تتآمر سرّا مرة ثانية، بما يماثل سياستها في إيران ومصر، مع القوى المتأسلمة لتحقيق هدف محدد في حين تسلّم بأنهم يلحقون الضرر بالمصالح البريطانية طويلة الأجل. وفي النهاية، تم دحر مخطط "توزيع المسئولية على أطراف شتى" التي انطوت على شهور من التخطيط، في أكتوبر ١٩٥٦ عندما اعتقلت السلطات السورية بعض المتآمرين الرئيسيين. لكن سرعان ما استؤنف التآمر البريطاني على سوريا مع الأمريكيين بعد الغزو الفاشل لمصر، فبحلول شهر سبتمبر ١٩٥٧ تداول اجتماع الفريق، عمل سري عقد

في واشنطن، تقريرا بعنوان "الخطة الأثيرة". وتعززت أهمية هذا التخطيط عندما وقعت الحكومة السورية اتفاقية للمعونة الفنية مع الاتحاد السوفيتي وعينت شخصية موالية للشيوعيين رئيسا للأركان. ورغم الشكوك في الإخوان المسلمين، فقد انطوت هذه الخطة الجديدة مرة ثانية على استمالتهم وتحريضهم في دمشق؛ وكان انخراط الإخوان أمرا أساسيا في إثارة انتفاضة داخلية كمقدمة للإطاحة بالحكومة السورية. واستهدفت المؤامرة التي لقيت مساندة من أعلى المستويات في لندن، تسليح "شيع سياسية لها قدرات عسكرية وغير ذلك من أنواع العمل النشيط" – وهو ما يرجح أن يشمل الإخوان المسلمين.(٢٥)

واستهدفت الخطة الأثيرة التي نفذت بتنسيق مع هيئات المخابرات العراقية والأردنية واللبنانية، مرة ثانية إثارة القبائل على الحدود العراقية السرية وكذلك تحريض طائفة الدروز في جنوب البلاد، واستخدام عملاء إدارة المخابرات السرية البريطانية من السوريين الذين يعملون داخل حزب البعث. ويرد في الخطة: "أن المخابرات المركزية وإدارة المخابرات السرية سيحاولان القيام بعملية تخريب صغيرة وحوادث *مباغتة* داخل سوريا، والعمل من خلال الصلات مع الأفراد". كذلك "ينبغي للمخابرات المركزية وإدارة المخابرات السرية أن يستخدما قدراتهما في الميدانين النفسي والعملي على حد سواء لزيادة التوتر" في الأردن والعراق ولبنان. كما تضمنت الخطة سمة نموذجية أخرى لعمليات التهييج البريطانية هي تنفيذ عمليات تحمل أعلاما زائفة للغير، يلقى اللوم عليها على كاهل أعداء رسميين، وهو ما ثبت نجاحه في إزاحة مصدق من السلطة في إيران. وهكذا، توفر حوادث الحدود المدبرة وصداماتها ذريعة للتدخل العسكري العراقي

والأردني. وكان يتعين جعل سوريا "تبدو راعيًا للمؤامرات وأعمال التخريب والعنف الموجهة ضد الحكومات المجاورة". وكان هذا يعني القيام "بعمليات تتخذ شكل تخريب، ومؤامرات وطنية، ومختلف أنشطة استخدام القوة" ليلقى اللوم فيها على دمشق.(٢٦)

كذلك انطوت الخطة الأنجلو أمريكية على قيام هارولد ماكميلان رئيس الوزراء بالترخيص باغتيال مسئولين سوريين كبار. "وينبغي بذل جهد خاص للقضاء على أفراد أساسيين بعينهم" كما ورد في الخطة التي تستطرد قائلة "ينبغي إتمام عملية الإزاحة مبكرا في مجرى الانتفاضة والتدخل وفي ضوء الظروف القائمة في ذلك الوقت". وتم اعتماد "رئيس مخابرات الجيش السوري، ورئيس الأركان السوري وزعيم الحزب الشيوعي كأهداف".(٢٧) ومع ذلك، فإن الخطة لم تمض قدما في نهاية ١٩٥٧، أساسا لأنه لم يمكن إقناع جيران سوريا العرب باتخاذ الإجراءات اللازمة وتم التخلي عن الخطة في أوائل أكتوبر لصالح استراتيجية "الاحتواء إضافة لأعمال أخرى"، والتي انطوت على تجنيد الدول العربية الموالية للغرب ومجموعات المعارضة في المنفى لمواصلة الضغط على سوريا.(٢٨)

الوقوف لجانب الإخوان في الأردن :

وبحلول ذلك الوقت، نشبت أزمة أخرى في بلد رئيسي آخر هو الأردن، وهنا أثبت الإخوان المسلمون أيضا أنهم مفيدون. ففي أبريل ١٩٥٧، نشب صدام وجها لوجه بين الملك حسين البالغ من العمر اثنين وعشرين عاما – وكان هو عماد النفوذ الغربي في المنطقة منذ اغتيال أبيه عبد الله– وبين الحكومة الاشتراكية الموالية لعبد الناصر برئاسة سليمان

النابلسي، التي كانت قد انتخبت بصورة حرة في شهر أكتوبر السابق. وكانت خطة النابلسي هي أن يصُف الأردن إلى جانب سوريا ومصر، ومن ثم يحطم تبعية الأردن للغرب قديمة العهد. وردا على ذلك، انخرطت وكالة المخابرات المركزية في بذر الشقاق بين النابلسي وحسين وتشويه صورة النابلسي وعبد الناصر بغية توفير ذريعة لحسين للعمل ضد رئيس وزرائه.(٢٩)

وفي شهر أبريل، أقال الملك الحكومة وعيّن حكومة دمية تحت سيطرته، حاظرا كل الأحزاب السياسية ومطبقا لقانون الأحكام العرفية. وقد أيدت انقلاب القصر هذا تلك التوليفة من القوى الرجعية التي كانت مألوفة حينذاك في المنطقة: السعودية وبريطانيا وأمريكا – والإخوان المسلمون. وساعدت وكالة المخابرات المركزية حسين في تخطيط انقلابه وبدأت في أعقاب ذلك تموله.(٣٠) وأرسل الزعيمان السعوديان فيصل وسعود قوة قوامها ٦٠٠٠ جندي لمساندة الملك، وجرى نشرها في وادي الأردن ومنطقة العقبة، ووعدا حسين "بتأييد غير مشروط".(٣١)

وأورد تشارلس جونستون السفير البريطاني في عمان أن الإخوان المسلمين في الأردن "لا زالوا على ولائهم لجلالته".(٣٢) ورغم اعتبار كل الأحزاب السياسية غير قانونية، سمح حسين للإخوان المسلمين بمواصلة عملهم، ظاهريا بسبب رسالتهم الدينية، لكن ذلك كان في واقع الأمر بسبب أن الملك وحلفاءه اعتبروهم أكفأ ثقل موازن لليساريين العلمانيين.(٣٣) وناشد دعاة الإخوان أتباعهم مساعدة السلطات في البحث عن مؤيدي الحكومة من الشيوعيين والقبض عليهم، في حين يعتقد أن حسين زود الإخوان المسلمين في أريحا بالأسلحة، للمساعدة في إرهاب المعارضة اليسارية. وقد كتب

جونستون فيما بعد" إن الإخوان المسلمين كانوا مفيدين للملك حسين في أبريل باعتبارهم يمثلون منظمة "الذراع القوية التي يمكن عند الاقتضاء إطلاقها على متطرفي الجناح اليساري في الشوارع".(٣٤)

وقدمت بريطانيا الدعم للحكومة الدمية الجديدة التي عينها حسين لكنها لم تكن تراودها أي أوهام بشأن طبيعتها. فقد أورد جونستون في تقريره لسلوين للويد وزير الخارجية أن النظام "قمعي على نحو لا لبس فيه" وأنه يشبه كثيرا نظام فرانكو في إسبانيا، ويستند للقضاة والمفتين بدلاً من الكرادلة والأساقفة". بيد أن الأمر الحاسم هو أنه اتفق "أن النظام الأردني موال للبريطانيين" :

وأرى أن مصالحنا تتحقق على نحو أفضل بواسطة نظام استبدادي، يحافظ على الاستقرار والارتباط بالغرب بأكثر مما تحققه ديمقراطية طليقة العنان تندفع منحدرة إلى الشيوعية والفوضى. وهناك أيضا ما يتعين ذكره لصالح نظام قمعي صراحة مثل ذلك القائم حاليا في الأردن، مقارنة بالنفاق البغيض الذي تمثله "الانتخابات البرلمانية للعقيد عبد الناصر.(٣٥)

كان ذلك ملخصا رائعا لتفضيل بريطانيا لأنظمة القمع التي يساندها اليمين الإسلامي، بدلاً من حكومات أكثر شعبية أو ديمقراطية – وتلك سمة دائمة في سياسة بريطانيا في الماضي وفي الحاضر، تساعد في تفسير اللجوء المنتظم إلى التواطؤ مع القوى المتأسلمة. وقد جاء هذا التفضيل رغم معرفتها الكاملة أن انتخابات أكتوبر ١٩٥٦ التي فاز فيها النابلسي "كانت هي تقريبا أول انتخابات حرة في الأردن".(٣٦) كما كان البريطانيون يدركون تماما أن الملك حسين لا يحظى بتأييد محلي كبير سوى من الإخوان المسلمين، وأنه دان بمنصبه على الدوام لأستعداد بريطانيا للمسارعة بنجدته.

ففي أوائل ١٩٥٧، كان أنطوني إيدن يدرك أنه "إذا سحبت حكومة صاحية الجلالة تأييدها، فإن المسألة تصبح مسألة وقت فقط قبل أن تتداعى مملكة الأردن"[٣٧] – وكان إيدن بلا ريب يعني بذلك تداعي النظام الموالي للغرب وليس البلد.

وبينما كان في مقدور الإخوان أن يفيدوا النظام الأردني، استمر المسئولون البريطانيون يعتبرونهم قوة معادية للغرب ومعادية للبريطانيين في الأساس، وهي وجهة النظر نفسها التي تبناها البريطانيون عن الإخوان في سوريا ومصر. وقد لاحظت السفارة البريطانية في عمان في أوائل ١٩٥٧ أن نشاط الإخوان المتزايد "مثير للاضطراب" وأن مطبوعاتهم الرسمية– الكفاح الإسلامي– تعتبر البريطانيين والمسيحيين في الأردن الهدفين الرئيسيين للمنظمة.[٣٨] ولاحظ أحد المسئولين في وزارة الخارجية أن انتخابات أكتوبر ١٩٥٦ دعمت المتطرفين في الإخوان وأن هذا لا يبشر بالخير بالنسبة "لما بقي من النفوذ البريطاني في الأردن". وأورد تشارلس جونستون في تقرير له قدمه لوزارة الخارجية في فبراير ١٩٥٧ أن "منظمة الإخوان المسلمين في الأردن تقودها مجموعة من المتعصبين المحليين ذوي العقلية الضيقة وأتباعهم من الأميين في معظمهم"، لكن لديها ميزة أنها "تعارض أحزاب اليسار القوية"، وأنها مثلما تهاجم البريطانيين والأمريكيين، فإنها تهاجم الشيوعية.[٣٩]

كان البريطانيون يخافون من تنظيم الإخوان جيّد التأسيس والمختبر، حيث إنه خلال بضعة شهور من أزمة شهر أبريل، سحب تأييده لحكومة حسين الجديدة. وكان السبب في رأي السفير البريطاني هو أن الإخوان اعتبروا أن النظام "قد باع نفسه بالكامل للأمريكيين". وقال عن القطيعة بين التنظيم والنظام: "أعتقد أن الأمر لا يقتضي أن تكون سببا للقلق"، وأضاف

قائلاً إن الإخوان "لن يكونوا هدفا سهلاً للدعاية الروسية، السورية، أو حتى المصرية".[٤٠] وبهذا كان جونستون يقول إنه على الرغم من أن الإخوان معادون للغرب، فإنهم يعارضون أيضا الشيوعية والقومية، العدوين الأساسيين لبريطانيا.

وفي يوليو ١٩٥٨ تلقى وضع بريطانيا في الشرق الأوسط لطمة أشد قسوة عندما أطاحت ثورة شعبية بالملكية في العراق التي حكمت منذ أن نصبها البريطانيون في ١٩٢١. وبعثت الثورة، التي بزغ منها اللواء عبد الكريم قاسم قائدًا، موجات من الصدمات في أوصال لندن وواشنطن اللتين خشيتا من أن تطيح الحماسة الثورية بالملك حسين والملكين الآخرين الموالين للغرب. وفي عملية مشتركة، تم إرسال قوات بريطانية إلى الأردن على وجه السرعة وإرسال قوات أمريكية إلى لبنان لدحر الخطر. وكتب سلوين للويد وزير الخارجية أن التدخل البريطاني في الأردن "خدم هدفا مزدوجا هو تقوية عزيمة الملك وإقامة رأس جسر لعمل محتمل يتم مستقبلاً في العراق حسب الاقتضاء"، وبذلك بيّن أن "غزو للعراق كان قيد النظر أيضا".[٤١] والواقع أن بريطانيا، كانت قد وضعت خططا أيضا لتدخل عسكري محتمل لمساندة الحكومات الموالية للغرب الأخرى في الكويت وليبيا والسودان.[٤٢] وأثارت دعوة الملك حسين لتدخل بريطاني في الأردن رد فعل حاسم من قبل الإخوان المسلمين في الأردن، الذين نظموا مظاهرات معادية للبريطانيين في عمان. وردا على ذلك، اعتقل نظام حسين عبد الرحمن خليفة زعيم الإخوان (وأطلق سراحه بعد ثلاثة أشهر) واستمر في سحق أنشطة المنظمة السياسية.[٤٣] وبينت هذه الواقعة أنه في حين كان يمكن للإخوان أن يفيدوا في توفير المساندة لنظم رجعية موالية للبريطانيين في أوقات الأزمات، مثلما حدث في ١٩٥٧، فإنهم شكلوا عائقا فيما يتعلق بالتدخل الغربي في المنطقة.

تحالف سري في إندونيسيا :

لم يكن الشرق الأوسط وحده الذي كان المخططون البريطانيون والأمريكيون يتخذون فيه بنشاط صف العناصر الإسلامية المتطرفة ضد الحكومات الوطنية. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، قاد إندونيسيا، وهي البلد الإسلامي الأكثر سكانا، أحمد سوكارنو وهو وطني لعب في ١٩٥٥ دورا رئيسيا مع عبد الناصر وجواهر لال نهرو زعيم الهند، وقوامي نيكروما رئيس غانا في تأسيس حركة عدم الانحياز، وضمت هذه الحركة تسعا وعشرين دولة، كانت تمثل ما يربو على نصف سكان العالم، لمعارضة الإمبريالية والعضوية في أي كتلة للقوى الكبرى. وبحلول منتصف الخمسينيات، كانت سياسة سوكارنو الداخلية والخارجية تثير قلقا كبيراً لدى المخططين في لندن وواشنطن؛ فقد راقبوا نمو شعبية الحزب الشيوعي الإندونيسي ونفوذه على حكومة سوكارنو بقلق بالغ. وعقب قيام الحكومة بتأميم المصالح التجارية الهولندية، كتبت وزارة الخارجية أنه "من الواضح أن لطمة خطيرة قد وجهت [هكذا] لثقة كل المؤسسات الأجنبية التي تتاجر في إندونيسيا ومعها". وإندونيسيا هي "بلد به عدد هائل من السكان وثروات كامنة كبيرة، ولا يمكن بأي حال اعتبار أن مصالح بريطانيا فيه ليست بذات شأن."[٤٤] كانت بريطانيا تريد ضمان ألا تهدد إندونيسيا، وهي بلد مهم من الناحية الاستراتيجية به موارد معدنية شاسعة، المصالح التجارية الغربية لمدى أبعد أو تزداد انزلاقا نحو الشيوعية.

وبحلول أواخر ١٩٥٧ طفق كولونيلات الجيش المنشقون في محافظات إندونيسيا النائية يثيرون المعارضة لما اعتبروه حكم جاكرتا المتمركز والاستبدادي المطلق الذي يستغل المحافظات الأكثر ثراء لصالح أهل جاوه،

وطالبوا باستقلال ذاتي محلي أكبر. وبحلول نهاية هذا العام، لم تكن سلطة الحكومة تمتد كثيرا فيما وراء جاوه ومنطقة سومطره الشمالية الشرقية؛ وفي غير ذلك من الأماكن كان القادة العسكريون المحليون قد سيطروا على أقاليمهم بحكم الأمر الواقع. وفي يناير ١٩٥٨، دبرت قوى المعارضة في سومطره وسيليبس تمردا صريحا ضد جاكرتا، وفي الشهر التالي أعلن المتمردون في مدينة بادانج في سومطره جمهورية إندونيسيا. وردا على ذلك، شنت حكومة جاكرتا هجوما عسكريا مضادا، وبحلول شهر يونيو من ذلك العام، نجحت عمليا في سحق التمرد. واستردت بادانج، وأجبرت المتمردين على اللجوء إلى حرب العصابات، رغم أنهم كانوا لا زالوا يسيطرون على مناطق كبيرة من سومطره.

وقد دبرت الولايات المتحدة عملية سرية لدعم التمرد في المرحلة الأولى منه، ولعبت بريطانيا دورا كبيرا في ذلك. وكان التخطيط السري الأمريكي قد بدأ في ١٩٥٧، بإصدار ترخيص بتقديم تمويل يبلغ ١٠ ملايين دولار، وتم تقديم الدعم للكولونيلات لأول مرة في الخريف، بدأت غواصات وطائرات أمريكية تنقل شحنات سرية من السلاح من الفلبين وتايوان وتايلاند.[٤٥] وكان السير روبرت سكوت، المفوض العام البريطاني في سنغافورة هو المحرض الأول على الجانب البريطاني، إذ أخذ يتفجع على "آثار الأزمة المتفاقمة في إندونيسيا من حيث تسببها في اضطراب المصالح التجارية" وعلى أن إندونيسيا "قد تقع تحت السيطرة الشيوعية". وبعد أن أشار إلى "العناصر المعادية للشيوعية في سومطره وفي محافظات نائية أخرى"، أخبر وزارة الخارجية بما يلي :

أعتقد أنه آن الأوان للتخطيط سرّا مع الأستراليين والأمريكيين لتحديد أفضل طريقة لمنح هذه العناصر المعونة التي تحتاج إليها، وهذه السياسة الجريئة، تنطوي على مخاطر جمة ... ولا ريب أن العمل الذي أوصى به لن يكون له تأثير كبير على الرئيس سوكارنو. وهو لا يستهدف ذلك؛ وأعتقد أن السعي لسقوطه ينبغي أن يكون أحد أهدافنا.

كانت أهداف سكوت هي "الحد من الضرر الذي يستطيع الشيوعيون إنزاله بجاوه، وإنقاذ سومطره" و "الظفر بالتعاون الكامل من قبل الأمريكيين سرا وعلنا على حد سواء". بيد أن الإبقاء على وحدة إندونيسيا اعتبر أيضا أمرا محتما.(٤٦)

وفي فبراير، جرت مناقشات بالغة السرية في واشنطن بين مسئولين بريطانيين وأمريكيين وأستراليين. وقد كشفت هذه المناقشات كما لاحظت وزارة الخارجية البريطانية "عن اتفاق جوهري حول الخطوط الأساسية للسياسة الغربية" في إندونيسيا. إذ اتفقت الدول الثلاثة على أن "تدعم وتحاول بصورة مباشرة توحيد العناصر المعادية للشيوعية في جاوه" و"أن تستجيب حيثما يكون ذلك عمليا لطلب المساعدة المقدم من إدارات المحافظات المنشقة".(٤٧) وجرى التعجيل بالعملية السرية، وحسبما ورد في دراسة شاملة لاودري وجورج كاهن، قدمت الولايات المتحدة سلاحا كافيا لتسليح ٨٠٠٠ شخص أمريكي وفلبيني ومن القوميين المتطرفين الصينيين للخدمة والقيادة لأسطول صغير مكون من طائرة نقل وخمس عشرة قاذفة قنابل طراز بي-٢٦. وقامت هذه القوة الجوية بغارات قصف كثيرة على المدن والسفن المدنية، دعما للتمرد.(٤٨)

كانت الحكومة البريطانية ترى أن الوضع المثالي هو الإطاحة بسوكارنو، لكن المتمردين كانت لهم على أية حال ما دعاه سلوين لويد "قيمة تتمثل في أنهم يزعجون العدو"، أي القدرة على العمل كأداة للتأثير على سياسات جاكرتا.(٤٩) وقدمت بريطانيا سرا كمية صغيرة من الأسلحة للمتمردين، في حين قامت الطائرات الحربية البريطانية بمهام استطلاع فوق سومطره وشرقي إندونيسيا. وعندما هاجمت قوات الحكومة الإندونيسية موقع المتمردين في سيليبس، شوهدت أيضا غواصة بريطانية، من الواضح أنها كانت تقوم بإنقاذ مستشارين شبه عسكريين أمريكيين عندما انهار الموقع. بيد أن الدور الأساسي لبريطانيا في العملية، تمثل في إتاحة قواعدها العسكرية في الملايو وسنغافورة، وكانتا لا تزالان مستعمرتين، للأمريكيين ليستخدموها، فقد استخدمت قاعدة سنغافورة مثلا مركز تجميع لإسقاط الأسلحة الأمريكية للمتمردين.

والأمر المهم هو أن التمرد كان به عنصر متأسلم مهم استغلته ودعمته لندن وواشنطن، باعتباره مجموعة من العصاة لعبت دورا مهما في التمرد وتشكيل حكومة المتمردين.(٥٠) كان أحد الكولونيلات المنشقين الذين ساندهم البريطانيون والأمريكيون، أحمد حسين، وهو قائد كتيبة إقليمي استولى على الحكم في سومطره الغربية في ديسمبر ١٩٥٦. وترأس حسين المداولات المعادية للحكومة، وأعلن شخصيا جمهورية التمرد في فبراير ١٩٥٨، كذلك اعترفت وزارة الخارجية الأمريكية بأنه كان قريبا من حركة "دار الإسلام المتعصبة".(٥١) وكانت حركة دار الإسلام قد أنشئت على أيدي الميليشات الإسلامية خلال الاحتلال الياباني في ١٩٤٢ وقادها سيكارماجي كارتوسوويرجو، وهو فقيه إسلامي تحول لسياسي. ومنذ ١٩٤٨ سيطرت حركة دار

الإسلام على مناطق شاسعة من وسط غرب جاوه وأعلنت دولة إسلامية هناك، لا تعترف إلا بالشريعة الإسلامية، ونصبت نفسها بديلا لجمهورية سوكارنو الإندونيسية. وارتبطت دار الإسلام بحركات تمرد أخرى ضد حكم سوكارنو نشبت في أوائل الخمسينيات، في أقاليم مثل أتشيه، وجنوب سولاويسي وجنوب كاليمنتان (بورنيو). وقد اجتمع قادة دار الإسلام في ١٩٥٣ وشكلوا جبهة متحدة لإعلان دولة إندونيسيا الإسلامية، كان كارتو سويرجو إمامها الأول.[٥٢]

وعندما وصل هيو كامنج السفير الأمريكي إلى إندونيسيا في ١٩٥٣، كان في البدء يعتبر حركة دار الإسلام "ظاهرة واعدة".[٥٣] وفي ذلك الوقت، ربما ساعدت الولايات المتحدة في تمويل منظمتها المركزية؛ وقدمت على وجه اليقين السلاح في أواخر الخمسينيات إلى تمرد إسلامي عشائري نشب في إقليم أتشيه، وقاده الفقيه داوود بيوره. وأعلن بيوره أن الأجزاء الواقعة تحت سيطرته من أتشيه أصبحت حينذاك تشكل جمهورية أتشيه الإسلامية، وأنها واحدة من عشرة مكونات تشكل الهيكل الاتحادي لجمهورية التمرد الجديدة التي أعلنها الكولونيلات.[٥٤] ولسوء الحظ فإن الملفات البريطانية لا تحوي سوى تفاصيل قليلة عن المساندة التي قدمتها هوايتهول للقوى المتأسلمة في هذا الوقت.

وبحلول منتصف ١٩٥٨، كان الجيش الإندونيسي قد رد المتمردين على أعقابهم، موقعا بهم هزائم عسكرية كثيرة مما زاد الضغط على صناع السياسة في واشنطن لتغيير المسار. وفي البدء، أصدرت الولايات المتحدة تعليمات إلى سفيرها في جاكرتا بأن يخبر سوكارنو أنه إذا "استأصل التهديد الشيوعي" في إدارته، فإن الولايات المتحدة ستتوقف عن معاونة

المتمردين.[٥٥] وكان هذا يعني إبعاد مكانة شخصيات كبيرة أو تقويضها في الحكومة كانت تتعاطف مع أعضاء الحزب الشيوعي الإندونيسي. ولكن سرعان ما غيرت الولايات المتحدة المسار كلية، عندما واجهت استمرار تقهقر المتمردين وإمكان أن تخسر كل نفوذها لدى جاكرتا إن استمر التمرد، وقطعت كل الإمدادات المقدمة إلى المتمردين وتعهدت بدلاً من ذلك بتقديم المعونة العسكرية للحكومة الإندونيسية.[٥٦]

بيد أنه حتى بعد هذا، سمح البريطانيون للمنشقين بمواصلة أنشطتهم من سنغافورة، التي كانت قد أصبحت قاعدة كبرى لعمليات الكولونيلات في الخارج استخدموها لاستيراد الأسلحة وتنسيق الأنشطة العسكرية والسياسية بين الأقاليم. واحتجت الحكومة الإندونيسية لدى بريطانيا لكن هذه رفضت هذه الاحتجاجات، ولم تتقلص أنشطة المتمردين هناك، إلا بعد أن فاز حزب العمل الشعبي بقيادة لي كوان يو في الانتخابات التي أجريت في سنغافورة في ١٩٥٩ – وعقب ذلك ظفرت سنغافورة بالحكم الذاتي في كل الأمور عدا الشئون الخارجية – وأخذت الحكومة الجديدة تسعى لتحسين العلاقات مع جاكرتا.[٥٧] وقد استمر التمرد لكن ابتلي بانشقاقات داخل صفوف المتمردين وتزايد قوة الإجراءات العسكرية التي تتخذها جاكرتا. وبحلول ربيع ١٩٦١، بدأ القادة العسكريون في أقاليم شتى، وقد أدركوا أن اللعبة قد انتهت حينذاك، في الاستسلام، وبحلول شهر أكتوبر كان التمرد قد انتهى.[٥٨] إذ كان تمرد الكولونيلات يعتمد كثيرا على المساندة السرية الأمريكية، بمدخلات أساسية من بريطانيا، وسرعان ما وهن عندما تم قطعها عنه.

وتم أسر كارتو سويرجو زعيم دار الإسلام في ١٩٦٢، وسحقت قوات سوكارنو تمرده في غرب جاوه. بيد أن الحركة أعادت تشكيل نفسها تدريجيا

ولعبت دورا في المذابح التي تعرض لها الحزب الشيوعي الإندونيسي في ١٩٦٥-١٩٦٦، كما سنرى في الفصل الخامس. كما أفرزت حركة دار الإسلام عدة جماعات صغيرة منشقة في إندونيسيا، خاصة الجماعة الإسلامية الإرهابية.[٥٩] وقلاع دار الإسلام التي كانت قائمة في الخمسينيات، هي الآن في أحوال كثيرة قلاع لمساندة الجهاديين في إندونيسيا.[٦٠] ويصعب تحديد ما إذا كان العمل السري البريطاني الأمريكي في الخمسينيات قد أسهم أم لا في التطور طويل الأجل للقوى المتأسلمة المتطرفة. ولا ريب أن تعاون لندن وواشنطن مع مثل هذه القوى يلقي الضوء على نمط مألوف: أنهما كانتا على أهبة الاستعداد للعمل مع العناصر الرجعية، المتطرفة عادة، التي لا يجمعهما معها الكثير غير عدو مشترك، أي حكومة علمانية وطنية ومستقلة بها بعض النفوذ الشيوعي. كانتا تعتبران الكولونيلات وحلفاءهم في دار الإسلام قوة وكيلة عنهما، فرقا للصدام تنوب عن لندن وواشنطن، مماثلة للإخوان المسلمين وآيات الله الإيرانيين. وبعدما تم استخدام هذه القوة بسبب قيمتها بوصفها عنصر إزعاج للعدو تم إسقاطها عندما فقدت جدواها. كان تقويض مكانة العدو الرئيسي هدفا قصير الأجل لفترة على الأقل، لابد من تحقيقه بأي تكلفة بغض النظر عن التداعيات طويلة الأجل.

الفصل الخامس

رسالة الإسلام العالمية

طوال الستينيات من القرن الماضي، استمرت المواجهة في الشرق الأوسط تدور بين النظم الوطنية العلمانية، بقيادة مصر عبد الناصر، والملكيات الإسلامية بقيادة السعودية. وتصارع الجانبان على النفوذ في كل أرجاء المنطقة، ووجد النزاع تعبيرا صريحا عنه في حرب اليمن الدموية التي استطالت زمنا فاستغرقت عقدا في معظمه. واتفاقا مع استراتيجياتها على نحو نموذجي، ضمت بريطانيا قواتها إلى جانب السعوديين لدعم قوات إمام اليمن المخلوع ضد النظام الجمهوري الجديد الذي كان يؤيده عبد الناصر، مما فجّر حربا أهلية قُتل فيها ما يصل إلى ٢٠٠ ألف شخص. فقد كانت بريطانيا والسعودية تخشيان من أن يكون للمثل اليمني للقومية العلمانية تأثير التداعي، وينتشر في كل أرجاء الشرق الأوسط – ربما حتى إلى السعودية نفسها – مما ينزع موارد حيوية من النفط من السيطرة البريطانية والأمريكية ويضعها في أيدي حكومات شعبية، ويقوض بدرجة أكبر النفوذ الغربي في المنطقة.

كان الرهان ضخما، حيث كانت الشركات البريطانية تملك ٤٠ في المائة من النفط في الخليج، مع وجود حصص كبيرة لها في اتحادات شركات في الكويت وإيران بصفة خاصة.[1] كانت هناك شركتان بريطانيتان (بريتش

بتروليوم وشل) من بين ثماني شركات تسيطر على تجارة النفط العالمية مما يعني أن مصالح هوايتهول لا تكمن في ضمان الحصول على النفط فحسب وإنما أيضا في كفالة احتفاظ الشركات البريطانية بحصتها التجارية في هذه الصناعة. وكانت الحكومة تحقق إيرادات غير منظورة من إنتاج شركات النفط البريطانية ومبيعاتها في البلدان الأخرى وصلت إلى ٨٠٠ مليون إسترليني في خمس سنوات من ١٩٦١-١٩٦٥؛ وبحلول ١٩٦٧، كانت قيمة الأصول المملوكة لهذه الشركات في الخارج تبلغ ملياري دولار. ولحماية هذه الإيرادات، اتبعت الحكومة البريطانية سياسة صريحة لمعارضة الحكومات التي "تصادر أو تكتسب سيطرة مباشرة بأكثر مما يجب على استثمارات النفط الغربية"، في حين كان هدفها العريض يوصف بأنه "منع تدخل الحكومات في تجارة النفط بغير موجب".[٢]

وهكذا كان السعوديون والبريطانيون يخافون أيضا من مجموعة قومية في أماكن أخرى في شبه الجزيرة العربية، خاصة عدن وعمان. وفي ١٩٦٤ ردت بريطانيا على عصيان قومي نشب في إقليم ردفان في غربي عدن بقصف القوى المتمردة بالقنابل ورشوة زعماء القبائل المحليين.[٣] وفي العام التالي، هبت هوايتهول للدفاع عن سلطان عمان، الذي كان يرأس نظاما ربما كان هو الأكثر قمعا في الشرق الأوسط فيما بعد الحرب، حيث كان محظورا لبس النظارات والحديث لأي شخص لأكثر من خمس عشرة دقيقة، وحيث كانت موارد النفط مركزة في أيدي البريطانيين والسلطان، في حين ظل البلد متخلفا بشكل كامل. وبدأت بريطانيا ما أصبح عملية سحق دامت عشر سنوات للمتمردين الذين كانت تساندهم مصر والذين أعلنوا تحرير إقليم ظفار في جنوبي عمان؛ وفي البدء ساند السعوديون ثورة ظفار لتقويض

سلطان عمان، بسبب نزاعات كانت جارية معه على الحدود، لكنهم سرعان ما انكفأوا على أعقابهم وأيدوا النظام.[٤]

وعلاوة على السيطرة على النفط، كانت المصالح البريطانية الكبيرة الأخرى في الشرق الأوسط تقضي بالحيلولة دون وقوع المنطقة تحت سيطرة "الشيوعية السوفيتية وغيرها من أنواع الهيمنة المعادية" و"الحفاظ على احتياطيات عربية ضخمة من النقد الأجنبي بالإسترليني".[٥] وشكلت النظم القومية تهديدا خاصا لهذه الأولوية الأخيرة، فقد كان لبريطانيا مصلحة طويلة الأجل في ضمان أن تستثمر الدول التابعة لها إيراداتها في بريطانيا وفي نظامها المصرفي. ففي ١٩٦١ على سبيل المثال، تبين السجلات أن المخططين البريطانيين - المتلهفين على ضمان أن تواصل الكويت الغنية بالنفط الاعتماد على "الحماية" البريطانية بعد أن كفلت استقلالها ذلك العام - افتعلوا تهديدا عراقيا لهذا البلد لتبرير التدخل العسكري البريطاني.[٦] واعترف المسئولون بأن الشركات البريطانية استطاعت تحقيق أرباح هائلة من نفط الكويت، ولكنها استفادت أيضا من "استعداد الكويت لقبول الإسترليني والاحتفاظ به".[٧] كانت الاستثمارات الكويتية في بريطانيا تعني على حدّ كلمات مسئول الخارجية البريطانية في اعتراف له، أنها "ستتفادى ضرورة تقاسم ثروتها النفطية مع جيرانها" - وتلك وجهة نظر تبين أن المسئولين البريطانيين كانوا يدركون تماما تضارب أولوياتهم مع احتياجات الفقراء في الشرق الأوسط[٨].

وفي البدء، حقق البريطانيون بعض النجاح في سحق القوى القومية في المنطقة، لكن مع انقضاء ذلك العقد أصبح الضعف البريطاني أشد وضوحا. ففي نوفمبر ١٩٦٧، أجبرت بريطانيا على انسحاب مُذلّ من مستعمرة عدن،

إذ طردتها قوات جبهة التحرير الوطني، التي كانت تقاتل من أجل الاستقلال بدعم مصري منذ ١٩٦٣. وتواكب تزايد اعتماد بريطانيا على السعودية للإبقاء على الوضع الغربي القائم، ودحر التسلل الناصري إلى الجزيرة العربية والشرق الأوسط الأعرض، مع وقوع حدث داخل المملكة كانت له عواقب ضخمة على تقدم الإرهاب العالمي اللاحق. ففي بداية الستينيات، شرع السعوديون في نشر رسالة إسلامية عالمية، هي الإسلام "الوهابي"، وذلك لمدّ نطاق النفوذ السعودي وصد عبد الناصر، وهي عملية وسمت بداية انبعاث الإسلام السياسي اليميني المتطرف.

الرسالة ومناصروها البريطانيون :

عقب المؤتمر الإسلامي الدولي الذي عقده في مكة ولي العهد الأمير فيصل في ١٩٦٢، أقام السعوديون رابطة العالم الإسلامي التي تديرها المؤسسة الدينية السعودية، وكانت ترسل مبعوثين ودعاية مطبوعة وتمول بناء المساجد والجمعيات الإسلامية في شتى أنحاء الأرض. وكان كثيرون من أوائل من عينوا مستخدمين فيها من الإخوان المسلمين الذين كانوا قد وجدوا لهم ملاذا في السعودية بعد أن طردهم من مصر عبد الناصر في الخمسينيات. وشمل أعضاء الرابطة المؤسسون مفتي القدس الأكبر، الحاج أمين الحسيني، وسعيد رمضان المنظم الرئيسي لتنظيم الإخوان المسلمين الدولي الذي كتب دستور الرابطة، وعبد الأعلى المودودي مؤسس الجماعة الإسلامية الباكستانية.[٩] وورد في الإعلان الأول للرابطة: "أن الذين يشوهون دعوة الإسلام تحت ستار القومية هم أشد الأعداء ضراوة بالنسبة للعرب الذين تتضافر أمجادهم مع أمجاد الإسلام".[١٠]

وتوهم فيصل الذي تولى الملك في السعودية في ١٩٦٤، أنه ملك الإسلام، وعند توليه السلطة رسميا خاطب الأمة بعبارات جاء فيها: "أن الأمر الأول الذي نريده منكم هو تقوى الله، والتشبث بتعاليم دينه وأحكام شريعته حيث إن هذا هو أساس عظمتنا، إنه العامل الأساسي ... لحكمنا وسر قوتنا". وأعلن فيصل أن هدف السياسة الخارجية هو "التحرك جنبا إلى جنب مع الأمم الإسلامية في كل أمر قد يحقق للمسلمين عظمتهم ويعلي من شأنهم ومستواهم.(١١)

ولعبت بريطانيا دورا مهما في انقلاب القصر الذي أوصل فيصل إلى السلطة والذي أطاح شقيقه الأكبر، الملك سعود، الذي شغل العرش منذ ١٩٥٣. فبحلول ١٩٥٨ كان فيصل قد سيطر على إدارة الحكومة ومع مجيء ١٩٦٣استخدم هذا الموقع ليصبح القوة المهيمنة بين الاثنين. وفي ديسمبر من ذلك العام، أمر سعود بنشر قوات ومدافع خارج قصره في الرياض ليعيد تأكيد سلطته، واستمر التعادل المحتقن مع القوات الموالية لفيصل حتى ١٩٦٤؛ عندما طالب سعود فيصل بأن يقيل اثنين من وزرائه ويحل محلهما اثنين من أبناء الملك. وقدم الحرس الوطني دعما حاسما لفيصل، وهو التشكيل الذي بلغ قوامه ٢٠ ألف جندي والمسئول عن حماية النظام والأسرة المالكة – وكان في الأصل يسمى "الجيش الأبيض" أو الإخوان وكان قد فتح الجزيرة العربية بصورة دموية لصالح ابن سعود. كان الأمير عبد الله هو قائد الحرس الوطني آنذاك، وهو الملك الحالي للسعودية، وكان هذا الحرس يتم تدريبه على أيدي بعثة عسكرية بريطانية صغيرة في البلاد بناء على طلب سعودي كان قد قدم في العام الفائت. وحينذاك تولى مستشاران بريطانيان للحرس الوطني، البريجادير تمبرل والكولونيل بروماج، وضع

خطط بناء على رغبة عاجلة من عبد الله "لحماية فيصل"، و"حماية النظـــام"، و"احتلال نقاط معينة"، "وحجب محطة الإذاعة عن الجميع سوى الذين يؤيدهم الحرس الوطني".[١٢] وكفلت هذه الخطط البريطانيـــة الحمايـــة الشخـــصية لفيصل، وساعدت في نقل السلطة إليه.

كان البريطانيون يرون أن ســعود غيــر كفــؤ ويعــارض تطبيــق الإصلاحات السياسية الضرورية لمنع الإطاحة ببيت آل سعود. وقــد كتــب فرانك برنشلي القائم بالأعمال في السفارة البريطانية في جدة يقول "إن رمال الزمن كانت تتهاوى باطراد من تحت أقدام النظام السعودي"، وكان العامــل الأساسي هو الثورة الوطنية في اليمن المجاورة وتدخل القــوات المــصرية هناك، والذي تحدى سلطة السعودية في الجزيرة العربية. "كان فيصل يدرك أنه يتعين عليه أن يجري الإصلاحات سريعا إذا أراد بقاء النظام. ونظــرا للافتقار إلى المديرين المدربين، فقد جاهد للتعجيل بتطوير النظــام لتفــادي نشوب ثورة".[١٣]

وفي ٢٩ مارس ١٩٦٤، أصدرت القيادة الدينية في السعودية – العلماء – فتوى تقرّ نقل السلطة لفيصل استنادا للشريعة؛ وبعد يومين أجبــر الملــك سعود على التنازل عن العرش.[١٤] ويلقــي الــدور المهــم الــذي لعبــه البريطانيون والعلماء الوهابيون على حد سواء في التصديق علــى انقــلاب القصر، الضوء على القوتين اللتين كان الحكام السعوديون يعتمدون عليهما، بالإضافة للأمريكيين. ولاحظ كولن كرو السفير البريطاني في تأمله للانقلاب أن ما يمكن أن يكون خطيرا في الأجل الطويل "بشأن نقل السلطة" هو "أنــه جاء بالعلماء إلى الصورة وأنهم يمكن أن يتقاضوا ثمن تأييدهم".[١٥] وقد ثبت أن تعليقاته تتسم ببُعد النظر.

اقترح فيصل إقامة "تحالف الجامعة الإسلامية" بين البلدان الإسلامية الموالية للغرب، في محاولة لتعزيز سياسة بلاده الخارجية الإسلامية، وجاب تسعة دول مسلمة في ٦٥-١٩٦٦ للترويج للفكرة. وبنهاية العقد، كان فيصل قد ساعد في تشكيل منظمة المؤتمر الإسلامي، التي أقيمت في الرباط في ١٩٦٩ بأمانة دائمة في جدة، وكان القصد منها هو تعزيز التضامن بين الدول الإسلامية. كما بدأت السعودية في إغداق الأموال على المركز الإسلامي في جنيف، الذي كان قد أنشأه سعيد رمضان في ١٩٦١، والذي عمل مقر قيادة دولي للإخوان المسلمين، وأصبح مركزا لعصب التنظيم ومكانا لاجتماعات المتأسلمين من شتى أنحاء العالم.[١٦] وخلال عقد الستينيات انتقل الآلاف من الإخوان المسلمين إلى أوروبا، إلى ألمانيا أساسا، وأنشأوا تدريجيا شبكة واسعة جيدة التنظيم من الجوامع والمؤسسات الخيرية والمنظمات الإسلامية، آملين أن يكسبوا مزيدا من عقول المسلمين وأفئدتهم.[١٧] وظل رمضان نفسه في سويسرا حتى موته في ١٩٩٥. كما جاء الإخوان المسلمون إلى السعودية من كل أنحاء الشرق الأوسط خلال الستينيات. وكان من بينهم لاجئ فلسطيني اسمه عبد الله عزام تولى باعتباره محاضرا في جامعة جدة، تدريس الشاب أسامه بن لادن، وكان في أوائل الثمانينيات في صدارة الجهاد ضد السوفيت في أفغانستان. وكان هناك محاضر آخر في جدة، هو المصري محمد قطب شقيق المنظر الأيديولوجي الإسلامي سيد قطب الذي كانت قواه تخور حينذاك في أحد سجون عبد الناصر.[١٨] وساعد هذا الاندماج بين علماء الدين المحليين الذين تربوا على التقاليد الوهابية السعودية والجهاد الدولي للإخوان المسلمين المنفيين في توفير أساس فكري وأيديولوجي للتطور اللاحق للقاعدة.[١٩]

والرسالة الإسلامية للسعودية والتوسع الدولي للإخوان المسلمين أمران مهمان بصفة خاصة في ضوء الشبهات قديمة العهد في أن سعيد رمضان ربما كانت قد جندته وكالة المخابرات المركزية وإدارة المخابرات السرية الخارجية البريطانية في الخمسينيات. كان نظام عبد الناصر قد جرّد رمضان غيابيا من جنسيته في سبتمبر ١٩٥٤، لتوزيعه كتيبات تدافع عن الإخوان المسلمين. وتشير بعض المصادر إلى أن وكالة المخابرات المركزية حولت عشرات الملايين من الدولارات لسعيد رمضان في الستينيات،[٢٠] وتبين الوثائق التي رفعت عنها السرية في المحفوظات السويسرية من ١٩٦٧ أن السلطات السويسرية كانت تشمل بعين العطف آراء رمضان المعادية للشيوعية، وأنه كان من بين "أمور أخرى، عميلاً للمخابرات الإنجليزية والأمريكية". وقد أوردت الصحيفة السويسرية *لوتامب* في ٢٠٠٦ أن ملف رمضان شمل عدة وثائق تشي إلى صلاته "بإدارات سرية غربية بعينها".[٢١] وتورد وثائق المخابرات الألمانية من الستينيات أن الولايات المتحدة ساعدت في إقناع الأردن بتزويد رمضان بجواز سفر وأن الجانب الأمريكي "سيقدم نفقاته".[٢٢]

كما عمل السعوديين، خاصة بعد وصول فيصل إلى السلطة في ١٩٦٤ مع الإخوان المسلمين ومولوهم للقيام بعمليات اغتيال كثيرة لعبد الناصر. وانطوت هذه أحيانا على تجنيد ضباط من القوات الخاصة لعبد الناصر وتهريب السلاح إلى "الجهاز السري" للإخوان.[٢٣] وردا على زيادة مساندة السعودية للإخوان وغيرهم من المنظمات المتأسلمة، شنت مصر عبد الناصر موجة جديدة من القمع ضد المنظمة. ففي أواخر ١٩٦٥، ادعت إدارة المخابرات المصرية أنها كشفت "مؤامرة" ضخمة على النظام للقيام بعمليات

اغتيال وتفجير قنابل، أسهمت السعودية بدعمها. وأعقبت ذلك مطاردات للإخوان المسلمين وتضييق وحشي عليهم قامت بها قوات الأمن. وبعد محاكمة للمتآمرين المزعومين في ديسمبر ١٩٦٥، حكم على سعيد رمضان *غيابيا* بالأشغال الشاقة مدى الحياة وحكم على عدد من قادة الإخوان المسلمين بالإعدام وتم شنقهم في العام التالي. وكان من بينهم سيد قطب، الذي وفر عمله "*معالم الطريق*" الذي كتب في السجن، بيانا رسميا بأهداف الأنشطة السياسية للإخوان، كما أصبح متنا أساسيا ألهم فيما بعد أيمن الظواهري، نائب أسامة بن لادن في القاعدة، الذي كان قد انضم للإخوان المسلمين في مصر في سن الرابعة عشرة في ذلك الوقت.[٢٤] وفيما بعد كتب الظواهري أن دعوة سيد قطب للإخلاص لوحدانية الله والتسليم بسلطانه وحده وسيادته كانت هي الشرارة التي وحدت الثورة الإسلامية ضد أعداء الإسلام في الداخل والخارج".[٢٥] وبعد أن أجبر الإخوان المسلمون على العمل السري تحت الأرض، لم يعاودوا الظهور إلا بعد وفاة عبد الناصر في ١٩٧٠.

ورغم التضييق الشديد، فقد استمر المسئولون البريطانيون يعترفون بالإخوان المسلمين باعتبارهم قوة يحسب حسابها. فقد اعتبروهم "التهديد الأساسي للنظام من الخارج" ولاحظوا "أن الإسلام التقليدي هو القوة الوحيدة التي يخشاها عبد الناصر، بخلاف القوات المسلحة".[٢٦] وكتب أحد مسئولي الخارجية يقول "إن قدرتهم الهدامة على التآمر والاغتيال تجعلهم قوة يتعين علينا جميعا (وعبد الناصر) أن نراقبها بيقظة تامة".[٢٧] وكتب مسئول آخر هو بيتر أنوين "أعتقد أن إجراءاته [التضييق] لابد وأن تزيد من جاذبية الرابطة الإسلامية [رابطة العالم الإسلامي]، وأن تزيد الدعم المقدم للدعاية التي تتهمه بأنه ليس مسلما حقيقيا وإنما أداة ماركسية".[٢٨]

كانت بريطانيا لا تزال تخشى من أن تتمكن مصر عبد الناصر من توحيد العالم العربي – أو على الأقل جزء كبير منه – ضد بريطانيا. وفي ضوء هذا، كتبت وزارة الخارجية في ١٩٦٤ أنه "مما يتفق مع مصالحنا السياسية والاقتصادية أن يكون هناك توازن في القوة في الشرق الأوسط العربي وليس تركز القوة في القاهرة". ولاحظت أن علاقات شاه إيران الموالي للغرب مع الأردن والسعودية "لعبت دورا في الحفاظ على توازن القوة، وينبغي تشجيعها"، وهو ما يعكس رغبة هوايتهول في الإبقاء على المنطقة منقسمة.[٢٩]

واستمر المخططون البريطانيون يكنون الرغبة في "إزاحة عبد الناصر من المنطقة"، وبحثوا إمكان التدخل العسكري المباشر في مصر. بيد أنهم في نهاية المطاف، استبعدوا الأمرين معا حيث إنه "ليس هناك مبرر كبير للاعتقاد بأن خليفة عبد الناصر سيكون أكثر اعتدالا وأكثر إذعانا للنفوذ الغربي" – وربما كان ذلك صدى للقلق السابق من أن الإخوان المسلمين ربما كانوا أكثر عداء للبريطانيين من عبد الناصر. كما تم رفض التدخل العسكري حيث إنه سيثير اضطرابا ويزيد التسلل الشيوعي في المنطقة؛ وإضافة لذلك، "لا يستطيع أحد أن يطبق سياسة للشرق الأوسط تتعارض على نحو جاد مع سياسة الأمريكيين وهم لن يوافقوا على أي من هذين المسارين."[٣٠] وخلصت وزارة الخارجية في سبتمبر ١٩٦٥ إلى أنه "يتعين علينا أن نتعايش مع نظام عبد الناصر".[٣١]

وفي الوقت نفسه، استمرت بريطانيا والولايات المتحدة في تعزيز مكانة السعودية باعتبارها نقيضا للقومية العربية، ونظرا بعين العطف لسياستها الخارجية القائمة على الجامعة الإسلامية. وساعدت وكالة

المخابرات المركزية في إدارة الأمن الداخلي في السعودية في حين كان سيد قطب قد اعترف صراحة قبل إعدامه بأنه خلال هذه الفترة كانت أمريكا "تصنع الإسلام".(٣٢) وقد أخبر ديفيد لونج، وهو مسئول متقاعد من وزارة الخارجية الأمريكية وخبير في أمور السعودية والخليج، المؤلف روبرت دريفيوس أننا :

قوينا دعم فيصل للإخوان المسلمين والجامعة الإسلامية، لأننا نحتاج إليهما لمواجهة أي حلفاء قد تستطيع موسكو أن تفتنهم ... إننا لا نعتبر الجامعة الإسلامية تهديدا استراتيجيا. هناك أشخاص سيئون يقترفون أعمالا سيئة بالنسبة للأشخاص الذين يقفون إلى اليسار، وبالنسبة لعبد الناصر. إنهم يحاربون مشايعي الاشتراكية. ومن ثم، فإننا لا نعتبر الجامعة الإسلامية تهديدا. (٣٣)

واستمر المسئولون البريطانيون يعربون عن تفضيلهم نظاما سعوديا يقوم على أصولية إسلامية بدلاً من نظام قومي عربي، حيث إن "تغيير نظام يصنُف بلدا بإيراداته الضخمة من النفط إلى جانب الدول الجمهورية العربية سوف يقلب توازن القوة بأسره في الشرق الأوسط".(٣٤)

وكانت اليمن هي التي توافقت فيها مصالح بريطانيا والسعودية السياسية لأقصى حد، وذلك في دعمهما لقوى دينية محافظة في وجه تهديد قومي عربي. ففي سبتمبر ١٩٦٢خلع انقلاب شعبي قامت به قوى جمهورية بقيادة العقيد عبد الله السلال، الإمام محمد البدر الذي ظل في السلطة أسبوعا بعد وفاة والده الحاكم الإقطاعي المستبد الذي حكم منذ ١٩٤٨. ولجأت قوات الإمام للجبال وأعلنت العصيان. وقدمت هوايتهول الأسلحة والنقود للمتمردين وهي تعترف بأن المستفيدين من ذلك لا يستطيعون كسب الحرب، ولكن كما

قال رئيس الوزراء ماكميلان للرئيس كيندي "إنه لن يضيرنا كثيرا أن ينشغل النظام اليمني الجديد بشئونه الداخلية خلال السنوات القليلة القادمة" – كما حدث في إندونيسيا قبل بضع سنوات. لقد اعتبرت بريطانيا أن نزاعا كهذا يوفر "قيمة مفيدة لإزعاج العدو" (٣٥).

ومع إرسال عبد الناصر لآلاف الجنود من القوات المصرية لليمن للدفاع عن النظام الجديد، أصبح النزاع عمليا حربا ضد مصر بالوكالة عن السعودية وبريطانيا. واعترف المسئولون البريطانيون بأن حكومة اليمن الجديدة تحظى بالشعبية وأنها أكثر ديمقراطية من حكم الإمام الاستبدادي، ومن ثم ليس هناك شك كبير بشأن الجانب الذي ينبغي أن تؤيده هوايتهول(٣٦). كانت كل من السعودية وبريطانيا تخشيان من أن ينتشر الحكم الجمهوري الشعبي للمشيخات الإقطاعية الأخرى التي يسيطر عليها البريطانيون في الجزيرة العربية، وبصفة خاصة عدن حيث أخذت حرب العصابات التي يساندها المصريون تطرح البريطانيين أرضا. لكن لجنة المخابرات المشتركة قضت بأن الثورة اليمنية قد جعلت موقف النظام في السعودية نفسها "محفوفا بالمخاطر بدرجة أكبر، وإذا حدثت ثورة ناجحة في السعودية، فإن النظام الجديد ربما يكون مواليا للمصريين، في البدء على الأقل، ويتعرض الترتيب القائم في دول الخليج لضغط شديد".(٣٧) ولم تنته الحرب إلا عندما قطع السعوديون، وهم الممول الرئيسي للمتمردين، معونتهم في ١٩٦٩ وتم توقيع معاهدة إنشاء اليمن الشمالية.(٣٨)

وقد دعمت بريطانيا سياسة السعودية "الإسلامية" الخارجية؛ ففي ١٩٦٥، كان مورجان مان السفير البريطاني في السعودية مقتنعا بأنه في مواجهة تهديد عبد الناصر، كان على النظام أن يعزز مكانته على المسرح

العالمي: "فليس من المجدي كثيرا أن يظهر فضائله في الداخل فحسب، لكن عليه أن يدعم منزلته في الخارج أيضا".[٣٩] ومن الواضح أن مان فهم السياسة السعودية، ووصفها بأن هدفها الأول هو "دعم التضامن الإسلامي". وكتب يقول إن فيصل "يحاول استخدام الإسلام مغناطيسًا مضادًا لموضوع الوحدة العربية الذي طرحه عبد الناصر، وأنه يأمل في إقامة "كتلة"، إسلامية تسحب تدريجيا قسماً كبيرا من الذين احتشدوا أفواجا حول راية عبد الناصر".[٤٠]

وأيد المسئولون البريطانيون مبادرة فيصل لعقد مؤتمر إسلامي بأن انزووا عن الأنظار. وقابل جورج طومسون وزير الخارجية في حكومة هارولد ويلسون، الأمير السعودي سلطان في فبراير ١٩٦٦ لمناقشة الفكرة. ويذكر التسجيل الخاص بالمقابلة أنه:

ليس حلفا ... لكنه مؤتمر، سيفيد حتما في معارضة الشيوعية والدفاع عن العقيدة. وقد قال السيد طومسون عندما سؤل عن موقف حكومة صاحبة الجلالة أنهم يرجون له النجاح، حيث إنه يرمي لتحقيق الاستقرار، لكنه يعتقد أن أفضل خدمة يمكن لنا أن نقدمها هي ألاّ نقول شيئا، حيث إن أى بيان بأن بريطانيا تؤيد هذه التطورات قمين بأن يدمر آفاقه، ووافق سلطان.[٤١]

وبعد شهر، كتب س. تى. برانب المسئول بوزارة الخارجية في سياق حاجة بريطانيا إلى احتواء عبد الناصر، أنه "أيا كان ما نعتقده بشأن التطورات التي قد تدعم مصالحنا في الشرق الأوسط، يظل من الصحيح بصفة عامة أنه كلما قل اعتبارنا متصلين بها، تزيد فرص نجاحها. ويصدق هذا بصورة خاصة على ما يبدو على التحرك الأخير لإقامة تحالف إسلامي".[٤٢]

وفيما يتعلق برابطة العالم الإسلامي، فقد لاحظ ويلي موريس الذي تولى منصب السفير في أغسطس ١٩٦٨، "أنها في الواقع أداة لتقوية الاهتمام بالسياسة الخارجية ودعمها". ولاحظ أن استخدام فيصل للإسلام لم يقصد به إقامة رابطة ليس لها هيئة معينة على النطاق العالمي لكن توسيع العلاقات السعودية مع بلدان على غرار إيران وباكستان وتركيا والعراق "في مجموعة من الدول أكثر تجانسا مع رؤية فيصل للعالم". لكن موريس أضاف أن فرص قيامها ليست كبيرة.(٤٣)

كان البريطانيون يفهمون جديا طبيعة النظام السعودي. ففي يونيو ١٩٦٣ لخص السير كولن كرو السفير البريطاني موقف البلاد بعبارات قاطعة، فقال إن السعودية :

تهيمن عليها نحلة من الإسلام تتسم بالتزمت المتطرف وغير المتسامح، لكن تحكمها أسرة مالكة لا يفوقها في تبذيرها وتبديدها سوى عددها، وليس لديها أية مدونة قوانين عصرية وقضاؤها الجنائي هو بربرية العصور الوسطى. ولا يوجد حتى ادعاء بوجود مؤسسات ديمقراطية. وعلى الرغم من إلغاء العبودية، فإن العبيد مازالوا موجودين. والفساد متفش. والبلد يجلس على قمة بعض من أكثر موارد النفط ثراء في العالم ويحظى بدخل هائل غير مكتسب بالعمل، يتم تبديده في المتع والقصور والسيارات الكاديلاك.(٤٤)

ومع ذلك، فقد أولت بريطانيا مساندة غير مشروطة للحكام السعوديين، وتمثلت سياستها في "الحفاظ على بقاء النظام الحالي في السعودية في السلطة،"(٤٦) لأن الحفاظ على النظام الحالي في السعودية مهم للمصالح الغربية في الشرق الأوسط"، كما كتب السفير كرو، ذاكرا واحدة من

ملاحظات كثيرة مماثلة.[٤٥] وقد لاحظت رسالة الوداع التي كتبها كرو باعتباره سفيرا في أكتوبر ١٩٦٤ أن النظام "يعد مرضيا كما يمكن أن نتوقع وأنه كان صديقا للغرب ومعاديا للشيوعية بقوة"، في حين أن "أهدافه، فيما عدا ما يتعلق بواحة البوريمي، هي أهداف نتعاطف معها" (والإشارة هنا إلى واحة البوريمي، وهي أرض كانت موضع نزاع بين السعوديين وحليفي بريطانيا، عمان وأبى ظبي).[٤٧]

وتغيرت علاقة بريطانيا مع السعودية قليلاً عند الانتقال من المحافظين إلى العمال في انتخابات ١٩٦٤. كانت الصفوة السياسية البريطانية موحدة في مساندتها للأسرة الحاكمة السعودية، لأنها تراها قوة لتحقيق "الاستقرار" الإقليمي، والإمداد بالنفط ومشتريا مهما للأسلحة البريطانية. واتسم *الوفاق الودي* البريطاني السعودي بإبرام اتفاق ضخم جديد لتوريد الأسلحة تزيد قيمته على ١٠٠ مليون إسترليني، ويتضمن عشرات من الطائرات المقاتلة، إلى جانب معدات للسيطرة الأرضية والاتصالات، والتدريب والصيانة.[٤٨] ولم يتم توقيع العقد مع شركة الطائرات البريطانية فحسب، وإنما مع شركة "إيروورك" أيضا، وهي شركة خاصة كانت تعمل واجهة للحكومة، وردت ضباط القوات الجوية الملكية "المتقاعدين" لتدريب الطيارين السعوديين. وقد قدّمت بريطانيا شركة إيروورك لتفادي التسبب في "إحراج سياسي" للسعوديين من اعتبارهم يعتمدون على طياري القوات الجوية الملكية، وبذلك تصبح كما لاحظ المسئولون "هدفا لرعاية القاهرة."[٤٩] وكانت الصفقة برهانا آخر على المدى الذي أثبتت بريطانيا أنها مستعدة للمضي إليه لمساعدة النظام السعودي.

وفي ٦٧-١٩٦٨ قررت الوزارة البريطانية إنهاء التزاماتها العسكرية إزاء البحرين والكويت وقطر والمشيخات الصغيرة في دول الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية التي تشاطئ الخليج بحلول ١٩٧١، بعد عقود من إدارة "أمنها الداخلي" ودفاعها". فقد رأى المخططون أن الوضع أصبح شديد الوضوح: "إن انسحابنا العسكري سيقضي على قدرتنا على القيام بدور كبير في تحديد التطورات في الخليج الفارسي". كانت بريطانيا لا تزال لها مصالح كبيرة في المنطقة؛ فبحلول ١٩٦٨، كانت شركات النفط البريطانية منخرطة في العمل في كل دول النفط عدا السعودية والبحرين، وكانت تسهم بمبلغ ٨٠-١٠٠ مليون إسترليني سنويا في إيرادات الضرائب التي تعود للخزانة وبما يربو على ٢٠٠ مليون إسترليني سنويا في ميزان المدفوعات.[٥١] وهكذا أبرزت وزارة الخارجية أن الانسحاب يتعين أن "يترك وراءه وضعا مستقرا قدر الإمكان تستطيع التجارة أن تزدهر فيه، ويمكن ضمان إمدادات النفط بشروط معقولة وتأمين الاستثمارات البريطانية (خاصة من خلال شركات النفط) والإبقاء على حقوق الطيران إلى الشرق الأقصى فوق المنطقة".[٥٢] كان هناك خطر محتمل يتمثل في أن "تقع" نفس أرصدة الإسترليني الكبيرة جدا التي تحتفظ بها الكويت وبلدان الخليج الأخرى - وتقدر بمبلغ ٤٠٠ مليون إسترليني - "في أيد غير صديقة".[٥٣] وهكذا أصبحت السعودية حتى أكثر أهم بالنسبة لبريطانيا، إذ أصبحت تعمل كرجل شرطة إقليمي وحصن ضد القوى القومية والشعبية، واعتبرت "ثقلاً موازيا" لمصر والدول العربية القومية وكذلك"حاجزا بينها وبين دول الخليج".[٥٤]

وفي خطاب أرسله دونال مكارثي وهو مسئول بريطاني في عدن في ٨ يوليو ١٩٦٥، كتب إلى وزارة الخارجية ملاحظا بكل الرضى "النفوذ

السعودي المهم جدا" في محمية عدن الشرقية التابعة لبريطانيا. وقال مكارثي إنه كان هناك عدد من السعوديين لهم ارتباطات بالمنطقة يشجعون الحكومة على الاستثمار في مشروعات لزيادة النفوذ السعودي في المنطقة لإبعادها عن "النفوذ الناصري المحتمل".[٥٥] وفي القائمة التي أوردها مكارثي لهؤلاء الأعيان، هناك اسم يجذب الانتباه بوجه خاص: بن لادن، في إشارة إلى محمد والد أسامة، الذي كانت شركة التشييد الخاصة به قد أبرمت عقودا بعدة ملايين كثيرة مع بيت آل سعود.

المذبحة الإندونيسية :

في حين كانت السعودية تدعم سياستها الخارجية، كان الدهماء في إندونيسيا يساعدون الجيش في ارتكاب واحدة من أسوأ المذابح في القرن العشرين، بمساندة خفية من بريطانيا وأمريكا.

كانت المؤسسة العسكرية تريد منذ أمد طويل التحرك ضد الحزب الشيوعي الإندونيسي، الذي كان بأعضائه البالغ عددهم مليونين هو أكبر قوة شيوعية خارج الاتحاد السوفيتي والصين، وكان يمارس نفوذا متزايدا لكنه محدود على نظام الرئيس الوطني أحمد سوكارنو. وفي ٣٠ سبتمبر ١٩٦٥، اغتالت مجموعة من ضباط الجيش ستة جنرالات في انقلاب أخمدته القوات الموالية للجنرال محمد سوهارتو، الذي شرع في تولي قيادة الجيش. وإذ لام سوهارتو الحزب الشيوعي الإندونيسي على محاولة الانقلاب، فقد بدأ في حملة لاستئصال الحزب. وفي عربدة عمليات الاغتيال التي استمرت إلى ١٩٦٦، تم قتل مئات الألوف، بما في ذلك أعداد لا تحصى من القرويين العاديين غير المرتبطين بالحزب الشيوعي. وبعد أن تمت تصفية الحزب

عمليا، تفوق سوهارتو في المناورة على سوكارنو وهزمه وبزغ باعتباره الحاكم الإندونيسي الجديد. وأقام دكتاتورية قمعية استمرت حتى ١٩٩٨.

كانت بريطانيا تريد منذ أمد بعيد الحدّ من قوة الحزب الشيوعي الإندونيسي وإسقاط نظام سوكارنو، كما تبدى في مساندتها السرية للكولونيلات المنشقين في أواخر الخمسينيات. ومن ١٩٦٣، دخلت بريطانيا في نزاع علني مع إندونيسيا بعد أن أعلنت جاركارتا سياسة "المواجهة" ضد ماليزيا بسبب خطة هذا البلد الأخير التي ساندتها بريطانيا لإدماج المستعمرات البريطانية في جزيرة بورنيو في الاتحاد الماليزي الجديد. ومع قيام إندونيسيا بنشر قواتها للقيام بغارات للتخريب في بورنيو، نجمت عن ذلك حرب أدغال، شملت آلافا من القوات البريطانية،إلى جانب السفن الحربية وحاملات الطائرات وأسراب الطائرات.

وقد وصف المسئولون البريطانيون حملة الجنرالات الإندونيسيين ضد الحزب الشيوعي بأنها "مهمة ضرورية" وأدركوا أنها تنطوي على "إرهاب لا يرحم" و"حمام دم"، وتلقوا تقارير منتظمة عن الثمن الباهظ المتزايد من القتلى. واتصلت بريطانيا سرًا بالمؤسسة العسكرية الإندونيسية، لتعدها بأن بريطانيا لن تهاجمها في بورنيو بغية ترك أيديها حرة غير مغلولة في إندونيسيا. كما شن البريطانيون حملات دعاية لتشويه صورة الحزب الشيوعي في أعين الشعب الإندونيسي، ووزعوا على وسائل الإعلام العالمية قصصا زائفة تزعم أن الصينيين كانوا يشحنون الأسلحة للحزب الشيوعي الإندونيسي.(٥٦)

ولعبت المجموعات المتأسلمة التي دربها الجيش الإندونيسي وزودها بالمعدات دورا حاسما في المذبحة. وقام أتباع حزب ماسومي، وهو القوة الإسلامية الرئيسية في إندونيسيا، بدور نشيط في قتل أعضاء الحزب الشيوعي، مثلما فعل المتبقون من دار الإسلام، وهي الجماعة المتطرفة التي كانت قد أجبرت على الاختباء تحت الأرض في ظل سوكارنو، والتي نفذت مذابح فيمن يشتبه أنهم شيوعيون في أقاليم عزب جاوه وأتشيه وشمال سومطره.[٥٧] واستفادت هذه القوات من الأسلحة الأمريكية – كانت السفارة الأمريكية في تايلاند تشتري الأسلحة سرا من المؤسسة العسكرية الإندونيسية لتسلح الشباب المسلمين والوطنيين في جاوه الوسطى لاستخدامها ضد الحزب الشيوعي الإندونيسي.[٥٨]

كانت الحملة العسكرية الإندونيسية ترمي إلى القضاء على كل العقبات – القوميين الاجتماعيين أو العلمانيين – التي تعترض استيلاء المؤسسة العسكرية على البلاد. وقد نجحت جزئيا بفضل الاعتماد المزدوج على القوى المتأسلمة، التي كانت تعمل جنود مشاة، والعمل السري البريطاني الأمريكي – والذي يتم في تعاون بحكم الأمر الواقع، وإن لم تكن هناك أدلة في الملفات البريطانية عن اتصالات بريطانية مباشرة مع الدهماء المتأسلمين. وأخرت هذه الأحداث بزوغ الديمقراطية في إندونيسيا لأكثر من جيل.

وبعد استيلاء سوهارتو على السلطة، أقام "نظاما جديدا" تم فيه التخلي عن كثير من سياسات سوكارنو، وانتهت المواجهة على ماليزيا وتم فتح البلاد أمام المستثمرين الأجانب، مما أغبط صناع السياسة في لندن وواشنطن الذين أصبحوا حلفاء أوفياء للنظام. ولم يلق المتأسلمون مثل هذا الحظ. فقد رفض النظام الجديد تنفيذ الشريعة، وعلى الرغم من أنه أطلق سراح زعماء

ماسومي الذين كان سوكارنو قد سجنهم، فإنه لم يسمح لهم بالقيام بدور سياسي، وسعى على نحو أعم إلى إسلام غير مُسيّس. بيد أنه في الوقت نفسه، كان نظام سوهارتو قد رأى كم أن المتأسلمين مفيدون. وكان تواقا للإبقاء عليهم إلى جانبه. ويعلق المحلل مارتن فان برونيسين قائلاً إن علي مرطوبو رئيس مخابرات سوهارتو والمهندس الأساسي للنظام الجديد في عقده الأول "شجع مجموعة من قدامى محاربي دار الإسلام وسمح لهم بالاحتفاظ بشبكة من الاتصالات كسلاح سري ضد "الشيوعية" وغيرها من الأعداء، يمكن إطلاقها في أي لحظة مناسبة".(٥٩) ومضى أعضاء دار الإسلام للانضمام لحركة الجهاد ضد السوفيت في أفغانستان، ومن بين هذه المجموعات المناضلة انبثق التهديد الإرهابي في إندونيسيا فيما بعد.(٦٠)

تصفية الحساب في الشرق الأوسط :

بحلول أواخر الستينيات كانت الأحداث التي تجري في الشرق الأوسط تثبت أنها الأكثر حسما بالنسبة لمستقبل التطرف الإسلامي العالمي؛ فخلال حرب الأيام الستة في ١٩٦٧، أنزلت إسرائيل هزيمة مفجعة بالدول العربية، بقيادة النظامين الوطنيين العلمانيين في مصر وسوريا. واستولت إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة، والقدس الشرقية، ومرتفعات الجولان وشبه جزيرة سيناء، وقد اعتبر ذلك هزيمة للقومية العربية العلمانية باعتبارها قوة كبرى، بيد أن جاذبية القومية العربية كانت حينذاك قد طفقت تذوى بالفعل. وعلى الرغم من أن النظم القومية نجحت في بعض الأوقات في تحدي الهيمنة الغربية في المنطقة، وحققت بعض المكاسب المحلية لشعوبها، فقد فشلت في إقامة ديمقراطيات حقيقية أو تحقيق زيادة كبيرة في مستويات المعيشة.(٦١)

كما لعبت المعارضة السعودية إلى جانب رعاية السعودية "لكتلة" إسلامية وقوى متأسلمة أكثر تطرفا، دورا أساسيا في انهيار القومية العربية. ولنحو عقدين تقريبا، منذ ثورة عبد الناصر في مصر في ١٩٥٢، نصبت لندن نفسها لمعارضة المشروع القومي، مزعزعة للاستقرار ومطيحة بالحكومات، وصارعة لها أرضا بحروب باهظة التكلفة بدّدت موارد نادرة، وحاجبة عنها المعونة أو المساندة الدولية. ولا أحد يدري ما إذا كان التأييد الغربي للقومية العربية سيستطيع في عالم مختلف، أن يدرأ أسوا سماتها ويعزز السمات الفضلى فيها. ومع ذلك، فإن مصالح الناس في المنطقة لم تكن بذات شأن بالنسبة للمخططين البريطانيين، فنادرا ما كانت هناك إشارة إليها في مئات الوثائق التي جرى استعراضها من أجل هذا البحث – فقد كانت مصالح أهل الشرق الأوسط تتم التضحية بها على مذبح الشواغل الجغرافية الاستراتيجية، والشواغل المحافظة بصورة عميقة، والتي لا يزال على المنطقة أن تتخلص منها.

وقد اعترف المخططون بأن انهيار القومية العربية يحقق مصالحهم. وقد تلقى حلفاء بريطانيا السعوديون دعما لتحقيق هذا، فمثلما كتب سفير بريطانيا في السعودية بعد ذلك بخمس سنوات :

في مجال الشئون الخارجية كان الملك فيصل منذ سنتين مضيتا فحسب معزولا في العالم العربي مع انتشار العدوى اليسارية ... واضطر للبحث لنفسه عن مكان في مناخ إسلامي أكثر ودا ... وتوافرت للملك فيصل فرصة للقيام بدوره نتيجة لوفاة الرئيس عبد الناصر وغياب أي رجل دولة له مقام مماثل من المشهد العربي ...واستمرت السياسة الخارجية السعودية تسعى وراء هدف اعتراض انتشار الشيوعية والتخريب.[٦٢]

وفي البدء، بدا كما لو أن لندن هي المستفيد الأول من انهيار القومية العربية لكن واشنطن فضلت بديلاً آخر – الملكيات الإسلامية في السعودية والأردن والخليج، التي قدمت لها مساندة ضخمة. لكن كان المستفيد الأكبر بديلاً متأسلما أكثر تطرفا. فقد لاحظ المسئولون البريطانيون أن هزيمة العرب في ١٩٦٧، أعقبها "إحياء ديني ملحوظ" و"زيادة مرموقة في المشاعر الدينية في مصر"، بما في ذلك زيادة المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية.[٦٣] وأصبحت الجماهير الفقيرة ترى القوى المتأسلمة حينذاك باعتبارها "الحل" لمشاكل الشرق الأوسط، وساعدت على ذلك الفجوة الهائلة في مستويات المعيشة القائمة بينها وبين الصفوة العلمانية. وفي مصر، مات عبد الناصر الذي كانت مكانته قد تضاءلت بعد ثلاث سنوات من حرب ١٩٦٧، ونأى خلفه أنور السادات بنفسه عن النموذج القومي وسعى لأسلمة المجتمع المصري، جزئيا برعاية الإخوان المسلمين، الذين كان عبد الناصر قد قمعهم مثل هذا العدد الكبير من السنين.[٦٤] وبحلول ذلك الوقت، كانت جماعات متأسلمة كثيرة في الشرق الأوسط قد أصبحت أكثر تطرفا، جزئيا بسبب القمع الوحشي الذي مارسته ضدها نظم علمانية كثيرة. كان المسرح مهيأً للإحياء المتأسلم الذي اكتسح المنطقة طوال السبعينيات.

الفصل السادس

- أسلحة تحت الطلب - في الأردن ومصر

واجه مخططو السياسة الخارجية البريطانية فيضا من المهام الصعبة في أوائل السبعينيات، وبصفة خاصة الانضمام للجماعة الاقتصادية الأوروبية بشروط مواتية، ومساعدة حليفها الأساسي، الولايات المتحدة، لتخليص نفسها من حرب فيتنام الوحشية بما لا يبلغ حد الإذلال الكامل؛ وتدعيم الوفاق مع الاتحاد السوفيتي مع الحفاظ على التفوق العسكري الغربي؛ ومحاربة مطالب البلاد النامية بنظام اقتصادي دولي جديد، ودعوة البلدان النامية لإقامة نظام للتجارة الدولية أكثر إنصافا.

وناقش كتاب أصدرته وزارة الخارجية في ١٩٧٤ بعنوان "مشاكل محتملة في السياسة الخارجية البريطانية"، التحدي الماثل للقومية، مفهومة على أنها تعني أن معظم البلدان "تواقة لأن تؤكد هويتها واستقلالها الوطنيين في السياقين السياسي والاقتصادي على حد سواء". وقد ضم هذا الاتجاه الصاعد بلدانا تعارض "الممارسات والقواعد التي أرستها، إلى حد، بعيد بلدان الغرب الثرية". بيد أنه كانت هناك مشكلة إضافية هي "ضعف الغرب" و "أن قدرة البلدان الغربية على ممارسة الضغط في العالم الثالث قلّت كثيرا" ولاحظ الكتاب المذكور أن "بلدانا قليلة فيما عدا الولايات المتحدة تملك الوسائل اللازمة لفرض إرادتها بالقوة وأن الرأي العام بصفة عامة لا يؤيد كثيرا القيام بمغامرات في الخارج".(١)

وقد كتب هذا التقرير بعد تزايد أسعار النفط أربع مرات خلال حـرب ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل، مما هوى ببريطانيا لأزمة اقتصادية لكنه عزز مكانة أكبر بلد منتج للنفط، السعودية ورفعها لمصاف القوة العالمية. واستخدم الحكام السعوديون ثرواتهم الهائلة الجديدة لتعزيز بروز الأصولية الوهابيـة داخل الإسلام العالمي، مما أسهم في نشوء مجموعات متأسلمة جهادية خلال السبعينيات في معظم بلدان العالم الإسلامي.[٢] وبحلول نهاية العقد، لم يكـن التطرف الإسلامي السني قد أصبح قوة سياسية كبرى فحـسب، لكـن كـان التطرف الشيعي قد حرك أيضا الثورة الإسلامية الإيرانية، وأطـاح بالـشاه الذي يسانده الغرب وفاقم تحدي الهيمنة الغربية على نفط الشرق الأوسط.

وشكل بزوغ الإسلام المتطرف تهديدات وفرصا على حد سواء بالنسبة للسياسة الخارجية البريطانية، وتبين السجلات أنها كانـت عـادة تـرى أن الفرص أكبر. فقد غدت الحكومة البريطانية بعد ١٩٧٣ أضعف منها في أي وقت على المسرح العالمي وشكلت تحالفا أعمق مع السعودية. لكن بداية هذا العقد الصاخب شهدت واقعتين أخريين أوضحتا كيف توافقت مصالح صناع السياسة البريطانية مع مصالح تلك القوى المتأسلمة.

على الجانب نفسه مثل الإخوان مرة ثانية :

في سبتمبر، تفادى الملك حسين الموالي للبريطـانيين والـذي يمولـه الأمريكيون، بالكاد الإطاحة به على أيدي المتطرفين الفلـسطينيين. وكانـت نجاته راجعة لتوليفة مألوفة من القوى – الحكومتين البريطانية والأمريكيـة والإخوان المسلمين – ووجهت ضربة أخرى في الصميم لقـضية القوميـة العربية. وكانت أيلول الأسود كما أصبحت معروفة، مواجهة دمويـة بـين القوات الحكومية الأردنية وقوات حرب الفدائيين الفلسطينية، الـذين كـانوا

خليطا من القوميين الناصريين، ومجموعات ماركسية وأعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية التابعة لياسر عرفات[٣]. كان الفلسطينيون الذين يبلغ عددهم نصف عدد من يعيشون على الضفة الشرقية لنهر الأردن، ويحيا كثيرون منهم في جيوب منعزلة ومعسكرات للاجئين بعد طردهم من فلسطين في ١٩٤٨، قد أقاموا دولة فعلية داخل الدولة الأردنية، بسلاحهم الخاص وبعض التمثيل الديبلوماسي في الخارج، وكانوا يسيطرون بالفعل على أجزاء من العاصمة عمان. ووقعت مئات من المصادمات مع الجيش والشرطة الأردنيين طوال ١٩٦٩؛ في أوائل سبتمبر ١٩٧٠ بُذلت عدة محاولات لاغتيال الملك حسين. وعندما انفجر قتال جديد في منتصف سبتمبر بين الفصائل الفلسطينية وقوات الأمن الأردنية، أعلن الملك حسين الأحكام العرفية وأطلق العنان للقوات الحكومية لاستعادة السيطرة.

ومع امتداد نطاق القتال، عبرت ما يربو على ٢٠٠ دبابة تابعة للنظام البعثي السوري في ظل الرئيس نور الدين الأتاسي حدود الأردن في ١٩ سبتمبر لمساندة الفلسطينيين. وعند هذا الحدّ وجه حسين نداء للولايات المتحدة وبريطانيا للقيام بتوجيه ضربات جوية ضد السوريين، وتم رفض ذلك، ويفترض أن ذلك كان بناء على الخوف من جرّهما لتدخل عسكري مباشر. وفي النهاية، استطاع الأردنيون صدّ الدبابات السورية بدباباتهم السنتوريون التي زودهم بها البريطانيون، ودحروا فرق الفدائيين الفلسطينيين وقتلوا ما يزيد على ٣٠٠٠ منهم. وطوال أواخر ١٩٧٠ وأوائل ١٩٧١، لاحقت قوات حسين الفدائيين بوحشية وسحقتهم بحلول يوليو ١٩٧١. وفرّ كثيرون إلى جنوبي لبنان، حيث انضموا إلى الفلسطينيين الآخرين في إنشاء قاعدة جديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وسرعان ما أظهر الإخوان المسلمون الأردنيون ولاءهم لنظام حسين، ووقفوا في صفه علنا خلال أزمة سبتمبر ١٩٧٠، وأشادوا بعد هزيمة الفدائيين، بقيام الحكومة بطرد المجموعات اليسارية من الأردن. كانت جماعة الإخوان الأردنيين قد نشأت في ١٩٤٢، في شرق الأردن الذي كان حينذاك تحت الانتداب البريطاني، ورعاهم نظام حسين وتعهدهم منذ الخمسينيات، ولعبوا دورا مهما في دعمه في أزمة ١٩٥٧. وعلى النقيض من الأحزاب السياسية الأخرى، سمح النظام للإخوان بمجال واسع من الحريات السياسية والدينية، لأنه اعتبرهم ثقلاً موازنا للمجموعات اليسارية، والقوى البعثية الموالية لسوريا، والناصريين الموالين لمصر. واستطاع الإخوان المسلمون تحت حماية حسين أيضا أن يقيموا علاقات مع نظرائهم المصريين والسوريين، وكان كلاهما يتعرضان حينذاك لملاحقة ضارية.

وكان للمظاهرات التي نظمها الإخوان إعرابا عن ولائهم في ١٩٧٠ مردود سخي، فقد سُمح لهم طوال السبعينيات والثمانينيات باستقبال الإخوان السوريين وتدريبهم الذين كانوا حينذاك مشتبكين في مواجهة متطاولة مع الرئيس الأسد الذي كان قد استولى على السلطة في سوريا بعد أيلول الأسود ببضعة أسابيع. وسمح حسين بإقامة معسكرات للتدريب للإخوان قرب الحدود السورية وألحق بعض مجاهدي الإخوان بمناصب مهمة في الحكومة الملكية، ووظف هؤلاء بدورهم مسئولين ومديرين آخرين من الإخوان(٥).

وقدمت بريطانيا تأييدا شاملا للملك حسين خلال أزمة ١٩٧٠. ووصفته وزارة الخارجية عشية نشوب القتال بأنه "زعيم عربي معتدل وموال للغرب يسهم نفوذه الباعث على الاستقرار في تحقيق الاستقرار في باقي النظم الموالية للغرب في السعودية والخليج"(٦). وفي مطلع أكتوبر

١٩٧٠، بعثت بريطانيا بحمولة طائرتين من طائرات السلاح الجوي الملكي من طراز هيركيول من الأسلحة طلبتها الأردن بصفة خاصة، بما في ذلك قذائف زنتها ٢٥ رطلاً وذخيرة ٧٦ ملليمتر، وقد ساعدت هذه الإمدادات في تعويض ذخائر الدبابات السنتوريون التي كانت تحارب السوريين[٧]. كذلك زودت الولايات المتحدة حسين بكميات ضخمة من الذخيرة.

وتلقى حسين في نهاية أكتوبر زيارة نيل "بيلي" ماكلين، وهو ضابط مخابرات بالجيش البريطاني وشغل أحيانا مقعدا بالبرلمان عن المحافظين وكان يعمل عضوًا غير رسمي في وزارة الخارجية. كانت لماكلين اتصالات واسعة في الشرق الأوسط، وشارك في كثير من العمليات السرية البريطانية في فترة ما بعد الحرب، خاصة ضد عبد الناصر في مصر واليمن. وحسبما قال ماكنيل، فإن الملك حسين أخبره بأن وفاة عبد الناصر في سبتمبر ١٩٧٠ "خلقت فراغا في الشرق الأوسط، وإن الأردن يستطيع بمساعدة بريطانية وأمريكية أن يلعب دورا بناء في وصول حكومات معتدلة للسلطة في العراق وسوريا".[٨] وربما لم يكن من قبيل الصدفة أن صحيفة *السياسة* الكويتية نشرت في أوائل ذلك الشهر، مذكرة بعث بها وزير الخارجية الأردني إلى سفارته في لندن بتاريخ ٤ أكتوبر، ورد فيها أن الملك حسين طالب السفارة "بإجراء اتصالات عاجلة مع السلطات البريطانية فيما يتعلق بمنح الأردن مبلغ ٣٠٠ ألف دينار بغية تنسيق التعاون العسكري مع السلطات اللبنانية لتشجيع الضباط السوريين على التعجيل بثورتهم المسلحة على حزب البعث في سوريا."[٩] ولا يمكن للمرء إلا أن يخمّن ما إذا كان هذا التمويل البريطاني حقيقيا وما إذا كان قد تم أم لا – وحقا ما إذا كان مرتبطا برعاية حسين للإخوان المسلمين للإطاحة بالنظام السوري. ولا ريب أن المخططين

البريطانيين كانوا تواقين لرؤية البعثيين السوريين وهم يرحلون، إذ كانوا قوة قومية تتحدى النظم الموالية في الغرب، مثلما شهد الأردن توا.

كان الملك حسين يعتمد على البريطانيين في بقائه. وطالب في مارس ١٩٧٠ فريقا من إدارة المخابرات السرية لتدريب قواته الخاصة على "الأمن الداخلي". ولاحظت وزارة الدفاع أن "الملك حسين كان مغتبطا إزاء النتائج إلى حد أنه اعتبر الحرس الشخصي الذي دربته إدارة المخابرات السرية مسئولا عن استمرار وجود الملك".(١٠) وبعد أزمة ١٩٧٠، استنجد الملك حسين ببريطانيا مرة أخرى : ففي يناير ١٩٧١، أمضى فريق من جهاز المخابرات الخارجية شهرين في البلاد لتدريب الجيش الأردني.(١١) وفي مارس من ذلك العام، لاحظ مسئول بالخارجية مشاعر القلق بشأن التهديد الفلسطيني الماثل : "أنه مما يتفق مع مصالحنا تماما أن نساعد الملك حسين في الحيلولة دون تدمير نظامه، فرغم النجاحات الأخيرة التي تحققت ضد حركة الفدائيين الفلسطينيين، فإن قوة هؤلاء الأخيرين لم تنفد بعد ... وقد يواصلون محاولة الإطاحة بالنظام". وأكد المسئول أنه كان من المحتم الإبقاء على استمرار بريطانيا في تدريب القوات الخاصة الأجنبية على "درء العصيان"، سرا لتفادي أية اتهامات (صحيحة) بأن حسين يعتمد ببساطة على المساندة الغربية.(١٢)

لكن علاقة بريطانيا بأزمة الأردن في ١٩٧٠ لم تنته عند هذا الحد واتخذت مظهرا مغايرا كلية. فنتيجة لهزيمة الفلسطينيين، انبثقت منظمة أيلول الأسود، التي أقامها أعضاء مجموعة فتح في منظمة التحرير الفلسطينية للثأر من نظام الملك حسين، وكان عملها اللاحق الأكثر شهرة هو اختطاف أحد

عشر رياضيا إسرائيليا في دورة الألعاب الأوليمبية في ميونخ في ١٩٧٢. وخلال السبعينيات، جندت إدارة المخابرات السرية البريطانية، عميلين من مهربي السلاح الذين كانوا يزودون إرهابيي أيلول الأسود بالأسلحة. وكان الهدف هو وقف تزويد ليبيا التي كانت تساند أيلول الأسود، الجيش الثوري الأيرلندي في أيرلندا الشمالية بالأسلحة. وتوفر القصة زاوية جديدة مثيرة للاهتمام عن رغبة بريطانيا في العمل مع المجموعات الإرهابية لتحقيق أهداف قصيرة الأجل في الشرق الأوسط.

وتركز الواقعة على شخص معين هو ليزلي أسبن، وهو جندي سابق في إدارة المخابرات السرية كان قد تحول إلى مهرّب أسلحة، وكان في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات يهرب الأسلحة لتشكيلة من المنظمات الإرهابية، بما في ذلك أيلول الأسود. كما قام أسبن بنقل عشرات من المعلمين لتدريب مجندين في مدرسة تدريب أيلول الأسود "التي كان قد أنشأها العقيد القذافي في حماده الحمراء في شمال غربي ليبيا.[١٣] وبحلول ١٩٧٠، كان لدى إدارة المخابرات السرية عميل داخل سبتمبر الأسود، لكنها جندت أسبن أيضا في فبراير من ذلك العام، بتقديم الأموال له وتهديده بكشف اتصالات له تُبين أنه كان يعمل بالفعل لصالح البريطانيين.[١٤] ونبه أسبن فيما بعد في سيرته الذاتية إلى أن إدارة الخدمة السرية جندته بسبب السنوات التي أمضاها بوصفه مهربا للسلاح في الشرق الأوسط وأوروبا، وأن المشرف عليه أخبره "أننا لسنا مهتمين بأي حال بما تفعله – فيما عدا حقيقة أنك تستطيع أن تكون عونا كبيرا لنا".[١٥]

واستمر انخراط أسبن الذي أعطته إدارة المخابرات السرية اسما حركيا هو "كوفاكس"، في تهريب السلاح بعد تجنيده. ودبر بعلم من

البريطانيين إرسال أربع شحنات من الأسلحة على الأقل من ليبيا إلى جيش التحرير الأيرلندي في ٧٠-١٩٧٢، كما ساعد في تجنيد إرهابيين في جيش التحرير الأيرلندي لتدريبهم في معسكر ليبي. وأصبح أسبن مصدرا أساسيا للمعلومات بالنسبة لإدارة المخابرات السرية واستطاع أن يخبرها بشركاء القذافي الأوروبيين، وهويات الإرهابيين الأيرلنديين الذين ذهبوا للمعسكر الليبي وأسماء تجار أسلحة آخرين في العالم العربي.[١٦]

كما يروي أسبن كيف أنه أبلغ المشرف عليه من إدارة المخابرات السرية في ديسمبر ١٩٧٣، واسمه السري هومر، بأنه سمع عن طريق اتصالاته بأيلول الأسود عن خطط لتفجير طائرة لشركة بان أميركان أو للعال في مطار روما قبل نهاية الشهر. واستطرد أسبن قائلاً إن هومر وعده بأن ينقل معلوماته هذه للحكومات المعنية (أي الأمريكية والإسرائيلية والإيطالية) لكنه كتب يقول "إنني مقتنع تماما بأنه لم يفعل ذلك".[١٧] ولا يزال من غير الواضح السبب في ذلك، لكن الأمر الأكثر جلاء هو أن البريطانيين لم يريدوا الكشف عن أن لهم عملاء داخل أيلول الأسود. وفي ١٧ ديسمبر ١٩٧٣ فجّر إرهابيون فلسطينيون رحلة طائرة بان أميركان على مدرج في مطار فيو ميتشينو في روما، فقتلوا ٢٩ شخصا؛ وأعقبت ذلك وفاة شخصين في استراحة المطار عندما بدأ الإرهابيون في إطلاق النار على المسافرين. وبعدئذ اختطفوا طائرة برهائن أكثر وحطّوا أولاً في أثينا، ثم في دمشق حيث أُطلق سراحهم ومن هناك انتقل الإرهابيون إلى وجهة غير معلومة.

وكان منذر الكسار شخصية أخرى في شبكة تهريب الأسلحة، فقد عمل أولاً مع السوريين وكان صديقا مقربا لرفعت الأسد، شقيق الرئيس السوري

ورئيس جهاز الأمن الداخلي. ويُزعم أن الكسار هو الذي جنّد أسبن بتحريض من سوريا مهربًا للأسلحة ليعمل لصالح الليبيين، وأنه كان مشاركا أيضاً في شراء الأسلحة لمنظمة التحرير الفلسطينية وكذلك في تهريب المخدرات دوليا. وقد جندت إدارة المخابرات السرية البريطانية الكسار في مارس ١٩٧٣، واستمر في تهريب السلاح، وإن كان حينذاك تحت رعاية بريطانية. وأصبح "مصدرا أعظم" للاستخبارات و"استطاع البريطانيون من خلاله تتبع الأموال التي تنتقل لأي منظمة إرهابية في العالم".[١٨] وكان لابد وأن تستمر قصة إدارة المخابرات السرية مع الكسار في الثمانينيات والتسعينيات كما سنرى.

ويتعارض دور بريطانيا في دعم نظام الملك حسين في الأردن مع التغاضي عن تقديم الأسلحة والتدريب لمجموعة إرهابية عقدت العزم على الإطاحة به – حتى وإن كان من اللوائح أن هناك عوامل أخرى دفعت لذلك (مثل رصد تمويل الإرهابيين وتسليحهم للجيش الجمهوري الأيرلندي). بيد أن التضارب الواضح يبدو أقل إثارة للاستغراب، في ضوء الوقائع المختلفة الأخرى التي ساندت فيها بريطانيا جانبي نزاع ما كليهما، مثل النزاع بين حسين وابن سعود في الجزيرة العربية في العشرينيات، والنزاع العربي الإسرائيلي في فلسطين من ١٩٢٠ إلى ١٩٤٨، وغير ذلك من النزاعات التي نشبت لاحقا.

أسلمة مصر :

في سبتمبر ١٩٧٠، كان الملك حسين يسحق الفلسطينيين، وتولى أنور السادات نائب الرئيس رئاسة مصر عند موت عبد الناصر. ولم يغب عن

الرئيس المصري الجديد قرار الإخوان المسلمين بالوقوف إلى جانب الملك حسين في الأردن، وكانت له علاقات قوية مع الإخوان المسلمين ترجع إلى الأربعينيات.[١٩] وباعتباره رئيسا، رفض السادات قومية عبد الناصر العربية، وطهّر الحكومة من الناصريين وطرد المستشارين السوفيت في ١٩٧٢. وبدلاً من ذلك، كانت استراتيجية السادات هي أسلمة المجتمع المصري وشكل تحالفا جديدا مع الولايات المتحدة. وكانت واشنطن جدّ متلهفة للعمل مع السادات لكي تنتقل مصر إلى جانب الولايات المتحدة في الحرب الباردة إلى حد أن صناع السياسة ومسئولي المخابرات "اعتبروا إعادته لليمين الإسلامي أمرا حميدا وشجعوه ضمنا".[٢٠] والواقع، أن سياسات السادات ساعدت في التعجيل ببزوغ التطرف الإسلامي العالمي.

وكان هذا بالنسبة لبريطانيا مثلما هو بالنسبة للولايات المتحدة حالة من عودة الدجاج إلى مجثمه ليبيت فيه. فقد ظل البريطانيون يتآمرون مع القوى المتأسلمة ضد عبد الناصر، عدوهم الرئيسي في الشرق الأوسط طوال الثمانية عشر عاما السابقة، وساعدوا في هزيمة القومية العربية باعتبارها قوة سياسية كبرى. وحينذاك انضمت هوايتهول والولايات المتحدة في مساندة السادات وهو يدير وجهة مصر إلى مسار جديد إسلامي وكذلك موال للغرب، وهما تدركان أن النظام لم يكن ديمقراطيا "جدا" مثلما لاحظ السفير البريطاني في ١٩٧٥، لكنهما رحبتا به باعتباره قوة معتدلة لتحقيق الاستقرار في المنطقة.[٢١] لكنها لم تكن كذلك في شيء.

وشملت عملية الأسلمة الواسعة التي قام بها السادات للمجتمع المصري ترسيخ مكانة الإسلام باعتباره دين الدولة في دستور ١٩٧١ وقلب اتجاه سياسة عبد الناصر إزاء الإخوان المسلمين، وأطلق سراح بعض الإخوان من

السجون وأعلن عفوا عاما عن كل الذين سجنوا قبل مايو ١٩٧١. وبحلول منتصف السبعينيات، كان السادات بدعم من السعوديين، يسمح للإخوان المسلمين بالعودة من المنفى الذي فرضه عبد الناصر عليهم في السعودية، حيث أصبح كثيرون منهم أثرياء.[٢٢] وفي الوقت نفسه، أقام السادات علاقة سرية مع كمال أدهم، رئيس المخابرات السعودية، مما شكل وفاقا مصريا سعوديا جديدا وقطيعة حادة مع العداوة المريرة في ظل عبد الناصر.

وشد الإخوان المسلمون الذين حررهم السادات الرحال تجاه الجامعات المصرية، التي أصبح الكثير منها بحلول أوائل السبعينيات تحت سيطرة الحركات المتأسلمة التي أزاحت هيمنة الأيديولوجية القومية. وفي ذلك الوقت، بدأ المثقفون المتأسلمون في حرم الجامعات ينشرون أفكارهم في كل أرجاء العالم الإسلامي، مستفيدين من الشبكات والمنح المالية المقدمة من الوهابيين السعوديين، خاصة في أعقاب النزاع العربي الإسرائيلي في ١٩٧٣.[٢٣] وكانت مجموعتان اجتماعيتان مهمتان من بين المجندين الجدد للحركة – حشود فقراء المدن الشبان من خلفيات تعاني من الحرمان، والبرجوازية الورعة، وهي طبقة كانت من قبل مستبعدة من السلطة السياسية وتقيدها النظم العسكرية والملكية.

وشجعت إدارات الأمن في عهد السادات صعود الإسلام الراديكالي بالمساعدة في تكوين مختلف المجموعات الصغيرة من المتشددين بغية التصدي لبقايا المجموعات الطلابية التي كان يقودها الناصريون والماركسيون.[٢٤] وتشكلت الجماعات الإسلامية في حرم الجامعات بمعاونة مساعد السادات محمد عثمان إسماعيل المحامي السابق، والذي يعتبر "الأب الروحي" للجماعة.[٢٥] وبحلول أواخر السبعينيات، دعت الجماعة للحياة

الإسلامية النقية، ونظمت معسكرات صيفية لكوادرها، شملت التدريب الأيديولوجي ودفعت المنظمات الطلابية اليسارية للعمل سرًا تحت الأرض. وظلت الجماعة حليفا وثيقا وأداة مفيدة لحكم السادات حتى١٩٧٧ عندما طار الرئيس إلى القدس لإجراء مباحثات سلام مع إسرائيل.[٢٦]

وفي مقابل انفتاح السادات على الإخوان المسلمين، قدم الأخيرون تأييدا حماسيا للنظام وسياساته الاقتصادية الليبرالية الجديدة لتشجيع المشروعات الحرة. فعلى النقيض من سياسات عبد الناصر القومية على طول الخط، كان وراء أخذ مصر بالليبرالية الاقتصادية برنامج وضعه صندوق النقد الدولي، وحظي بتأييد أنجلو أمريكي قوي، وانطوى على تقليل دور الدولة في الاقتصاد وتشجيع سياسات التجارة والاستثمار المواتية للمستثمرين الأجانب.[٢٧] وزادت هذه السياسات عدم المساواة بين الأغنياء والفقراء وعملت أداة تجنيد أخرى استخدمتها الحركات المتأسلمة في السبعينيات والثمانينيات، ليس في مصر فحسب لكن في أماكن أخرى من العالم الإسلامي. استطاع الإسلاميون المتطرفون أن يؤيدوا مشروع "السوق الحرة"، الحديث أيضا باسم مقاومة الهيمنة الأجنبية واستغلال "الشعب"، في حين طفقوا يقيمون قاعدة شعبية ويقدمون خدمات اجتماعية حيوية لم تعد الدولة تقدمها.[٢٨]

وشهد المسئولون البريطانيون السادات وهو يستخدم الإخوان المسلمين لتدعيم النظام، مثلما شاهد جيل سابق الملك فاروق، وعبد الناصر في البدء، وهما يفعلان ذلك. ونظروا لاستراتيجية السادات بطريقة مواتية، شرط أن يتمكن في نهاية المطاف من السيطرة على هذه القوى – وهو تحديدا القلق الذي كان قد انتاب المخططين السريين البريطانيين فيما يتعلق باستخدامهم هم

أنفسهم للإخوان للإطاحة بعبد الناصر في الخمسينيات. وفي ١٩٧١ اعترف المسئولون البريطانيون بأن "السادات ربما أغراه استغلال مثل هذا السلاح المتاح تحت الطلب"، مما يعكس التصور البريطاني قديم العهد عن الإخوان. كانت المنظمة تحظى "بنهضة" في ظل السادات، لكن الخطر كان يتمثل في أنه "قد يبخس قدر صعوبة الإبقاء عليها تحت السيطرة".(٢٩) وقد أوردت وزارة الخارجية أن السير ريتشارد بومونت السفير البريطاني :

يرى أن السادات قد يرغب في استخدامها [منظمة الإخوان] كثقل موازن لقوى الجناح اليساري، لكن بالمثل فإن أداء السادات حتى الآن لا يوفر أي مبرر للاعتقاد بأنه يود أن يرى جانبها الأكثر تعصبا مثل أن اتجاهها نحو كراهية الأجانب أصبح عاملاً مهيمنا في السياسة المصرية. ومن ناحية أخرى، فإن استخدام إخوان مسلمين فرادى لتخفيف غلواء منظمات سياسية أخرى بدلاً من تشجيع الإخوان في حدّ ذاتهم، ربما يلائم أهداف السادات على نحو أفضل.(٣٠)

وهكذا استمر كبار المسئولين البريطانيين في مصر في الاعتراف بقيمة التآمر مع قادة الإخوان، مثلما فعل المسئولون في سفارتهم في الخمسينيات. والواقع أن حسن الهضيبي الذي كان البريطانيون قد تعاملوا معه حينذاك، كان لا يزال في موقعه عندما كتب بومونت هذه الأفكار. ولم تكشف الملفات الحكومية التي رفعت عنها السرية ما إذا كان للبريطانيين صلات بالهضيبي في ذلك الوقت؛ وقد مات الهضيبي في ١٩٧٣.

وقد أجدى اعتقاد السادات بأنه يستطيع أن يروض الإخوان ويستميلهم ضد معارضيه السياسيين اليساريين والشيوعيين إلى حد ما، لكن الإخوان عزفوا عن أن يساندوا النظام صراحة، على الأقل منذ أن رفض السادات

السماح لهم بالعمل كحزب سياسي.[٣١] كما فشل السادات في إدراك أن الأسلمة الكاملة للمجتمع هي وحدها التي كان يمكنها أن تلبي مطالب الجماعات الأصولية.[٣٢] وفي حرب أكتوبر ١٩٧٣ العربية الإسرائيلية – عندما حققت الدول العربية بقيادة مصر مكاسب إقليمية مبكرة ضد الجيش الإسرائيلي قبل أن تصل إلى طريق مسدود – نشر السادات شعارات الإسلام لإلهاب حماس مصر، على النقيض من استعانة عبد الناصر بالقومية العربية في حرب ١٩٦٧. لكن مفاتحة السادات لإسرائيل وتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد في سبتمبر ١٩٧٨، والذي أدى لإبرام معاهدة سلام مع إسرائيل، أكد للمتأسلمين المتطرفين، النزاعين إلى تدمير إسرائيل، أن السادات بوضوح ليس حليفا. وكانت رعايته السابقة للمتأسلمين المجاهدين قد أدت حينذاك إلى تكون حركة جهادية عنيفة في البلاد. وأدرك السادات تهديد ذلك للنظام بعد فوات الأوان، فلم ينقض النظام على الجماعة الإسلامية إلا في ١٩٨١، وحلها في سبتمبر.

وفي الشهر التالي تم اغتيال السادات على أيدي تنظيم الجهاد، الذي كانت جذوره تمتد إلى الجماعة الإسلامية في جامعة أسيوط في صعيد مصر، على غرار تلك التي كانت قد تشكلت بمساعدة الحكومة في أوائل العقد. وفي الثمانينيات انقسم أعضاء الجهاد إلى مجموعات أخرى، خاصة جماعة الجهاد الإسلامي، التي كان يقودها أيمن الظواهري، والتي تطوع مجاهدوها للحرب في أفغانستان.[٣٣] وعلى الرغم من أن كثيرين من أعضائها وقادتها كانوا مثل الظواهري إخوانا مسلمين سابقين، فإن هذه كانت منظمات أكثر عنفا أصبحت متمايزة عن الإخوان. وهاجمت الإخوان لافتقارها لروح الجهاد

ولقبولها بعض مفاهيم الديمقراطية بدلا من إخضاع كل السلطات في الدولة لإرادة الله.[٣] وحينذاك بدا التأسلم العنيف سادرا في غيّه.

كان اغتيال السادات لطمة للاستراتيجية البريطانية والأمريكية في الشرق الأوسط، لكن برنامجه للأسلمة في مصر كان يثبت بالفعل أنه مفيد في إحدى العمليات السرية البريطانية الأمريكية. فقد كانت العناصر المتأسلمة المتطرفة من مصر من بين من تطوعوا لمحاربة السوفيت في أفغانستان بعد ١٩٧٩، وتولت دور القيادة الرئيسي هناك، برعاية نظام السادات ومعاونة نقود السعودية. وهكذا استمرت هذه القوى "أسلحة تحت الطلب" يعترف بها المسئولون البريطانيون، وإن كان بعيدا عن مصر نفسها. لكن قبل التحول لهذه الأحداث، سننظر في الأحداث الضخام التي جرت في ١٩٧٣، وبالأحرى تعميق تحالف بريطاني سعودي غير عادي.

الفصل السابع

السعوديون والثورة الإيرانيـــة

عشية حرب أكتوبر ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل، كان وضع بريطانيا في الشرق الأوسط يعتبر مشرقا نسبيا مقارنة بأيام القومية العربيـــة الـــسود السابقة. وفي سبتمبر من ذلك العام، لاحظ جيمس كريج، من إدارة الـــشرق الأدنى وشمال أفريقيا في وزارة الخارجية أنه في الخمسينيات والـــستينيات، كانت المعركة بين "الثوار" بقيادة عبد الناصر و"التقليديين" بقيادة السعودية، قد ألحقت الضرر بالمصالح البريطانية، حيث إنها "أجبرتنا بحكم أن عبد الناصر كان "معاديا للإمبريالية" ومن ثم "معاديا للاستعمار ... على دعم نظم كانـــت ظلامية ورجعية وضارة بسمعة مؤيديها". بيد أن :

ما يحدث الآن هو أن مصر انهارت سلطتها وتخلـــت عـــن الثـــورة والتخريب، وفي الوقت نفسه كسبت السعودية سلطة وقـــل اتـــسامها بطـــابع العصور الوسطى. ولما كان أمامنا عالم عربي يقوده السادات المعتدل نسبيا وفيصل المعتدل جدا، فإن منافسهما الرئيسي على القيادة، الجزائـــر طفقـــت على نحو مطرد تصبح أقل عداء، كذلك حال سوريا؛ وأخذ السودان يتـــودد إلينا، ولبنان والأردن صديقان كما كانا دوما، والمغرب وتـــونس هادئتـــان وطيعتان، ورغم أن ليبيا مثيرة للمشاكل بدرجة كبيـــرة، لكنهـــا آخـــذة فـــي الانعزال على نحو متزايد؛ وستتبع الكويت ودول الخليج قادتهمـــا، ويمكـــن تجاهل جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (جنوب اليمن)، ويظل العـــراق

وحده هو الذي يتعين كسبه. ومن ثم، فإن الصورة أكثر إشراقا من تلك التي كان يمكن لنا توقعها في أوائل ١٩٦٧ – وقد تحقق ذلك أساسا من خلال الحظ لكنه تحقق جزئيا من خلال سياساتنا. وسيقول الإسرائيليون إن الفضل في ذلك يعود إليهم.(١)

وأصبح كريج في ١٩٧٩ سفير بريطانيا في السعودية. ووصفه للملك السعودي فيصل مليء بالدلالات، لأن فيصل لا يمكن سوى القول بأنه "معتدل جدا"؛ وكلمة "معتدل" في هذا السياق تعني ببساطة أنه موال للغرب، وكان فيصل رئيسا لدولة نزاعة لتصدير الأيديولوجية الوهابية المتطرفة لكل أرجاء العالم والإبقاء على الأسرة السعودية في الحكم، ناهيك عن انتهاكات النظام الرهيبة لحقوق الإنسان والنفور من أي شيء له نكهة الديمقراطية. وبعد ١٩٧٣، تصاعدت استراتيجية السعودية لتصدير الوهابية في شكل متوالية حسابية. كذلك قيّد تحالف بريطاني جديد وعميق مع السعودية – واعتمد عليها حقا – السياسة الاقتصادية البريطانية بصورة لا انفصام فيها بالدولة الأصولية الإسلامية المبرزة.

" العصر الجديد السعيد " :

بدأ جيشا مصر وسوريا هجوما مفاجئا على إسرائيل في ٦ أكتوبر ١٩٧٣، عابرين خط إطلاق النار في مرتفعات الجولان وشبه جزيرة سيناء، اللتين كانت إسرائيل قد استولت عليهما في حرب الأيام الستة في ١٩٦٧. وعقب وقوع الهجوم مباشرة، أعلنت منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبيك) بقيادة دول الخليج، رفع سعر النفط وفرض حظر شامل على الولايات المتحدة لمساندتها إسرائيل. وبعد إجراء مزيد من التخفيضات في

إنتاج النفط، تصاعد السعر محلقا، فزاد على أربعة أمثال في مطلع ١٩٧٣، مما أثار أزمة عالمية ورعبا متصاعدا في البلدان الغربية.

وكتب هوكي ووكر سفير بريطانيا في الأردن يقول إن ارتفاعات سعر النفط في ١٩٧٣ ربما شكلت "أسرع تحول في القوة الاقتصادية شهده العالم في أي وقت"؛ واعترفت وزارة الخارجية بأن الأزمة دفعت السعودية "إلى مركز نفوذ عالمي".(٢) وقد كانت بريطانيا قبل الأزمة وبعدها، تعتمد على دول الخليج في ٧٠ في المائة من إمداداتها من النفط، التي يأتي ٣٠ في المائة منها من السعودية. وكتبت هيئة التخطيط في وزارة الخارجية تقول إن "اختفاء النفط الرخيص غيّر العالم الذي يتعين على السياسة البريطانية أن تعمل فيه". وفي حين حققت البلدان الصناعية في ١٩٧٢ فائضا تجاريا بلغ ١٠ مليارات دولار، فالأرجح أنها واجهت في ١٩٧٤ عجزا بلغ ٤٨ مليار دولار، في حين حقق منتجو النفط على الأرجح فائضا بلغ ٦٩ مليار دولار.(٣)

وحدثت الزيادة في سعر النفط إلى جانب ارتفاع عالمي في أسعار السلع الأساسية، ونشوب نزاع في بريطانيا بين حكومة إدوارد هيث المحافظة والاتحاد الوطني لعمال المناجم، الأمر الذي قلل الفحم المسلم لمحطات الكهرباء. وعانت بريطانيا عجزا في الطاقة، وأخبر توني باربر وزير المالية، الوزارة بأن هذه "أخطر أزمة منذ الحرب العالمية الثانية" وهو يعلن في ديسمبر ١٩٧٣ توقعات ميزان المدفوعات لعام ١٩٧٤. وللتصدي لهذا، أعلن هيث في البرلمان أن الحكومة ستطبق أسبوع عمل يمتد ثلاثة أيام للحفاظ على الوقود والكهرباء، وأن حصول الصناعة على الكهرباء سيقتصر على خمسة أيام أسبوعيا، وأن برامج التليفزيون ستنتهي في العاشرة والنصف مساء.(٤)

بيد أن السعودية بقيادة فيصل الموالي للغرب، بدأت تسعى لرفع الحظر بأسرع ما يمكن، شجعه على ذلك قرار الولايات المتحدة في مطلع ١٩٧٤ تكثيف إمداد النظام بالأسلحة، وعمل مع الولايات المتحدة لإيجاد صيغة تنقذ ماء الوجه لإنهاء المأزق بين العرب والغرب.(٥) والواقع أن السعودية ونظام الشيخ زايد في أبى ظبي قدما إمدادات إضافية من النفط لبريطانيا في أواخر ١٩٧٣ وأوائل ١٩٧٤، لتخفيف أزمة الطاقة فيها، على الرغم من القيود الرسمية المتفق عليها في الأوبيك في ذلك الوقت.(٦) وفي ١٥ نوفمبر ١٩٧٣، كتب إدوارد هيث إلى الملك فيصل، مؤكدا الحالة الرائعة للعلاقات البريطانية السعودية، ومسجلاً صداقته الشخصية لفيصل. وفي امتنان واضح لسياسة السعودية النفطية تجاه بريطانيا، كتب إدوارد هيث يقول "خلال الأزمة التي كنا نمر بها والقضايا الخطيرة التي أثارتها في وجهنا جميعا، أقدر جلّ التقدير تفهم جلالتكم وتقديركم لسياسة بريطانيا في الشرق الأوسط".(٧)

وألغت السعودية الحظر رسميا في مارس ١٩٧٤. وفي اجتماع لاحق للأوبيك، دعا الشيخ اليماني وزير النفط السعودي بإصرار لتخفيض أسعار النفط لدعم الدول الغربية.(٨) وفي اجتماع للأوبيك في سبتمبر ١٩٧٥، قاوم السعوديون دعوات الأعضاء الآخرين لفرض زيادة في أسعار النفط أكبر كثيرا من نسبة العشرة في المائة التي اتفق عليها أخيرا. والملفات البريطانية مليئة بالإشادة "بالدور المعتدل" للسعوديين في هذه الاجتماعات، ومن الواضح أن بريطانيا عملت بنشاط خلالها لخفض أسعار النفط - وكانت تلك استراتيجية لدفع السعودية لاستخدام قوتها الكبيرة لإضعاف قوة الأوبيك"، مثلما أوضح آلان رونثي سفير بريطانيا الجديد في السعودية.

وعندما تدفقت الأموال فجأة على السعودية، كثفت إنفاقها الباذخ على المنظمات الدينية والجمعيات الخيرية في شتى أنحاء العالم. فخلال السبعينيات افتتحت رابطة العالم الإسلامي التي تسيطر عليها السعودية مجموعة كبيرة من المكاتب الجديدة في الخارج، في حين طبعت وزارة الشئون الدينية وصدرت الملايين من نسخ القرآن مجانا ووزعت الكتب الخاصة بتدريس العقيدة الوهابية على جوامع العالم. كما نفذ السعوديون برنامج بناء حاشد شيد في نهاية المطاف ١٥٠٠ مسجدا في شتى أنحاء العالم[١٠]. وفي جدة في ١٩٩٢، أضاف السعوديون للروابط الإسلامية الدولية التي أسسوها في العقد السابق، الجمعية العالمية للشبان المسلمين، التي سعت إلى توحيد منظمات الشبان المسلمين في كل أنحاء العالم، وقد اتهمت هذه الجمعية بأنها توجه الهبات السعودية سرا للمنظمات المشددة المنخرطة في دعم مجموعات إرهابية.[١١]

وفي الوقت نفسه، كانت ثورة هادئة تحدث في الاقتصاد البريطاني، لا تزال عواقبها بادية. وقد بدأ الوزراء المحافظون ذلك في الأيام الأخيرة لحكومة هيث، واستمر فيه نظراؤهم العماليون بحماس في حكومة ويلسون الجديدة في ١٩٧٤. ونزع الوزراء البريطانيون للتأسي بالماضي وأقاموا علاقات اقتصادية أوثق مع السعودية سعيا للحصول على عقود للمشاركة في توسعها الاقتصادي الذي تموله دولارات النفط، وخرجوا عن مألوف عادتهم ليقدموا بريطانيا باعتباره مكانا جذابا لاستثمار أموال النفط السعودية.

والواقع أن هذه الخطط البريطانية كانت قد بدأت قبل زيادة أسعار النفط في أكتوبر ١٩٧٣. ففي يناير ١٩٧٣ لاحظت وزارة الخارجية أنه مع ثروة النفط السعودية وخطط التصنيع في المملكة، هناك فرصة ذهبية

للصناعة البريطانية وللقطاع المصرفي البريطاني إن توافرت لهما الطاقة والخيال اللازمين لاغتنامها"[١٢]. وبحلول الشهر التالي، انكبت على مبادرات "لدفع فكر السعوديين في اتجاه القيام باستثمارات جمة في الخارج لفوائض إيراداتهم".[١٣] كان السعوديون ينظر إليهم بوضوح على أنهم المنقذون المحتملون لبريطانيا، التي كانت تمر بالفعل بأزمة اقتصادية عميقة.

وبدأ سيل من الاجتماعات عالية المستوى في بريطانيا والسعودية في مطلع ١٩٧٣. ففي فبراير، زار الأمير فهد ولي العهد ووزير الداخلية لندن للاجتماع بإدوارد هيث لمناقشة الاستثمارات السعودية في بريطانيا وكذلك "القدر الكبير من الاتفاق" بين البلدين على السياسة الخارجية.[١٤] وفي يوليو، زار لندن الأمير عبد الله قائد الحرس الوطني السعودي – والذي أصبح هو الآخر ملكا في المستقبل. وفي خضم أزمة النفط في ديسمبر ١٩٧٣، اقترح بيتر ووكر وزير التجارة على رئيس الوزراء بذل "جهد كبير" لإقناع منتجي النفط العرب "باستثمار جزء من فوائضهم الكبيرة عبر الخمسة أو الستة أعوام التالية في الصناعة البريطانية". وحدد خيارات شتى من أجل إقامة "شراكة" معهم تستدعي مساهمة أكبر من الصناعة البريطانية في التنمية الصناعية السعودية، خاصة في استكشاف مصادر جديدة للمواد الخام أو الطاقة.[١٥] وبحلول نهاية العام، وبعد زيارات للسعودية قام بها محافظ بنك إنجلترا ومسئولون في وزارة التجارة والصناعة، كان روثني السفير البريطاني ينبه إلى أن بريطانيا والسعودية "قد اتخذتا الخطوات الأولى نحو إنشاء علاقة جديدة طويلة الأجل في المجالات المتصلة بالتنمية والاستثمار والنفط"[١٦]

بيد أن مسئولي المالية البريطانيين كانوا يشعرون بالقلق بشأن التأثير المحتمل الذي يمكن أن تحدثه الاستثمارات العربية الكبيرة على النظام المالي الدولي. فحتى قبل أكتوبر ١٩٧٣، كانت السعودية قد حققت فائضا بلغ ٣ مليارات دولار من مبيعات النفط، وكان شاغل بنك إنجلترا "الأول يتعلق بتقلب الاحتياطات الكبيرة التي تكدسها الدول العربية من إيرادات النفط."[١٧] وبحلول أكتوبر ١٩٧٤، لاحظت وزارة الخزانة أن منتجي النفط قد حققوا فوائض بلغت ٧٠ مليار دولار، يخص السعوديين وحدهم ٢٦ مليارا منها، مما يؤكد التوقعات التي وضعت في أوائل هذا العام.[١٨] وكان شاغل وزارة الخزانة هو التعامل مع الفوائض بطريقة "لا تشيع الاضطراب في الآليات المالية الدولية وتفاقم الاتجاه نحو الكساد الذي أصبح واضحا الآن في الاقتصاد العالمي"[١٩]. وتمثلت مشكلة أساسية في أن الاستثمارات كانت توضع في بنوك غربية تدفع فوائد عالية، مما يدر على المستثمرين مبالغ لا تتناسب مع قاعدة رأس المال في البنوك، وكان ذلك يهدد بأن "تكتسح عواقب خطيرة الهيكل المالي للغرب بأسره" كما لاحظت وزارة الخزانة.[٢٠]

وكان الحل البريطاني هو إقامة "نظام جديد جرى إصلاحه يمكن أن يخدمنا في المستقبل مثلما فعلت بريتون وودز في الماضي" - إشارة للترتيبات التي أجريت في الأربعينيات وفيها ربطت البلدان أسعار الصرف فيها بقيمة الذهب، والذي انهار في ١٩٧١ عقب تعليق الولايات المتحدة لإمكانية تحويل الدولارات إلى ذهب. كان البريطانيون حينذاك يريدون ضمان أن يعيد منتجوا النفط تدوير فوائضهم من دولارات البترول "لتدعيم استقرار النظام"؛ وفي ذلك الوقت، فإن بعضا من هذا قد يقع في طريقنا" كما كانت وزارة الخزانة تأمل.[٢١]

واستمرت الاجتماعات البريطانية السعودية إلى أواخر ١٩٧٤ و١٩٧٥. ففي ديسمبر، زار دينس هيلي وزير الخزانة السعودية، لمناقشة الاستثمار السعودي في بريطانيا والنظام المالي العالمي، وكذلك "لإقامة علاقات شخصية طيبة مع الأقلية القوية المؤثرة في هذا البلد المهم"[٢٢]، كما قال سكرتيره الخاص الرئيسي. وفي مارس ١٩٧٥، زار فهد لندن وأعقب ذلك بزيارة أخرى في أكتوبر، حيث قابل الملكة ووزراء مختلفين، "لاستهلال هذا العهد الجديد السعيد" بين البلدين.[٢٣] وفي الشهر التالي، قام جيمس كالاهان وزير الخارجية بأول زيارة على الإطلاق يقوم بها وزير خارجية بريطاني لبناء "قوة دفع جبارة" من الاتصالات بين البلدين وجعل مزيد من الشركات البريطانية تشارك في مشروعات التنمية الجديدة الحاشدة في السعودية.[٢٤]

كانت هذه الزيارات تمرينات على التذلل، وكان وزير المالية هيلي مبرزا في هذا. فعندما قابل هيلي وزير المالية السعودي، الأمير مسعد، في ديسمبر ١٩٧٤، أخبر الأخير أنه لم ير أن البلدان المنتجة للنفط تصرفت بصورة غير أخلاقية في زيادة أسعار النفط، كما أنه لم يعتبر زيادة الأسعار مسئولة "بأية حال" عن الصعوبات التي كان العالم يواجهها حينذاك، وأن التضخم الذي عاناه العالم في "١٩٧٣ ليس هناك ما يربطه بسعر النفط" كما قال هيلي مضيفا إن حدوث زيادة في أسعار النفط بالضبط في الوقت الذي كان يجري الاعتراف فيه بالتضخم، كان "مجرد حادث تاريخي"[٢٥]

وبحلول يناير ١٩٧٥، كانت السعودية قد استثمرت مبلغا هائلاً في بريطانيا بلغ ٩ر٣ مليار دولار، منها ٨٠٠ مليون دولار في القطاع العام – وهو استثمار إجمالي يوازي ٢٠ مليار إسترليني بسعر اليوم.[٢٦] وبلغ

إجمالي اقتراض الصناعات المؤممة البريطانية من منتجي النفط نحو ٤ر١ مليار دولار. بيد أن وزارة الخزانة لاحظت أنه "بسبب حساسيات السعوديين تجنبا لتحديدهم بأنهم مصدر هذه القروض المقدمة لبريطانيا. وذكرت هذه الوزارة أيضا أن أموال فوائض منتجي النفط كانت تقدم مساهمة كبيرة في تمويل عجز الحساب الجاري لبريطانيا في ١٩٧٤ والنصف الأول من ١٩٧٥. كان السعوديون قد أصبحوا حينذاك "حائزين كبارًا جدا للإسترليني"، وثاني أكبر حائز له بين منتجي النفط (بعد نيجيريا).[٢٧] وعندما التقى هارولد ولسن بالأمير فهد في لندن في أكتوبر ١٩٧٥، أوصاه مستشاروه بأن يقول لملك المستقبل: "إن لبلادكم حاليا مصالح كبيرة في بريطانيا ومن الطبيعي أن تهتموا بصورة وثيقة بتقدم الاقتصاد البريطاني."[٢٨]

وهكذا، ففي خلال عامين من أزمة النفط في ١٩٧٣، أغدق السعوديون مقادير هائلة من دولارات البترول على الاقتصاد البريطاني، وأصبحت لهم حصة كبيرة فيه. وكانت نتيجة ذلك هي أن بريطانيا أصبحت حينذاك معتمدة من الناحية الاقتصادية على النظام السعودي ومجبرة على أن تجعل سياستها الخارجية تأخذ صف النظام. كان المخططون راضين بصورة كاملة عن الدور العالمي والإقليمي متزايد النفوذ للسعودية، وناصروه حقا. ففي نوفمبر ١٩٧٤، أبرز الموجز الذي قدمته وزارة الخارجية لوزير المالية هيلي بشأن زيارته المرتقبة للسعودية، الثقة التي كانت السعودية التي تتدفق عليها دولارات البترول تمتطي بها المسرح العالمي مباعدة بين رجليها، وأنها "ستحتفظ في المستقبل المنظور بصوت قوي في صياغة السياسات العربية". وشجع الموجز هيلي على أن يثير مسألة أن "السعودية وبريطانيا لهما مصالح كثيرة مشتركة، ليس أقلها شأنا الحفاظ على الاستقرار في شبه الجزيرة

العربية".[٢٩] و"استقرار" المسار يعني حماية هذه المنطقة الفرعية من عدوى المفاهيم المتمردة عن الحكم الشعبي والجمهوري والقومي. ورحبت بريطانيا بالدور البارز للسعودية في المنطقة، خاصة بعد أن كانت قد قررت تخفيض التزاماتها العسكرية المقدمة لدول الخليج قبل بضع سنوات.[٣٠]

كانت الدولتان كلتاهما نزاعتين للحفاظ على بقاء المشيخات الإقطاعية الموالية للغرب في أماكن أخرى من الجزيرة العربية في الحكم. وتم تطبيق ذلك أولاً في عمان، حيث كان السلطان لا يزال يقاتل القوى القومية في إقليم ظفار بمساعدة القوات البريطانية، والأموال السعودية، وثانيا في اليمن الشمالي، الذي قام بعد الحرب السرية التي شنتها بريطانيا والسعودية وحيث كانت حكومة عسكرية موالية للسعوديين تواجه آنذاك نظاما قوميا يسانده السوفيت في جنوب اليمن، مستعمرة عدن البريطانية السابقة. وكان المسئولون البريطانيون والسعوديون مهتمين بصفة خاصة بمساندة جنوب اليمن لمتمردي ظفار وتآمروا طوال ١٩٧٤ للتوصل إلى طرق لدحرهم. وفي أكتوبر من ذلك العام، اتفق جيمس كالاهان والأمير سعود بن فيصل وزير الخارجية السعودية، فيما بينهما على أن يمول السعوديون واردات اليمن الشمالية من السلاح وأن ينظم البريطانيون تدريبا "خاصا" على محاربة العصيان للنظام في شمال اليمن.[٣١]

وعلى ذلك، فإن بريطانيا لم تؤيد السياسة الخارجية السعودية في الشرق الأوسط فحسب، فقد جاءت زيارة الأمير فهد ولي العهد لبريطانيا في أكتوبر ١٩٧٥ في وقت كانت فيه وزارة الخارجية توصي الوزراء بالنظر إلى السعوديين باعتبارهم "شركاء في الحوار لهم قيمتهم في تبادل الآراء حول طائفة واسعة من المشاكل العالمية (كأمر متميز عن مشاكل الشرق

الأوسط الصرف)، بما في ذلك العلاقات بين الشرق والغرب والوضع الاقتصادي والنقدي العالمي (مع إشارة خاصة لنظام اقتصادي دولي جديد)"[٣٢] كان ذلك قد أصبح حينذاك تحالفا استراتيجيا عالميا. ولم يكن يمكن أن ينتاب المخططين البريطانيين أي وهم بشأن من كان السعوديون سيؤيدونه في سياستهم الخارجية في غير ذلك. ففي السبعينيات والثمانينيات مول السعوديون مجموعة إرهابية كان يترأسها أبو نضال، والمتشددون الإسلاميون الذين كانوا يعارضون القذافي في ليبيا، وعيدي أمين ديكتاتور أوغندا المتعطش للدماء، والمتمردين المسلمين في الفلبين ونظام سياد بري الوحشي في الصومال.[٣٣]

كانت علاقات المملكة بالمجموعات الإرهابية معروفة للولايات المتحدة بحلول أوائل السبعينيات. ففي مايو ١٩٧٤ على سبيل المثال، حذّرت وزارة الخارجية الأمريكية بريطانيا من ألاّ تمضي قدما في عرضها المعلن عن تقديم قذائف أرض جو تعمل بماسورة النفخ للسعودية، خوفا "من تسرب هذا النوع من الأسلحة إلى أيدي الإرهابيين".[٣٤] وأخبر السفير الأمريكي في السعودية نظيره البريطاني أن واشنطن رفضت أن تبيع معدات مماثلة، هي قذائف العين الحمراء خوفا من أن تنتهي إلى أيدي الإرهابيين و"تستخدم ضد الطائرات المدنية أو أهداف مماثلة".[٣٥]

واستمر البريطانيون في تحمل مسئولية بقاء الأسرة المالكة السعودية نفسه. ففي ١٩٧٠، درب فريق من الجيش البريطاني أعضاء من الحرس الوطني على القيام "بواجبات خاصة فيما يتعلق بالسلامة الشخصية لصاحب الجلالة الملك".[٣٦] وظل هذا الفريق هناك طوال أوائل السبعينيات، في حين كانت تتم حماية الشيخ اليماني وزير النفط السعودي بواسطة فريق من ضباط

الأمن في جهاز المخابرات السرية البريطانية، وقد أعقب هذا التدريب أحداث ديسمبر ١٩٧٥، عندما احتجزت مجموعة من الإرهابيين بقيادة كارلوس ابن آوى وزراء النفط في منظمة الأوبيك رهائن عند اجتماعهم في فيينا.[٣٧]

وفي مايو ١٩٧٣، وقعت بريطانيا صفقة بمبلغ ٢٥ مليون إسترليني مع السعودية لتدريب طياري قواتها الجوية وخدمة طائراتها.[٣٨] وبحلول ذلك الوقت، كان ٢٠٠٠ معلم ومهندس ومدير بريطاني منخرطين في العمل في شتى المشروعات العسكرية في كل أنحاء البلاد.[٣٩] كانت المعدات العسكرية البريطانية تباع لبلد كانت سياسة "الدفاع" فيه تقوم على الجهاد، مثلما لاحظ هوكي ووكر السفير البريطاني في فبراير ١٩٧٥. وذكر بيان صحفي سعودي صدر في ذلك الوقت أن :

المبادئ العامة التي تأسست عليها سياسة المملكة الدفاعية تشمل مبدأ الجهاد، وهو أمر سيظل قائما حتى يوم الدين في الحدود التي أرساها الله "وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم، ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين" (البقرة : ١٩٠) وقول النبي بأن من يحارب لإعلاء كلمة الله ينفذ إرادة الله. ونظام الدفاع في المملكة يسترشد بقواعد السلوك في الشريعة بشأن الحرب كما وردت في القرآن الكريم وسنة النبي والمبادئ التوجيهية للخلفاء الأربعة العظام.[٤٠]

ولم يتشكل هذا التحالف بسبب أن المخططين البريطانيين كانوا مغرمين ببيت آل سعود بصفة خاصة، ولا جهلاً بما هو عليه. ففي مايو ١٩٧٢، تماما قبل تعميق *الوفاق الودي* البريطاني السعودي، أخطر ويلي موريس السفير البريطاني المنتهية مهمته، إليك دوجلاس – هوم وزير الخارجية أن :"إنها لمأساة كبرى، أنه مع كل ما يحتاجه العالم، تركز العناية الإلهية هذا القدر

الضخم من الموارد الحيوية وهذا المقدار الهائل من الثروة في أيدي أنـــاس لا يحتاجونها كثيرا ويتسمون بقدر كبير من عدم المسئولية بـــشأن اســـتخدامها". وأضاف موريس، أن القادة السعوديين "يعتبرون باقي العالم موجودا لخدمتهم"، وأنهم "يتصرفون بلا مبالاة مرتجلة غير دارية بالعواقب، بما يلائم الآخرين أو بما قد يظنه الآخرون بهم"[٤١] وكلمات موريس كاشفة لما تصف به هوايتهول أقرب حلفائها في المنطقة، الذين أقامت معهم تحالفا استراتيجيا، تحديدا للتصدي لقوى أخرى أكثر اعتدالاً في أماكن أخرى. خلاصة القول إن البريطانيين كانوا يعرفون على وجه الدقة مع من كانوا يتعـــاملون حيـــث إن أي قـــضية كـــان السعوديون يروجون لها في داخل المملكة وخارجها كانـــت باســـم التطـــرف الوهابي والدفاع عن بيت آل سعود.

وكان المدى الذي ذهب إليه المسئولون البريطانيون لتعهـــد العلاقـــة استثنائيا عادة. ففي أكتوبر ١٩٧٥ على سبيل المثال، تضمن موجز أعدتـــه وزارة الخارجية للمملكة تمهيدا لزيارة الأمير فهـــد للنـــدن قـــسما بعنـــوان "موضوعات ينبغي تحاشـــيها"، تـــضمن موضـــوعين – القـــضية العربيـــة الإسرائيلية و"التقارير الأخيرة عن الرشوة والفساد في الـــسعودية".[٤٢] كمـــا قدمت الحكومة البريطانية "سيارة جاجوار ضخمة وامـــرأة شـــقراء جذابـــة الساقين" لمحمد الفوزان مدير الإذاعة الخارجية في وزارة الإعلام السعودية، في زيارته للندن في سبتمبر في ١٩٧٣. ومع هذه العطايـــا علقـــت وزارة الخارجية قائلة "يبدو أن لمحمد طبعًا محببا للإنجليز".[٤٣]

وكان الأمير تركي بن عبد العزيز شخصية ســـعودية أخـــرى بـــدأت بريطانيا تطور معها علاقات، وكان نائبا لوزير الدفاع تعلم في أوكـــسفورد، وخلف في ١٩٧٧ كمال أدهم رئيسًا لجهاز المخابرات الخارجية الـــسعودية،

المديرية العامة للمخابرات. وقد ورد أن تركي أقام علاقات وثيقة مع جهاز المخابرات الخارجية البريطاني ومع وكالة المخابرات المركزية بل وقدم وظائف لضباط مخابرات متقاعدين ليكونوا عيونه وآذانه في لندن وواشنطن.(٤٤) ويعتقد أنه قابل عقب تعيينه مباشرة، إما في ١٩٧٨، و١٩٧٩، أسامة بن لادن، وكان حينذاك طالبا في جامعة جدة بدأ ارتباطه بالمتطرفين الإسلاميين. ويُزعم أن تركي اقترح على بن لادن أن يستخدم نقوده لمساعدة المقاومة الأفغانية ضد السوفيت عقب غزوهم لأفغانستان في ديسمبر ١٩٧٩.(٤٥)

وفي حين كان تجري هذه التطورات، كانت هناك حالة جيشان أخرى في الشرق الأوسط.

تعهد آية الله :

أعيد نظام الشاه، محمد رضا بهلوي في إيران، بانقلاب بريطاني أمريكي في ١٩٥٣، وأصبح حليفا أساسيا للغرب و"رجل شرطة" له في الشرق الأوسط. فقد أرسل قوات لدعم السلطان قابوس في عمان الذي كان البريطانيون يساندونه، وعمل كثقل موازن للعراق القومي وشجع السياسات الاقتصادية الموالية للغرب واشترى أسلحة منه. وقد ساندت بريطانيا بثبات الحكم الاستبدادي للشاه، وساعدت في تدريب قوة الأمن الوحشية الخاصة به، السافاك، وعملت في غير ذلك محاميًا عاما يدافع عن انتهاك النظام المتزايد لحقوق الإنسان. وفي أبريل ١٩٧٨، زارت مارجريت تاتشر زعيمة المعارضة من حزب المحافظين طهران، وألقت خطابا في غرفة التجارة البريطانية الإيرانية، فقالت عن الشاه :

لا ريب أنه واحد من أكثر رجال الدولة بُعد نظر في العالم وله خبرة لا تبارى. ليس هناك زعيم آخر أعطى لبلده قيادة أكثر دينامية مما فعل. وهو يقود إيران خلال نهضة القرن العشرين.

وأضافت تاتشر أن إيران كانت أكبر سوق لبريطانيا في الشرق الأوسط وأن مشترياتها من السلاح "توفر أُلوفا كثيرة من الوظائف" في بريطانيا.(٤٦) والواقع أنه بحلول أواخر ١٩٧٨، كانت الشركات البريطانية قد تلقت طلبات شراء ضخمة من نظام الشاه لتوريد أكثر من ١٥٠٠ دبابة قيمتها ٢ر١ مليار إسترليني.(٤٧) وكانت شركة النفط البريطانية، بريتش بتروليوم، اتحادا قياديا من شركات النفط التي تنتج الكتلة الأساسية من النفط الخام في إيران وتشتريه، وشرعت في إعادة التفاوض على اتفاقيتها الموقعة مع إيران في ١٩٧٣. وفي يوليو ١٩٧٨، قبل أن تطيح الثورة الإسلامية بالشاه بستة شهور، وافقت حكومة جيمس كالاهان العمالية سرا على توريد قنابل الغاز المسيل للدموع لمساعدة النظام في السيطرة على المظاهرات المتزايدة ضده، بناء على طلب من الشاه.(٤٨)

وطرحت ثورة إيران الإسلامية ووصول آية الله الخوميني إلى السلطة أكبر تحد لقوة بريطانيا وأمريكا في منطقة الخليج الغنية بالنفط والشرق الأوسط الأعرض منذ نهوض القومية العربية في الخمسينيات. لكن السجلات تبين أن بريطانيا كانت قد تخلت عن تأييدها للشاه قبل الثورة وسعت لتأمين نفسها مع المعارضة الإيرانية بقيادة الخوميني. وبمجرد وصول الأخير إلى السلطة، سعت هوايتهول في البداية لإقامة علاقات طيبة مع النظام الإسلامي، وتواطأت معه، إذ اعتبرته مصدًا للاتحاد السوفيتي.

وقد كتب كالهان وزير الخارجية في مذكراته أنه طوال أواخر ١٩٧٨، كانت بريطانيا لا تزال تساند الشاه لاستعادة النظام، لكنها كانت تأمل على نحو مثالي في أن تحل محله شخصية عسكرية أو غير عسكرية: "إننا نحتاج شخصا ما له هالة يظل في منصبه بضع سنوات قليلة فقط، وأن يكون شجاعا بما يكفي لمواجهة أعداء يثيرهم، ومستعدا في النهاية لأن يتنحى لابن الشاه بصفته ملكا دستوريا". وحسبما قال أوين، فإن بريطانيا أجرت اتصالا أيضا مع شخصية دينيه كبرى، في محاولة على ما يبدو للإبقاء على سلطة الشاه. وفي ٢٩ سبتمبر، التقى أنطوني بارسونز السفير البريطاني مع الشاه وحثه على أن يعد بإجراء انتخابات. وفي هذه المرحلة، اتصلت السفارة البريطانية في طهران بآية الله شريعة مداري – وهو من علماء الدين القياديين في إيران، والذي وصفه أوين بأنه "أقل راديكالية من الخوميني"، وأنه كان معروفا بآرائه الأكثر ليبرالية – و"أبلغه أن حكومة بريطانيا لا تزال تساند الشاه". وكان شريعة مداري على اتصال بالشاه خلال معظم ١٩٧٨ من خلال مستشاره الخاص، ويبدو أن البريطانيين كانوا يعتقدون أن له بعض النفوذ على الشاه. كذلك لاحظ أوين "أننا رتبنا لأن يزور خبير في السيطرة على أعمال الشغب بطهران، لكننا قررنا رفض الاتصال مع صادق قطب زاده وكان من حاشية الخوميني في باريس"، حيث كان منفيا.[٤٩] لم يكن قطب زاده من علماء الدين لكنه كان عضوا في حركة التحرير الثورية في إيران التي كانت متحالفة حينذاك مع القوى الدينية في مسعاها للإطاحة بالشاه. وهكذا نظر المسئولون البريطانيون في إجراء اتصالات مع حاشية الخوميني لكن أوين استبعد ذلك كما يروي تقريره.[٥٠]

وفي ١٠ أكتوبر، أجرى أنطوني بارسونز حوارا طويلا آخر مع الشاه، أكد فيه مساندة بريطانيا لنظامه، وقال "أوضحت أنه فيما يتعلق بالبريطانيين، فإنه ينبغي أن لا يشعر بأي قلق من أننا نتحاور مع المعارضة أو أننا سنتخلى عنه".[٥١] بيد أنه في ذلك الحين، كانت المعارضة الشعبية للنظام قد طفقت تتصاعد، شاملة مجموعات شتى من القوميين والشيوعيين ولكن العلماء المسلمين كانوا هم العنصر الأقوى فيها. وبعد رسالة بعث بها بارسونز في آخر أكتوبر وصف فيها القلاقل في طهران، كتب جيمس كالاهان: "لن أعوّل كثيرا على فرص الشاه. وأعتقد أنه يتعين على الدكتور أوين أن يبدأ في التفكير في إعادة تأمين وضع بريطانيا".[٥٢] وتبين هذه الرسالة التي تناشد وزير الخارجية إعادة تأمين وضع بريطانيا مع القادة الذين يحتمل أن يحكموا إيران في المستقبل، أن الحكومة كانت تفكر بالفعل في تغيير ولائها. بيد أنه بعد ذلك بما يزيد على الأسبوع قليلاً، أخبر أوين اجتماع مجلس الوزراء أنه: "مهما كانت عيوب الشاه، فإنه لا يزال من مصلحتنا أن يبقى في السلطة. ذلك أن حكومة عسكرية بدونه لن تمثل أي تحسن وقيام حكومة بقيادة آية الله الخوميني سيكون أسوأ كثيرا"[٥٣]

بيد أنه بحلول شهر ديسمبر، كان المسئولون يقولون إن بقاء الشاه غير مرجح وأن إيران على ما يبدو على شفا ثورة.[٥٤] وفي ٤ ديسمبر، أبلغ أنطوني بارسونز – الذي كان قد أخبر الشاه أن بريطانيا لن "تتخلى" عنه أبدا – الشاه باتصالات بريطانيا مع سياسيين من المعارضة، رغم أن الملفات التي رفعت السرية عنها لا تقدم أي تفاصيل عن هذه الشخصيات.[٥٥] وفي أواخر ذلك الشهر، مضى مسئولو وزارة الخارجية لمدى أبعد في المطالبة بأن تحول بريطانيا تأييدها إلى المعارضة الإيرانية. وكتب أوين يقول إنه

أخبر الحاضرين في اجتماع عُقد بالخارجية في ٢٠ ديسمبر أن الشاه في وضع "ميئوس منه"، لكن اتخاذ النظام لإجراءات صارمة شديدة ... قد يجدي في إيران، حيث إنه في ضوء عدم وجود بديل وخطر نشوب حالة من الفوضى، يمكن أن يكون هناك قبول لممارسة القوة بلا شفقة أكبر مما يمكن أن نتخيله بسهولة في الغرب، ناهيك عن تأييده". ويعني تقرير أوين ضمنا أن بعض المسئولين طالبوا بإسقاط الشاه وتأييد المعارضة، قائلين إنه أخبر الاجتماع "أننا إذا غيرنا السياسة حاليا، فسيحدث لنا أسوأ ما في العالم". لكن أوين خلص إلى أن بريطانيا يجب ألا "تناصر أو يُعتقد أنها تناصر حلولاً ما، ولا يجب أن نصبح متورطين في نصيحة الشاه أو الآخرين بشأن عما ينبغي عليهم عمله" – وهو تعليق يعني ضمنا أنه في تنازل أمام الحجج الرسمية، ستعتمد بريطانيا طريقا وسطا وتدع الأمور تجري في أعنتها، مما يعني أن الشاه سيسقط، وأن بريطانيا لن تعتبر مؤيدة له. ومن ثم أنهى البريطانيون تأييدهم للنظام الذي وضعوه في السلطة في ١٩٥٣. وفي ٢٩ ديسمبر، اقترح مسئولون في وزارة الخارجية أن يطلب أوين إلى الأمريكيين الضغط على الشاه كي لا يقوم بملاحقة عسكرية في البلاد والتي قال أوين إنه كان يرفضها – وتلك علامة أخرى على أن المسئولين لم يعودوا على الأقل مستعدين لمساندة الشاه.[٥٦]

ويلاحظ أوين أخيرا "أنه فيما يتعلق بالإدارة الفارسية في هيئة الإذاعة البريطانية، فإنها كانت عائقا بطريقة ما لكنها شكلت أيضا تأمينا مع المعارضة الداخلية. وقال لقد "اتخذت قرارا راسخا قبل شهور بعدم التدخل لدى الهيئة وكنت سعيدا بذلك وشعرت بأننا وضعنا هذه المشكلة في منظورها الصحيح".[٥٧] وهذا التعليق يبوح بالكثير؛ ففي ذلك الوقت كانت هذه الهيئة

مشهورة على نطاق واسع في طهران باعتبارها "هيئة الخوميني للإذاعة البريطانية" بسبب تقاريرها المنتقدة للشاه، مما جعل كثيرين يراهنون على أن البريطانيين يروجون ضمنا للمتأسلمين التابعين لآية الله.(٥٨)

وفرّ الشاه من طهران في ١٦ يناير، وفي أول فبراير عاد الخوميني لإيران من المنفى. وحينذاك، حاول البريطانيون "تأمين أنفسهم لمدى أكبر مع النظام الإسلامي الجديد بتحاشي أي ارتباط بالشاه". ورفضت لندن، إلى جانب الأمريكيين، أن تسمح لرجل شرطتها السابق باللجوء إلى لندن. ويلاحظ أوين أنه "لم يكن هناك شرف في قراري، بل كان مجرد حسابات باردة للمصلحة الوطنية"، مضيفا أنه اعتبر ذلك "عملاً خسيسا".(٥٩) وكتب كالاهان في تبرير القرار أن الشاه "شخصية خلافية في إيران بقدر هائل ويجب أن نراعي مستقبلنا مع هذا البلد".(٦٠)

وعيّن الخوميني مهدي بازارجان، وهو عالم كان الشاه قد نفاه وقائد لحركة التحرير الشعبية في إيران، رئيسا للوزراء في حكومة مؤقتة، لكن السلطة الحقيقية كانت مركزة في مجلس الثورة الإسلامية الذي كان يهيمن عليه الأصوليون الموالون للخوميني. وأخبر كالاهان البرلمان في ١٢ فبراير أن حكومته اعترفت في ذلك اليوم بحكومة بازارجان "وتتطلع لإقامة علاقات طيبة معها".(٦١) وأوضحت زعيمة المعارضة مارجريت تاتشر أن أولوياتها هي ضمان احترام صادرات الأسلحة التي كان الشاه قد طلبها، خاصة صفقة الدبابات إلى جانب "مصالحنا في النفط والتجارة وغير ذلك".(٦٢) بيد أن الحكومة الإيرانية الجديدة ألغت في ذلك الشهر بعض طلبيات الأسلحة. لكن ذلك لم يوقف البريطانيين عن السعي لتملق النظام الجديد كسبا لرضاه. ففي ٢٠ مارس كتب وزير الدولة السيرجون هانت إلى رئيس الوزراء قائلاً

إنه "عند إنهاء عقودنا، يجب ألا نعطي انطباعا بأننا ندير ظهورنا لإيـــران". وبدلاً من ذلك، أقترح "أننا يجب أن نجعل الإيرانيين يدركون أننا جـــاهزون، إن أرادوا، لاستئناف توريد البنود الروتينية مثـــل الـــذخيرة وقطـــع الغيـــار الضرورية لأداء قواتهم المسلحة لوظائفها الأساســـية. ويجـــب ألا نـــضيّع أي فرصة لدعم علاقتنا مع الحكومة الجديدة".(٦٣) وفي الشهر التـــالي تـــم إعـــلان الجمهورية الإسلامية بدستور جديد يعكس مُثُل الحكم الديني.

وبعد فوز مارجريت تاتشر في انتخابات مايو ١٩٧٩، قبلت اعتراض أنطوني بارسونز على منح الشاه حق اللجوء في بريطانيا، اتساقا مع موقف الحكومة السابقة. وأرسلت تاتشر السير دينيس رايت السفير السابق في إيران إلى جزر البهاما للقاء الشاه في المنفى وإخباره بقرار بريطانيا. وسافر رايت باسم مستعار لتجنب أي ربط عام لبريطانيا بالقائد المعزول. كما تقرر منع أعضاء من أسرة الشاه من دخول بريطانيا في حال أن أصبحت لندن مركزا للمعارضة للنظام الإسلامي الجديد.(٦٤) ومن جانبه كتب الشاه فـــي ســـيرته الذاتية فيما بعد: "كانت لدي شكوك قديمة العهـــد فـــي النوايـــا البريطانيـــة والسياسة البريطانية لم أجد مطلقا أي مبرر لتبديلها".(٦٥)

واستقال بازارجان ووزارته في نوفمبر بعـــد أن اســـتولى الطـــلاب المتشددون الموالون للخوميني على السفارة الأمريكية، وأخذوا ما يزيد على ستين رهينة أمريكية، ردا على زيارة الشاه للولايات المتحدة طلبا للرعايـــة الطبية. واعترضت بريطانيا بشدة على الاستيلاء على السفارة، لكـــن بعـــد أسبوعين من نشوب الأزمة، عندما سُئلت تاتشر عما إذا كانت ستهنئ الرئيس المصري على توفيره اللجوء للشاه، امتنعت رئيسة الوزراء عـــن الـــرد(٦٦). وعندما مات الشاه في القاهرة في يوليو ١٩٨٠، بعثت الولايـــات المتحـــدة

رئيسها السابق ريتشارد نيكسون وبعثت فرنسا سفيرها للمشاركة في الجنازة، في حين لم ترسل بريطانيا سوى القائم بالأعمال، ويشير ديفيد أوين في مذكراته إلى أن هذا بعث بإشارة مهمة للنظام الإسلامي.(٦٧)

وإضافة لذلك، واصلت بريطانيا تسليح النظام الجديد وتدريبه؛ فقد أعلنت تاتشر في مؤتمر صحفي عقد في واشنطن في ديسمبر ١٩٧٩ أن بريطانيا لا تزال تورد السلاح لإيران، ذاكرة "أننا لم نرسل عمليا أية أسلحة منذ أخذ الرهائن"، رغم أنها ناقضت نفسها في أبريل التالي عندما قالت إنه لم يتم تصدير أي أسلحة منذ بداية أزمة الرهائن.(٦٨) وفي يناير ١٩٨٠، أخطرت البرلمان أن "أقل من ٣٠ ضابطا عسكريا إيرانيا كان يجري تجريبهم في بريطانيا، وبحلول شهر أبريل ١٩٨٠، كان "نحو ٢٠ أو ٣٠" لا يزال يجري تدريبهم".(٦٩)

وفي ٢٨ يناير ١٩٠٨، بعد غزو السوفيت لأفغانستان قبل ذلك بشهر، أخبرت تاتشر مجلس العموم أننا "نواجه تطورا خطيرا في العلاقات بين الشرق والغرب"، وربما تستغل موسكو القلاقل و"التطلع إلى الاستقلال الذاتي" في المنطقة الناجمين عن الثورة الإيرانية. ولاحظت أن "الإغراء واضح بالنسبة للروس "لكن" هناك علامات على أن الإيرانيين أنفسهم يدركون الخطر على نحو متزايد". وواصلت قائلة :

إننا في هذا البلد نحترم حقوق الشعوب في اختيار نظمها وحكوماتها. ونرجو للإيرانيين الخير في بحثهم عن النظام السياسي الأكثر ملاءمة لاحتياجاتهم. ونأمل أن يخرجوا من صعوباتهم الحالية متحدين.(٧٠)

وأضافت في أبريل التالي أن "مستقبل الحكم الداخلي في إيران مسألة ترجع للشعب الإيراني"، وواصلت لتشير إلى "خطر انفصال البعض من الشعب الإيراني"، وهو ما "سيتعارض مع مصالح الغرب."[٧١] وكان اقتناع تاتشر في هذا هو أن الحكم الديني الإيراني مصدّ للتوسع السوفيتي ورأت أن إيران "المتحدة" رادع له. وينبغي القول بأنه بحلول ذلك الوقت، كانت طبيعة النظام الإيراني قد أصبحت واضحة بالفعل، ليس فقط في أخذ الرهائن الأمريكيين، وإنما أيضا في عمليات الإعدام الكثيرة التي كانت تجرى آنذاك. كما اعتبرت بريطانيا الإسلام الراديكالي مصدًا للسوفيت في أفغانستان، وكان العمل السري البريطاني ضد الاحتلال الروسي قد بدأ بالفعل، كما سنرى في الفصل التالي.

وبدا أن تفكير تاتشر يعكس تفكير زبجنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي للرئيس كارتر. ففي خضم حالة الجيشان التي نشبت في إيران نحو نهاية ١٩٧٨، كان بريجنسكي قد بدأ يلح في واشنطن على فكرة أن المنطقة الممتدة من شمال شرق أفريقيا إلى آسيا الوسطى مرورا بالخليج كانت "قوسا للأزمة"، وطالب بما أسماه "إطارا أمنيا جديدا" جديد لإعادة تأكيد قوة الولايات المتحدة ونفوذها في المنطقة". وهدف بريجنسكي إلى تعميق علاقات الولايات المتحدة العسكرية مع مصر والسعودية وباكستان وتركيا وغيرها من البلاد الإسلامية الواقعة قرب الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي وفي منطقة الخليج، وحشد القوى الإسلامية لاحتواء الاتحاد السوفيتي.[٧٢] وبمجرد رحيل الشاه، اكتسب هذا التفكير أهمية أكبر حتى من ذلك، وبحلول صيف ١٩٧٩، كان بريجنسكي يريد "تحالفا بحكم الأمر الواقع مع قوى التمرد الإسلامية ومع نظام جمهورية إيران الإسلامية"، على حد تعبير

ريتشارد كوتام، وهو ضابط في وكالة المخابرات المركزية لعب دورا رئيسيا في انقلاب إيران في ١٩٥٣.(٧٣) والتقى بريجنسكي رئيس الوزراء بازارجان في الجزائر بعد بضعة أشهر للترويج لهذه السياسة، لكن تم إيقافها بصورة كاملة فور أن بدأت أزمة الرهائن في نوفمبر.(٧٤) بيد أن تاتشر استمرت في طرح فكرة جعل إيران الإسلامية مصدًا للسوفيت بعد أن بدأت أزمة الرهائن.

بيد أن تأييد الأمر الواقع الذي قدمته بريطانيا للمتأسلمين في إيران، لم يكن سلبيا وجعجعة فحسب. ففي ١٩٨٢، عندما كشف نظام الخوميني عمليات القمع والإعدام التي يقوم بها للمعارضين السياسيين، انخرطت بريطانيا في التواطؤ معه بصورة استثنائية، بالمساعدة في تدمير حزب توده تقريبا، وهو المنظمة اليسارية الرئيسية في البلاد. فبعد أن تعاون حزب توده مع النظام في البدء، سحب تأييده له في ١٩٨٢، منتقدا إياه لمواصلة الحرب مع العراق، التي كانت قد بدأت في ١٩٨٠. وعندئذ عمل النظام على قمع توده، وسجن قيادته. وعندما هرب فلاديمير كوجشكين، وهو مسئول كبير في جهاز المخابرات السوفيتية، الكي جي بي، لبريطانيا في ١٩٨٢، نقل إلى هيئة المخابرات البريطانية الخارجية قائمة بالعملاء السوفيت الذين يعملون في إيران، وعقب ذلك سمحت له الهيئة بأن يزور وكالة المخابرات المركزية أيضا ويعطيها القائمة. وفي أكتوبر، قررت هيئة المخابرات الخارجية البريطانية ووكالة المخابرات المركزية تحويل هذه القائمة إلى الإيرانيين، بغية تملق النظام الإيراني استرضاء له من أجل تقليص النفوذ السوفيتي في بلد مهم من الناحية الاستراتيجية. وعقب ذلك، تم إعدام عشرات من العملاء المزعومين والقبض على أكثر من ألف من أعضاء حزب توده، في حين تم

حظر الحزب. وفي ديسمبر، تم تقديم مائة عضو في المنظمة العسكرية للحزب إلى المحاكمة، استنادا في الأساس إلى معلومات قدمتها بريطانيا، وحكم على كثيرين منهم بالإعدام.(٧٥) وتم سحق حزب توده عمليا، رغم أنه استطاع فيما بعد إعادة تشكيل نفسه وعمل بصفته حركة سرية تحت الأرض.

وتبين هذه الواقعة أن بريطانيا كانت مستعدة للتعاون سرًا مع النظام الشيعي المتأسلم الذي لا يرحم لتحقيق مصالح مشتركة محددة – قمع اليسار – حتى على الرغم من أن إيران كانت قد أصبحت تعتبر تهديدا استراتيجيا وقوة معادية للغرب بشكل كامل. وكان هذا يتفق أيضا مع سياسة بريطانيا قديمة العهد، التي تعكس تعاون بريطانيا مع آية الله كاشاني في التخطيط للانقلاب على مصدق قبل ثلاثين عاما، بل وسرعان ما بدأت بريطانيا من جديد تصدر أسلحة أساسية لنظام الخوميني كما سنرى في الفصل التاسع.

الفصل الثامن

التدريب على الإرهاب: الجهاد في أفغانستان

كانت الحرب على الاحتلال السوفيتي لأفغانستان في الثمانينيات إشارة للمرحلة التالية في تطور التطرف الإسلامي العالمي، استنادا للانبعاث الإسلامي الذي حدث في العقد السابق. فعقب الغزو السوفيتي في ديسمبر ١٩٧٩، تدفق عشرات الألوف من المتطوعين من كل أرجاء العالم الإسلامي للانضمام لإخوانهم الأفغان ومحاربة الشيوعيين. وخلال الحرب، مضوا إلى تشكيل جماعات مناضلة من المجاهدين استهدفت بلدانها الأصلية والغرب في نهاية المطاف في عمليات إرهابية. وتم دعم هؤلاء المجاهدين وجماعات المقاومة من أهالي أفغانستان الذين ارتبطوا بهم، بمليارات الدولارات كمعونة وتدريب عسكري قدمته أساسا السعودية، والولايات المتحدة، وباكستان، وبريطانيا أيضا.

وكان لبريطانيا بالفعل تاريخ طويل في دعم القوى المتأسلمة والعمل إلى جانبها في الوقت الذي عبر فيه السوفيت الحدود الأفغانية، لكن التآمر مع المجاهدين في أفغانستان كان شيئا مختلفا عن هذه الوقائع السابقة، كان جزءا من العملية السرية الأشد اتساعا لهوايتهول منذ الحرب العالمية الثانية. كانت المشكلة مع الغزو السوفيتي لباكستان، كما أوضحت رئيس الوزراء مارجريت تاتشر بعد توليها منصبها بستة شهور هي "أنه إذا دعم الاتحاد السوفيتي قبضته على أفغانستان، فإنه سيوسع في الواقع حدوده مع إيران

بصورة شاسعة، ويكتسب تخوما تربو على ١٠٠٠ ميل على امتداد باكستان، وسيقترب لمسافة تجعله في حدود ٣٠٠ ميل من مضيق هرمز، الذي يسيطر على الخليج الفارسي".[١] وفي العلن، أنكرت رئيس الوزراء وغيرها من القادة البريطانيين تورطهم العسكري في أفغانستان، وادعوا أنهم يلتمسون حلولاً دبلوماسية صرفة للنزاع.[٢] والواقع أن المعونة السرية البريطانية للمقاومة الأفغانية كانت قد بدأت تتدفق حتى قبل الغزو السوفيتي، في حين صرحت هوايتهول لجهاز المخابرات الخارجية بالقيام بعمليات في السنة الأولى من الاحتلال السوفيتي، نسقها ضباط الجهاز في إسلام أباد بالتعاون مع وكالة المخابرات المركزية وإدارة المخابرات في باكستان.[٣] وكانت برامج التدريب البريطانية الأمريكية السرية حاسمة، حيث إنه لم يكن لدى كثير من القوى الأفغانية الأهلية، والغالبية الشاسعة من المتطوعين المجاهدين الذين وفدوا لأفغانستان، أي تدريب عسكري.[٤] وكانت تلك سياسة ترتبت عليها عواقب عميقة.

جهاد إسلامي واحد، اثنان، ثلاثة :

في مطلع السبعينيات، كانت أفكار الإخوان المسلمين قد حظيت بذيوع واسع في أفغانستان، حيث سافر الطلاب المصريون والأفغان الذين كانوا يدرسون في جامعة الأزهر الشهيرة في القاهرة، إلى بلدي كل منهما الآخر. وكان أحد خريجي الأزهر هو أبرز شخصية بين المتأسلمين الأفغان: بُرهان الدين ربّاني، وهو أستاذ جامعة طاجيكي، انتخب في ١٩٧٢ رئيسا للجماعة الإسلامية في أفغانستان، وهي حزب إسلامي يستلهم المفكرين القياديين في الإخوان المسلمين، حسن البنا وسيد قطب، وحزب عبد الأعلى المودودي الذي يحمل الاسم نفسه في باكستان. كان المودودي الذي حظي بتأثير كبير

على أجيال من المتأسلمين والمجاهدين، يؤمن بأن الحضارة الحديثة تؤدى بالعالم إلى التهلكة وأن الإسلام وحده هو الذي يستطيع إنقاذه. وطرح فكرة القيام بثورة إسلامية يمكن أن تؤدي إلى إقامة دولة إسلامية، وهو هدف ثوري سعت الجماعة الإسلامية في الإعداد له إلى توعية المجتمع. وكان نائب ربّاني في الجماعة الإسلامية هو عبد الرسول سيّاف، وهو محاضر في جامعة كابول له انتماءات أيضا للإخوان المسلمين، في حين كلف مهندس مدني شاب من الباشتون هو قلب الدين حكمتيار بالأنشطة السياسية للحزب.(٥)

وخلال منتصف السبعينيات، قيّم جون درنكال السفير البريطاني في كابول، الإخوان المسلمين الأفغان باعتبارهم "محافظين" و "خطرا محتملا" على المصالح البريطانية هناك، لكنه واصل للمفارقة ليقول "إنني لا أعطي لهذا الخطر مرتبة عالية جدا.(٦) لم يكن مصطلح الإخوان يعني منظمة متمركزة، لكن مصطلح "ينطبق بصورة فضفاضة على أي مجموعة من المتحمسين دينيا"، في حين كان "من غير المرجح" أن تكون لهم صلات بتنظيم الإخوان الدولي.(٧) بيد أن مسئولا آخر في السفارة البريطانية لاحظ أن "التنظيم الدولي للإخوان المسلمين ... لا يزال ناشطا في أفغانستان، بما في ذلك جامعة كابول والجيش".(٨)

وكان البريطانيون في السبعينيات ينظرون إلى أفغانستان بنفس طريقتهم خلال المباراة الكبرى في القرن التاسع عشر: إنها بلد المصالح التجارية لبريطانيا صغيرة فيه لكن المسئولين أكدوا أن "الأمر يستحق بعض الاهتمام للإبقاء على العلاقة الوثيقة مع الحكومة الأفغانية" حيث إن "أفغانستان لها موقع استراتيجي ولدى الحكومة الأفغانية عادة معلومات

عرضية مثيرة للاهتمام عن شئون جيرانها".[٩] وقد حكم ملك موال لبريطانيا، هو ظاهر شاه أفغانستان منذ ١٩٣٣ بنظام اعترفت وزارة الخارجية "أنه ضعيف وغير كفؤ، يعرقله برلمان غير خاضع للسيطرة وغير مسئول، تلقاء خلفية من السخط الشعبي، خاصة بين الطلاب". كانت الأحزاب السياسية محظورة. وفي الوقت نفسه كما واصلت وزارة الخارجية القول "فإن علاقتنا مع أفغانستان حاليا أفضل مما كانت عليه لنحو ١٣٠ عاما، مما يعكس النمط التاريخي للدعم البريطاني للنظم التي لا تحظى بالشعبية.[١٠]

وفي يوليو ١٩٧٣، أطاح انقلاب عسكري بالملك وكان يقوده شقيق زوجته محمد داوود خان، وهو رئيس وزراء سابق. وقد دبّر الانقلاب ضباط من الجناح اليساري، كان كثيرون منهم قد تلقوا تدريبهم في الاتحاد السوفيتي، وإن كان داوود "أولاً وقبل كل شيء وطنيا عقد العزم على الحفاظ على استقلال أفغانستان وحريتها في العمل".[١١] وأقام داوود جمهورية وأعلن نفسه رئيسا وعقد اتفاقيات بشأن استيراد السلاح والتدريب العسكري مع الاتحاد السوفيتي. ولدعم نظامه، سرعان ما تحرك داوود للعمل ضد الحركة المتأسلمة، وسجن بعض شخصياتها القيادية، بمن فيهم سيّاف، في حين هرب آخرون، منهم رباني وأحمد شاه مسعود، وهو طالب هندسة طاجيكي عبر حدود أفغانستان الجنوبية إلى باكستان.

وفي الوقت نفسه، كانت باكستان تخشى من أن يستمر داوود في متابعة قضية باشتونستان – وهي إقليم يقع تحت سيطرة كابول، ويضم منطقة بها أغلبية من السكان الباشتون في جنوبي أفغانستان وشمال باكستان؛ يقسمها إلى جزأين خط ديوراند، وهو خط الحدود الذي فرضه البريطانيون خلال الحكم

الاستعماري للهند. وتحركت الحكومة الباكستانية بقيادة رئيس الـوزراء ذي الفقار على بوتو، مؤسس حزب الشعب الباكستاني للتصدي لتـرويج داوود لمطلب أفغانستان الكبرى، بمساندة تمرد متأسلم نشب في البلاد. وصـرحت حكومة بوتو بتنفيذ برنامج سري للتدريب العـسكري قـرب بيـشاور فـي باكستان، حيث كانت مجموعات الخدمة الخاصـة تحـت إشـراف جهـاز المخابرات الباكستاني تقدم كميات صغيرة من الأسلحة والتدريب للأفغان.(١٢) وفي يوليو ١٩٧٥، أرسل جهاز المخابرات الباكستاني الأفغان العاملين معه إلى الجزء الشرقي من أفغانستان لشن موجة من الهجمـات علـى مكاتـب الحكومة والتحريض على تنظيم هبّة؛ بيد أن هذا فشل، بسبب افتقاره لـدعم واسع في أفغانستان. (١٣)

وأصبح نظام داوود مكروها وقمعيًا بصورة متزايدة حتى وقع انقلاب آخر موال للسوفيت في أبريل ١٨٧٨، قاده محمد تراقي من حزب الـشعب الديمقراطي الأفغانستاني، وهو الحزب السياسي الرئيسي الموالي للـسوفيت، والذي كان قد وقع بعد توليه السلطة معاهدة صداقة مع الاتحـاد الـسوفيتي. وخلال ١٩٧٨، تفجر تمرد شعبي ضد النظام الجديد، حاولت فيه الأحـزاب الإسلامية، التي وصفتها المخابرات الأمريكية بأنها "إخوان مسلمون" وساندها جهاز المخابرات الباكستاني، استثارة انتفاضة ثانية بالقيام بحملة من الإرهاب في أفغانستان، اغتالت فيها مئات من المديرين والموظفين المدنيين. (١٤) وفي يوليو ١٩٧٩ بدأ الرئيس كارتر، الذي أقلقته وثاقة ارتبـاط النظـام الجديـد بالسوفيت، يرسل معونة سرية لمعارضي النظام المتأسلمين، وكانت تلك ثالث محاولة لقوى فاعلة خارجية منذ ١٩٧٥ لتنظيم انتفاضة علـى النظـام فـي كابول. وتم الاضطلاع بالعملية في تعاون مع السعودية وباكـستان وكانـت

جزءا من خطة لهيئة تشكلت فيما بين الحكومات أنشأها كارتر، وهي فريق عمل القوميات، لإثارة القلاقل بين الأقليات الإثنية في المنطقة.(١٥) وتم إرسال المعونة السرية قبل الغزو السوفيتي بخمسة شهور، وقد قال زبجنيو بريجنسكي، مستشار كارتر للأمن القومي فيما بعد، إنه أعرب لكارتر عن أمله في أن "تستدرج الولايات المتحدة تدخلاً عسكريا سوفيتيا" سيفشل، ومن ثم "تهب للاتحاد السوفيتي حرب فيتنام الخاصة به".(١٦)

وفي سبتمبر ١٩٧٩، وبعد شهور من قتال وحشي بين فصيلين من حزب الشعب الديمقراطي الأفغاني، جاء انقلاب آخر بحفيظ الله نائب رئيس الوزراء إلى السلطة، ساعيا للسيطرة على الحزب وكذلك لقتال مجاهدي حرب العصابات الذين تؤيدهم الولايات المتحدة. ومع تعرض نظام أمين الله لضغط العصيان، وخوف موسكو من عدم إذعان أمين بشكل كاف للإبقاء على حكومة موالية للسوفيت في كابول، غزا السوفيت أفغانستان في ٢٧ ديسمبر، وانهمرت دباباتهم وقواتهم على البلاد، وقتلوا أمين ونصبوا بابراك كارمال نائب رئيس الوزراء السابق رئيسا. وبعد الغزو مباشرة، أرسل بريجنسكي مذكرة إلى كارتر تقول إنه "يجب علينا أن ننسق مع البلدان الإسلامية حملة دعاية وحملة عمل سري على حد سواء لمساعدة المتمردين".(١٧)

ويبدو أن بريطانيا كانت قد بدأت هي الأخرى في تأييد المتمردين سرّا قبل الغزو السوفيتي. ففي ١٧ ديسمبر ١٩٧٩، عقد اجتماع "خاص للتنسيق" في البيت الأبيض رأسه والتر مونديل نائب الرئيس كارتر، وضم كل الوزارات الحكومية الأمريكية الأساسية. ومع احتشاد القوات السوفيتية قرب حدود أفغانستان، مهددة بالغزو لمساندة النظام الشيوعي، وافق الاجتماع على

"تقصي إمكانية تحسين التمويل والتسليح للقوات المتمردة واتصالاتها مع الباكستانيين والبريطانيين، لجعل مواصلة السوفيت لجهودهم مكلفا لأقصى حد ممكن". وهكذا، فقد بدأ البريطانيون حينذاك في القيام بما أصبح دورهم الأول تجاه الأمريكيين، وهو دور الشريك الأصغر في عمل سري تقوده الولايات المتحدة، في تناقض حاد مع الدور الأكثر اتساما بالمساواة الذي كانت لندن تحظى به في الخمسينيات؛ وكان على بريطانيا أن تقوم بمهام متخصصة مثل تدريب المقاومة الأفغانية وإرسال عملاء سريين للمساعدة في القتال. وإجمالاً، كانت الخطة الأمريكية هي "تصوير السوفيت بأنهم أعداء للسيماء الدينية والقومية الإسلامية"(١٨).

وفي يوم ١٨ ديسمبر، وهو اليوم التالي للاجتماع، ألقت مارجريت تاتشر رئيس الوزراء، والتي كان من المفترض أنها أبلغت حينذاك بالطلب الذي وجهه إليها اجتماع البيت الأبيض، خطابا رئيسيا في رابطة السياسة الخارجية، وهي مؤسسة أمريكية للبحوث متعددة التخصصات في نيويورك، بعنوان "الغرب والعالم اليوم"، دافعت فيه بقوة عن الإسلام بديلا للماركسية. وفي إشارة لأزمة الرهائن الإيرانية التي كانت قد بدأت قبل ذلك بشهر، قالت تاتشر "لا أعتقد أنه يجب أن نحكم على الإسلام في ضوء الحوادث الجارية في إيران" واستطردت :

هناك موجة من الثقة بالنفس والوعي بالذات في العالم الإسلامي سبقت الثورة الإيرانية، وستتخطى في مداها تجاوزاتها الحالية. وينبغي أن يعترف الغرب بهذا باحترام وليس بعداء. أن الشرق الأوسط منطقة لنا فيها جميعا مصالح كبيرة. ومن مصلحتنا، وكذلك من مصلحة شعوب تلك المنطقة، أن تنطلق من تقاليدها الدينية العميقة. أننا لا نريد أن نراها تخضع للدعوة الاحتيالية للماركسية المستوردة.(١٩)

وكان استعداد تاتشر لكي تطرح جانبا استيلاء المتشددين الإيرانيين على السفارة البريطانية في طهران وتوسلها بالتناقض بين "تقاليد" الإسلام والماركسية "المستوردة"، لافتا للنظر بصورة صارخة. كان ذلك هو الخطاب الذي قالت فيه ردا على أولئك الذين يتهمونها مثلهم مثل السوفيت بأنها "السيدة الحديدية": "أنهم على حق تماما، إنني كذلك" – وهو القول الذي اقتبسته الأفلام الوثائقية في التليفزيون إلى مالا نهاية. ومع ذلك، فإن جزءا أساسيا من دعوى تاتشر لصدّ ما أسمته "التهديد المباشر من جانب الاتحاد السوفيتي" كان انعكاسا لاعتماد بريطانيا التقليدي للغاية على القوى المتأسلمة في المنطقة.

وبعد الغزو بشهر، أبلغت تاتشر البرلمان بأن مصطلح "المتمردين" الذي تستخدمه الصحف "كلمة غريبة بالنسبة لي عن أناس يحاربون للدفاع عن بلدهم ضد غاز أجنبي. لا ريب أنهم محاربون حقيقيون في سبيل الحرية، يقاتلون لتحرير بلدهم من قاهر أجنبي". ووصفت أفغانستان بلغة تشير إلى الإسلام والمسلمين لافتة للنظر، قائلة إنه "بلد إسلامي، عضو في حركة عدم الانحياز وبلد لا يمثل أي تهديد يمكن تصوره لمصالح [السوفيت] القطرية أو غيرها" وإن "الاتحاد السوفيتي قد دقّ إسفينا في قلب العالم الإسلامي".[٢٠]

وفي زيارة لاحقة لمعسكر للاجئين قرب حدود أفغانستان، أخبرت تاتشر المحيطين بها "إنكم تتركون بلدا كافرا لأنكم رفضتم أن تعيشوا في ظل نظام شيوعي كافر يحاول تدمير دينكم"، وإن "أفئدة العالم الحرّ معكم". وأضافت "إننا سنواصل، جنبا إلى جنب مع باكستان، والمؤتمر الإسلامي، وحركة عدم الانحياز، ومع الغالبية الشاسعة من بلدان العالم، العمل من أجل التوصل إلى حلّ".[٢١] ومرة ثانية كان التوسل بالإسلام اللافت للنظر بصورة

صارخة، يبين أن بريطانيا كانت مستعدة مرة أخرى للتوحيد صراحة بين مصالحها الجغرافية السياسية والنفطية وبين مصالح القوى الإسلامية تحديدا.

تنظيم الجهاد :

سرعان ما بدأ حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة – السعودية ومصر وباكستان – في تنظيم حرب المقاومة، بمساعدة أمريكية وبريطانية. (وتعالت أصوات النظام السعودي، ووسائل الإعلام والمساجد مطالبة بمساندة الجهاد ضد الشيوعيين الكفرة في كل أنحاء المملكة، في حين لعبت رابطة العالم الإسلامي التي يدعمها السعوديون دورا رئيسيا في إرسال الأموال. وكانت السعودية والولايات المتحدة، هما الممولين السخيين الرئيسيين للحرب وقدم كل منهما نحو ٣ مليارات دولار. وكان الأمير تركي رئيس المخابرات هو الذي يدير التمويل السعودي، وعمل في ذلك من بين كثيرين آخرين مع أسامة بن لادن وهو ابن رجل أعمال ثري له روابط وثيقة مع الأسرة المالكة. وكان بن لادن الذي استخدم موارده المالية الخاصة لمساعدة المقاومة الأفغانية، من بين أوائل العرب الذين وفدوا للمشاركة في الجهاد، فقد جاء في ١٩٨٠ واستمر طوال الحرب بأكملها، وإن لاحظ أحد المحللين أن بن لادن زار لندن أيضا في مطلع الثمانينيات، وأنه ألقى عظات وخطبا دينية كثيرة في مركز ريجنت بارك الإسلامي.[٢٢] كما يعتقد أن الملك السعودي فهد، الذي تولى السلطة في المملكة في ١٩٨٢، وولي العهد عبد الله – الملك الحالي – قد التقيا بن لادن وموّلاه.[٢٣]

وقد استخدم بن لادن نقوده الخاصة لتجنيد المتطوعين العرب وتدريبهم في باكستان وأفغانستان، وأقام علاقات طيبة مع قادة أفغان مثل حكمتيار

ومسعود، وغضت المخابرات الباكستانية الطرف عن ذلك.[٢٤] وليس هنـــاك أدلة على دعم بريطاني أو أمريكي مباشر لبن لادن، لكــن أحــد مــصادر المخابرات المركزية ادعى أن مبعوثين أمريكيين التقوا بــن لادن بــصورة مباشرة، وكان هو أول من اقترح تزويد المجاهدين بقذائف ستينجر المضادة للطائرات.[٢٥] ولاحظ جون كولي الصحفي الأمريكي أن "وكالة المخـــابرات الأمريكية التي كانت منبهرة بوثائق اعتماد بن لادن السعودية الخاليـــة مـــن العيوب، أطلقت له العنان في أفغانستان"، لتنظيم المقاتلين المتأسلمين.[٢٦]

وكانت مصر السادات لاعبا رئيسيا ثانيا، فقد نظمت نقل المتطـــوعين المصريين إلى أفغانستان، بمن فيهم الإخوان المسلمون، الذين شكلوا نـــسبة كبيرة من المقاومة المناوئة للسوفيت. وبعد اغتيال المتأسلمين للسادات فـــي ١٩٨١، قام بعض من هؤلاء الذين سجنوا مؤقتا، بهذه الرحلة لاحقا، ومنهم محمد عاطف، الذي أصبح معاونا لصيقا لبن لادن. وحارب كثيـــرون مـــن المتأسلمين المصريين المتشددين مع حزب حكمتيار الإسلامي.[٢٧]

ونظمت باكستان، التي كانت حينذاك تعيش في ظل الأحكام العرفيـــة عقب انقلاب الجنرال ضياء الحق في يوليو ١٩٧٧ علـــى حكومـــة بوتـــو، المقاومة الأفغانية وإداراتها في الميدان. وكان ضياء الحق الذي تدرب فـــي الجيش البريطاني في الهند في الأربعينيات وبعد ذلك في فورت بـــراج فـــي الولايات المتحدة الأمريكية، قد خدم أيضا فـــي الأردن فـــي ١٩٧٠، وقـــاد مرتزقة لسحق الفلسطينيين نيابة عن الملك حسين خلال أيلول الأســـود.[٢٨] وبعد استيلاء ضياء على السلطة، شرع في تنصيب نفسه وباكستان حـــاميين للإسلام، وأصبح التدين المتزمت والمتعصب سياسة للدولة في باكستان".[٢٩] ولما كان ضياء يفتقر لقاعدة سياسية، فقد التمس تأييد الملالي، بل ومـــضى

إلى حدّ أبعد من السادات في "أسلمة" المجتمع الباكستاني. وطبقت حكومته الشريعة في ١٩٧٩ وساندتها الجماعة الإسلامية القوية التي وفرت قناة أساسية للمعونة المالية العربية للمجاهدين في أفغانستان.[٣٠] وعلّمت شبكة الجماعة الإسلامية في مدارس ديوباندي الدينية، والمعروفة باسم المدارس، عشرات الآلاف من السكان وأكسبتهم طابعا راديكاليا في السبعينيات والثمانينيات، ساعدها في ذلك التدفق الحاشد من الأموال التي انهمرت لدعم قضية نضالية إسلامية في المنطقة.

وتم تنظيم شحنات الأسلحة المقدمة إلى المتمردين الأفغان ونقلها من خلال باكستان، خاصة عن طريق جهاز المخابرات الباكستاني. وفي اجتماع عقده الجنرال ضياء مع بريجنسكي في يناير ١٩٨٠، أصر على ألاّ تقدم وكالة المخابرات المركزية إمدادات مباشرة للأفغان، بغية الإبقاء على سيطرة باكستان على العملية.[٣١] ومن بين الكميات الضخمة من الأسلحة المصدرة إلى باكستان، بافتراض توزيعها من هناك على الجماعات الإسلامية، باعت القوة الباكستانية نحو الثلث منها في السوق السوداء، ولم تصل مطلقا إلى متلقيها المقصودين. ومن ١٩٨٣ إلى ١٩٨٧، ارتفعت الشحنات السنوية من الأسلحة من ١٠ آلاف إلى ٦٥ ألف طن.[٣٢]

وقد جرى تنظيم المقاومة الأفغانية في سبع مجموعات أساسية، عرفت باسم سبعة بيشاور، على اسم مدينة تقع في شمال غربي باكستان حيث تمركزت في قواعد. وكانت أهم أربع جماعات جميعها من المتشددين الجهاديين، الذين يؤمنون بالحرب المقدسة والتزموا ببناء مجتمع إسلامي. وقد أسماها أحد المؤرخين بأنهم إخواهابيين– إذ تأثرت بأيديولوجية الإخوان المسلمين (الإخوانية) والأيديولوجية المحافظة بصورة مغالى فيها للسعوديين

(الوهابيين).[٣٣] وانقسم الحزب الإسلامي إلى فصيلين، أحدهما يقوده قلب الدين حكمتيار، الذي كان قد انشق على جماعة ربّاني الإسلامية، وهيمن عليها الإخوان المسلمون، وكانت هذه هي أقوى الفصائل الباكستانية وتلقت أكبر حصة من المعونة الخارجية، خاصة من جهاز المخابرات الباكستاني والجماعة الإسلامية الباكستانية. وكان الفصيل الثاني من الحزب الإسلامي بقيادة يونس خالص، وهو مُلاّ وعالم كان يبلغ من العمر ستين عاما، وكان من بين قواده العسكريين جلال الدين حقّاني وعبد الحق، الذي سنعرض له لاحقا. ثم كانت هناك الجماعة الإسلامية لبرهان الدين ربّاني الذي كان أحمد شاه مسعود هو قائده العسكري في الميدان. وكانت الجماعة الرابعة هي الاتحاد الإسلامي الذي يقوده عبد الرسول سيّاف، وهو وهابي له ارتباطات بالسعودية، التي قدمت معظم دعمها لسيّاف إلى جانب حكمتيار؛ وكان سيّاف هو الذي ذهب معه بن لادن وكذلك خالد شيخ محمد، مهندس ١١ سبتمبر، إلى المعركة أولاً.

وتم إلحاق المتطوعين الإسلاميين غير الأفغان بهذه الجماعات، وانضم معظمهم إلى حكمتيار وسيّاف. وتتباين تقديرات من تدربوا في أفغانستان وحاربوا فيها بصورة واسعة، من ٢٥ إلى ٨٥ ألفا.[٣٤] وعلى الرغم من أن إسهامهم في المجهود الحربي ضد المحتلين السوفيت كان كبيرا في بعض الأوقات، فإنه لم يكن له شأن مقارنة بالقوات الأفغانية نفسها، التي وصل عددها إلى ٢٥٠ ألف في كل الأوقات.[٣٥] وكان المنظّر الرئيسي للمتطوعين "الأفغان العرب" هو عبد الرحمن عزّام، وهو أخ مسلم فلسطيني وأستاذ في الجامعة لقى ترحيبا في السعودية في الستينيات وأثّر التعليم الذي قام به في جدّة على أسامة بن لادن. وكان عزّام قبلاً مسئولاً عن التعليم في رابطة

العالم الإسلامي، التي أرسلته إلى إسلام أباد في ١٩٨٠ للتدريس في الجامعة الإسلامية الدولية، وكانت هي نفسها تمول جزئيا من قبل الرابطة الإسلامية ويشرف عليها الإخوان المسلمون.[٣٦] وفي ١٩٨٤، انتقل عزّام إلى بيشاور بعد أن حصل على موافقة الرابطة لفتح فرع هناك. وسمح له هذا بأن يقيم مكتبا للخدمات لتنظيم قوة المتطوعين المجاهدين، وإدارة أموالها ونشر فكرة النضال الدولي المسلح. وقد أقيم مكتب بيشاور بمساعدة الجماعة الإسلامية الباكستانية ومولـه أسامة بن لادن في البداية إلى جانب هبات كبيرة من السعودية.[٣٧] وأنفق المكتب ٢٠٠ مليون دولار من المعونة القادمة من الشرق الأوسط ومن الغرب، أساسا أمريكا وبريطانيا، المكرسة للجهاد في أفغانستان، وغالبا ما اعتمدت جهوده في مجال التجنيد على شبكة مكاتب الإخوان المسلمين.[٣٨]

العمل السري البريطاني :

انطوى الدور البريطاني في حرب أفغانستان أساسا على التدريب العسكري السري وإمدادات الأسلحة، لكنه امتد أيضا لما وراء أفغانستان إلى الجمهوريات الإسلامية جنوبي الاتحاد السوفيتي. ولعبت بريطانيا دورا حيويا في دعم الولايات المتحدة وعملت بوصفها ذراعا سرية بحكم الأمر الواقع للحكومة الأمريكية ومضى دورها عادة لما وراء ما كانت القوات الأمريكية قادرة على القيام به أو راغبة فيه، لأنها كانت تواجه إشرافا من الكونجرس أكبر مما كان قائما في بريطانيا.

وهكذا، فقد لعبت القوات السرية البريطانية، على خلاف القوات السرية الأمريكية دورا مباشرا في الحرب، واضطلعت بأدوار الاستطلاع والمساندة

مع فرق للمقاومة كانت تدربها هي وأمثالها.(٣٩) والواقع أنه في المراحل المبكرة من الحرب كان مغاوير (كوماندوز) جهاز المخابرات البريطاني يدخلون أفغانستان ويخرجون منها من باكستان، لينقلوا إمدادات للجماعات الأفغانية بصورة مستقلة عن الباكستانيين – وفي مخالفة لمطالب الجنرال ضياء.(٤٠) وفي البدء اقترحت بريطانيا على الولايات المتحدة إرسال أسلحة سوفيتية الصنع للقوات الأفغانية بغية إخفاء مصدرها الأصلي، ووافق الرئيس كارتر على هذه العملية، غير مدرك كما يبدو أن الأسلحة كان يتم توريدها من خلال شبكة منذر الكسار، العميل البريطاني الذي كان يقوم بالتوريد أيضا للمتطرفين الفلسطينيين، كما ورد في الفصل السادس.(٤١) وبناء على طلب الولايات المتحدة، تم شحن ٦٠٠ قذيفة ضد الطائرات تحمل على الكتف تعمل بماسورة النفخ بدءا من ربيع ١٩٨٦، كان قد تم الاستغناء عنها عقب دورها غير الفعال في حرب فوكلاند. كما ساعد جهاز المخابرات الخارجية البريطاني وكالة المخابرات المركزية في مرحلة مبكرة من الحرب بتفعيل الشبكات البريطانية من الاتصالات في البلاد القائمة منذ أجل طويل – وهو في الواقع دور مماثل لذلك الذي لعبه الجهاز في انقلاب ١٩٥٢ في إيران.(٤٢) وهكذا، استطاعت بريطانيا أن تجعل نفسها جاهزة تحت الطلب لمَد يد المساعدة السريعة، رغم أن الأمريكيين كما لاحظ خبير بريطاني في شئون المخابرات "دفعوا معظم الفواتير".(٤٣) وفي ذلك الوقت، كان الدور البريطاني المتخصص في العمل السري يعتمد على الكرم الأمريكي.

وعمل جهاز المخابرات الخارجية البريطاني إلى جانب فريق الخدمات الخاصة الباكستاني، الذي وجه الكوماندوز التابعين له في عمليات حرب العصابات في أفغانستان.(٤٤) وكانت التعليمات البريطانية والأمريكية

تستهدف تمكين ضباط فريق الخدمات الخاصة الباكستاني من نقل ما تلقوه من تدريب للجماعات الأفغانية والمتطوعين المجاهدين. وكان العقيد برفيز مشرف أحد قادة هذا الفريق، وأمضى سبع سنوات مع هذه الوحدة ويعتقد أنه قام بتدريب المجاهدين.(٤٥) وكان ضياء الدين، قد اختار مشرف عضواً مخلصا في جماعة ديوباندي وذكته الجماعة الإسلامية حسبما قال بعض المحللين؛ وعندئذ اتصل مشرف ببن لادن.(٤٦) وقد كتب مشرف مؤخرا في سيرته الذاتية أننا: "ساعدنا في إنشاء المجاهدين، وأشعلنا خيالهم بالحماسة الدينية في الدورات التي عقدناها لهم، وسلحناهم، ودفعنا لهم أموالاً، وأطعمناهم، وأرسلناهم للجهاد ضد الاتحاد السوفيتي في أفغانستان". ويدعي أنه لم تدرك لا باكستان ولا الولايات المتحدة ما يمكن لأسامة بن لادن "أن يفعله لاحقا بالتنظيم الذي مكناه جميعنا من إقامته".(٤٧)

وكان التدريب والتعليم الذي جرى تقديمه للباكستانيين وكبار القادة الأفغان في مجالات مثل استخدام المتفجرات، والأسلحة الآلية وأدوات التحكم عن بُعد لتفجير الألغام والقنابل، وممارسات التدمير وإحراق المباني، وكلها استخدمت في أعمال إرهابية فيما بعد. وقدمت وكالة المخابرات المركزية تشكيلة واسعة من الأسلحة لجهاز المخابرات الباكستاني، بما في ذلك متفجرات لدنة وبنادق للقناصة ومعدات متقنة للتوقيت والتفجير الإليكتروني التي جعلت تفجير القنابل من موقع بعيد أكثر سهولة – وهي بنود "للاستعمال المزدوج" يمكن استخدامها لمهاجمة أهداف عسكرية وكذلك استخدامها في عمليات إرهابية.(٤٨) كما شملت بعض برامج التدريب تعليم كيفية طعن حارس من الخلف، وقتل قادة العدو واغتيالهم، وعمليات الخنق والضرب بالفأس للتقطيع إلى أجزاء.(٤٩) وقد لاحظ العقيد محمد يوسف من جهاز

المخابرات الباكستاني فيما بعد أن التدريب تراوح من غرس سكين بين عظم كتف جندي سوفيتي وهو يتسوق في البازار إلى وضع قنبلة في محفظة الأوراق في مكتب مسئول كبير. وكانت مؤسسات التعليم الأفغانية تعتبر مناسبة تماما كأهداف، مثلما شرح، حيث إنها كانت تضم "الشيوعيين الذين يلقنون الطلاب عقيدتهم الشيوعية".(٥٠)

كما دربت بريطانيا القوات الأفغانية بصورة مباشرة، وتم ذلك في كثير من الحالات بتعاقد مع شركات أمن خاصة، وهي سياسة سمحت بها هوايتهول، وكانت الشركة الأساسية هي شركة كيني ميني سيرفسز، وهو الاسم الذي أطلق على المرتزقة البريطانيين الذين كانوا يقاتلون لصالح بريطانيا في كينيا خلال الحرب الوحشية التي دارت فيها في الخمسينيات. وكان التدريب الذي تقوم به هذه الشركة، بقيادة ضباط جهاز المخابرات الخارجية السابقين، يقدم لأعداد صغيرة من وحدات الكوماندوز الأفغانية في قواعد سرية تابعة لجهاز المخابرات الخارجية البريطاني ووكالة المخابرات المركزية في السعودية وعمان، وكانت قواعد الأخيرة تستخدم أيضا كنقاط تفويج وإعادة تزويد رحلات طائرات الإمداد في طريقها إلى باكستان.(٥١) وفي ١٩٨٧، نشرت صحيفة *الأوبزرفر* اقتراحا سريا قدمته الشركة المذكورة لوكالة المخابرات المركزية بإرسال فريق صغير من معلمي جهاز المخابرات الخارجية البريطانية إلى أفغانستان لتدريب المتمردين على "التفجير والتخريب والاستطلاع والعمل الطبي المساعد".(٥٢)

ويقول كيني كونور الذي عمل في جهاز المخابرات الخارجية مدة ثلاثة وعشرين عاما، أنه كان جزءا من فريق جنود "المخابرات السابقين" الذي دربوا عددا مختارا من صغار قادة المجاهدين في أسكتلندا في شمالي

إنجلترا في ١٩٨٣. إذ كان يتم تهريب الأفغان إلى بريطانيا تحت ستار أنهم سياح، ويجرى تدريبهم في دورات لمدة ثلاثة أسابيع في معسكرات سرية. وكما كتب كونور فقد "كانوا محاربين مسلحين جيدا ويتسمون بالضراوة، لكنهم كانوا يفتقرون إلى التنظيم في المعركة". وانطوى التدريب على أنشطة عسكرية شتى، بما في ذلك "تخطيط العمليات، واستخدام المتفجرات، والسيطرة على نيران الأسلحة الثقيلة – الهاون والمدفعية"، وكيفية مهاجمة الطائرات وكيفية نصب كمائن مضادة للطائرات تواجه مدرجات الطائرات وتنظيم "كمائن مضادة للمدرعات". ويلاحظ كونور أنه كان هناك "تعاطف قوي" بين المدربين والمجاهدين لكن الدفء كان قليلاً بين المجاهدين والحكومة البريطانية، "كان ذلك على وجه صارم هو زواج مصلحة بين تنظيمين لا يوجد شيء واحد يجمع بينهما".(٥٣)

وقد دعمت بريطانيا جماعات أفغانية شتى. وكانت جماعة محاز ملّة الإسلام (الجبهة الوطنية الإسلامية لأفغانستان) هي القوة الأثيرة في البدء. وعلى خلاف المعتاد، كان يقودها شخص علماني وليس عالم دين، هو سيد بير جيلاني وكانت تنادي بإعادة ظاهر شاه الملك السابق – وهي سياسة تتفق مع تفضيل هوايتهول التاريخي للملوك؛ إذ يبدو أن بريطانيا كانت في البدء تنظر إلى ظاهر شاه باعتباره قائدا محتملاً في المستقبل فور هزيمة السوفيت.(٥٤) وكانت قوات الجبهة التي دربتها بريطانيا بقيادة العقيد رحمة الله صافي، وكان ضابطا أقدم في الجيش الأفغاني الملكي، عاش بعد خلع الملك في المنفى في بريطانيا. وادعى صافي فيما بعد أنه درب نحو ٨٠٠٠ رجل في معسكرات الجبهة، وبحلول أوائل التسعينيات، كان لا يزال يعيش في لندن وأصبح ممثل طالبان في أوروبا، وكانت هي التي تسيطر على أفغانستان آنذاك.(٥٥)

كما دعمت بريطانيا جماعات متأسلمة. وكان ضابط المخابرات الخارجية البريطاني في إسلام أباد الذي ينسق المساعدات البريطانية المقدمة إلى المجاهدين، هو الاستير كروك، الذي "عَرف" كما ورد فيما بعد "بعض المناضلين الذين أصبحوا قادة في القاعدة".[٥٦] وقد وصفه ميلت باردن وهو رئيس محطة وكالة المخابرات المركزية في باكستان في منتصف الثمانينيات بأن "وضعه على الحدود أمر طبيعي" وأنه "عميل بريطاني لا يتردد في اللعبة الكبرى".[٥٧] وجرى تقديم التدريب كذلك لقوات الحاج عبد الحق، وهو قائد عسكري كان يقف مع فصيل يونس خالص من الحزب الإسلامي. وكمجاملة للمخابرات المركزية، أدار جهاز المخابرات الخارجية عملية لتزويد عبد الحق بقذائف مواسير النفخ في ١٩٨٦.[٥٨] وكان عبد الحق واحدا من الشخصيات التي قدمها الجهاز إلى المخابرات المركزية في ١٩٨١، التي كانت لها حينذاك صلات قليلة جدا مع الأفغان؛ وبعد ذلك بدأت المخابرات المركزية علاقة طويلة مع عبد الحق. وبعد أن جمع الأخير قوة مقاتلة، بدأت المخابرات المركزية ترسل الأسلحة إليه وأصبح وسيطا بين المخابرات المركزية وجهاز المخابرات الخارجية البريطانية وجبهة كابول. وكان مكتب عبد الحق في بيشاور، وهو مركز تنظيم المقاومة في باكستان، يمتلئ عادة بضباط جهاز المخابرات الخارجية ووكالة المخابرات المركزية الذين كانوا يزودونه بخرائط بالأهداف السوفيتية الجديدة التي يريدونه أن يضربها.[٥٩]

لكن عمليات المقاومة الأفغانية لم تقتصر على الأهداف العسكرية السوفيتية. وبمساعدة الحاج عبد الحق، كانت بريطانيا وأمريكا تساندان شخصا مستعدا لاستخدام الإرهاب لتحقيق أهدافه. ففي سبتمبر ١٩٨٤، أمر عبد الحق بزرع قنبلة في مطار كابول قتلت ٢٨ شخصا، كان كثيرون منهم

طلابا يستعدون للسفر إلى الاتحاد السوفيتي. وبعد ذلك بثمانية عشر شهرا، أصبح في مارس ١٩٨٦ القائد الأفغاني الأول الذي رحبت به مارجريت تاتشر في لندن، وعقد بعد ذلك عدة اجتماعات مع الرئيس الأمريكي ريجان.[٦٠] وردا على الانتقاد البريطاني لدوره في تفجير المطار، قال عبد الحق إن الغرض من القنبلة كان "تحذير الناس حتى لا يرسلوا أبناءهم إلى الاتحاد السوفيتي". وقال متحدث باسم داوننج ستريت في الوقت نفسه إن "رئيس الوزراء يشعر بدرجة من التعاطف مع قضية الشعب الأفغاني وهو يحاول تخليص بلاده من الغزاة".[٦١]

وكان جلال الدين حقاني واحدا آخر من القادة العسكريين في فصيل يونس خالص المنشقة من الحزب الإسلامي، وقد تلقى كمية هائلة من الأسلحة الأمريكية، استخدم الكثير منها لتجهيز المتطوعين العرب بالمعدات. ولاحظ تقرير لوكالة مخابرات الدفاع فيما بعد أن حقاني كان "القائد القبلي الأكثر خضوعا لاستغلال جهاز المخابرات الباكستاني خلال الحرب السوفيتية الأفغانية لتسهيل إدخال المتطرفين العرب".[٦٢] وقد كتب ملت بيردن فيما بعد أن حقاني كان "خير صديق للأمريكيين خلال الحرب المعادية للسوفيت". وانتهت وكالة المخابرات المركزية وجهاز المخابرات الباكستاني للاعتماد عليه في اختبار نظم أسلحة وتكتيكات جديدة وتجربتها. ومضى حقاني في طريقه ليصبح القائد العسكري القيادي في طالبان. و"شبكة حقاني" حاليا هي واحدة من فصائل طالبان الأساسية التي تحارب البريطانيين في أفغانستان. وكان محمد عمر قائدا آخر من صغار قواد خالص، وقد انتهى إلى قيادة طالبان باعتباره الملا عمر".[٦٣]

كما ساندت بريطانيا أحمد شاه مسعود، الذي أصبح قائدا عسكريا بارزا في جماعة ربّاني الإسلامية. وقد بدأ الدعم البريطاني له مبكرا في الحرب وشمل الأموال والأسلحة وبعثة سنوية لتقدير احتياجات جماعته. كذلك قدمت هذه البعثات – وتتكون من اثنين من ضباط جهاز المخابرات الخارجية ومعلمين عسكريين– التدريب لصغار قادة مسعود وأعطت دروسا في اللغة الإنجليزية لمعاونيه الموثوق بهم. كما قدمت بريطانيا معدات للاتصالات. وتحدث مسئول بريطاني على علم بالعملية عن كيف توافرت لقوات مسعود، بمساعدة بريطانية، "شبكة اتصالات لا تقدر بثمن واكتسبت المعرفة بكيفية استخدامها وكيفية تنظيمها. كانت هذه "معدات دقيقة ومتقنة، ربما بلغت ما يربو على حمل مائة طيارة من قذائف أرماليت وستينجر". وبدأت المخابرات المركزية في تزويد مسعود بالمعدات في ١٩٨٤، ويقال إنها اعتمدت على جهاز المخابرات الخارجية البريطاني في الحصول على تقارير عنه.(٦٤)

ويعتقد أيضا أن جهاز المخابرات الباكستاني درب قوات مسعود على استخدام أسلحة متقنة مثل قذائف ستينجر المضادة للطائرات التي حلت محل قذائف مواسير النفخ التي زوده بها البريطانيون في ١٩٨٦. وقد استخدم المجاهدون هذه القذائف لإسقاط عدة طائرات ركاب، بخسائر فادحة في الأرواح. ويلاحظ كين كونور أن "التقارير الصحفية التي ربطت بريطانيا بتوريد القذائف أدت إلى احتجاجات سوفيتية غاضبة"، لكن "الأنكار" سمح للحكومة البريطانية بأن تستمر وسيماء البراءة الجريحة تعلو محياها".(٦٥) وبعد الحرب الأفغانية، تعيّن على الولايات المتحدة إنفاق عشرات الملايين من الدولارات في محاولة متأخرة لاستعادة قذائف ستينجر بشرائها، وقد ثبت

أن هذه القذائف مربحة في السوق السوداء. كذلك عاودت قذائف مواسير النفخ التي يوردها البريطانيون الظهور إلى السطح منذئذ. فقد حصلت طالبان على كمية منها بعد أن تولت السلطة في كابول في ١٩٩٦؛ وعقب هزيمة البريطانيين والأمريكيين لطالبان في فبراير ٢٠٠٢، استعادت القوات الأمريكية ما يربو على ٢٠٠ قذيفة أرض جو، ٦٢ منها تعمل بمواسير النفخ.[٦٦] وحتى في ٢٠٠٥، كانت هناك تقارير عن إخراج قذائف مواسير النفخ من تحت الأرض في أفغانستان – بعد نحو عقدين من توريدها لأول مرة.[٦٧]

كذلك مدّت بريطانيا يد المساعدة إلى حكمتيار، الذي دُعي إلى داوننج ستريت في ١٩٨٠ واجتمع بمسئولي وزارة الخارجية في لندن في ١٩٨٨.[٦٨] وذهبت معظم المعونة الأمريكية إلى حكمتيار – ٦٠٠ مليون دولار على الأقل حسب التقديرات المتحفظة.[٦٩] كان حكمتيار هو أيضا مقاتلاً لا يرحم، اشتهر بسلخ جلود الكافرين وهم أحياء، في حين كانت جماعته مسئولة عن بعض الفظائع المروّعة التي ارتكبت في الحرب، مثل ذبح أعضاء في الجماعات الأفغانية الأخرى التي كانت تعتبر منافسة. وقد عمل حكمتيار بصورة وثيقة مع بن لادن واتخذ خطا معاديا للغرب بصورة عنيفة، كذلك كان صدام حسين في العراق والقذافي في ليبيا من مموليه.[٧٠] وقد وصف فريق عمل تابع للكونجرس جماعته في ١٩٨٥ بأنها "الأكثر فسادا" بين الأحزاب الأفغانية.[٧١]

ومضى العمل السري البريطاني في المنطقة إلى ما وراء أفغانستان، وانطوى على مزيد من التآمر مع قوات حكمتيار في عمليات داخل الاتحاد السوفيتي نفسه. فبدءا من ١٩٨٤، صعّد وليام كيس مدير وكالة المخابرات

المركزية الحرب على السوفيت، عندما اتفقت الوكالة مع جهاز المخابرات الخارجية البريطاني وجهاز المخابرات الباكستاني، على خطة لشن هجمات لحرب العصابات على جمهوريتي طاجيكستان وأوزبكستان في جنوبي الاتحاد السوفيتي، اللتين كانت القوات السوفيتية في أفغانستان تتلقى إمداداتها منهما. وكانت هذه هي أول هجمات داخل الاتحاد السوفيتي تنطوي على عمل سري بريطاني وأمريكي منذ الخمسينيات. وشملت الأنشطة عمليات تخريب مثل الهجوم بالصواريخ على قرى في طاجيكستان، وعلى أهداف سوفيتية أخرى مثل المطارات وقوافل المركبات في أوزبكستان. وكان بعض هذه العمليات بقيادة حكمتيار، وقد وفرت لها المخابرات الباكستانية جميعها المعدات اللازمة. "وقد تم شن عشرات من الهجمات" حتى خمسة وعشرين كيلومترا داخل الاتحاد السوفيتي، ووصلت إلى ذروتها في ١٩٨٦، حسبما يقول محمد يوسف وهو ضابط سابق في المخابرات الباكستانية. كما كتب يقول "ربما كانت أكثر العمليات في الحرب سرية وحساسية"، وقد شعر الاتحاد السوفيتي "بقلق خاص إزاء انتشار الأصولية وتأثيرها على مسلمي آسيا الوسطى السوفيتية.[٧٢]

كما نظمت عمليات للدعاية، تضمنت قيام المتمردين الأفغان بتوزيع نسخ من القرآن باللغة الأوزبكية، كانت وكالة المخابرات المركزية قد قامت بطباعتها.[٧٣] ومول جهاز المخابرات الخارجية البريطاني قاضي حسين أحمد قائد الجماعة الإسلامية الباكستانية - الذي كانت له علاقات وثيقة مع حكمتيار ومسعود - لضخ الأموال والأدبيات الإسلامية في جمهوريتي طاجيكستان وأزوبكستان السوفيتيين لإثارة الدوائر الدينية المحلية، ودفعها للتمرد على حكوماتها الشيوعية.[٧٤] وظهرت النفعية البريطانية بجلاء مرة

ثانية حيث إن المسئولين لم تكن تراودهم أوهام كثيرة عمن كانوا يدعمونـــه. وقد وصفت الوثائق البريطانية لمنتصف الخمسينيات الجماعة الإسلامية التي كان يقودها حينذاك مؤسسها عبد الأعلى المودودي، بأنها "حـــزب إســـلامي ينتمي إلى اليمين المتطرف وأن:

لديها مجسات في كل أرجاء البلاد، تستطيع أن تمكنها من ممارســـة تأثير واسع إذا سنحت لها فرصة مواتية في أي وقت ... وهذه حركة ثورية ورجعية يقودها رجل ماهر وطموح عديم الضمير. وهم من الناحية النظرية يريدون إقامة دولة في باكستان تتم إدارتها بقدر الإمكان وفق أحكام القرآن، والسنة ... أن الدولة التي يودون إقامتها ستكون من الناحية العمليـــة دولـــة دكتاتورية يحكمها أمير يتبع خطى الخلفاء الأول ... والجماعـــة الإســـلامية حركة خطيرة على وجه الإمكان، مماثلة بطرق كثيرة للإخوان المسلمين.[٧٥]

تصفيـــــة الحســـاب :

تم طرد السوفيت من أفغانستان في ١٩٨٩، وجرت الإطاحة بحكومـــة محمد نجيب الله الموالية للسوفيت في ١٩٩٢. وقاتلت قوات حكمتيار قـــوات مسعود للسيطرة على كابول في الحرب الأهلية التي تلت ذلك، وقتلت آلافـــا من المدنيين في هذه العملية. وبحلول ١٩٩٦، كانت طالبان قد طردت قوات حكمتيار من كابول وسرعان ما تولت السلطة في البلاد، وأجبرت حكمتيـــار على الخروج للمنفى. وفي ذلك الحين، كان قد تم استئصال القوى الـــسياسية اليسارية العلمانية في البلاد وأصبحت الجماعات المتأسلمة هي التـــي تقـــرر مستقبل أفغانستان المباشر.

والأمر الأكثر أهمية هو أنه بعد انتهاء الاحتلال السوفيتي، كان قدامى المحاربين من المجاهدين الأجانب يمثلون نزعة طوباوية راديكالية تدعو للجهاد باعتباره نضالاً مسلحا. وقد استند هذا إلى الأيديولوجية الوهابية التي تدعو لها السعودية وإلى دعوى عبد الله عزّام إلى الشهادة والإيمان بأن الإسلام وحده هو الذي هزم السوفيت.(٧٦) وتلقى آلاف من المتطوعين الذين لم يحصلوا على تدريب من قبل، تعليما عسكريا على التقنيات العسكرية المتقنة عادة في حين كانوا يكتسبون خبرة مباشرة بالقتال. وحينذاك، كان المتطوعون الأفغان العرب، خاصة من مصر واليمن وإندونيسيا والجزائر وليبيا، يرون أن هدفهم الأول هو العودة لأوطانهم للنضال ضد حكوماتهم، في حين كان بن لادن يأمل في توحيدهم في قوة عالمية.(٧٧)

كانت منظمة القاعدة التي أنشأها بن لادن نتاجا مباشرا للحرب، وقد أقيمت في ١٩٨٨ من الشبكات التي كانت تتطور بين الأفغان والمقاتلين الأجانب، وقد قال روبن كوك وزير خارجية توني بلير فيما بعد إن اسم القاعدة مستمد من "قاعدة البيانات" – "ملف الكمبيوتر المكون من آلاف المجاهدين الذين كان يتم تجنيدهم وتدريبهم بمساعدة وكالة المخابرات المركزية" – ونسى أن يقول وبمساعدة جهاز المخابرات الخارجية البريطاني.(٧٨) وقد استخدمت القاعدة كثيرا من شبكات المعسكرات الأفغانية التي كان يتم بناؤها في ذلك الوقت بمعونة من المخابرات الأمريكية والمخابرات الباكستانية والسعودية، لاحقا كقواعد للتدريب وتخطيط الهجمات الإرهابية، بما في ذلك تورا بورا، وجنوب جلال آباد، والتي بناها أحد قواد يونس خالص. والأرجح أن القاعدة لم تكن لتبزغ بالمدى الذي بلغته، لو لم تكن قد نشأت باعتبارها بنية أساسية للمقاومة الأفغانية جرى بناؤها بمساندة

أمريكية وبريطانية. وشملت مساهمات محددة قدمتها بريطانيا، تدريبا عسكريا متخصصا قدمته قوات شتى، وإمدادات عسكرية ســرية ومــساندة للــدور الأمريكي السري الأكبر في الحرب؛ وهكذا، فإن هوايتهول قدمت مــساهمة بريطانيا في "البزوغ (الوشيك) للإرهاب المتأسلم العالمي".

بيد أن بزوغ قوى باكستانية جديدة من الجهاد الأفغــاني كــان مهمــا بالنسبة لمستقبل الإرهاب العالمي مثلما كان مهما لإنشاء القاعدة، وقد ثبت أن هذا كان أكثر خطرا على بريطانيا في نهاية الأمر.

الفصل التاسع

الدكتاتــور والملك وآيــة الله

كانت الثمانينيات عقدا سعت فيه النخبة البريطانية بقيــادة مارجريــت تاتشر إلى إعادة تأكيد قوة بريطانيا في شتى أنحاء العالم. وانطــوت علاقــة خاصة عميقة مع واشنطن، على مساندة هوايتهول لفترة غير عاديــة مــن التدخل العسكري الأمريكي في العالم النامي في ظل رونالد ريجــان، الــذي انتخب في ١٩٨٠. وجرت حرب فوكلاند في ١٩٨٢ إلى جانــب عمليــات سرية بريطانية لمساعدة الولايات المتحدة فــي حروبهــا فــي نيكــاراجوا وكمبوديا، حيث وفرت لندن تدريبا عسكريا سريا لقوى حــرب العــصابات المتحالفة مع نظام الخمير الحمر المتهم بإبادة الجنس بقيادة بــول بــوت.[١] وسمحت حكومة تاتشر للطائرات الأمريكية باستخدام الأراضي البريطانيــة لقصف ليبيا في ١٩٨٦، وتحدثت جهارا لوحدها مؤيدة لغزو الولايات المتحدة غير القانوني لبنما في ١٩٨٩، والذي تم في ظل جورج بوش الأب، خليفــة ريجان. كذلك ساندت تاتشر بقوة – والواقع أنها حرضت على ذلك في عــدة نواح – برنامجا غريبا حاشدا لإعادة التسلح، فرض سباق تسلح مع الاتحــاد السوفيتي، وشكل لبعض الوقت، فترة جديدة خطيرة من العلاقات الدولية.

كانت تاتشر وريجان كثيرا ما يتوسلان "بالتهديد السوفيتي" الذي يكمن وراء كل التأثيرات الضارة في العالم، لكن الواقع كان هو أن النظم المستقلة بقيت هي المشكلة الأولى للندن وواشنطن. إذ كان السعي لإعادة تأكيد قــوة

الغرب إلى حد كبير رد فعل متأخر لعملية تصفية الاستعمار التي انطلقت في الخمسينيات، متحدية قوة الغرب وقوة بريطانيا بصفة خاصة، في أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا. ولم تستهدف استراتيجية ريجان وتاتشر ما هو أقل من إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي، بما في ذلك القيام بخصخصة كاسحة للشركات الحكومية، وإلغاء القيود على القطاع المالي وتحرير سياسات التجارة والاستثمار. وتعرضت عشرات من البلدان النامية لهذا التدخل الاقتصادي، عادة تحت إشراف رسمي "لبرامج للتصحيح الهيكلي" يديرها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (اللذين تسيطر عليهما الولايات المتحدة بصورة أساسية). وكانت المستفيدة الأولى هي الشركات الغربية الساعية لفرص الوصول لأسواق جديدة، في حين تفاقم الفقر ومستويات عدم المساواة في بلدان كثيرة.

كما انطوت النزعة التدخلية الجديدة على تكثيف ملحوظ لدعم عدد من القوى الإسلامية المتطرفة. فقد عزز البرنامج السري الحاشد في أفغانستان للتصدي للقوة السوفيتية، براعة قوات المجاهدين ونضاليتهم الذين كانوا يحشدون أنفسهم في منظمات أكسبتها المعارك مراسا وأصبحت قادرة على العمل على نطاق عالمي. لكن تاتشر وريجان عمقا أيضا علاقاتهما الخاصة مع دولتين كبيرتين راعيتين للإسلام المتطرف، باكستان بقيادة الجنرال ضياء والسعودية في ظل الملك فهد. كذلك حاولت هوايتهول تعزيز العلاقات مع إيران وتسليحها، وكانت حينذاك بقيادة حكام متأسلمين. وهذه السياسات يتم على الدوام تجاهلها في التحليلات المألوفة لسنوات حكم تاتشر؛ وهي تبين أن المخططين البريطانيين والأمريكيين كانوا يعتقدون أن هدفهما – إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي لصالح مشروعات الأعمال الغربية والتصدي للقوى الوطنية

والتي يساندها السوفيت – يمكن تحقيقهما بالتحالف مع اليمين المتأسلم، مثلما فعلتا طوال فترة ما بعد الحرب بأسرها.

الدكتاتور : الإرهاب سياسة للدولة :

مسّت الأسلمة المتزمتة كل مجالات الحياة العامة في باكستان في الثمانينيات، عندما طبّق الجنرال ضياء الحق تدابير وعقوبات وحشية، تمثل كما أعلن التطبيق الحقيقي للشريعة.[٢] وقد استرشد في هذا بالقادة الدينيين الرئيسيين في باكستان من حركة ديوباندي للإحياء الإسلامي، وهي مدرسة فكرية تجمعها أوجه تشابه كثيرة مع الصيغة الوهابية للإسلام في السعودية، وجزأين متأسلمين مهمين: الجماعة الإسلامية، وهي أكبر المنظمات وأكثرها دهاء في باكستان، وقد لعبت دورا رئيسيا في التجنيد للجهاد الأفغاني وتمويله؛ وجماعة علماء الإسلام، التي ألحت على التفسير الصارم للشريعة، وأدارت، إلى جانب الجماعة الإسلامية، شبكة متزايدة من المدارس الدينية في كل أنحاء البلاد. وفي الوقت الذي جرى فيه اغتيال ضياء في ١٩٨٨، كان ٤٠٠ ألف صبي وشاب، عرفوا باسم طالبان، أو الطلاب،يتلقون تعليمهم في هذه المدارس الدينية الباكستانية.[٣]

وكان للمؤسسة العسكرية والملالي في ظل ضياء الحق عدو محلي مشترك – الأحزاب السياسية العلمانية الأكثر ليبرالية المألوفة. والواقع أن حركة الاحتجاج التي حرضت عليها الأحزاب الدينية في منتصف السبعينيات ضد حكومة ذى الفقار على بوتو هي التي خلقت الظروف اللازمة لانقلاب ضياء في ١٩٧٧.[٤]

وقد تم تصوير تشجيع ضياء اللاحق للجماعات المتأسلمة باعتباره وسيلة لإقامة دولة إسلامية، وكان القصد منه هو سد الطريق أمام إعادة الديمقراطية وتبرير الأحكام العرفية.(٥) ولقي هذا المشروع لتحدي القومية العلمانية تأييدا قويا من بريطانيا وأمريكا - وذلك استمرارا لسياسة لندن وواشنطن قديمة العهد لتفضيل المتأسلمين على القوميين أو الديمقراطيين في المنطقة.

والواقع أن انقلاب ضياء في ١٩٧٧، والذي كان حينذاك قائد الجيش، وأطاح رئيس الوزراء بوتو، لقي ترحيب جيمس كالاهان وحكومة حزب العمال. وقد أوردت الحكومة بعد يومين من الانقلاب العسكري أن ضياء "أعلن عزمه على إجراء انتخابات في أكتوبر وإعادة السلطة لمن يتم انتخابهم، وليس هناك سبب للاعتقاد بأنه لا يريد حقا الوفاء بوعده" - وهو ما لم يحدث مطلقا في واقع الأمر.(٦) وبعد بضعة شهور، التقى كالهان ضياء في يناير ١٩٧٨ لإجراء محادثات في باكستان. وأخبر مجلس العموم "أن الجنرال ضياء أكد له عزمه الراسخ على إعادة الحكم الديمقراطي إلى باكستان في أقرب تاريخ ممكن، ووصف لي كيف يقترح إجراء ذلك". وأضاف "لدي أمل، في ضوء ما قيل لي، في أن نشهد عودة كاملة للديمقراطية خلال مسيرة عام ١٩٧٨".(٧) وكان هذا هراء كاملاً، كما كان كالاهان يعلم بدون أدنى ريب؛ وقد كرر الوزراء البريطانيون باستمرار تعويذة مماثلة فيما يتعلق بالتزام مشرف المفترض "بإعادة الديمقراطية" بعد انقلابه العسكري في ١٩٩٩.

وفور أن أصبحت مارجريت تاتشر رئيسة للوزراء في ١٩٧٩ هجرت أسلوب كلاهان في التودد وعملت على استدرار الثناء على دكتاتور

باكستان في كل فرصة. فقد أخبرت تاتشر مجلس العموم في فبراير ١٩٧٩، أن "الجنرال الضياء رجل حكيم" وذلك في وقت كان ضياء يوشك فيه على فرض الشريعة الإسلامية في البلاد وحكم الإعدام يهدد بوتو الذي تمت الإطاحة به: وقد تم شنقه بعد ذلك بشهرين.[٨]

وكثفت بريطانيا تسليحها لباكستان وحاربت تاتشر باستمرار الاتهامات بأن لندن كانت تزيد احتمالات النزاع مع الهند، بزيادة قدرة إسلام أباد على قتال القوات الهندية في إقليم كشمير المتنازع عليه. وحاجّت بدلاً من ذلك بأن باكستان كانت حينذاك "في الجبهة الأمامية"، فيما يتعلق بالحرب في أفغانستان.[٩] وقد عرضت تاتشر هذا السبب لتزويد باكستان بالأسلحة في مؤتمر صحفي عقد في دلهي في أبريل ١٩٨١ وتلقت مذكرة من الرئيس ريجان تعرب عن "الإعجاب العميق بتعليقاتها الصريحة والشجاعة للصحافة في الهند بشأن احتياجات باكستان الدفاعية وبشأن الوضع في أفغانستان".[١٠]

وفي أكتوبر ١٩٨١، قامت تاتشر بزيارة لباكستان وألقت خطابا في مأدبة استضافها فيها الجنرال ضياء في إيوان الصدر، وهو المقر الرسمي لإقامة الرئيس في إسلام أباد. وفي تأملها لرد فعل مضيفها إزاء الغزو السوفيتي لأفغانستان، أخبرت المستمعين بما يلي :

السيد الرئيس ... لقد رضيت بأن تلقى مسئولية تاريخية على كاهلك، مسئولية التصدي لهذا الوضع وتدبره ليس فقط لمصلحة باكستان، ولكن لمصلحة المجتمع الدولي. ولهذا السبب، بين أسباب أخرى تستحق باكستان المساندة من بريطانيا ومن أمم العالم جميعها المهتمة حقا بتحقيق انسحاب القوات السوفيتية. وباسم بريطانيا، دعوني أؤكد لكم أن باكستان تحظى

بمساندتنا في المشاكل العامة التي تواجهونها ... فنحن نشعر بإعجاب شديد بالشجاعة والمهارة اللتين أبديتماها في معالجة الأزمة.

وانتهت تاتشر بشرب نخب "في صحة صاحب الفخامة الرئيس وسعادته" وفي صحة "الصداقة الدائمة" بين شعبي البلدين.(١١) كذلك، فقد عكست ولع تاتشر بالحكام الدكتاتوريين، صداقتها مع الرئيس التشيلي أوجوستو بينوشيه؛ وكان تحالفها مع ضياء بمثل هذه القوة على الأقل، في حين كان لميراثها في مساندة الجماعات المتأسلمة في باكستان وأفغانستان عواقب عالمية أكبر كثيرا.

وسرعان ما أدت حملة ضياء للأسلمة المحلية، إلى جانب ضخ الأموال والأسلحة والتدريب إلى جماعات الجهاد الأفغانية، إلى تصاعد الرعاية الباكستانية الرسمية للجماعات الإسلامية المتطرفة. وفي حين أيدت بريطانيا والولايات المتحدة ضياء طوال العقد، أنشئت منظمتان إرهابيتان كبريان في باكستان بتواطؤ حكومي وكان لذلك عواقب وخيمة على المنطقة والعالم الأوسع.(١٢) كانت الأولى هي حركة الجهاد الإسلامي التي أقامتها في أوائل الحرب الأفغانية، جماعة علماء الإسلام وجماعة التبليغ، وهي حركة تبشير إسلامية. وقد أقيمت في البدء لإدارة مخيم إغاثة للمجاهدين في أفغانستان. وعملت إدارة المخابرات الباكستانية مع حركة الجهاد الإسلامي لتجنيد المناضلين من باكستان وتدريبهم للمشاركة في الحرب الأفغانية.(١٣) وفي منتصف الثمانينيات، انقسمت الحركة، ونصب فصيل نفسه باعتباره حركة المجاهدين، التي حارب مجاهدوها في أفغانستان.والتي جندت ٥٠٠٠ متطوع آخرين من كل أنحاء العالم الإسلامي للقتال هناك. وتم تدريب الدفعة الأولى من متطوعي حركة المجاهدين في معسكرات في أفغانستان يديرها

جلال الدين حقاني، وهو من فصيل يونس خالص من الحزب الإسلامي، الذي كان يتلقى أيضا مساعدة سرية من بريطانيا وأمريكا. وكان ينظر إلى حركة المجاهدين على أن لديها بعضا من أفضل المقاتلين في الجهاد، وقد زودتها وكالة المخابرات المركزية بقذائف ستينجر ودربت قواتها على استخدامها.(١٤)

وأصبحت حركة العلماء في ظل قائدها فضل الرحمن خليل، واحدة من أكثر المنظمات الإرهابية الباكستانية عنفا، ونشطت بوجه خاص في العمل ضد القوات الهندية في كشمير. واستمرت تدير معسكرات في أفغانستان طوال التسعينيات وأرسلت مناضلين للجهاد في البوسنة بعد ١٩٩٢، في حين ظلت تحظى بحماية جهاز المخابرات الباكستاني. وكان مفجرو القنابل في لندن في ٢٠٠٥ على صلة أيضا بهذه الحركة.

وانبثقت المنظمة الإرهابية الرئيسية الثانية في باكستان عن مركز الدعوة والإرشاد، الذي أسسه ١٩٨٧، ثلاثة علماء مسلمين، منهم عبد الله عزّام، وهو أخ مسلم فلسطيني كان قد نظم قوات المجاهدين من أجل خوض الحرب الأفغانية وكان يعمل حينذاك في الجامعة الإسلامية الدولية في إسلام أباد. ويبدو أن مركز دعوة الإرشاد الذي أقيم كمنظمة للدعوة السنية قد تلقى التمويل الابتدائي من بن لادن؛ كذلك فعل جناحه العسكري، العسكر الطيبة، الذي ساعدت المخابرات الباكستانية في تأسيسه والذي جند المتطوعين للمشاركة في الجهاد الأفغاني، وأسس معسكرات في شرقي أفغانستان في ٨٧-١٩٨٨. ولعبت العسكر الطيبة دورا ضئيلاً في الحرب الأفغانية، واتجهت بدلاً من ذلك للقتال في الجزء من كشمير الذي تديره الهند، وحصلت على دعم المخابرات الباكستانية لها.(١٥) ومنذئذ أصبحت أكبر تنظيم جهادي

في باكستان، ومن أكثر المجموعات الإرهابية عنفا فيها.[١٦] ولابد أن مفجري قنابل ٧ يوليو كانوا أيضا على صلة بالعسكر الطيبة.

وكان إنشاء هاتين المنظمتين، بتواطؤ من جهاز المخابرات الباكستاني، مهما بالنسبة لتطور الإرهاب العالمي بقدر أهمية إنشاء قاعدة بن لادن في الوقت نفسه تقريبا. ومع ذلك، فإن آثار عملية إضفاء طابع متطرف في باكستان لم تكن محسوسة هناك وفي أفغانستان وكشمير فقط، ولكن في بريطانيا أيضا. ويلاحظ باهو كوتومبي رامان وهو ضابط مخابرات هندي سابق، وخبير بارز في شئون الجماعات الإرهابية الباكستانية "أن بذور إضفاء الطابع المتطرف على الجالية الباكستانية في المملكة المتحدة، كان قد تم بذرها خلال ديكتاتورية ضياء العسكرية".[١٧] فقد شجع الجنرال عددا من علماء ديوباندي الدينيين من باكستان على الذهاب إلى لندن للعمل وعاظا في المساجد التي تشرف عليها الجالية. وهناك، حلوا محل علماء مدرسة بارليفي الإسلامية، الذين نزعوا لأن يكونوا أكثر ليبرالية ورحبوا بالديمقراطية بالأسلوب الغربي. ولاحظ رامان أنه في بريطانيا حينذاك "حل محل نفوذ ملالي بارليفي الأكثر تسامحا وغير المعادين للغرب بصورة كلية تقريبا، نفوذ وهابيي ديوباندي الأصوليين المعادين للغرب".[١٨] وحاج أيضا بأن وكالات المخابرات في المملكة المتحدة والولايات المتحدة شايعت سياسة ضياء في "توهيب" المسلمين وتعريبهم في باكستان لأن هذا يسهم في زيادة تدفق الإرهابيين الجهاديين" إلى أفغانستان.[١٩]

وظهرت العلامة الأولى لإضفاء طابع متطرف على الجالية الباكستانية في بريطانيا في فبراير ١٩٨٤. فقد اختطفت مجموعة من الإرهابيين البريطانيين من أصل باكستاني في جبهة جامو وكشمير، دبلوماسيا هنديا

كان يعمل في المفوضية العليا للمساعدات في برمنجهام، وطالبت بإطلاق سراح قائد الجبهة الذي كان مسجونا في الهند ومحكوما عليه بالإعدام. وعندما رفضت الحكومة الهندية طلب الإرهابيين، قتلوا الدبلوماسي، وبعد ذلك بخمس سنوات، كشف حدث أكثر شهرة كيف أن بعض العناصر في الجالية الإسلامية البريطانية كانت قد أصبحت متطرفة، عندما أحرقت مجموعة من المتأسلمين في برادفورد نسخا من رواية سلمان رشدي، *آيات شيطانية*، وأصدرت فتوى تدعو إلى قتل رشدي. وتم تنسيق الاحتجاج في البدء من باكستان والهند على أيدي أنصار الجماعة الإسلامية وجماعة الدعوة الإسلامية في المملكة المتحدة، التي أقيمت في أوائل الستينيات لكي تبنى كما ذكرت مجتمعا "يقوم على مثل الإسلام وقيمه ومبادئه" ولإدخال الشريعة في القانون البريطاني.[٢٠] كما كانت لها – ولا تزال – علاقات مع الجماعة الإسلامية في باكستان. كذلك نظمت رابطتا ديوباندي وباريلفي احتجاجات على الرواية في الشوارع في بريطانيا وباكستان. ودعت مؤسسة ليستر الإسلامية – التي أقامتها جمعية الدعوة الإسلامية في ١٩٧٣ بموظفين من الجماعة الإسلامية، والتي لا تزال خاضعة للتأثير الروحي لأتباع هذه الجماعة – المسلمين للتوقيع على التماس بحظر الرواية؛ وقد روج لهذه الفكرة فرع الجماعة الإسلامية في تشيناي، الذي كان يضغط على السياسيين الهنود لوقف طبع الكتاب في الهند.[٢١]

ولم تؤيد الاحتجاجات المعادية لرشدي سوى أقلية ضئيلة من المسلمين البريطانيين لكنها للأسف وضعت الجالية الإسلامية البريطانية الأوسع في دائرة ضوء مؤلمة. واقتضى الأمر وقتا طويلاً لكي تتعافى الجالية من ذلك؛ وبمجرد أن تحقق لها ذلك وجهت لها أحداث ١١ سبتمبر أولاً ثم أحداث ٧

يوليو ضربة أشد قسوة حتى من ذلك. كان إضفاء طابع متطرف على عناصر في الجالية الإسلامية في الثمانينيات بالفعل نوعا من رد الكيد إلى النحر، نظرا لأن بريطانيا كانت تتواطأ مع النظام الباكستاني الراعي للمجموعات المتأسلمة والإرهابية. كانت مسألة رشدي دعوة للاستيقاظ بالنسبة لصناع السياسة الخارجية والداخلية البريطانيين – ومع ذلك، فقد جاء رد فعلهم في مطلع التسعينيات في الاتجاه العكسي: تعميق التواطؤ البريطاني مع ترويج باكستان للإسلام المتطرف بدرجة أكبر.(٢٢)

الملك : السير في ركاب السعوديين :

كذلك أسهمت السياسة البريطانية في وقوع تطورات مهمة أخرى في الإسلام المتطرف في الثمانينيات. فعندما فاتح النظام السعودي مواطنه أسامة بن لادن في شن الجهاد في أفغانستان، طلب منه أيضا أن يشكل وحدات من المجاهدين المتطوعين للمحاربة مع عصيان معاد للشيوعية في جنوب اليمن.(٢٣) فقد كان اليمن الجنوبي الذي قام بعد انسحاب مُذلّ لبريطانيا من مستعمرتها في عدن آنذاك نظاما ماركسيا يستضيف مستشارين سوفيت ويساند النظام الذي يرعاه السوفيت في أفغانستان. وكان بن لادن هو الذي نظم حملة اليمن في أوائل الثمانينيات وكان يشرف شخصيا على مجموعة من العرب الأفغان، مدعوما بملايين الدولارات من المعونة السعودية والحرس الأبيض السعودي.(٢٤)

وبالكاد لم تظهر أي تفاصيل عن هذه الحملة المغلفة بالضباب، ولكن كما هو الحال دوما، كان يمكن أيضا تبين أيدي الأجهزة السرية البريطانية التي كانت تدير عددا من الأنشطة السرية في جنوب اليمن رغم أنه من غير

الواضح مدى ارتباطها بأنشطة بن لادن. ويلاحظ ستيفن دوريـــل أن جهـــاز المخابرات الخارجية البريطاني نفذ عمليات في ١٩٨٠ تم فيها "تدريب عـــدة فرق صغيرة على نسف الكباري"، ساندتها وكالة المخابرات المركزيـــة[٢٥]. وفي فبراير ١٩٨٢، أعلنت حكومة اليمن الجنوبي أنهـــا اكتـــشفت مـــؤامرة لجهاز المخابرات الخارجية ووكالة المخابرات المركزيـــة ضـــدها لتفجيـــر منشآت اقتصادية في عدن، وتم الحكم على ١٢ يمنيا جنوبيا بالإعـــدام فـــي الشهر التالي لجلب متفجرات إلى البلاد، وزعم الادعاء أن هؤلاء الأشخاص قد دربتهم المخابرات الأمريكية في السعودية.[٢٦]

وفي ظل الملك فهد، اتبعت السعودية سياسة خارجية موالية للولايـــات المتحدة صراحة في الثمانينيات، في حين استمرت في الأخذ بسياسة نفطيـــة للضغط على أعضاء الأوبيك للإبقاء علـــى الأســـعار منخفـــضة. وســـاعد السعوديون في تمويل تشكيلة من حروب رونالد ريجان الوحشية السرية،ليس فقط في أفغانستان، وإنما في أنجولا وزائير وتشاد أيضا، في حين ساعدوا في نيكاراجوا بإغداق الأموال على الكونترا التي تساندها الولايات المتحدة، والتي كانت تشن حربا وحشية ضد الحكومة التي انتخبها الشعب. كما دفع الملـــك فهد مليوني دولار لوكالة المخابرات المركزية للمساعدة في تمويـــل عمليـــة سرية لمنع الحزب الشيوعي في إيطاليا من الوصول إلى السلطة.[٢٧] كمـــا استمر السعوديون في تمويل أي شخص في الخارج يمكن أن يكـــون مفيـــدا لهم، بما في ذلك ضياء الحق في باكستان، وياسر عرفات رئـــيس منظمـــة التحرير الفلسطينية، وصدام حسين في العراق خلال نزاعه مـــع إيـــران – وكانت حينذاك هي العدو اللـــدود للـــسعودية – والحركـــة الإســـلامية فـــي الفلبين.[٢٨]

وفي الداخل، شرع السعوديون عقب الصدمة المزدوجة للثورة الإيرانية واستيلاء المتطرفين على المسجد الحرام، في مرحلة "إعادة الأسلمة الخاضعة للسيطرة"، والتي تضاعفت فيها مظاهر التقوى العامة في حين تم إجلاء العصاة المحتملين الأكثر إثارة للاضطرابات إلى الحرب الأفغانية. وفي ١٩٨٦ أحل فهد محل عبارة "صاحب الجلالة" عبارة خادم الحرمين الشريفين (أي مكة والمدينة)، محاولاً بذلك أن يدعم مسوغات الاعتماد الدينية للنظام.[٢٩] وكان السعوديون السنة قد اكتشفوا لأنفسهم منافسا على قيادة العالم الإسلامي – إيران الشيعية الثورية. وهكذا، ففي الثمانينيات، نافست الرياض التي غمرتها ثروة النفط، طهران على ترويج التفسير الأصولي للإسلام، الوهابية، وانضمت للعرب الأثرياء من دول أخرى تشاطئ الخليج الفارسي في وهب الأموال لبناء المساجد والمدارس الدينية التي يمكن أن تبشر بتفسيرها للعقيدة الإسلامية.[٣٠] كذلك توسع بصورة كبيرة، النظام المالي الإسلامي، تسانده أموال السعودية والبنوك السعودية التي أقيمت في السبعينيات؛ وبدأت البنوك الإسلامية تنبثق في كل مكان في العالم الإسلامي وساعدت بعض البنوك السعودية الخاصة في تمويل مقاومة الاحتلال السوفيتي لأفغانستان وجرى اتهامها فيما بعد بتمويل القاعدة والجماعات المتأسلمة مثل جبهة الإنقاذ الإسلامية الجزائرية وحماس في التسعينيات.[٣١]

وفي خضم هذه التطورات، شرع مخططو هوايتهول في العمل بطريقة تراعي مقتضيات الزمن. ففي أبريل ١٩٨١، قامت مارجريت تاتشر بأول زيارة يقوم بها رئيس وزراء وهو في منصبه للسعودية. وفي خطاب ألقته في الرياض، أخبرت مضيفها أن "الهدف هو أن نصبح أقرب إلى الحكومة السعودية، وأن نعرف وجهات نظرها، ومحاولة أخذ هذه الأمور في الاعتبار

عند تخطيط السياسات التي ستتبعها الحكومة البريطانية".[٣٢] وحتى بمعايير تاتشر للتأييد العام للنظم الديكتاتورية، فإن فكرة أن تأخذ السياسة البريطانية في اعتبارها آراء السعودية جديرة بالانتباه.

وعقب قرار الحكومة البريطانية بأن تربط الاقتصاد البريطاني تقريبا بالسعودية بعد ١٩٧٣، شهدت الثمانينيات مزيدا من قرارات هوايتهول التي كشفت اعتماد بريطانيا على الرياض. وتعرضت العلاقات البريطانية السعودية الخاصة لنكسة وجيزة نتيجة لاحتجاج السعودية المرير لدى الحكومة البريطانية على إذاعة التليفزيون البريطاني لفيلم *موت أميرة*، وهو فيلم تسجيلي درامي يصف قطع رأس أميرة شابة خيالية على الملأ افترض أنها سعودية. لكن سادت المصالح الاقتصادية كما هو الحال على الدوام، وبحلول مطلع الثمانينيات، كان قد تم استئناف المفاوضات حول صادرات بريطانية كبيرة من الأسلحة. ومع وصول التحالف البريطاني السعودي السري إلى عنفوان قوته خلال الجهاد الأفغاني، تم توقيع مذكرة تفاهم في ١٩٨٥ و ١٩٨٨ لبيع معدات عسكرية للمملكة تبلغ قيمتها ٥ مليارات إسترليني. وانطوت صفقة هذه اليمامة التي أثارت الجدل حينذاك على قيام هيئة الفضاء البريطانية، بريتش أيروسبيس (أعيدت تسميتها حاليا إلى بي إيه إي سيستمز)، بتوريد ما يربو على ١٥٠ طائرة، تشمل نفاثات تورنيدو وطائرات التدريب هوك، إلى جانب معدات قواعد جوية بأكملها وقدائف وكثير غيرها. ولم تشكل هذه الاتفاقيات مجرد صفقات سلاح وإنما كانت إعادة تجهيز كاملة للمؤسسة العسكرية السعودية، في ضربة مكنت بريطانيا من التفوق على الولايات المتحدة باعتبارها أكبر مورد سلاح للمملكة. وقد زعموا أن بريطانيا هزمت العرض الفرنسي المنافس بأن عرضت رشوة

أكبر تدفع للسعوديين.[٣٣] وفيما بعد اتهمت هيئة الفضاء البريطانية بإرسال مئات الملايين من الجنيهات للأمير السعودي الذي رأس المفاوضات على العقود، بتصريح من وزارة الدفاع.[٣٤] فإن صدق هذا، فإنه يصعب الاعتقاد بأن هذه الصفقات لم تكن سوى وسيلة لإثراء القائمين السعوديين بالشراء، حيث إن احتمالات استخدام السعودية لهذه المعدات قليلة، لأنها تعتمد كلية على المؤسسة العسكرية الأمريكية في الأزمات. وكانت هذه الصفقات تعني أيضا أن بريطانيا أصبحت حين ذاك أسيرة رضى النظام السعودي بدرجة أكبر. وفي حوار أجري مع مارجريت تاتشر في ١٩٨٧، أكدت العلاقات "الرائعة" بين البلدين: أن احتمال الحد الأدنى في أن تنأى بريطانيا بنفسها عن السعوديين في أي قضية كبرى، قد انتهى حاليا كما هو واضح.

تسليح آية الله :

بينما كانت مجموعتان من مفاوضات صفقة اليمامة لتوريد الأسلحة تجريان في الرياض، كانت بريطانيا تساعد سرا في تسليح خصم السعودية الرئيسي في المنافسة على السيادة في العالم الإسلامي – وهو إيران الثورية التي كانت حينذاك تؤسس حكما دينيا شيعيا وحشيا في ظل آية الله الخوميني. وفي الوقت نفسه، كانت بريطانيا في انتهاك صارخ للحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على توريد السلاح للطرفين، تسلح أيضا عراق صدام حسين، الذي كان قد غزا العراق في سبتمبر ١٩٨٠؛ واقتضى النزاع الناجم عن ذلك والذي دام ثماني سنوات أرواح ما يربو على المليون. كانت هويتهول تسلح الجانبين الواحد منهما ضد الآخر، وتلك سمة أخرى قديمة العهد لسياستها في المنطقة.

ربما استرشدت السياسة البريطانية تجاه الحرب الإيرانية العراقية بنفس التبرير الذي ورد في مذكرة وزارة الخارجية الأمريكية في ١٩٨٤، والتي ذكرت أن "انتصار أي جانب ستكون له عواقب بعيدة المدى على ميزان القوى في المنطقة"[٣٥] وقد هبّ المسئولون البريطانيون للمساعدة في دعم نظام صدام بالتخفيف سرا من "المبادئ التوجيهية" التقييدية على تصدير الأسلحة التي كانت قد أعلنت في البرلمان وسمحت بقيام بعض الشركات الخاصة بتوريد طائفة من المعدّات العسكرية، إلى جانب ائتمانات التصدير. واتباعا لنمط مألوف، وفرت شركة أمن خاصة أعضاء سابقين في جهاز المخابرات الخارجية البريطاني لتدريب الحرس الخاص لصدام حسن.[٣٦]

وبالمثل، استخدمت بريطانيا وسائل شتى لتسليح إيران آية الله. ومنذ اليوم الأول تماما من الحرب الإيرانية العراقية، باعت بريطانيا ما تبلغ قيمته ملايين الجنيهات من مدافع الدبابات ومحركاتها إلى إيران، داعية إياها معدات "غير قاتلة"، مما ساعد في صيانة ٨٩٠ دبابة تشيفتن و ٢٥٠ دبابة سكوربيون كان البريطانيون قد وردوها للشاه خلال السبعينيات. وتبع ذلك تصدير مئات أخرى من سيارات السير في الطرق الوعرة وستة رادارات للدفاع الجوي.[٣٧] وتم استخدام قنوات خلفية أخرى. وانطوى الترتيب على تواطؤ هوايتهول مع شركة تدعى اليفيان إنترناشونال لتشحن سرّا أسلحة لإيران من منتصف حتى أواخر الثمانينيات. ومكن ترتيب آخر شركة بمارك البريطانية من تصدير مدافع بحرية وقطع غيار وذخيرة لإيران عن طريق سنغافورة في ١٩٨٦.[٣٨] وفي الوقت نفسه، صدرت شركة رويال وردنانس المملوكة للحكومة، خمس شحنات من كيماويات النتريل، وهي مركب يستخدم في صنع المتفجرات، وبارود المتفجرات إلى إيران، في عملية تنتهك الحظر

الذي قررته الأمم المتحدة والمبادئ التوجيهية للصادرات التي أصدرتها بريطانيا بنفسها. (٣٩)

وإضافة لذلك، كانت لندن مركزا أساسيا تدفقت منه أوامر شراء إيرانية للأسلحة بملايين كثيرة من الدولارات، على النطاق العالمي. واستخدم الإيرانيون مكاتب شركة النفط الوطنية الإيرانية كواجهة لشراء الأسلحة، وقد عملت كقاعدة لشراء قطع الغيار لدباباتهم التي كان البريطانيون قد وردوها لهم ولاستغلال تسهيلات العمل المصرفي والشحن في لندن. وكان جهد شراء السلاح في لندن سرّا ذائعا؛ وكانت مكاتب شركة النفط الوطنية الإيرانية تقع في شارع فيكتوريا، على بعد خطوات من وزارة التجارة والصناعة وسكوتلانديارد. ومع ذلك فإن بريطانيا لم تعلن عزمها على إغلاق فرع الشركة، إلا في سبتمبر ١٩٧٨، بعد سبع سنوات من الحرب العراقية الإيرانية. وحتى بعد هذا، لم تكن هناك أي ملاحقة للتجار البريطانيين والشركات التي كانت تبيع الأسلحة والمعدات إلى إيران. (٤٠)

كذلك كانت بريطانيا متورطة بصورة حميمة في العمليات الأمريكية السرية تجاه إيران خلال موجة أخذ الرهائن في لبنان التي تم فيها أسر عشرات من الأجانب، أساسا من الأمريكيين في خلال الثمانينيات. وكانت عمليات الاختطاف تضطلع بها أساسا جماعات على صلة بحزب الله الموالي لإيران، الذي كان قد تأسس في لبنان في ١٩٨٢ عندما تم نشر الحرس الثوري الإيراني في وادي البقاع عقب الغزو الإسرائيلي للبنان في ذلك العام. وجاءت عمليات الاختطاف إلى حد ما، انتقاما من طهران ردا على دعم الغرب للعراق في الحرب ضدها، ومن دعم الولايات لإسرائيل في غزوها للبنان. وتفاقم تحدي قوة الولايات المتحدة في المنطقة عندما تم تفجير عنيف

لشاحنة في أكتوبر ١٩٨٣ في ثكنات حفظة السلام الأمريكيين في بيروت قتل فيها ٢٤١ من الجنود، وكانت منظمة الجهاد الإسلامي هي التي ارتكبت هذا التفجير، وهي المنظمة التي كانت تستلهم الثورة الإسلامية في إيران، وقد وقفت أيضا وراء كثير من عمليات الاختطاف.

وفي خلال ١٩٨٣، عقد وليام باكلي رئيس محطة المخابرات المركزية في بيروت، هو وليزلي أسبن العميل البريطاني، الذي كان يعمل حينذاك موردًا للسلاح للمليشيات المسيحية اللبنانية، اجتماعات كثيرة لمناقشة خيارات مواجهة الإرهابيين العاملين في لبنان. ومن الواضح أن باكلي كان يريد تشكيل وحدة مرتزقة لبنانية خاصة لخطف الإرهابيين أو أقاربهم حتى يطلق حزب الله سراح رهائنه. لكن باكلي نفسه تم اختطافه في مارس ١٩٨٤ في بيروت، وناشد نائب الرئيس جورج بوش ووليام كيزي رئيس وكالة المخابرات الأمريكية البريطانيين المساعدة في ضمان إطلاق سراحه، وفي ذلك الحين كان ذلك نمطا مألوفا لمناشدة الولايات المتحدة لبريطانيا طلبا للعون في عمل سري متخصص. وطرحت للنقاش قضية دفع فدية.[٤١]

وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا قد اعتادتا بالفعل دفع الفدية مقابل تحرير الرهائن – ففي خلال أزمة الرهائن في السفارة الأمريكية في ٧٩-١٩٨١ في إيران على سبيل المثال، أفرجت إدارة كارتر عن الأموال المجمدة في الولايات المتحدة عند نشوب الثورة الإيرانية وعن معظم مبلغ ٥ر٣ مليار دولار ممتلكات كان يحوزها الشاه في الولايات المتحدة.[٤٢] وفي ١٩٨٠-١٩٨١، دفع البريطانيون أيضا رشوة للإفراج عن اثنين من البريطانيين احتجزهما حزب الله في لبنان؛ ورتب أسبن لشحن رشاشات للإيرانيين، الذين سارعوا بالإفراج عن الأسيرين البريطانيين. وقد قيل إن

دور الوسيط لعبه مهرب سلاح سوري هو منذر الكسار، الذي أودع الأموال التي دفعها الإيرانيون في حساب أسبن في بنك الائتمان والتجارة الدولي – وقد تم الكشف في التسعينيات عن أن هذا البنك كان يستخدمه كثيرون من مهربي المخدرات والسلاح في شتى أنحاء العالم.(٤٣) وكانت تلك صفقة أرست سابقة لقضية إيران- كونترا التي تلت ذلك.

وفي منتصف مارس ١٩٨٤، كان البريطانيون يرون أنه من المقبول أن يحاولوا دفع فدية مقابل باكلي بعرض تقديم أسلحة لإيران، وتم اختيار أسبن لتنسيق الصفقة.(٤٤) وقد أعاد أسبن فيما بعد رواية انخراطه في القضية في شهادة خطية قدمت إلى المدعين عليه ذاكرًا فيها أن من تعاقد معه على ذلك هو وليام كيسي في يونية ١٩٨٤، وأن كيسي طلب منه :

المساعدة في بيع [أسلحة] لإيران مقابل إطلاق سراح الرهائن. وكان هؤلاء الرهائن محتجزين في لبنان، ومن ثم بدأت في يونيو ١٩٨٤ [أحضر] سلسلة من الاجتماعات في لندن، كان أحدها في السفارة الأمريكية ... وخلال هذه الاجتماعات، نوقشت كيفية التوصل للإفراج عن الرهائن، وطرق إتمام ذلك، وكان البعض منها غير مناسب، والبعض مناسبا.(٤٥)

وكانت مدفوعات إيران مقابل الأسلحة تحت سيطرة أوليفر نورث العقيد بالبحرية، الذي كان يعمل في مجلس الأمن القومي الأمريكي، وقد استخدمها ليمول سرًا فرق الكونترا لحرب العصابات التي كانت الولايات المتحدة تساندها في نيكاراجوا، وبذلك يتم تجاوز الكونجرس.

وتمكن أسبن من الولوج إلى داوننج ستريت، مدعيا فيما بعد أن إيان جو، السكرتير الشخصي لتاتشر، كان هو نقطة اتصاله بشأن مفاوضات

الفدية. وكانت تاتشر وكبار موظفيها على صلة مباشرة، بالبرقيات وشخصيا، مع فريق البيت الأبيض السري المعني بالرهائن وهناك أدلة على أنهم بدأوا يسهلون محاولة أسبن لافتداء باكلي في مارس ١٩٨٤، بعد أسبوع من أسره. وفي فترة متأخرة من هذا الشهر، قدم أسبن أمر شراء قيمته ٤٠ مليون دولار لطلقات مدافع أمريكية يتم شحنها إلى إيران.(٤٦) وفي مايو، اجتمع أوليفر نورث سرا مع أندرو جرين، وهو ضابط مخابرات بريطاني كان يعمل مستشارًا في سفارة واشنطن (أصبح سفيرا لدى سوريا والسعودية)، لمناقشة إنقاذ الرهائن. كما واصل نورث العمل على شراء الأسلحة من الكتلة السوفيتية لتصديرها بعد ذلك لإيران وللكونترا.(٤٧)

وفي صيف ١٩٨٤ وشتائه ، تم شحن الأسلحة التي اشتراها نورث إلى الإيرانيين. وأجرى مزيدًا من الصفقات انطوت على قذائف ورادارات في ١٩٨٥، أعقبتها صفقات أخرى بين ١٩٨٦ وأول يناير ١٩٨٨، عندما تم توقيع آخر صفقة مع إيران. وقام أسبن بغسل الأموال التي تلقاها– نحو ٤٢ مليون دولار– من خلال سلسلة من البنوك البريطانية والأوروبية.(٤٨) وربما ساعدت الصفقات الكونترا على مواصلة حربها القذرة في نيكاراجوا لكنها لم تؤمن إطلاق سراح وليام باكلي، الذي لم يفرج عنه مطلقا، وإنما عذب وقتل بصورة بشعة. ومن مفارقات الفدية البريطانية وجهود بريطانيا في صفقات السلاح، كما يوضح لوفتوس وآرونز، أنه في حين كان الهدف منها هو التأثير على الإيرانيين، الذي يفترض أنهم المسيطرون على حزب الله، كانت الحكومة السورية في الواقع هي التي دفعت فواتير الخاطفين وتسيطر عليهم، ولم يكن ذلك معروفا للأجهزة السرية البريطانية والأمريكية.(٤٩)

وكانت شبكة منذر الكسار هي منبع بعض من شحنات الأسلحة التـــي قدمت لإيران وللكونترا. بيد أنه في مفاجأة مذهلة، تبين أنه على الرغم مـــن أن البريطانيين كانوا يعتقدون أنه كان يعمل لصالحهم، فقد كان فـــي واقـــع الأمر عميلاً مزدوجا يعمل أيضا لصالح الاتحاد السوفيتي. كان البريطانيون راغبين في جعل الأمريكيين على صلة بشبكة الكسار مقابل الحصول علـــى معلومات من وكالة المخابرات المركزية عن جمع الأموال لـــصالح الجـــيش الجمهوري الأيرلندي في الولايات المتحدة.[٥٠] وبعد ذلك بعقد من الزمـــان حدث في البرلمان البريطاني أن سأل العضو تام دلايـــل وزيـــر الخارجيـــة دوجلاس هوج "عما إذا كان قد رخص بموجب سلطاته لمنذر الكـــسار بـــأن يشحن الأسلحة لإيران في يونيو ١٩٨٤" ورد هوج بالنفي مشددا.[٥١]

وفي حين كان البريطانيون يكلون إلى الكـــسار التـــصرف باعتبـــاره عميلهم في حلقة الأسلحة السرية هذه، كان هو أيضا يواصل توريد الأسلحة لتشكيلة واسعة من العمليات الإرهابية، من الاغتيالات في إسبانيا إلى الهجوم على الحي اليهودي في باريس، والاختطاف الشائن للعبارة *أكيلي لاورو* في ١٩٨٥، والتي قتل فيها شخص؛ وحسبما يقول لوفتوس وآرونز فقـــد كـــان الكسار هو الذي هرّب القتلة إلى برّ الأمان. بيد أن الكسار ظل سنوات كثيرة قادرا على السفر إلى بريطانيا ومنها مع إعفائه من أن يبلغ بذلك مسئوليه في جهاز المخابرات الخارجية البريطاني.[٥٢] كما يلاحظ لوفتوس وآرونـــز أن الجهاز "كان يعرف كل شيء عن دور الكسار في عمليات التفجير الإرهابي منذ ١٩٨١"، بفضل ليزلي أسبن لكنه ظل هو "مرشدها الأهم". كان للكـــسار أهمية حيوية بالنسبة للبريطانيين في إقناع مجموعات مثل منظمة التحريـــر الفلسطينية وتنظيم أبى نضال الإرهابي الفلسطيني بإبقاء حسابات إيـــداعاتهم

في بنك الائتمان والتجارة الدولي، الذي كان البريطانيون قد اخترقوه وطفقوا يرصدونه. وفي كل مرة كان أحد الشيوخ يودع أموالاً فيه، كان البريطانيون يستطيعون تتبع توزيع الأموال من خلال الكسار على الجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط. والواقع أن جهاز المخابرات الخارجية البريطاني حرص على عدم معرفة تاتشر بل وجهاز المخابرات الداخلية بتجنيده للكسار.(٥٣) ويقضي الكسار حاليا عقوبة حكمت بها عليه محكمة أمريكية لتهريب السلاح وغسيل الأموال؛ لكن الحكومة البريطانية لم تتخذ ضده عملاً كهذا مطلقا.(٥٤)

لقد قتلت منظمة أبى نضال مئات الأشخاص فيما يزيد على دستة من البلدان في أوائل السبعينيات وطوال الثمانينيات، وكانت أشد هجماته شناعة هي قتل ١٨ شخصا بلا تمييز في مطاري روما وفيينا في ديسمبر ١٩٨٥. ومع ذلك، فقد زار أبو نضال لندن في منتصف الثمانينيات، وهي حقيقة أحنقت الإسرائيليين الذين تقاعست هوايتهول عن إبلاغهم.(٥٥) وإضافة لذلك، اكتشف البريطانيون في ١٩٨٦ أن أبا نضال كان يمسك بحسابات قيمتها ٥٠ مليون دولار في بنك الائتمان والتجارة الدولي، وفي يوليو من العام التالي فاتح جهاز المخابرات الداخلية وجهاز المخابرات الخارجية موظفا في البنك وأقنعاه بأن ينقل لهما معلومات عن أنشطة الحسابات.(٥٦) وقد انتقدت الولايات المتحدة قرار بريطانيا برصد هذه الحسابات وليس تجميدها، لكن بريطانيا أصرت على ألا تتدخل. ومكن الرصد البريطانيين من أن يربطوا باستعادة الماضي سوريا، حيث كان مقر أبى نضال هناك حينذاك، بمحاولة تفجير إرهابي للقنابل في مطار هيثرو في ١٩٨٦، والتي انطوت على عميل لأبى نضال كان يتلقى الأموال من حساب ضابط مخابرات سوري في بنك الائتمان والتجارة الدولي.(٥٧) وانتهت المراقبة البريطانية عندما علمت منظمة

أبى نضال بها؛ وليس من الواضح على وجه الدقة متى حدث ذلك، لكن الأدلة تشير إلى أن ذلك لم يحدث حتى نهاية ١٩٨٩.[٥٨] وخلال هذه المدة، يُعتقد أن أبا نضال كان وراء الهجمات بالقنابل في السودان وقبرص واليونان من بين أماكن أخرى، لكن دوره الأكبر المزعوم في الهجمات الإرهابية كان على رحلة بان أميركان رقم ١٠٣ – قنبلة لوكيربي التي قتلت ٢٧٠ شخصا في ديسمبر ١٩٨٨. وبعد موت أبى نضال في ٢٠٠٢، ذكر أحد مساعديه السابقين أن أبا نضال أخبره أنه كان يقف وراء التفجير، وهي نظرية تبناها طويلاً بعض المعلقين المطلعين الآخرين في وجه الحكم القضائي الذي توصل إلي أن اثنين من الليبيين مذنبان.[٥٩]

وتتبع رغبة الأجهزة السرية البريطانية في رصد إرهابيين مثل أبى نضال وليس كبح جماحهم نمطا تاريخيا وهي أيضا مليئة بالدلالات في ضوء التجنيد الجلي مؤخرا لمجاهدين متأسلمين، وهو ما سنعرض له لاحقا. لكن أبا نضال ربما خدم أيضا هدفا يتجاوز تمكين البريطانيين من رصد الأنشطة الإرهابية. فقد تم تشكيل عدد من المجموعات المناضلة الفلسطينية في السنوات التي أعقبت طرد الفلسطينيين من الأردن في ٧٠-١٩٧١، وانقسمت مجموعة أبى نضال عن فصيل فتح في منظمة التحرير الفلسطينية، بقيادة عرفات في ١٩٧٤، وقد رحب المخططون في لندن وواشنطن بهذه الانقسامات في الحركة الفلسطينية، خاصة بعد تحديها للنظام الموالي للغرب في الأردن. وإضافة لذلك، فإن لجوء أبى نضال إلى أعمال بشعة من القتل الجماعي، مثلما حدث في روما وفيينا، ألحق دمارا هائلاً بالقضية الفلسطينية بصفة عامة، مما ساعد في ربط الحركة الفلسطينية بالإرهاب في أعين الرأي العام العالمي. ويتفق الدور الذي لعبته منظمة أبى نضال مع اهتمام بريطانيا

قديم العهد بالإبقاء على الشرق الأوسط مقسما وفي حالة حرب مع نفسه؛ ولا يمكن سوى التخمين بأن هذا لعب دورا في قرار بريطانيا السماح لأبى نضال بمواصلة عمله.

لم تكن شبكات أسبن – الكسار هي الوحيدة التـي اسـتخدمها جهـاز المخابرات الخارجية للمساعدة في تسليح إيران الثوريـة. ففـي منتـصف الثمانينيات عمل الجهاز مع تاجر سلاح من أصل إيرانـي، هـو جامـشيد هاشمي، الذي عمل وسيطا في بيع قذائف لطهران في قضية إيران – كونترا. كان الهدف هو رصد شحنات السلاح الصينية إلـى إيـران والتـي يمكـن استخدامها لتهديد السفن الغربية في الخليج إبّان الحرب الإيرانية العراقيـة. وقد مول الجهاز هاشمي لترتيب شهادة مزورة عن المستخدم النهائي لشراء قذائف سيلك وورم الصينية الموجهة لإيران بمبلغ ٣٥٠ مليـون إسـترليني. وقد تم شحن هذه القذائف في ١٩٨٧، إلى جانب صفقات أخرى بقوارب آلية مسلحة وذخيرة بريطانية الصنع، أقرها الجهاز أيضا، في انتهـاك للمبـادئ التوجيهية للحكومة التي تحظر تصدير الأسلحة لإيران؛ وقـد تـم اسـتخدام القوارب الآلية التي جرى تصديرها عن طريق اليونان، لمهاجمـة الـسفن المدنية في الخليج.[٦٠] وأبلغ هاشمي الجهاز بمشاركته في هـذه الـصفقات حتى١٩٩٢؛ كما قدم هبات كثيرة لحزب المحافظين في أواخر الثمانينيـات وأوائل التسعينيات وقابل مارجريت تاتشر شخصيا ثلاث مرات. وادعى أنه نقل خلال هذه الاجتماعات رسائل من الرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني، وهو قريب حميم له، تحث بريطانيا على تخفيف العقوبات ضد إيران. بيد أن هاشمي قبض عليه في ١٩٩٦ مكتب جرائم الاحتيال الخطيرة في بريطانيـا بمقتضى ادعاءات من شركة أمريكية بأنه احتال عليها في عقد لتوريد هواتف

تعمل بالقمر الصناعي لوزارة الدفاع الإيرانية. وقال هاشمي إن الحكومة البريطانية غدرت به، وأنه زودها بالمعلومات سنين طويلة. وتم إطلاق سراحه من السجن في ١٩٩٩، عقب صفقة حالت دون كشف عملية لجهاز المخابرات الخارجية في المحكمة.[٦١]

وقد واصلت بريطانيا انخراطها في تسليح إيران في التسعينيات. وحسبما قال ضابط سابق في جهاز المخابرات الخارجية هو ريتشارد توملنسون في ١٩٩٥، فإن الجهاز السري الإسرائيلي نظّم شحنة صينية تضم ٦٠ طنا من الكيماويات إلى إيران بغية مساعدة إسرائيل على تأمين طيارها رون أراد، الذي كان قد وقع أسيرا في لبنان قبل سنوات. وبدلاً من أن يحاول جهاز المخابرات الخارجية وقف المشروع، فقد تعاون معه للحصول على معلومات عن شبكة إيران العسكرية، حتى وإن خاطر بتزويد طهران بالقدرة على صنع الأسلحة الكيميائية.[٦٢]

وسياسة المساعدة المباشرة في تسليح الجمهورية الإسلامية وإغماض الأعين عن ذلك، مليئة بالدلالات بصفة خاصة في ضوء عملية شيطنة إيران الحالية بشأن مسعاها الواضح للحصول على أسلحة نووية. إن ما تكشف عنه هذه الوقائع ليس هو الكيل بمكيالين في السياسة الخارجية، بل سعيها للمنفعة: استعدادها للقيام أحيانا بأي شيء كان مع أي شخص كان لتحقيق أهداف قصيرة الأجل بغض النظر عن التكاليف طويلة الأجل وأي اعتبارات أخلاقية.

ومثلما حدث من تواطؤ مع النظام الإيراني في الثمانينيات، اجتهد البريطانيون والأمريكيون في البحث عن طريق مباشر للتصدي للتحدي الذي تطرحه إيران والقوى المتحالفة معها في المنطقة. فبعد تفجير الثكنات

الخاصة بالبحرية الأمريكية في بيروت في أكتوبر ١٩٨٣، وقتل وليام باكلي، قرر البريطانيون والأمريكيون والسعوديون – وهو التجمع المألوف الذي كان يتعاون بالفعل فيما بينه في أفغانستان – القضاء على زعيم حزب الله في لبنان آنذاك، الشيخ سيد محمد فضل الله.[٦٣] وكان لابد من وضع خطة سرية مشتركة، لا تزال تفاصيلها الكاملة مجهولة، لكنها انطوت على تعاقد المخابرات الأمريكية على العملية من الباطن مع عملاء لبنانيين يقودهم ضابط سابق في جهاز المخابرات الخارجية؛ وقد موّل السعوديون الخطة بما يبلغ ٣ ملايين دولار. وفي ٨ مارس ١٩٨٥، انفجرت سيارة محملة بالمتفجرات على بُعد ٥٠ ياردة من مسكن فضل الله في بيروت، فقتلت نحو ٨٠ شخصا، منهم نساء وأطفال، وجرحت ما يربو على ٢٠٠، لكن فضل نفسه نجا.[٦٤] وفي محاولة من المخابرات المركزية لإخفاء آثارها، ألقت اللوم على إسرائيل في هذا التفجير وهو ما لا يصدقه سوى القليلين، وانتهى الأمر بأن دفع السعوديون لفضل الله مليوني دولار ليكف عن مواجهة الأمريكيين.[٦٥]

وكان البريطانيون مفيدين للأمريكيين في تنظيم فرق هجوم مباغت وإدارتها. وقد لاحظ أحد ضباط المخابرات المركزية الذي شارك في حرب أفغانستان في ذلك الوقت وهو جوست أفراكوتوس، أن بريطانيا كان لديها عدد قليل من رجال القانون المعارضين "ورئيس وزراء يقف إلى جانب أتيلا إمبراطور الهون(*)". ففي زيارة لجهاز المخابرات الخارجية في منتصف الثمانينيات للمساعدة في وضع عملها في خدمة الأمريكيين خاصة في

(*) قائد شعب آسيوي من الرحل المحاربين غزا أوروبا في القرنين الرابع والخامس، اتسم أتيلا بالوحشية وكان يسمى "سوط الله" – المترجم

أفغانستان، لاحظ أفراكوتوس أن لديهم "رغبة في القيام بالأعمال التي لم أستطع أن ألمسها. وكانوا يهتمون أساسا "بكيفية قتل ثلة من الناس". ومؤخرا وبعد أن تحقق مزيد من التمويل الأمريكي للحرب في أفغانستان، لاحظ أفراكوتوس:

أن البريطانيين كانوا قادرين في النهاية على القيام بالأشياء التي لا نستطيع القيام بها لأنها تقوم على القتل والاغتيال وتفجير القنابل عشوائيا. كانوا يستطيعون تقديم مسدسات بكاتمات للصوت. ولم نكن نستطيع القيام بذلك لأن كاتمات الصوت تعني ضمنا على الفور القيام بعمليات اغتيال – والسماء تحرم تفجير السيارات! لم أكن أستطيع أن أقترح ذلك بأي حال، لكنني كنت أستطيع أن أقول للبريطانيين، "لقد كان فضل الله فعّالاً حقا في بيروت في الأسبوع الماضي. كان لديه سيارة مفخخة قتلت ثلاثمائة شخص". لقد أعطيت لجهاز المخابرات الخارجية البريطاني مادة خام بحسن نية، وما فعلوه بها كان من شأنهم وأمرا يخصهم على الدوام.(٦٦)

وشهدت الثمانينيات نموا غير مسبوق في الحركة المتأسلمة المتطرفة، أساسا بفضل الحرب الأفغانية، وبرنامج الأسلمة الذي طبقه الجنرال ضياء في باكستان، والتمويل السعودي للقضايا الإسلامية في شتى أنحاء العالم ورعاية إيران لتشكيلة من المجموعات المتأسلمة – وهي جميعها تطورات أسهمت فيها السياسة البريطانية بطرق مختلفة. وقد لاحظ جيلز كيبل أن عام ١٩٨٩ اتسم ببلوغ التأسلم ذروته من الحدة باعتباره قوة سياسية. ففي ذلك العام، تأسس الحزب السياسي المتأسلم المتطرف في الجزائر، جبهة الإنقاذ الإسلامية، وأصبح قوة سياسية سريعة النمو سرعان ما حصدت نصف

الأصوات في الانتخابات المحلية والوطنية، قبل أن يمنعها انقلاب عسكري من الاستيلاء على السلطة. وخلال الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، والتي تفجرت في ١٩٨٧، تعرضت منظمة التحرير الفلسطينية العلمانية للتحدي لأول مرة من قبل قوة متأسلمة جديدة، حركة المقاومة الإسلامية أو حماس.[٦٧] وحظيت كل من جبهة الإنقاذ الإسلامية وحماس، من بين حركات متأسلمة أخرى، بقدر كبير من التأييد الشعبي، لأنهما أصبحتا البديل السياسي الرئيسي لما كان يعتبر حركات وطنية علمانية فاشلة. كذلك شهد عام ١٩٨٩ إجلاء الجيش السوفيتي آخر قواته من أفغانستان، بعد هزيمته على أيدي المتمردين الأفغان والمجاهدين الأجانب، في حين قفز انقلاب عسكري في السودان بالمنظر المتأسلم حسن الترابي، إلى السلطة باعتباره رئيسا لحزب الجبهة الوطنية الإسلامية، التي كانت تسعى لفرض الدولة الإسلامية في ظل الشريعة.[٦٨] وكان للنظام السوداني الجديد علاقات قوية بالإخوان المسلمين، وفي أغسطس ١٩٨٩، بعد ستة أسابيع من وصوله للسلطة حضر اجتماعا للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين – في لندن. وفي هذا الاجتماع، أعلن الترابي كما قالت بعض المصادر، استعداد السودان ليتحول إلى قاعدة يمكن منها للجماعات الإرهابية المتأسلمة أن تعمل في كل أرجاء العالم.[٦٩] وفي خلال سنوات ثلاث، انتقل أسامة بن لادن إلى الخرطوم وأسس قاعدة جديدة لعمليات الجهاد هناك. وكانت لندن مكانا ملائما لهذا الاجتماع حيث إنها كانت مؤهلة، حتى أكثر من الخرطوم، لأن تصبح مركزا عالميا، وربما المركز *الوحيد* لعمليات التنظيم المتأسلمة المتطرفة في العقد التالي.

الفصل العاشر

احتضان القاعدة

جاء مطلع التسعينيات بالإرهاب المتأسلم لكل من الولايات المتحدة وأوروبا للمرة الأولى، وذلك مع أول حرب للجهاد في أوروبا – حرب البوسنة بعد ١٩٩٢؛ وتفجير مركز التجارة العالمي في نيويورك في ١٩٩٣، والهجمات الأولى في أوروبا الغربية، وتفجيرات ١٩٩٥ في مترو باريس. وعانت السعودية هي أيضا من أول هجمات إرهابية كبيرة تتعرض لها في نوفمبر ١٩٩٥ – عندما فجرت عربة نقل بضائع مفخخة مكتبا يؤوي بعثة عسكرية أمريكية كانت تدرب الحرس الوطني – وفي يونيو ١٩٩٦ – عندما أصاب تفجير شاحنة مفخخة ناطحات سحاب الخبر التي كانت تؤوي عاملين بالقوات الجوية الأمريكية، وقتلت ٢٠ شخصا. كما أثر الإرهاب في بلدان كثيرة أخرى. فقد ابتليت الجزائر بحرب أهلية وحشية بين الحكومة والقوى المتأسلمة أزهقت أرواح ١٠٠ ألف شخص بعد نشوبها في ١٩٩٢. وفي أفغانستان، انقضت فصائل المجاهدين على بعضها البعض بعد سقوط الحكومة التي كان السوفيت يؤيدونها في ١٩٩٢، مما تسبب في قتل الآلاف وتدمير العاصمة كابول، ومهد عدم خضوعها الأثيم للقانون الطريق لاستيلاء طالبان على السلطة فيما بعد. كذلك شهدت الهند ودول آسيا الوسطى موجة عارمة من الإرهاب الذي استند لمجموعات باكستانية كانت تسعى إلى "تحرير" كشمير التي تسيطر عليها الهند وتوسيع نطاق الثورة الإسلامية.

كانت هذه نتائج كريهة لعولمة الإرهــاب، حيــث كــان المجاهــدون المتشددون، الذين ارتكنوا إلى خبرتهم في الحــرب فــي أفغانــستان فــي الثمانينيات وتدربوا في المعسكرات الأفغانية والباكستانية، قد عادوا لــبلادهم لمحاربة حكوماتهم، محاولين تكرار نجاحهم في مواجهة السوفيت. وتطورت أيديولوجية الجهاد إلى ما وصفه جيلر كيبل المحلل الفرنسي بأنه جهاد سلفي يطالب بالعودة إلى تقاليد الأسلاف الأتقياء، والالتزام بالنــصوص المقدســة بأكثر معانيها حرفية.[١] ويعني هذا، الالتزام بالعنف وتحدي ما كان يعتبــر اعتدال جماعات مثل الإخوان المسلمين، التــي كانــت تتعــرض للانتقــاد لمشاركتها في الانتخابات وإضفاء مشروعية دينية زائفة على الــنظم التــي تجب الإطاحة بها.[٢] وتوافرت دفعة تعزيز أخرى لهــذه العمليــة، بفــضل الرعاية السعودية القائمة لبعض هذه الجماعات إلى جانب قيــام الــسعودية بتخفيض تمويلها للإخوان المسلمين تدريجيا. فقد تعرض الأخيران لغــضب السعودية بسبب تأييدهم لغزو صدام حسين للكويت في ١٩٩٠، الــذي كــان يهدد السعودية على ما يبدو. وخسف نفوذ الإخوان، ظهور مجموعة أكثــر عنفا على المسرح آنذاك، وكان الجهاديون هم من تحتــاج الــسعودية إلــى استخدامهم لنشر الإسلام الوهابي وضمان بقاء بيت آل سعود. [٣]

وفي خضم هذا التشدد المتنامي، أعدت المخــابرات البريطانيــة فــي صيف ١٩٩٣، تقريرا قدمته لوزارة الخارجية بعنوان "الأصولية الإســلامية في الشرق الأوسط". وهو يمثل تلخيصا متقنا لبعض المعتقدات التي جعلــت المسئولين البريطانيين يتعاملون مع المتأسلمين المتطرفين. فقد عرض التقرير وجهة نظر جهاز المخابرات الخارجية البريطاني بشأن جــذور الأصــولية وتأثيرها، ملاحظا أنها "تتغذى على الفشل في حــل المــشاكل الاقتــصادية

والاجتماعية، والفساد في الحكم وإفلاس الأيديولوجيات السياسية – الشيوعية والناصرية والبعثية، إلخ". وبالطبع، فقد كانت هذه أيديولوجيات هي التي بذل البريطانيون أقصى جهدهم لتقويضها، وبذلك مهدوا الطريق لصعود الأصولية. كما بيّن التقرير أن المسئولين كانوا مدركين أن "الأموال السعودية والخليجية الخاصة الموهوبة للقضايا الإسلامية، عامل مشترك في كثير من أنحاء المنطقة" – وأنهم يواصلون تعميق دعمهم لهذه النظم.

وبعد ذلك يعترف التقرير بأن "قدرة الإسلام بوصفه محورًا للمعارضة، توفر أيديولوجية جاهزة تؤكد على العدالة"، وأن الأمر الحاسم أيضا هو أن "الأصولية ليست بالضرورة مرادفا للتطرف السياسي وسياسات معاداة الغرب – وذلك تعليق يوحي بالكثير وسبب رئيسي في أن بريطانيا ظلت تتعامل مع هذه المجموعات لهذه المدة الطويلة. ويواصل التقرير :

أن المجموعات الأصولية التي تدعو للعنف والثورة أقلية. ومع ذلك، فإن هناك خطا معاديا للغرب في كل الحركات الأصولية الرئيسية في المنطقة، حيث تعتبر الثقافة والمادية الغربية، خاصة الأمريكية تهديدا للقيم الإسلامية. والأهداف الأعرض للأصوليين تتعارض تقريبا مع المبادئ الليبرالية الغربية – فهي تعارض التعددية السياسية، والتسامح الديني، وحقوق المرأة.

ولا ريب أن النقطة الأخيرة صحيحة، لكن هذه أيضا كانت سمات لأي حكومة ساندتها بريطانيا في الشرق الأوسط طوال عقود كثيرة، تحديدا للتصدي للحكومات التعددية الأكثر دعما لحقوق المرأة مثلاً.

كذلك لاحظ التقرير أن الجماعات الأصولية "مستعدة لاستخدام صناديق الاقتراع للحصول على السلطة. لكن هناك شك تام في أن "أحزاب الله" هذه

ستُخضع سلطتها السياسية، فور تحققها لعملية ديمقراطية". بيـد أن الخاتمـة يردد فيها ما يلي:

أن الأصولية لا تمثل تهديدا متماسكا وموحـدا للمـصالح الغربيـة بالطريقة التي فعلت بها الشيوعية ذلك ذات مرة. وتقتصر جاذبيتها في البلاد الغربية على الأقليات الإسلامية، وخطر التدمير في حده الأدنى، على الأقـل في الولايات المتحدة. أن التعامل مع النظم الأصولية المتطرفة لا يمكن التنبؤ به بدرجة كبيرة لكنه يمكن تدبره.(٤)

إن التحليل القائل بأن بريطانيا يمكن أن تكون لها علاقـات يـستطاع تدبرها مع النظم الأصولية مليء بالإيحاءات. ويساعد الاعتقاد بأن الأصولية لا تمثل تهديدا استراتيجيا للمصالح الغربية في تفسير السبب في أن بريطانيا تعاونت مع هذه الجماعات لمواجهة قوى لم تكن تمثل مثـل هـذا التهديـد، خاصة الناصرية. وفي الوقت نفسه، فإن وجهة النظـر القائلـة أن جاذبيـة الأصولية في بريطانيا كانت صغيرة تفسر جزئيا تسامح السلطات مع بعض هذه الجماعات وحمايتها لها خلال صعود نجم لندنستان في التسعينيات. ثـم، أن هذه كانت وجهة نظر مسئولين بريطـانيين رئيـسيين حيـث اسـتمرت هوايتهـول في سياساتها بحكم الأمـر الواقع في مساندة الإسلام المتطرف، أو على الأقل عدة جدائل منه في التسعينيات.

إنقاذ السعوديين وإمبراطوريتهم المالية

بعد غزو صدام حسين للكويت في أغسطس ١٩٩٠، سـاهم النظـام السعودي بما يربو على ٥٠ مليون دولار في حرب قادتها الولايات المتحـدة والمملكة المتحدة، لإبادة الجيش العراقي في فبراير ١٩٩١. وقدم هذا النزاع

دفعة مساندة حاشدة للإسلام السني. ففي اجتماع مع الأمير تركي رئيس المخابرات السعودية ووزير الدفاع الأمير سلطان، عرض بن لادن استخدام قواته العربية الأفغانية التي أكسبتها المعارك صلابة في الدفاع عن المملكة، لكن السعوديين رفضوا هذا الاقتراح، واختاروا بدلاً من ذلك نشر نصف مليون من القوات الأمريكية الكافرة في أرض الحرمين.(٥) كانت الحقيقة واضحة جلية؛ فقد كان السعوديون يعتمدون كلية على الولايات المتحدة في بقائهم. وحينذاك أصبحت الجماعات الجهادية، التي نذرت نفسها لاستئصال الوجود الغربي من السعودية، ترى أن الحكام السعوديين خانوا الإسلام وأن حشد مجندين لقضيتهم أصبح أكثر سهولة في السعودية، التي سرعان ما أصبحت هدفا للهجمات الإرهابية.

وهبت بريطانيا للدفاع عن الحليف الأصولي والنظام الكويتي لجابر الصباح، الذي حكمت أسرته الإمارة، في ظل الحماية البريطانية، من منتصف القرن الثامن عشر. كانت أسرة الصباح من أقرب حلفاء هوايتهول في المنطقة، تسيطر على دوله غنية بالنفط تستثمر مليارات من إيراداتها في الاقتصاد البريطاني. وأرسلت بريطانيا ثاني أكبر فرقة عسكرية في القوة المتحالفة – ما يربو على ٤٠ ألف جندي – إلى جانب سفن حربية وأسراب من السلاح الجوي الملكي الذي كان يعمل من قواعد في السعودية، كما لعبت القوات البرية البريطانية دورا مهما؛ فقد كان نشر جهاز المخابرات الخارجية لقواته هو الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية، وانطوى على العمل خلف خطوط العدو لتدمير مرافق الاتصالات العراقية ومنصات إطلاق قذائف "سكود" المتحركة المضادة للطائرات كمقدمة للهجوم الرئيسي بقيادة الولايات المتحدة. كما ساعد فريق من ضباط الجهاز في تنظيم المقاومة الكويتية في

ارتباط مع السعوديين. وأقيم معسكر لتدريب المتطوعين الكويتيين في شرق السعودية، إلى جانب برامج أمريكية مماثلة، في حين تم إلحاق أعضاء كثيرين من الجهاز بفرق التدريب هذه، وقام الجهاز أيضا بتوفير الأسلحة.(٦) وأصبح التحالف الأمريكي البريطاني السعودي السري باديا للعيان مرة أخرى، وكان امتدادا حقيقيا للعملية التي كانت قد انتهت توا في أفغانستان.

وقد تذكر الجنرال السير بيتر دي بيلير مؤخرا:

مثلما ساندنا نحن البريطانيين نظام حكم الشيوخ دوما منذ انسحابنا من الخليج في أوائل السبعينيات، ورأيناه يزدهر، كنا متحمسين لاستمراره. فقد كانت السعودية صديقاً قديما ومجرّبا بالنسبة لنا، واستخدمت ثروتها النفطية الهائلة بطريقة حميدة ومتروية، وكان من نتيجة ذلك أن أصبح مستوى المعيشة مرتفعا جدا. ومن ثم فإن من مصلحتنا للغاية أن يظل هذا البلد ونظامه مستقرين بعد الحرب.(٧)

وبالطبع كانت هذه الطريقة "الحميدة والمتدبرة" التي استخدم بها السعوديون ثروتهم من النفط محض تضليل، كما سنرى فيما بعد؛ إذ كانت الفكرة الأساسية هي أن هؤلاء هم حلفاؤنا، وأنهم يستطيعون أن يفعلوا ما يريدون بأموالهم بقدر ما يعني الأمر الصفوة البريطانية.

وخلال الحرب، شجعت الولايات المتحدة الشيعة في جنوبي العراق على أن يهبوا في ثورة ضد صدام، لكن بمجرد أن بدأ هذا كما ينبغي في مارس ١٩٩١، سمحت واشنطن للقوات العراقية بإعادة التجمع وسحق التمرد بصورة وحشية وذبحت الآلاف. وحلقت طائرة أمريكية فوق طائرات مروحية عراقية، لتوفر لها الحماية بالفعل، في حين أوقفت القوات الأمريكية

في مرحلة من الانتفاضة، المتمردين الشيعة الذين كانوا قد وصلوا لمخزن للسلاح للحصول على ذخيرة.[٨] إذ فضلت واشنطن الإبقاء على صدام في السلطة عن أن تطلق العنان لقوى قد تتحالف مع عدوها، جمهورية إيران الإسلامية. كذلك حدث مع البريطانيين، الذين شجعوا المتمردين في البدء؛ فقد ساعد جهاز المخابرات الخارجية إلى جانب وكالة المخابرات المركزية في إنشاء محطة إذاعة العراق الحر، التي كانت تذيع دعاية أنجلو أمريكية في كل أنحاء البلاد. وعندما سئل أحد مسئولي المخابرات البريطانية عن النداءات السابقة للحض على الثورة، رد : "لم نفكر في ذلك على نحو صحيح".[٩] وكان ذلك هراء : إذ إن تحريض كل من واشنطن ولندن للشيعة، سياسة تقليدية لهما – استخدام القوى الإسلامية لتحقيق أهداف قصيرة الأجل محددة، وكان الهدف في هذه الحالة هو زعزعة حكم صدام حسين وتمهيد الطريق لطرد العراق من الكويت. وبمجرد أن تحقق هذا الهدف، أصبحت هذه القوى مستهلكة، وكان ذلك حينذاك قد أصبح نمطا مألوفا للغاية في التواطؤ الأنجلو أمريكي مع القوى الإسلامية في المنطقة.

ومع عودة صدام إلى صندوقه، كان نظامه لا يزال قادرا على أن يكون مفيدا. وعادت بريطانيا والولايات المتحدة إلى التسليم بأن دكتاتورية العراق الوحشية لكنها علمانية يمكن أن تتصدى لمسعى إيران الشيعية للسيادة في المنطقة – وهي سياسة كانت قد بدأت عندما سلحت واشنطن ولندن العراق إبان حربه مع إيران التي كانت قد بدأت قبل عقد من الزمن. وكان هذا الدعم لنظام وطني علماني ضد المتأسلمين المتطرفين انعكاسا للسياسة البريطانية والأمريكية التقليدية في المنطقة، مما يبين الدرجة التي أصبحت بها إيران الشيعية تهديدا استراتيجيا للغرب. لكن ذلك لم يكن سوى موقف

مؤقت؛ فمجرد أن دعم صدام قبضته على السلطة في ظل نظام دولي صارم للعقوبات، ارتدت سياسة بريطانيا والولايات المتحدة إلى التواطؤ مع القوى المتأسلمة للإطاحة به، كما سنرى في الفصل الثالث عشر.

وبينما كانت القوات الأمريكية تبيد قوات صدام من قواعدها في السعودية، تحول بن لادن عمليا بين عشية وضحاها من كونه نصيرا للنظام السعودي إلى خصم له. وفي الوقت نفسه، كان مستمرا في تجنيد المتطوعين، وكان كثيرون منهم سعوديين، للتدريب على حرب العصابات في معسكراته في أفغانستان، استعدادا للجهاد المقبل. بيد أنه بدلاً من طرد بن لادن من السعودية، ورد أن السعوديين حاولوا في مطلع ١٩٩١ إبرام صفقة معه، يترك بمقتضاها بن لادن السعودية مقابل قيام السعوديين بتقديم الأموال لتزويد قواته العربية الأفغانية باحتياجاتها، وبشرط ألا يستهدف الإرهاب السعودية نفسها.(١٠) وفي حين بدا أن بن لادن قد "طرد" من السعودية، فقد انتقل إلى السودان في ١٩٩٢، حيث قدم له حسن الترابي رئيس الجبهة الوطنية الإسلامية قاعدة جديدة. بيد أن السعوديين لم يشجعوا مطلقا السودانيين على اتخاذ أي إجراء ضده، بل لقد ظل بن لادن على جدول الرواتب التي يدفعونها.(١١)

وفي شهر أبريل ١٩٩٤ فحسب، بعد استمرار النقد العلني لبيت آل سعود، سحب السعوديون الجنسية من بن لادن. بيد أنه حتى بعد حدوث هذا، ظلوا على ما يبدو يحاولون شراءه بالأموال(١٢). وهكذا ففي ١٩٩٦، تواتر أن السعوديين الذين كانوا لا يزالون خائفين على ما يفترض من الهجمات التي يحرّض عليها بن لادن في المملكة، باركوا صفقة سرية أبرمها بن لادن مع ضابط عسكري باكستاني له صلات وثيقة بجهاز المخابرات الباكستاني،

تقضي بأن يستمر الأخير في تزويد القاعدة بالحماية والسلاح.[١٣] كما ادعت بعض مصادر المخابرات أنه في العام نفسه، اجتمعت مجموعة من الأمـــراء ورجال الأعمال السعوديين في باريس واتفقوا على الاستمرار في مـــساعدة شبكة بن لادن الإرهابية.[١٤] ولاحظ تقرير أعده في ٢٠٠٢ جان تـــشارلس وهو خبير مخابرات فرنسي أن ٣٠٠ مليون دولار على الأقـــل كانـــت قـــد تدفقت إلى القاعدة وغيرها من جماعات الجهاد في السنوات السابقة، معظمها من واهبين وجمعيات خيرية في السعودية.[١٥]

وكانت المخابرات الأمريكية تورد تقارير عـــن التمويـــل الـــسعودي للإرهاب بحلول منتصف التسعينيات، على الأقل. وذكر تقرير سري لوكالة المخابرات المركزية كشفت عنه الصحافة الأمريكية في ٢٠٠٣ أن "النشطاء الإسلاميين يهيمنون على قيادة أكبر الجمعيات الخيرية" وأنه "حتى أعـــضاء ذوي مناصب سامية في وكالات جمع المعلومات والرصـــد فـــي الـــسعودية والكويت وباكستان – مثل المفوضية السعودية السامية – متورطـــون فـــي أنشطة غير قانونية، من بينها دعم الإرهـــاب".[١٦] ويـــصعب تـــصديق أن البريطانيين لم يكونوا على علم بهذا الدور السعودي . وتمثل تطور آخر مهم بالنسبة للسعوديين في أن نهاية النظام السوفيتي فـــي ٨٩-١٩٩١، أتاحـــت للتمويل الإسلامي أعظم فرصة للنمو منذ إحيائه في منتـــصف الـــسبعينيات. فقد انتهت حينذاك عقبات سياسية كبرى كانت تعترض إلغاء القيود الماليـــة، الذي كانت قد طالبت به سياسة تاتشر وريجان النقدية في العقد المنـــصرم. وأصبحت الأموال السعودية تستطيع آنذاك أن تنتشر إلى مدى من العالم أبعد حتى من ذلك وصحب ذلك التبشير الذي كان يقوم به الملالي الـــسعوديون، الذين كانوا يقومون بالوعظ والتعليم داخل المساجد والمدارس الدينيـــة التـــي

أنشئت مؤخرا، وبذلك وصلوا إلى المسلمين في شمال أفريقيا وآسيا الوسطى.(١٧) وتولت المهمة البنوك والجمعيات الخيرية السعودية التي عملت أدوات رئيسية لتمويل انتشار الأصولية الإسلامية.(١٨)

وكانت البنوك البريطانية والأمريكية تدير قدرا كبيرا من الأموال السعودية والعربية الأخرى المتداولة في النظام المالي الإسلامي، في حين كانت بعض المجموعات الإرهابية تستخدم البنوك البريطانية على ما يبدو لفتح بعض حساباتها. وقد تلقى حساب لجنة الشورى والإصلاح، وهو المنظمة الواجهة لبن لادن في لندن، أموالاً من بنوك في السودان ودبي والإمارات العربية المتحدة. وكانت الأموال تحول من لندن إلى خلايا القاعدة في المدن الغربية، وإلى عدة مراكز وجمعيات خيرية إسلامية في أماكن مثل البوسنة وكوسوفو وألبانيا.(١٩)

بيد أن الإرادة السياسية على كلا جانبي الأطلسي قبل ١١ سبتمبر في رصد التمويل الإرهابي والسيطرة عليه، كانت ضعيفة. وليس هناك أدلة على أن بريطانيا حاولت مطلقا الضغط على السعوديين لإغلاق قنوات التمويل المقدم للجماعات المتأسلمة؛ إذ كان اعتماد بريطانيا الاقتصادي حينذاك كبيرا إلى حد أن هوايتهول كانت تشعر بالعجز عن تحدي أي سياسات مهمة لحليفها الأثير، وهو موقف لا يزال جليا إلى اليوم. والأحرى أن كل الأدلة تشير إلى أن بريطانيا واصلت التغاضي عن السياسة الخارجية "الإسلامية" للسعودية وناصرتها. ويصدق الأمر نفسه على الولايات المتحدة، التي تقاعست هي أيضا عن تحدي الدعم السعودي "للجمعيات الخيريَة" العاملة في بلدان إسلامية أخرى. وعندما ناقش رئيس مكافحة الإرهاب في الخارجية الأمريكية مثل هذا الضغط في النهاية في ٢٠٠٢ في برقية تم

إرسالها إلى شتى السفارات الأمريكية، رفض مسئولو الخارجية الأمريكية الآخرون التوصيات الواردة في البرقية بحجة مضادة هي أن هذه الجمعيات الخيرية تؤدي أعمالاً حسنة كثيرة.[٢٠]

وكان اعتماد بريطانيا على السعودية إلى حد كبير نتيجة لخيارات في السياسة اتخذت عبر عقود ماضية، عندما فضل المخططون في هوايتهول باستمرار الوقوف في صف النظم الرجعية في الشرق الأوسط. ومع ذلك، فقد تغير شيء ما؛ ففي الماضي، كان الوزراء يعترفون في مجالسهم الخاصة صراحة بالطابع القمعي المنتمي للعصور الوسطى للنظام السعودي لكنهم كانوا حريصين في العلن على عدم ربط هذا النظام بهذه الصفات- بصورة وثيقة – خوفا من استثارة مزيد من النقد من النظم القومية في المنطقة بل وفقد مزيد من النفوذ البريطاني هناك. بيد أن الوزراء البريطانيين في ظل حكومتي تاتشر وميجور أصبحوا يغتنمون أي فرصة للثناء على السعوديين، والعمل مبررين لسياساتهم بغية الظفر بعقود تجارية وعسكرية.

وفي يناير ١٩٩٦، وصف جيريمي هانلي وهو وزير دولة بالخارجية، السعودية، بأنها "البلد الذي تتقاسم سياسته الخارجية معنا أهدافا مماثلة لأهدافنا"، وهو "بلد لعب دورا حاسما في تشجيع السياسات المعتدلة والرشيدة"، وكان "حصننا للاستقرار والاعتدال في منطقة لم تعرف بهذه السمات دوماً".[٢١] وقبل ذلك بعام، كان هانلي قد أخبر البرلمان بأن "حكومة صاحبة الجلالة ليس لديها أي خطط لربط سياسات المملكة المتحدة بشأن التجارة والدفاع بأداء السياسة السعودية في مجال احترام حقوق الإنسان ... [أو] بأداء السعودية في مجال الحرية الدينية".[٢٢] كان السعوديون

يستطيعون أن يفعلوا ما بدا لهم ويظلوا مع ذلك يركنون لحماية الحكومة البريطانية وخداع النفس البشع بأن السعوديين "معتدلون ومعقولون".

وفي الوقت نفسه، لم ينته حب تاتشر للطغاة مع رحيلها عن منصبها في ١٩٩٠. ففي خطاب استثنائي ألقته في المعهد الملكي للشئون الدولية في لندن في أكتوبر ١٩٩٣، أكدت أن السعودية كانت "قائدا لأسرة إسلامية أعرض من الدول" وأنها "قوة ضخمة للاعتدال والاستقرار على المسرح العالمي"، وأضافت "إنني من أشد المعجبين بالسعودية وقيادة الملك فهد". كانت بريطانيا مستمرة في "برامجها للتدريب وتقديم المشورة والمعدات". وقالت تاتشر إن "السعودية لم تستخدم أسلحتها بطريقة غير مسئولة مطلقا" وأضافت المزيد :

لكن ماذا عن "داخل السعودية؟" ليس لدي النية في أن أتدخل في الشئون الداخلية لهذا البلد. فمن بين أكثر معتقداتي رسوخا أنه على الرغم من أن هناك معايير وأهدافا أساسية معينة يجب أن نتوقعها من كل عضو في المجتمع الدولي، فإن الوتيرة والنهج المحدد يجب أن يعكس الخلفيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية للمجتمعات المختلفة.

وخلصت تاتشر إلى القول بأنه "على الرغم من التهديد الذي يبدو أن الأصولية الإسلامية تطرحه في بعض البلدان، لا ينتابني أي شك في أن الإسلام نفسه قوة من القوى الأساسية من أجل الاستقرار في السعودية الحديثة. وهناك قوة أخرى كهذه باعثة على الاستقرار هي الأساس الوطيد لملكية راسخة الأقدام ومحترمة".[٢٣]

وقد كشف هذا التعليق عن عجز تاتشر عن الاعتراف بأن السعوديين تحديدا كانوا من بين الدعاة الرئيسيين للأصولية الإسلامية.

واستمر تدفق الأسلحة البريطانية كجزء من صفقات أسلحة كانت قد وقعت في العقد الماضي، كما قدمت هوايتهول خدمات عسكرية أخرى، مثل تدريب الحرس الوطني السعودي الذي كان لا يزال يقوده عبد الله ولي العهد. وبقيام بريطانيا بذلك ربما تكون قد ساعدت في تقديم مزيد من التدريب للمجاهدين السعوديين السابقين في الحرب الأفغانية، وكان كثيرون منهم قد عادوا إلى السعودية حينذاك وانضموا للحرس الوطني.[٢٤] والمعروف أن آخرين متعاطفين مع القاعدة قد انضموا للحرس الوطني وربما استفادوا من التدريب البريطاني.

قاعدة بن لادن في لندن :

بيد أنه في حين كانت بريطانيا تساند ملوك السعودية، فقد وفرت أيضا قاعدة مضيافة لهؤلاء الذين كانوا قد أصبحوا حينذاك خصومهم المروعين. ففي يوليو ١٩٩٤، أنشأ أسامة بن لادن مكتبا في لندن أسماه لجنة الشورى والإصلاح، سعى لتشجيع المعارضة للنظام السعودي على النطاق العالمي – وكان ذلك رد فعل فوري على سحب السعوديين للجنسية منه، وفق ما ذكر تقرير لوكالة المخابرات المركزية رفعت عنه السرية.[٢٥] وكانت اللجنة التي تدار من بيت في ويمبلي في شمال لندن، مجهزة بحشد من أجهزة الفاكس والحاسبات التي كانت تقذف من باطنها بعشرات الكتيبات والبلاغات التي تدين تبذير بيت آل سعود وزيغه عن الشريعة في البلاد، وتدعو كذلك إلى تحطيم الدولة السعودية. ووفق وثائق حديثة صادرة عن محكمة أمريكية، فإن

اللجنة "أنشئت على حد سواء بغرض نشر بيانات بن لادن وتوفير غطاء لأنشطة دعم أعمال القاعدة العسكرية"، بما في ذلك "تجنيد المتدربين، وصرف الأموال وشراء المعدات والخدمات". وإضافة لذلك، عمل مكتب لندن مركز اتصال بالنسبة لتلقي التقارير عن الأمور العسكرية والأمنية وغيرها المقدمة من مختلف خلايا القاعدة إلى قيادتها.(٢٦)

ولاحظ تقرير البحوث الذي يعده الكونجرس الذي أذن بنشره بعد هجمات ١١ سبتمبر في ٢٠٠١ مباشرة، أن بن لادن زار لندن في ١٩٩٤ ومكث فيها بضعة أشهر في ويمبلي ليقيم اللجنة.(٢٧) وتدعي مصادر أخرى أنه زار لندن في ١٩٩٤ ليجتمع مع أعضاء من الجماعة الجزائرية الإسلامية المسلحة، بل وأنه كان يسافر بانتظام إلى لندن في ١٩٩٥ و ١٩٩٦ في طائرته النفاثة الخاصة.(٢٨) وأيا كانت الحقيقة في هذه الادعاءات، فإن سجلات فواتير هاتف بن لادن من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٨ تبين أن نحو خُمس مكالماته، ٢٣٨ مكالمة من ١١٠٠ مكالمة – أكبر عدد بمفرده – أجرى إلى لندن، مما يبين أهمية هذه القاعدة.(٢٩) وكانت اللجنة هي التي نظمت اجتماعا بين بن لادن وعدد من صحفيي سي إن إن في مارس ١٩٩٧.(٣٠)

وضمت هيئة العاملين باللجنة أعضاء من منظمة أيمن الظواهري الإرهابية، منظمة الجهاد الإسلامي المصرية، منهم عادل عبد الباري وإبراهيم عيداروس، وقد حكم عليهما كليهما بالسجن في الولايات المتحدة لتورطهما في تفجير السفارتين في ١٩٩٨، عندما قتلت انفجارات متزامنة في دار السلام ونيروبي ما يربو على ٢٠٠ شخص. وتزعم الولايات المتحدة أن عادل عبد الباري كان يدير معسكرات التدريب وبيوت الضيافة التابعة للقاعدة قبل وصوله إلى لندن، حيث تم منحه حق اللجوء في ١٩٩٣؛ وبعد

عامين حكم عليه بالإعدام *غيابيا* بزعم تورطه في تفجير خان الخليلي وهو مطعم سياحي في مصر. وفي مايو ١٩٩٦، تم اتهام عبد الباري بأن الظواهري عينه قائدا لخلية لندن من تنظيم الجهاد الإسلامي المصري.(٣١) وزعموا أن عيداروس كان قد بدأ ينظم خلية لتنظيم الجهاد الإسلامي في أذربيجان في أغسطس ١٩٩٥ قبل أن يفد إلى لندن في سبتمبر ١٩٩٧ ليصبح قائد قاعدتها في لندن.(٣٢) وعندما كان عيداروس في بريطانيا، حيث منح هو أيضا حق اللجوء السياسي، اتهم بإجراء اتصالات هاتفية عن طريق القمر الصناعي مع قيادة القاعدة، واتهم بأنه وفّر مع عبد الباري جوازات سفر مزورة لنشطاء جماعة الجهاد الإسلامي المصرية في هولندا وألبانيا.(٣٣) وفي يوم التفجير الذي وقع في شرق أفريقيا، وزع كلاهما بيانات عن مسئولية التنظيم من خلال الفاكسات على وسائل الاعلام؛ وأنكر محامو الرجلين أنه كان لديهم علم مسبق بالتفجيرات، ولكن ضابطا من جهاز المخابرات الداخلية، قدم مؤخرا أدلة تتعلق باستئناف بشأن الهجرة، ذكر أن الفاكسات أرسلت فعلاً قبل إجراء التفجيرات.(٣٤) واحتجز الفرع الخاص الرجلين في سبتمبر ١٩٩٨ بموجب قانون منع الإرهاب، بتهمة أنهما كانا على صلة بتفجيرات ١٩٩٨.(٣٥)

كان رئيس لجنة بن لادن للشورى والإصلاح هو خالد الفوّاز وهو منشق سعودي، اعتقلته الشرطة البريطانية بموجب طلب ترحيل قدمته الولايات المتحدة في سبتمبر ١٩٩٨ بزعم تورطه في تفجيرات شرق أفريقيا في الشهر السابق. وحتى هذه المرحلة كانت السلطات البريطانية قد سمحت للفواز وللجنة الشورى والإصلاح بأن يعملا علنا لمدة أربع سنوات. ويدعي هذا الاتهام الموجه للفواز أنه زوّد بن لادن "بمختلف وسائل الاتصال"، بما

في ذلك هاتف يعمل بالقمر الصناعي للتحدث إلى خلايا القاعدة، وأنه زار نيروبي في ١٩٩٣ ووفر سكنا هناك لأبي عبيدة، أحد قادة القاعدة العسكريين.[٣٦] وتمّ احتجاز الفواز في بريطانيا منذ ١٩٩٨، ورفضت المحاكم البريطانية بثبات محاولات الولايات المتحدة ترحيله إليها، بعد عمليات استئناف قدمها محامو الفوّاز تدعي أن حقوق الإنسان الخاصة به ستنتهك في السجون الأمريكية.[٣٧]

وتشير الأدلة إلى أن نشطاء لجنة الشورى والإصلاح كانوا يلقون تسامحا من البريطانيين، الذين ربما اعتبروهم مصدرا مفيدا للاستخبارات. فقد قال محامو الفوّاز مثلاً إنه كان على اتصال منتظم بجهاز المخابرات الداخلية منذ وقت وصوله إلى بريطانيا في ١٩٩٤ حتى القبض عليه بعد ذلك بأربع سنوات. وكانت اجتماعاته معه تدوم عادة لمدة ثلاث ساعات أو أكثر في حين كان هاتفه محل تسجيل على الأرجح وكانت مراسلاته يجري اعتراضها.[٣٨] ولاحظت *الجارديان* أنه: "ربما اعتقد جهاز المخابرات الداخلية أنه من الأفضل رصد فوّاز ... للحصول على استخبارات".[٣٩]

وبعد المذبحة الإرهابية للسياح في الأقصر في مصر، شن الرئيس مبارك هجوما على بريطانيا لأنها تؤوي المجاهدين في لندن والمرتبطين بهذا الهجوم وغيره، بمن فيهم عادل عبد الباري، وطالب بتسليمهم. وقد ورد أن الحكومة البريطانية رفضت هذا الطلب.[٤٠] بيد أنه يبدو أن الحكومة كانت تميل إلى ترحيل المجاهدين، عقب طلب من المصريين، لكن أعاقها رفض مصر لطلب بريطاني بضمان أن يلقوا معاملة عادلة، وإذا وجد أنهم مذنبون، لا يتم إعدامهم. ذلك أن اتفاقية حقوق الإنسان الأوروبية تمنع ترحيل المشتبه بهم الذين قد يتعرضون للتعذيب أو المعاملة غير الإنسانية.[٤١]

وكان سعد الفقيه منشقا سعوديا آخر في لندن، وهو أستاذ جراحة سابق في جامعة الملك سعود وضع خبرته الطبية في خدمة الجهاد ضد السوفيت في أفغانستان. وكان الفقيه قد هرب من السعودية في ١٩٩٤ وأقام مجموعة أخرى معارضة للنظام، هي حركة الإصلاح الإسلامي في الجزيرة العربية في لندن في ١٩٩٦ ومنح حق اللجوء السياسي.[٤٢] وقد قال الفقيه مؤخرا إنه يحتفظ "باتصالات عالية المستوى" مع إدارات المخابرات البريطانية" ويقدم لها المشورة بشأن السعودية.[٤٣] وفي ٢٠٠٤، حددت الولايات المتحدة الفقيه بوصفه موفر الدعم المالي والمادي للقاعدة منذ منتصف التسعينيات، واتهمته بأنه على صلة ببن لادن.[٤٤] لكن الفقيه كان يعيش علنا في بريطانيا لمدة تربو على عقد ولم تستجوبه السلطات البريطانية ولو لمرة واحدة.[٤٥] وقد شكك كثيرون من المحللين العالمين ببواطن الأمور في تورطه المزعوم في الإرهاب، وأشاروا إلى حقيقة أنه لم توجه أي تهمة، ناهيك عن أي دليل على ذلك، وأكدوا أن حركة الإصلاح الإسلامي في الجزيرة العربية هي حركة معارضة مشروعة للسعودية وأن اعتبار الولايات المتحدة له إرهابيا يتعلق أساسا باسترضاء زبون سعودي.[٤٦]

لكن ربما رأى البريطانيون أن الحركة وغيرها من المجموعات السعودية توفر ما هو أكثر من الاستخبارات. ويقدم ستيف كول الصحفي الأمريكي، مستشهدا بحوارات أجراها مع مسئولين بريطانيين، سببا لعزوف بريطانيا عن أن تأخذ المراكز المعارضة للسعودية بالشدة: "كانت مسألة إيمان في واشنطن ولندن خلال أوائل التسعينيات بأن قليلاً من الضغط الخارجي، حتى وإن جاء من متأسلمين، يخلق سياسات أكثر صحة وأشد استقرارا في المدى الطويل".[٤٧] ونظرية كول عن أن المخططين البريطانيين

والأمريكيين كانوا يريدون استخدلم رافعة متأسلمة للتأثير على جدول الأعمال السعودي الداخلي، معقولة وتتسق مع سياساتهم السابقة في المنطقة. بيد أن نظريته عن أن هذا يستهدف سياسات "أكثر صحة" (بدلاً من مجرد "موالية للغرب") أقل معقولية" فالأرجح أن لندن وواشنطن كانتا تعتبران الإصلاح الداخلي وسيلة لتدعيم حكم بيت آل سعود.

ويقدم الفقيه نفسه تفسيرا آخر لتسامح الحكومة البريطانية مع هذه الجماعات. فعندما سُئل في حوار دار معه في نوفمبر٢٠٠٣ عن العيش في بريطانيا رد بأن البريطانيين "اكتشفوا أن المراهنة على علاقات استراتيجية مع النظام [السعودي] خطيرة، ومن الأفضل أن تكون لهم علاقات مع الشعب وافترض أنهم يعرفون كم نحظى به من مساندة من الرأي العام".[٤٨] كما قال الفقيه مؤخرا إن "البريطانيين دهاة .. بما يفي ليدركوا أن النظام السعودي مقضي عليه بالزوال. وهم يريدون أن يكونوا في وضع يتيح لهم التعامل مع قادة بدلاء".[٤٩] وهنا يبالغ الفقيه في الدعم الذي تحظى به حركته في السعودية. فمن الهراء جعلها مرادفا "للشعب". ومع ذلك، فإن فكرة أن بريطانيا كانت تحاول إقامة علاقات مع صناع السياسة في المستقبل في البلاد بالتسامح مع جماعات المعارضة هذه، هي بلا ريب فكرة معقولة. ففي حين أن بريطانيا ساندت طويلاً الحكام الإقطاعيين في السعودية، فإن الاستقرار طويل الأجل للنظام كان محل تساؤل منذ أجل طويل بالمثل. ومرة ثانية، فإن جماعات المعارضة كانت تستطيع أن تعمل كقوة وكيلة تعمل بالنيابة عن هوايتهول، ومن ثم، فإن بريطانيا ربما كانت إلى حد ما تحاول أن تلعب على الطرفين.

وقد سمحت قاعدة لندن لبن لادن بتحريك أنصاره في كل مكان في العالم. فقد قرأ مرتكبو الهجمات بالقنابل في السعودية في ١٩٩٥، كتابات بن لادن بعد أن أرسلت إليهم بالفاكس من لندن.[٥٠] ومن لندن أيضا، تم إرسال فتاوى رئيسية شتى لبن لادن إلى سائر أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال، وزعت لجنة الشورى والإصلاح ترجمة إنجليزية لإعلان بن لادن الصادر في أغسطس ١٩٩٦ عن الجهاد ضد الأمريكيين "الذين يحتلون أرض الحرمين"، والذي يدعو لطرد الولايات المتحدة من السعودية، والإطاحة ببيت آل سعود والثورة الإسلامية في كل أرجاء العالم.[٥١] وبعد ذلك بعامين، أذاعت لجنة الشورى والإصلاح في فبراير ١٩٩٨، خبر إنشاء بن لادن "لجبهة دولية للجهاد ضد الصليبيين واليهود" لتضم معا تشكيلة من الجماعات الإرهابية. بيد أن هذا "لم يسبب قلقا كبيرا لهوايتهول"، كما لاحظ شين أونيل ودانيل ماكجروري الصحفيات في *التايمز*.[٥٢]

ومما له دلالاته أيضا أن إدارات المخابرات البريطانية والأمريكية أهدرت مرارا فرصة الحصول على معلومات عن بن لادن والقاعدة. ففي مطلع ١٩٩٥ على سبيل المثال، عرضت الحكومة السودانية، التي كانت تؤوي بن لادن حينذاك، تسليمه أو استجوابه هو ونشطاء آخرين كان قد تم القبض عليهم بتهمة التخطيط لارتكاب فظائع إرهابية. وعرض السودانيون صورا وتفاصيل عن أفغان عرب شتى، بما في ذلك سعوديون ويمنيون ومصريون حاربوا ضد السوفيت في أفغانستان. وقال مصدر سوداني "إننا نعرفهم بالتفصيل. نعرف قادتهم، وكيف يطبقون سياساتهم وكيف يخططون للمستقبل. وقد حاولنا نقل هذه المعلومات للمخابرات الأمريكية والبريطانية حتى يعرفوا كيف تعالج الأمور". وتم رفض عرض السودانيين، بسبب

الكراهية غير العاقلة" التي يكنها الأمريكيون للنظام السوداني كما تواتر، كما تم رفض عرض لاحق قدم تحديدا إلى جهاز المخابرات الخارجية البريطاني.(٥٣) وبعد ذلك بثلاث سنوات، تجاهلت بريطانيا أمر اعتقال لبن لادن أصدرته ليبيا كما سنرى في الفصل الثالث عشر.

لقد بلغ إحساس أنصار بن لادن بالأمان في لندن حد أنهم أرسلوا طلبات إلى وزارة الداخلية يستعلمون فيها عما إذا كان زعيمهم يستطيع أن يطلب اللجوء إلى بريطانيا. ومؤخرا قال مايكل هوارد وزير الداخلية آنذاك إن تحقيقا أجراه العاملون معه أسفر عن فرض أمر حظر عليه.(٥٤) وفي يناير ١٩٩٦، أرسلت وزارة الداخلية خطابا لبن لادن تذكر فيه أنه سيواجه "الطرد من المملكة على أساس أن وجودك هنا لن يحقق المصلحة العامة".(٥٥) والمفترض أن منح حق اللجوء لبن لادن كان سيمثل خطوة أبعد من اللازم بالنسبة للبريطانيين في ضوء حاجتهم إلى اعتبارهم ساعين لرضا السعودية.

لم يكن تفجير السفارتين الأمريكيتين في ١٩٩٨ هو الاعتداء الوحشي الإرهابي الوحيد الذي خطط له بن لادن، أو المقربون منه خلال الفترة التي كانت لجنة الشورى والإصلاح تتخذ من لندن مقرًا لها. ففي أواخر ١٩٩٤، حددت وكالة المخابرات المركزية بن لادن باعتباره تهديدا إرهابيا، مدركة أن حلقته الداخلية كانت تعمل عن كثب مع إدارات المخابرات السودانية التي كانت بدورها تدير عمليات إرهابية وشبه عسكرية في مصر وغيرها.(٥٦) ففي يونيو ١٩٩٥، هاجم فريق للقاعدة السيارة الرئاسية للرئيس مبارك خلال زيارة لأديس أبابا عاصمة أثيوبيا.(٥٧) وفي ١٩٩٦ بين تحليل سري لوكالة المخابرات المركزية أن الولايات المتحدة كانت على علم بتمويل بن لادن

للمتطرفين الإسلاميين المسئولين عن محاولة تفجير مائة جندي أمريكي في عدن في ديسمبر ١٩٩٢، وأنه يجري الأموال على المتطرفين المصريين لشراء الأسلحة ويغدق الأموال على "ثلاثة معسكرات إرهابية على الأقل في شمالي السودان. (٥٨) وبعد انتقال بن لادن إلى أفغانستان، أقام معسكرات تدرّب على الإرهاب هناك تحت حماية طالبان. ويصعب الاقتناع بأن المخابرات البريطانية لم تكن هي أيضا على علم بأنشطة بن لادن خلال الفترة التي تغاضت فيها عن قاعدته في لندن.

وعلى النقيض من تسامح بريطانيا مع لجنة الشورى والإصلاح وحركة الإصلاح الإسلامي في الجزيرة العربية، فإنها كرست معاملة مختلفة لقائد مجموعة سعودية أخرى معارضة في لندن هو محمد المصري، وهو لاجئ من السعودية أسس في ١٩٩٤ لجنة الدفاع عن الحقوق المشروعة. وبحلول أوائل ١٩٩٥، كانت الحكومة السعودية تحتج بقوة لدى هوايتهول بشأن محاولات المصري تدمير النظام السعودي، وهددت بإلغاء صفقات السلاح إذا تقاعست الحكومة عن اتخاذ إجراء ضده. ونظرا للمصالح الكبرى المتضمنة، ألقى دوجلاس هيرد وزير الخارجية وجون ميجور رئيس الوزراء خطابين في أبريل ومايو ١٩٩٥، كان من الواضح أنهما موجهان للمصري جاء فيهما أن المنشقين الإسلاميين، "غير مرحب بهم في لندن لأقصى حد". (٥٩) وفي شهر ديسمبر التالي، اتخذت هوايتهول خطوة غير مسبوقة بإصدار أمر بطرد المصري وحاولت إرساله لأي مكان يمكن فيه إقناع السلطات المحلية بذلك، ليستقر في جزيرة دومنيك في الكاريبي والتي زادت بريطانيا معونتها لها أربع مرات كإغراء، وبذلك أعطت بريطانيا الأولوية لصادرات السلاح إلى السعودية. (٦٠) بيد أن المحاكم البريطانية

قضت بأن الطرد غير قانوني، وأن الحكومة فشلت في أن تثبت أن المصري لن يتعرض للخطر بعد إيعاده.[٦١] وحسبما قال روبرت باير وهو ضابط سابق في المخابرات المركزية، فإن السعوديين كانوا وراء محاولتين لاغتيال المصري على الأقل، وليس من الواضح ما إذا كان هذا قد تم في بريطانيا أو في مكان آخر.[٦٢]

وفسرت *الجارديان* خطابي ميجور وهيرد بأنهما إشارة إلى أن موقف الحكومة إزاء المنشقين الإسلاميين طفق يتشدد، وعجل به ضغط الحكومات العربية على بريطانيا للتضييق عليهم. ومع ذلك، فإن الإجراءات الحكومية اقتصرت على المصري إلى حد كبير، ترضية للسعوديين كما يبدو، في حين أن منشقين آخرين، مثل أتباع بن لادن، كان يسمح لهم بأن يمضوا فيما يعملونه بحرية حتى سبتمبر ١٩٩٨. إذ كان من الواضح أنهم يعملون برضا ضمني من السلطات البريطانية، وكان السبب الأرجح في ذلك هو أنهم كانوا يعتبرون مفيدين بالنسبة للبريطانيين، وذلك يتفق مع سجلات التاريخ.

الفصل الحادي عشر

موجة باكستان العارمة تجتاح آسيا الوسطى

في أوائل التسعينيات لم تكن السعودية وحدها هي التي تدعم صعود الجماعات المتأسلمة المتطرفة التي انبثقت من حرب أفغانستان. كما لم تنته عمليات باكستان السرية بوفاة الجنرال ضياء، الذي قتل في تحطم طائرة غامض في ١٩٨٨، وعودة الحكومة المدنية التي شكلها حزب الشعب الباكستاني بقيادة بنظير بوتو (١٩٨٨-١٩٩٠ و ٩٣-١٩٩٦) ورابطة نوّاز شريف الإسلامية (١٩٩٠-١٩٩٣). بل بالأحرى أن إسلام أباد اضطلعت بموجة جديدة من العمليات باستخدام مجاهدين باكستانيين وأفغان وغيرهم من أهل السنة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، في كشمير وعبر آسيا الوسطى على حد سواء – وكانت تلك اندفاعة كبيرة لا زلنا نواجه عواقبها.

وإضافة لذلك، سلحت بريطانيا الجيش الباكستاني ودربته في وقت كانت تعمق فيه العلاقات التجارية مع هذا البلد. ولم تغمض لندن عينيها عن الاندفاعة الباكستانية فحسب، بل نفذت عمليات سرية خاصة بها، ناصبة عينيها على احتياطيات النفط الجديدة في منطقة آسيا الوسطى. ومثلما راعت بريطانيا المتطرفين الإسلاميين لزعزعة النظام السوفيتي في الماضي، فإن مساندة باكستان حينذاك لهذه القوى اعتبرت مفيدة بالنسبة لبريطانيا في التصدي للحكومات الشيوعية التي بزغت بعد انهيار الإمبراطورية السوفيتية،

ولتقليل النفوذ الروسي في المنطقة. وتواكب وصول موجة باكستان العارمة إلى آسيا الوسطى مع الجهاد الجديد في البوسنة من ١٩٩٢، الذي ساندته باكستان والسعودية وإيران وكذلك بريطانيا والولايات المتحدة، كما سنرى. وشكلت هذه الوقائع المتزامنة موجة ثانية من تطور الإرهاب العالمي بعد الموجة الأولى في أفغانستان في العقد السابق.

كشمير ورد الفعل البريطاني :

استمر المتطوعون المسلمون للجهاد في التدفق إلى باكستان وأفغانستان، حتى بعد الانسحاب السوفيتي من أفغانستان في ١٩٨٩.(١) وطوال أوائل التسعينيات، درّب جهاز المخابرات الباكستاني نحو ٢٠ ألف متطوع مجاهد في مدرسة خاصة للتدريب في شمال بيشاور، وهي مدينة تقع شمال شرق باكستان بالقرب من أفغانستان كانت قد أصبحت مقرا لأعداد لا تحصى من الأفغان العرب بعد نشوب الحرب في ١٩٧٩، وكانت مركز التنظيم الأول للمجاهدين. وكان السياف هو مؤسس المدرسة، وكان قائدا للمجاهدين مواليا للسعوديين خلال الحرب الأفغانية، وكانت السعودية وأسامة بن لادن هما الممولين الأساسيين للمدرسة.(٢) كما استمرت أجهزة المخابرات الباكستانية تدير بعض معسكرات التدريب الأفغانية، ومولت التدريب الذي كان يقوم به قائد آخر للمجاهدين، هو قلب الدين حكمتيار لمناضلي حركة المجاهدين، وحزب المجاهدين وجماعة العسكر الطيبة. ومن هذه البنية الأساسية للإرهاب ظهرت طالبان بعد وقت قليل وهي التي اعتمد عليها بن لادن بعد عودته إلى باكستان في ١٩٩٦.

وكانت رسالة جهاز المخابرات الباكستاني التي نذر نفسه لها هي أن يضع تحت سيطرته ولاية جامو وكشمير الهندية – وتضم أغلبية من المسلمين وكانت موضع نزاع وحرب بين البلدين منذ التقسيم في ١٩٤٨ – وتوحيدها مع كشمير التي تسيطر عليها باكستان (أزاد كشمير). كان قد تم تخزين كثير من الأسلحة التي زودت بها الولايات المتحدة جهاز المخابرات الباكستاني في الثمانينيات، وأصبحت حينذاك توزع على متمردين في كشمير ممن تدربوا في معسكراته في أفغانستان. وبحلول ١٩٩٣، ورد أن جهاز المخابرات الباكستاني كان يدير ما يربو على ٣٠ معسكرا عسكريا لشباب كشمير في أزاد كشمير، وأنه درب نحو ٢٠ ألف مناضل هناك.(٣) وتصاعد التسلل خلال رئاسة بنظير بوتو الأولى للوزارة وانطوى على شن هجمات على أهداف عسكرية هندية وحملة اغتيالات ضد قادة كشمير المدنيين الذين عارضوا تصاعد الجهاد.(٤) ويشير بعض المحللين إلى أنه عقب نهاية الحرب الأفغانية، حاول جهاز المخابرات الباكستاني أيضا استخدام بن لادن للجهاد في كشمير.(٥)

وقد تذكرت بنظير بوتو فيما بعد أن ضباط جهاز المخابرات أخبروها في ذلك الوقت أنهم لا يستطيعون خوض حرب سرية بالكشميريين وحدهم، حيث إنهم لم يكونوا أكفأ بالقدر الكافي، وأنهم يحتاجون إلى مجاهدين أجانب.(٦) وبحلول ١٩٩٥، كانت القوات الباكستانية الأفغانية قد دربت أيضا ١٠ آلاف مجاهد أجنبي على الأقل، إضافة إلى الباكستانيين. وحسب أحد التقديرات، فإنه بنهاية العقد كانت المؤسسة العسكرية الباكستانية قد ساعدت في تدريب ٦٠ ألف مجاهد للحرب في كشمير أو أفغانستان.(٧) ويذكر تقرير لوكالة المخابرات المركزية رفعت عنه السرية مؤخرا أن جهاز المخابرات

الباكستانية كان يمول حركة المجاهدين، التي كانت قد غيّرت اسمها حينذاك إلى حركة الأنصار، بما يصل إلى ٣٠-٦٠ ألف دولار شهريا. وقد وصفت حركة الأنصار بأنها "منظمة إسلامية متطرفة تدعمها باكستان في حربها بالنيابة عنها ضد القوات الهندية في كشمير"، وأنها "تستخدم ... بصورة متزايدة تكتيكات إرهابية ضد المستغربين في هجمات عشوائية على المدنيين".(٨)

وطوال أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، كانت اللازمة المستمرة التي يكررها الوزراء البريطانيون هي أن العلاقات بين بريطانيا وباكستان كانت "ممتازة ووثيقة وودية".(٩) وتم إغماض العينين عن أعمال باكستان في كشمير وأفغانستان على حد سواء. ففي مايو ١٩٨٩، أخبر السير جوفري هوى وزير خارجية تاتشر مجلس العموم بأن حكومة بوتو في باكستان "لا تريد شيئا أفضل من أن ترى الظروف اللازمة وقد توافرت في أفغانستان لتمكين ملايين اللاجئين من العودة لبلدانهم الأصلية، وأنها تدرك هي وبلدها أهمية إقامة حكومة عريضة القاعدة في أفغانستان تمثل حقا شعب أفغانستان".(١٠) حدث هذا في وقت كانت باكستان تحول فيه المعسكرات الإرهابية الأفغانية إلى منصات وثوب تصل بها موجة المجاهدين العارمة إلى كشمير.

لم يتغير شيء في ظل جون ميجور الأشيب، الذي تولى رئاسة الوزارة بعد استقالة تاتشر في نوفمبر ١٩٩٠. واستمر المسئولون البريطانيون يرفضون ادعاءات الهند عن تورط باكستان في تدريب المجاهدين الذين يقصدون كشمير. وكان تلخيص مارك لينوكس - بويد وزير الدولة في الخارجية للموقف في يوليو ١٩٩١ نموذجيا، حيث إنه أشار بحياد إلى

"ادعاءات الهند وإنكار باكستان، حول أن متطرفين كشميريين يتلقون الدعم من باكستان بالتدريب وإمدادات الأسلحة".[11] بيد أن جون ميجور قال عندما ناقش بنفسه مسألة كشمير مع نظيره الباكستاني نواز شريف في يونيو ١٩٩٢، "لقد أوضحت قلقنا بشأن تدخل مناضلين في باكستان في كشمير" [12] – لكن ذلك كان هو المدى الذي يذهب إليه أي بيان، مع عدم ذكر الدعم الباكستاني للمناضلين. وفي الوقت نفسه، عززت لندن علاقاتها العسكرية والتجارية مع إسلام أباد.

وكان السبب الجوهري لذلك هو أن باكستان كانت تعتبر في أواخر الثمانينيات سوقا ضخمة للبضائع البريطانية، بما فيها الأسلحة. فقد وقعت حكومة تاتشر مذكرة تفاهم مع نظام ضياء في ١٩٨٨ بشأن تصدير الأسلحة، يغطي الفترة من يونيو ١٩٨٨ إلى يناير ١٩٩٣، وتم الإبقاء على تفاصيلها سرّا. وبحلول ١٩٩٤، كانت بريطانيا قد باعت لباكستان ست فرقاطات بحرية بمبلغ لم يكشف عنه، في خضم مناقشات حول بيع دبابات تشيفتن.[13] وقام البريطانيون بتدريب ضباط الجيش الباكستاني إما في بريطانيا أو في باكستان طوال أوائل التسعينيات وما بعدها – في حين كانت هذه القوات تكثف رعايتها للجهاد في كشمير. وكانت باكستان تعتبر على نحو أعرض "هدفا خاصا لجهودنا في ترويج التجارة، وفيما بين ١٩٨٩ و١٩٩٣ زادت التجارة البريطانية مع باكستان بنسبة ١٠-١٢ في المائة سنويا.[14]

وبحلول منتصف التسعينيات، كانت بريطانيا ثاني أكبر مستثمر أجنبي في باكستان، التي تلقت ثالث أضخم برنامج للمعونة البريطانية في آسيا.[15]

وأكمل تقاعس بريطانيا عن مواجهة الإرهاب الذي ترعاه باكستان، ودعمها الأساسي لإسلام أباد، تسليح جيشها وتدريبه، مما كانت له عواقب

وخيمة في كشمير وما وراءها. وانضم آلاف من البريطانيين من أصل باكستاني للجهاد في كشمير منذ أوائل التسعينيات، وبحلول أوائل ٢٠٠١، كانت مصادر أمنية تقول إن نحو ٩٠٠ بريطاني كانوا يزورون كشمير من أجل تلقي التدريب العسكري *في كل عام*.[١٦] وخضع كثيرون منهم، إلى جانب أهالي كشمير، لتدريب عسكري في معسكرات حركة الأنصار والعسكر الطيبة. وكان بريطاني آخر جندته هذه الحركة في ١٩٩٤ هو محمد بلال وهو طالب ولد في برمنجهام، وأصبح في ديسمبر ٢٠٠٠ أول مفجر قنابل انتحاري بريطاني، عندما اندفع بسيارة محملة بالقنابل إلى مقر قيادة الجيش الهندي في مدينة سارينجار في كشمير، فقتل ستة جنود.[١٧]

وكان عمر سعيد الشيخ بريطانيا آخر شارك في الجهاد في كشمير، وهو طالب سابق في كلية لندن لعلم الاقتصاد، جندته حركة الأنصار في ١٩٩٣. وهناك ادعاء بأنه تلقى في أواخر هذا العام تدريبا عسكريا في معسكر خالد ابن الوليد في أفغانستان، والتحق بدورة خاصة من سبتمبر إلى ديسمبر نظمها فريق للخدمات الخاصة من الجيش الباكستاني. وكانت هذه الدورة تدرّس المراقبة، وتقنيات التخفي والاستجواب، وكذلك استخدام مسدسات الهجوم ومنصات إطلاق الصواريخ. وفي نهاية الدورة، زار المعسكر كبار قادة حركة الأنصار، ومنهم القائد مولانا مسعود أزهر. وعندما أسرت القوات الهندية هذا الأخير في كشمير في ١٩٩٤، فاتح قادة حركة الأنصار سعيد الشيخ في المساعدة في تأمين إطلاق سراح أزهر؛ ومن ثم زار الشيخ الهند للترتيب لاختطاف أربعة بريطانيين وأمريكي، للمطالبة بإطلاق سراح أزهر، بيد أن الشرطة اعتقلته وأمضى السنوات الخمس التالية في سجن هندي.[١٨]

ولقصة الشيخ دلالة خاصة حيث إنه دارت اتهامات بأنه عندما كان طالبا في لندن في ١٩٩٢، جندته المخابرات الخارجية البريطانية عميلا في حرب البوسنة، كما سنرى في الفصل التالي.[١٩] وإن صدق هذا، تكون هناك أسباب محددة لتجاهل بريطانيا لدعم الشيخ لعمليات حركة الأنصار في كشمير. وحسبما قال ب. رامان، وهو ضابط مخابرات هندي سابق، فإن المخابرات البريطانية كانت تغمض عينيها بصفة عامة عن البريطانيين من أصل باكستاني الذين ينضمون للجهاد في كشمير. "كانت المخابرات البريطانية على علم بالأعداد من الجالية الباكستانية التي تذهب إلى باكستان للتدريب لكنها أغمضت عينيها عن ذلك" حيث إن المستهدفين هنود وليسوا بريطانيين.[٢٠] واتبعت أجهزة المخابرات فيما بعد سياسة مماثلة لرصد مفجري قنابل ٧ يوليو، بعواقبها المفجعة.

وخلال التسعينيات، تحولت بعض الجماعات التي تعمل في كشمير بدعم من جهاز المخابرات الباكستاني إلى الإرهاب في أماكن مثل طاجيكستان والبوسنة والشيشان والفلبين.[٢١] ووسعت حركة الأنصار محور تركيزها ومدته من كشمير وأفغانستان، فشاركت في حرب البوسنة من ١٩٩٢، واختطفت رعايا بريطانيين وأمريكيين في نيودلهي في ١٩٩٤، وتورطت في خطف أشخاص من الغرب في كشمير في العام التالي.[٢٢] كما أقامت حركة الأنصار شبكة من النشطاء في الولايات المتحدة وبدأت في جمع الأموال من أعضاء الجالية الإسلامية في بريطانيا.[٢٣]

وفي ذلك الوقت، مدّت المؤسسة العسكرية الباكستانية ومجتمع المخابرات الباكستانية أبصارها لهدف آخر فيما وراء كشمير بعيدا – آسيا الوسطى.

انقلابات بريطانية للغاية :

كانت استراتيجية باكستان "لاسترداد" كشمير جزءا من حملة أوسع لممارسة النفوذ على طريق الحرير في آسيا الوسطى الممتد إلى الصين، وهو ما سيفيد البلاد اقتصاديا ويمكنها من العمل كقوة استراتيجية بين الصين وإيران.[٢٤] وسرعان ما انخرطت في عمليات سرية في طاجيكستان وأوزبكستان إلى الشمال من باكستان، وجمهورية الشيشان إلى الغرب منها. وبحلول ١٩٩٤، كانت المؤسسة العسكرية في ظل بنظير بوتو تدرب مئات من الشيشانيين والأوزبك والطاجيك في معسكرات في أفغانستان على تقنيات حرب العصابات، بهدف تصدير الثورة الإسلامية في المنطقة وتقليص النفوذ الروسي.[٢٥]

لم يكن هناك ببساطة أي انتقاد بريطاني للموجة العارمة الباكستانية في السجلات العامة، في تناقض صارخ مع الإدانات المنتظمة لإيران في ظل آية الله رافسنجاني، وهي عدو رسمي، لرعايتها الإرهاب في ذلك الوقت. كانت مغامرات باكستان المتأسلمة مفيدة في التعجيل بتحطيم الاتحاد السوفيتي والتصدي لحلفائه من الحكومات الشيوعية التي قامت في رابطة الدول المستقلة، التي أعلنت في ديسمبر ١٩٩١، وفي روسيا نفسها على حد سواء. وكانت الجائزة الأساسية التي تدور الحرب حولها هي احتياطات النفط والغاز الهائلة في المنطقة – خاصة في حوض بحر قزوين والبلدان المحيطة بها في أذربيجان وتركمنستان وكازاخستان – التي ذكرت شركة النفط البريطانية، بريتش بتروليوم فيما بعد أنها كانت على نطاق مماثل للاحتياطيات الموجودة في بحر الشمال البريطاني "ومن ثم، فإن لها أهمية عالمية كبيرة".[٢٦] كانت المنطقة بالنسبة إلى القوى الإقليمية وبريطانيا والولايات المتحدة ميدانا واعدا

جديدا غنيا بالموارد وجاهزا لكي تستغله الشركات الأجنبية. وكان تنافس القوى الكبرى هذا بمثابة إعادة للمباراة الكبرى التي دارت في القرن التاسع عشر، وكان من المنظور البريطاني، امتداد للحرب الأفغانية لدحر نفوذ موسكو في المنطقة. ومرة أخرى، كانت القوى المتأسلمة مفيدة كقوات صدام تساعد في تأمين الجائزة.(٢٧)

وفيما بين ١٩٩٣ و ١٩٩٦، افتتحت بريطانيا ست سفارات جديدة في آسيا الوسطى، كان القصد منها هو "تعزيز المصالح البريطانية، ومساعدة الشركات البريطانية على الظفر بأعمال جديدة وتشجيع تنمية اقتصادات مستقرة تستند إلى السوق"، كما ذكر اللورد تشيشام وزير الدولة بالخارجية.(٢٨) وبحلول نهاية العقد، كان لشركة بريتش بتروليوم حصة كبرى في مشروعات النفط الكبيرة في أذربيجان وكازاخستان، في حين كان لشركة بريطانية أخرى هي مونومنت مركز مهيمن في تركمنستان. وكان على شركة بريتش بتروليوم أن تشكر وزارة الخارجية على "تأمين مراكزها التجارية في هذه البلدان".(٢٩)

وقد بدأت اندفاعة باكستان الجديدة إلى آسيا الوسطى فيما وراء كشمير في طاجيكستان في أواخر ١٩٩٠. إذ قام مئات من قوات المجاهدين الذين دربتهم باكستان، بغارات عبر الحدود انطلاقا من أفغانستان من النوع الذي روجت له وكالة المخابرات المركزية وجهاز المخابرات الخارجية في منتصف الثمانينيات، بقيادة أحمد شاه مسعود وقلب الدين حكمتيار، وكلاهما استمر في تلقي معونة المخابرات المركزية حتى ١٩٩٢، إلى جانب أموال من السعودية.(٣٠) وكان الهدف الأساسي من هذه الغارات هو تشجيع إثارة القلاقل ضد الحكومة الشيوعية التي كانت لا تزال قائمة، سوفيت الطاجيك

الأعلى في أيام الاحتضار الأخيرة للاتحاد السوفيتي. وبعد أن أعلن النظـام الطاجيكي الاستقلال في ١٩٩١، وأبقى على نفسه في السلطة عقب انهيـار الاتحاد السوفيتي أواخر ذلك العام، نشبت حرب أهليـة بـين تحـالف مـن الفصائل الإسلامية والعلمانية ضد الحكومة الشيوعية؛ وبحلول وقت توقيـع اتفاقية سلام في ١٩٩٧، كان قد قتل ٢٠ ألف شخص، ونـزح ٦٠٠ ألـف وتحطم الاقتصاد.[٣١]

وفي منتصف التسعينيات، كان جهاز المخابرات الباكستاني يدعم أيضا المتمردين المتأسلمين في حركة العدالة في أوزبكستان، التي كانـت تتلقـى الأموال من السعودية وبعض دول الخليج.[٣٢] كان جمعة نامانجاني هو الذي أسس حركة العدالة، وهو مظلي سوفيتي سابق عاد من الخدمة في أفغانستان وقد تحول إلى الوهابية. وحظر الحزب، الرئيس الشيوعي إسلام كريمـوف، الذي احتفظ بالسلطة من خلال انتخابات تم التلاعب بها ومن خـلال القمـع وهرب نامانجاني إلى طاجيكستان.[٣٣] وفي ١٩٩٨، أسس نامانجاني حركـة أوزبكستان الإسلامية التي أعلنت الجهاد في البلاد وشكلت شبكة تمتد عبـر عدة جمهوريات في آسيا الوسطى. ويقال إن الحركة تلقت مساعدة عسكرية ومالية من جهاز المخابرات الباكستاني، وأن السعودية وطالبان كانا من بين آخرين أغدقوا عليها الأموال.[٣٤] وبدأت في شن ضـربات إرهابيـة فـي أوزبكستان في ١٩٩٩ من قواعد في أفغانستان وطاجيكستان المجاورتين.[٣٥]

وكانت الشيشان إقليما آخر تعرض للهجمـات التـي تـشرف عليهـا باكستان. وكانت القاعدة قد بدأت في ١٩٩٤ ترسل مقاتلين إلى الشيشان من قواعد في أفغانستان.[٣٦] وفي أبريل من ذلك العام، بدأ جهـاز المخـابرات الباكستاني يدرب قائدا عسكريا شيشانيا شابا، هو شامل باسييف، وغيره من

المجاهدين الشيشان، في معسكر في أفغانستان يديره حكمتيار. وبعد التخرج، تم إرسال باسييف وشيشانيين آخرين لمعسكر آخر في باكستان للخضوع للتدريب على تكتيكات حرب العصابات، حيث التقى باسييف بكثير من جنرالات جهاز المخابرات الباكستاني.(٣٧) وبدأ جهاد باسييف جديا في مطلع ١٩٩٥ عندما تم إرسال كتيبة من المجاهدين الأفغان كانت متمركزة في باكستان لخوض المعركة في الشيشان. واحتفظ جهاز المخابرات الباكستاني بالسيطرة التاكتيكية على هذه القوات وساعد في تحويل ما كان قد بدأ في مطلع التسعينيات باعتباره نضالاً معاديا للسوفيت من أجل تقرير المصير إلى جهاد إسلامي.(٣٨) وفي ١٩٩٦، قرر جهاز المخابرات الباكستاني وبن لادن تمويل مئات أخرى من المجاهدين وتسليحهم لإرسالهم إلى الشيشان، وبحلول ١٩٩٨، كان يتم تدريب عدة مئات من الشيشان في معسكرات يشرف عليها جهاز المخابرات الباكستاني في أفغانستان، في حين كان يتم تدريب آخرين في باكستان على أيدي جهاز المخابرات الباكستاني "على الإرهاب المتقن وحرب الحضر".(٣٩)

وإلى جانب هذه العمليات التي كان يقوم بها حليف بريطانيا الرئيسي، كان هناك بلد آخر لعبت فيه بريطانيا دورا مباشرا جدا في زعزعة الاستقرار إلى جانب القوى المتأسلمة هو أذربيجان، وهو بلد كان قد أخذ يخرج عن السيطرة السوفيتية ويملك قدرا كبيرا من موارد منطقة بحر قزوين غير المستغلة من النفط والغاز. وحدد صناع السياسة البريطانيون لأنفسهم هدفا هو الحصول على شريحة كبيرة من الكعكة. ففي بداية التسعينيات، ساعدت الحكومة البريطانية في انهمار الأسلحة على الآذريين وشجعت على القيام بانقلابين لإقامة مناخ أعمال موال للغرب في البلاد، بغية الحصول على رضا الحكومة الآذرية وتأمين صفقة نفط ضخمة.

ومن الأدلة التي ظهرت، يتضح أن مجموعة من الأمريكيين هي التي بدأت العملية السرية في أذربيجان، تماما عندما كانت الجمهورية السوفيتية تعلن استقلالها عن الاتحاد السوفيتي في أواخر ١٩٩١. ففي ذلك الوقت، أنشأت شركة أمريكية يديرها ثلاثة ممن عملوا ضباطا بالقوات الجوية لهم صلات بوكالة المخابرات المركزية وسجل ماض من التورط في العمليات السرية، مكتبا في العاصمة الآذرية، باكو. وقد فاتحت الحكومة الآذرية هذه الشركة، التي كانت تسمى ميجا أويل، لتجنيد مرتزقة وتدريبهم للمساعدة في خوض حربها في منطقة ناجورنو كارباخ المتنازع عليها في الجزء الغربي من أذربيجان. وعندئذ بدأ ما أصبح عملية امتدت سنتين لتجنيد ألفي مجاهد أفغاني وشراء الأسلحة لهم، وقد تم تجنيد كثيرين منهم في بيشاور في باكستان، بتقديم ألفي دولار لكل منهم. وبلغت قيمة برنامج شراء الأسلحة ما يعادل ٢٠ مليون دولار، في حين قدم التدريب ضباط متقاعدون من القوات الخاصة الأمريكية.(٤٠)

وفي ديسمبر ١٩٩١، أجري استفتاء في ناجورنو كارباخ، وهي منطقة مسيحية في الأساس، أسفر عن إعلان غالبية السكان من الأرمن الاستقلال عن أذربيجان التي يهيمن عليها المسلمون أساسا؛ كما دعت هذه الأغلبية إلى الوحدة مع أرمينيا المجاورة، التي كانت تساندها روسيا. وانفجرت حرب كاملة الجوانب في ١٩٩٢، عندما شنت أذربيجان هجوما لاستعادة السيطرة على الإقليم؛ وخضع كل من أذربيجان وأرمينيا لحظر دولي على توريد السلاح لهما. وحسبما تقول المخابرات الروسية، فقد دخل نحو ١٥٠٠ من قدامى المحاربين الأفغان أذربيجان في خريف ١٩٩٣، وارتفع عددهم إلى ٢٥٠٠ في العالم التالي. وكان بعض من هؤلاء المجاهدين قد جندهم قلب

الدين حكمتيار الذي كان لا يزال حليفا لبن لادن، الذي أنشأ بدوره مكتبا في باكو في نحو هذا الوقت استخدم قاعدة للعمليات الجهادية في داغستان والشيشان(٤١). وشارك المقاتلون الأفغان في ناجورنو كاراباخ في معارك شتى ضد الأرمن، وأوقعوا بهم خسائر فادحة.(٤٢) بيد أن هذه الحرب كانت كارثة على أذربيجان. ففي الوقت الذي تم فيه فرض وقف إطلاق النار في منتصف ١٩٩٤، لم تكن أرمينيا قد استولت على ناجورنو كارباخ فقط لكن استولت على رقاع شاسعة من الأرض الآذرية، في حين تم قتل ٣٠٠٠ شخص ونزح ما يربو على نصف المليون من ديارهم. وتم حلّ فرقة المجاهدين الآذريين، وانهماك مقاتليها الباقين في أعمال التخريب والإرهاب.(٤٣)

كذلك كانت الحكومة البريطانية تساعد سرّا في تسليح أذربيجان. وقد أوردت صحيفة *الإندبندنت* في يناير ١٩٩٤ أن لندن "قدمت دعما ضمنيا لمخطط غير قانوني لتزويد أذربيجان بالمساندة العسكرية في حربها مع أرمينيا" وقد زعموا أن نبيلا بريطانيا، هو اللورد أرسكين أوف ريريك، الذي تواتر أنه ضابط مخابرات، كان جزءا من اتحاد من شركات الأعمال البريطانية التركية تفاوض سرّا مع الآذريين لتزويد الحكومة بالسلاح، وبالمرتزقة والمدربين البريطانيين. وكانت قيمة الصفقة التي تم التوصل إليها في ١٩٩٣، ١٥٠ مليون إسترليني سنويا؛ يدفعها الآذريون في شكل نفط أساسا.(٤٤)

وعندما وجهت الأسئلة في البرلمان عن التقرير الذي نشرته *الإندبندنت*، ردّ وزير الخارجية دوجلاس هوج أولاً بأنه لا يعلم بأي مناقشات جرت مع الشركات البريطانية بشأن توريد الأسلحة، مناقضا تأكيد أرسكين

بأنه ناقش هذا مع وزارة الخارجية في عام ١٩٩٣.[٤٥] ومع ذلك، فبعد أسبوعين، أخبر هوج البرلمان في فبراير ١٩٩٤ "بأن التحقيقات التي أجريت حتى الآن تبين أن الادعاء بأن محاولات قد جرت [لتوريد الأسلحة والمرتزقة] قد يكون صادقا، لكن ليس لدينا حتى الآن دليل على أنها نجحت". وأضاف أنه "إذا توصلنا إلى دليل عن انتهاك القانون فإن الأمر سيوضع بين يدي الجمارك أو الشرطة.[٤٦] وبعد ذلك بشهرين، عكس هوج موقفه ذاكرا أن المسئولين لم يجدوا "أي أدلة تؤيد الادعاء بقيام المملكة المتحدة بتجنيد مرتزقة لحساب الحكومة الأذربيجانية".[٤٧] ولم يجر أي ذكر للسلاح على الإطلاق. وكان هذا جيدا بما يكفي بالنسبة للبرلمان، ولم يُسمع شيء آخر عن الموضوع.

لم يكن هذا هو التورط السري البريطاني الوحيد في أذربيجان، إذ يتركز جانب آخر من القصة على انقلاب جرى في يونيو ١٩٩٣ وأطاح بأبى الغاز الشيبي أول قائد أذربيجاني غير شيوعي انتخب بنسبة ٦٠ في المائة من الأصوات في يونيو ١٩٩٢. وقد لاقى الشيبي هزائم عسكرية ثقيلة في ناجورنو كاراباخ، مما أدى مقترنا بسوء إدارة الاقتصاد إلى تفجير تمرد في منتصف ١٩٩٣، وتم انقلاب يونيو بقيادة قائد عسكري تؤيده موسكو، وفي أعقابه ظهر الرئيس الجديد ممثلاً في شخص حيدر علييف، وهو من رؤساء هيئة المخابرات السوفيتية السابقة، الكي جي بي، كان عضوا في المكتب السياسي في عهد بريجينيف. وفي عشية الانقلاب، أخبر جون ميجور رئيس الوزراء البرلمان بأنه "ليس هناك أدنى شك في أنه توجد أسواق ضخمة تنفتح في هذا الجزء من العالم [أذربيجان] والتي أعتقد أنها ستكون مرضية بالنسبة للمملكة المتحدة، شرط أن نكون مستعدين لإبداء الاهتمام بها في مرحلة مبكرة".[٤٨]

والواقع أن هناك ادعاءات بأن جهاز المخابرات الخارجية لعب دورا في انقلاب يونيو ١٩٩٣ "لضمان قيام نظام أكثر موالاة للغرب وموات لمشروعات الأعمال في البلاد"، وأن التآمر السابق أسهم هو أيضاً في انقلاب مايو ١٩٩٢ الذي أطيح فيه بحكومة شيوعية، على أيدي المؤسسة العسكرية وحزب الجبهة الشعبية الأذربيجاني بقيادة الشيبي، والذي أفضى لانتخابات أوصلت الشيبي إلى السلطة.(٤٩) وذكر تقرير للمخابرات التركية عن انقلاب ١٩٩٣، نشرته *صانداي تايمز* فيما بعد، أن شركات النفط البريطانية والأمريكية كانت أيضا "*وراء الانقلاب*" وأن ممثلي الشركات عرضوا تزويد الحكومة الجديدة بالمعدات العسكرية في صفقة لتقديم الأسلحة مقابل النفط. وقد أنكرت شركة بريتش بتروليم أي تورط لكنها قالت إن بعض ممثلي الشركات الأخرى ناقشوا مسألة توريد السلاح.(٥٠)

ومرة أخرى، كانت السياسة البريطانية تستند إلى النفعية السياسية الصرفة، ووجدت لندن نفسها إلى الجانب نفسه مثلما فعلت مع المجاهدين - أي نظام ملائم، سواء كانت تقوده شخصية ديمقراطية معادية للشيوعيين مثل الشيبي في ١٩٩٣ أو طاغية شيوعي سابق مثل علييف في ١٩٩٣، ما دام أنه يشجع مصالح الأعمال البريطانية.

وفور تسلمه للسلطة، أقام علييف نظاما استبداديا أصبح نموذجا للفساد، وقمع المنشقين السياسيين. كما سعى النظام إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي وتزايد تحمسه لشركات النفط الغربية. وبحلول ديسمبر ١٩٩٣، كان الوزراء البريطانيون يقولون إن العلاقات مع أذربيجان كانت "في خير حال" وأن "الفرص التجارية ... خاصة في قطاع النفط، كبيرة ومهمة بالنسبة لنا".(٥١) وفي سبتمبر ١٩٩٤، منح علييف لشركة بريتش بتروليوم الدور القيادي في

اتحاد من الشركات الغربية (بما في ذلك الشركتان الأمريكيتان أموكو وأونوكال) أدار ثلاثة حقول عملاقة في البلاد – في صفقة بلغت قيمتها ٥ مليارات إسترليني. وكانت الحكومة البريطانية قد ناورت كثيرا للوصول لهذه النتيجة؛ فقبل انقلاب يونيو ١٩٩٣، كان المسئولون البريطانيون يناصرون "بلا هوادة" حصول بريتش بتروليوم على عقود النفط الآذرية، ولشهور طويلة كانت البعثة الدبلوماسية لبريطانيا في أذربيجان تعمل من مكاتب بريتش بتروليوم".(٥٢) وفي أبريل ١٩٩٥، في الوقت الذي وقع فيه عقد النفط مع بريتش بتروليم، أخبر دوجلاس هوج البرلمان بأننا "نحظى بعلاقات رائعة مع أذربيجان".(٥٣)

وطوال التسعينيات، جرى مزيد من المناقشات بشأن بناء خط أنابيب جديد يبلغ طوله ١٧٠٠ كيلومترا يمتد من أذربيجان إلى ميناء جيهان التركي، عن طريق اتحاد شركات تقوده بريتش بتروليوم يتولى إدارة المشروع، الذي تم الاتفاق عليه بنهاية العقد. وبحلول ٢٠٠٩، كان خط الأنابيب يضخ ما يربو على ٧٠٠ ألف برميل من النفط يوميا.

تقديم المساعدة لطالبان :

مضت رعاية باكستان للمجاهدين الإسلاميين لأقصى مدى في أفغانستان، حيث كان جهاز المخابرات الباكستاني والسعودية يمولان بداية من ١٩٩٥، حركة طالبان. ومكنت هذه المساندة طالبان من كسب الحرب الأهلية الوحشية التي دارت بين فصائل المجاهدين والتي أعقبت انهيار الحكومة الموالية للسوفيت في ١٩٩٢، وأدت في النهاية إلى سيطرتها على كابول في ١٩٩٦.

كانت طالبان الأولى مكونة من طلاب المدارس الدينية الباكستانية، خاصة التي تديرها جمعية علماء الإسلام.[٥٤] وقد كتب الجنرال برفيز مشرف فيما بعد في سيرته الذاتية أن "طالبان لم تكن ظاهرة جديدة نشأت بعد السوفيت. فقد كانوا يتعلمون على أيدي نفس المدربين في نفس الحلقات الدراسية التي أنتجت المجاهدين". وأضاف أننا "كنا نأمل في أن تحقق طالبان التي يحركها الحماس الديني المستند لمبادئ الإسلام الحقيقية، الوحدة والسلام لبلد كان قد تم تدميره".[٥٥] كان هذا محض هراء؛ فقد كانت طالبان تضم أكثر المجاهدين تطرفا، الذين شكلتهم باكستان عامدة كقوة وكيلة تعمل نيابة عنها في أفغانستان.

وعبر آلاف من طلاب المدارس الدينية الباكستانية إلى أفغانستان في ١٩٩٥ و١٩٩٦، وكان الجيش الباكستاني يقدم لهم المشورة والسلاح وهم يسيطرون تدريجيا على المراكز الحضرية في أفغانستان.[٥٦] وضم المقاتلون كوادر من جماعات إرهابية باكستانية شتى مثل العسكر الطيبة وحركة الأنصار، التي كانت المخابرات الباكستانية تشجعها. وقد كتبت السفارة الأمريكية في إسلام أباد أن حركة الأنصار كانت تدير معسكرات في أفغانستان تحت إشراف جهاز المخابرات الباكستاني.[٥٧] ولعب السعوديون دورهم المعهود وهو دور ممولي المشروع الأسخياء، ويعتقد أنهم حولوا مئات الملايين من الدولارات في مدفوعات مباشرة ودعم لأسعار النفط للمؤسسة العسكرية الباكستانية خلال منتصف التسعينيات، وساعدوا جهاز المخابرات الباكستاني في بناء قواته الوكيلة التي تعمل نيابة عنه في كل من أفغانستان وكشمير.[٥٨]

كما ساندت الولايات المتحدة طالبان في صعودها إلى السلطة، إذ اعتبرتها مصدّا لإيران وقوة توقع على صفقات مجزية مع شركة النفط الأمريكية، أونوكال، التي روى قصتها محللون آخرون وليس بنا حاجة لتكرارها هنا.(٥٩) ولاحظ تقرير بالغ السرية لوكالة المخابرات المركزية كتب فور فوز طالبان بالسلطة في كابول في سبتمبر ١٩٩٦، أن "قادة طالبان يناصرون الدولة الإسلامية المتشددة في أمور الدين" وأنهم "فرضوا الشريعة، بما في ذلك عقوبات مثل الرمي بالحجارة وبتر الأطراف" وأنهم "نفذوا بصورة صارمة عزل النساء". لكنه تضمن أيضا أنه "ليست هناك أدلة على أن حكومة طالبان ستكون غير ودية بانتظام تجاه مصالح الولايات المتحدة"، وأن هناك اعتقاد بأن مسئولي طالبان الذين كانت الولايات المتحدة تغدق المساعدات عليهم "يمكن أن يوفروا فرصا لفتح الحوار حول القضايا الإقليمية".(٦٠) وفي الوقت نفسه، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أنها تريد "أن تتعامل مع حكومة طالبان المؤقتة الجديدة في مرحلة مبكرة؛ لإظهار ترحيب حكومة الولايات المتحدة بالتعامل معهم باعتبارهم السلطة الجديدة في كابول، والتماس المعلومات عن خططهم وبرامجهم وسياساتهم والتعبير عن وجهات نظر الحكومة الأمريكية بشأن مجالات لها أهمية رئيسية بالنسبة إلى استقرار الولايات المتحدة، وحقوق الإنسان، والمخدرات والإرهاب."(٦١)

ورغم أن الولايات المتحدة لم تقدم أي أسلحة لطالبان، فقد قبلت سرّا أن يفعل ذلك حلفاؤها، باكستان والسعودية. وفقط بعد أن ظلت طالبان في السلطة لمدة سنة، بدأت الولايات المتحدة في أواخر ١٩٩٧، تتخاصم معها، ربما بسبب ضغوط داخلية على إدارة كلينتون بشأن معاملة طالبان المروعة للنساء، ورفضها في النهاية دعم مشروع شركة أونوكال وإيوائها بن

لادن.[٦٢] وعند هذا الحد، كثفت وكالة المخابرات المركزية دعمها السري للمقاتلين المعادين لطالبان، خاصة القائد الأفغاني أحمد شاه مسعود.[٦٣]

وهناك معلومات قليلة في المجال العام عن موقف بريطانيا إزاء طالبان. بيد أن ما هو واضح هو أن لندن لم تثر مطلقا اعتراضات عامة على رعاية باكستان لهؤلاء المجاهدين، وأنها غضت الطرف عن وصول موجة إسلام أباد العارمة إلى أفغانستان مثلما فعلت على وجه التأكيد في أماكن أخرى في المنطقة. ففي حين كان الجيش البريطاني يتعهد طالبان في ١٩٩٥-١٩٩٦، كانت بريطانيا تدرب ضباطه في بريطانيا وتصف هذا البلد بأنه "صديق عظيم".[٦٤] وفور أن تولت طالبان السلطة، كان افتقار بيانات الحكومة البريطانية في البرلمان للإدانة الصريحة للنظام الجديد صارخا. ففي أكتوبر ١٩٩٦ مثلاً سُئلت آن ويدكومب، وزيرة الداخلية في حكومة ميجور في أيامها النهائية، عما إذا كان استيلاء طالبان على كابول يعني حدوث "تغير أساسي" كاف بالنسبة للحكومة البريطانية لكي تقبل المزيد من ملتمسي اللجوء الأفغان. وكان ردها هو:

لا نعتقد أن التطورات الأخيرة في أفغانستان تشكل مثل هذا التغير الأساسي في الظروف بما يبرر ... إعلان أن هذا البلد تعرض لزعزعة كبرى للأحوال فيه. فقد كانت أفغانستان بالفعل في حالة زعزعة للأحوال فيها استمرت عددا من السنين. وسقوط كابول في أيدي طالبان جزء من هذا النزاع المستمر طويل الأجل.[٦٥]

وهكذا، فإن تولي طالبان السلطة لم يكن يمثل مشكلة، فقد كانت رغبة المحافظين في إبعاد ملتمسي اللجوء، أكثر أهمية من الاعتراف بحقيقه الحكام الجدد. والواقع أن كثيرين كانوا يعتبرون طالبان عندما تولت السلطة في

أفغانستان بمثابة محررين، أنهوا حربا خبيثة طردت مئـات الألـوف مـن الأشخاص من كابول وقتلت عشرات الألوف. بيد أنهم شرعوا فـورا فـي تطبيق قانونهم الإسلامي المتزمت بعنف، وأغلقوا مدارس البنات وفرضـوا عقوبات قاسية، مثل بتر الأطراف، مثلما ورد في تقرير وكالة المخـابرات المركزية المشار إليه آنفا، وكلها أمور لا ريب أن الحكومة البريطانية كانت على علم بها.

وفي فبراير ١٩٩٧، سُئلت البارونة تشوكر وزير الدولة بالخارجيـة عما إذا كانت حكومة طالبان تنتهك حقوق الإنسان، فردّت بأن "طالبان بصفة عامة مستمرة على ما يبدو في تطبيق قوانينها التقليديـة. ونحـن نواصـل الضغط عليها لتأكيد الحاجة إلى احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومعـايير حقوق الإنسان المتفق عليها دوليا".[٦٦] وكان هذا بيانا استرضـائيا بـصورة غير عادية، صدر في وقت كان من الواضح فيه أن طالبان لا تبالي قيد أنملة بأي معايير لحقوق الإنسان.

ومع انتخاب حكومة بلير في مـايو ١٩٩٧، لـم تختلـف الـسياسة البريطانية كثيرا في البدء. فقد أخبرت كلير شورت وزيرة التنميـة الدوليـة الجديدة البرلمان بأن السياسة البريطانية لا تقضي بقطع المعونة المقدمة إلى المناطق التي تسيطر عليها طالبان من أفغانستان لكن "كل الأطراف ينبغي أن تعترف بـالحقوق المتـساوية والكرامـة للرجـال والنـساء وأن تحميهـا وتشجعها".[٦٧] وعلى ما يبدو فإنه في أواخر ١٩٩٧ أو حتـى فـي أوائـل ١٩٩٨ فحسب، قررت بريطانيا ألا تقدم المعونة إلاّ بشرط وصولها للنـساء مثلهن مثل الرجال.[٦٨] وتواكب هذا التشدد في الموقف مع إصدار بيانـات أقوى عن انتهاك طالبان لحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، وكان هذا يتفق مع

التغير في سياسة الولايات المتحدة الذي حدث في زمن مماثل. إذ يبدو أن موقف بريطانيا تجاه طالبان كان يتبع القيادة الأمريكية، فقد اعتبرتها في البدء، مثلما فعلت الولايات المتحدة، قوة لتحقيق الاستقرار في أفغانستان، وأن حليفها الرئيسي، باكستان يحميها.

كان لابد وأن تجر السياسة البريطانية والأمريكية عواقب كارثية. فلم يستمر فحسب تدفق السلاح والأموال من باكستان والسعودية إلى طالبان، مما مكنها من غزو شمال البلاد في خريف ١٩٩٨، بل إن بن لادن كان قد أصبح حينذاك مختفيا بصورة مستكنة في البلاد، بعد وصوله إلى جلال أباد في شرقي أفغانستان من السودان في مايو ١٩٩٦، تماما في الوقت الذي شهد استيلاء طالبان على كابول. وفي البدء كان يحميه يونس خالص وهو واحد من قادة المجاهدين الذين كانت بريطانيا قد ساندتهم سرّا قبل بضع سنوات.[٦٩] ويعتقد أن كلا من باكستان والسعودية أبرمتا حينذاك صفقات مع بن لادن. وعقب وصوله مباشرة اجتمع بن لادن بممثلين للجيش الباكستاني الذين شجعوه على مساندة طالبان مقابل حماية الحكومة الباكستانية له. وعندئذ ساعد جهاز المخابرات الباكستاني بن لادن على إقامة مقر لقيادته في إقليم نانجاهار ووافق على تزويده بالسلاح، وهي صفقة باركها السعوديون أيضا.[٧٠] وحسب تقارير المخابرات الأمريكية، فإن ضباط جهاز المخابرات الباكستاني على مستوى العقداء قابلوا بن لادن أو ممثليه في خريف ١٩٩٨ بغية تنسيق وصول المجاهدين المعدين لكشمير لمعسكرات التدريب في أفغانستان. واشتبهت وكالة المخابرات المركزية في أن باكستان كانت تقدم الأموال والمعدات لبن لادن كجزء من اتفاقيات تشغيل هذه المعسكرات. وفي الوقت نفسه، مضى بن لادن في تنفيذ مهمة بناء بنيته التحتية الإرهابية في

أفغانستان.[٧١] وقد لاحظت وكالة المخابرات بوزارة الدفاع الأمريكية في برقية رفعت عنها السرية حاليا أن "شبكة القاعدة التابعة لبن لادن كانت قادرة على التوسع في ظل الأمن الذي وفرته لها طالبان بموجب تعليمات من باكستان". ولاحظ أيضا أن هذا المعسكر في أفغانستان بناه مقاولون باكستانيون مولهم جهاز المخابرات الباكستاني، الذي كان هو المضيف الحقيقي لذلك المرفق".[٧٢] ويعتقد أيضا أن جهاز المخابرات الباكستاني قد أبلغ بن لادن بسلسلة من المحاولات الأمريكية التي استهدفت حياته في أواخر التسعينيات انتقاما لتفجير السفارتين في شرق أفريقيا.[٧٣]

وفي الوقت نفسه، شهد ذلك العام، ١٩٩٨، مستويات مرتفعة من التعاون العسكري البريطاني مع باكستان عبر القوات الثلاث جميعها. فقد جرى تدريب ستة عشر ضابطا عسكريا باكستانيا في بريطانيا، وكان للسلاح الجوي الملكي فريق اتصال مقره في باكستان، وأجرت البحرية الملكية تدريبات مع البحرية الباكستانية في المحيط الهندي.[٧٤] وإذا كان تأييد باكستان للإرهاب غير كاف لمنع بريطانيا من مساندتها لمؤسستها العسكرية، كذلك لم يكن إجراؤها ست تجارب نووية في مايو ١٩٩٨، الذي أعقب تجارب الهند. وأعرب روبن كوك وزير الخارجية عن "فزعه" لحكومة باكستان واستدعى لائما السفير البريطاني في إسلام أباد للتشاور، ولم يتخذ أي إجراء أكثر من ذلك.[٧٥]

وقد زعموا أن السعوديين وافقوا هم أيضا في ١٩٩٨ على ألا يطالبوا طالبان بترحيل بن لادن إلى الولايات المتحدة مقابل أن تضمن طالبان ألا تستهدف القاعدة الرياض؛ ويُزعم أن الأمير تركي وعد أيضا بالاستمرار في تزويد طالبان بالمساعدة المالية.[٧٦] بيد أن هذه السياسة تغيرت بضغط من

الولايات المتحدة لضمان ترحيل بن لادن؛ وفي اجتماع عقد في يونيو ١٩٩٨ بين تركي والملا عمر زعيم طالبان، وافق الأخير سرّا على تسليم بن لادن للسعوديين لمحاكمته بتهمة الخيانة. لكن هذا أوقفه هجوم الولايات المتحدة بقذائف كروز في يونيو ١٩٩٨ على معسكرات إرهابية في أفغانستان انتقاما من تفجير السفارتين الأمريكيتين في شرق أفريقيا. وعندما عاد تركي إلى أفغانستان عقب الهجمات، عدل عمر عن وعده وورد أنه اتهم تركي بالعمل رسولاً للأمريكيين. وعقب هذا، قطع السعوديون الأموال عن طالبان وعلقوا العلاقات الدبلوماسية.(٧٧)

وإجمالاً، فإن موجة باكستان العامة التي اجتاحت آسيا الوسطى، قد أسفرت بلا ريب عن نتائج مختلطة بالنسبة لبريطانيا. فمن ناحية، ساعدت إسلام أباد في زعزعة استقرار بعض الحكومات الشيوعية خلال تفكك الاتحاد السوفيتي وبعده، مما سهل وصول بريطانيا لموارد الطاقة الغنية في المنطقة. وإلى هذا الحد، كانت باكستان تعمل وكيلاً للسياسة الخارجية بحكم الواقع في منطقة من العالم كان لبريطانيا فيها قلة من العملاء أو مصادر القوة للنهوض بمصالحها، بسبب فترة الإظلام الطويلة التي فرضها الاتحاد السوفيتي. ومع ذلك، فمن ناحية أخرى، ساعدت باكستان في تدعيم طالبان وساعدت في إقامة معسكرات بن لادن في أفغانستان، التي هددت المصالح الغربية بصورة مباشرة، خاصة بعد تفجير السفارتين في شرق أفريقيا في ١٩٩٨. لم يكن يمكن لمعسكرات طالبان ولا بن لادن أن توجد بدون رعاية باكستانية أو سعودية. وفي ضوء هذا، من الواضح أن تفجيرات ١١ سبتمبر نفسها كانت نتاجا لموجة باكستان العارمة التي اجتاحت آسيا الوسطى، وقد استفادت هذه بدورها من مساندة بريطانيا لباكستان. ويمكن إرجاع جذور تفجيرات ١١ سبتمبر لأسباب كثيرة، أحدها نظرة بريطانيا قديمة العهد للمتأسلمين باعتبارهم مفيدين في تأمين أهداف سياستها الخارجية.

الفصل الثاني عشر

حرب سرية في البوسنة

في مارس ١٩٩٢ أعلن إقليم البوسنة والهرسك الاستقلال عن يوغوسلافيا، مما استثار هجوما على عاصمته سراييفو شنته الميليشيات الصربية المتحالفة مع نظام سلوبودران ميلوسفتش في بلجراد. ودامت الحرب التي أعقبت ذلك ثلاث سنوات، قتل فيها ١٥٠ ألف شخص وأجبر مليونان على الفرار من ديارهم فيما أصبح يعرف على نطاق واسع ببرنامج "التطهير العرقي". ووجهت انتقادات واسعة للحكومات الأوروبية، بما فيها حكومة جون ميجور، لفشلها في وقف الفظائع الوحشية، التي ارتكبتها كل الأطراف، وإن شنتها في الأساس القوات الصربية ضد طائفة مسلمي البوسنة. ومع ذلك فقد لعبت بريطانيا في الحرب دورا سريا مهما، وإن كان محدودا، بتزويد قوات مسلمي البوسنة وقوات الكروات بالسلاح وإغماض الأعين عن إمداد الولايات المتحدة لهذه القوات بالسلاح وتقديم التدريب لها. والأهم من ذلك تستر بريطانيا على نقل بعض المجاهدين المتأسلمين إلى البوسنة، وربما ساعدت سرا في ذلك، حيث وفد إلى هناك ما يصل على ٤٠٠٠ متطوع لمحاربة الصرب؛ وكانت القاعدة هي التي تمول المجاهدين هي والسعودية "وجمعيات خيرية" إسلامية شتى، في خضم موجة من التضامن في شتى أنحاء العالم الإسلامي مع محنة أشقائهم في الدين. ومع اكتساب جيل جديد من الجهاديين خبرة في المعارك وتطويرهم لشبكات

جديدة، كانت هوايتهول بهذا تلعب دورا في إثارة موجة ثالثة من عولمة الإرهاب، بعد حرب أفغانستان وموجة باكستان العارمة في آسيا الوسطى.

الجهــاد في أوروبــا :

في أبريل ١٩٩٢، بعد شهر من نشوب حرب البوسنة، استولت قوات المقاومة الأفغانية على كابول بصورة نهائية وأطاحت بنظامها الموالي للسوفيت. وفي الشهر نفسه، زار أحد قدامى المحاربين في الحرب الأفغانية وهو الشيخ عبد العزيز البوسنة، حيث أعلن نفسه أول أمير للعرب الأفغان البوسنيين. ولا يعرف الكثير عن عبد العزيز، سوى أنه يعتقد أنه سعودي من أصل هندي حثه على القتال في أفغانستان عبد الله عزّام وهو المنظم والناصح الرئيسي للمجاهدين الأفغان والذي قُتل في انفجار قنبلة في ١٩٨٩. وقد أقام عبد العزيز مقر قيادته الأول في مدينة ترافنيك في وسط البوسنة، وهي تبعد ٥٠ ميلاً إلى الغرب من سراييفو، وأقام معسكرين آخرين للجهاد في ميهوريتشي خارج ترافنيك، وفي مدينة زينتشا، وهي أيضا في وسط البوسنة. وقام المعسكران على أساس النموذج الأفغاني، إذ كانا يقدمان تدريبا عسكريا وتدريبا على الأسلحة بصورة مكثفة وتعليما مذهبيا دينيا. [١]

وضمّ المتطوعون المجاهدون البوسنيون أساسا قدامى المحاربين الأفغان، في المحل الأول من أصل سعودي وباكستاني ومصري ويمني، ولحقت بهم مجموعة أصغر سنا من شباب أوروبا وشمال أفريقيا الناقمين والعاطلين، أساسا من الجزائر وتونس. وكان أحدهم هو خالد الشيخ محمد المولود في الكويت، والذي أصبح بعد بضع سنوات العقل المفكر الرئيسي لهجمات ١١ سبتمبر[٢]. وارتحل متطوعان سعوديان، هما نواف الحازمي

وخالد المنضار إلى البلقان في ١٩٩٥، وبعد ست سنين اختطفا طائرة الخطوط الجوية الأمريكية في رحلتها رقم ٧٧ وصدما بها البنتاجون[٣].

والتحق المجاهدون البوسنيون في البدء بالوحدات العسكرية النظامية البوسنية التي زودتهم بما يلزمهم، رغم أنهم كانوا عادة يعملون كوحدات خاصة أو "كفصائل للصدام"، أو يعملون بصورة مستقلة حقا عن السيطرة العسكرية الرسمية[٤]. واضطلع المجاهدون بأول عملياتهم القتالية الكبرى في صيف ١٩٩٢ في شمال وسط البوسنة، مقاتلين القوات العرقية الصربية التي شنت هجوما على المسلمين في المنطقة[٥]. وأدت الخلافات الأيديولوجية بين المجاهدين الوافدين والجنود البوسنيين المحليين إلى إنشاء كتيبة مستقلة للمجاهدين تتكون من غير البوسنيين بقيادة عبد العزيز، وتم إلحاقها بكتيبة الجيش البوسني السابعة[٦]. وعلى الرغم من أن المجاهدين كان لهم تأثيرهم على تقدم الحرب، وأحرزوا بعض الانتصارات المهمة في أرض المعركة، فإن إسهامهم العسكري الشامل كان محدودا[٧]. ومع ذلك، فإن قيمتهم بالنسبة للسلطات في سراييفو تجاوزت كثيرا تأثيرهم المباشر، إذ كان الرئيس البوسني علي عزت بيجوفتش يعتبرهم أداة سياسية للحصول على التمويل والدعم للحرب ضد البوسنة من بلدان في شتى أنحاء العالم الإسلامي[٨].

ومع محاصرة القوات الصربية لسراييفو وإحاطتها بها لمدة ثلاث سنوات من ١٩٩٢، ومعاناة مسلمي البوسنة من فظائع وحشية في أماكن أخرى، تدفقت المعونة الإنسانية من شتى المنظمات الإسلامية وغير الإسلامية. لكن تمويل أنشطة الجهاد البوسني جاء أساسا من رجال الأعمال في الخليج ومن "الجمعيات الخيرية" السعودية، التي عملت بصفتها قنوات كبرى لإرسال المعونة والأسلحة، في انتهاك للحظر على إرسال الأسلحة

المفروض على كل أطراف الحرب. وعلى مدار الحرب بلغت المعونة العامة والخاصة المقدمة من السعودية للبوسنة نحو ١٥٠ مليون دولار[٩]. كما تواتر أن القاعدة مولت المجاهدين في البوسنة، وعمليات أخرى للقاعدة في شرقي أوروبا، جزئيا عن طريق لجنة الشورى والإصلاح التي تتخذ لندن مقرا لها[١٠]. ويبدو أن بن لادن زار البوسنة عدة مرات بين ١٩٩٤ و١٩٩٨، وأن البوسنة أصدرت له جواز سفر من سفارتها في فيينا في ١٩٩٣؛ كما أرسل لها الرجال والسلاح من قواعد في أفغانستان. ويعتقد أيضا أن بن لادن أوكل لأيمن الظواهري، قائد جماعة الجهاد الإسلامي الإرهابية المصرية، تنسيق عمليات القاعدة في البوسنة في ذلك الوقت[١١]. كذلك كانت الحكومة السعودية أكبر واهب لوكالة العالم الثالث للإغاثة، وهي منظمة خاصة كان يديرها عضو في حزب الجبهة الإسلامية الوطنية السودانية، استخدمت كقناة لإرسال الأموال والسلاح. ويعتقد أيضا أن بن لادن قدم أموالاً لوكالة العالم الثالث للإغاثة، التي تعتقد المخابرات الغربية أنها استخدمت نصف مبلغ ٣٥٠ مليون دولار جمعته، لشراء أسلحة ونقلها للمجاهدين البوسنيين[١٢]. وكانت إدارة كلينتون على علم بنشاطات الوكالة غير القانونية لكنها أغمضت عينيها عن ذلك. ففي ١٩٩٦ مثلا، اتهم دبلوماسي غربي أقدم في أوروبا حكومة الولايات المتحدة بأنها تجاهلت عامدة انتهاكات الوكالة لحظر السلاح، لكنه تلقى أمرا بعدم التدخل نظرا لأن "حرب البوسنة كانت تحاول الحصول على الأسلحة من أي جهة، ونحن [الأمريكيين] لا نتدخل في ذلك. وأقل ما يمكننا عمله هو أن ننأى بأنفسنا"[١٣].

وكانت إيران هي أول دولة ترسل إمدادات سرية من الأسلحة للبوسنة، عندما هبطت طائرة بوينج ٧٤٧ تحمل أسلحة صغيرة وذخيرة وصواريخ

مضادة للدبابات ومعدات للاتصالات في غرب عاصمة كرواتيا. وقد وسم هذا بداية "خط التموين" الكرواتي، وهو خط لإمداد القوات البوسنية في سراييفو وكذلك إمداد الكروات بالمستلزمات. واستمرت شحنات الأسلحة الإيرانية لنحو عام قبل أن تقل في أواخر ١٩٩٣ بسبب تزايد النزاع بين القوات البوسنية الإسلامية والكرواتية. وخلال هذه المرحلة، أغمضت الولايات المتحدة أعينها عن هذه الشحنات[١٤]. بيد أنه في أبريل ١٩٩٤، تم في اجتماع "عالي المستوى" عقد في واشنطن منح "الضوء الأخضر" لمزيد من الإمدادات الإيرانية لتدعيم القوات الإسلامية البوسنية والكرواتية[١٥]. وبعد هذا، زار وزراء بوسنيون وكروات كبار الرئيس الإيراني على أكبر رافسنجاني في طهران وأبرموا معه اتفاقا ثلاثي الأطراف بشأن الإمداد بالأسلحة أو المعونة الإنسانية. وبدأ تدفق الأسلحة ثانية في ٤ مايو ١٩٩٤، وبعد ذلك كانت تتم نحو ثماني رحلات شهرية في ذلك العام، ارتفعت إلى نحو ثلاث رحلات أسبوعيا في ١٩٩٥[١٦]. وتقدر حكومة الولايات المتحدة أن مقدار المعدات الإيرانية المقدمة تباينت من ٥٠٠٠ إلى ١٤٠٠٠ طن من مايو ١٩٩٤ إلى يناير ١٩٩٥. وعندئذ توقفت الإمدادات السرية مرة ثانية، بعد تمركز قوات الولايات المتحدة في المنطقة عقب إبرام اتفاقيات دايتون التي أنهت الحرب[١٧].

كما ورّدت الولايات المتحدة الأسلحة سرا للقوات البوسنية طوال الحرب[١٨]. ففي فبراير ١٩٩٥، حصل اهتياج شديد داخل قوات الأمم المتحدة لحماية البوسنة عندما شوهدت طائرات نقل من طراز سي-١٣٠ تقوم بعمليات إسقاط جوي في الليل في قاعدة توزلا الجوية شرقي البوسنة – والتي سميت "الرحلات السوداء". وقد تبيّن أن هذه كانت عمليات أمريكية

لتسليم الأسلحة، جرت بالتعاون مع إدارة المخابرات البوسنية وربما مع تركيا. وشملت الإمدادات أسلحة موجهة مضادة للدبابات، وقذائف ستينجر أرض – جو ومعدات للاتصالات[١٩]. وأثبتت تركيا أنها ثاني أهم مورد للأسلحة بعد إيران، ولعبت دورا مهما في خط الإمداد الكرواتي من ١٩٩٢. ودست باكستان هي أيضا أنفها في تسليح القوات الإسلامية، فورّدت قذائف موجهة متقنة مضادة للدبابات، نقلها جوا جهاز المخابرات الباكستاني[٢٠].

وقد افتضح دور الغرب السري في المساعدة في تسليح القوات الإسلامية في البوسنة بأشد الصور شمولاً في تقرير أعده البروفسور سيس ويبس من جامعة أمستردام. وكان التحليل الذي أجراه ويبس جزءا من تحقيق هولندي رسمي في مذبحة سريبرنيتشا في ١٩٩٥، التي ذبح فيها ٨٠٠٠ رجل وصبي بوسني على أيدي القوات الصربية بينما كانوا في منطقة حددتها الأمم المتحدة باعتبارها "منطقة آمنة". وشمل التحليل جمع المعلومات عن الأنشطة التي جرت في البوسنة لعدة سنوات من وكالات شتى للمخابرات. وهو يبين أن هوايتهول كانت قد قررت أن تغمض عينيها عن عمليات تسليم الأسلحة الأمريكية، وقد نبه التقرير إلى أنه:

كان العاملون في جهاز المخابرات في وزارة الدفاع ... على علم بإمدادات الأسلحة الأمريكية السرية للقوات البوسنية. وحسبما قال مسئول في المخابرات البريطانية، فإن هذا الجهاز لم يجعل من ذلك مشكلة مطلقا، حتى لا يلحق مزيدا من الأضرار بالعلاقة الحساسة مع الأجهزة الأمريكية ... وتلقى الجهاز أمرا مباشرا من الحكومة البريطانية بألا يحقق في الموضوع. فذلك لم يكن مسموحا به لسبب بسيط هو أن الموضوع كان حساسا جدا في إطار العلاقات الأمريكية البريطانية[٢١].

والمراعاة البريطانية الواضحة للولايات المتحدة صارخة، مما يؤكد مرة ثانية الدرجة التي كانت بريطانيا ممتنة بها للعمليات السرية الأمريكية آنذاك. وذلك أمر جدير بالاهتمام بوجه خاص في ضوء الخلاف الكبير والعداوة المحتدمة بين المخططين البريطانيين والأمريكيين حول الاستراتيجية العريضة خلال نزاع البوسنة، إلى حد أن الأمريكيين حجبوا بعض الاستخبارات عن البريطانيين. فقد كان للولايات المتحدة موقف موال للبوسنيين أكثر صراحة، وكانوا راغبين، على العكس من البريطانيين، في إلغاء الحظر الدولي على الأسلحة لتقديم مزيد من الإمدادات للكروات والبوسنيين. وفي الوقت نفسه، كان هناك قلق كبير في الولايات المتحدة بشأن التعاطف الواضح للجنرال مايكل روز، قائد القوات البريطانية في البوسنة، مع القوات الصربية البوسنية، التي كان يرى أنها أكثر اهتماما بالسلام من الحكومة البوسنية، كما كان روز يعتبر النزاع مجرد "حرب أهلية" أكثر منه قضية عدوان على دولة البوسنة المستقلة"، وكانت الولايات المتحدة تسجل سرا ما يدور في مكتبه، إلى جانب التسجيل لقادة الأمم المتحدة الآخرين[٢٢].

بيد أن مراعاة الولايات المتحدة ربما لا تكون للتفسير الصحيح أو الوحيد للسبب في عدم تحدي بريطانيا لعمليات تسليم الأسلحة الأمريكية. فهناك أدلة على أن بريطانيا كانت هي نفسها تورد الأسلحة سرّا للمسلمين والكروات في أوائل التسعينيات. فقد شارك عميل سري بريطاني على الأقل في العملية المسماة كلوفر، وهي خطة كانت ترعاها المخابرات الأمريكية بميزانية تبلغ ٥ ملايين دولار[٢٣]. وكان تسليم الأسلحة يتطلب أسلوبا ملتويا، حيث كانت كرواتيا والبوسنة خاضعتين لحظر دولي على توريد الأسلحة

لهما[٢٤]. ولذلك، فإنه حسبما قال مصدر مطلع، فإن بريطانيا لجأت إلى منذر الكسار، تاجر الأسلحة المرتبط بالإرهابيين والذي كان عميلاً بريطانيا تورط في إمداد الإيرانيين سرا بالأسلحة في الثمانينيات. كان الكسار حينذاك يوصف بأنه "مهرب مخدرات سوري، وأنه إرهابي ومهرب سلاح"، كما جاء في تحقيق لمجلس الشيوخ الأمريكي بشأن الفضيحة المالية التي أحاطت البنك الدولي للائتمان والتجارة، والتي تورط فيها الكسار[٢٥]. وليس من المعروف على وجه الدقة ما هي الأسلحة التي وافق البريطانيون على تقديمها لكرواتيا، لكن تواتر أنه في مطلع ١٩٩٢، ورّد الكسار ٢٧ حاوية من الأسلحة والذخيرة البولندية لكرواتيا سرّا، بشهادة مزورة عن المستخدم النهائي حددت اليمن مقصدًا لها[٢٦]. وربما استمرت هذه العملية في كرواتيا حتى النصف الثاني من التسعينيات، إلى جانب عملية مماثلة لتسليح البوسنيين، رغم أنه لم تظهر أي تفاصيل بشأن ذلك.

كذلك رتبت الولايات المتحدة سرّا لكي تتلقى القوات النظامية البوسنية الإسلامية والكرواتية، تدريبا عسكريا، في أواخر ١٩٩٤، بالتعاقد مع شركة خاصة، هي شركة الموارد العسكرية المحترفة المتحدة، التي كان العاملون بها من الجنرالات وضباط المخابرات الأمريكيين المتقاعدين[٢٧]. وإضافة لذلك، فقد أخبر مجاهد بوسني سابق وسائل الإعلام بأنه في شتاء ١٩٩٣، ساعد ١٤ أمريكيا يزعمون أنهم من العاملين السابقين في القوات الخاصة في تدريب المقاتلين العرب والبوسنيين قرب مدينة توزلا؛ وأنه كان من بين هؤلاء ثمانية مجاهدين إسلاميين سودانيين على الأقل جرى تدريبهم على "حرب العصيان". وكان فريق المرتزقة الأجانب بقيادة أبى عبد الله، وهو عقيد سابق في الجيش الأمريكي[٢٨].

وعلى ما يبدو، فإن هوايتهول غضت البصر عن هذا التدريب أيضا، إذ لا يبدو من المتصور أن المسئولين فيها لم يحيطوا بذلك علما.

وحسبما أوردت مصادر مخابرات عسكرية إسلامية بوسنية، فقد كانت بريطانيا أيضا من القنوات الرئيسية التي دخل المجاهدون الأجانب إلى البوسنة من خلالها، في حين استضافت لندن عدة ممولين وقائمين بالتجنيد من أجل القضية[٢٩]. وإضافة لذلك، يبدو أن بريطانيا قد شجعت بصورة نشيطة، هي والولايات المتحدة، المجاهدين المسلمين على الذهاب للبوسنة. وكان تحالف واشنطن السري مع إيران والمسلمين السُنة يعني أنه كان من المسموح به نقل المقاتلين المجاهدين جوّا إلى البوسنة؛ وقد نبه ريتشار هولبروك، المفاوض الأمريكي الرئيسي من أجل السلام في البلقان، مؤخرا إلى أن المسلمين البوسنيين "لم يكونوا ليبقوا على قيد الحياة" بدون هذه المساعدة وأسماها "حلفا مع الشيطان"[٣٠]. وإضافة لذلك، نبه ب.رامان وهو ضابط مخابرات هندي سابق إلى أنه "استنادا إلى تقارير موثوق بها، فإن نحو ٢٠٠ مسلم من أصل باكستاني كانوا يعيشون في المملكة المتحدة ذهبوا إلى باكستان حيث حصلوا على تدريب في معسكرات حركة الأنصار [وهي جماعة إرهابية باكستانية] وانضموا إلى فرقة هذه الحركة بعلم وتواطؤ كاملين من أجهزة المخابرات البريطانية والأمريكية"[٣١]. ونبه رامان إلى أن "وكالة المخابرات المركزية طلبت من جهاز المخابرات الباكستاني أن يدفع جزءا من البقية الباقية" من حركة الأنصار لمساعدة المسلمين، وأن المجموعة الأولى من المجاهدين دخلت البوسنة في ١٩٩٢[٣٢]. وكانت المخابرات الباكستانية هي التي نظمت تلك الفرقة، ومولتها المخابرات السعودية وسلحتها المخابرات الإيرانية، في حين وفر القيادة والتوجيه ضباط عاملون ومتقاعدون من المخابرات الباكستانية والمخابرات التركية[٣٣].

وبحلول ذلك الوقت، كان العرب الذين كانوا قطاقا للحرب الأفغانية قد بدأوا بالفعل في إلحاق الأذى بأنحاء كثيرة في العالم ومن ثم أرادت أجهـزة المخابرات هذه أن تتفادى استخدام العرب؛ ولهذا الـسبب، "تحولـت إلـى الباكستانيين، خاصة من يعيشون منهم في المملكة المتحدة وبلدان أخرى في أوروبا الغربية". وبهذا بدأت عملية إضفاء طابع متطـرف علـى الـشباب المسلمين من أصل باكستاني الذين يعيشون في أوروبا الغربيـة"[٣٤]. وفـي أواخر ١٩٩٤، كانت هناك أيضا تقارير بأن المناضلين الوافدين من الخارج كانت تصحبهم وهم في طريقهم إلى البوسنة قوات أمريكية خاصـة مـزودة بمعدات اتصال فائقة التقنية، وكان هدفها هو إقامة شبكة للقيـادة والـسيطرة والاتصالات والاستخبارات لتنسيق هجمات المسلمين البوسنيين[٣٥].

وكان عمر سعيد الشيخ أحد المواطنين البريطانيين من أصل باكستاني الذين انضموا لحركة الأنصار خلال حرب البوسنة، وكان طالبا فـي كليـة الاقتصاد في لندن، اختطف فيما بعد، كما ورد في الفـصل الـسابق، عـدة أجانب في محاولة لتأمين إطلاق سراح قائد حركة الأنصار، مولانا سـعود أزهر، واتهم فيما بعد بالتواطؤ في أحداث ١١ سبتمبر. وخلال عيد الفـصح في ١٩٩٣، شارك الشيخ في مهمة إنسانية قامت بها منظمة تـسمى قافلـة الرحمة، سلمت إمدادات لإغاثة المدنيين المسلمين المحاصرين في البوسـنة، لكنها قدمت أيضًا مساعدات سرية للمقاتلين المسلمين، حسبما قال الشيخ. ولم يدخل الشيخ نفسه للبوسنة مطلقا بسبب الإرهاق، وبدلاً من ذلك التقـى أحـد نشطاء حركة الأنصار الذي أقنعه بالانضمام للجماعة[٣٦].

ويذكر الرئيس الباكستاني برفيز مشرف في سيرته الذاتية أنه: "كان من المعتقد في بعض الأوساط أن وكالة المخابرات الخارجية البريطانية جندت الشيخ عندما كان يدرس في كلية الاقتصاد في لندن. ويقال إن الوكالة أقنعته بأن يقوم بدور نشيط في المظاهرات ضد العدوان الصربي في البوسنة بل وأرسلته إلى كوسوفو للانضمام للجهاد. وربما أصبح في مرحلة ما محتالا أو عميلا مزدوجا"(٣٧). من الواضح أن اتهامات مشرف مدوية لكن تقوضها بشدة حقيقة أن الشيخ لم يستطع الانضمام للجهاد في كوسوفو حتى فترة متأخرة جدا في ١٩٩٩ (عندما كانت الحرب قد انتهت) إذ كان في السجن في الهند من ١٩٩٤ حتى ديسمبر ١٩٩٤ بعد اعتقاله لعمليات الاختطاف السابق ذكرها. ومن غير الواضح ما إذا كان الشيخ قد تم تجنيده بواسطة جهاز المخابرات الخارجية البريطاني أم لا، ومع ذلك هناك أدلة على أنه أصبح عميلاً لجهاز المخابرات الباكستاني، كما سنناقش تفصيلاً في الفصل الخامس عشر(٣٨).

وكان أبو حمزة من بين البريطانيين الآخرين الذين تطوعوا للجهاد في البوسنة، وأصبح فيما بعد إماما مشهورا في مسجد فنسبري بارك في شمال لندن. وكان أبو حمزة وهو مصري، قد مُنح الجنسية البريطانية في ١٩٨٦، وذهب إلى الحج وقابل في مكة عبد الله عزّام في ١٩٨٧. والتقى في ١٩٩٠ بمجاهدين جرحى من أفغانستان في لندن عندما كان متطوعا لتقديم علاج طبي لهم كان يسدد تكاليفه سعوديون أثرياء، وفي ١٩٩١ هاجر بأسرته إلى أفغانستان. وهناك فقد في ١٩٩٣ يديه كلتيهما وإحدى عينيه في انفجار، في حين أقام في ١٩٩٤ منظمته الخاصة في بريطانيا، أنصار الشريعة، بغية "مساندة المجاهدين" في شتى أنحاء العالم والوصول بالشريعة "للبشرية

جمعاء"[39]. وفي العام التالي، قام أبو حمزة بثلاث رحلات إلى البوسنة، مستخدما اسما زائفا، باعتباره من العاملين في الإغاثة في قافلة معونة كانت تحمل أطعمة وملابس وإمدادات طبية. وبمجرد أن دخل أبو حمزة البوسنة، ترك العاملين بالإغاثة وبحث عن المجاهدين، منفقا جلّ وقته مع الفصائل الجزائرية، مقدما لهم المشورة كما ادعى لاحقا. وعاد أبو حمزة لبريطانيا في أواخر ١٩٩٥، وكان واحدا من مئات من البريطانيين العائدين من النزاع الذين دخلوا للبلاد دون أن توجه لهم السلطات البريطانية أي سؤال[40].

وكان أبو المجدد البريطاني، واحدا من البريطانيين الذين ظلوا طوال عامين يروحون جيئة وذهابا بين بريطانيا والبوسنة، وكان قد تخرج حديثا من الجامعة. فقد ذهب البريطاني للبوسنة لأول مرة في ١٩٩٣، ظاهريا لنقل الأطعمة والأدوية للمسلمين في وسط البوسنة، لكن هذا كان ستارا لأنشطة تقديم الدعم للجهاد. وجاب البريطاني كل أرجاء بريطانيا لجمع النقود من أجل القضية ورفع الوعي بين المسلمين وكان مرة ثانية يتمتع بحصانة من السلطات. وقد قتل في المعركة في ١٩٩٥[41].

وقد ظهرت تفاصيل قليلة عن تورط بريطانيا في إرسال المجاهدين للبوسنة. كذلك كان ذكر المجاهدين البوسنيين قليلاً في البرلمان البريطاني؛ وعندما كان ذلك يحدث كانت الحكومة تهوّن من دواعي القلق. ففي فبراير ١٩٩٤ مثلاً، سُئل دجلاس هوج وزير الخارجية عما لديه من معلومات عن أنشطة الكتيبة الإسلامية البوسنية السابعة فردّ باقتضاب بأنه : "يعتقد أن الكتيبة قريبة من فيتز في وسط البوسنة. وقد فهمنا أنها تتكون أساسا من البوسنيين الذين تسببت الحرب في نزوحهم. هناك متطوعون أجانب لكن ليس في الإمكان إعطاء معلومات محددة عن بلدانهم الأصلية"[42].

مساندة لكلا الجانبيـــن :

من الصعب إدراك كنه السياسة البريطانية تجاه البوســـنة. وقـــد نبـــه براندان سيمز من جامعة كامبردج في تـــشريحه الأكـــاديمي للاســـتراتيجية البريطانية، إلى أن "الوسطاء البريطانيين كانوا يذعنون للصرب، ويتمرون بالبوسنيين ويبذلون قصارى جهدهم لتخريب خطط الولايات المتحدة للتدخل العسكري". وكتب يقول إن الـــزعيم اليوغوســـلافي ميلوســـفتش ادعـــى أن اللوردات هيرد وكارينجتون وأوين أعطوه ضوءا أخضر لمواصلة الحرب، و"أن ذلك لم يكن أمرا مفاجئا وحسبما يقول سيمز، فإن بريطانيا أجهـــضت أكثر من أي بلد آخر كافة الجهود الدولية لإيصال المعونة العسكرية للبوسنة وبدلاً من ذلك دعت لفرض حظر دولي على تقديم السلاح لها، والذي كـــان من نتائجه الأساسية عقاب الحكومة في سراييفو. كما كتب سيمز يقول إنـــه على الرغم من أن قوات الحكومة البوسنية قد ارتكبت أعمالاً وحشية، فـــإن "هذه كانت في جوهرها بمثابة رد فعل وتختلف كما ونوعـــا عـــن الحملـــة المستمرة من التطهير العرقي التي كان يشنها الصرب الكروات والـــصرب البوسنيين". لذلك، فإن بريطانيا تتحمل مسئولية كبيرة عن نسبة من عشرات الآلاف من القتلى[٤٣].

بيد أن كتاب سميز لا يقول سوى القليل عن المجاهدين وعن سياســـة بريطانيا السرية. فعلى الرغم من أن بريطانيا كانت تعارض رســـميا إلغـــاء حظر تقديم السلاح إلى الحكومة البوسنية، فقـــد تغاضـــت عـــن الإمـــدادات الإيرانية-الأمريكية لها، وورّدت سرا بعضا من أسلحتها، كما رأينا. ورغـــم تغاضي بريطانيا عن المسلمين البريطانيين الذاهبين للقتال في البوسنة، فـــإن مفرزة الجيش البريطاني الملحقة بقوة الأمم المتحدة للحمايـــة دخلـــت فـــي

مواجهات كثيرة مع المجاهدين. ومارست لندن إلى جانب الولايات المتحدة، الضغط على حكومة عزت بيجوفتش لطرد المجاهدين بعد توقيـــع اتفاقيـــات دايتون في ديسمبر ١٩٩٥. والواقع أنه يعتقد أن جهاز المخابرات الخارجية البريطانية قد شن غارات على معسكرات التدريب قتل فيها كثيـــرون مـــن المجاهدين[٤٤].

هناك فجوات كثيرة في معرفتنا بهذه الفترة، لكن التفسير الأرجح لهذه التناقضات الجلية هو أن أطرافا مختلفة في الدولة البريطانية كانت تسعى إلى جداول أعمال مختلفة ومتضاربة، مع تورط الأجهزة السرية فـــي إمـــدادات سرية بالأسلحة وإرسال المجاهدين. ونبه تقرير إعلامي عن تسليح بريطانيا للكروات والمسلمين إلى أن "حكومة المحافظين كانت تحـــاول دون جـــدوى خلق توازن في القوى مع القوات الصربية"[٤٥]. وحسبما قال ويبس، كانـــت وجهة النظر البريطانية بشأن الحرب هي أنه "ليس هناك أخيار ولا أشـــرار" وكان من رأي جهاز المخابرات الخارجية عدم التدخل وشعاره هو "البقـــاء بعيدا أطول ما يمكن"[٤٦]. ويبدو أنه من المرجح أن المجاهدين كـــان ينظـــر إليهم باعتبارهم أداة وكيلة تنوب عن أطراف في الحكومة البريطانية من أجل خلق "هذا التوازن في القوة". فإذا كان ذلك كذلك، فإن هذه تكون سياسة لهـــا سوابق تاريخية، خاصة في النزاع العربي الإســـرائيلي فـــي ١٩٤٨ التـــي اعتبرت فيه بريطانيا القوات العربية قوة مساعدة في خلق نوع من التـــوازن الإقليمي خدمة للمصالح البريطانية القائمة، مثلما رأينا في الفـــصل الثـــاني. فمثلما حدث في تلك الحرب، كانت السياسة البريطانية في البوسنة متنـــافرة، تساند في الواقع كلا الجانبين أو لا تناصر أيا منهما على حد سواء. ويمكـــن أيضا أن تكون أجهزة المخابرات البريطانية قد رأت في المسلمين البريطانيين

المرتبطين بالبوسنة مصدرا للمعلومات عن الحرب. ولا ريب أن جهاز المخابرات الخارجية كان نشيطا في تجنيد العملاء خلال النزاع، والمعروف أنه قام بتشغيل عملاء سريين على كافة المستويات، بما في ذلك مجلس وزراء عزت بيجوفتش(٤٧).

وبقدر ما ساعدت بريطانيا في تشجيع الجهاد في البوسنة، ساهمت سياستها في العواقب الوخيمة التي جرتها الحرب على تطور الإرهاب العالمي. فمن ناحية ربما جرى تحويل بعض الأموال التي كان قد تم جمعها ظاهريا لمساعدة مسلمي البوسنة الذين كانوا يعانون، للمساعدة في تمويل الهجوم على مركز التجارة العالمي في نيويورك في ١٩٩٣، وذلك من بين أهداف أخرى للإرهابيين؛ فعلى سبيل المثال، فإن الشيخ عمر عبد الرحمن وهو الشيخ الضرير الذي تورط في تفجيرات، كانت له علاقات مع وكالة العالم الثالث للإغاثة، وهي من ممولي الجهاد الرئيسيين(٤٨). كما زادت البوسنة تطرف بعض أفراد الجالية الباكستانية في الخارج، وهي عملية بدأت في ظل النظام العسكري للجنرال ضياء الحق في الثمانينيات. ويبدو أن أبا عبد العزيز قائد قوات المجاهدين في البوسنة، كانت له صلات بجماعة العسكر الطيبة الباكستانية، وربما شهد عبد العزيز، المؤتمر السنوي لجماعة العسكر الطيبة في باكستان أو على الأقل بعث إليه برسائل مسجلة، لإلهام المجاهدين، وربما شارك أيضا في مساعدة المجاهدين في كشمير(٤٩). كذلك، فإنه بعد الحرب، تدفق مبشرون وهابيون من السعودية للمناطق الإسلامية من سراييفو، وكانوا يبنون بها المساجد ويدعمون من وجودهم بها(٥٠) وفي أواخر ٢٠٠٧، كان المحللون ينبهون إلى أن المجاهدين المسلمين في هذه البلاد كانوا متورطين في نشاط إجرامي، ويمارسون نفوذا متصاعدا على الشبان البوسنيين الذين كانوا يتجمعون بشكل متزايد حول الحركة الوهابية المتنامية في البلاد(٥١).

والأهم هو أن جيلاً جديدا من المجاهدين تلقى تدريبا عسكريا وخبرة في القتال ليعود بها إلى أوطانه الأصلية، خاصة الإرهابيين من الجماعة الإسلامية المسلحة الجزائرية التي شرعت في القيام بأعمال وحشية يعجز عنها الوصف في حرب أهلية وحشية. فبعد البوسنة، ظهر كثيرون من قدامى المحاربين المجاهدين في مواقع قيادية في جماعات الجهاد من الولايات المتحدة، إلى أوروبا، ومن شمال أفريقيا للشرق الأوسط، ومن الشيشان إلى كشمير. وينبه إيفان كولمان وهو صحفي أمريكي إلى أن نشر المجاهدين المتأسلمين في البوسنة حدث في مرحلة مبكرة من حركة القاعدة، وأن الخبرة التي اكتسبوها كانت لها آثار طويلة الأجل على هذه الجماعة: فالجهاد في البوسنة مكن خلايا المجاهدين من مختلف البلدان من الترابط والتواصل معا في قارة جديدة هي أوروبا. وكان موقع البوسنة الجغرافي يعني أنها نقطة وثوب جيدة يقفز منها الإرهاب إلى بريطانيا وإيطاليا وفرنسا وألمانيا[٥٢]. وكان تفجير القنابل في مترو باريس في يوليو ١٩٩٥، نحو نهاية حرب البوسنة، علامة على بداية الهجمات الإرهابية الإسلامية في أوروبا.

وإضافة لذلك، كانت هناك حينذاك "مرافق إرهابية إسلامية كثيرة" في البوسنة، تتراوح من المدارس الدينية إلى قواعد العمليات التي كانت قد أقامتها حكومة البوسنة تحت ستار أنها منظمات إسلامية[٥٣]. وهكذا، فإنه بحلول صيف ١٩٩٥، "كانت البنية التحتية المتأسلمة في البوسنة والهرسك تشكل بالفعل قلب مركز جديد لتدريب المسلمين الأوروبيين". وتضمن هذا أول عملية انتشار لمفجري القنابل الانتحاريين التي كانت تضم دستة على الأقل من مسلمي البوسنة الذين كانوا قد تخرجوا من معسكرات التدريب في باكستان وأفغانستان في ربيع ١٩٩٥[٥٤]. وبحلول نهاية الحرب، كانت

الولايات المتحدة تضغط على الحكومة البوسنية لطرد المجاهدين قبل وصول قوات الناتو لحفظ السلام، كما اشترطت اتفاقيات دايتون. وللتهرب من هذا، أصدرت حكومة عزت بيجوفتش ببساطة آلافا من جوازات السفر البوسنية وغيرها من الوثائق لأعضاء الفرق الأجنبية – ويعتقد أن ما يصل إلى ٤٠٠ منهم استقروا في البوسنة، وتزوج كثيرون منهم بوسنيات. وبهذه الوثائق الصحيحة، تمكنت جماعات المجاهدين المتبقية من العمل بدون تدخل يذكر من الأمم المتحدة والولايات المتحدة أو الناتو. كما حمى المتشددون السياسيون في المستويات العليا من الحكومة البوسنية، كثيرين من العناصر الأشدّ خطورة[٥٥].

بيد أن هناك جانبا آخر من الجهاد في البوسنة، له ارتباط بالوقت الحاضر وبالسياسة الخارجية البريطانية، كان الحديث عنه أقل حتى من ذلك، وهو يتعلق بتركيا.

استخدام تركيا للمجاهدين :

في حين كانت تركيا تدعم سرّا القوات الإسلامية الشقيقة في البوسنة بتأييد من الولايات المتحدة، طفقت تكثف أيضا حربها الوحشية على الأكراد في جنوب شرق البلاد. إذ دمرت القوات التركية ٣٥٠٠ قرية كردية، وجعلت ٥ر١ مليون شخص على الأقل بلا مأوى، وقتلت آلافا في التسعينيات، وذلك لدحر حزب العمال الكردستاني وهو حركة ماركسية جزئيا وقومية جزئيا تطالب إقامة دولة كردستان المستقلة. ووصلت إساءة المعاملة لذروتها في ٩٤-١٩٩٦، وهي الفترة التي كثفت فيها الحكومة البريطانية في ظل جون ميجور صادراتها من الأسلحة لتركيا؛ فقد سلمت بريطانيا لتركيا أسلحة بلغت قيمتها ٦٨ مليون إسترليني في ١٩٩٤، وهي

السنة التي بدأت فيها أنقرة عمليات هجوم كبرى ضد الأكـراد؛ وتواصـلت الصادرات في العام التالي لكنها وصلت ذروة جديدة بمبلـغ ١٠٧ ملايـين إسترليني في ١٩٩٦. كذلك قدمت لندن ائتمانات لتصدير الأسلحة والمعدات العسكرية في هذه الفترة، بلغت ما قيمته ٢٦٥ مليون إسترليني فـي ١٩٩٥. وشملت المعدات البريطانية التي استخدمتها القوات التركية في عمليات القمع عربات مدرعة ومركبات أكريب التي أنتجت محليا في تركيا بترخيص مـن شركة لاندروفر، وتم توزيعها على القوات التركية التي كانت تلاحق الأكراد عبر الحدود إلى داخل شمالي العراق. ولم يتم رفض سوى أحد عشر طلبـا للترخيص بتصدير الأسلحة والمعدات العسكرية إلى تركيا بين يناير ١٩٩٤ ونوفمبر ١٩٩٧ والتي تمتد من نهاية حكم المحافظين إلى بداية حكم العمـال الجديد(٥٦). وساندت هوايتهول تركيا بثبات ضد حزب العمـال الكردسـتاني ووصفت الأخير ببساطة بأنه منظمة إرهابية، ليس فقط خوفا من أن تزعزع النزعة الانفصالية الكردية في تركيا استقرار حليفها في الناتو فحسب، وإنما خوفا من أن تشجع الأكراد في العراق وفي أماكن أخـرى علـى المطالبـة بالانفصال. وفي الوقت نفسه، قدمت دفاعات شتى عن السياسة التركية. ففي ١٩٩٨ مثلاً، قال جورج روبرتسون وزير الدفاع في حكومة بلير، والـذي أصبح لاحقا أمينا عاما للناتو "آمل أن تستخدم الحكومة التركية حريتها فـي التصرف وحكمتها في الوقت الذي يركز فيه المجتمع العالمي على شـرور صدام وأن تكون كريمة وخيّرة إزاء الأكراد مثلما كانت في الماضي"(٥٧).

ومع ذلك، فلم تكن بريطانيا حليفا للأتراك في سحقهم للأكراد فحسب، وإنما كانت تقاتل مرة أخرى في سبيل القضية نفسها وهي التصدي للقومية وللمجاهدين – وكانت تلك حينذاك توليفة مألوفة. فبدءا من شتاء ١٩٩٥، نقل جهاز المخابرات التركي بضع مئات من قدامى المحاربين المجاهـدين مـن

الحرب في البوسنة – المعروفين باسم "البلقان" إلى تركيا، بمعاونة جهاز المخابرات الخارجية البريطانية وحزب الرفاه، وهو الحزب المتأسلم الرئيسي في البلاد. وحسبما قال يوسف بودانسكي وهو خبير أمريكي في شئون الإرهاب، فإنهم كانوا يؤخذون حينذاك لتلقي تدريب متقدم في قاعدة في شمال قبرص وبعد ذلك يجري نشرهم في شمال تركيا للعمل ضد الأكراد، وكذلك كان يتم نشرهم في الشيشان وكشمير وأفغانستان(٥٨). وقد أعربت حكومات كثيرة في غرب أوروبا عن قلقها من استخدام تركيا "للبلقان" في ١٩٩٦. "وردا على ذلك، أفاد الأتراك بأن أنقره لم تفعل أيا من هذا بدون مباركة إدارة كلينتون ومساندتها". ويضيف بودانسكي منبها إلى أنه "إذا كان هذا هو الحال، وأن إدارة كلينتون ساندت حتى لو سرا عملية "إعادة التدوير" التي قام بها الأتراك البلقان، فإن ذلك أكثر سوءا حتى من سجل الولايات المتحدة في أفغانستان" – حيث كان قد أصبح من الواضح تماما في ذلك الوقت أن قوات المجاهدين قد تحولت إلى الإرهاب، بما في ذلك الإرهاب ضد الولايات المتحدة(٥٩).

وبحلول ذلك الوقت، كانت الدولة التركية تستخدم بنشاط أيضا حزب الله التركي للمساعدة في دحر حزب العمال الكردستاني. فقد كان حزب الله الكردي الذي تأسس في ١٩٩٣، منظمة كردية تستلهم الثورة الإيرانية وكتابات سعيد حوا، الزعيم الروحي للإخوان المسلمين، وترمي لإقامة دولة إسلامية في جنوب شرق تركيا، لكن لم يكن لها أي روابط رسمية مع حزب الله اللبناني. وقد ظهرت هذه الجماعة في الجنوب الشرقي في ١٩٩١ بزعامة حسين فيليوغلو، وهو خريج جامعة أنقره(٦٠). وشرع حزب الله في القيام بعمليات اغتيال وحشية كثيرة للمتعاطفين مع حزب العمال الكردستاني في مدن الجزء الجنوبي الشرقي من البلاد، وقتل أكثر من ألف شخص بين

١٩٩٢ و ١٩٩٥. وفي ١٩٩٣ ادعى مسئولون محليون في جنوب شرق البلاد أن المؤسسة العسكرية التركية قدمت التدريب لحزب الله، وقد تأكد هذا في تقرير صدر في أبريل ١٩٩٥ عن لجنة بحث قضايا الاغتيال التي لم تحل التابعة للبرلمان التركي، والذي كشف أن معسكرا للتدريب تابعا لحزب الله كان يعمل بمساعدة المؤسسة العسكرية في ١٩٩٣[٦١]. وقال فكري ساغلار وكان وزيرا في تركيا في أوائل التسعينيات إن "القيادة العليا للقوات المسلحة كانت هي المؤسس والمروج لحزب الله في جنوب شرق البلاد والمستفيد الحقيقي الذي يستخدمه، وأن حزب الله تم توسيعه وتدعيمه بناء على قرار اتخذه مجلس الأمن القومي في ١٩٨٥، بل إن أعضاءه جرى تدريبهم في مقر قيادة قوات الأمن"[٦٢]. وبالطبع، فقد كانت هذه هي القوى نفسها التي كانت بريطانيا تزودها بالسلاح وغيره من أنواع المساندة.

وفي ٢٠٠٠، بدأت الدولة التركية في تضييق الخناق بصورة جادة على حزب الله بالقبض على مئات من أعضائه، وكان في ذلك الوقت ابتعد عن استهداف أعضاء حزب العمال الكردستاني وحدهم لإعدامهم، وطفق يقتل العلمانيين والمسلمين المعتدلين وممثلي الجمعيات الخيرية الكردية[٦٣]. وبعد ذلك، ارتطم انتحاريان من مفجري القنابل بسيارتي بضائع محملتين بالمتفجرات بالقنصلية البريطانية، وببنك إتش إس بي سي، في إسطنبول، وقتل القنصل العام وتسعة من العاملين وما يربو على ٣٠ آخرين – وكانت تلك من أكثر الهجمات تكلفة على أهداف بريطانية يقوم بها إرهابيون متأسلمون. ربما كان قد تم توقيت الهجمات لتتواكب مع اجتماع الرئيس بوش مع تونى بلير في بريطانيا. وكان أحد هذين الانتحاريين، أزاد أكنشي، قد انضم لعضوية حزب الله في أواخر التسعينيات، وقام بزيارات متكررة

لأفغانستان وباكستان والشيشان. كان من بغول، شمال باتمان، حيث كان قـد جرى كثير من أكبر عمليات القتال التي توافق عليها الدولة بين حـزب الله وحزب العمال الكردستاني قبل عدة سنوات(٦٤). لكن القصة تعود إلى البوسنة بدورها، حيث إن أكنشي كانت له اتصالات مع جماعة إرهابية تركية أخرى كان من الغريب أن اسمها هو جبهة المغيرين الإسلامية الشرقية الكبرى التي كانت قد أرسلت فرقة صغيرة من المحاربين للجهاد في البوسنة، بالاشـتراك مع حركة الأنصار، وهي الجماعة الباكستانية الإرهابية(٦٥).

وكان تفجير إسطنبول مثالاً لرد الكيد إلى النحر، إذ حدث جزئيا نتيجة لرعاية الدولة التركية للقوى الإسلامية المتطرفة، وهو ما كانت تؤيده بدورها الحكومة البريطانية التي كانت منشغلة كما هو الحال دوما بـدحر القـوى القومية، وتلك صيغة تحقيق "الاستقرار" الخاصة بها في الـشرق الأوسـط، وبيع الأسلحة للحلفاء.

الفصل الثالث عشر

قتل القذافي والإطاحة بصدام

شهد النصف الثاني من التسعينيات تصاعد معركة القاعدة الدعائية مع الغرب وسلسلة من الهجمات الإرهابية الوحشية واللافتة للانتباه. ففي يونيو ١٩٩٦ أصدر بن لادن إعلانا للجهاد ضد الأمريكيين، وأعلن بعد عامين إنشاء الجبهة الدولية للجهاد ضد "الصليبيين واليهود"، التي وحدت مجموعة من جماعات الجهاد وراء جدول أعمال لقتل الأمريكيين وإزاحة الوجود الأمريكي من البلدان الإسلامية. وضمت هذه الجبهة القاعدة، إلى جانب جماعة العسكر الطيبة الباكستانية وحركة المجاهدين والجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد الإسلامي المصريتين وكثيرين غيرهم. وتواكب إعلان ١٩٩٦ مع تفجير مجمع أبراج الخبر في السعودية، الذي كان يؤوي فريقا من القوات الجوية الأمريكية، ممّا أدى لقتل ٢٠ شخصا، منهم ١٩ من العسكريين الأمريكيين. وفي نوفمبر من العام التالي، تم قتل ٦٣ شخصا، معظمهم من السياح في الأقصر بمصر على أيدي أعضاء في الجماعة الإسلامية. وبعد ذلك فجّر أنصار القاعدة السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا، فقتلوا ٢٢٤ شخصا، كثيرون منهم أفارقة.

وبعد أسبوعين من تفجير هاتين السفارتين، في العيد الثامن لنشر القوات الأمريكية في السعودية لطرد العراق من احتلالها للكويت، وجهت الولايات المتحدة ضربات بقذائف كروز للسودان وأفغانستان التي كانت

تسيطر عليها طالبان، وهو الأمر الذي أيدته حكومة بلير بقـوة. وأصـابت الهجمات على أفغانستان سلسلة من المعسكرات تسمى زوار كيلي البدر، التي تبعد بضعة أميال من حدود باكستان، والتي كانت قد خططتهـا وصـممتها وكالة المخابرات المركزية وجهاز المخابرات الباكستاني، وأقامتها في ١٩٨٥ القوات الموالية لجلال الدين حقاني، قائد المجاهدين في الفصيل الذي تلقـى معونة بريطانية وأمريكية سرية كبيرة[١]. كما أصابت الـضربات الجويـة الأمريكية معسكرا كان جهاز المخابرات الباكستاني يدرب فيه مجاهدين من أجل كشمير[٢]. وفي ذلك الوقت كان المسئولون عن مكافحة الإرهـاب فـي وزارة الخارجية يضغطون على وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت لاعتبـار باكستان دولة راعية للإرهاب، منبهين إلى أن جهاز المخابرات الباكـستاني يواصل "أنشطة دعم الإرهاب الدولي" بتشجيع شن الهجمات على المدنيين في كشمير. لكن مسئولين آخرين في الخارجية عارضوا هذه التوصية، وطالبوا أولبرايت برفض هذا، محاجين بأن هذا سيقضي علـى أي نفـوذ للولايـات المتحدة لدى باكستان[٣]. ربما كان الهدف الأول للضربات الأمريكيـة هـو إقناع الرأي العام الأمريكي بأن الولايات المتحدة تتخذ إجراءات حاسمة ضد الإرهاب الدولي، والواقع أن ذلك ربما أقنع قادة القاعدة بـضرب الولايـات المتحدة في عقر دارها في ١١ سبتمبر.

وكان لدى بريطانيا في ذلك الوقت وجهة نظر متضاربة عن الإسـلام المتطرف. فمن ناحية، كانت تعتبره على نحو واضح تهديدا، خاصة لحليفها السعودي بعد هجوم ١٩٩٦ ولحليفها الأمريكي بعد تفجير الـسفارتين فـي ١٩٩٨. ومن ناحية أخرى، استمرت بريطانيا فـي التـسامح مـع ظـاهرة لندنستان، بما في ذلك وجود أتباع بن لادن الذين كـانوا يروجـون بيانـات

القاعدة في شتى أنحاء العالم. والواقع أن لندن إلى جانب أفغانستان التي كانت تؤوي بن لادن، كانت قد أصبحت حينذاك المركز الإداري الأساسي للجهاد العالمي حيث كانت السلطات تغمض أعينها على الأقل عن الأنشطة الإرهابية التي تنطلق من أراضيها، كما سنرى في الفصل السادس عشر. كما واصلت هوايتهول مساندتها القوية لأكبر راعيين للإسلام المتطرف: باكستان وهي تدعم نظام طالبان في أفغانستان والقضية الإرهابية في كشمير وموجتها العارمة في آسيا الوسطى، والسعودية، التي بقيت أكبر ممول لقضية التأسلم على النطاق العالمي.

وإضافة لذلك، واصلت بريطانيا التواطؤ مباشرة مع المتأسلمين المتطرفين، أساسا في ليبيا وكوسوفو، وبدرجة محدودة في العراق، كما سنرى فيما بعد. ومثلما حدث تاريخيا، ثبت أن الإسلام المتزمت مفيد بالنسبة إلى المخططين البريطانيين في التصدي للنظم القومية – القذافي في ليبيا، وميلوسفتش في يوغوسلافيا وصدام في العراق. وقد دارت هذه المرحلة من تعاون بريطانيا مع القوى المتأسلمة في حين كان التهديد الإرهابي يتصاعد متحديا المصالح الغربية الشاملة، وكاشفا مدى استمرار الصفوة في طابعها البراجماتي. وكانت على المحك قضايا أساسية بالنسبة للسياسة الخارجية البريطانية – إقامة نظم أثيرة تتحكم في موارد النفط الضخمة في ليبيا والعراق، والرغبة في رؤية حكم موال للغرب في قلب شرقي أوروبا والمساعدة في توسع الاتحاد الأوروبي والناتو.

لم يكن أي من النظم التي استهدفتها بريطانيا حميدا، لكن لم تكن كذلك أيضا القوى التي عملت معها للإطاحة بها، فقد كانت تلك حرب قذرة لا ريب في ذلك. ومثلما فعلت هوايتهول مرات لا تعد ولا تحصى من قبل، فقد كانت

مستعدة على ما هو واضح للعمل بالقول المأثور "إن عدو عدوي صديقي"، مهما كانت طبيعته أو عواقب ذلك طويلة الأجل. ولم يحدث الانتقال إلى حكومة العمال الجديدة في مايو ١٩٩٧ أي فرق ملحوظ. "وكان البعد الأخلاقي للسياسة الخارجية التي أعلنها وزير الخارجية الجديد، روبن كوك، فور توليه منصبه، مجرد دعاية صاخبة اصطحبت كما ظهر بقائمة من أولويات السياسة كانت متطابقة عمليا مع سياسة جون ميجور السابقة[٤]. ولم يوقف هذا وسائل الإعلام التي سيطر عليها خبراء دعاية حزب العمال الجدد، عن الإعلان عن "السياسة الأخلاقية" للحكومة الجديدة، وهي جملة لم تستخدمها الحكومة مُطلقا، حيث إنها لم تقصد مطلقا مثل هذا التغيير في الاتجاه. ولو كانت قد فعلت ذلك، فربما كانت قد أوقفت التعاون مع القوى الإسلامية المتطرفة، الإرهابية في الواقع في ظل حكومة تونى بلير.

لكننا سنتجه أولاً للتواطؤ السري البريطاني مع الجماعة الإسلامية المتطرفة في الأيام الأخيرة لحكومة ميجور.

مؤامرات شمال أفريقيا :

في حين كان بن لادن يعد إعلانه للجهاد في أوائل ١٩٩٦، كانت المخابرات البريطانية تتآمر مع إرهابيين مرتبطين بالقاعدة في ليبيا لاغتيال العقيد القذافي. فقد كان القذافي يتحدى منذ زمن المصالح البريطانية والهيمنة الغربية في الشرق الأوسط وأفريقيا. إذ أطاحت الثورة التي أوصلته للسلطة في سبتمبر ١٩٦٩، والتي وصفها المخططون البريطانيون بأنها ثورة "شعبية" بحكم الملك إدريس الموالي للبريطانيين والذي كان يبلغ من العمر ثمانين عاما، وهو الحكم الذي كان يوفر ربع النفط لبريطانيا ومقرا لاستثمارات

بريطانية في النفط تبلغ قيمتها ١٠٠ مليون إسترليني. وقد نبّه مسئول بالخارجية بعد عام من نشوب الثورة إلى أن "أمن إمدادات النفط يجب أن يكون أكبر شواغلنا"(٥). بيد أن القذافي شرع في إلغاء القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية قديمة العهد، مؤمما صناعات استيراد النفط وتوزيعه ومطالبا بزيادة ضخمة في الإيرادات التي تدفعها الشركات المنتجة للنفط. وحدّد النظام بعد ذلك مصيره باعتباره بعبع بريطانيا وأمريكا بتبنيه للقومية المتشددة المستقلة وراعيا لنظم شتى معادية للغرب، وكذلك جماعات إرهابية مثل الجيش الجمهوري الأيرلندي.

واستمر طويلاً اتهام بريطانيا والولايات المتحدة بالتورط في مؤامرات للإطاحة بالقذافي. وكانت المحاولة المباشرة لأقصى حد، هي قيام الولايات المتحدة بقصف ليبيا بالقنابل في ١٩٨٦، والذي تم ظاهريا ردا على رعاية ليبيا لهجوم إرهابي وقع في ألمانيا. ويعتقد أن هذا القصف استهدف القذافي شخصيًا، لكنه بدلاً من ذلك قتل ابنته المتبناة. وبعد ذلك بعشر سنوات، لاحت فرصة أخرى عندما فاتح ضابط في المخابرات العسكرية الليبية جهاز المخابرات الخارجية البريطانية بخطة للإطاحة بالقذافي، حسبما قال الضابط السابق والمرشد في المخابرات الداخلية البريطانية، ديفيد شايلر. واقترح الليبي الذي أعطى له اسم حركي هو "تيرنوورث" إقامة روابط مع الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية، وهي منظمة كانت قد تشكلت في أفغانستان في ١٩٩٠ من نحو ٥٠٠ مجاهد ليبي كانوا يقاتلون حينذاك الحكومة التي يدعمها السوفيت. وقد قال عضو أقدم سابق في هذه الجماعة هو نعمان بن عثمان، الذي ذهب أولاً إلى أفغانستان وعمره اثنين وعشرين عاما، فيما بعد في

حوار أجري معه أن قائده خلال الحرب الأفغانية كان هو جلال الدين حقاني وأنه استفاد هو وزملاؤه من المجاهدين من برنامج بريطاني للتدريب:

لقد تدربنا على كل ضروب حرب العصابات. تدربنا على الأسلحة والتكتيكات وتقنيات الاشتباك مع العدو وكيفية البقاء في بيئة معادية. وكان كل التدريب على الأسلحة يتم بذخيرة حية، التي كانت متوافرة في كل مكان. والواقع أنه وقع عدد من الإصابات خلال دورات التدريب هذه. كان هناك عسكريون سابقون بين المجاهدين، لكن لم تشارك أي قوات حكومية رسمية. كما قامت بتدريبنا وحدات الصفوة من المجاهدين الذين كانوا هم أنفسهم قد تلقوا التدريب على أيدي قوات باكستانية خاصة، ووكالة المخابرات المركزية وجهاز المخابرات الباكستاني ... كانت لدينا كتيبات للتعليم مصممة لنا خصيصا، لكننا استفدنا كثيرا من كتيبات التعليم الخاصة بالمؤسسة العسكرية البريطانية والأمريكية. (٦)

وبعد أفغانستان انضمت هذه الجماعة للصراع المسلح في الجزائر، وحاربت إلى جوار الجماعة الإسلامية المسلحة التي كانت قد أقامت علاقات وثيقة معها في أفغانستان وباكستان. وقد نبهت وزارة الداخلية البريطانية مؤخرا إلى أن هدف الجماعة المذكورة كان يتمثل في الإطاحة بنظام القذافي وإحلال الدولة الإسلامية محله(٧). وقد وصفت الحكومة الأمريكية هذه الجماعة مؤخرا باعتبارها "فرعا تابعا للقاعدة مشهورا بالقيام بنشاط إرهابي في ليبيا والتعاون مع القاعدة على النطاق العالمي"(٨). وهي تتقاسم نفس التطلعات والأيديولوجية مع القاعدة، رغم أنها لم تنضم مطلقا بصورة رسمية لهذه المنظمة، ولها موقف قومي بدرجة أكبر وتفضل التركيز على "العدو القريب"، أي نظام القذافي(٩).

ويؤكد شايلر أن ديفيد واطسون وهو ضابط في جهاز المخابرات الخارجية، أخبره أنه في عيد الميلاد في ١٩٩٥، تم تزويد "تيرنووورث" بأربعين ألف دولار لشراء أسلحة والقيام بمؤامرة اغتيال، وأن مبالغ مماثلة قدمت له في اجتماعين آخرين[١٠]. وقد كشفت برقية لجهاز المخابرات الخارجية بتاريخ ديسمبر ١٩٩٥- تسربت في ٢٠٠٠ ونشرت على الإنترنت - عن معرفة جهاز المخابرات الخارجية بمحاولة للإطاحة بالقذافي في انقلاب يقوده عقداء ليبيون كان من المخطط أن يتم في فبراير ١٩٩٦. وقد قدمت هذه البرقية جدولاً زمنيا مفصلاً للأحداث:

كان من المقرر زمنيا أن يبدأ الانقلاب في نحو وقت انعقاد الاجتماع التالي لمؤتمر الشعب العام في ١٤ فبراير ١٩٩٦. وكان سيبدأ بهجمات على عدد من المنشآت العسكرية والخاصة بالأمن بما في ذلك المنشأة العسكرية في ترهونه. وكانت ستتم عملية إثارة قلاقل منسقة في بني غازي ومصراته وطرابلس. ويشن المتآمرون هجوما مباشرا على القذافي وإما يعتقلونه أو يقتلونه... وكان المتآمرون سيقودون سيارات مماثلة لسيارات حاشية القذافي من رجال الأمن بعدد من لوحات الأمن المزورة. وكانوا سيتسللون للحاشية بغية قتل القذافي أو اعتقاله[١١].

كما نبهت البرقية إلى أن ضابطا ليبيا وعشرين عسكريا كان قد تم تدريبهم في الصحراء على دورهم في الهجوم، وأن المتآمرين كانوا قد وزعوا بالفعل ٢٥٠ مسدسا من طراز ويبلي و٥٠٠ رشاش ثقيل على المتعاطفين معهم، الذين قيل إن عددهم بلغ ١٢٧٥ شخصا، منهم طلاب وعسكريون ومعلمون. وكان يتم "نقل الرسائل إلى هؤلاء المتعاطفين عن طريق المدارس والمساجد" في حين كان للمتآمرين "بعض الصلات

المحدودة بالأصوليين" الذين كانوا "خليطا من قدامى المحاربين [هكذا وردت] في ليبيا الذين قاتلوا في أفغانستان ومن الطلاب الليبيين. وتواصل البرقية :

كان المتآمرون في الانقلاب يتوقعون أن يفرضوا سيطرتهم على ليبيا في أواخر مارس ١٩٥٦. وكانوا سيشكلون حكومة مؤقتة قبل إجراء مناقشات مع زعماء القبائل. وكانت هذه المجموعة تريد التقارب من الغرب. كانوا يأملون في تقسيم البلاد لمناطق أصغر، لكل منها محافظ وبرلمان منتخب بصورة ديمقراطية إذ كانوا سيقيمون نظاما اتحاديا للحكم الوطني(١٢).

ومضت المؤامرة في طريقها في فبراير ١٩٩٦ في مدينة سرت، وهي مسقط رأس القذافي لكن قنبلة انفجرت تحت سيارة خطأ، وقتلت ستة من عابري السبيل الأبرياء، وهرب القذافي دون أن يمسسه سوء. ويتذكر شايلر كيف أنه :

في اجتماع عقد بعد ذلك بفترة وجيزة، تجرأ واطسون وأخبرني في لهجة ظافرة أن تيرنوورث كان مسئولا عن الهجوم. "نعم لقد كان رجلنا. لقد فعلنا ذلك" كما صوّر الأمر. وللعجب أنه كان يعتبر ذلك نصرا حتى وإن لم يتحقق هدف العملية وأن التقارير أوضحت وقوع إصابات. وعلى الرغم من ذلك، حصلت على انطباع بأن هذا كان يعد ضربة بالنسبة لجهاز المخابرات الخارجية لأنه كان يزهو بالشهرة التي كان جيمس بوند الحقيقي يتمناها(١٣).

وكتبت آني ماكهون شريكة شايلر وضابطة سابقة في جهاز المخابرات الداخلية تقول إنه في الوقت الذي كان فيه جهاز المخابرات الخارجية يدفع الأموال لتيرنوورث، كان من المعروف أن منظمة أسامة بن لادن مسئولة

عن تفجير مركز التجارة العالمي في ١٩٩٣، وأن جهاز المخابرات الداخلية أنشأ مجموعة التسعة "وهي قسم مكرس لمهمة محددة هي هزيمة بن لادن والمنظمات التابعة له"[١٤]. وهذا أمر بالغ الأهمية في ضوء تسامح بريطانيا مع قاعدة بن لادن في لندن – لجنة الشورى والإصلاح – التي لم يتم إغلاقها لمدة أخرى بلغت عامين ونصف العام.

وقد أخبرت مصادر في المخابرات الأمريكية جريدة *الميل أون صانداي* فيما بعد أن جهاز المخابرات الخارجية كان يقف حقا وراء مؤامرة الاغتيال وأنه لجأ إلى قائد الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية، أبي عبد الله صادق الذي كان يعيش في لندن[١٥]. وقد ورد أن رئيس فريق الاغتيال هو عبد المهيمن الذي كان يعيش في ليبيا وهو من قدامى محاربي المقاومة الأفغانية، ومن ثم ربما دربه جهاز المخابرات الخارجية أو وكالة المخابرات المركزية[١٦]. وقد أكدت أقوال تناثرت من تحقيقات أخرى في وسائل الإعلام المؤامرة، ففي حين كانت هيئة الإذاعة البريطانية تصور فيلما وثائقيا عن الموضوع في أغسطس ١٩٩٨، قيل لها إن وزراء حكومة المحافظين المسئولين عن جهاز المخابرات الخارجية لم يعطوا تصريحا بهذه العملية وإنها كانت من عمل ضباط المخابرات لوحدهم[١٧]. وقد ناقضت كل هذه التقارير الادعاء السابق لروبن كوك وزير الخارجية حينذاك بأن تورط الجهاز في المؤامرة هو "محض خيال"[١٨]. وبالمثل، كان نفي الحكومة العلم بالمؤامرة يتناقض على نحو قاطع مع البرقية التي تسربت، والتي تبين أن موظفين مدنيين في إدارة وكيل الخارجية الدائم ومقر القيادة العامة وجهازي المخابرات الداخلية والخارجية ووزارة الدفاع كانوا على علم بمحاولة الاغتيال قبل نحو شهرين من تنفيذها[١٩]. ومن غير المتصور أنه لا أحد

منهم أبلغ وزيره. وفي الوقت نفسه، كان شايلر يُطارد ويُلاحق بصورة مستمرة، وهي المعاملة المعتادة التي تنزلها الصفوة البريطانية بالعليم ببواطن الأمور الذي يفضح معلومات تجرمها.

وصعدت الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية مواجهاتها مع النظام الليبي في ١٩٩٤، وأصدرت نداءات للإطاحة بالقذافي. وقد وصف بلاغ صدر في أكتوبر ١٩٩٥، في نحو الوقت الذي كان التنظيم يتآمر فيه مع جهاز المخابرات الخارجية، حكم القذافي بأنه "نظام مرتد يُجدّف وينكر الإيمان بالله القادر الجبار" وأعلن أن الإطاحة به هي "الواجب الأول بعد الإيمان بالله"[٢٠]. كانت هذه النداءات تصدر أساسا من لندن، التي يتخذ كثيرون من الأعضاء البارزين في الجماعة منها مقرًا بعد أن منحهم حق اللجوء السياسي[٢١]. وينبه جاري جامبل المحلل السياسي الأمريكي، ورئيس التحرير السابق لمجلة *استخبارات الشرق الأوسط*، أن بريطانيا استقبلت منشقي الجماعة لأن وجهة نظر بريطانيا إزاء القذافي تتسم "بالهياج الشديد"، بسبب زعم عن تورط النظام الليبي في تفجير لوكيربي في ١٩٩٨؛ وبذا "سمحت بريطانيا للجماعة المذكورة بأن تقيم قاعدة للدعم الإداري وجمع الأموال على أراضيها"[٢٢]. وفي حين كان النظام الليبي يشكو من أن بريطانيا تؤوي رعايا اعتزموا الإطاحة به، استمرت هوايتهول في تقديم حماية الأمر الواقع للجماعة. والواقع أن الحكومة البريطانية لم تعتبر هذه الجماعة إرهابية إلا في أكتوبر ٢٠٠٥ فحسب، بعد تفجيرات لندن في ٧ يوليو: وكان ذلك بعد تقارب ليبيا مع بريطانيا والغرب الذي بدأ في ٢٠٠٣.

وكان أنس الليبي عضوا في هذه الجماعة. كان الليبي وهو خبير كمبيوتر استقر في السودان في منتصف التسعينيات، قد جاء من أفغانستان

حيث درب أعضاء القاعدة على تقنيات المراقبة. وفي ١٩٩٣ سافر الليبي إلى نيروبي واستخدم شقة عضو في القاعدة لالتقاط صور مراقبة للسفارة الأمريكية[٢٣]. كانت تلك الخطوة الأولى في مؤامرة استمرت خمس سنوات وتوجت بتفجير السفارتين في أغسطس ١٩٩٨، والذي وجه بعده الاتهام إلى الليبي وأصبح واحدا من أوائل الهاربين الذين تريد أمريكا القبض عليهم، وخصصت جائزة لاعتقاله أو قتله تبلغ ٢٥ مليون دولار. وكان الليبي قد وفد إلى بريطانيا في ١٩٩٥ وتقدم بطلب للجوء. وعقب ذلك مباشرة، أرسلت السلطات المصرية إلى هوايتهول ملفا تفصيليا بأوراق تثبت أنه إرهابي ، متضمنا ادعاءات عن تورطه في محاولة فاشلة لاغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا في يونيو ١٩٩٥. لكن تم رفض طلب مصر بترحيله إليها، وورد أن ذلك تم لأن المسئولين البريطانيين تشككوا في أنه سيلقى محاكمة عادلة وخشوا من أن يواجه عقوبة الإعدام[٢٤]. ومع ذلك، فهناك شكوك قوية في أن أجهزة الأمن البريطانية كانت تحمي الليبي، إلى جانب الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية، نظرا لأن جهاز المخابرات الخارجية كان يتعاون معها لقتل القذافي. وقد سمح لليبي بأن يعيش في مانشستر حتى مايو ٢٠٠٠، عندما تمت مداهمة مسكنه بناء على أوامر من وزارة الداخلية، بموجب طلب من الولايات المتحدة، وتم العثور على نسخ من كتيبات للتدريب على الجهاد، لكن الليبي كان قد فرّ بالفعل. وشمل أعضاء الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية الآخرون، أبا حفص الليبي، الذي كان يعيش على نحو معروف في دبلن من ١٩٩٦ إلى أن ذهب للعراق في ٢٠٠٤، حيث عمل باعتباره أحد معاوني أبي مصعب الزرقاوي في جماعة القاعدة هناك حتى وفاته في السنة نفسها؛ وابن الشيخ الليبي قائد معسكر الخالدين للتدريب التابع لبن لادن في أفغانستان[٢٥].

والأمر المثير للانتباه هو أن نظام القذافي هو الذي كان قد طالب الإنتربول في مارس ١٩٩٨ بإصدار أمر اعتقال لبن لادن. وقد فعل ذلك ردًا على اغتيال الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية المفترض لضابط مخابرات ألماني، هو سيلفان بيكر وزوجته في ليبيا في مارس ١٩٩٤، قبل نحو ثمانية عشر عاما من بداية تعاون بريطانيا مع الجماعة. وعندئذ أصدر الإنتربول مذكرة حمراء بشأن بن لادن وثلاثة من أتباعه الليبيين[٢٦]. ومع ذلك فحسبما قال خبيران فرنسيان في شئون المخابرات هما جو يلوم دا سكي وجان - تشارلس بريسارد، فإن وكالات المخبرات البريطانية والأمريكية دفنت أمر الاعتقال وهونت من التهديد بسبب تورط جهاز المخابرات الخارجية في مؤامرة الانقلاب الليبي. وقد نشرت هذه القصة فيما بعد في *الأوبزرفر* تحت مانشت يقول: "جهاز المخابرات الخارجية يوقف طلب اعتقال بن لادن"[٢٧]. وبعد خمسة أشهر من إصدار أمر الاعتقال جرى تفجير السفارتين الأمريكيتين في أفريقيا، ولو كانت الحكومات، ومنها بريطانيا، قد تصرفت حينذاك، فربما أمكن تفادي التفجيرين.

والواقعة مثيرة للاهتمام في أنها تبين كيف قوّض تواطؤ بريطانيا مع المتأسلمين المتطرفين بصورة مباشرة قدرتها على كبح جماحهم وملاحقتهم - وكان التواطؤ في الواقع هو الفكرة المهيمنة على السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب حيث تعاونت هوايتهول عادة مع الجماعات نفسها التي كانت تدعي أنها تعارضها. والواقع، أن مدى هذا التعاون كان مسهبا إلى حد أن إجراء محاكمات علنية كثيرة للشخصيات الإرهابية القيادية كان من المرجح أن يفضح هوايتهول، وهي حقيقة تنطبق أيضا على الحكومات السعودية والباكستانية والأمريكية. ويفسر هذا جزئيا معارضة لندن وواشنطن

الصريحة القيام بعمليات قانونية علنية لملاحقة المشتبه بأنهم إرهابيون – وبصفة خاصة في معسكر دلتا في خليج جوانتانامو، حيث يتم احتجاز المجاهدين المشتبه فيهم واستجوابهم خلف أبواب مغلقة.

الجماعات الإسلامية في العراق :

أعقب تدمير بريطانيا والولايات المتحدة للمؤسسة العسكرية العراقية، وإلى حد كبير البنية الأساسية المدنية هناك في حرب الخليج في ١٩٩١، فرض عقوبات دولية على نظام صدام والذي تحقق أساسا بأمر بريطاني وأمريكي. وأسهمت هذه العقوبات، خاصة آثارها على الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية، في موت مئات الألوف من العراقيين العاديين طوال التسعينيات، وهي حقيقة وثقتها جيدا جماعات حقوق الإنسان والأمم المتحدة؛ وهكذا فإن العقوبات، وبالتداعي بريطانيا، تسببا في وفايات عراقية أكثر مما تسبب فيه نظام صدام الوحشي نفسه[٢٨]. فقد اعتبرت لندن وواشنطن العقوبات وسيلة لاحتواء النظام، لكن بريطانيا انخرطت في التسعينيات أيضا في جهود للإطاحة به، مما أدى إلى قيام اتصالات بعدد من الجماعات المتأسلمة.

فعقب التصدي لانتفاضة الشيعة في العراق في أوائل ١٩٩١ مباشرة، أصدر الرئيس جورج بوش الأب ترخيصا بتنفيذ برنامج للقيام بعمليات سرية كبرى، تكلف ما يربو على ٤٠ مليون دولار، لمساعدة جماعات المعارضة العراقية بتمويل قوى حرب العصابات التابعة لها وتدريبهم. إذ كان يتم حمل قوات شيعية وكردية من العراق جوًا إلى السعودية للتدريب على التكتيكات والاتصالات واستخدام الأسلحة، وكانت هذه الأخيرة مشتراة من الاتحاد

السوفيتي السابق[٢٩]. كما ساعدت لندن وواشنطن في إنشاء تجمعين شاملين للمعارضة. فتم تأسيس الأول وهو الوفاق الوطني العراقي في ديسمبر ١٩٩٠، بتعاون جهاز المخابرات الخارجية ووكالة المخابرات المركزية مع جهاز المخابرات السعودي برئاسة الأمير تركي وجهاز المخابرات الأردني، وهو الترتيب المألوف من القوى الذي شوهد كثيرا في العمليات السرية بعد الحرب. وقد وصف سكوت رايتر، المفتش الأمريكي السابق عن الأسلحة في العراق، هذا الوفاق الوطني العراقي باعتباره "من صنع جهاز المخابرات الخارجية البريطاني"، وأن هدفه هو القيام "بانقلاب سريع وبسيط" في العراق ينفذه ضباط أثيرون في الجيش، منهم اللواء عدنان نوري وهو قائد لواء سابق في القوات الخاصة لصدام حسين. وكان قائد الوفاق هو إياد علاوي، الذي كانت له علاقات مع جهاز المخابرات الخارجية البريطاني وأصبح رئيسا للوزراء بعد غزو ٢٠٠٣[٣٠]. وقام الوفاق ببعض تفجيرات في العراق، استهدف أحدها دار سينما في بغداد وقتل عدة مدنيين. كما قاد مؤامرة انقلاب كان من المخطط أن تتم في يونيو ١٩٩٦، لكن نظام صدام اكتشفها، وسارع باعتقال ١٢٠ من المتآمرين، وأعدم معظمهم[٣١].

وتم إنشاء المجموعة الثانية، وهي المؤتمر الوطني العراقي في يونيو ١٩٩٢ كمظلة جامعة لفصائل المعارضة المتناحرة، بقاعدة في لندن وتمويل من وكالة المخابرات المركزية. وكان هذا المؤتمر بقيادة أحمد الجلبي، وهو شيعي علماني كانت له صلات وثيقة مع ريتشارد تشيني وزير الدفاع الأمريكي، وضمت قاعدته العريضة الحزبين الكرديين الرئيسيين، اتحاد كردستان الوطني والحزب الديمقراطي الكردستاني، والجماعتين المتأسلمتين الرئيسيتين اللتين تدعوان لإقامة دولة إسلامية في العراق. كان أول هاتين

الجماعتين هو المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وهو الجماعة الشيعية العراقية الرئيسية ومقرها إيران التي كانت تمولها منذ إنشائها في ١٩٨٢، وقد اضطلعت بعمليات تفجير واغتيالات شتى ضد نظام صدام وشكلت ميليشيا، لواء بدر، لشن غارات على العراق عبر الحدود. وكانت الجماعة المتأسلمة الأخرى الأصغر هي جماعة الدعوة الإسلامية التي كانت قد أقامت فرعين لها في طهران ولندن عقب حظرها في العراق في ١٩٨٠. وكان فرع لندن يرأسه إبراهيم الجعفري، الذي عاد بعد غزو ٢٠٠٣ إلى العراق وبعد فترة وجيزة أصبح رئيس وزراء آخر. وفي البدء انضم كل من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية والدعوة الإسلامية إلى مجلس المؤتمر الوطني العراقي، لكنهما خلعا نفسيهما منه في منتصف التسعينيات، جزئيا بسبب منازعات مع الأكراد الذين كانوا يريدون جعل العراق اتحادا فضفاضا وليس دولة مركزية(٣٢). والواقع أن المنازعات داخل المؤتمر أدت لما يقرب من انهياره في منتصف التسعينيات.

وقد ورد أن دوجلاس هوج وزير الخارجية البريطاني كان يجري في ١٩٩٥ "اجتماعات منتظمة مع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية(٣٣). بيد أن بريطانيا كما يقول سكوت رايتر، أقنعت وكالة المخابرات المركزية في منتصف التسعينيات بالكف عن تقديم الكتلة الأساسية من دعمها إلى المؤتمر الوطني العراقي وتوجيهه إلى الوفاق الوطني العراقي. وكان السبب الأول لهذا هو خوف أمريكا وبريطانيا من حدوث عصيان شعبي، مما قد يجيء إلى السلطة بعناصر أكثر تمثيلاً للشعب وموالية بدرجة أكبر لإيران وتتحدى السيطرة الغربية على العراق، بوصفتها نقيضًا لانقلاب "بسيط" يحل صفوة جديدة موالية للغرب محل صدام(٣٤). وربما يفسر هذا العامل السبب في أن

الاتصالات البريطانية والأمريكية مع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية كانت مؤقتة على ما يبدو. وكان هناك عامل آخر هو عزوف المجلس نفسه عن الاقتراب أكثر مما يجب من واشنطن ولندن. وعندما اجتمعت إحدى عشرة جماعة للمعارضة العراقية في وندسور، خارج لندن في أبريل ١٩٩٩ – كان ذلك هو أول اجتماع كبير للمؤتمر الوطني العراقي خلال ثلاث سنوات – كان غياب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية ملحوظا(٣٥).

بيد أنه يبدو أنه كان هناك بعض التعاون البريطاني الواسع مع المجلس أحيانا. ففي نوفمبر ١٩٩٨، قال ديريك فاتشت وزير الخارجية في حكومة حزب العمال: إنه استمر في عقد "اجتماعات منتظمة"، كل شهرين أو ثلاثة أشهر، مع ما يزيد على دستة من جماعات المعارضة العراقية، منها المجلس الأعلى(٣٦). ربما لم تنطو هذه الاجتماعات على وضع خطط للإطاحة بصدام في المستقبل فحسب، لكنها شملت أيضا بحث التعاون العسكري الفعلي. فعلى سبيل المثال، ربما جرى تنسيق الضربات الأنجلو أمريكية على العراق في أواخر التسعينيات مع قوات المجلس في الميدان في واقع الأمر. ففي ٣ نوفمبر اجتمع فاتشت مع ممثلي ما يربوعلى دستة من جماعات المعارضة العراقية، بمن فيهم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية(٣٧)، وبعد ثلاثة أسابيع، قامت الطائرات البريطانية والأمريكية في ديسمبر بشن حملة قصف دامت أربعة أيام على أهداف عسكرية في العراق. وبعد ذلك صعدت لندن وواشنطن بهدوء حربهما "السرية"، فزادتا من تواتر مهمات القصف في المناطق "المحظور فيها الطيران" في شمال العراق وجنوبيه، وأرسلتا آلاف الطلعات وأسقطتا مئات الأطنان من القنابل. وقد شكلت هذه الحملة الجوية، التي لم تعلق عليها وسائل الإعلام العادية لحد كبير، البداية الحقيقية للحرب

على عراق صدام التي توجت بغزو مارس ٢٠٠٣[٣٨]. وفي مارس ١٩٩٩، كانت طائرات تورنيدو التابعة للسلاح الجوي الملكي وطائرات إف-١٦ الأمريكية تستهدف مواقع الرادار والاتصالات العراقية في جنوب شرق بغداد في الوقت نفسه الذي كانت فيها إذاعة "صوت العراق الثائر" التابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية تذيع تقارير عن نشوب انتفاضات شعبية في بعض مدن الجنوب. ونبه موقع المخابرات المحترم على الشبكة العنكبوتية، ستراتفور، إلى أنه خلال عمليات القصف التي جرت في ديسمبر ١٩٩٨ ومنذ هذه العمليات، يبدو أنه كان يتم تنسيق الضربات الجوية مع أنشطة المعارضة في الميدان، أو أنها مهدت الطريق لها على الأقل[٣٩].

وبعد أن أصدر الكونجرس الأمريكي مرسوم تحرير العراق في أواخر ١٩٩٨، والذي دعا لتغيير النظام، والتمويل الصريح لجماعات المعارضة، تم منح المؤتمر الوطني العراقي ١٠٠ مليون دولار أخرى من أجل توفير المعدات العسكرية والتدريب. وفي يناير ١٩٩٩ حددت الولايات المتحدة سبع مجموعات للمعارضة العراقية على أنها مؤهلة للحصول على التدريب والأسلحة – بما فيها المجلس الأعلى الذي رفض رغم ذلك قبول مثل هذه المساعدة الأمريكية، خوفا من التعاون مع واشنطن بمثل هذا النشاط كما يفترض. وكان القصد من هذا التمويل هو دعم "حملة لحرب العصابات" اقترحها المؤتمر الوطني العراقي لزعزعة استقرار نظام صدام، بتوفير جنود من جهاز المخابرات الخارجية لتعليم المنفيين العراقيين، وكان ذلك مثالاً آخر لعمل القوات البريطانية كذراع خفية لحكومة الولايات المتحدة بحكم الأمر الواقع. وتلقت مجموعة أساسية تضم من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ منفى تدريبا أوليا على تقنيات التخريب واستخدام الأسلحة ليعملوا بعد ذلك كفيلق ضباط غير

رسمي يساعد في تدريب ٢٠٠٠-٣٠٠٠ مجند آخرين. وليس من الواضح ما حدث لهذا الجيش الصغير[٤٠].

وعلى غرار الاتصالات التي أجراها المسئولون في هوايتهول مع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية ومع السعوديين للإطاحة بصدام، فقد عقدوا بعض الاجتماعات مع قوة متأسلمة أخرى، هي الحركة الإسلامية لكردستان العراق. وقد ضمت هذه الحركة التي تأسست في ١٩٨٧ معا كوادر كانوا قد حاربوا في أفغانستان في الثمانينيات. وبحلول منتصف التسعينيات أصبحت ثالث أهم قوة عسكرية وسياسية في منطقة شمالي العراق الكردية، بعد الحزبين العلمانيين الأساسيين حزب الاتحاد الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني. وكانت الحركة واحدة من سبع جماعات حددتها الولايات المتحدة في ١٩٩٨ بأنها مؤهلة للحصول على تمويل سري، وقد اعترف مارتن ديريك فاتشت علنا بأنه قابل ممثلي هذه الجماعة[٤١]. وقال إحسان الشيخ عبد العزيز وهو من قادة هذه الحركة في حوار جرى معه مؤخرا في لندن في نحو ذلك الوقت : "لقد أقمنا علاقات طبيعية وطيبة مع البلدان الأوروبية خاصة بريطانيا - ومع الولايات المتحدة لشرح قضيتنا العادلة وتكثيف الجهود من أجل تحقيق تغيير إيجابي في العراق مستقبلا"، وإن ذكر أيضا "أن منظمته لم تتلق أي معونة مالية أمريكية". وادعى عبد العزيز أن الحركة كانت تعارض كلية "العمليات الإجرامية" للقاعدة وأنها حركة جهاد تلتزم بالقرآن وسنة النبي[٤٢]. وقد ورد أن الحركة كان لا يزال لها مكتب اتصال في لندن في ٢٠٠٣[٤٣].

وما هو معروف قليلا عن هذه الاتصالات البريطانية مع الحركة التي تعتبر أيضا مثيرة للاهتمام، حيث إن أجزاء من الحركة تطورت بعد فترة

وجيزة إلى فرع تابع للقاعدة. ونحو نهاية الألفية الثانية انقسمت هذه الجماعة إلى عدة فصائل، اندمج بعضها معا فيما بعد، في سبتمبر ٢٠٠١ في جماعة جند الإسلام، التي سرعان ما أعلنت الجهاد ضد حزب الاتحاد الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، وشنت هجمات شتى على المدنيين الأكراد. وفي ديسمبر ٢٠٠١ أعادت الجماعة تسمية نفسها إلى أنصار الإسلام، وكان أميرها عضوا منذ فترة طويلة في الحركة الإسلامية لكردستان العراق، واسمه نجم الدين فرج أحمد، المعروف باسم معلا فاتح كريكار[٤٤]. وتم القبض على كريكار، الذي كان ذات مرة قد وصف بن لادن بأنه "جوهرة في تاج الإسلام" في هولندا في ٢٠٠٢ للاشتباه في تورطه في ارتكاب أعمال إرهابية في العراق وأعيد ترحيله إلى النرويج، حيث كان قد حصل على المواطنة، ليواجه ترحيلا آخر للعراق[٤٥]. وأقامت جماعة الأنصار بتمويل من السعودية والقاعدة، ملاذا آمنا صغيرا في المنطقة الجبلية شمالي العراق وربما آوت هذه المنطقة أبا مصعب الزرقاوي زعيم القاعدة في العراق. وفي الأيام الأولى من غزو مارس ٢٠٠٣ للعراق كان على القوات الأمريكية أن تسحق معسكرات التدريب المشتبه في أنها تابعة لجماعة أنصار الإسلام في شمالي العراق.

ولكن بالعودة إلى أواخر التسعينيات، نجد أنه حتى عندما لم يكن الغبار قد تبدد بعد تدمير السفارتين في شرق أفريقيا، غرقت بريطانيا والولايات المتحدة مرة ثانية حينذاك في تأييد حلفاء القاعدة، في كوسوفو في هذه المرة.

الفصل الرابع عشر

مؤامرات في جنوب البلقان

في مسار التعليقات البريطانية السيارة، تعتبر حملة الناتو لقصف يوغوسلافيا في ظل سلوبودان ميلوسفتش في ١٩٩٩ "تدخلاً لدواع إنسانية". ولا يزال توني بلير يلقى ثناء كثيرا على أنه هبّ للدفاع عن ذوي الأصل الألباني في كوسوفو، الذين كانت محنتهم خطيرة بلا ريب حيث كانوا يتعرضون لانتهاكات وحشية متزايدة على أيدي الجيش اليوغوسلافي نحو نهاية ١٩٩٨. لكن كان من نتيجة هذا القصف الذي قام به الناتو والذي بدأ في مارس ١٩٩٩ تعميق الكارثة التي أنزلتها قوات ميلوسفتش بكوسوفو، وليس منعها. فقد وقعت غالبية الفظائع الوحشية التي ارتكبتها القوات اليوغوسلافية بعد أن بدأت حملة القصف التي قام بها الناتو. والواقع أن بعض وكالات استخبارات الناتو، بما فيها الوكالات البريطانية، كان قد تنبأت بأن أي قصف سيعجل "بالتطهير العرقي" الكامل الذي استخدم ذريعة عامة لشن هذه الحملة(١).

بيد أن هناك جانبا حاسما آخر في هذه الحرب يقوض دوافعها "الإنسانية" المفترضة، ينطوي على تواطؤ بريطانيا مع جيش تحرير كوسوفو المتمرد، الذي قاتل إلى جانب مجاهدي القاعدة وعمل أساسا بوصفه قوات برية للناتو في كوسوفو. وقد دار الجدل المحتدم في دوائر الحكومة والإعلام العادي خلال الحرب حول ما إذا كان ينبغي للناتو إرسال قوات للميدان أو ما

إذا كان يمكن سحق القوات اليوغوسلافية جوّا لوقف فظائعها في كوسوفو. كانت الحكومتان البريطانية والأمريكية عازفتين عن الالتزام بإرسال قوات برية، أساسا خوفا من تكبد إصابات مرتفعة والغرق في نزاع أكثر تطاولاً؛ وبدلاً من ذلك اتجهتا للعثور على حلفاء محليين واستخدام هذه القوى كأداة لسياستهما الخارجية. وفي هذا السياق، تولى المجاهدون المتأسلمون الذين كانوا يعملون إلى جانب جيش تحرير كوسوفو الذي يسانده البريطانيون، القيام بدور الوكيل الذي ينوب عن الغرب، ونفذوا بعضا من الأعمال القذرة التي لم يستطع الناتو القيام بها. والقصة كما رأينا ليست بأي حال غير مألوفة في عالم ما بعد الحرب.

وبعد ذلك بفترة طويلة، ذكر جوردون براون في أكتوبر ٢٠٠٦ وكان حينذاك رئيسا للوزراء في خطاب له عن "التصدي لتحدي الإرهاب" في (المعهد الملكي للشئون الدولية) : أن تهديد القاعدة لم يبدأ في ١١ سبتمبر – فالواقع أن الهجوم على برجي التجارة حدث لأن الولايات المتحدة كانت تتخذ إجراءات مع أوروبا لحماية المسلمين في يوغوسلافيا السابقة"[٢]. كان براون محقّا، والواقع أن بريطانيا كانت تقدم التدريب العسكري للقوى التي كانت تعمل مع الأشخاص أنفسهم الذين دبروا هجوم ١١ سبتمبر.

طبيعة جيش تحرير كوسوفو :

ضم جيش تحرير كوسوفو ذوي الأصل الألباني الذين كانوا قد نذروا أنفسهم لضمان استقلال كوسوفو والترويج "لألبانيا الكبرى" في المنطقة الفرعية. وقد شرع هذا الجيش الذي يتكون من خليط من الشبان والطلاب الذين اكتسبوا طابعا متطرفا، ومن المهنيين مثل المدرسين والأطباء، وأعضاء من الأسر

صاحبة النفوذ والمارقين المحليين، في النضال المسلح واستهل بداية أعماله العسكرية في مطلع ١٩٩٦ بقصف معسكرات كانت تضم لاجئين صربا من الحرب في كرواتيا والبوسنة وبالهجوم على موظفي الحكومة اليوغوسلافية ومراكز الشرطة[٣]. وبحلول منتصف ١٩٩٨، كان هذا الجيش يسيطر على أجزاء من كوسوفو وسلّح ونظم نحو ٣٠ ألف مقاتل؛ وبهذا أصبح قوة رهيبة في الميدان، تصدت للجيش اليوغوسلافي عندما شن في خضم حرب أهلية متنامية؛ هجوما وحشيا كاملاً في كوسوفو في مارس ١٩٩٩.

كما استهدف جيش تحرير كوسوفو منذ مبدئه المدنيين الصرب والألبان، خاصة ممن يعتبرون متعاونين مع السلطات. ومن الواضح أن الولايات المتحدة وبريطانيا اعتبرتاه منظمة إرهابية. ففي فبراير ١٩٩٨، وصف روبرت جلبارد المبعوث الخاص لإدارة كلينتون إلى كوسوفو، هذا الجيش بأنه "مجموعة إرهابية لا ريب في ذلك"[٤]. وبالمثل كان الوزراء البريطانيون واضحين في هذا الصدد، فقد أخبر روبين كوك وزير الخارجية البرلمان في مارس ١٩٩٨ "أننا ندين بقوة استخدام العنف لتحقيق أهداف سياسية، بما في ذلك الإرهاب الذي يقوم به جيش ينتحل اسم جيش تحرير كوسوفو"[٥]. وفي ذلك الشهر نفسه وقع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي على بيان بموقف مشترك يدين "العنف والإرهاب اللذين يمارسهما جيش تحرير كوسوفو"[٦]. والواقع أن كوك قال في نوفمبر ١٩٩٨، ومرة ثانية في يناير ١٩٩٩، إن "معظم عمليات القتل التي جرت في كوسوفو مؤخرا ارتكبها جيش تحرير كوسوفو، الذي لا تسفر أنشطته ضد أهل كوسوفو العاديين إلا عن إطالة معاناتهم"[٧]. وأوضحت بيانات في البرلمان ألقاها وزراء بريطانيون أنهم ظلوا يعتبرون جيش تحرير كوسوفو منظمة إرهابية

حتى بداية حملة القصف في مارس[٨]. وقد عُرف على نطاق واسع أن جيش تحرير كوسوفو يهرب الهيروين لبريطانيا بعد ما حققت هيئة المخابرات الخارجية في صلاته بالجريمة المنظمة[٩].

وإضافة لذلك، فقد أقام هذا الجيش صلات وثيقة، مع القاعدة. وقد تواتر أن بن لادن زار ألبانيا وأنشأ لنفسه قوة هناك في ١٩٩٤[١٠]. وفي السنوات التي سبقت حملة القصف التي شنها الناتو، كان المزيد من مجاهدي القاعدة قد انتقلوا إلى كوسوفو لمساندة جيش تحريرها، بتمويل من السعودية والإمارات. وبحلول أواخر ١٩٩٨، كان رئيس المخابرات الألبانية يقول إن بن لادن أرسل وحدات للقتال في كوسوفو في حين نبهت وسائل الإعلام إلى أن تقارير وكالة المخابرات المركزية وجهاز المخابرات الألباني تذكر أن "وحدات المجاهدين جاءت من ستة بلدان على الأقل في الشرق الأوسط وأنها تدفقت عبر الحدود من قواعد في ألبانيا إلى كوسوفو"[١١]. كما أبرزت تقارير المخابرات الأمريكية أن القاعدة كانت ترسل الأموال والمجاهدين للانضمام لجيش تحرير كوسوفو، في حين كان كثيرون من مقاتلي هذا الجيش قد تدربوا في معسكرات القاعدة في أفغانستان وألبانيا. وكانت إحدى "الروابط" بين بن لادن وجيش تحرير كوسوفو التي حددتها المخابرات الأمريكية هي "منطقة مشتركة للتفويج أقيمت في ثروبوجي في ألبانيا، وهي مركز للإرهابيين الإسلاميين". وكان هذا الجيش يساعد مئات المقاتلين الأجانب على العبور من ألبانيا إلى كوسوفو، بما في ذلك قدامى محاربي جماعة الجهاد الإسلامي المتطرفة من البوسنة والشيشان وأفغانستان الذين يحملون جوازات سفر مزورة[١٢]. وكانت إحدى وحدات الجيش بقيادة شقيق أيمن الظواهري، اليد اليمنى لبن لادن، حسبما قاله مسئول أقدم في الإنتربول مؤخرا وهو يقدم

أدلة للكونجرس الأمريكي[١٣]. وقد ورد عن مسئول عسكري غربي أنه قال إن المجاهدين المتأسلمين" كانوا مرتزقة لا يديرون هم العرض في كوسوفو، لكن كان يستخدمهم جيش تحرير كوسوفو في القيام بأعماله القذرة"[١٤].

وعندما سؤل روبن كوك في البرلمان في نوفمبر ١٩٩٨ عن مقال نشرته وسائل الإعلام ذكر أن المقاتلين المجاهدين شوهدوا مع قوات جيش تحرير كوسوفو في كوسوفو، رد قائلاً: "لقد قرأت هذا التقرير والقلق ينتابني"[١٥]. بيد أن وزيرة الدولة بالخارجية البارونة سيمونز، ادعت أن الحكومة ليس لديها "أي أدلة" على أن بن لادن كان يمول جيش تحرير كوسوفو[١٦]. وفي مارس ١٩٩٩، أخبر وزير دولة آخر هو توني للويد، مجلس العموم أن الحكومة على علم بتقرير وسائل الإعلام عن اتصالات جرت بين الجماعات الإرهابية الإسلامية وجيش تحرير كوسوفو لكن "ليس لدينا أي دليل على وجود مشاركة منتظمة"، وكان استخدام كلمة "منتظمة" مليئا بالدلالات، ويعني ضمنا أن الحكومة لديها فعلاً بعض العلم[١٧].

وهناك أيضا أدلة على أن تغلغل المتأسلمين في كوسوفو وألبانيا كان قد أجرى التخطيط له منذ زمن بعيد. فقد لاحظ يوسف بودانسكى الخبير الأمريكي في شئون الإرهاب في تحليل له في ١٩٩٦، بعد سنة من انتهاء حرب البوسنة، أن الحكومة البوسنية في سراييفو كانت تستعد هي وحلفاؤها المتأسلمون "للجولة المقبلة من الهجوم على الصرب: هذه المرة من خلال كوسوفو" وأن الخطة كانت تقضي بتصعيد صراع مسلح ضد بلجراد من قواعد في ألبانيا. وفي يونيو ١٩٩٣، قدمت حكومة السعودية مليون دولار لتمويل بناء قاعدة بوسنية لإعداد مقاتلي حرب العصابات لإرسالهم إلى كوسوفو. وحسبما قال بودانسكي :

فإن هذه الدسيسة البوسنية ستكون قادرة على القيام بسلسلة من العمليات الإرهابية التي يمكن عزوها إلى منظمة ألبانية في كوسوفو، مما يثير رد فعل عنيف من قبل قوات الأمن الصربية، ومن ثم دورة من العنف. إذ كان من المعتقد أن العنف واسع النطاق المترتب على ذلك في سراييفو، سيستغل بعدئذ في استثارة تدخل عسكري غربي ضد يوغوسلافيا نفسها(١٨).

ونبه بودانسكي إلى أنه في مؤتمر عقد في الخرطوم في أبريل ١٩٩٥، قررت الجماعات المتأسلمة والحكومات الراعية لها بقيادة السودان وإيران، إنشاء مركزين جديدين في طهران وكراتشي، والقصد من هذا الأخير هو شن حملة إرهابية في كوسوفو. وفي خريف ١٩٩٥، تماما عندما كانت الحرب في البوسنة تقترب من خاتمتها في خضم قصف يقوم به الناتو، بدأت الحكومة البوسنية في نشر المجاهدين المحنكين في ألبانيا. وبحلول مطلع العام التالي، كان العنف قد تفجر في كوسوفو كما رأينا على أيدي جيش تحرير كوسوفو وهو ما اغتنمت إدارة كلينتون فرصته "كذريعة" لزيادة تدخل الولايات المتحدة بصورة ملحوظة في كوسوفو نيابة عن "الألبان المقهورين"، كما يقول بودانسكي، قبل ثلاث سنوات من حملة القصف الفعلية التي شنها الناتو(١٩).

الحرب السرية :

في مرحلة ما من ١٩٩٦، قامت المخابرات البريطانية إلى جانب المخابرات الأمريكية والسويسرية، بأول اتصالاتها المعروفة مع مسئول أقدم في جيش تحرير كوسوفو في ألبانيا، الأرجح أنه كان شابان شالا، وهو قائد لم يحارب في كوسوفو في ١٩٩٩ فحسب، لكنه قاتل أيضا داخل صربيا في ٢٠٠٠(٢٠). وجرت اتصالات رسمية بين جيش تحرير كوسوفو والولايات

المتحدة في يوليو ١٩٩٨ عندما التقى كريس هيل، وهو مبعوث أمريكي خاص إلى كوسوفو، مع مسئولين من هذا الجيش، وفي اليوم التالي التقى ديبلوماسي بريطاني أيضا بمسئولين من الجيش نفسه في مقر قيادتهم في قرية كليتشكا الكوسوفية(٢١). وادعت الحكومة البريطانية فيما بعد أن "اجتماعا تمهيديا عقد بين مسئول في السفارة البريطانية في بلجراد وبين قادة جيش تحرير كوسوفو في ٣٠ يوليو ١٩٩٨(٢٢). وإذا كان ذلك كذلك، فإن هذا جاء بعد يومين من اعتراف البارونة سيمونز في رد على سؤال وجه في البرلمان بأن جيش تحرير كوسوفو منظمة "إرهابية" وأنه "من الواضح" أنه "اشترى كميات كبيرة من الأسلحة في ألبانيا"(٢٣). وبحلول شهر أكتوبر، كان روبن كوك يوضح بجلاء أن بريطانيا تعارض الهدف السياسي لجيش تحرير كوسوفو والخاص بإقامة ألبانيا الكبرى: "ليس هناك مكان في الخريطة الدولية لألبانيا الكبرى – مثلما أنه ليس هناك مكان لصربيا الكبرى أو كرواتيا الكبرى"(٢٤).

ومع ذلك، ففي نحو ذلك الوقت بدأت بريطانيا في تدريب قوات اعترفت بأنها من الإرهابيين، وكانت تعارض جدول أعمالها السياسي وتوصلت لوثائق تثبت صلاتها بالقاعدة: وهو مستوى من النفعية لابد أنه بهر مثلا المسئولين البريطانيين الذين كانوا قد تعاونوا مع الإخوان المسلمين أو آية الله كاشاني في الخمسينيات.

وقد أوردت صحيفة *سكوتسمان* لاحقا أنه في مرحلة ما من أواخر ١٩٩٨، فاتحت إدارة المخابرات بوزارة الدفاع البريطانية جهاز المخابرات الخارجية البريطاني بشأن القيام بمهمة لتسليح جيش تحرير كوسوفو وتدريبه. وأخبر مصدر عسكري بريطاني أقدم الصحيفة بأن "جهاز المخابرات

الخارجية البريطاني تعاقد من الباطن بعدئذ على العملية مع شركتين بريطانيتين للأمن، فاتحتا بدورهما عددا من الأعضاء السابقين في القسم ٢٢ من جهاز المخابرات الخارجية". وبعد ذلك تم إعداد قوائم بالأسلحة والمعدات التي يحتاجها جيش تحرير كوسوفو" وقد نبهت الصحيفة إلى أنه "في حين كانت تجرى هذه العمليات السرية، تم نشر أعضاء عاملين في القسم ٢٢ من جهاز المخابرات الخارجية، معظمهم من السرية دال من الوحدة في كوسوفو أولاً قبل بداية حملة القصف في مارس"[٢٥].

وبعد بضع أسابيع من حملة القصف، أوردت *صانداي تلجراف* تقريرا عن أن مقاتلي جيش تحرير كوسوفو كانوا يتلقون تدريبا من جهاز المخابرات الخارجية في معسكرين قرب العاصمة الألبانية تيرانا، وفي معسكر آخر قرب حدود كوسوفو، الأرجح أنه كان قرب مدينة باجرام كوري[٢٦]. كانت هذه المواقع هي مركز العمليات العسكرية لجيش تحرير كوسوفو حيث انتشرت سلسلة من معسكرات التدريب في التلال وكان يتم جمع السلاح وتوزيعه منها[٢٧]. والأمر الحاسم هو أن ذلك كان أيضاً هو المكان الذي يوجد به "مركز" المقاتلين المجاهدين ومنطقة تفويجهم المشتركة مع جيش تحرير كوسوفو، مثلما نبهت تقارير المخابرات الأمريكية السالفة. وانطوى التدريب البريطاني على تعليم ضباط جيش تحرير كوسوفو تكتيكات حرب العصابات والتعامل مع الأسلحة وتقنيات التدمير بالقنابل وإعداد الكمائن، وكذلك القيام بعمليات جمع الاستخبارات عن المواقع الصربية[٢٨]. وقد مولت وكالة المخابرات المركزية العملية السرية بأكملها في حين مول الجهاز السري الألماني Bundesnachrichtendients توريد الأسلحة والتدريب[٢٩]. وكان الجهاز الألماني يقدم دعما وتدريبا سريين لجيش تحرير كوسوفو منذ منتصف التسعينيات[٣٠].

وقد أنكر الوزراء البريطانيون بثبات أي علم لهم بالمصادر التي تزود جيش تحرير كوسوفو بالسلاح والتدريب عندما كانت توجه لهم أسئلة حول هذا في البرلمان. ففي ١٣ أبريل، بعد ثلاثة أسابيع من حملة القصف، وقبل أيام فحسب من إيراد التلجراف تقريرًا عن التدريب البريطاني، أخبر توني بلير البرلمان أن "موقفنا من تدريب جيش تحرير كوسوفو وتسليحه لا يزال كما هو – نحن لا نحبذ القيام بذلك ... وليس لدينا خطط لتغيير ذلك"(٣١). وفي بعض الأحيان كان الوزراء يستخدمون لغة موحية. فقد ذكرت البارونة سيمونز في مناسبتين، في مارس وفي مايو ١٩٩٩، أنه ليس هناك أي "أدلة راسخة" وليس هناك "أي معلومات موثوق بها" عن المصادر التي تزود جيش تحرير كوسوفو بالأسلحة والتدريب– واستخدام عبارتي "راسخة" و"موثوق بها" كان طريقة مألوفة يدعى بها المسئولون الجهل بقضايا يعلمونها تمام العلم(٣٢). وكان هناك سبب للسرية هو أن مثل ذلك التدريب كان انتهاكا لقرار مجلس الأمن بالأمم المتحدة رقم ١١٦٠، الذي حظر تسليح القوات أو تدريبها في يوغوسلافيا كلها.

وقد نبه جيمس بيسيت، وهو سفير كندي سابق في يوغوسلافيا وألبانيا مؤخرا إلى أن التدريب الذي قدمته الولايات المتحدة لجيش تحرير كوسوفو في ١٩٩٨ كان ينطوي على "إعادة أفراده لكوسوفو للاغتيال العمد للصرب، ونصب كمائن لرجال الشرطة الصرب وترويع ألبان كوسوفو المترددين"(٣٣). وكتب يقول "كان الأمل هو أنه مع استعار النيران في كوسوفو يمكن للناتو أن يتدخل، وعندما يفعل ذلك لا يطيح بميلوسفتش رجل الصرب القوي فحسب وإنما يزود المنظمة العسكرية التي طفقت تشيخ ولم تعد مطابقة لمقتضيات الحال [الناتو] بمبرر لاستمرار وجودها(٣٤). وبالمثل فسّر قادة

جيش تحرير كوسوفوا أن "عملاً مسلحا نضطلع به سيجر انتقاما على المدنيين [من قبل القوات الصربية]" وأنه "كلما زاد القتلى من المدنيين، زادت فرص التدخل"[٣٥]. كانت هذه تحديدا هي الاستراتيجية التي كان قد عرضها يوسف بودانسكي قبل ذلك بثلاث سنوات من حملة القصف التي شنها الناتو. ويبدو أن تصعيد جيش تحرير كوسوفو للتوترات العرقية كان جزءا لا يتجزأ من استراتيجية لندن وواشنطن - وهو موضوع مألوف في العمل السري بعد الحرب فيما يتعلق بالتواطؤ مع الجماعات المتأسلمة.

ولا ريب أن جيش تحرير كوسوفو أثبت أنه مفيد للمخططين الأنجلو أمريكيين. فقد ذكر توني بلير بعد شهر من عملية القصف التي كانت متواصلة أن "جيش تحرير كوسوفو حقق نجاحات كبيرة على أرض الواقع في كوسوفو وأنه استعاد حقا أجزاء محددة منها"[٣٦]. وكان جيش تحرير كوسوفو الذي وصفته وسائل الإعلام بأنه "عيون الناتو وآذانه" على أرض الواقع في كوسوفو، يستخدم الهواتف المتصلة بالأقمار الصناعية لتزويد الناتو بتفاصيل عن الأهداف الصربية[٣٧]. وكان بعض من معدات الاتصال قد سلمه سرّا إلى جيش تحرير كوسوفو قبل أسبوع من بدء الضربات الجوية، بعض الضباط الأمريكيين الذين كانوا يعملون باعتبارهم "مراقبين لوقف إطلاق النيران" لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكانوا في واقع الأمر عملاء لوكالة المخابرات المركزية. كذلك قدموا لجيش تحرير كوسوفو كتيبات التدريب العسكري الأمريكية ومشورة ميدانية حول محاربة الجيش والشرطة اليوغوسلافيين. وقد تواتر أن عددا من قادة جيش تحرير كوسوفو كان لديهم رقم التليفون المحمول للجنرال ويسلي كارك، قائد الناتو[٣٨]. وفي الوقت نفسه عقد روبن كوك مؤتمرا صحفيا مشتركا مع ممثلي جيش تحرير

كوسوفو في نهاية مارس، وكان على اتصال هاتفي مباشر مع قائده في كوسوفو، هاشم تقي، وقد أصبح هذا الأخير في فبراير ٢٠٠٨ أول رئيس لوزراء كوسوفو بعد استقلالها[٣٩].

وبحلول مطلع أبريل ١٩٩٩، كان أكثر من ٥٠٠ ألباني يعيشون في بريطانيا قد تطوعوا للذهاب للقتال في كوسوفو، وفق ما أعلنه ممثل جيش تحرير كوسوفو في لندن، رغم أنه من المرجح أنه بالغ في الرقم. ومثلما حدث خلال حرب البوسنة قبل بضع سنوات، سمحت بريطانيا والولايات المتحدة للمسلمين البريطانيين وغيرهم بالسفر إلى كوسوفو متطوعين للجهاد، بل ويسرتا ذلك.

وينبّه ب. رامان إلى أن وكالة المخابرات المركزية حولت وجهة المجاهدين الباكستانيين المرتبطين بالجماعة الإرهابية، حركة المجاهدين، الذين حاربوا في البوسنة إلى كوسوفو[٤٠]. وعقب تفجيرات لندن في ٢٠٠٥، ادعى جون لوفتوس، وهو مدع عام سابق في وزارة العدل الأمريكية وضابط مخابرات أمريكي، أن جهاز المخابرات الخارجية البريطاني كان يعمل مع منظمة المهاجرين المتأسلمة المتشددة على إرسال المجاهدين إلى كوسوفو[٤١]. وكانت هذه المنظمة قد أسسها في السعودية في ١٩٩٣، عمر بكري محمد، الذي هرب في ١٩٨٦ إلى بريطانيا بعد أن حظرت السعودية المنظمة، وأقام فرعها البريطاني في مطلع ١٩٨٦. وبحلول منتصف التسعينيات كان بكري يوصف في وسائل الإعلام البريطانية بأنه "رئيس الجناح السياسي في الجبهة الإسلامية الدولية"، التي أقامها بن لادن في ١٩٩٨، وأيد علانية دعوة بن لادن للجهاد؛ وقد أخبر وسائل الإعلام بأنه كان يجمع الأموال لجيش تحرير كوسوفو ويدعم نضاله في كوسوفو[٤٢]. وقد

أخبر لوفتوس محطة تليفزيون أمريكية أن قادة المجاهدين "عملوا جميعا لصالح المخابرات البريطانية في كوسوفو" وأن "المخابرات البريطانية اكترت فعلاً شذاذ آفاق القاعدة للمساعدة في الدفاع عن حقوق المسلمين في ألبانيا وكوسوفو". وادعى أن وكالة المخابرات المركزية كانت تمول العملية في حين كانت المخابرات البريطانية "تقوم بالاكتراء والتجنيد"[٤٣]. وقال لوفتوس إن هذه الادعاءات تستند إلى حوار أجراه بكري نفسه مع صحيفة *الشرق الأوسط*، وهي صحيفة تصدر باللغة العربية مقرها لندن في ١٦ أكتوبر ٢٠٠١[٤٤]. بيد أنه رغم البحوث المسهبة، لم أستطع تحديد مكان هذا الحوار في هذا التاريخ أو أي تاريخ آخر، كما ينكر بكري (وذلك لا يدعو للدهشة) أنه عمل مطلقا مع المخابرات البريطانية[٤٥].

كذلك يدعي لوفتوس أن أحد البريطانيين الذين جندهم المهاجرون للحرب في كوسوفو، كان هارون رشيد أصوات، وهو مواطن بريطاني من أصل هندي، أصبح فيما بعد مساعد أبي حمزة في مسجد فنسبري بارك، وبرز على نحو غير متوقع فيما بعد في التحقيقات التي أحاطت بتفجيرات لندن في ٢٠٠٥. وحسبما يقول لوفتوس، فإن أصوات كان "عميلاً مزدوجا" يعمل لكل من البريطانيين في كوسوفو، وللقاعدة فيما بعد[٤٦]. وفور أن قدم لوفتوس هذا الادعاء، نبه تقرير نشرته التايمز عن صلات أصوات المحتملة بتفجيرات لندن في يوليو ٢٠٠٥، إلى أن الأسئلة كانت مثارة عما إذا كان يمثل "مصدر معلومات مفيد للمخابرات البريطانية"، وأبرز أن "مسئولي هوايتهول الأقدم ينكرون "أي علم" لهم بأنه ربما كان عميلاً لجهاز المخابرات الداخلية أو جهاز المخابرات الخارجية – وهي صياغة حريصة لا يمكن إلا أن تزيد الشكوك[٤٧].

وكان عمر خان شريف بريطانيا يمكن ربطه على نحو قاطع بدرجة أكبر بمعسكرات كوسوفو، وقد أصبح في ٢٠٠٣ مشهورا بمحاولته الفاشلة لتفجير نفسه داخل بار في تل أبيب؛ فقد تراجع في آخر دقيقة، لكن شريكه فجر قنبلة فقتل نفسه وثلاثة آخرين. وحسبما يقول فيلم وثائقي لهيئة الإذاعة البريطانية فإن شريف أمضى ثلاثة أسابيع في معسكر في ألبانيا خلال الجهاد في كوسوفو، لكن الفيلم (كما هو متبع) تقاعس عن أن يذكر أن التدريب السري البريطاني كان يتم في ألبانيا في الوقت نفسه. وقد حضر شريف اجتماعات المجاهدين في بريطانيا وكان معجبا بأبى حمزة الذي أصبح معلمه؛ كما قابل محمد صديق خان، مفجر قنابل ٧ يوليو والذي حاول معه تجنيد مجاهدين آخرين في ٢٠٠١[٤٨].

ولم تتوقف مساندة أمريكا السرية لحرب عصابات جيش تحرير كوسوفو عندما جرى إنهاء حملة الناتو في كوسوفو في يونيو ١٩٩٩، أو حتى مع سقوط ميلوسفتش في أكتوبر ٢٠٠٠. فبعد انتهاء نزاع كوسوفو، شنت قوات جيش تحرير كوسوفو حربين أخريين في جنوبي صربيا ومقدونيا لتحقيق هدفه في إقامة ألبانيا الكبرى. وقد أيدت الولايات المتحدة كلا الحربين في البدء – ولكن عن طريق بريطانيا على نحو غير ظاهر. وأوردت هيئة الإذاعة البريطانية تقريرا في يناير ٢٠٠١ يقول إن "قوات خاصة غربية لا تزال تقوم بتدريب جيش تحرير كوسوفو" نتيجة لقرار كان قد تم اتخاذه قبل سقوط ميلوسفتش. ووردت حينذاك تقارير بأن هذا الجيش كان له عدة مئات من المقاتلين في عمق ٥ كيلومترات من المنطقة المستثناة من الأعمال العسكرية على الحدود بين كوسوفو وبقية صربيا، وكانوا يقاتلون لتشجيع انفصال بلديات معينة عن صربيا. وإضافة لذلك، لم تكن "قوات معينة

يقودها الناتو" تمنع إدخال رجال حرب العصابات مدافع الهاون وغيرها من الأسلحة إلى المنطقة المستثناة، على الرغم من حقيقة أن الناتو كان يسيّر دوريات في المنطقة[٤٩]. ونبهت تقارير إعلامية أخرى إلى أن المسئولين الأوروبيين كانوا "يشعرون بالحنق من سماح الأمريكيين بقيام جيوش حرب العصابات في قطاعهم بالتدريب وتهريب السلاح وشن هجمات عبر الحدود بين الدولتين"، وأن "الجيش غير الشرعي ابن الزنا" المنسوب لوكالة المخابرات المركزية كان يسمح له "بأن يطلق العنان لنزواته" في المنطقة[٥٠].

وكان من المثير للاهتمام من منظور السياسة الخارجية البريطانية أنه عندما بدأت فرق حرب العصابات في مارس حربا أخرى، هذه المرة عبر حدود أخرى قريبة مع مقدونيا، كانت بقيادة عدد من القواد سبق أن دربتهم القوات البريطانية لحملة كوسوفو". وكان قائدان لهذه الحملة على مقدونيا التي تنطلق من قاعدتها في كوسوفو، يتلقيان التعليمات من جهاز المخابرات الخارجية البريطاني وفرقة المظلات في معسكرات تقع في شمالي ألبانيا في ١٩٩٨ و ١٩٩٩، وكانا حينذاك يقاتلان تحت راية جيش التحرير الوطني. كان أحدهما يقوم بتنظيم تدفق السلاح والرجال إلى مقدونيا، في حين كان الآخر يساعد في تنسيق الهجوم على بلدة تيتوف في شمال البلاد[٥١]. وكان غزيم أو ستريمي وهو قائد في جيش التحرير الوطني، قد دربه جهاز المخابرات الخارجية من قبل ليرأس قوات الحماية في كوسوفو التي ترعاها الأمم المتحدة، التي قصد بها أن تحل محل جيش تحرير كوسوفو[٥٢].

وكان وزير الخارجية روبن كوك يصف قوات جيش التحرير الوطني آنذاك بأنها "إرهابية" وكان اللورد روبرتسون الأمين العام للناتو يصفها بأنها من "السفاحين القتلة"، مثلما كانت توصف قبل حملة القصف في ١٩٩٩، التي

تعاون البريطانيون معها خلالها باعتبارها جيش تحرير كوسوفو[٥٣]. لم تكن الكمائن التي نصبها جيش التحرير الوطني وعمليات الاغتيال التي قام بها في مقدونيا تختلف كثيرا عما ارتكبه باعتباره جيش تحرير كوسوفو. وقد استمر الدعم الأمريكي السري له في البداية على الأقل، وقام الأمريكيون في عملية واحدة بإخلاء ٤٠٠ من مقاتلي جيش التحرير الوطني عندما حاصرتهم القوات المقدونية، وساعدت الإمدادات التي قدموها، فرق حرب العصابات في السيطرة على نحو ثلث أراضي مقدونيا بحلول أغسطس ٢٠٠١، وبعد هذا فحسب شرعت واشنطن، تحت ضغط من حلفائها في الناتو في كبح جماح القوة الوكيلة التي تعمل بالنيابة عنها وألقت بثقلها وراء محادثات السلام[٥٤].

وفي الشهر التالي، ضربت القاعدة نيويورك وواشنطن.

الفصل الخامس عشر

قرائن ١١ سبتمبر

لا ريب أن القاعدة بتنفيذها هجمات مذهلة مثل تلك التي جرت في ١١ سبتمبر، حققت غرضها في الاستحواذ على انتباه العالم. بيد أنه كما أوضح جيلز كيبل المؤلف الفرنسي، فإن ١١ سبتمبر كشفت أيضا إخفاق قوى الجهاديين في بناء حركة جماهيرية حاشدة حقيقية وإثارة انتفاضة ناجحة في أي بلد إسلامي. لقد لجأت القاعدة لمسرح الإعلام بأمل أن يلهم الإرهاب الصرف المجاهدين في الأماكن التي لم يحقق فيها النضال المسلح أي نجاحات كبيرة في الحشد الشعبي. وبدلاً من ذلك كانت ١١ سبتمبر علامة أفول، الحركة الجهادية الإسلامية وليس صعودها[١].

بيد أن الهجمات كانت فرصة لا تعوض بالنسبة لإدارة بوش لإعلان "حرب على الإرهاب"، تمثل معركة فاصلة من أجل مستقبل الحضارة نفسها؛ فقد توافرت لواشنطن حينذاك ذريعة مثالية لبدء فترة جديدة من التدخل العسكري العالمي استنادا لخطط كان قد وضعها بالفعل المحافظون الجدد أو القريبون من الإدارة[٢]. وسرعان ما تلا ذلك غزو أفغانستان والعراق، إلى جانب إقامة قواعد عسكرية جديدة كثيرة، خاصة في منطقة آسيا الوسطى الرئيسية الغنية بالطاقة. كما جرى تعميق التحالفات مع كثير من دول القهر في شتى أنحاء العالم – من كمبوديا إلى أوزبكستان – التي أعلنت معارضتها

للإرهاب مثلما حددته واشنطن. وحلّ الإرهاب محل "التهديد السوفيتي" كذريعة-أساسية للدعم الذي يقدمه الغرب لهذه النظم.

لكن هجوم ١١ سبتمبر رسم أيضا بداية فترة جديدة من تواطؤ الولايات المتحدة وبريطانيا مع الإسلام المتطرف في شكل مختلف بصورة حادة عن تلك التي سبقتها. فبدلاً من اعتبار هذه القوى في المحل الأول حلفاء لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، كما حدث في مناسبات كثيرة في الماضي، أصبحت واشنطن ولندن حينذاك يصورانها باعتبارها عدوهما رقم واحد، لكن لتحقيق الهدف الأساسي نفسه: السيطرة على المنطقة الغنية بمصادر الطاقة الرئيسية، خاصة في الشرق الأوسط. بيد أن هذا الشكل الجديد من التواطؤ لم يبشر بنهاية كاملة للشكل القديم؛ فكما رأينا، ظلت بريطانيا تتعاون مع بعض القوى الإسلامية المتطرفة، والمتحالفين معها، بعد ١١ سبتمبر.

ووقفت بريطانيا في ظل توني بلير سعيدة إلى جانب واشنطن "كتفا بكتف" في تنفيذ هذه الاستراتيجية، ليس فقط لإلغاء أي مجال للشك فيمن هو الحليف رقم واحد للولايات المتحدة (في مواجهة غرماء مثل ألمانيا واليابان)، وإنما أيضا لأسباب أخرى تتعلق بالمصلحة الذاتية: وهي أن الإرهاب سيوفر لبريطانيا مُبررا لمرحلة جديدة من التدخل العسكري لحسابها في شتى أنحاء العالم. وحيث إن الحكومة كانت قد أجرت مراجعة للدفاع الاستراتيجي في ١٩٩٨، فقد تم بهدوء إعادة تشكيل القوات العسكرية البريطانية من دور دفاعي في الظاهر إلى دور هجومي صراحة، مع تركيز جديد على "حرب الحملات" و"استعراض القوة" في الخارج. وقد نبهت مراجعة الدفاع الاستراتيجي إلى أنه "في عالم ما بعد الحرب الباردة، يجب أن نكون مستعدين للذهاب للأزمة بدلاً من ترك الأزمة تأتي إلينا"، وأوجزت هذه

المراجعة، استراتيجية لاستخدام القوة العسكرية "الاستباقي". كما نبهت إلى الحاجة إلى "جيل جديد من المعدات العسكرية"، يشمل مروحيات هجومية، وحاملات طائرات جديدة، وغواصات وسفن مرافقة، وطائرات حربية من طراز الطائرة المقاتلة الأوروبية متعددة الأدوار، واستحداث طائرات تخلف القاذفات من طراز تورنيدو، وجعل "الهجوم الجوي طويل المدى" مهما "باعتباره جزءا لا يتجزأ من خوض الحرب وأداة زجر لدعم الأهداف السياسية"، في حين "سيتم تجهيز كل الغواصات الهجومية ... لإطلاق قذائف توم هوك لمهاجمة البر لزيادة جدواها في عمليات استعراض القوة"(٣). وقد جرى كل ذلك قبل١١ سبتمبر. وبعدها، أصبح الإرهاب هو المبرر الاسمي لنفس استراتيجية التدخل. وفي تقرير نشر بعد ثلاثة أشهر من ١١ سبتمبر، كررت لجنة الدفاع البرلمانية المشكلة من كل الأحزاب الدعوى إلى استراتيجية "للعمل العسكري الاستباقي" وذكرت أنه "يتعين علينا... أن نكون أحرارا في نشر قوات كبيرة في الخارج بصورة سريعة"، وأضافت :

إن تداعيات الحرب على الإرهاب ليس لها حد زمني – خاصة حرب ستتصدى لمشاكل الدول المنهارة والفاشلة التي توفر مجالاً سياسيا لشبكات الإرهاب والجريمة لكي تعمل – تبين أن العمليات في آسيا الوسطى، وشرق أفريقيا، وربما شبه القارة الهندية وأماكن أخرى، ستصبح ضرورية كجزء من استراتيجية سياسية وعسكرية متكاملة للتصدي للإرهاب والأساس الذي يزدهر عليه(٤).

وإضافة لذلك، أصدرت الحكومة في ديسمبر ٢٠٠٣، بعد تسعة شهور من غزو العراق، استراتيجية عسكرية جديدة في كتاب أبيض ذكر "أن تهديد الإرهاب الدولي يقتضي حاليا قدرة على القيام بتصد عسكري له على النطاق

العالمي". وألزمت هذه الاستراتيجية بريطانيا: "بمدّ قدرتنا على استعراض القوة خارج الوطن إلى مدى أبعد مما استهدفته مراجعة استراتيجية الدفاع"، بما في ذلك "الأزمات التي تنشب عبر أفريقيا جنوب الصحراء وشرق آسيا". وكرر الكتاب الأبيض الحاجة إلى "عمليات للحملات" ولمعدات جديدة على غرار قذائف كروز وحاملات الطائرات، وأكد مُجددا "الحاجة إلى مواجهة الإرهاب الدولي في الخارج بدلاً من انتظار وقوع هجوم داخل المملكة المتحدة"[٥]. ولذلك، فإنه بالنسبة لبريطانيا، طفقت الحرب على الإرهاب تحل محل "التدخل لدواعٍ إنسانية" – وهو المفهوم الذي يفترض أنه وجه قصف بلير ليوغوسلافيا في ١٩٩٩ – باعتباره المبرر الأول للقيام بتدخل عسكري في الخارج.

والأمر الذي لم يكن عاديا بصورة خاصة فيما يتعلق بقدرة بريطانيا والولايات المتحدة على اختلاق هذه الاستراتيجية من هجوم ١١ سبتمبر، هو تحديد من اعتبرتهم لندن وواشنطن حلفاء لهما. فقد انهالا بالثناء على السعودية وباكستان باعتبارهما متعاونين أساسيين في الحرب على الإرهاب. والواقع أن المبرر الموضوعي لقصف السعودية وباكستان ربما كان مماثلاً لمبرر قصف أفغانستان، وأكبر مما لا يقارن من قصف بغداد. لقد كان هجوم١١ سبتمبر إلى حد كبير نتاجا لرعاية السعودية وباكستان قديمة العهد للجماعات المتأسلمة المتطرفة. فقد أغدقت السعودية لنحو ثلاثة عقود تقريبا منذ ١٩٧٣، الأموال على طائفة من الجماعات المتأسلمة، بما في ذلك بن لادن، وطوال هذه الفترة حظت الرياض بالرضا المستمر من لندن وواشنطن. وفي الوقت نفسه، كانت باكستان هي خالق أفغانستان التي تسيطر عليها طالبان، مما أنتج هجوم ١١ سبتمبر من بين فظائع أخرى، وأنشأت منذ

أواخر السبعينيات بنية تحتية للمعسكرات والشبكات الإرهابية لتصدير الإرهاب إلى منطقتها وما وراءها. وحتى التقرير المؤقت للجنة ١١ سبتمبر الرسمية في الولايات المتحدة المنشور في يونيو ٢٠٠٤، والذي هوّن بشدة من دور باكستان في الإرهاب الدولي، ظل ينبه إلى أن "باكستان وليس العراق هي التي كانت نصيرا للإرهاب وأقامت علاقات وثيقة مع أسامة بن لادن والقاعدة أفضت إلى هجمات ١١ سبتمبر"، وأن استضافة طالبان لبن لادن في أفغانستان قبل ١١ سبتمبر "قد يسرها لحد كبير الدعم الباكستاني"[٦].

كانت قطيعة الرئيس الباكستاني مشرف المفترضة مع طالبان بعد ١١ سبتمبر كافية لإرضاء واشنطن ولندن وإقناعهما بأن باكستان أصبحت حليفا آنذاك. وتقاعست السعودية عن نبذ أي من سياساتها الماضية. ولم تنأ لندن وواشنطن بنفسيهما عن إسلام آباد أو الرياض ناهيك عن قصفهما، حيث إنه لم يعد هناك هذا القدر من الحرب على الإرهاب أو على البنية التحتية للإرهاب، الذي لا يزال موجودا بلا ريب، حيث إن الحرب باتت على أهداف محددة بصفة خاصة تم اختيارها كأعداء لواشنطن ولندن لتحقيق أهداف محددة للسياسة الخارجية.

كما يثير دور باكستان في هجوم ١١ سبتمبر مسألة صلة بريطانيا بذلك. فقد أوردت *تايمز أوف إنديا* تقريرا بأن الفريق محمود أحمد مدير جهاز المخابرات الباكستاني، والمناصر القوي لطالبان، قد أمر بتسليم ١٠٠ ألف دولار لمحمد عطا قائد مجموعة ١١ سبتمبر الإرهابية وقد قيل إن واسطة أحمد في تسليم الأموال كان عمر سعيد الشيخ، وهو بريطاني من أصل باكستاني أقام علاقات مع جماعة حركة الأنصار الإرهابية واتهمه مشرف فيما بعد بأنه عميل لجهاز المخابرات الخارجية البريطاني[٧]. وعقب

ذلك، أوردت وسائل إعلام شتى تقارير عن أن مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي ومصادر مخابرات غربية كانا يعتقدان أن الشيخ قد حول الأموال بالفعل إلى عطا. وقد تتبع مكتب التحقيقات أكثر من ١٠٠ ألف دولار من بنوك في باكستان إلى بنكين في فلوريدا، كان لعطا حسابات فيهما، رغم أنه لم يذكر وكالة المخابرات الباكستانية[٨]. وقد تقاعد أحمد من منصب رئيس المخابرات بعد ١١ سبتمبر بأقل من شهر، وتشير بعض التقارير إلى أن هذا كان بسبب اكتشاف مكتب التحقيقات صلات وثيقة بينه وبين الشيخ عقب ١١ سبتمبر[٩]. وقد ورد أن الشيخ كان قد أخبر الجنرال إحسان الحق قائد قوات الجيش الباكستاني في بيشاور آنذاك والذي أصبح فيما بعد قائد جهاز المخابرات الباكستاني أنه علم بخطط لتوجيه ضربات إرهابية في الولايات المتحدة أثناء زيارة له لأفغانستان قبل ١١ سبتمبر[١٠]. وإضافة لذلك، قال الشيخ فيما بعد أنه كان عميلاً لجهاز المخابرات الباكستاني وأنه كان يعمل من لاهور منذ الإفراج عنه من السجن في ١٩٩٩؛ كما قال مسئولون في الشرطة والمخابرات الأمريكية إن الشيخ كان "أصلا ثمينا يتمتع بالحماية" من قبل جهاز المخابرات الباكستاني[١١]. وهناك شكوك في أن جهاز المخابرات الباكستاني كان قد جند الشيخ منذ مدة طويلة ترجع إلى ١٩٩٢، عندما كان طالبا في لندن[١٢]. وفي ضوء هذا، من الصعب تصديق أن المخابرات الباكستانية لم تكن على علم مسبق بهجوم ١١ سبتمبر.

وسعيد الشيخ هو الصلة البريطانية الأكثر إثارة للاستغراب بهجوم ١١ سبتمبر. فبعد احتجازه خمس سنوات في سجن هندي لاختطاف أربعة سائحين بريطانيين وأمريكيين نيابة عن حركة الأنصار في ١٩٩٤، تم إطلاق سراحه في ديسمبر ١٩٩٩، بعد أن وافقت الحكومة الهندية على إبرام صفقة للرهائن،

تم بمقتضاها الإفراج عن الشيخ ومجاهدين آخرين (أحدهما مولانا مسعود أزهر قائد حركة الأنصار) مقابل إطلاق سراح ١٥٤ راكبا على طائرة نفاثة هندية اختطفتها هذه الحركة. وقد ورد أن الشيخ عقد وهو في السجن تسعة اجتماعات مع دبلوماسي بريطاني، بحضور محاميه، لفحص "حالته الصحية ورفاهيته العامة"[١٣]. ومع ذلك، فقد حاولت المخابرات البريطانية هي أيضا كما تواتر إبرام صفقة مع الشيخ. وحسبما جاء في تقرير نشر في *التايمز*، فإنه بينما كان الشيخ في السجن "عرض عليه مسئولون بريطانيون سرا العفو عنه في ١٩٩٩ إذا خان ارتباطاته بالقاعدة". كان مسئولو المخابرات البريطانية "على علم بأوراق اعتماده بوصفه إرهابيًا لكنهم اعتقدوا أن لديه معلومات حاسمة عن المجندين من الغرب في الجماعات الإسلامية"[١٤]. ونبه تقرير آخر إلى أن مسئولي هوايتهول أخبروا الشيخ أنه يمكنه "أن يعيش في لندن رجلاً حرا إذا أخبرهم بكل ما يعرفه"[١٥]. وذكرت التقارير أن الشيخ رفض العرض لكن هناك مُبرر للتشكك في هذا، لأنه بعد يومين من إطلاق سراحه، أصدرت وزارة الخارجية بيانا غير عادي جاء فيه:

من المحتمل تماما أن يعود السيد الشيخ إلى بلده حيث توجد أسرته. وباعتباره يحظى بالجنسية البريطانية كاملة، فإن له كل الحق في العودة. وهو لم يتصل بنا، لكن من الواضح أنه إذا اتصل بنا وطلب تسهيلات للحصول على جواز سفر، فإننا سنصدر له جوازا، شرط أن يثبت من هو. إنه لم يدن بأي تهمة، بل إنه حتى لم يقدم لمحاكمة[١٦].

وقد ورد أن الشيخ زار أسرته في لندن في ذلك الشهر، وزارها مرة ثانية في مطلع ٢٠٠١، دون أن توجه له السلطات البريطانية اتهاما عن خطف بريطانيين في ١٩٩٤، أو تبدأ الشرطة تحقيقا معه[١٧]. وهذا إما أن

يبين أن البريطانيين أبرموا صفقة مع الشيخ، ويكشف أن هوايتهول كانت مستعدة للتعاون سرا مع إرهابي متأسلم معروف، أو أنه يصور مدى تسامح السلطات البريطانية مع الإرهاب حتى عندما يكون الضحايا بريطانيين، إن لم تجر صفقة مطلقا. ومن السهل تبين كيف أن هذا الموقف يبعث برسالة للمتطرفين المتأسلمين البريطانيين بأن أنشطتهم في الخارج سيتم التسامح معها أيضا، حتى وإن انطوت على خطف الأشخاص أو الطائرات.

كانت عواقب السياسة البريطانية وخيمة، في ضوء تورط الشيخ في تشكيلة من أعمال الإرهاب اللاحقة. فقد ورد أنه زار أفغانستان بعد ذلك بفترة وجيزة، حيث ابتكر شبكة للاتصالات آمنة وتستند إلى الشبكة العنكبوتية لصالح القاعدة، وعمل مدربًا على حرب العصابات في معسكرات للتدريب وقابل الملا عمر قائد طالبان، وكذلك بن لادن(١٨).

وفي أغسطس ٢٠٠١، وفي تحول تام عن موقف وزارة الخارجية الذي كانت قد أعلنته قبل ذلك بثمانية عشرة شهرا، ورد أن المخابرات البريطانية طلبت من نظيرتها الهندية اعتقال الشيخ لاستجوابه(١٩). ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان الشيخ قد نكص عن صفقته مع البريطانيين أو أنهم أصبحوا ببساطة يشعرون بالقلق من جراء نشاطاته. ومما له دلالته أيضا أن البريطانيين قد اتجهوا للهند للحصول على معلومات عن الشيخ، ولم يلجأوا لباكستان، مما يضفي مصداقية أكبر على الرأي القائل بأن الباكستانيين كانوا يحمونه.

وفي هذه المرحلة زعموا أن الشيخ سلم أموالاً لمجموعة ١١ سبتمبر، وأنه سافر بعد بضعة أيام من ١١ سبتمبر إلى أفغانستان للقاء بن لادن(٢٠). كما ادعى هو مؤخرا أنه كان يعرف المناضلين الذين فجروا قنابل في مجمع

ولاية سارينجار في كشمير في أكتوبر ٢٠٠١، التـــي قتلــت ٣٨ شخــصا، ويعرف من نسفوا البرلمان الهندي في دلهي في ديسمبر[٢١]. والأمر الأكثــر لفتا للنظر، أن الشيخ وجد مذنبا في ٢٠٠٢ في باكستان لأنه نــسق عمليــة شنيعة لقطع رأس دانييل بيرل، مراسل *وول ستريت جورنال* في كراتــشي، وتلك عملية قتل تفسّر أحيانا باحتمال اكتشاف بيرل للصلات بــين مؤســسة المخابرات الباكستانية والقاعدة[٢٢]. واستسلم الشيخ لمسئول سابق في جهــاز المخابرات الباكستاني في مطلع ٢٠٠٢، وحكم عليه بعد محاكمته بالإعــدام، لكنه بقى حيا في سجن باكستاني اتهم وهو فيه أيضا بأنه كان العقل المفكــر لتفجيرات لندن ٢٠٠٥.

وسواء كان الشيخ يعمل لصالح البريطانيين أم لا، فإنه توجد أدلة قوية على أنه كان حتى بعد ١١ سبتمبر عميلاً لجهاز المخابرات الباكستاني وكذلك كان من نشطاء القاعدة، وربما عمل وسيطا بين الاثنين[٢٣]. وتشير تقــارير كثيرة لوسائل الإعلام إلى أن الشيخ كان يعرف أكثر من اللازم عن صلات جهاز المخابرات الباكستاني مما يحول دون السماح له بترك باكستان. وقــد رفض الجنرال مشرف طلبات الولايات المتحدة بتسليمه لها وورد أنه أخبــر ويندي تشمبرلين السفير الأمريكي في باكستان آنذاك، "أنني أفــضل شــنق الشيخ بنفسي على تسليمه"[٢٤].

وقد يكون من المتوقع أن يثير احتمال قيام مواطن بريطاني بدور فــي هجوم ١١ سبتمبر اهتمام هوايتهول بقوة، فقد كان هذا الهجوم الذي قتل فيــه سبعة وستون بريطانيا "أسوأ هجوم إرهابي على مواطنين بريطــانيين فــي تاريخ بلادي" كما ظل توني بلير يردد[٢٥]. ومع ذلك، ليست هناك أدلة على أن السلطات البريطانية سعت إلى التحقيق في صلات الشيخ المدعاة بهجــوم

١١ سبتمبر أو نشر قصته. وكان اهتمام الحكومة بفضح ماضي الشيخ بقدر اهتمام إسلام آباد، ربما لما يمكن أن يكشفه ذلك عن صلته بأجهزة الأمـــن. وقد جرى كل هذا إلى جانب إخفاء هوايتهول لدوري باكستان والسعودية في ١١ سبتمبر تحت السجادة.

وأخذ يغدو واضحا أنه كانت هناك مدينة عاصمة كبرى أخرى يحتاج من يتحلون بالجدية بشأن التصدي للإرهاب العالمي إلى إجراء مزيـــد مـــن التقصي عنها، وهي أقرب للوطن نوعا ما.

الفصل السادس عشر

لندنستان : "ضوء أخضر" للإرهاب

كانت لندن في التسعينيات من مراكز العالم الكبرى بالنسبة للجماعات الإسلامية المتطرفة على غرار الجماعة الإسلامية المسلحة الجزائرية، والجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة، وجماعة الجهاد المصرية والقاعدة نفسها من خلال مكتبها، لجنة الشورى والإصلاح، وكانت كلها قد أنشأت قواعد في لندن. كانت القاعدة تعتبر لندن "المركز العصبي" لعملياتها في أوروبا، وكان كثيرون من معاوني بن لادن الرئيسيين يعملون من هناك[١]. وتم جمع ملايين الجنيهات في بريطانيا لتمويل قضايا الإرهاب وتجنيد المجاهدين للقتال في شتى أنحاء العالم، من أفغانستان لليمن.

ومرّ الآلاف من الأفراد الذين يتخذون من لندن مقرا لهم من خلال معسكرات التدريب التابعة للقاعدة في التسعينيات - وبحلول الوقت الذي حدثت فيه تفجيرات لندن، بلغ عددهم نحو ٣٠٠٠، حسب قول اللورد ستفنز، رئيس شرطة العاصمة السابق[٢]. وقد ذكر التحقيق الرسمي الذي أجرته وزارة الداخلية في التفجيرات على نحو مخادع أنه: "أصبح من المعروف حاليا أنه حدث خلال التسعينيات تدفق من الشبان المسلمين من المملكة المتحدة وأماكن أخرى، الذين سافروا إلى باكستان وأفغانستان من أجل التمذهب أو الجهاد"[٣]. والواقع أن هذا كان أمرا معروفا في ذلك الوقت، ولم تتسامح معه السلطات البريطانية فحسب، لكن ربما ساندته بنشاط، مثلما رأينا في مشاركة المجاهدين البريطانيين في حربي البوسنة وكوسوفو.

وكان ما سمي "عهد الأمن" بين المتأسلمين المتطرفين في بريطانيا وإدارات الأمن، سمة أساسية للندنستان. وقد وصف كريسبن بلاك، وهو محلل سابق لمعلومات المخابرات في رئاسة مجلس الوزراء، هذا العهد باعتباره، "عادة بريطانية قديمة العهد في توفير الملجأ والرفاهية للمتطرفين المتأسلمين على أساس افتراض صامت بأننا إذا وفرنا لهم ملاذا آمنا هنا فإنهم لن يهاجمونا على هذه الشطئان"(٤) وقال ضابط في الفرع الخاص إنه "كانت هناك صفقة مع شذاذ الآفاق هؤلاء. فقد أخبرناهم أنكم إن لم تسببوا لنا أي مشاكل، فإننا لن نضايقكم"(٥).

وقد تحدثت تشكيلة من الشخصيات المتأسلمة عن وجود مثل هذا الاتفاق. إذ قال أبو حمزة، الإمام السابق لمسجد فنسبرى بارك، في محاكمته في أولدبيلي إنه يعتقد أن صفقة كانت سارية بمقتضاها يتم التسامح مع أنشطته مادام أنها تستهدف بلادا أجنبيه فحسب. وذكر كيف طمأنه جناح المخابرات في سكوتلنديارد، الفرع الخاص، بأنه "ليس لديك أي شيء تقلق بشأنه ما دمنا لم نر دما في الشوارع"(٦)، وأخبر خالد الفواز رئيس مكتب بن لادن في لندن في منتصف التسعينيات، ريشار لابفييه الصحفي السويسري في أبريل ١٩٩٨ بأن "لندن هي المقر الرئيسي لرابطتنا... فالسلطات متسامحة للغاية، مادام لا يتدخل المرء في مسائل السياسة الداخلية"(٧)، وفي أغسطس من ذلك العام نفسه، وصف عمر بكري محمد، الذي كان قد أقام منظمة "المهاجرون" المتشددة، كيف "إنني أعمل هنا بمقتضى عهد للسلام أبرمته مع الحكومة البريطانية عندما حصلت على اللجوء [السياسي]". وقال بعد ذلك بثمانية أشهر في حوار آخر إن"الحكومة البريطانية تعرف من نحن. لقد استجوبنا جهاز المخابرات الداخلية مرات كثيرة، وأعتقد أن لدينا الآن شيئا يسمى الحصانة العامة"(٨).

ولا يمكن تفسير العهد المذكور إلا باعتباره أمرا غير عادي على الإطلاق، يعادل إعطاء"ضوء أخضر" من هوايتهول لجماعات لكي تضطلع بأنشطة إرهابية في الخارج. وقد تكشف الطابع المميت لهذه السياسة من أواخر الثمانينيات فصاعدا، عندما بدأت الجماعات التي تتخذ من بريطانيا مقرّا لها مثل الجماعة المسلحة الجزائرية وجماعة الجهاد الإسلامي المصرية ولجنة الشورى والإصلاح، في التورط في ارتكاب فظائع في شتى أنحاء العالم ولم يبدأ العهد في التعرض للضغط إلا بعد ١١سبتمبر عندما شرعت حكومة بلير في إصدار تشريع أكثر حزما لمحاربة الإرهاب. وفي أكتوبر ٢٠٠١، أصدر المهاجرون بيانا ذكر صراحة العهد والأخطار التي يواجهها:

في الوقت الحالي، فإن المسلمين في المملكة المتحدة ملتزمون بعهد أمن يمنعهم من العدوان على حياة أي شخص يعيش هنا أو ثروته ... بيد أن ... نظام بلير يجلس على صندوق مليء بالديناميت وعليه أن يلوم نفسه فقط، إذا ما انفجر في وجهه، بعد مهاجمته للحركات الإسلامية والعلماء المسلمين.[٩]

وفي الشهر التالي أدخلت الحكومة البريطانية تشريعا جديدا في مرسوم الإرهاب. وبمقتضاه تم إعلان أن منظمات كثيرة غير شرعية والتصريح للبنوك بتجميد أصول وحسابات المنظمات المشتبه في أنها إرهابية. وبعد ١١ سبتمبر بثلاث سنوات، كان ٧٠٠ مشتبه به قد وضعوا قيد الحجز بموجب قانون مكافحة الإرهاب، رغم أن سبعة عشر فقط هم الذي أدينوا حتى منتصف ٢٠٠٥.[١٠]

بيد أن عهد الأمن لم يمت ببساطة مع ١١سبتمبر. فقد سمح لمتطرفين إسلاميين فرادى مثل أبى حمزة (لفترة على الأقل) والفقيه الأردني فلسطيني المولد أبى قتادة، بمواصلة أنشطتهم، التي سنعرض لها تفصيلا فيما بعد.

وإضافة لذلك، لم يتم إطفاء"الضوء الأخضر" الذي كانت هوايتهول قد أعطته للإرهاب في الخارج. والواقع أنها ساهمت بصورة مباشرة في تفجيرات لندن التي جرت بعد ثلاث سنوات، ففي ٢٠٠٤ على سبيل المثال، اكتشف رصد جهاز المخابرات الداخلية لبعض مفجري قنابل لندن فيما بعد أنهم"كانوا يتحدثون عن نشاط الجهاد في باكستان ودعم طالبان"، لكن نظرا لأنهم لم يكونوا يناقشون شن هجمات إرهابية في بريطانيا، فإن الجهاز تركهم وشأنهم، وتلك هي السياسة النمطية التي كانت تشكل جزءا حاسما من العهد[١١]، ولو كان جهاز المخابرات الداخلية قد قرر اتخاذ إجراءات ضد هذه الأنشطة الخارجية، فربما أمكن منع تفجيرات ٧ يوليو. والواقع أن المجاهدين أنفسهم كانوا قد مزقوا بدورهم عهد الأمن هذا خاصة بعد غزو العراق في ٢٠٠٣، عندما أصبحت بريطانيا هدفا لعملياتهم بدرجة أكبر.

وهناك سؤال أساسي هو لماذا سمحت السلطات البريطانية لظاهرة لندنستان بأن تتطور وتستديم. ورأيي هو أن أحد أسباب ذلك يرتبط بموضوع هذا الكتاب بصورة مباشرة، وهو أنه كان يسود اعتقاد بأن التواطؤ مع المتأسلمين المتطرفين مفيد لمساندة السياسة الخارجية البريطانية، وأنه استمرار للدور الذي لعبته هذه الجماعات بانتظام من أجل بريطانيا في عالم ما بعد الحرب. وكانت ترتبط بهذا بصورة وثيقة حقيقة أن أجهزة الأمن البريطانية اعتبرت العهد تشجيعا لأفراد بعينهم على العمل مرشدين عن أنشطة الجماعات المتأسلمة؛ وبهذا كانت تحميهم من الملاحقة بسبب ارتكابهم أعمالاً إرهابية في الخارج[١٢]. وكان لسياسة تجنيد أفراد متورطين في الإرهاب سوابق عدة، كما رأينا على سبيل المثال المحاولة الظاهرة التي قام بها البريطانيون لتجنيد عمر سعيد الشيخ في ١٩٩٩، وتجنيد ليسلى أسبن في

الثمانينيات وهو الممول الإرهابي الذي واصل نشاطاته في حين كان على جدول مرتبات جهاز المخابرات الخارجية، والتسامح البريطاني مع أبي نضال، الذي استمرت أنشطته الإرهابية في حين كانت بريطانيا ترصد حساباته المصرفية.

وقد قدمت بعض المبررات لتفسير ظاهرة لندنستان تحتوي على قدر من الحقيقة، لكنها في رأيي لا تفسر كل شيء، بما في ذلك النظريات القائلة بأن القادة والشرطة البريطانيين كانوا يشعرون بالقلق من رد فعل الجالية الإسلامية عند اتخاذ إجراءات ضد القادة الدينيين؛ وأن أجهزة الأمن التي تشكلت بما يلائم التعامل مع الإرهاب الأيرلندي، فشلت في توقع الخطر الجديد الذي يمثله المتطرفون الإسلاميون وإدراك مداه وأن قوانين حقوق الإنسان "الليبرالية في بريطانيا جعلت من الصعب على الحكومة أن تضيق الخناق على من كانوا يرتبطون بالإرهاب".

وحجة أن الشرطة كانت عازفة عن اتخاذ إجراء خوفا من تأثير ذلك على العلاقة بالجالية ضعيفة مثلاً في حالة أبي حمزة، حيث كان قادة الجالية الإسلامية قد ذهبوا إلى الشرطة سبع مرات على الأقل للشكوى من التطرف الذي يمارس في مسجد فنسبري خلال تولي أبي حمزة منصب الإمام فيه، وكانت الشرطة هي التي قررت عدم اتخاذ أي إجراء على الرغم من هذه الشكاوي(١٣). وبالمثل، يصعب تصديق أن أجهزة الأمن البريطانية فشلت في أن تفهم طبيعة الإسلام المتطرف أو مداه خلال التسعينيات، وهي الفترة التي أخذت القنابل تنفجر فيها في سائر أنحاء العالم، وصلة ذلك الواضحة بجماعات تتخذ من لندن مقرا لها. والواقع أن الحكومة البريطانية كما رأينا قد انهالت عليها طلبات من الحكومات الأجنبية تدعوها لاتخاذ إجراء ضد

منظمات مقرها في بريطانيا، بما في ذلك تسليم إرهابيين رئيسيين مشتبه بهم. وفي ١٩٩٧-١٩٩٨، كرس جهاز المخابرات الداخلية موارد للتصدي للإرهاب الدولي تقريبا بقدر ما كرس للإرهاب الأيرلندي - ١٦ في المائة من ميزانيته مقابل ١٩ في المائة[١٤].

وفيما يتعلق بما إذا كان النظام القانوني البريطاني مسئولا، فإنه من المؤكد أنه من الحق أن بعض القضايا القانونية التي أقيمت ضد مشتبه بأنهم إرهابيون قد أنمطت واستطالت بفعل المحامين وأن الحظر المفروض بمقتضى قانون حقوق الإنسان الأوروبي كان يمنع ترحيل رعايا إلى دول قد يتعرضون فيها لخطر التعذيب. بيد أنه للمرة الثانية، فإن هذه الالتزامات القانونية لا تفسر كل شيء. ففي التسعينيات، مارست الحكومة البريطانية بالفعل سلطات كاسحة لترحيل أشخاص مشتبه بأنهم إرهابيون، على الأقل إلى بلدان لم يكن يمارس فيها التعذيب. وبموجب قانون الهجرة لعام ١٩٧١، كانت الحكومة تستطيع أن ترحل رعايا إذا "رأى [وزير الداخلية] أن ترحيلهم يحقق الصالح العام"[١٥]. وهناك حالة تذكر بانتظام تبين كيف أن قوانين التسليم قد أفادت إرهابيين، هي حالة رشيد رامضا؛ الجزائري الذي تورط في هجوم بالقنابل على قطار أنفاق باريس في ١٩٩٥ قتل فيه ثمانية أشخاص. فقد تم تأجيل الطلبات الفرنسية المتكررة بترحيل رامضا من بريطانيا، حيث كان قد حصل على وضع اللاجئ من قبل، واستغرق الأمر عشر سنوات قبل ترحيله إلى فرنسا في ديسمبر ٢٠٠٥. ولا ريب أن محاميي رامضا استغلوا القانون بالكامل لتأخير الدعوى، وكان التأخير أحيانا من قبل المحاكم البريطانية - ولكن مثلما أوضح جون مابلس عضو البرلمان، فقد كانت وزارة الداخلية أيضا هي التي استغرقت عامين، قبل ١١ سبتمبر، لتقرير ما

إذا كانت سترحله أم لا. ويختلف ذلك عن قضية رفعت في بريطانيا ضد الجنرال بينوشيه، دكتاتور شيلي السابق، وتم التعامل معها في ١٥ شهرا في ١٩٩٨-٢٠٠٠، بما في ذلك ثلاثة استئنافات، مما يبين أن الدعاوى القانونية يمكن أن تتحرك أسرع عندما تثمر ممارسة ضغط سياسي جاد[١٦]. كما تقاعست الحكومة عن استخدام القوانين المتاحة لها بعد ١١ سبتمبر، عندما صدر مرسوم الإرهاب في قانون يجعل إرسال شخص ما للخارج من أجل تلقي التدريب والتعليم الإرهابي جريمة. ومثلما كتب شين أونيل ودانييل ماكجروري الصحفيان في *التايمز*، فإنه "حتى بعد تطبيق القوانين الجديدة، استمر أتباع أبى حمزة في الاختفاء في معسكرات تديرها مجموعات خارجة عن القانون، لم يكن أحد في السلطة يمدّ إصبعه إليهم"[١٧].

هل هم عملاء بريطانيون ؟

أدت الجماعات المتأسلمة طويلا تشكيلة من الوظائف الأساسية للسياسة الخارجية البريطانية، كما سبق أن رأينا في فترة ما بعد الحرب، خاصة كقوات صدام لتشجيع القلاقل والانقلابات، وكقوى سرية وكيلة تعمل بالنيابة للقضاء على قادة العدو أو كقوى محافظة تساعد في دعم النظم الموالية للغرب. والأرجح أن استضافة هذه الجماعات في لندن وفّر مزايا أخرى للسياسة البريطانية.

كان أحدها هو التمكين من إقامة علاقات مع قادة المستقبل. وكان وخز الضمير الذي يشعر به البريطانيون بشأن من يتوددون إليه قليلاً. فعلى سبيل المثال، رد كيم هاولز وزير الدولة بوزارة الخارجية على استفسار برلماني في مارس ٢٠٠٧ بأنه :

في حفلات عشاء أقيمت في سفارات في شتى أنحاء العالم كنت أكتشف فجأة أن شخصا ما حدث أن جلس بجواري كان من البقية المحترمة من فرقة للإعدام في مكان ما. كان السفير مدفوعا بأفضل النوايا يدعو هذا الشخص لأنه يعتقد أنه في ظل الديمقراطية الجديدة، سيشكل الحكومة الجديدة[١٨].

واستضافة جماعات المعارضة السعودية، مثل حركة الإصلاح الإسلامي في الجزيرة العربية، ولجنة بن لادن للمشورة والإصلاح، مثيرة للاهتمام بوجه خاص في هذا الصدد. ومثلما نبهنا في الفصل العاشر، ربما رأى البريطانيون في هذه الاستضافة بوليصة تأمين في حالة سقوط بيت آل سعود. ففي ضوء المستقبل غير المؤكد لهذا النظام، من الأرجح أن هوايتهول حاولت أن تلعب على الحبلين عليه وعلى المعارضة على حد سواء[١٩].

وكان هناك ميزة ثانية لوجود الجماعات المتأسلمة في لندن هي أن ذلك يمكن أن يؤثر على السياسات الداخلية أو الخارجية لبلدان رئيسية. وقد نبه ماهان عابدين، رئيس تحرير مطبوعة جامعة جيمستاون المحترمة رصد *الإرهاب* (تير وريزم مونيتور)، أن "وجود هذه الجماعات [في بريطانيا] مكّن المخابرات البريطانية من التجسس على أنشطتها واكتساب شكل من قوة التأثير على السياسات الداخلية لبلدانها الأصلية"[٢٠]. وفي ضوء هذا، كانت هذه المجموعات أداة مفيدة، بل وورقة مساومة، بالنسبة للصفوة البريطانية لزيادة نفوذها أو ضغطها على الدول العربية. ومثلما يفسر الصحفي الأمريكي ستيف كول، فإن بريطانيا تسامحت مع مكتب بن لادن في منتصف التسعينيات نظرا لأنها رأت أنه يوفر "ضغطا خارجيا قليلا على النظام السعودي"، مثلما أوضحنا أيضا في الفصل العاشر[٢١].

لكن كان على بريطانيا أن تحقق توازنا صعبا مع السعوديين. فقد قال ديفيد بلانكت وزير الداخلية السابق، الذي أشرف على إصدار مرسوم الإرهاب لعام ٢٠٠١، إن "عالم المخابرات تبنى وجهة النظر القائلة بأننا ينبغي أن نهون من شأن هؤلاء المتطرفين في لندن بسبب مصالحنا في العالم العربي"، وبصفة خاصة المصالح التجارية البريطانية مع السعودية[٢٢]. ويبين هذا التعليق أن الأمر اقتضى أن تسترضي بريطانيا السعوديين، الذين كانوا يرعون الجماعات المتطرفة، بما يحبب الأصوليين في الرياض في هوايتهول، ويحمي مصالح بريطانيا الحاشدة في النفط وصادرات السلاح. وفي ضوء دور السعوديين في تنمية الإرهاب العالمي، فإن لهذه النقطة أهمية بالغة لا ريب في ذلك، وذلك يتفق تماما مع التاريخ الطويل لدعم بريطانيا للسعوديين وسياستهم الخارجية.

وأعتقد أنه كانت هناك ميزة كبرى أخرى ناجمة عن استضافة الجماعات المتأسلمة المتطرفة في لندن، ترتبط بصورة وثيقة بهذه السياسة الخارجية البريطانية الأساسية والراهنة – ألا وهي تدعيم سياسة فرّق تسد الدولية.

وقد هدف الدعم البريطاني للقوى المتأسلمة عادة لإثارة القلاقل داخل الدول وفيما بينها على حد سواء. فقد تبدّت سياسة فرّق تسد *الداخلية* للحفاظ على السلطة الاستعمارية، مثلا في تشجيع المسلمين ضد القوميين الهندوس في الهند، وتشجيع العرب أو اليهود ضد بعضهما البعض في فلسطين في ظل الانتداب البريطاني. بيد أن السياسات البريطانية مضت عادة إلى أبعد من تغذية التوترات بين الطوائف، وانطوت أحيانا على محاولات لتحطيم الدول – استراتيجية البلقنة. والاتحاد السوفيتي هو أوضح مثال لهذا، حيث سعت

بريطانيا لإثارة القلاقل في الجمهوريات الإسلامية بدعم تمرد الباسماشي في العشرينيات من القرن الماضي ومختلف حروب المجاهدين في الثمانينيات والتسعينيات منه. كذلك سعت العمليات السرية في إندونيسيا في أواخر الخمسينيات وفي كوسوفو في أواخر التسعينيات لبلقنة الدول. ويتوقف اهتمام بريطانيا بتحطم الدول على من يسيطر عليها، فإذا حكمها حلفاء تابعون فإنها ستنحو إلى تفضيل سيطرة مركزية قوية(٢٣).

لكن بريطانيا كانت متسقة تماما مع نفسها بشأن إثارة الانقسام بين الدول، على الأقل في الشرق الأوسط؛ إذ اتبعت هوايتهول سياسة قديمة العهد في الإبقاء على الشرق الأوسط مقسما إلى دول منفصلة، يتمثل الوضع المثالي بالنسبة لها في خضوعها لحكم ملوك أو حكام ديكتاتوريين موالين للغرب. وتزخر الملفات البريطانية التي رفعت عنها السرية بهذه الشواغل، التي كانت هي الجذر والأصل لسياسات تشكيل الشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها وظلت كذلك منذئذ على ما هو ظاهر. وقد وثّق هذا الكتاب بعض الأمثلة، ابتداء من وجهة نظر اللورد كروس في العشرينيات القائلة بأن "ما نريده هو ... جزيرة عربية غير موحدة منقسمة إلى إمارات تحت سيادتنا" وصولاً إلى الأولوية التي حددتها وزارة الخارجية في ١٩٥٨؛ للإبقاء على المناطق الأربع الرئيسية المنتجة للنفط [السعودية، والكويت، وإيران، والعراق] تحت سيطرة سياسية منفصلة"(٢٤). وهناك شكلان حديثان لنفس استراتيجية فرّق تسد الدولية، هما اقتراح تونى بلير في ٢٠٠٦ بإقامة "تحالف الاعتدال" (الدول الموالية للغرب) ضد "قوس التطرف" (الأعداء الرسميين) في الشرق الأوسط، وهو ما سنأتي إليه ووجهة نظر بوش في "أنك إما أن تكون معنا أو ضدنا" بعد ١١ سبتمبر. وكان السبب الغالب للإبقاء

على الشرق الأوسط مقسما هو ضمان ألا تهيمن قوة بمفردها على موارد النفط في المنطقة ومن ثم لا يستطيع اتحاد من الدول أن يتحدى الهيمنة الغربية.

لم تكن القوى الإسلامية المتطرفة مفيدة في إثارة القلاقل المحلية لإحداث تغيير داخلي فحسب، بل كانت مفيدة أيضا في الإبقاء على المنطقة مقسمة وإذكاء التوترات بين الدول. ففي الخمسينيات والستينيات مثلا، قوّض الإخوان المسلمون بدعم من الغرب تحركات النظم القومية في مصر وسوريا لإقامة تحالف أوثق وساعدوا في دعم النظم المحافظة على غرار الأردن والسعودية، ضد القوى الصاعدة للقومية العلمانية عبر المنطقة. وفيما يتعلق بالنزاع العربي الإسرائيلي، لم تكن بريطانيا مستعدة للتواطؤ مع القوى الإسلامية ضد اليهود فحسب، لكنها كانت مستعدة أيضا للتواطؤ مع إسرائيل أيضا ضد العرب، مثلما حدث عندما قال جورج يونج رئيس جهاز المخابرات الخارجية حينذاك في الخمسينيات إن إسرائيل "انسلت إلى الدور الذي كانت القوات البريطانية تقوم به في وقت ما – دور الحارس المسلح المستعد للضرب – وذلك خير ضمان لحسن سلوك المصريين والسوريين والأردنيين"(٢٥). ويبين هجوم إسرائيل على لبنان في ٢٠٠٦ للتصدي لحزب الله الذي تؤيده إيران – التي كانت بريطانيا تقدم لها مساندة بحكم الأمر الواقع – أن وظيفة إسرائيل هذه لم تختف.

والمؤكد أن بيع الأسلحة للطرفين – وتلك سياسة بريطانية قديمة العهد – يبقي على التوترات مشتعلة بين الدول. ولنأخذ سنوات بلير (١٩٩٧–٢٠٠٧) فحسب مثالا، ففيها تدفقت أسلحة تبلغ قيمتها مليارات الجنيهات على الدول العربية، أساسا السعودية، لكن إسرائيل تلقت هي أيضا معدات عسكرية

تربو قيمتها على ١١٠ ملايين إسترليني، بما في ذلك طائفة من الإمـدادات الحاسمة بالنسبة للعمليات الهجومية، مثـل مكونـات الطـائرات المقاتلـة والمروحيات المقاتلة، ومركبات الـدفع الربـاعي المدرعـة[٢٦]. وسـلحت بريطانيا تسليحا ثقيلاً كلا من باكستان والهند، العدوين الإقليميين اللذين وصلا مؤخرا إلى شفا الحرب الشاملة – الهند بما تـصل قيمتـه إلـى ٩٠٠ مليـون إسترليني تقريبا في سنوات بلير، وباكستان بما تربو قيمته على ١٥٠ مليون إسترليني. واستمرت الإمدادات البريطانية تتدفق عندما وصل البلـدان إلـى حافة الحرب في ٢٠٠٢ مثلا، وزادت بصورة كبيرة في العـامين التـاليين. وقدمت بريطانيا معدات عسكرية متماثلة للطرفين تساعد في عمليات القتال، مثل القذائف جو-جو ومكونات الطائرات المقاتلة، والفرقاطـات ومعـدات الاتصالات العسكرية[٢٧]. والرأي الذي انتهيت إليه هو أن استضافة تشكيلة من الجماعات المتشددة في لندن خلال التسعينيات، ربما اعتبرها البعض على الأقل في مجتمع المعلومات، مفيدة لتعزيز الاهتمام قديم العهد بسياسة فـرق تسد حتى وإن لم تكن سياسة رسمية للحكومة. فالأنشطة الإرهابية يمكنها أن تثير التوترات، وتمارس الضغوط على الدول بتقويض قياداتهـا أو تفريـق الدول عن بعضها البعض – وهي وظائف اعتبرتها الصفوة البريطانية مفيدة كلها في أوقات معينة في عالم ما بعد الحرب.

ثم هناك التعاون المباشر لأجهزة الأمن مع أفراد بعينهم.

عملاء بريطانيون آخرون ؟

قابلنا بالفعل بعض المتأسلمين الذين ربما يكونون قد عملوا عمـلاء للمخابرات البريطانية أو مرشدين لها. بيد أنه ربما كان المثال الأشد بـروزا هو أبو حمزة، وهو حالة تبين المدى الذي كانت أجهزة الأمـن البريطانيـة

مستعدة للمضي إليه في إغماض الأعين عن الإرهاب في الخارج بغية الاحتفاظ بمرشدها.

فمثلما رأينا في الفصل الثاني عشر، فقد أسس أبو حمزة المصري المولد منظمة أنصار الشريعة في ١٩٩٤، وقام في ١٩٩٥ بثلاث رحلات إلى الحرب في البوسنة، ظاهريا باعتباره من العاملين بتقديم المعاونة، لكنه عمل أيضا كما يدعي مستشارًا للمقاتلين الجزائريين هناك[٢٨]. وفي العام نفسه، طلبت الحكومة المصرية تسليم أبى حمزة ليواجه تهما بالإرهاب، بناء على شكوك بتورطه مع جماعة الجهاد الإسلامي المصرية والجماعة الإسلامية المسلحة الجزائرية، ورفضت هوايتهول هذا، إلى جانب طلب تسليم آخر قدم في ١٩٩٩، وكان هذه المرة من اليمن، لأسباب لا تزال غير واضحة[٢٩].

وتبين الأدلة المطروحة في المجال العام أنه في أوائل ١٩٩٧ فاتح الفرع الخاص أبا حمزة، عندما كان واعظا في مسجد في ليوتن، ليعمل مرشدا عن المجاهدين الآخرين وأعطى له اسما حركيا: دامسون بير. وبغير علم من الشرطة، شرع جهاز المخابرات الداخلية هو أيضا في لقاء أبي حمزة بطلب من المخابرات الفرنسية، التي كانت تبحث عن معلومات عن نشطاء الجماعة الإسلامية المسلحة الجزائرية، ويقال إن أبا حمزة قام بعمليات تجنيد وجمع الأموال من أجل هذه الجماعة، وكذلك نشر رسالتها الإخبارية، التي كان يحررها عالم دين هو أبو قتادة[٣٠]. وعقد جهاز المخابرات الداخلية سبعة اجتماعات مع أبي حمزة بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٠. وينبه شين أونيل ودانيال ماكجروري في كتابهما عن أبي حمزة إلى أنه كانت تربطه "علاقة" ودية مع جهاز المخابرات الداخلية والفرع الخاص في أواخر

التسعينيات؛ إذ "كانوا يتصلون به بانتظام، ويدعونه لاجتماعات وكانوا بصفة عامة على علاقة ودية به". وأحنق هذا في نهاية المطاف المسئولين الفرنسيين الذين كانوا يحققون في قضايا إرهابية يعتقدون أن أبا حمزة متورط فيها، نظرا "لأن بريطانيا" من وجهة نظر الفرنسيين، كانت "تحمي أبا حمزة وعددا أكبر كثيرا من الأشخاص الخطرين في المسجد"، كما كتب أونيل وماكجروري. كما خلصا إلى أن المعلومات التي كان ينقلها أبو حمزة لجهاز المخابرات الداخلية كانت تقتصر على الأسماء القديمة أو المعلومات العامة عن جماعات متأسلمة أخرى، وأن تعاونه مع أجهزة الأمن كان فضيحة(٣١).

وتبين سجلات لقاءات أبي حمزة وجهاز المخابرات الداخلية أن هذا الجهاز والفرع الخاص كانا يدركان تماما أن بريطانيا كانت "تعتبر مكانا لجمع الأموال والدعوة للإسلام". وقد ورد أن جهاز الأمن في اتصالاته بأبي حمزة حذره من عدم التورط "في التحريض على الإرهاب والعنف في الخارج ... وارتكابهما"(٣٢). لكن يبدو أن ذلك كان من قبيل ذر الرماد في العيون، حيث لم تتخذ أي خطوات في ذلك الحين لكبح جماحه. وبعد أن تولى منصب واعظ وإمام مسجد فنسبري بارك في مارس ١٩٩٧، تواتر أن أبا حمزة انخرط في تجنيد مئات المجاهدين وتمويلهم وتحريضهم ليتم إرسالهم لكل أنحاء العالم، بما في ذلك معسكرات التدريب في أفغانستان. ويوضح أحد التقديرات أن ٥٠ رجلاً من مسجد فنسبري بارك ماتوا في عمليات إرهابية وهجمات للعصيان جرت في دستة أو أكثر من المنازعات في الخارج. كما كانت تجري تدريبات على الأسلحة ببنادق الاقتحام في داخل المسجد"(٣٣).

ومن المعروف من تقرير أعده صحفي جزائري، هو رضا حسين، أن أجهزة الأمن البريطانية كانت على علم بكثير من نشاطات أبي حمزة في المسجد. إذ عمل حسين من أواخر ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٠ لحساب جهاز المخابرات الداخلية، في جمع المعلومات عن أبي حمزة[٣٤]. وقد تذكر مؤخرا كيف: "أنني أخبرتهم أن أبا حمزة كان يغسل عقول الناس ويرسلهم لمعسكرات التدريب الإرهابية التابعة للقاعدة في أفغانستان، وأنه كان يدعو للجهاد والقتل وأنه تورط في توفير جوازات سفر مزيفة. لقد أخبرتهم بأنه إرهابي رئيسي"، بيد أن المشرف على حسين في جهاز المخابرات الداخلية لم يبد عليه الاهتمام[٣٥]. واستمر تيار من الراغبين في أن يصبحوا مجاهدين يزورون المسجد للاستماع إلى خطب أبي حمزة، ومنهم ريتشارد ريد، "مفجر قنبلة الحذاء"، ومحمد صديق خان، مفجر قنابل ٧ يوليو الذي ذهب إلى هناك في ٢٠٠٢[٣٦].

ومنذ أواخر التسعينيات، شرع أبو حمزة أيضا في تنظيم التدريب العسكري لأعضاء منظمة أنصار الشريعة التابعة له في معتزلات ريفية كانت في إنجلترا، وويلز وأسكتلندا حيث كانوا يتعلمون كيفية تفكيك الرشاشات إيه كي-٤٧ والبنادق اليدوية. وأوردت صحيفة *الأوبزرفر* في تقرير لها أنه في دورة تدريب واحدة في ويلز في ١٩٩٨، تم تدريب نحو عشرة من المجاهدين على أيدي جنود بريطانيين سابقين، وأن بعض هؤلاء المتدربين حارب في البوسنة. ونبهت الصحيفة قائلة : "ولكن أجهزة الأمن البريطانية لم تكن غير معينة أو جاهلة بنشاطات أبي حمزة"[٣٧]. وقد كتب أونيل وماكجروري أن هذا التدريب كان يقدمه محاربون قدماء من الجيش البريطاني كان أبو حمزة قد جندهم بعد أن عرف أسماءهم من صفحات مجلة

تعني بشئون القتال، وأن السلطات البريطانية كانت ترصد بعض دورات التدريب هذه. وكانت إحدى الفرق التي تم رصدها من بين الذين أرسلوا إلى اليمن في ديسمبر ١٩٩٨ لاختطاف ستة عشر سائحا غربيا، مات منهم ثلاثة بريطانيون وواحد أسترالي خلال محاولة حكومة اليمن إنقاذهم[٣٨]. وكان أبو حمزة على اتصال بهؤلاء الخاطفين، لكن عندما سلمت حكومة اليمن ملفا قوامه ١٣٧ صفحة عن أبي حمزة للسلطات البريطانية في أوائل ١٩٩٩، جرى تجاهله في البدء[٣٩]. وفي شهر مارس التالي، تم اعتقال أبي حمزة واستجوابه عن عمليات الاختطاف في اليمن لكن أطلق سراحه بعدئذ دون توجيه اتهام له. وفي الوقت نفسه، فإنه عندما سُئلت الحكومة في البرلمان عن معسكرات التدريب في أسكتلندا وويلز، قدم جون دنهام وزير الداخلية، ردا مختصرا لا التزام فيه: "لقد فهمت أن الشرطة أجرت تحقيقات، وأخبروني بأنه ليس هناك أي دليل يبين أن أي جريمة جنائية قد ارتكبت في أي من المكانين"[٤٠].

وكان هذا بعد ١١ سبتمبر بشهرين. ولم تتحرك السلطات لاتخاذ إجراء ضد أبي حمزة إلاّ مؤخرا. ففي سبتمبر ٢٠٠٢، بدأت الشرطة تحقيقا في جمع الأموال للإرهابيين الذي كان يتم في مسجد فنسبري بارك، وداهمته في شهر يناير التالي. وفي أبريل ٢٠٠٣، أمرت وزارة الداخلية بتجريد أبي حمزة من المواطنة البريطانية، وفي جلسة استماع عقدت في أبريل ٢٠٠٤، اتهمت الحكومة للمرة الأولى أبا حمزة بالتورط في العمل مع جماعات إرهابية، وتم اعتقاله في الشهر التالي، عقب طلب بتسليمه قدمته الولايات المتحدة. وقد أخبر مسئول أقدم في وزارة العدل الأمريكية أونيل وماكجروري: "لقد سألنا أنفسنا عما إذا كان يعمل مرشدا لجهاز المخابرات

الداخلية، أو أن هناك سرًا ما لا تأتمننا الحكومة البريطانية عليه؟ أنه لا يمكن المساس به مطلقا[٤١]. ولفقت الحكومة البريطانية التي لم تكن راغبة في أن ترى وهي تسلم مواطنا بريطانيا إلى الولايات المتحدة دون محاكمته في بريطانيا، قضية تتهمه بالتحريض على القتل والكراهية العرقية؛ وبعد محاكمة جرت في فبراير ٢٠٠٦، حكم على أبي حمزة بالسجن سبع سنوات[٤٢]. بيد أنه حتى حينذاك، لم ينل أبو حمزة سوى القليل من العقاب- فقد كانت السلطات الأمريكية تريد محاكمته على تجنيد الإرهابيين وتمويلهم وتوجيههم، لكن المدعين البريطانيين اتهموا أبا حمزة بجرائم أقل كثيرا، ولذلك فإن المحاكمة لم تتقص حتى صلاته المزعومة بالجماعات الإرهابية[٤٣].

وتبين حالة حمزة أن أجهزة الأمن البريطانية كانت مستعدة للسماح لمرشدها هذا بأن يستمر في أنشطته لدعم الإرهاب في الخارج في حين تحصل منه على المعلومات عن أنشطة الجماعات المتطرفة داخل مسجد فنسبري بارك. وانطوت هذه السياسة على حمايته من الملاحقة القضائية سنين عدّة، ليس فقط بالنسبة للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠، عندما التقى بأجهزة الأمن، ولكن أيضا بالنسبة للفترة بعد ١١ سبتمبر. ربما أبرمت صفقة مَن نوع ما لمنع أبي حمزة من كشف المزيد عن علاقته بأجهزة الأمن.

وهناك أيضا حالة الحماية البريطانية البادية للعيان لأبي قتادة الذي كان قد أصبح معروفا باعتباره "القائد الروحي للقاعدة في أوروبا" ووصفه القاضي الذي كان يدرس وضعه بوصفه مهاجرًا في ٢٠٠٤ بأنه "شخص خطر حقا ... ينخرط في قلب الأنشطة الإرهابية التي تتم في المملكة المتحدة وترتبط بالقاعدة"[٤٤]. وعلى ذلك، فقد تواتر أن أبا قتادة "كان عميلاً مزدوجا يعمل لصالح جهاز المخابرات الداخلية وأن بريطانيا تجاهلت تحذيرات جاءت

قبل ١١ سبتمبر من دستة من الحكومات الصديقة عن صلات القاعدة بالجماعات الإرهابية، ورفضت اعتقاله. وبدلاً من ذلك قيل "إن أجهزة المخابرات كانت تعتزم استخدام عالم الدين هذا مرشدًا رئيسيا ضد المناضلين الإسلاميين في بريطانيا". ويقال إن مناضلين كثيرين زاروه، بمن فيهم ريتشارد رايد مفجر قنبلة الحذاء[٤٥].

وقد زار أبي قتادة أفغانستان في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، حيث يُدّعى أنه تعرّف على أبي مصعب الزرقاوي، الذي أصبح فيما بعد قائدًا القاعدة في العراق[٤٦]. وكان أبو قتادة قد وفد إلى بريطانيا في ١٩٩٣ بجواز سفر مزيف من الإمارات العربية المتحدة، وطلب اللجوء، وفي ١٩٩٤ حصل على تصريح للبقاء في بريطانيا حتى يونيو ١٩٩٨[٤٧]. وخلال هذه الفترة، يُزعم أنه حرّض وجند أعضاء لجماعة الجهاد الإسلامي المصرية والجماعة الإسلامية المسلحة الجزائرية، إلى جانب جماعات أخرى، وأنه أقام علاقات مع أبي دومة وهو متطرف جزائري تآمر أتباعه فيما بعد لتفجير سوق ستراسبورج[٤٨]. وقد أنكر أبو قتادة الادعاءات بأنه كان سفير القاعدة في أوروبا وأصر على أنه لم يلتق بن لادن مطلقا[٤٩].

وقد قال محامو أبي قتادة إن أجهزة الأمن كانت تراقبه من منتصف التسعينيات وأن "أعماله حظت بدرجة كبيرة من الموافقة الضمنية"[٥٠] وادّعوا :

أن الشرطة لم تجعله يعتقد أن أيا من النشاطات التي يقوم بها حتى ٢٠٠١ غير قانوني، بل الأمر على العكس تماما؛ فقد كان يقوم بها علانية ... وكانت أجهزة الأمن على علم بنوع الآراء التي يعرب عنها ولم تتخذ أي خطوات لإيقافه أو تحذيره، أو ملاحقته قضائيا أو منعه من جمع الأموال لجماعات تعتبر إرهابية، خاصة فصيل خطّاب الذي كان يقاتل في الشيشان، أو للتدريب في أفغانستان[٥١].

وقد تكتشف في الإجراءات القانونية التي اتخذت للبت في وصفه تاجرًا أن جهاز المخابرات الداخلية قد عقد ثلاثة اجتماعات مع أبي قتادة في يونيو وديسمبر ١٩٩٦ وفي فبراير ١٩٩٧. وفي الاجتماع الأول سجل أبو قتادة: "تفسيره الحماسي للجهاد ولنشر الإسلام ليسود العالم". كما ادعى أنه كان له "تأثير روحي قوي على الجالية الجزائرية في لندن"، وأنه حسبما قال شاهد من جهاز المخابرات الداخلية في المحاضر" وافق على استخدام تأثيره للتقليل لأدنى حد من خطر قيام رد فعل عنيف على التسليم المحتمل لرضا [رشيد]، قائد الجماعة الإسلامية المسلحة الجزائرية في المملكة المتحدة، وأن جهاز المخابرات الداخلية "كان يطلب منه أن يكبح جماح الجماعة، وبصفة أعم أنشطة اللاجئين الجزائريين في المملكة المتحدة"(٥٢). وفي الاجتماع الثاني، أشار ضابط جهاز المخابرات الداخلية إلى أن أبا قتادة "عرض أن يبذل قصارى جهده لمساعدتي في أي تحقيق بشأن التطرف الإسلامي". وفي الاجتماع الثالث، قال الضابط "لقد كنت أتوقع أن يستخدم بالكامل نفوذه ذلك، كلما أمكنه، للسيطرة على المتهورين وضمان أن يبقى الإرهاب بعيدا عن شوارع لندن وكل أنحاء المملكة المتحدة"(٥٣). وخلص القاضي الذي كان ينظر في وضع أبي قتادة بوصفه مهاجرًا إلى أنه خلال هذا الوقت ١٩٦٥-١٩٩٧، "ربما كان يعتبر المملكة المتحدة ملاذا آمنا ويعتقد أن تمكّنه من العمل هناك مفيد للغاية"(٥٤).

وبينما كان أبو قتادة يعرض نفسه على أنه قادر على منع وقوع هجمات إرهابية وكشف المناضلين الخطيرين، استمر طوال ذلك في أنشطته لدعم المتطرفين، وهو ما كان معروفا لجهاز المخابرات البريطانية بدون أدنى ريب. وفي مارس ١٩٩٥ أصدر أبو قتادة فتوى تبرر قتل زوجات

"المرتدين عن العقيدة" وأطفالهم بغية إيقاف قمع الأخوات و "الإخوة" المسلمين في الجزائر؛ ووفرت هذه الفتوى تبريرا دينيا لقيام الإرهابيين بقتل النساء والأطفال(٥٥). ومع ذلك فقد ادعى جهاز المخابرات الداخلية فيما بعد أنه توصل في ١٩٩٧ إلى تقييم لأبي قتادة يقول إنه ليس مجاهدا، كما تواتر ادعاء بأن آراءه بالنسبة للجهاد العالمي "تشددت" في السنوات التالية لاجتماعاته بجهاز المخابرات الداخلية(٥٦). وهذا الاستنتاج ليس ملائما تماما لمقتضى الحال حاليا.

وفي ١٩٩٨، حكم على أبي قتادة *غيابيا* بالسجن في الأردن بسبب تحريضه على شن سلسلة من الهجمات بالقنابل في البلاد، وطالبت عمان بتسليمه. وكانت فترة تصريح بقائه غير محددة المدة في بريطانيا تستحق المراجعة في تلك السنة، في الوقت نفسه الذي كانت بريطانيا قد تلقت فيه تحذيرات من عدة بلدان من ارتباطات أبي قتادة بالإرهاب – لكنها سمحت له بالبقاء في البلاد ولم تعتقله(٥٧). وفي ١٩٩٩، أصدر المشرف في جهاز المخابرات الداخلية على رضا حسين، الجاسوس الجزائري لجهاز المخابرات الداخلية الذي كان يعمل داخل مسجد فنسبري بارك، تعليمات له بأن يجتمع بأبي قتادة مرتين شهريا. وبعد هذه المرحلة، استمر علم الجهاز بما يقال عن أن أبا قتادة يجمع الأموال لأنشطة إرهابية في الخارج، حيث إن حسين أخبرهم بذلك(٥٨).

وفي فبراير ٢٠٠١ قام ضباط من شرطة مكافحة الإرهاب باعتقال أبي قتادة للاشتباه في تورطه في التخطيط لهجوم في ستراسبورج، لكن تقرر أنه ليست هناك أدلة كافية ضده ومن ثم لم توجه له أي تهم. وفي أعقاب ١١ سبتمبر، اعتبرته الولايات المتحدة "إرهابيا عالميا وطيد العزم". بيد أن

السلطات البريطانية لم تتخذ أي إجراء ضده، وفي أكتوبر ٢٠٠١، أجرى حوارا مع *الأوبزرفر* ادعى فيه أن جهاز المخابرات الداخلية فاتحه من خلال وسطاء "في منحه جواز سفر وتأشيرة إيرانية حتى يستطيع أن يترك البلاد"، ويهرب إلى أفغانستان[٥٩]. وأبرزت الصحيفة أن السلطات كانت تعتقد "أنه ليست هناك أدلة راسخة بما يكفي لتوجيه تهم إليه "في حين أنه لا يمكن ترحيله للأردن حيث لا يزال هذا البلد يطبق عقوبة الإعدام. بيد أنه هناك شكوك في أن الجهاز المذكور كان يسعى إلى حماية مرشده وأنه لا يريد أن يفضح أبو قتادة تفاصيل علاقته به. وقد ورد أن أبا قتادة رفض العرض[٦٠].

وفي ديسمبر ٢٠٠١، عندما كان البرلمان يوشك على أن يصدر تشريعا جديدا لمحاربة الإرهاب بعد ١١ سبتمبر، اختفى أبو قتادة. وقد أوردت صحيفة *التلجراف* أن "ضباط مكافحة الإرهاب الفرنسيين يعتقدون أن نظراءهم البريطانيين في جهاز المخابرات الداخلية تواطأوا في اختفائه"[٦١]. وقد أخبر مرشد آخر لجهاز المخابرات الداخلية، هو بشير الراوي، وهو عراقي عاش في بريطانيا تسعة عشر عاما، فريقا من الخبراء العسكريين في خليج جوانتامو فيما بعد: "أنني واثق من أن المخابرات البريطانية كانت على علم بذلك، لأنني أخبرتهم به"[٦٢]. وقال إنه زار أبا قتادة مرات كثيرة في صيف ٢٠٠٢ بعلم من جهاز المخابرات الداخلية[٦٣]. وقد تسرب فيما بعد أن أبا قتادة ظل "مختفيا" لمدة عام تقريبا في شقة في بيرموندسي في جنوب لندن، حيث كانت تزوره باستمرار زوجته وأبناؤه، وكذلك كانت تجرى معه اتصالات من الخارج. وأوردت مجلة *التايم* أن مسئولين أقدم في المخابرات الأوروبية قالوا إن "أبا قتادة انزوى في بيت آمن في شمال إنجلترا، أسكنته

فيه أجهزة المخابرات البريطانية هو وأسرته وأطعمتهم وكستهم". وتقول المصادر أن "الصفقة كانت تقضي بحرمان أبى قتادة من الاتصال بالمتطرفين في لندن وأوروبا لكن لا يمكن اعتقاله أو طرده لأنه لا أحد يعرف رسميا أين هو. لقد فاز البريطانيون لأن آخر ما كانوا يريدونه هو تسليم شخص تتعرض يد من يمسه للحرق، وذلك خوفا من انتقام القاعدة لكن وجوده كان يتعارض مع دعم لندن للحرب على الإرهاب"[٦٤].

وأخيرا "تم العثور" على أبي قتادة في أكتوبر ٢٠٠٢، بعد إصداره وثيقة من عشر صفحات تبرر هجوم ١١ سبتمبر. واحتجزته السلطات البريطانية بضعة أيام بعد ذلك للاشتباه في اضطلاعه "بطائفة من دعم الإرهاب، بما في ذلك جمع الأموال، نيابة عن منظمات إرهابية دولية شتى" والإدلاء "ببيانات عامة لدعم الأنشطة العنيفة لهذه الجماعات". وبعد ذلك جرى احتجاز أبي قتادة دون توجيه اتهام له في سجن بلمارش شديدة الحراسة حتى تم إطلاق سراحه، على أن يخضع لأمر بالمراقبة، في مارس ٢٠٠٥، عندما أسقطت محكمة الاستئناف العليا بمجلس اللوردات قانون طوارئ لمكافحة الإرهاب كان يسمح بالاحتجاز لما لا نهاية بدون محاكمة[٦٦]. بيد أن السلطات احتجزته ثانية بعد ذلك بخمسة أشهر، مباشرة عقب أن وقعت بريطانيا على اتفاقية لتسليم المجرمين مع الأردن، لكن أبا قتادة أفرج عنه من السجن مرة ثانية في يونية ٢٠٠٨، بشرط أن يخضع لشروط كفالة صارمة مع تحديد إقامة لمدة ٢٢ ساعة يوميا، وذلك بعد أن قبلت المحكمة العليا الاستئناف المقدم منه ضد ترحيله للأردن، على أساس أنه من المحتمل أن يواجه هناك محاكمة بتهمة الإرهاب استنادا لأدلة قدمها شهود كان قد تم تعذيبهم[٦٧]. بيد أنه في فبراير ٢٠٠٩، قضت محكمة

الاستئناف العليا بمجلس اللوردات بأنه يمكن ترحيل أبى قتادة للأردن، حيث إنه عندما كان يعارض الترحيل فإن ذلك تم من سجن في بريطانيا.

وقد جنّد جهاز المخابرات الداخلية أناسا آخرين كانوا قريبين من أبي قتادة، مثل بشير الراوي الذي تمت مفاتحته عقب ١١ سبتمبر مباشرة في أن يعمل وسيطا بين الجهاز وأبي قتادة وتقديم معلومات عن هذا الأخير(٦٨). بيد أن هذا الجهاز نقل في ٢٠٠٢ معلومات إلى وكالة المخابرات المركزية تقول بأن الراوي كان إرهابيا متأسلما – وهو اتهام زائف كلية، حسبما قال محاموه. وسارعت الولايات المتحدة بالقبض عليه في جامبيا وحبسته في خليج جوانتانامو خمس سنوات، حيث ادعى أنه تعرض هناك باستمرار لسوء المعاملة والتعذيب النفسي، وأطلق سراحه في أوائل ٢٠٠٧(٦٩).

وأخيرا، هناك حالة الشيخ عمر بكري محمد، وهو سوري المولد رأس جماعة "المهاجرون". وحالة بكري مثيرة للاهتمام بصفة خاصة في ضوء احتمال تعاونه مع المخابرات البريطانية للمساعدة في إرسال مجاهدين إلى كوسوفو في أواخر التسعينيات، إلى جانب مشاركته في عملية جهاز المخابرات الداخلية السرية للمساعدة في تدريب مقاتلي جيش تحرير كوسوفو في معسكرات في ألبانيا. وفي ذلك الوقت، كان بكري يوصف في وسائل الإعلام البريطانية بأنه "رئيس الجناح السياسي للجبهة الإسلامية الدولية التي أسسها أسامة بن لادن"(٧٠). وذلك من المثير للاهتمام أيضا في ضوء صلة جماعة "المهاجرون" بتفجيرات لندن في يوليو ٢٠٠٥.

كان بكري قد فرّ من سوريا بعد انضمامه للإخوان المسلمين في ثورتهم على نظام الأسد، الذي سحق المنظمة بوحشية في ١٩٨٢. وذهب أولاً إلى السعودية، لكنه طرد منها في ١٩٨٥ ووصل إلى بريطانيا في يناير

١٩٨٦، حيث منح فيما بعد تصريح إقامة مفتوح. وتم إلقاء القبض على بكري في ١٩٩١ بعد أن قال إن جون ميجور رئيس الوزراء هدف مشروع للاغتيال بسبب تورط بريطانيا في حرب الخليج ضد العراق. وأصبح قائدا للفرع البريطاني الأول لحزب التحرير، لكنه انقسم مع قادته الدوليين وشكل منظمته الخاصة، "المهاجرون" في يناير ١٩٩٦"[٧١]. وقد تباهى بكري في حوار له مع صحيفة *الشرق الأوسط* التي تصدر باللغة العربية من لندن بأنه كان في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، يرسل من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ مناضل سنويا لحضور دورات للتدريب العسكري وتعلم حرب العصابات في صحراء ميتشجان وميسوري في الولايات المتحدة، وأنه ذهب للقتال في كشمير والشيشان وكوسوفو[٧٢]. وحينذاك كانت روسيا تدعو الحكومة البريطانية لإغلاق منظمة "المهاجرون" باعتبارها واحدة من منظمات كثيرة في بريطانيا تُرسل عشرات من المقاتلين إلى الشيشان[٧٣]. كما أبرزت مذكرة كتبها عميل لمكتب التحقيقات الاتحادية الأمريكي قبل ١١ سبتمبر مباشرة أن هناك صلة بين بكري وعدة مشتبه بهم ينتظمون في مدارس للتدريب على الطيران في الولايات المتحدة، وأن أحد الخاطفين انتظم في واحدة منها[٧٤]. لكن بريطانيا لم تطبق قانون الإرهاب ضد جماعة "المهاجرون" إلا في يوليو ٢٠٠٣. وبعد أن تبين أن موقعها على الشبكة العنكبوتية يتضمن تهديدا مباشرا بشن هجمات إرهابية على أهداف حكومية، تمت مداهمة مكاتب جماعة "المهاجرون" واحتجاز بكري واستجوابه، قبل أن يطلق سراحه دون توجيه اتهام له[٧٥].

ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان بكري قد تعاون مع أجهزة الأمن بعد انتهاء حرب كوسوفو في يونيو ١٩٩٥، وتبين حواراته الصحفية

التي سلفت الإشارة إليها في هذا الفصل أنه كان يعتقد أن لديه "حصانة عامة" على الأقل حتى منتصف ١٩٩٩. ومن الواضح أن بعضا من أعضاء مجتمع الجهاد اكتشف إمكانية تواطئه مع السلطات، ففي نوفمبر ٢٠٠١ مثلاً، حذّرت مطبوعات عزّام التي تصدر من لندن المجاهدين من بكري وجماعة "المهاجرون"، قائلة : "كجزء من خطة "إخلاص" بكري زعيم منظمة "المهاجرون"، في أعين المسلمين البريطانيين، نتوقع أن تلقي السلطات البريطانية القبض عليه في المستقبل القريب، لكن لتطلق سراحه عقب ذلك"(٧٦). والواقع أن الشرطة وأجهزة الأمن استجوبت بكري عدة مرات – "على الأقل ست عشرة مرة" كما قال هو بنفسه – لكنه نجا من الاعتقال على الدوام(٧٧).

لكن الأكثر إثارة للاهتمام، أنه بعد تفجيرات لندن في ٢٠٠٥، لم تستوجب أجهزة الأمن بكري باعتباره مشتبها به محتملاً، وبدلاً من ذلك سمح له بمغادرة البلاد. وبعد شهر من تفجيرات ٧ يوليو، ترك بكري بريطانيا طواعية للذهاب إلى لبنان، وبعد ذلك بسنة، أعلن تشارلس كلارك وزير الداخلية في يوليو ٢٠٠٦، أن بكري لن يسمح له بالعودة إلى بريطانيا نظرا لأن "وجوده لن يحقق الصالح العام"(٧٨). وتثير هذه القرارات مزيدا من الشبهات بشأن علاقة هوايتهول ببكري في ضوء الأنشطة الجهادية التي كان قد انخرط فيها، وكذلك الصلات التي ذاع خبرها بين مفجري قنابل يوليو، وغيرهم من الطامحين لأن يكونوا من مفجري القنابل وبين منظمة المجاهدين. فعلى سبيل المثال، فإن محمد بابار – وهو أمريكي اعترف أمام المحكمة بأنه مذنب في سلسلة من المؤامرات الإرهابية وقدم أدلة ضد جماعة من المتآمرين على تفجير القنابل في بريطانيا – كان عضوا سابقا في جماعة

"المهاجرون"، وكان على اتصال بأعضائها في لندن خلال التدبير لمؤامرة إرهابية في العامين التاليين لهجوم ١١ سبتمبر[٧٩].

وقد اجتمع بابار شخصيا ببكري واتصل به فيما بعد عن طريق البريد الإلكتروني والهاتف، عندما كان يقيم مكتبا لجماعة "المهاجرون" في بيشاور في باكستان[٨٠]. كما حضر عمر الخيام وهو قائد عصابة، "مؤامرة القنابل المصنوعة من الأسمدة" الذي أدين في أبريل ٢٠٠٧، اجتماعات جماعة "المهاجرون"[٨١]. كما كان لعمر خان شريف، الذي تطوع لتفجير قنابل في بار في تل أبيب في ٢٠٠٣، صلات بجماعة "المهاجرون" وكان من أتباع بكري[٨٢]. وبحلول الوقت الذي سافر فيه بكري إلى لبنان، كانت جماعة "المهاجرون" قد شكلت ٨١ منظمة منفصلة تعمل واجهة في ستة بلدان، حسب تحقيق أجرته شرطة نيويورك، وكانت تضم من ٦٠٠ إلى ١٥٠٠ عضو في بريطانيا[٨٣]. وربما كان سيغدو من المفيد لأجهزة الأمن لو كانت قد استجوبت بكري عن اتصالاته. وربما عرض البريطانيون على بكري الصفقة نفسها التي كانوا قد عرضوها على أبي قتادة ليرحل عن البلاد، وينجو من تقديمه للمحاكمة، في ضوء ما كان يمكن أن يتكشف عن علاقته بأجهزة المخابرات[٨٤].

وختاما، يحتمل أن عهد الأمن منع وقوع الهجمات المتأسلمة في بريطانيا في التسعينيات، لكن بتكلفة باهظة هي إعطاء "ضوء أخضر" للقيام بعمليات إرهابية في الخارج. بيد أنه في السنوات التي تلت ١١ سبتمبر، قبل غزو العراق وبعده، بدأ تدبير عدد من مؤامرات تفجير القنابل في بريطانيا. ربما أثمر تجنيد المتطرفين الإسلاميين بعض معلومات للمخابرات عن أنشطتهم في الخارج، لكنه يصعب الحكم على مدى فائدة ذلك أو المدى الذي

أفادت به السلطات البريطانية نظراءها الأجانب عن ذلك. يحتمل أن أجهزة الأمن كانت ساذجة فحسب في الاعتقاد بأن مرشديها يستطيعون السيطرة على "المتهورين"، لكن يحتمل أيضا أن أقساما من مؤسسة الأمن البريطانية لم يحركها الحصول على المعلومات وكبح جماح المتطرفين فحسب، وإنما حركتها المزايا التي تعود على السياسة الخارجية البريطانية نتيجة إيواء هؤلاء الأفراد في لندن. ولم يرد برهان على صحة هذا القول، نظرا للافتقار لمزيد من الأدلة، لكنه يتسق مع استخدام بريطانيا قديم العهد للمتأسلمين لتحقيق أهداف سياستها الخارجية. وبذلك أصبحت السياسات البريطانية خطيرة بكل معنى الكلمة على عامة الناس في بريطانيا وفي العالم.

الفصل السابع عشر

٧ يوليو ومحور لندن – إسلام آباد

بعد ١١ سبتمبر، بدا أن باكستان تسحب تأييدها لطالبان في أفغانستان، وتساند بدلاً من ذلك الحرب الأنجلو أمريكية التي دمرت نظامها إلى جانب قواعد القاعدة في البلاد. وكانت لندن وواشنطن تنظران إلى النظام العسكري للجنرال برفيز مشرف الذي استولى على السلطة في انقلاب في أكتوبر ١٩٩٩، على أنه خط أمامي في الحرب على الإرهاب. وشرع الزعماء البريطانيون يكيلون الثناء على مشرف على "موقفه القوي" بشأن الإرهاب الدولي ولأنه "حليف وفي" و"شريك أساسي"[1]. وتذكرنا مساندة حكومة بلير لباكستان في وجه العدو طالبان بتحالف حكومة تاتشر مع حاكم عسكري آخر، هو الجنرال ضياء الحق، في حربهما السرية في أفغانستان في الثمانينيات. فقد قبل كل من بلير وتاتشر القيمة الظاهرية لتعهدات ضياء ومشرف بإعادة الديمقراطية إلى باكستان في حين أنهما أبقيا على نفسيهما في السلطة فحسب. واعتبر كل من بلير وتاتشر حاكمي باكستان العسكريين قوة موالية للغرب تحقق الاستقرار في المنطقة، بادعاء أنهما خصمان للإرهاب.

والواقع أن نظام مشرف الذي استمر إلى أن استقال الجنرال في النهاية في أغسطس ٢٠٠٨ تحت تهديد بتوجيه الاتهامات له ومحاكمته، قد مكن القوى الإسلامية المتطرفة في باكستان من أسباب القوة لحد كبير، في حين قوض الأحزاب العلمانية القومية – وهو تكرار لما حدث إبان حكم ضياء.

ورغم أن النظام حاول أن يحارب مناضلي القاعدة الأجانب في المناطق الواقعة على الحدود بين باكستان وأفغانستان بناء على طلب الولايات المتحدة، فقد ساند الجماعات الإرهابية المحلية الباكستانية أو تسامح معها بغية تحقيق هدف إسلام آباد قديم العهد في "تحرير" كشمير الهندية. ولم ينه مشرف حقا دعم باكستان لطالبان، كما سنرى فيما بعد. وقد بين تأييد لندن لمشرف مرة ثانية كيف كانت هوايتهول مستعدة، في عالم ما بعد ١١ سبتمبر للتواطؤ مع القوى الداعية للإسلام المتطرف. وكان لسياسة بريطانيا إزاء باكستان عواقب وخيمة، إذ أسهمت في تفجيرات لندن في يوليو ٢٠٠٥ وقيام خطر الإرهاب الذي تواجهه بريطانيا حاليا.

من أكتوبر ١٩٩٩ حتى ٧ يوليو :

في الشهور القليلة الأولى التي تلت انقلاب مشرف الذي أطاح برئيس الوزراء المنتخب نواز شريف، كان الوزراء البريطانيون ينتقدون النظام العسكري الجديد أحيانا، لكن سرعان ما نكصوا إلى سابق عهدهم. فقد قال روبن كوك وزير الخارجية خلال شهر من الانقلاب "لا يمكننا إجراء الأعمال كالمعتاد مع نظام عسكري" وأنه "من المهم ... ألا يرسل المجتمع الدولي أي إشارة عن استعداده لكي يصفح عن إطاحة العسكر بحكومة دستورية"(٢). وقدم البريطانيون إخطارا لباكستان بأن صادرات الأسلحة تتم مراجعتها على "أساس كل حالة على حدة"، وأنه لفترة لن تتم الموافقة على أي صادرات لباكستان، رغم أنه لم يكن قد فرض حظرًا رسميا على تصدير السلاح. ودامت هذه السياسة ثمانية أشهر على وجه التحديد؛ ففي يونيو ٢٠٠٠ بدأت حكومة حزب العمال توافق على تصدير السلاح لإسلام آباد ثانية، وشرعت في إجراء الأعمال كالمعتاد مع النظام العسكري(٣).

لقد اعتبرت الحكومة أن باكستان في ظل مشرف تعد جزئيا سوقا مهمة لصادرات الأسلحة، وهي سياسة ساندتها علاقة مشرف قديمة العهد مع بريطانيا، بما في ذلك فترتا التدريب العسكري اللتان أمضاهما في بريطانيا قبل أن يصبح قائدا للجيش. وذلك دليل على سياسة بريطانيا في تعهد قادة المستقبل[٤]. وبحلول نهاية ٢٠٠٠، كانت بريطانيا قد أصدرت ٨٨ ترخيصا بتصدير الأسلحة لباكستان تبلغ قيمتها ٦ ملايين إسترليني[٥]. واستمر التدريب العسكري البريطاني كالمعتاد خاليًا لفترة مراجعة تصدير الأسلحة التي دامت ثمانية عشر شهرا؛ إذ تبين الأرقام الحكومية أنه كان هناك ١٦ ضابطا باكستانيا يتلقون التدريب في بريطانيا في ٢٠٠٠ و ٤٩ في ٢٠٠١[٦]. وأوردت *الجارديان* في تقرير لها أنه جرى تدريب وحدة من جهاز المخابرات الباكستاني في جبال باكستان لعدة سنوات[٧]. وكان كل هذا قبل ١١ سبتمبر، وقبل إعلان مشرف علنا عن دعمه للحرب على الإرهاب، في وقت كانت باكستان لا تزال فيه هي المورد الأساسي للأسلحة وغيرها من أنواع الدعم لنظام طالبان في أفغانستان.

وبعد ١١ سبتمبر، تعمقت العلاقات العسكرية. فبحلول فبراير ٢٠٠٢، كان جيوف هون وزير الدفاع يقول إن بريطانيا "تتخذ خطوات ملائمة لاستعادة علاقتنا في مجال الدفاع مع باكستان"، وهو ما تضمن قيام الجيوش المسلحة الثلاثة جميعها بإجراء "زيارات عسكرية"، وحصول الباكستانيين على فرص للتدريب العسكري في المملكة المتحدة، والقيام بتدريبات ثنائية مشتركة وزيارات يقوم بها كبار مسئولي الدفاع العسكريين والمدنيون"[٨]. وعندما تصاعدت التوترات بين باكستان والهند في أوائل ٢٠٠٢ حول كشمير، مما أثار المخاوف الدولية من حدوث مواجهة نووية، استمر تدفق

الأسلحة البريطانية إلى كل من باكستان والهند. وفي الشهور الثمانية التي أفضت إلى مايو ٢٠٠٢، كانت بريطانيا قد أصدرت ١٢٥ ترخيصا بتصدير الأسلحة لباكستان، في حين وافقت على نحو ٥٠٠ ترخيص للهند[٩].

وعندما وجه جاك سترو الذي خلف روبن كوك وزيرا للخارجية سؤالاً مفاجئا في البرلمان عن مبيعات الأسلحة البريطانية، رد بأن: "بعض الإمدادات التي وافقت عليها في الماضي، مثل معدات تفجير الألغام، كانت غير خطرة، رغم أنها مصنفة باعتبارها مبيعات أسلحة"[١٠]. وكان هذا تضليلا فادحا - فتقارير الحكومة نفسها تبين أن بريطانيا كانت تقدم طائفة من المعدات التي يمكن أن تعزز عمليات باكستان الهجومية، بما في ذلك ذخيرة الأسلحة الصغيرة ومكوناتها وذلك من أجل الطائرات المقاتلة والمروحيات المقاتلة على حد سواء[١١]. كذلك قال سترو في ذلك الوقت إنه "حسبما ما يسعني الجهد للتذكر ... فإنني لم أر أو أعتمد أي تراخيص لتصدير الأسلحة بالنسبة للهند أو باكستان في الشهرين الماضيين"[١٢]. ومن الواضح أن ذاكرة سترو كانت ضعيفة تماما؛ إذ تبين الأرقام الحكومية التي أرسلت للبرلمان أن ثلاثة وعشرين ترخيصا لتصدير السلاح إلى باكستان قد تم اعتمادها في أبريل ومايو ٢٠٠٢[١٣]. وبحلول عام ٢٠٠٧ كانت بريطانيا قد باعت من الأسلحة ما تبلغ قيمته نحو ١٣٠ مليون إسترليني لباكستان منذ الانقلاب العسكري.

وعلى ما يفترض فإن مساندة بريطانيا والولايات المتحدة لنظام مشرف كانت تستند إلى استعداده لمواجهة الإرهاب. وقد ذكرت وزارة الخارجية: "أن المعضلة التي يواجهها الرئيس مشرف هي كيف يتصدى للإرهاب والتطرف في حين يحول في الوقت نفسه دون تنفير جماهيره المحلية

الأعرض".[١٤] ومع ذلك، فإن مشرف لم يتخذ سوى خطوات محدودة جدا لكبح جماح الجماعات المتطرفة في باكستان، تعهدها إلى حد كبير، واعتمد على مساندتها لدحر أعدائه الأساسيين، وهم الأحزاب العلمانية القومية الأكثر ليبرالية – وهي استراتيجية نموذجية للنظم التي تفتقر للتأييد الشعبي التي ساندتها بريطانيا في الشرق الأوسط، مثلما رأينا[١٥]. ففي الانتخابات العامة التي جرت في أكتوبر ٢٠٠٢ مثلاً، حصل تحالف من ستة أحزاب دينية باكستانية على ١١ في المائة من الأصوات و٢٠ في المائة من المقاعد في البرلمان، وضم هذا التحالف الجماعة الإسلامية وجماعة علماء الإسلام، وهما المنظمتان اللتان كانتا تقفان وراء نمو شبكة المدارس الدينية والجهاد الأفغاني في الثمانينيات. ويرجع صعود هذه الأحزاب في ٢٠٠٢ إلى محاولة مشرف نزع الشرعية عن الأحزاب الأكثر شعبية وليبرالية، مثل حزب الشعب الباكستاني بقيادة بنظير بوتو قبل اغتيالها في ديسمبر ٢٠٠٧، ورابطة باكستان الإسلامية بقيادة نواز شريف. وقد حرمت كلا من بوتو وشريف من الترشح في انتخابات ٢٠٠٢ وصوّر النظام حزبيهما على أنهما حزبان فاسدان وغير كفؤين لإدارة شئون البلاد، مما مهد الطريق أمام الأحزاب الدينية[١٦]. لقد كان حزب الشعب الباكستاني والرابطة الإسلامية، وما زالا، بعيدين عن أن يكونا حزبين ملائكيين، إذ تم اتهامهما بالفساد وأنهما كانا وراء امتداد موجة باكستان العارمة في آسيا الوسطى في التسعينيات، والواقع أن مناصرة باكستان في البدء لطالبان، في ٩٤-١٩٩٦، حدثت في ظل حكم بوتو. ومع ذلك فقد سيطر هذان الحزبان على حصة الأغلبية من أصوات الشعب في باكستان، مثلما أوضحت منظمة هيومان رايتس ووتش في ٢٠٠٧. وقالت "إن الإسلام المتطرف لن يفوز في اليوم الذي يجبر فيه مشرف باللين

على التقاعد" نظرا لأن "المتأسلمين لم يفوزوا مطلقا بأكثر من ١٢ في المائة من الأصوات في الانتخابات الوطنية". بيد أن زعماء الأحزاب المعتدلة كانوا "مطرودين في المنفى" وكان النشطاء السياسيون يتعرضون للمضايقة والسجن إن لم يرضوا بسيادة مشرف[١٧]. وبعيدا عن مواجهة المتأسلمين، نبه فريق الأزمات الدولية في تقرير له في أبريل ٢٠٠٥ إلى أنه في تاريخ باكستان "لم يكن الملالي مطلقا أقوياء كما هم الآن"، وأنه:

> بدلاً من تمكين الأصوات الليبرالية الديمقراطية من أسباب القوة، آثرت الحكومة اليمين الديني واستمرت في الاعتماد عليه لدحر المعارضة المدنية. وبحرمان القوى الديمقراطية حتى من المساواة في الفرص والاستمرار في تجاهل الحاجة لسياسات حكومية لتشجيع التنوع الديني في البلاد وإظهاره، سمحت الحكومة للمنظمات المتطرفة وجماعات الجهاد بأن تزدهر[١٨].

كانت الأولوية بالنسبة لمشرف، مثل ما كانت بالنسبة إلى الجنرال ضياء في الثمانينيات هي إحكام قبضته على السلطة، ولكي يفعل ذلك لعب لعبة مزدوجة فيما يتعلق بالتعامل مع الجماعات الإرهابية الباكستانية، ففي يناير ٢٠٠٢ مثلا، ألقى مشرف خطابا مسهبا، تعهد فيه بتضييق الخناق على الإرهاب، وقال إن كشمير يتعين حينذاك اعتبارها مسألة ثنائية بين باكستان والهند، وبذا بدا أنه يأخذ موقف المتفرج من المجاهدين الذين كانوا يقاتلون هناك. وكان هذا الموقف إلى جانب دعمه العام للولايات المتحدة في حربها على الإرهاب، كافيا لجعل النظام هدفا مباشرا للمجاهدين الباكستانيين[١٩]. ومع ذلك، فبعد ثلاث سنوات كانت وسائل إعلام المجاهدين لا تزال تزدهر

في حين كان قادة الجماعات المحظورة ظاهريا مثل العسكر الطيبة وجيش محمد "تحظى (على ما يبدو) بحصانة من القانون"، إذ كانت حرة "في أن تبشر بأيديولوجياتها الجهادية"[٢٠]. كان مشرف في ٢٠٠٢، يحظر جماعة العسكر الطيبة وهي أفضل منظمات المجاهدين تنظيما وأقواها، لكنه لم "يتخذ أي خطوة مطلقا لتفكيكها أو حتى لنزع سلاحها"[٢١].

وإضافة لذلك، كانت الدولة الباكستانية ترعى هذه الجماعات بصورة مباشرة. فقد تم إنشاء جماعة العسكر الطيبة كما رأينا في الفصل التاسع في ١٩٩٠ بمساعدة من جهاز المخابرات الباكستاني، الذي دعم عملياتها في كشمير حيث كانت باكستان تدير بنية أساسية شاسعة من معسكرات تدريب المناضلين منذ أوائل التسعينيات[٢٢]. كذلك كانت النظرة الشائعة إلى جيش محمد الذي تأسس في ٢٠٠٠ هي أنه جيش من صنع جهاز المخابرات الباكستاني كقوة موازنة لجماعة العسكر الطيبة، التي كان ينظر إليها على أنها قد أصبحت أقوى مما يلزم في كشمير[٢٣]. وفي الوقت نفسه، كانت جماعة مناضلة أخرى هي حركة المجاهدين تعمل إلى جانب الجيش النظامي الباكستاني، الذي كان يقوده الجنرال مشرف آنذاك، للاستيلاء على مواقع جبلية في منطقة كارجيل في كشمير التي تسيطر عليها الهند في مايو ١٩٩٩. ورغم أن الحكومة الباكستانية كانت قد حظرت حركة المجاهدين رسميا في سبتمبر ٢٠٠١، فقد استمر قادتها يزورون المساجد والمدارس الدينية في باكستان علانية في حين كانت التقارير تشير إلى أن جهاز المخابرات الباكستاني كان يحميهم في بيوت آمنه[٢٤].

كانت حكومة بلير على علم تام بمساندة باكستان للإرهاب في كشمير قبل ٧ يوليو. فقد قال بيترهين وزير الدولة في وزارة الخارجية في ديسمبر

٢٠٠٠ إنه "لا يزال هناك قدر كبير جدا من الأدلة ... عبر فترة تمتد من سنة إلى ١٨ شهرا ماضية ... على أن الإرهاب العابر للحدود تشجعه بنشاط عناصر ووكالات ترتبط بالسلطات الباكستانية بصورة وثيقة، بل إنها ترعاه أحيانا"[٢٥] والمدى الزمني الذي ذكره هين مثير للاهتمام، لأنه واكب الفترة نفسها التي قررت فيها بريطانيا البدء في إعادة تسليح باكستان. وبحلول مايو ٢٠٠٢، أعلنت البارونة سيمونز وزيرة التجارة صراحة "دعم باكستان للإرهاب في كشمير"، وأخبرت البرلمان أن مشرف يجب أن يكف عن هذا، و"يضع حدا أيضا للتسلسل عبر الحدود ويتخذ إجراءات لتفكيك معسكرات التدريب في الإقليم الذي تسيطر عليه باكستان"[٢٦]. بل وفي الشهر التالي مضى جاك سترو وزير الخارجية إلى مدى أبعد، وأخبر البرلمان أن :

عددا من المنظمات الإرهابية – ومنها جماعة العسكر الطيبة وجيش محمد وحركة المجاهدين – كانت في صدارة أنشطة العنف في المنطقة [كشمير] ... وأن حكومة صاحبة الجلالة تعترف بأن هناك صلة واضحة بين جهاز المخابرات الباكستاني وبين تلك الجماعات ... ولا يمكن تحاشي حقيقة أنه عبر فترة امتدت سنوات، شجعت حكومات متعاقبة في باكستان، من خلال مديرية المخابرات القائمة بين الأجهزة المختلفة، الإرهابيين ومولتهم – وكانوا معروفين باسم المقاتلين في سبيل الحرية – للقيام بغارات عبر خط السيطرة باعتبارهم غرباء في ذلك النزاع، والانخراط في إلحاق الأذى المتعمد والإرهاب[٢٧].

وحث سترو مشرف على أن "يوقف تزويد الجماعات المتشددة بالإمدادات" و"أن يغلق معسكرات تدريب المتشددين في الجانب الباكستاني من خط السيطرة"[٢٨]. وفي العام التالي، وضع جهاز المخابرات الداخلية

قائمة تضم ١٠٠ من المشتبه بأنهم إرهابيون في بريطانيا كان ٤٠ منهم بريطانيين من أصل باكستاني اشتركوا في الجهاد في كشمير[٢٩].

ومع ذلك، لم تتوقف رعاية باكستان لهذه البنية الأساسية الإرهابية في كشمير، كما سنرى لاحقا، ولم تمارس هوايتهول أي ضغط حقيقي عليها لتفعل ذلك. وبدلاً من ذلك استمرت تسلح باكستان وتدربها وتتاجر معها. وكانت سياسات باكستان تجاه كشمير والجماعات المتأسلمة المحلية هي التي تضافرت مع حرب العراق لتساعد في إنتاج الأحداث التي وقعت في لندن في ٧ يوليو ٢٠٠٥.

تفجيرات القنابل في لندن :

شكلت عمليات تفجير القنابل الأربع المنسقة في لندن أسوأ عمل إرهابي فظيع بمفرده حدث في بريطانيا في أي وقت، وقتل فيه ٢٥ شخصا وأصيب ٧٠٠. كانت هذه هي أول هجمة إرهابية إسلامية "ناجحة" في البلاد قام بها أربعة من المسلمين المولودين في بريطانيا، ثلاثة منهم من أصل باكستاني كانوا يعيشون في يوركشير، وواحد من أصل جامايكي كان يعيش في باكنجهامشير. ووقعت التفجيرات بعد عامين من غزو العراق، وأعقبت مخاوف كان قد أعرب عنها بعض مسئولي الأمن بأن البلاد يرجح أن تتعرض لهجوم من قبل "إرهابيين ترعرعوا في الداخل"[٣٠].

وكان المخططون البريطانيون قد اعترفوا أن غزو العراق في مارس ٢٠٠٣ سيثير المتأسلمين البريطانيين. وقبل ثلاثة أشهر من تفجيرات القنابل في لندن، ذكرت لجنة المخابرات المشتركة في تقرير مصنف بأنه سري تسرب في العام التالي، أن :

هناك توافق في الرأي واضح في مجتمع المتطرفين في بريطانيا على أن العراق ميدان للجهاد المشروع وينبغي مساندة ذلك. فقد أعاد العراق تنشيط طائفة عريضة من الشبكات في المملكة المتحدة وتركيزها... لقد فاقم النزاع في العراق خطر الإرهاب الدولي وسيستمر في التأثير في الأجل الطويل، إذ عزز عزيمة الإرهابيين الذين كانوا قد التزموا فعلاً بمهاجمة الغرب وتحريض الآخرين ممن هم ليسوا على شاكلتهم[٣١].

وقد أعقب التقرير تحليل مشترك بين وزارتي الداخلية والخارجية في ٢٠٠٤ - سمي "الشبان المسلمون والتطرف" - تسرب في ٢٠٠٥. وذكر هذا التقرير أن :

هناك سبب قوي بوجه خاص لزوال الوهم بين المسلمين ... هو ما يتصورونه عن "الكيل بمكيالين" في السياسة الخارجية للحكومات الغربية (وعادة في سياسات الحكومات الإسلامية) وبصفة خاصة بريطانيا والولايات المتحدة ... وعلى ما يبدو فإن هذا التصور أصبح أكثر حدة بعد ١١ سبتمبر. والتصور السائد هو أن "القمع السلبي" كما يتبدى في السياسة الخارجية البريطانية، أي عدم اتخاذ أي إجراء بشأن كشمير والشيشان، قد أخلى السبيل أمام القمع الإيجابي" - فقد رأى قسم من المسلمين البريطانيين أن الحروب على الإرهاب، والعراق وأفغانستان أعمال ضد الإسلام[٣٢].

وقد أشار أسامة بن لادن إلى مسألة "الكيل بمكيالين" في خطاب كان قد ألقاه قبل أحداث ٧ يوليو بخمس سنوات في ٢٠٠٠، قال فيه :

إن البريطانيين مسئولون عن تدمير نظام الخلافة. وهم الذين خلقوا المشكلة الفلسطينية، وهم الذين تسببوا في مشكلة كشمير، وهم الذين فرضوا

حظرا على تقديم الأسلحة لمسلمي البوسنة ومن ثم جرى قتل مليـونين مـن المسلمين، وهم الذين يقتلون أطفال العراق جوعا، وهم الذين يسقطون القنابل باستمرار على هؤلاء الأطفال العراقيين الأبرياء[٣٣].

وآراء بن لادن تتضمن قدرا من الدقة، أكبر كثيرا من التبريرات التي قدمها لتفجيرات لندن زعيم فتنة هذه العصبة، محمد صديق خان. فبعد بضع شهور من أحداث ٧ يوليو، أذاعت محطة الجزيرة التليفزيونية شريط فيـديو كان خان قد أعده عشية الهجوم، ادعى فيه أنه جرى توقيته ليواكب الذكرى السنوية لتجاهل بريطانيا لعرض هدنة قدمها بن لادن يقضي بسحب القـوات من العراق وإلا فإنهم سيواجهون حملة إرهابية[٣٤]. لكن خـان قـدم أيـضا محاجة بأن أهل لندن هدف مشروع نظرا لأن "حكومتكم المنتخبة ديمقراطيا تواصل اقتراف الفظائع ضد شعبي في كل أنحاء العالم. ودعمكم لها يجعلكم مسئولين بصورة مباشرة"[٣٥]. كانت وجهة نظر خان هراء. فبـدلاً مـن أن يكونوا "مسئولين" عن أعمال حكومتهم، كان معظم البريطانيين يعارضـون غزو العراق – فقد عارض ٥٨ في المائة ذلك عشية الغزو، حـسب أحـد الاستطلاعات، في حين نبه الفريق طيّار بريـان باريـدج، قائـد القـوات البريطانية، "أننا ذهبنا إلى الحملة بدعم ٣٣ في المائة من الرأي العام"[٣٦]. ثم كان هناك الرأي الذي يجادل به خان وهو أن الحكومة البريطانية تعـارض "شعبي" (أي المسلمون)، وهي جزء من لازمة سائدة يرددها مجندو الجهـاد وهي أن بريطانيا "في حرب مع الإسلام". والواقع أنه على الرغم من هـذا التصور، فليس من الصدق ببساطة أن بريطانيا كانـت فـي حـرب مـع "الإسلام"، خاصة في ضوء تحالفاتها مع السعودية وباكستان، وإضافة لذلك،

تواطؤها المستمر مع أكثر معتنقي "الإسلام" تطرفا – بما في ذلك من هم على شاكلة خان.

كان ذلك هو السر القذر الكامن في صميم أحداث ٧ يوليو. فقد كانت التفجيرات إلى حد كبير، نتاجا للسياسة الخارجية البريطانية، ليس أساسا لأن مرتكبيها كانوا من معارضي الحرب في العراق، وإنما لأنها كانت نابعة من بنية تحتية للإرهاب أقامتها الدولة الباكستانية التي ساندتها هوايتهول زمناً طويلاً وتتضمن مجموعات إرهابية باكستانية استفادت من العمل السري لبريطانيا في الماضي.

ويرجع تقفي آثار أحداث ٧ يوليو بوضوح إلى باكستان. فقد تم تدريب خان في شمالي باكستان في يوليو ٢٠٠٣، وتعلم كيف يطلق بنادق الانقضاض في معسكر ورد أنه أقيم بعد فترة وجيزة من غزو بريطانيا للعراق[٣٧]. وزار ثلاثة من مفجري قنابل ٧ يوليو الأربعة – خان إلى جانب شهرزاد تنوير وحسيب حسين – باكستان بين نوفمبر ٢٠٠٤ ويناير ٢٠٠٥، في حين زار اثنان منهم، خان وتنوير، مدارس دينية في لاهور وفيصل آباد حيث تعلما كيفية صنع المتفجرات[٣٨]. وربما تلقت مجموعة ٧ يوليو أيضا "مشورة أو توجيها" من أفراد في باكستان بين أبريل ويوليو ٢٠٠٥، وبدأوا التخطيط للهجمات بعد فترة قصيرة من عودتهم من باكستان في فبراير ٢٠٠٥، حسبما ورد في تقرير رسمي عن تفجيرات لندن[٣٩]. كما زار مختار سعيد إبراهيم، وهو قائد الفتنة في مؤامرة تفجيرات ٢١ يوليو – وهي محاولة فاشلة قام بها خمسة متأسلمين بريطانيين لمهاجمة شبكة النقل في لندن – باكستان في وقت مماثل لزيارة خان وتنوير لها، بين ديسمبر ٢٠٠٤ ومارس ٢٠٠٥، كذلك انضم لمعسكر تدريب هناك[٤٠].

وإضافة لذلك، فإنه من المحتمل أن يكون جهاز المخابرات الباكستاني هو الذي درب مفجري قنابل ٧ يوليو وغيرهم ممن كانوا يرغبون في أن يكونوا "إرهابيين" بريطانيين. فعلى سبيل المثال، كان عمر الخيام وهو شاب عمره خمسة وعشرين عاما من سيوري، قائد جماعة من خمسة رجال ثبت أنهم مذنبون في أبريل ٢٠٠٧ في مؤامرة لتفجير قنابل مصنوعة من الأسمدة في بريطانيا. وقد تلقى في ٢٠٠٠ تدريبا في معسكر قرب مظفر آباد – عاصمة كشمير التي تحتلها باكستان – حيث شوهد كما قال جهاز المخابرات الباكستاني يدرب المجندين على التعامل مع المتفجرات. وكان لأسرة الخيام تاريخ في الخدمة في المؤسسة العسكرية الباكستانية وجهاز المخابرات الباكستاني، وقد تم العثور عليه وإعادته لبريطانيا "باستخدام صلات عسكرية"(٤١) وبالمثل، ورد أن ديرن باروت وهو بريطاني تحول للإسلام وحكم عليه بالسجن لمدة أربعين عاما في ٢٠٠٦ للتآمر على تفجير عدة قنابل في بريطانيا والولايات المتحدة، خضع "لتدريب مطول في باكستان قرب منطقة كشمير المتنازع عليها في ١٩٩٥"، وتعلم كيفية استخدام رشاشات ايه كي-٤٧، والقنابل اليدوية والكيماويات(٤٢). وربما استخدمت هذه التقنيات في أنشطة إرهابية جرى التخطيط لها لاحقا، وشملت نصب "قنبلة قذرة" مُشعة وإطلاق غازات في قطار هيثرو إكسبريس(٤٣).

وهناك أيضا صلات لذلك بالسياسات البريطانية في الماضي. فقد ظل معسكر تديره جماعة حركة المجاهدين الإرهابية في مانسهرا، وهي منطقة نائية في إقليم يقع على الحدود الشمالية الغربية قرب كشمير، يستقبل لسنوات كثيرة متطوعين بريطانيين من مسجد فنسبري بارك من أجل التدريب أساسا على القتال في كشمير. وورد أن خان زار هذا المعسكر في يوليو ٢٠٠١ في

حين كان تنوير يتلقى التدريب هناك على التعامل مع الأسلحة والمتفجرات(٤٤). وقد تم تدريب إرسالية من متطوعي حركة المجاهدين الذين ذهبوا إلى أفغانستان في الثمانينيات في معسكرات كان يديرها جلال الدين حقاني، من فصيل يونس خالص من الحزب الإسلامي الذي زودته بريطانيا بالتدريب وبقذائف مواسير النفخ، كما زودت وكالة المخابرات الأمريكية كوادر حركة المجاهدين بقذائف ستينجر، ودربتهم على استخدامها(٤٥). ويبدو ثانية أن بريطانيا تآمرت مع حركة المجاهدين، والتي كانت قد أعيدت تسميتها حينذاك إلى حركة الأنصار، خلال الجهاد في البوسنة وكوسوفو بالمساعدة في إرسال المناضلين للقتال ضد القوات اليوغوسلافية.

وجيش محمد فصيل من حركة المجاهدين ترعاه الحكومة الباكستانية، وهو مجموعة نضالية أخرى ورد أن بعض مفجري القنابل البريطانيين كانوا على صلة بها عندما زاروا باكستان. ويعتقد أن تنوير تلقى التدريب مع مناضلي جيش محمد في معسكر مانسهرا السابق ذكره(٤٦). وقد أخبر أحد مناضلي جيش محمد السلطات الباكستانية أنه قابل تنوير في فيصل آباد، جنوب غرب لاهور، في ٢٠٠٣(٤٧). كذلك كان رشيد رعوف وهو بريطاني من أصل كشميري زعموا تورطه في مؤامرة أغسطس ٢٠٠٦ لتفجير مطار هيثرو، عضوا في جيش محمد(٤٨). وكان محمد بلال مناضلاً آخر "في جيش محمد من أصل بريطاني، وهو شاب كان في الرابعة والعشرين من العمر من برمنجهام، قاد سيارة مملوءة بالمتفجرات في ديسمبر ٢٠٠٠ ليرتطم بها في قاعدة للجيش الهندي في سريناجار، وقتل تسعة أشخاص. والمعروف أن جيش محمد كان يجند في بريطانيا الأشخاص من أصل كشميري أو بنجابي.

ثم هناك جماعة العسكر الطيبة، وهي جزئيا من صنع جهاز المخابرات الباكستاني، تلقى مئات المجاهدين الشبان البريطانيين التدريب علـــى حـــرب العصابات في معسكراتها في باكستان[٤٩]. وقد ورد أن بعض مفجري قنابل ٧ يوليو كانوا على صلة مع العسكر الطيبة عندما زاروا باكستان. ويقال إن تنوير أمضى ما يصل إلى أربعة شهور في مدرسة دينية في لاهـــور كـــان يديرها مركز دعوة الإرشاد، وهي المنظمة الأم للعسكر الطيبة، وربما جرى تجنيده هناك لتفجير القنابل في لندن[٥٠]. كما أمضى بضعة أيام في مجمـــع المركز الممتد الأرجاء في موريدكي، خارج لاهور مباشرة[٥١].

وتشير الرابطة بين الصلات الإرهابية الممتدة من مفجري القنابل فـــي لندن، بوضوح إلى إسلام آباد والـــسياسة الخارجيـــة البريطانيـــة الحاليـــة والماضية، والواقع أن ٧ يوليو كانت جزئيا حالة من حالات "رد الكيد إلـــى النحر".

بعـــد ٧ يوليـــو :

منذ تفجيرات ٧ يوليو، انطوت معظم المؤامرات الإرهابية المعروفـــة ضد أهداف بريطانية أيضا على بريطانيين من أصل باكستاني لهم صـــلات بجماعات قائمة في باكستان. ويقول الوزراء البريطانيون حاليا إن ٧٠ فـــي المائة من الإرهاب الذي يلحق بالمملكة المتحدة له صلة بباكـــستان[٥٢]. ولا يزال المتطرفون في بريطانيا على صلة بالإرهابيين الـــذين يتخـــذون مـــن مناطق الحدود في باكستان مقرا لهم، ومن هناك يتلقون التوجيه وفي بعـــض الأحيان التدريب على العمليات، تماما مثل خان وتنـــوير[٥٣]. ومـــع ذلـــك استمرت الحكومة البريطانية تولي ثقة عامة كبيرة لاستعداد نظـــام مـــشرف

لمواجهة الإرهاب حتى وقت استقالته، على الرغم من حقيقة أن باكستان ظلت ترعى الجماعات الجهادية طوال العقود الثلاثة الماضية على الرغم من صلات هذه الجماعات بمفجري قنابل ٧ يوليو. وقد قال إيان بيرسون وزير الدولة في الخارجية بعد تفجيرات لندن بأسبوعين إن "حكومة باكستان حليف رئيسي في الجهود التي نبذلها لمحاربة التطرف وإضفاء طابع راديكالي والإرهاب، في المملكة المتحدة والخارج على حد سواء"[٥٤].

وتملق لندن لمشرف فاقه كثيرا تملق دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي له، فقد أعلن هذا في منتصف ٢٠٠٦ أن "الرئيس مشرف قام بعمل رائع في بلد صعب، في مناخ صعب، وهو متفان على نحو جلي في هزيمة الإرهاب ... لقد أظهر قيادة هائلة، قيادة شجاعة"، بينما كانت الولايات المتحدة تضخ أكثر من ١٠ مليارات دولار في باكستان في السنوات الست بعد ١١ سبتمبر، جزء كبير منها معونة عسكرية[٥٥].

بيد أنه بحلول أوائل ٢٠٠٦، كان نظام مشرف قد أصبح أكثر من مجرد حليف رئيسي للندن. وقد فسر ذلك آدم إنجرام وزير الدفاع بقوله: "إن باكستان حاسمة لتحقيق الأهداف الدولية لحكومة صاحبة الجلالة، بما في ذلك دحر الإرهاب، ودحر تجارة المخدرات، ودحر الانتشار النووي، وتحقيق الاستقرار الإقليمي، والتحكم في الهجرة، والدفاع عن حقوق الإنسان والمشاركة مع العالم الإسلامي"[٥٦]. ولو كان ذلك هو الحال، فإن هذا النظام يعتبر دعامة لوضع بريطانيا في العالم. وهكذا، استمرت بريطانيا في اعتمادها قديم العهد على القوى الاستبدادية المعارضة للقومية العلمانية والمتحالفة مع الإسلام المتطرف لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، مواصلة عقود من السياسة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

والواقع أن رعاية باكستان للإرهاب في كشمير استمرت بعد ١١ سبتمبر. فقد كتب مراسل *التايم* مارك كوكيس في ٢٠٠٦ يقول "إنه على أسوأ تقدير، فإن المؤسسة العسكرية البريطانية متورطة بصورة نشيطة في تدريب رجال مثل تنويروخان. وعلى الأقل، فإن الحكام العسكريين في إسلام آباد يسمحون للمناضلين بتلقي تدريب إرهابي في الأراضي التي يسيطرون عليها"(٥٧). ولاحظت منظمة هيومن رايتس ووتش في سبتمبر من ذلك العام أن "كل المعلقين المستقلين عمليا" يعترفون بأن "هناك تسللا مستمرا للمناضلين" من كشمير التي تحتلها باكستان إلى كشمير الهندية للقيام بأعمال إرهابية، وأنه لم "تكن هناك دلائل على أن المؤسسة العسكرية أو جماعات المناضلين في باكستان قررا التخلي عن التسلل كسياسة". والواقع أن "كل جوانب الحياة السياسية" في كشمير التي تحتلها باكستان كان يسيطر عليها الجيش الباكستاني وجهاز المخابرات الباكستاني والحكومة في إسلام آباد بصورة حازمة. وكان "أقرب حلفاء" المؤسسة العسكرية البريطانية في المنطقة، هم الجماعات الإسلامية المناضلة، ومنها جماعة العسكر الطيبة وحركة المجاهدين "التي كان لها مطلق الحرية" للعمل في كشمير(٥٨).

وأبرزت تقارير أخرى أن مئات من المناضلين كانوا يتلقون التدريب في كشمير على أيدي جماعات مثل العسكر الطيبة وحركة المجاهدين وجيش محمد، وأن المؤسسة الباكستانية كانت لا تزال تعتبرها مفيدة في سياستها المتعلقة بكشمير(٥٩). وادعت المخابرات الهندية أنه في منتصف ٢٠٠٥، كان هناك ٥٥ معسكرا في باكستان تدرب المتطرفين – ٢٩ منها كانت في كشمير، في حين انتشر الباقي في كافة أرجاء البلاد، من إقليم الحدود الشمالي الغربي إلى إقليم السند الجنوبي(٦٠). وقد قيل إن بعض هذه

المعسكرات كان يديره جهاز المخابرات الباكستاني؛ والباقي لم يكن في الإمكان إدارته بغير تواطؤ معه. وبحلول أواخر ٢٠٠٧، كانت القصة هي نفسها؛ فقد لاحظ فريق الأزمات الدولية "أنه على الرغم من تعهدات مشرف بإنهاء كل النشاط الإرهابي من الأراضي الباكستانية، بقيت البنية التحتية لجماعات مثل العسكر الطيبة وجيش محمد، سليمة لم تُمس"[٦١].

وكما حدث من قبل، لم يكن صحيحا أن بريطانيا لم تحط علما بدعم باكستان للإرهاب. فقد ذكر تقرير كتبه قائد بحري في أكاديمية الدفاع، وهي هيئة للبحوث متعددة التخصصات، تسرب للإعلام في أكتوبر ٢٠٠٦، "تزايد التحقيق الدولي في الدور المزدوج للجيش [الباكستاني] في محاربة الإرهاب في الوقت نفسه الذي يشجع فيه تحالف الأحزاب الدينية ومن ثم يدعم بصورة غير مباشرة طالبان من خلال جهاز المخابرات الباكستاني ... أن باكستان تدعم الإرهاب والتطرف بصورة غير مباشرة، من خلال جهاز مخبراتها"[٦٢] ومن ثم، ربما لا يدعو للدهشة أن تقارير وسائل الإعلام خلال سنة ٧ يوليو كانت تشير إلى أن سكوتلنديارد كانت "تشعر بالإحباط إزاء قلة المساعدات التي تقدمها منظمة المخابرات الباكستانية، جهاز المخابرات الباكستاني في مطاردة من ساعدوا مفجري قنابل ٧ يوليو"[٦٣].

بيد أن ذلك لم يكن كافيا لكي يوقف الوزراء البريطانيون إسرافهم في الثناء على جهود مشرف المفترضة في محاربة الإرهاب. ففي ديسمبر ٢٠٠٦ مثلاً، التقى بلير بمشرف "لتقاسم جدول أعمال مشترك لتشجيع الاعتدال المستنير ومحاربة قوى التطرف"، كما شرح كيم هاولز وزير الخارجية[٦٤]. وفي مؤتمرهما الصحفي المشترك الذي عُقد في لاهور، ألقى بلير أنشودة شكر وتسبيح في مشرف، قائلاً إن "العلاقات مع باكستان بلغت

ذروتها حقا بأكثر مما حدث في سنوات جدّ كثيرة"، وعرض "دعم (بريطانيا) لبرنامج الاعتدال المستنير الذي كان يفترض أن مشرف يطبقه. كذلك قال بلير : "أود أن أزجي كامل التقدير" لشجاعته وقيادته لجعل باكستان تقوم برحلة التغيير والتحديث، وأعتقد أنها في قيامها بذلك شكلت رمزا للبلدان الإسلامية في شتى أنحاء العالم"[٦٥].

وانهمرت عبارة "الاعتدال المستنير" باستمرار من أفواه المسئولين في الحكومة البريطانية، بشكل ضبابي يدعو للدهشة. ومع ذلك، فإن على دايان حسن الخبير في شئون باكستان في منظمة هيومان رايتس ووتش كتب يقول إن ذلك لم يكن سوى :

أن "الاعتدال المستنير" هو خدعة ابتكرها مشرف للاستهلاك الدولي. فقد ظل ما يعرف في باكستان بأنه "تحالف الملالي والعسكر" باقيا بجذوره العميقة، وواصلت المؤسسة العسكرية ومشرف النظر إلى القوى "المعتدلة" و"الليبرالية" في السياسة والمجتمع باعتبارها غريمهما الأساسي. والسبب في ذلك بسيط: أن الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات المدنية الهادفة من المحرمات في دولة جرت عسكرتها بصورة مفرطة. لقد كان الناخبون في باكستان يقترعون باستمرار لصالح الأحزاب المعتدلة ذات الوجهة العلمانية بصورة ساحقة ويرفضون المتطرفين الدينيين، ومن ثم لابد وأن تعتمد المؤسسة العسكرية على أشد العناصر رجعية في المجتمع للإبقاء على سيطرتها على السلطة[٦٦].

وفي سنة ٢٠٠٧، استمر الوزراء البريطانيون يؤكدون "تصميم مشرف على محاربة الإرهاب"، في حين يوضحون أن "العلاقات الثنائية بين باكستان وهذا البلد وثيقة كما لم تكن مطلقا من قبل". كما استمر جيوف هون وزير

الخارجية في أخبار البرلمان "بالتزام مشرف بتشجيع الاعتدال المستنير"[٦٧]. وفي الوقت نفسه، واصلت مجموعات مستقلة إيراد أن "اعتماد مشرف على الملالي لدحر الأحزاب المعتدلة على المستوى الإقليمي والوطني قد مكّن الأحزاب الدينية واتحادات المدارس الدينية التابعة لها من أسباب القوة، مما أوقف بالفعل أي تحرك صوب إجراء إصلاح ملموس"[٦٨].

وقد تكشف مدى استثارة مشرف بدرجة أكبر بضعة أشهر، عندما تفجرت أعمال شغب في مايو ٢٠٠٧ في كراتشي وأوقعت ما يربو على ٤٠ شخصًا قتلى. وقد أثارتها حركة متحدي قوامي، التي كان يرأسها الطاف حسين في لندن؛ وكان حسين قد منح الجنسية البريطانية خلال سنوات حكم بلير، لكنه كان ممنوعا من العودة إلى باكستان حيث كان يواجه تهما جنائية هناك. وعندما سؤل ديبلوماسي بريطاني عن السبب في عدم ترحيل حسين قبل منحه الجنسية، قال "إنه لم يقترف أي جريمة على الأرض البريطانية" – وتلك لازمة كانت مستمرة في سياسة لندنستان[٦٩].

كان مشرف يرى أن حركة متحدي قوامي التي كان قد أنشأها الجنرال ضياء في ١٩٨٤ لتعمل مصدا لحزب الشعب الباكستاني تلعب في عهده دورا مماثلاً لذلك، وأنها أصبحت حينذاك شريكا في حكومة ائتلافية في إقليم السند[٧٠]. وقد تفجرت أعمال الشغب عندما حاول أنصار الحركة منع افتخار شودري من الخروج من مطار كراتشي، وكان رئيسا للقضاة أوقفه مشرف لتقاعسه عن أن يكون طيعا بما يكفي للاستجابة لطلبات الدكتاتور. وحسب تقرير لشاهد عيان "فإن كثيرين من ١٥ ألف من رجال الشرطة وقوات الأمن الذين انتشروا في المنطقة بقوا مشلولين عندما كان نشطاء مسلحون من حركة متحدي قوامي يعترضون خروج تشودري. والواقع أنه مع سحائب

الدخان التي كانت تتلاطم فوق المدينة ... حدثت مشاهد غير عادية عندما أطلق رجال مسلحون بالبنادق يركبون دراجات نارية الرصاص على الجماهير التي كانت تتظاهر ضد برفيز مشرف، في حين وقفت الشرطة ساكنة تراقب". كما أبرز التقرير أن حسين "نسق المعارضة لوصول السيد تشودري وخاطب الحشود المتجمعة في شوارع كراتشي من خلال مكالمة بالهاتف المحمول نقلتها مكبرات الصوت"(٧١). ومع ذلك، فإن أعمال الشغب لم تلق سوى ذكر خاطف في البرلمان البريطاني، عندما سأل جورج جلاوي، جيوف هون وزير الخارجية عن دور حسين في إثارة أعمال الشغب هذه – وفي الرد، تقاعس الوزير حتى عن أن يذكر الموضوع، الذي سرعان ما تم طيه في غياهب النسيان(٧٢).

ومما له دلالته أن ديفيد ميليبند وزير الخارجية الجديد في حكومة جوردون براون الذي خلف بلير في يونيو ٢٠٠٦، زار باكستان في رحلته الأولى خارج أوروبا في الشهر التالي، وأعلن في مؤتمر صحفي عقده في باكستان أن البلدين تجمعهما "التزامات مشتركة إزاء قضايا عالمية، تتراوح من الإرهاب إلى تغير المناخ" وأنهما يسعيان إلى "تحقيق استقرار أكبر في شتى أنحاء العالم". وفي إجابة على أحد الأسئلة، قدم ميليبند دفاعا عن مشرف، قائلاً إن "لديه التزاما دوليا بالسلام والاستقرار، وأنه كرر لي مجددا بقوة بالغة، التزامه بالتصدي للإرهاب من المنبع"(٧٣).

وبعد أربعة شهور، فرض مشرف الأحكام العرفية في باكستان، وعطل الدستور واعتقل النشطاء والمحامين العاملين في مجال حقوق الإنسان. وردت الحكومة البريطانية بمناشدته علانية بالعودة إلى الحكم المدني والديمقراطي وتلك هي التعويذة المعتادة، لكن هوايتهول لم تهدد بقطع

المعونة والدعم العسكري المقدمين للنظام. ومثلما أبــرز فريــق الأزمــات الدولية، فإن بريطانيا، أومأت بجانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبــي، "إلى الرغبة في مواصلة التعاون مع الرئيس مشرف، وحكومته، خاصة فــي محاربة الإرهاب وانصب محور التركيز على الحاجــة إلــى خلعــه لزيــه العسكري وإجراء انتخابات – ليس بالضرورة إعادة النظام الدستوري وحكم القانون"[٧٤]. وقد ورد أن بريطانيا ومعها الولايات المتحــدة، عملتا وســيطا في ذلك الوقت لتأمين إبرام صفقة مع مشرف تسمح لزعيمة حزب الــشعب الباكستاني، بنظير بوتو بالعودة إلى باكستان بعد نحو عقد فــي المنفــى[٧٥]. وبعد عودتها بوقت قصير، تم اغتيالها في روالبندي في ديسمبر ٢٠٠٧. وفي اليوم التالي، استمر جوردون براون يكيل الثناء لباكستان باعتبارها "حليفــا كبيرا في المجهود الدولي لمحاربة الإرهاب"[٧٦]. وأجريت الانتخابــات فــي فبراير ٢٠٠٨، وفاز فيها حزب الشعب الباكــستاني والرابطــة الإســلامية الباكستانية، بمعظم المقاعد، وشكل حزب الشعب الباكستاني حكومة ائتلافيــة جديدة بقيادته، لكن مع بقاء مشرف رئيسا حتى أجبر علــى الاســتقالة فــي أغسطس، بضغط كبير من الحزبين الرئيسيين.

وختاما، لا ريب أنه من قبيل المفارقة أن الجهاديين استهدفوا بريطانيا بسبب ما زعموه عن "حربها على الإسلام" في حين أنها تآمرت طويلاً مــع القوى المتأسلمة ودولة باكستان الراعية لها. وإلى حد كبير، جــاء مفجــرو قنابل ٧ يوليو وغيرهم ممن رغبوا في أن يكونوا مفجري قنابل بريطــانيين والسياسة الخارجية البريطانية من الإسطبل نفسه [٧٧]. لقد كانت الجماعات الإرهابية الباكستانية هي التي شكلت – في ٧ يوليــو ولا زالــت تــشكل – الخطر الإرهابي الرئيسي الذي تتعرض له بريطانيا وبلدان كثيرة أخــــرى.

إن وسائل الإعلام الغربية تركز على بن لادن، ومع ذلك فـــإن الجماعـــات الباكستانية تدين بالقليل للقاعدة أو لا تدين لها بشيء على الإطلاق، فقد نشأت مستقلة عنها لحد كبير، بفضل المساعدة التي قدمتها لها الدولة الباكستانية إلى حد كبير(٧٨). لقد زادت مساندة بريطانيا قديمة العهد لباكـــستان، احتمـــالات الإرهاب في بريطانيا – والواقع أن هذه السياسة مسئولة عن تهديد بريطانيا بدرجة أكبر من مسئولية غزو العراق. وفي حين كـــان يبـــدو أن بريطانيـــا تعارض الإسلام المتطرف في باكستان، كانت مرة ثانية تعمل في الواقع مع قوى متحالفة معه، وهي سياسة ساعدت على تهميش القوى العلمانية، القومية والديمقراطية داخل البلاد – وتلك أولوية قديمة العهد تـــستند إلـــى خـــوف هوايتهول من الديمقراطية الحقيقية وتتسق مع السجل التاريخي الذي عرضناه في الفصول السابقة.

وسياسة باكستان إزاء أفغانستان مجال آخر يصعب فيه التوفيق بين دعم بريطانيا لإسلام آباد واهتمامها المعلن بهزيمة التطرف، وهو ما سنتجه إليه حاليا.

الفصل الثامن عشر

مواجهة الشرق الأوسط الجديد

التحدي الراهن الذي يواجه وضع بريطانيا والولايات المتحدة في الشرق الأوسط غير مسبوق في عالم ما بعد الحرب. ففي العراق، تحول الاحتلال إلى كارثة بالنسبة للمخططين الأنجلو أمريكيين، في حين يغرز انبعاث طالبان في أفغانستان القوات البريطانية في الوحل ويوقع بها إصابات متزايدة. ولا تزال إيران، وإلى حد ما سوريا، نظامين مستقلين يرفضان الخضوع للسياسة الغربية، إلى جانب خطر حصول طهران على أسلحة نووية تتحدى بها احتكار إسرائيل النووي في المنطقة. وفي فلسطين التي تحتلها إسرائيل، يتحدى الانتخاب الديمقراطي الذي جرى في يناير ٢٠٠٦ للقوة الصاعدة للجماعة الإسلامية، حماس – الفلسطينيين الطالحين" بالنسبة للغرب – إسرائيل وفصيل فتح العلمانية الفلسطينية – الفلسطينيون الصالحون". وفي لبنان، أوقعت ميليشيات حزب الله التي تساندها إيران هزيمة عسكرية بإسرائيل عقب غزو الأخيرة للبنان في يوليو ٢٠٠٦ وتواصل تحدي الحكومة الموالية للغرب هناك.

ومن الجلي أن هذه التطورات تتحدى الهيمنة الغربية الشاملة في الشرق الأوسط، الذي لا زالت له أهمية أولى بالنسبة إلى احتياطيات النفط والغاز. ومن بين الدول الرئيسية الثلاثة المنتجة للنفط، فإن إيران عدو رسمي، والعراق خارج عن السيطرة، ومستقبل السعودية غير مؤكد (كما

كان دوما). والمنتج الرابع، وهو الكويت، يديره نظام تابع موال للغرب، كما كان الحال دوما. وتهدد إيران الصاعدة، وبصفة خاصة الإطاحة بالهيمنة السنية في العراق – وهو ما يمثل أول استيلاء للشيعة على بلد عربي – بالإطاحة بالنظام الذي فرضه البريطانيون على المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، وهو نظام يتسم بهيمنة نظم ملكية سنية اعتمدت عليها بريطانيا والولايات المتحدة طويلا في تحقيق مصالحهما في المنطقة.

وإذ واجهت بريطانيا هذه التحديات، فقد انتهجت سياستين رئيسيتين. تمثلت الأولى منهما في السير في ركاب الولايات المتحدة بدرجة أكبر من أي وقت في عالم ما بعد الحرب، وبالذات في غزو العراق في ٢٠٠٣ ودعم إسرائيل – وهو اعتماد على واشنطن يعكس ضعف بريطانيا في تأمين مصالح كبرى على المحك. والسياسة الثانية هي محاولة بريطانيا رغم هذا أن تعمق تحالفاتها مع القوى السنية الرئيسية، وأساسا وكما الحال دوما، مع السعوديين – الذين انخرطوا في معركة محتدمة من أجل التفوق الإقليمي والديني مع غرمائهم الشيعة في طهران – وكذلك تحالفها مع الإخوان المسلمين – وهم من قدامى ممالئي بريطانيا السنة ويمثلون المعارضة الرئيسية للنظام في مصر. وتذكّر هذه السياسة بالتآمر البريطاني مع الإخوان في الخمسينيات، عندما كانت بريطانيا تواجه أيضا تحديات كبرى لمصالحها في الشرق الأوسط لكنها كانت تفتقر لحلفاء للنهوض بهذه المصالح. بيد أن السياسة البريطانية لا يمكن ببساطة اختزالها في استراتيجية تضع السنة مقابل الشيعة؛ فبعض الأعداء، خاصة سوريا وحماس ليسوا قوة شيعية، في حين أنه في العراق كانت بريطانيا تعمل من خلال قوى متأسلمة شيعية في تأمين مصالحها، كما سنرى لاحقا.

ومما فاقم المشكلة بالنسبة لبريطانيا، تزايد اعتمادها على الغاز والنفط المستوردين. وأهم وثيقة حكومية عن موضوع "أمن الطاقة" في بريطانيا، والتي نشرتها كلها تقريبا وسائل الإعلام العادية، تم إعدادها في فبراير ٢٠٠٣، تماما عندما كان الوزراء ينكرون أن الغزو المتوقع للعراق يرتبط بالنفط. فقد خلص كتاب أبيض أصدرته وزارة التجارة والصناعة إلى أن بريطانيا مؤهلة لأن تصبح مستوردا خالصا للغاز بحلول ٢٠٠٦ وللنفط في نحو ٢٠١٠. وبمجيء ذلك الوقت، يرجح تماما أن تستورد بريطانيا نحو ثلاثة أرباع احتياجاتها من الطاقة الأولية في حين سيأتي نصف الغاز والنفط في العالم من بلدان تعتبر حاليا غير مستقرة. وذكر الكتاب : "أننا نحتاج إلى إبراز أكبر لقضايا الطاقة الاستراتيجية في السياسة الخارجية" في كل أرجاء الحكومة، وأن "أهدافنا تتمثل في الحفاظ على علاقات قوية مع البلدان المصدرة" في حين "تعمل ونحن نشجع التنوع أيضا على التقليل لأدنى حد من خطر حدوث اضطراب في الإمدادات من جراء منازعات إقليمية"[١]. والكتاب في جوهره يدعو إلى الحفاظ على الوضع السياسي القائم في كثير من بلدان القمع ويعنى ذلك ضمنا أن بريطانيا قد تمضي للحرب للحفاظ على تدفق الإمدادات، وهو ما حدث على نحو واف بعد بضع أسابيع.

وبعد ذلك بخمس سنوات، أصدرت الحكومة في مارس ٢٠٠٨ وثيقة أساسية أخرى، بعنوان "استراتيجية الأمن القومي للمملكة المتحدة"، وتشير إلى أن المنافسة على إمدادات الطاقة آخذة في التزايد وأن الطلب العالمي على الطاقة سيزيد بنسبة ٥٠ في المائة في ٢٠٣٠ على ما هو عليه حاليا. والأمر الحاسم كما تضيف الوثيقة : هو "أن الأهمية المعطاة لأمن الطاقة والخطر المتزايد لحدوث نقص في الطاقة يزيدان إمكانية نشوب منازعات

ومشاحنات. وبالفعل تجعل بلدان على غرار الصين وروسيا السيطرة على إمدادات البترول الأولوية سياسة خارجية لها". وردا على هذا التهديد، يتعين على بريطانيا أن "تحترس من عودة ظهور تهديد يصدر عن دولة ما، بالحفاظ على قدرات وطنية قوية"، بما في ذلك المخابرات، والقوات العسكرية والأسلحة النووية؛ ولدى بريطانيا بالفعل ثاني أكبر ميزانية عسكرية في العالم بالمقاييس النقدية، مثلما أوضح التقرير[٢]. وكانت الرسالة هي أن الصين وإن كانت شريكا تجاريا، تشكل تهديدا عسكريا محتملا للمصالح البريطانية، إلى جانب روسيا، في حين أن الأماكن التي يرجح فيها بدرجة كبيرة نشوب هذه المنازعات واضحة للجميع – آسيا الوسطى والشرق الأوسط، ومن ثم فإن الإبقاء على الصين، وكذلك روسيا التي تشهد انبعاثا، خارج المنطقة التي تعد زبونا لبريطانيا، عامل جديد دخل في تخطيط السياسة الخارجية البريطانية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين.

والتقدير ليس تحليلاً منعزلاً عن غيره، فقد ألقى وزراء الحكومة خطبا كثيرة حول قضية "أمن الطاقة" في السنوات الخمس الماضية، ففي خطاب ألقاه جوردون براون في مانشن هاوس (دار العمودية في لندن) في نوفمبر ٢٠٠٧ – والذي حظي مفهومه فيه عن الأممية العنيدة" بتعليقات مسهبة – ذكر أيضا أنه مع تعرض إمدادات الطاقة للضغط، تنشب منافسة عالمية جديدة على الموارد الطبيعية". وأبرز الحاجة إلى "تقوية" المؤسسة العسكرية البريطانية" وكرر مجددا أن الولايات المتحدة "تمثل أهم علاقة ثنائية بالنسبة لنا"، مستنتجا أن الحماية البريطانية لهذه الموارد "ترتبط بصورة وثيقة بقدرة بريطانيا العسكرية وبالتحالف مع واشنطن"[٣]. والواقع أن السير ديفيد كنج المستشار العلمي الرئيسي السابق للحكومة وصف في ١٩٩٩ حرب العراق بأنها "أول حروب الموارد".[٤]

ويأتي الخطر المباشر لأقصى حد الذي يتهدد المصالح البريطانية من نظام إيران في ظل الرئيس أحمدي نجاد، الذي انتخب في أغسطس ٢٠٠٥ وعزز سياسة إيران الخارجية المستقلة، وزاد التحدي الذي تواجهه سياسة إسرائيل والولايات المتحدة في المنطقة، وأقام علاقات أوثق مع دول مثل روسيا وسوريا. وبذلك بقيت موارد إيران الشاسعة من النفط خارج سيطرة الغرب، لكن التحدي الذي تمثله إيران مرتبط بمخاوف بريطانيا من روسيا والصين. وقد قال كيم هاولز وزير الدولة بوزارة الخارجية: "نريدها [إيران] أن تكون أكثر مشاركة، لأن أوروبا الغربية في أمسّ الحاجة للغاز الإيراني. نريد تحطيم احتكار روسيا لإمدادات الغاز لأوروبا الغربية. ذلك قول مثير للجدل، لكن روسيا في حاجة لغرماء"(٥). ومن ثم، فالقضية هي أن نفط إيران، الذي يمكن أن يوفر بديلا لروسيا، "يسيطر عليه نظام مناوئ". كما أشار هاولز إلى الخوف من التوسع الصيني في السوق الإيرانية، وأخبر لجنة برلمانية في نوفمبر ٢٠٠٧ أن "هناك ٦٨ مليون نسمة في إيران، وأنها سوف يسيل لها لعاب الصينيين على وجه التأكيد. ولا أعتقد أن أيا منا يريد عزل إيران"(٦). ومرة ثانية، فإن الخوف يتمثل في أن تشرد إيران بعيدا عن الغرب وتطور علاقات أوثق، وربما حتى شراكة استراتيجية، مع الصين المتلهفة على اقتحام أسواق النفط في الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بإمكانية حصول إيران على أسلحة نووية، أخبر هاولز اللجنة البرلمانية نفسها بصورة موحية أن "خوفي الأعظم هو أن يظن الإيرانيون أنهم باستحداث قنبلة نووية سيزيدون من بصمتهم وتأثيرهم في الدوائر الدولية، بنفس الطريقة التي اعتقدت بها بلدان كثيرة في نهاية الحرب العالمية الثانية، أنها إذا حازت قنبلة ذرية فستصبح قوة كبرى في العالم"(٧).

ومن ثم، فالخطر يتمثل في أن تجاري إيران ببساطة ما فعلته بريطانيا من ستين سنة خلت وتحقق المساواة في القوة في منطقة تسعى لندن وواشنطن للسيطرة عليها والتفوق فيها على خصوم محليين وعالميين.

والأرجح أن بريطانيا منهمكة في عمليات سرية واسعة ضد إيران، إلى جانب الولايات المتحدة، على الرغم من قلة الأدلة التي ظهرت عن دور هوايتهول. وقد تواتر على نطاق واسع أن واشنطن تزود مجموعات المعارضة الإيرانية المتشددة سرًا بالنقود والتمويل[٨]. والأمر الأكثر جلاء في هذا هو مساندة الولايات المتحدة لجماعة جند الله (وإن كانت تسمى نفسها حركة المقاومة الشعبية في إيران) وهي جماعة سنية متطرفة تقاتل من محافظة بلوخستان في باكستان، وقد شنت هجمات بالقنابل والتفجيرات الانتحارية ضد أهداف عسكرية إيرانية ومدنيين إيرانيين على حد سواء في إقليم سيستان – بلوخستان الإيراني. وقد وصف بحث لمجلس العموم جماعة جند الله بأنها "فرع تابعة للقاعدة"، حارب قادتها قبلا مع طالبان[٩]. وقد أذاعت محطة إي بي سي نيوز في ٢٠٠٧ أن الولايات المتحدة تشجع جند الله وتقدم لهم المشورة منذ ٢٠٠٥[١٠].

وقد اتهمت إيران بريطانيا وكذلك الولايات المتحدة بدعم جند الله وكذلك مساندة جماعات متشددة تقاتل في محافظة إيرانية أخرى هي خوزستا، جنوبي العراق وتجاوز محافظة البصرة العراقية، وأنهما أيدا المظاهرات الضخمة التي تفجرت ضد نظام أحمدي نجاد في أواخر ٢٠٠٩"[١١]. وهناك تقارير عن استخدام أسلحة بريطانية الصنع في هجمات وقعت في إيران[١٢]. وإضافة لذلك، وردت إشارات إلى أن خطف بيتر مور خبير الحاسبات في العراق في ٢٠٠٧ نفذه الحرس الثوري الإيراني للانتقام

لاعتقاد طهران أن بريطانيا كانت وراء الهجوم الذي وقع بالقنابل في خوزستان[١٣].

وفي ٢٠٠٧ منحت الحكومة البريطانية لوكالة المخابرات المركزية موافقة على القيام بعمليات "سوداء" لإحداث تغيير في النظام في إيران، تنطوي على شن حملة دعاية ترويج معلومات زائفة ووضع استراتيجية لوقف برنامج إيران النووي[١٤]. ويبدو أن جهاز المخابرات الخارجية كان متورطا في هذه الحملة، التي ربما انطوت على إدخال معدات إلى إيران تحوي فيروسات وتعديلات لتخريب برنامجها النووي. وحسبما قال رونن برجمان الصحفي الإسرائيلي، فإنه في ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تحطمت في إيران ثلاث طائرات على الأقل تابعة للحرس الثوري الإيراني كانت تحمل كوادر مرتبطين بالبرنامج النووي[١٥]. كذلك تعاونت بريطانيا مع الجهاز السري الإسرائيلي، الموساد، للتصدي لإيران. ففي مايو ٢٠٠٨، زار السيرجون سكارليت رئيس جهاز المخابرات الخارجية آنذاك، إسرائيل لتعزيز ما أسماه مسئولون إسرائيليون "حوارا استراتيجيا" مع الموساد[١٦]. وفي العام التالي، ورد أن مائير داجان رئيس الموساد أخبر سكارليت في محادثات أخرى جرت بين الطرفين، أن السعودية أعطت لإسرائيل الإذن باستخدام فضائها الجوي لقصف إيران[١٧].

وللتصدي لإيران، وللتحدي الأعرض لأمن الطاقة في بريطانيا، لجأت بريطانيا أيضا إلى إقامة ما أسماه توني بلير رئيس الوزراء "تحالف الاعتدال"، وهو في الواقع جزء من اعتماد لندن المتزايد على القوى السنية في المنطقة.

" **تحالف الاعتدال " الذي أقامته بريطانيا :**

في أغسطس ٢٠٠٦ ألقى توني بلير، ما وصفته داوننج ستريت بأنه خطاب رئيسي بشأن الشرق الأوسط أمام مجلس الشئون العالمية في لوس أنجليس، أشار فيه إلى :

أنه هناك قوس للتطرف يمتد حاليا عبر الشرق الأوسط ويمس، على نحو متزايد، بلدانا تبعد كثيرا عن المنطقة. وتقتضي هزيمته إقامة تحالف للاعتدال يرسم مستقبلا مختلفا يمكن فيه للمسلمين واليهود والمسيحيين، للعرب والغربيين، للأمم الثرية والنامية أن تحقق التقدم في سلم وتجانس مع بعضها البعض.

وقال بلير إن الشرق الأوسط يشهد "صراعا جوهريا حول القيم التي ستشكل مستقبلنا" بين "الإسلام الرجعي والإسلام المعتدل والسائد". وتقف في معسكر الاعتدال "القيادة" الفلسطينية (أي الرئيس محمود عباس من فصيل فتح)، والمشيخات الإقطاعية في الإمارات العربية المتحدة، والبحرين والكويت وقطر، وكذلك تركيا، كما ذكر إسرائيل، التي ينظر إليها على أنها ببساطة في حالة دفاع عن النفس ضد حماس وحزب الله. لم يرد ذكر للسعودية لكن يمكن افتراض أنها اعتبرت من بين المعتدلين (أي القوى الموالية للغرب). وكان في المعسكر "الرجعي"، القاعدة، وحماس وإيران. وتعتبر الأخيرتان "مصدرا دائما لزعزعة الاستقرار والارتكاس" – وكذلك دمشق لسماحها لمناضلي القاعدة بدخول العراق، وطهران لدعم "الشيعة المتطرفة" هناك. وبالنسبة للمعسكر الرجعي فإن أمامه "خيار : إما الانضمام للمجتمع الدولي والالتزام بنفس القواعد مثل بقيتنا، أو أن تتم مواجهته"(١٨).

وكان ما يقصده رئيس الوزراء البريطاني بوضوح هو أن إيـران وسـوريا يجب أن يمتثلا لأوامر الغرب وإلا فإنه يتوعدهما.

بيد أن الجزء الأهم في خطاب بلير – والذي أغفلته وسائل الإعلام – كان بيانه عن كيف كان دعم بريطانيا للإسلام "المعتدل" مرتبطـا بأهـدافها الأعرض في السياسة الخارجية. وقال بلير إن بريطانيا والولايات المتحـدة يتعين عليهما أن يشرعا في "تمكين (الإسلام المعتدل) من أسباب القوة" وأكد أن "انتصار المعتدلين يعني إسلاما منفتحا؛ منفتحا على العولمـة". بيـد أن "هناك خطرا أن يعود العالم، بعد الحرب الباردة، إلى سياسة علمية تستند إلى مجالات النفوذ"، وأن " الصين ستغدو بلا ريب قوة عظمى أخرى في العالم" في خلال ٢٠-٣٠ عاما، إلى جانب ازدياد قوة الهند وروسيا. وفي ظل هذا الوضع :

فإنه كلما زادت رؤيتنا للعالم قوة وجاذبية، وزاد النظر إليها باعتبارها لا تستند للقوة فحسب وإنما للعدل أيضا، أصبح من الأسهل بالنسبة لنا تشكيل المستقبل الذي لا يعود فيه في الإمكان التفوق على أوروبا والولايات المتحدة اقتصاديا وسياسيا. وقبل ذلك بزمن طويل نريد انتصار الإسـلام المعتـدل السائد على الإسلام الرجعي[١٩].

ويبدو أن بلير كان يقول بذلك: إن بقاء الهيمنة الغربية في العالم يعتمد جزئيا على انتصار الإسلام "المعتدل"، الذي يعد حليفا للغرب في وجه صعود الصين وغيرها من البلدان الناهضة. لقد كان تعليق بلير في الواقع تكـرارا للسياسة البريطانية قديمة العهد – أنه يتعين الاستمرار في اسـتغلال القـوى الإسلامية (في الواقع القوي المتأسلمة في حالة السعودية) لـدعم الأولويـات البريطانية الأساسية.

وبعد أن ترك بلير منصبه، نأت وزارة الخارجية بنفسها عن مفهوم "قوس الاعتدال"، وأبرزت أن "اللغة غير الملائمة قد يكون لها مردود عكسي"[٢٠]. وأفاد المجلس البريطاني تحقيقا برلمانيا بأن استخدام عبارات طنانة مثل التطرف" يمكن "اعتباره إحياء للنهج الاستعمارية وتقسيما للمنطقة على أساس الطوائف الدينية"[٢١]. وتلك إشارة لسياسة فرق تسد البريطانية التقليدية التي كان بلير يعرب عنها مرة ثانية. لكن الجدير بالذكر أن ديفيد ميليبند وزير خارجية جوردون براون، كان لا يزال يستخدم عبارة "قوى الاعتدال" في أواخر ٢٠٠٧، ولا ريب أن هذه السياسة قائمة حتى الآن[٢٢]. لقد كان تقسيم بريطانيا للشرق الأوسط في الأساس ترديدا لنفس طنطنة بوش القائلة "إما أن تكون معنا أو ضدنا" بعد ١١ سبتمبر، وهي لا تختلف عن طنطنة طالبان، التي ينقسم العالم عندها إلى دار الكفر (الدول غير الإسلامية)، ودار المنافقين (دول دينية تمثل إيران وتركيا)، ودار الإسلام (الدول الإسلامية الحقة مثل باكستان والسعودية)[٢٣].

ويتراءى الاستعداد للمرحلة الجديدة لبريطانيا التي تقضي بتمكين "الإسلام المعتدل" من أسباب القوة، في سلسلة من الوثائق الحكومية تمتد من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦ تسربت إلى صحيفة *نيو ستاتسمان* في مطلع ٢٠٠٦. وترتبط الوثائق بموضوع مشترك: أنه توجد في العالم الإسلامي عادة قوى معارضة قوية يتعين على بريطانيا أن تعمل معها، خاصة الإخوان المسلمين. وقد أوضحت إحدى الوثائق التي تسربت، وهي مذكرة مشتركة بين وزارتي الداخلية والخارجية بتاريخ يوليو ٢٠٠٤ تدور حول موضوع "العمل مع الجالية الإسلامية" في بريطانيا"، أن "الحركة الإصلاحية يمكن إرجاعها إلى الإخوان المسلمين (حسن البنا) والجماعة الإسلامية (مولانا المودودي)،

وهي تتمسك بصحيح الدين لكنها براجماتية" – وتلك إشارة إلى المنظمتين الإسلاميتين الرئيستين اللتين تعاونت بريطانيا معهما في الماضي(٢٤). لكن كان هناك إدراك إلى أن الإخوان المسلمين هم أيضا "حركة سياسية تعتبر الإسلام نموذجا للتنظيم الاجتماعي والسياسي مع جعل الشريعة هي الأساس للتشريع"(٢٥). كان أنجوس مكّي واضع هذه المذكرة، الذي كان يعمل في إدارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في وزارة الخارجية، أحد مهندسي هذه السياسة البريطانية للارتباط بالجماعات المتأسلمة. وكان مكّي قد كتب قبل هذا مذكرة تصف مؤتمرا عقد في باريس ناقش فيه مسئولون بريطانيون وغيرهم من المسئولين الأوروبيين والأكاديميين الحركات المتأسلمة في العالم العربي، أبرز فيها أن معظم الحركات المتأسلمة "على حذر من دوافع الغرب لكنها مستعدة للتعامل معه" وأنها في كثير من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "تشكل المعارضة المهيلكة الأساسية وهي حسنة التنظيم". بل إن مكّي لاحظ أنه: "في ضوء أن الجماعات المتأسلمة هي عادة أقل فسادا من الأغلبية في المجتمعات التي تعمل فيها، فإنه يجب إيلاء الاعتبار لتوجيه موارد المعونة من خلالها، مادامت توافرت فيها شفافية كافية"(٢٦).

وفي نحو الوقت نفسه، كان يتم تداول بحث جرى إعداده لغرض خاص في هوايتهول، كتبه باسيل إيستوود وهو سفير بريطاني سابق في سوريا، وريتشارد ميرفي مساعد وزير الخارجية الأمريكي في إدارة ريجان، وكان بعنوان "ينبغي لنا أن نتحدث إلى المتأسلمين السياسيين في الشرق الأوسط وليس في العراق فحسب". وذكر البحث صراحة أن "الحقيقة البشعة في الشرق الأوسط هي أن الحركات الأكثر أهمية التي تحظى بتأييد شعبي هي تلك التي ترتبط بالإسلام السياسي"؛ وجاء فيه أنه :

طوال عام حتى الآن انهمكنا في حوار مع مجموعة صغيرة من الأشخاص المطلعين على أحوال الفروع الوطنية المختلفة للإخوان المسلمين، وبحماس وبحزب الله. وهم لا يمثلون هذه الحركات رسميا، لكننا نعتقد أنهم يتحدثون بثقة. وكان البعض منهم قد تم سجنه بسبب معتقداتهم، كانوا يصفون حركات أكثر ديمقراطية من الحكومات العربية المعنية (والتي عادة تتلاعب في الانتخابات حتى لا تفوز مثل هذه الحركات).

وبعد ذلك أبرز إيستوود وميرفي الفروق بين المتأسلمين السياسيين "الذين يسعون إلى التغيير لكنهم لا يدعون لاستخدام العنف في الإطاحة بالنظم، وبين الجهاديين، المتطرفين الإسلاميين الذين ينادون بذلك". وخلصنا إلى القول بأن "حكومات مجموعة الثمانية يتعين عليها حاليا، وربما بصورة غير مباشرة، أن تشرع في الحوار مع هذه الحركات وأن تشركها في مسيرة المجتمع المدني في مبادرة الشرق الأوسط الأعرض"- برنامج الولايات المتحدة المفترض أنه يسعى للنهوض بالإصلاح الديمقراطي في المنطقة[٢٧].

وكان أحد المنشقين على هذه الاستراتيجية المقترحة هو السير ديريك بلمبلي السفير البريطاني في مصر. فقد أكد أنه "من الواضح أنه من المستصوب الحديث إلى المتأسلمين إن استطعنا. وسنظل نبحث عن فرص الحوار مع المتأسلمين هنا". بيد "أنني اكتشفت ... اتجاها لدينا للانحراف نحو التعامل في حد ذاته : اتجاه للخلط بين التعامل مع العالم الإسلامي والتعامل مع التأسلم والتهوين من المهالك الحقيقية للغاية التي تنتظرنا في التعامل مع المتأسلمين" في سياساتهم الخارجية والاجتماعية التي يرجح أن يأخذوا بها إن تولوا السلطة فعلاً في بلدان مثل مصر"[٢٨]. كان بلمبلي يقول هنا إن هناك قوى أخرى غير المتأسلمين ينبغي لبريطانيا أن تتعامل معها، ويكرر أيضا

الآراء التي أعرب عنها مسئولون في الخمسينيات بأن الإخوان المسلمين هم في الأساس قوة معادية للغرب. ومع ذلك، فإن هذا لم يوقف التآمر البريطاني مع الإخوان لا آنذاك ولا الآن.

وقد تأكد النفوذ المزدهر للإخوان المسلمين باعتبارهم قوة سياسية في مصر بعد تداول هذه المذكرة بخمسة شهور. ففي الانتخابات البرلمانية التي جرت في نوفمبر ٢٠٠٥، حصل مرشحو الإخوان الذين تقدموا للترشيح كمستقلين (حيث إن حزبهم محظور رسميا) على ٨٨ مقعدا بنسبة ١٩ في المائة من الأصوات، مما جعلهم أقوى مجموعة معارضة بمفردها لنظام الرئيس حسني مبارك، الذي ظلّ في السلطة منذ ١٩٨١. وبعد ذلك بفترة وجيزة، تجاهلت الحكومة البريطانية اعتراضات بلمبلي بوضوح وقررت التعامل مع الإخوان.

وقد كتبت جولي ماكجريجور، وهي من الفريق المختص بالعرب وإسرائيل وشمال أفريقيا في وزارة الخارجية، إلى وزير الخارجية في يناير ٢٠٠٦ توصي بأن "تزيد (بريطانيا) تواتر الاتصالات على مستوى العمل مع أعضاء البرلمان من الإخوان المسلمين (الذين لا ينادون بالعنف) خاصة من هم أعضاء في لجان برلمانية". والمثير للاهتمام أنها لاحظت أنه حتى ٢٠٠٢، كانت لوزارة الخارجية "اتصالات غير متواترة على المستوى العملي (يقوم بها سكرتير ثان)" مع أعضاء البرلمان من الإخوان، لكن هذه الاتصالات قلّت بعد ضغط من نظام مبارك. ومنذ ٢٠٠٢، لم تجر بريطانيا "سوى اتصالات عارضة مع أعضاء من الإخوان المسلمين ولقاءات عشوائية غير مرتبة". كان مأمون الهضيبي هو القائد الروحي للإخوان المسلمين حتى وفاته في يناير ٢٠٠٤، وهو ابن حسن الهضيبي، الذي كانت بريطانيا قد

تعاونت معه في الخمسينيات؛ وليس من الواضح ما إذا كان المسئولون البريطانيون قد أجروا اتصالات مع مأمون أم لا. كما كتبت ماكجريجور تقول إن "الولايات المتحدة تراجع موقفها بشأن الاتصال مع الإخوان المسلمين، بعد أن كانت ترفض أي اتصال بهم من قبل" مما يعني أن تغير الموقف البريطاني ربما جرى تنسيقه مع واشنطن. كما اعترفت بأن "إظهار أي تغيير في الطريقة التي نتعامل بها مع الإخوان يتعين تناوله بحرص، بغية حماية علاقاتنا الثنائية مع مصر"، التي تعتبر حكومتها جماعتهم منظمة إرهابية[٢٩].

وأسفرت مذكرة ماكجريجور عن فورة واضحة من الاتصالات البريطانية مع الإخوان. ففي مارس ٢٠٠٦، نظمت مؤسسة وستمنستر للديمقراطية التي تمولها الخارجية "ورشة عمال للتشاور" في القاهرة "ضمت معا نشطاء سياسيين مصريين شتى، منهم أعضاء في البرلمان من الحكومة، وأحزاب المعارضة ومن المرتبطين بالإخوان المسلمين"[٣٠]. وفي مايو، أخبر وزير الدولة بالخارجية كيم هاولز البرلمان بأن المسئولين البريطانيين في مصر أجروا "اتصالات عارضة مع أعضاء من الإخوان المسلمين منذ سبتمبر ٢٠٠١"، وأن مسئولين آخرين التقوا بممثلي الإخوان في الأردن والكويت ولبنان وأجروا "اتصالات محدودة" مع أعضاء في الإخوان المسلمين في سوريا، "الذين توجد قيادتهم في المنفى في لندن"[٣١]. كذلك قال هاولز ردا على سؤال برلماني آخر بشأن الإخوان المسلمين:

ينبغي أن نلتزم أقصى قدر من الحرص في ألاّ نصور كل المتأسلمين باعتبارهم دعاة عنف لأنهم بالتأكيد ليسوا كذلك ونحن مستعدون للتعامل مع المنظمات والأفراد الذين يتمسكون بقيم الديمقراطية ويستخدمون وسائل سلمية

لتحقيق أهدافهم، ونعترض على آرائهم عند الاقتضاء. وبعض من هؤلاء تم انتخابهم، في البرلمان المصري على سبيل المثال، باعتبارهم مستقلين، لكنهم يرتبطون بالإخوان المسلمين على نحو واضح. وقد التقى ديبلوماسيونا بأشخاص كهؤلاء في بعض المناسبات. إننا لا نخرج عن مألوفنا لإجراء مثل هذه الاجتماعات لكنها عندما تحدث فإننا نحبذ لهم فيها نهج عدم العنف، ونعترض على الإرهاب ونسعى للتعاون(٣٢).

وأضاف هاولز ردا على سؤال آخر لكيث سيمبسون عضو البرلمان عن حزب المحافظين حول ما إذا كان الإخوان المسلمون متورطين في الإرهاب، بأنه "ليس لديه أي معلومات عن ذلك" وأن "السيد المحترم الشريف يتذكر بالطبع أن لهذا البرلمان بعض التاريخ في الاشتراك في محادثات مع منظمات إرهابية، مثل منظمة الجيش الجمهوري الأيرلندي"(٣٣). كان ذلك ردا مثيرا للانتباه، يبين أولاً أن الحكومة تواصل سياستها قديمة العهد في اعتبار القوة المتأسلمة متعاونا محتملاً، وهو ثانيا يعني ضمنا أن الحكومة مدركة تماما لصلة الإخوان المسلمين بالإرهاب.

ومن الواضح أن سياسة التعامل استمرت فيما وراء هذه المذكرات التي تسربت. ففي أكتوبر ٢٠٠٧ مثلاً، قالت وزارة الخارجية" إننا نتبع سياسة قديمة العهد للتعامل مع البرلمانيين المصريين من كل الخلفيات، بما في ذلك المنتمين للإخوان المسلمين. وسنستمر في اتباع هذه السياسة"(٣٤). ويبدو أن السياسة البريطانية في هذا تتعاشق مع سياسة الولايات المتحدة التي كشفت مؤخرا اتصالاتها المعروفة وإن كانت محدودة مع الإخوان المصريين(٣٥).

فائـدة الإخـــوان :

أثارت سياسة حزب العمال الجديدة بالتعامل مع الإخوان المسلمين نقدا من كتاب الجناح اليميني مثل ميلاني فيلبس وعضو البرلمان عـن حــزب المحافظين مايكل جوف، وكذلك من الصحفيين الليبراليين مثل نـك كـوهين ومارتن برايت، الذين تسربت إليهم مذكرة وزارة الخارجية. فقد هاجم الأخير الحكومة على إيلاء الأولوية للعلاقات مع اليمـين المتأسـلم علـى حـساب أصوات أخرى في المجتمع الإسلامي، وكذلك لتورطها مع بعـض الأفـراد الذين تغاضوا عن التفجيرات الانتحارية[٣٦]. وشن بعض المعلقـين هجومـا عنيفا على "اليسار" عموما وهم يبرزون دعوى كين ليفنجستون عمدة لنـدن آنذاك ليوسف القرضاوي، القائد الروحي لجماعة الإخوان المسلمين الدولية، لزيارة لندن، ودعمه لائتلاف وقف الحرب على العراق وفلسطين في الحملة التي نظمها مع الرابطة الإسلامية في بريطانيا، وهي الجناح البريطاني مـن الإخوان المسلمين. ويلاحظ مارتن برايت أنه "مما يدعو للاكتئاب أن قلة بهذا القدر من اليسار لم يكونوا مستعدين للتصدي لقضية التهدئة التي تقـوم بهـا وزارة الخارجية مع الإسلام المتطرف إلا بقصد التقليل من أهميتها لأدنـى حد"[٣٧]. وأظن أن برايت على صواب في هذه النقطة، لكن هـذه الـسياسة ليست سياسة تهدئة بقدر ما هي سياسة تضرب بجذورها في تعاون بريطانيا الحالي مع اليمين المتأسلم لتحقيق أهداف أساسية للسياسة الخارجية.

وتبين بعض من الوثائق التي تسربت بجلاء السبب في أن بريطانيـا ترغب في التعاون مع الإخوان. فقد أشار السفير بلمبلى في مذكرته في يونيو ٢٠٠٥ إلى أن الحديث للمتأسلمين يمكن أن يكون مفيدا حيث "إننا قد نحصل على معلومات" – وتلك سياسة تتسق مع الاستراتيجية البريطانية التي تقضي

بتجنيد المتطرفين ليعملوا مرشدين، كما رأينا. لكن بلمبلى كتب أيضا يقول إن مصلحة بريطانيا في مصر تقضي بالضغط على نظام مبارك للنهوض بالإصلاح السياسي وأن "الطريق التي تأخذنا إلى هناك قد تكون وعرة، وتنطوي بلا ريب على ممارسة الإخوان المسلمين قدرا أكبر من الضغط على الشوارع". وبذلك، فإن بلمبى يعتبر الإخوان المسلمين بوضوح عتلة تحريك لإحداث تغيير داخلي، وهي سياسة كما أوضحت من قبل تعتبر من منافع إيواء الجماعات المتطرفة في لندنستان. ولم يقترح السفير أن تشجع (بريطانيا بصورة مباشرة) جماعة الإخوان أو أن تضغط على نظام مبارك لإضفاء الشرعية عليها، حيث إن هذا سينسف علاقات لندن مع القاهرة؛ بيد أنه إذا تم "قمع الإخوان بشكل عدواني، فإن الأمر سيقتضي منا ردا"[٣٨]. وبالمثل، اعترف أنجوس مكّى بأن الأخوان "لا زالوا أكبر تجمعات المعارضة في مصر وأكثرها فاعلية. وقدرتهم على حشد التأييد ونقدهم للنظام الحالي أكثر فاعلية بكثير من قدرة أحزاب المعارضة ونقدها المرخص بها"[٣٩].

وكانت مبررات جولي ماكجريجور المسئولة بالخارجية لزيادة الاتصالات هي أن ذلك "سيساعد في إحباط انتشار التطرف، والتأثير على هذه الجماعات التي لها حول وطول لدى الجماهير ويوفر أيضا لبريطانيا" فرصة دحر تصورها عن الغرب، بما في ذلك المملكة المتحدة، وكذلك روشتتها لحل التحريات التي تواجه مصر والمنطقة"[٤٠]. وكانت حجة ماكجريجور الأولى عن "إحباط انتشار التطرف" هي أن التعامل مع من هم أقل تطرفا بدلا من الجهاديين قد يساعد في درء التغيير الأكثر عنفا، وهو الأمر الذي ربما يمثل الخوف الدائم الذي ينتاب الغرب من حدوث ثورة

بالأسلوب الإيراني. ومع ذلك، فإن هذا يحتمل أن يجعل الإخوان معبرا إلى نظام أكثر تطرفا على وجه التحديد.

وفي رأيي أن ما تفعله بريطانيا بالتعامل مع الإخوان هو تأمين نفسها في حالة تغيير النظام في المستقبل. ذلك أن مستقبل مصر محفوف بالشكوك بعد وفاة مبارك أو سقوطه، وما إذا كانت ستنشب ثورة أم لا، فالإخوان يستطيعون القيام بدور في الحكم أو في الانتقال. إن الرهانات عالية حيث إن مصر هي الدولة العربية القائدة، ولها نفوذ سياسي وثقافي كبير في المنطقة، وبريطانيا هي أكبر مستثمر أجنبي في البلاد، بما يصل لنحو ٢٠ مليار دولار[٤١]، والصفوة البريطانية تريد أن تكون في وضع أفضل منه بعد سقوط شاه إيران في ١٩٧٩، وفي هذا يعتبر استغلال المتأسلمين أمرا حاسما على الأرجح. وفي ضوء التحديات التي تواجهها قوة بريطانيا، ومصالحها في النفط، في أماكن أخرى من الشرق الأوسط، فإن قيام نظام في القاهرة خارج عن مجال نفوذ بريطانيا، سيمثل بوضوح كارثة بالنسبة إلى مخططي هوايتهول.

لا ريب أننا نستطيع تجاهل فكرة أن تعامل بريطانيا مع الإخوان يرتبط بدعم هوايتهول المفترض للديمقراطية في الشرق الأوسط فقد عارضت بريطانيا مطوّلا الحكومات والحركات الشعبية في المنطقة، أساسا لأنها تنزع لأن تكون أكثر "عداء للغرب" من النظم الحالية الموالية للغرب، سواء كانت هذه الحكومات والحركات متأسلمة أو قومية علمانية. والمرجح أن بريطانيا تعتبر الإخوان – مثلما فعلت من الخمسينيات إلى السبعينيات – مصدّا للقوى العلمانية القومية المعارضة في مصر وفي المنطقة، مثل حركة كفاية وهي حركة جماهيرية للقوميين العلمانيين واليساريين، ظهرت في ٢٠٠٤ ممثلة

لتحدى شعبي لنظام مبارك. ومن ثم يجيء تعامل بريطانيا مع المتأسلمين على حساب دعم المجموعات الأكثر ليبرالية، مثلما عني ضمنا تعليق السفير بلمبلى الوارد أعلاه. فحتى أوائل ٢٠١٠، لم يرد أي ذكر لكفاية في البرلمان البريطاني أو على موقع وزارة الخارجية علي الشبكة العنكبوتية – وذلك دليل على مدى بُعد هذه الحركة عن شاشة رادار السياسة البريطانية. ربما يرون أن الإخوان المسلمين سدا منيعا أمام أي تغيير وطني أكثر شعبية في مصر والمنطقة. ومثلما أوضح ياسر الزويتران المحلل الفلسطيني فإن: "بعض السياسيين والناس العاديين في مختلف البلاد العربية ينتقدون أعضاء جماعة الإخوان المسلمين بل وحتى يسخرون منهم بسبب موقفهم المهادن إزاء النظم الحاكمة، بل ولأنهم حتى أصبحوا أداة في أيدي الحكومات لتهدئة الشارع العربي وتدجينه، المتأهب للثورة والتمرد"(٤٢).

وسياسة بريطانيا مختلفة إزاء سوريا، التي يحكمها نظام بشار الأسد، وهي عضو سابق في محور الشر الذي قال به جورج بوش، لكنها تعتبر المتأسلمين مفيدين مرة ثانية والأرجح أن بريطانيا والولايات المتحدة تستغلان الاتصالات مع السوريين الذين يتخذون من لندن مقرّا لهم، لاستخدامهم أداة للضغط على النظام وزعزعة استقراره وكذلك دعم إمكانية تشكيلهما لنظام آخر يخلفه تربطهما علاقات مع شخصيات رئيسية فيه. والمعروف أن الولايات المتحدة كانت قد تعاونت مع الإخوان السوريين لزعزعة نظام والد بشار، حافظ الأسد، الذي حكم سوريا حتى وفاته في ٢٠٠٠(٤٣). وفي أغسطس ٢٠٠٢، عقد الإخوان السوريون الذين كانوا يحاولون تنصيب أنفسهم قائدًا للمعارضة، مؤتمرا في لندن تحت شعار.

"سوريا لشعبها كله" ودعوا إلى إقامة نظام سياسي "تعددي" جديد[٤٤].

وفي يونيو ٢٠٠٦، عقدت جبهة الإنقاذ الوطني، وهي تجمع ائتلافا ضم الإخوان (حتى انسحابهم منه في ٢٠٠٩) والقوى العلمانية، مؤتمرا آخر للمعارضة في لندن، ضم ٥٠ منفيا سوريا، دعا إلى تغيير النظام[٤٥]. ومن الواضح أن أنشطة المعارضة في سوريا تُدبّر في لندن وهو أمر تتسامح معه السلطات البريطانية كما هو واضح. وقد قال علي صدر الدين بيانوني زعيم الإخوان الذي انتقل إلى لندن في ٢٠٠٠ بعد أن أمضى عشرين عاما في الأردن "إن لدينا أعضاء في سوريا، لكننا نتحاشى إضفاء أي هيكل يمكن تحديده على هذه الأنشطة"[٤٦].

بيد أنه بحلول أواخر ٢٠٠٨، غيرت بريطانيا ومعها الولايات المتحدة موقفهما إزاء العلاقات مع سوريا، وبدأتا محاولة التودد إلى النظام، ربما لزيادة عزلة إيران أساسا. وزار وزراء بريطانيون دمشق في ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وزار وليد المعلم وزير خارجية سوريا لندن في يوليو ٢٠٠٩. ويرى ديفيد ميليبند حاليا أن النظام السوري مصدر "استقرار" في الشرق الأوسط، لكن الأمر الصارخ بصفة خاصة هو رأيه بأنه "من المهم جدًا أن نواصل التعامل مع بلدان مثل سوريا التي تريد أن تكون دولة علمانية في قلب شرق أوسط مستقر"[٤٧]. وبذلك، يمكن أن تعمل سوريا مصدا "علمانيا" للمتأسلمين في المنطقة، رغم أنه لا يزال من غير الواضح، المدى الذي تواصل به لندن استغلال معارضة الإخوان المسلمين.

وفي ضوء فائدة الإخوان بالنسبة للمسئولين البريطانيين، الذين لهم تاريخ طويل في العمل فعليا مع أي شخص يساعدهم في تحقيق أهداف محددة لهم، فإن هوايتهول يمكن أن تتغاضى عن علاقات المنظمة مع

الإرهاب لحد كبير، إلا بالدرجة التي يكون فيها التعاون أمرا سيئا بالنسبة للعلاقات العامة وللعلاقات مع نظام مبارك. وعلى الرغم من أن بعض المذكرات التي تسربت بشأن الإخوان تشير إلى اعتدالهم ونزعتهم الإصلاحية، فإن وثائق أخرى تبين علم المسئولين البريطانيين بصلاتهم بالإرهاب، ويتسق ذلك مع تعليقات كيم هاولز السابق الإشارة إليها. كما كتب أنجوس مكّى من وزارة الخارجية:

أن جماعة الإخوان المسلمين المصرية هي حركة دينية سياسية، لها صلات تاريخية بالإرهاب – الاغتيالات في الأربعينيات والخمسينيات – وقام منظرها سيد قطب بتحديث مفهوم الجهاد. ومنذئذ، فإن للجماعات الإرهابية الإسلامية في مصر علاقات عارضة بالإخوان (أي أنها تجذب الأعضاء الساخطين عليهم) ... وليس هناك أي دليل على أن الإخوان المسلمين في مصر ينخرطون هم أنفسهم في أي نشاط إرهابي. لكن يحتمل أن الإخوان يقدمون هبات خيرية لفلسطين، وربما حتى لحماس نفسها، مثلما يفعل مصريون كثيرون وغيرهم، مسلمون وغير مسلمين. بيد أن الوسط الفكري والسياسي والجغرافي الذي يتحرك فيه الإخوان يعني أنه سيكون هناك دوما" أعضاء يمضون إلى نشاط أكثر عنفا، حتى الإرهاب، في منظمات أخرى"[٤٨].

وبعد بضعة شهور، ادعى جاك سترو وزير الخارجية أنه: "ليس لدي أي دليل موثوق به على أن القيادة الحالية للإخوان المسلمين المصريين تساند منظمات إرهابية في الشرق الأوسط"[٤٩]. ومع ذلك، فإن هذه الكلمات قد اختيرت بحرص كما يبدو للتعتيم على كل الفروق الجزئية التي أبرزها مكّى. وفي فبراير ٢٠٠٩، كان هازل بليرز وزير الجاليات أكثر صراحة عندما

قال إن "الإخوان المسلمين ليسوا تنظيما إرهابيا لكنهم يؤيدون منظمات إرهابية مثل حماس في غزة"[٥٠].

وبالمثل، فإن صلات بريطانيا مع الإخوان المسلمين السوريين مثيرة للاهتمام في ضوء تعليق توني بلير على المنظمة في فبراير ٢٠٠٣، بعد غزو العراق بفترة وجيزة. فقد أخبر بلير البرلمان آنذاك أن "للعراق سجل طويل في دعم الإرهاب؛ ويشمل هذا دعم الجماعات الإسلامية المتطرفة مثل جماعة الإخوان المسلمين السورية"، وكان استخدام تعبير "الإسلامية المتطرفة" في وصف الجماعة جديرا بالانتباه مثله مثل الاعتقاد بأنها كانت متورطة في الإرهاب[٥١]. وفي الوقت نفسه، كان بلير، مهندس سياسة دعم الإسلام "المعتدل" ضد الإسلام "الرجعي"، قد أبرز في خطاب سابق بشأن صعود "التطرف الديني" في مارس ٢٠٠٦ أنه:

ربما بدأ التطرف من خلال العقيدة الدينية والفكر الديني. ولكن سرعان ما تولدت أيديولوجية جرى تصديرها، من خلال فروع الإخوان المسلمين، ساندها المتطرفون الوهابيون وتم تدريسها في بعض المدارس الدينية في الشرق الأوسط وآسيا ... واليوم فإن الإرهابيين يتآمرون فيما يربو على ٣٠ أو ٤٠ بلدا للقيام بأعمال ترتبط بهذه الأيديولوجية بصورة فضفاضة. ووجهة نظري أن جذور هذا ليست سطحية، لكنها عميقة ومطمورة حاليا في ثقافة بلدان كثيرة وقابلة للانفجار في أي وقت[٥٢].

وثالوث القوى الفاعلة التي حددها بلير باعتبارها أنصار الإرهاب الأساسيين يضم كل الجماعات التي ساعدت الحكومة البريطانية في ازدهارها منذ أواخر الأربعينيات: الإخوان المسلمون (وإن كانت الفروع) الذين كثفت وزارة الخارجية الاتصالات معهم؛ و"المتطرفون الوهابيون" في السعودية

الذين ظل بلير وخلفاؤه يتعاملون معهم وهم يشعرون بالسعادة لسنوات طويلة، والمدارس الدينية الباكستانية التي احتضنها قادة باكستانيون مختلفون ساندتهم بريطانيا باستمرار. ورغم إعراب بلير عن الحاجة لتمكين "المعتدلين" من أسباب القوة، فإن الواقع هو أن بريطانيا ظلت تتآمر طويلاً مع المتطرفين.

وتشير كافة هذه التعليقات إلى أن المسئولين والوزراء البريطانيين كانوا يدركون تماما أن الإخوان المسلمين وفروعهم ليسوا "معتدلين" أو إصلاحيين خُلّص، مثلهم مثل أسلافهم في الخمسينيات الذين كانوا يعترفون بأنهم يتعاونون مع الإرهابيين. بالطبع إن الإخوان المسلمين حاليا تنظيم مختلف للغاية عنه في الخمسينيات؛ ومن الواضح أن هذا التنظيم أكثر تعقيدا وتنوعا حاليا، فهو شبكة من الفروع تمتد في نحو سبعين بلدا وتضم تشكيلة واسعة من الآراء السياسية. ويمكن اعتبار أن الإخوان قد تخلوا رسميا عن العنف من أجل المشاركة في العملية الانتخابية وأن جماعتهم تختلف بصورة ملحوظة مثلاً عن القاعدة التي عارضتهم طويلاً لافتقارهم لروح النضال. بيد أن الإخوان المسلمين كما يسلم المسئولون البريطانيون يجاهدون فى سبيل إقامة دول إسلامية وفرض الشريعة الإسلامية، ويمكن أن يعملوا أيضاً مجازا للأفراد يفضي بهم إلى المجموعات الأكثر عنفا، كما أن لهم علاقات موثقة مع الإرهاب[٥٣].

وقد جرى التآمر مع الإخوان المسلمين في مصر وسوريا في الخمسينيات للإطاحة بالنظم القومية، خاصة عبد الناصر بعبع بريطانيا. وبعد عدة عقود من المساعدة في هزيمة القومية العربية، تواجه لندن وواشنطن موقفا يدعو للقنوط في الشرق الأوسط، فاستراتيجيتهما تتعرض للتحدي على

معظم الجبهات، وهما يبحثان عن كل الحلفاء الذين يستطيعان العثور عليهم. وتعامل بريطانيا الحالي مع الإخوان هو استمرار لاستخدام هوايتهول لليمين المتأسلم أداة في السياسة الخارجية. وينبغي ألا ننظر لهذه السياسة في معزل عن غيرها، لكن باعتبارها جزءا من بحث أوسع عن حلفاء لـدحر مختلـف الأعداء الحاليين في الشرق الأوسط.

محور لندن – الرياض المتغير دوما :

لا تزال الحكومة البريطانية تعتبر السعودية ليس فقط مـوردا للـنفط ومشتريا للأسلحة البريطانية، وإنما أيضا مصدًا سنيا لإيران الشيعية الناهضة – وتعتبرها حقاً جزءاً من "تحالف الاعتدال". وهذا التأييد المستمر للريـاض مليء بالدلالات في ضوء ما يمثله السعوديون حقا.

فقد أكد تقرير للأمم المتحدة أعد في صـيف ٢٠٠٢ بـشأن تمويـل القاعدة، أنه تم إرسال ١٦ مليون دولار إلى تنظيم بن لادن من مصادر فـي السعودية بعد هجمات سبتمبر ٢٠٠١[٥٤]. وبعد نحو عام من ١٢ سـبتمبر، كانت وكالة المخابرات المركزية تذكر أن هناك أدلة لا تدحض على أن هناك دعما لهؤلاء الإرهابيين داخل الحكومة السعودية "وعقب الهجـوم مباشـرة، واصل السعوديون سياستهم قديمة العهد في محاولة استرضاء المشايخ الأكثر تطرفا في المملكة. ولم تنقض هذه السياسة إلا في مايو ٢٠٠٣، عندما وقعت خلال زيارة كولن باول وزير الخارجية الأمريكي، ثلاث هجمات انتحاريـة منسقة في مجمعات سكنية في الرياض قتلت ٣٥ شخصا. إذ أعقبـت ذلـك عمليات اعتقال جماعية، كما اتخذ عبد الله ولي العهد حينذاك والملك حاليـا خطوات (محددة جدا) للسماح لبعض قطاعات المجتمع المدني بالقيام بـدور

في صنع القرار السياسي[٥٦]. ومنذ ذلك الحين فصاعدا، اتخذ السعوديون كما هو واضح بعض الخطوات للتضييق على الإرهاب في البلاد والسيطرة على الهيئات "الخاصة" المقدمة للقاعدة. وتم إعلان سيل من القوانين الجديدة لتنظيم الهيئات الخيرية، في حين حاولت أجهزة الأمن السعودية الإيقاع بأعضاء القاعدة في المملكة.

بيد أنه لم تطبق كل القوانين الجديدة واتخذت إجراءات عقابية قليلة ضد الأفراد الذين يمولون الإرهاب. وإضافة لذلك، ففي حين كان يبذل بعض الجهد للتضييق على المتطرفين المحليين، لم يتم سوى القليل لوقف تصديرهم، في حين استمرت الأموال السعودية تتدفق لشتى أنحاء العالم لدعم قضايا التأسلم. وحدد تقرير أمريكي صدر في ٢٠٠٥ أن السعوديين كانوا يرسلون ما بين ٣٠٠ و ٦٠٠ مليون دولار لمختلف أرجاء العالم كل سنة لتمويل منظمات دينية متطرفة[٥٧]. وأبرز تقرير أعدّ برعاية مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة أن "هذا الاتفاق الحاشد يساعد على خلق الجيل الثاني من الإرهابيين"[٥٨]. وقدر أحد معاهد البحوث متعددة التخصصات في واشنطن أن الحملة السعودية التي استمرت عقدا للترويج للوهابية في شتى أنحاء العالم أنفقت مبلغا هائلاً قدره ٥٠ مليار دولار، وكانت "أكبر حملة دعاية على النطاق العالمي جرى تنظيمها في أي وقت"، وانطوت على بناء ١٥٠٠ مسجد و ٢٠٠٠ كلية ومدرسة و ٢١٠ مراكز إسلامية، عمل البعض منها شبكات دعم لحركات الجهاد[٥٩]. وبحلول أوائل ٢٠٠٨، بعد خمس سنوات من البدء في عمل محدود ضد تمويل الإرهاب والأنشطة الإرهابية في البلاد، أخبر ستوارت ليفي المسئول الأول عن مكافحة الإرهاب في

وزارة الخزانة الأمريكية، لجنة من مجلس الشيوخ أن السعودية لا تزال هي المركز القيادي في العالم لتزويد القاعدة وغيرها من المتطرفين بالأموال[٦٠].

ويشتبه في أن كثيرين في أجهزة الأمن السعودية من مؤيدي القاعدة. ويعتقد أن هذه المنظمة قد اخترقت المباحث، وهي الهيئة السعودية المسئولة عن التصدي للقاعدة، ذلك أن ٨٠ في المائة من العاملين بالمباحث متعاطفون مع المتمردين الإسلاميين، حسب مصدر كانت لديه معرفة مستقاة من المصدر مباشرة بالوحدة التي يدور حولها الحديث في ٢٠٠٤[٦١]. كما انتشرت ادعاءات بأن بعض الهجمات بالقنابل داخل السعودية في السنوات الأخيرة لم يكن يمكن القيام بها بدون تواطؤ الحرس الوطني أو منظمات أمن أخرى[٦٢]. وقد حاج عبد الباري عطوان رئيس تحرير مجلة *القدس العربي* التي تتخذ من لندن مقرا لها بأن القاعدة كانت تحصل على معلومات المخابرات الرسمية فيما يتعلق ببعض الاغتيالات التي وقعت في ٢٠٠٣ و٢٠٠٤؛ ولاحظ أن الرجل المسلح الذي أطلق النار على فرانك جاردنر الصحفي في هيئة الإذاعة البريطانية مثلاً، كان يعرف بالدقة أين يجده[٦٣].

وقد اتهمت لندن وواشنطن إيران، العدو الرسمي، بمساعدة المتمردين في العراق، وهو بالمثل ما أوردته وسائل الإعلام بانتظام. ومع ذلك، فإن السعودية هي التي قدمت الكتلة الأساسية من الجهاديين الذين يقاتلون هناك. وقد قدّرت المؤسسة العسكرية الأمريكية في منتصف ٢٠٠٧ أن ٤٥ في المائة من المقاتلين الأجانب في العراق كانوا سعوديين وأنهم قاموا بتفجيرات انتحارية أكثر مما قامت به أي جنسية أخرى؛ والواقع أنه تواتر أن نصف كل السعوديين ذهبوا للعراق انتحاريين[٦٤]. وبعد مرور عامين من الحرب، قدر أن أكثر من ٢٠٠٠ سعودي تطوعوا للذهاب إلى العراق، قتل منهم ٣٥٠

بالفعل[٦٥]. وبحلول أواخر ٢٠٠٦، كان المواطنون السعوديون يقدمون ملايين الدولارات لتمويل المتمردين السنة في العراق، واستخدم قدر كبير منها لشراء الأسلحة[٦٦].

وإضافة لذلك، يبدو أن بعض المناضلين السعوديين ذهبوا إلى العراق بتواطؤ من السلطات السعودية. وبعد غزو العراق مباشرة، وفي خضم تصاعد غضب المتشددين داخل المملكة، أبدت السعودية علامات على إعادة توجيه السياسة التي تبنتها تجاه باكستان في التسعينيات، عندما كان يتم تشجيع التطرف في الداخل على العثور على متنفس خارج الخليج. وكان قد سمح لعلماء الدين المتشددين باستخدام التليفزيون ووسائل الإعلام لتحريض الشباب الغاضب على الاشتراك في الجهاد في العراق. وكانت السلطات السعودية سعيدة بمسعاها لوقف انتشار نفوذ خصمها الرئيسي، إيران، في العراق[٦٧]. وحسبما قال مستشار للحكومة الأمريكية نقل عنه سيمور هرش صحفي التحقيقات الشهير، فإن السعوديين طمأنوا البيت الأبيض إلى "أنهم في هذه المرة سيراقبون بعيون ساهرة الأصوليين في العراق" وأنهم إذا ألقوا القنابل فستكون على حزب الله وإيران والسوريين وليس على القوات الأمريكية[٦٨]. ويرقى هذا التورط السعودي في العصيان العراقي، إلى مستوى حرب ضمنية بالوكالة ضد إيران سلّمت بها الولايات المتحدة وبريطانيا على أقل تقدير.

ولا تزال علاقات بريطانيا مع السعودية، وهي نتاج عقود من الرعاية الحريصة من قبل هوايتهول، عميقة جدا. فعلى سبيل المثال، فإن برنامج وزارة الخارجية المسمى "التعامل مع العالم الإسلامي"، والذي يشجع التواصل مع الإخوان المسلمين وغيرهم من المنظمات الإسلامية، يتضمن

أيضا مشروعا لم يحظ بانتباه كبير يسمى "مملكتان : صداقة وشراكة". ويهدف المشروع الذي استهل في ٢٠٠٥، إلى "تعزيز علاقات المملكة المتحدة مع السعودية حول جدول أعمال مشترك للإصلاح" يشمل إجراء مناقشات حول موضوعات تتراوح من الأمن الوطني والإرهاب إلى العمالة والتعليم. وأبرزت وزارة الخارجية "أن الكناية التي يرمز إليها تقاسم المملكتين، المملكة المتحدة والمملكة السعودية التحديات نفسها، قوية في أوقات سوء الفهم هذه"[٦٩].

وعندما مات الملك فهد في أغسطس ٢٠٠٥، أثنى توني بلير على هذا الحاكم السعودي باعتباره "رجل الرؤية والقيادة العظيمة الذي ألهم مواطنيه بصفته ملكا لمدة ربع قرن". كذلك كان فهد "صديقا طيبا للمملكة المتحدة، طورنا (معه) روابط سياسية وتجارية ودفاعية وثيقة لأقصى حد"[٧٠]. وخلف فهد، عبد الله أخوه غير الشقيق، الذي تعاملت معه بريطانيا منذ أوائل الستينيات في دعم الحرس الوطني السعودي، الذي لا يزال عبد الله يقوده شخصيا. وقد أبرزت *الديلي تلجراف* أن الأمير تركي رئيس المخابرات السابق الذي عمل معه جهاز المخابرات الخارجية من ١٩٧٧ إلى أن ترك منصبه في ٢٠٠١، كانت له "علاقات طيبة مع جهاز المخابرات الخارجية"، في حين يسود اعتقاد بأن الأجهزة السرية البريطانية والسعودية ستظل على علاقة وثيقة – فمن المتواتر أن الأسرة المالكة السعودية تعتمد مثلاً على تدفق معلومات المخابرات من جهاز المخابرات الخارجية عن النظام الشيعي في إيران. وبشكل أعم، فقد اشتهرت المخابرات السعودية بأنها تستخدم عددا من ضباط جهازي المخابرات الداخلية والخارجية البريطانيين السابقين[٧١]. كما أن الأمير تشارلس صديق للأمير تركي وله علاقات قديمة العهد مع أعضاء آخرين في بيت آل سعود[٧٢].

وقد أدلى الوزراء البريطانيون بسيل منهمر من الخطب الاستثنائية عن السعودية في السنوات الأخيرة، انطوت على دفاع روتيني على سياسات المملكة الداخلية والخارجية، متجاهلين دورها في تعهد الإرهاب الدولي وداعمين لسياستها في الشرق الأوسط. ففي يناير ٢٠٠٦، أثنى جاك سترو وزير الخارجية آنذاك على المملكة "لنجاحاتها الباهرة في التصدي للإرهاب عبر العامين المنصرمين، وظفرها بأفئدة المجتمع السعودي وعقوله وحشده ضد المتطرفين"؛ ومضى بعيدا إلى حد الإشادة بالأصوليين الوهابيين على "قيادتهم للعالم الإسلامي" وعلى "مواجهتهم بجسارة للتضليل باسم الدين وهو مشتل الإرهاب"[٧٣]. وبعد ثلاثة شهور، زار سترو الرياض داعيا بريطانيا "أقدم صديق وحليف للسعودية" وأهاب بالدولتين تعميق علاقة "الدفاع" بينهما[٧٤]. وفي وقت أسبق، أخبر سترو "مؤتمرا عقد بين المملكة المتحدة والسعودية" في لندن في فبراير ٢٠٠٥، أن "مملكتينا تعملان معا لنشر الأمن في الشرق الأوسط – وهو منطقة للسعودية فيها مثل هذا الدور الواضح والحيوي لكي تلعبه"[٧٥].

وفي ظل رئاسة جوردون براون للوزارة، استمر العناق. ففي خطابه في "حوار المملكتين" الذي جرى في لندن في أكتوبر ٢٠٠٧، مضى كيم هاولز وزير الدولة بالخارجية بعيدا إلى حد القول بأن علاقة البلدين كانت "نموذجا للعلاقات المفتوحة والمثمرة بين حكومة أوروبية وحكومة إسلامية"، مقنعا نفسه أيضا بأننا "كلانا نرد السلام والأمن والازدهار في الشرق الأوسط"[٧٦]. وانضم ديفيد ميليباند للجوقة بالقول في مؤتمر صحفي عقده في السعودية أن "موقع الحرمين يجعل السعودية بلدا مهما للغاية في العالم الحديث وللرسالة التي يتم بعثها للخارج من هنا أصداؤها في كل أنحاء

العالم"[٧٧]. كان وزير الخارجية ببساطة يكرر ما قاله المخططون البريطانيون قبل ذلك بقرن عندما كانوا يرون أن سيطرة السعودية على مكة والمدينة التي تساندها بريطانيا أداة مفيدة في تحقيق أهداف الإمبريالية البريطانية. وبحلول نوفمبر ٢٠٠٨، كان ميليبند يردد أن السعودية "شريك أساسي" للمملكة المتحدة وتمارس نفوذا كبيرا "عبر الشرق الأوسط"[٧٨]. وفي العام التالي، قال بوب إينزوورث وزير الدفاع في زيارة له إلى السعودية للترويج لمبيعات الأسلحة وللتعاون إن "العلاقات بين مملكتينا أفضل حاليا منها في أي وقت مضى"[٧٩].

لقد ساد الدفاع عن السعودية وتوغل في المجال السياسي السيّار. فمثلا عندما أجرت لجنة الشئون الخارجية المشتركة بين كل الأحزاب تحقيقا في "جوانب السياسة الخارجية للحرب على الإرهاب" في ٢٠٠٦، تقاعس هذا الفريق من أعضاء البرلمان عن الإشارة إلى أن حليف بريطانيا السعودي ظل يرعى الإرهاب لنحو ثلاثة عقود تقريبا وهو ما كان يقصد التحقيق فيه. وبدلاً من ذلك خلصت اللجنة إلى أن السعودية "تتصدى بجدية لقضايا الإرهاب وعملية تجنيد المتطرفين، وأنها تنتهج سياسات حاسمة طويلة الأجل لمعالجة أسباب الإرهاب". وأضاف أن بريطانيا "كانت تستطيع أن تتعلم على نحو مفيد من خبرة السعودية في هذا الميدان، ملقية الضوء على طبيعة التعاون مع المملكة الذي يسير في الاتجاهين"[٨٠].

ولا تزال بريطانيا توقع اتفاقيات هائلة لبيع الأسلحة للمملكة، خاصة صفقة اليمامة ٣ في ديسمبر ٢٠٠٥ لتوريد طائرات تيفون وغيرها من المعدات بقيمة مبدئية ٨ مليارات إسترليني، لكنها ربما تصل إلى ٤٠ مليارا. وفي الوقت نفسه، استمر ظهور ادعاءات للسطح تتعلق برشاوى دفعتها أكبر

شركة بريطانية لبيع الأسلحة، بي إيه أي سيستمز للنظام السعودي، مما عجل بتحقيق أجراه مكتب التحقيق في حالات الاحتيال الخطيرة، وهو ما تم إيقافه بطريقة غير مألوفة بأمر من توني بلير في أواخر ٢٠٠٦[٨١]. وقد حاج بلير بأن الاستطراد في التحقيق "ستكون له آثار مدمرة على علاقتنا مع بلد مهم نتعاون معه بصورة وثيقة بشأن الإرهاب، والأمن، وعملية السلام في الشرق الأوسط"[٨٢].

ولبريطانيا استثمارات ومشروعات مشتركة تبلغ نحو ٥ مليارات إسترليني في السعودية، وبذلك فإن السعودية حتى الآن هي أكبر شريك تجاري لبريطانيا في الشرق الأوسط وأكبر سوق لصادراتها خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[٨٣]. بيد أن الوزراء البريطانيين، خاصة جوردون براون عندما كان وزير مالية في حكومة بلير، أعطوا دفعة قوية لتعميق التكافل المالي بين بريطانيا والسعودية والعالم الإسلامي الأعرض لمدى أبعد – وكان ذلك استمرارا للسياسات التي قررها أسلاف براون المحافظون في ١٩٧٣ وفي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، أدلى براون ونائبه إدبولز حينذاك في وزارة الخزانة، بنصف دستة من الخطب تدور كلها حول الموضوع نفسه – كيف يمكن جعل مدينة لندن مقصدا أثيرا "للتمويل الإسلامي". فعلى سبيل المثال، أبرز براون في يونيو ٢٠٠٦ أنه عقب زيارته الأخيرة إلى السعودية رأى "كم أصبحت مدينة لندن موقعا مختارا للاستثمار بالنسبة لبلدان الشرق الأوسط والبلدان الإسلامية في كل العالم"[٨٤]. وفي ذلك الشهر نفسه، استضافت بريطانيا مؤتمر التمويل والتجارة الإسلاميين الذي نظمه المجلس الإسلامي البريطاني. ولم تدعم وزارة الخارجية ووزارة التجارة والصناعة المؤتمر فحسب، لكن دعمته

منظمتان مقرهما في جدة، منظمة المؤتمر الإسلامي وبنك التنمية الإسلامي، وتعتبر كلاهما أداتين راسختين للسياسة الخارجية السعودية. وباعتباره المتحدث الرئيسي، أخبر براون المؤتمر برغبته "في جعل بريطانيا بوابة للتجارة الإسلامية، وجعل بريطانيا المركز العالمي للتمويل الإسلامي". وقال براون "إن البنوك البريطانية هي حاليا الرائد للعمل المصرفي الإسلامي"، مع استضافة لندن لعدد البنوك التي تقدم خدمات بموجب مبادئ الإسلام أكبر من أي مركز مالي غربي آخر. كما شكر وزير المالية المجلس الإسلامي البريطاني وغيره ممن "عملوا مع الحكومة من خلال الإصلاح الضريبي واللائحي الذي قمنا به لدعم التمويل الملتزم بالشريعة"[٨٥]. وأبرز إد بولز أن هناك أموالا تبلغ قيمتها ٢٥٠ مليار إسترليني في النظام المالي الإسلامي يتوقع أن تزيد بنسبة ١٥ في المائة سنويا، و "أننا نريد أن نرى مزيدا من هذه الأعمال تأتي إلى لندن"[٨٦]. وقال بولز إن بريطانيا كانت أكبر مستثمر أوروبي في عمان وأكبر مستثمر غير عربي في مصر وثاني أكبر مستثمر في السعودية وباكستان، ولديها ستة وثلاثون مكتبا تجاريا" في البلاد الإسلامية في شتى أنحاء العالم[٨٧].

وفي الوقت نفسه، كانت مدينة لندن تسعى إلى أن تجعل نفسها "فاترينة" ونافذة عرض أمام مستثمري الخليج في خضم الازدهار الذي كان يكتسح الشرق الأوسط قبل أن تضرب الأزمة المالية العالمية ضربتها في ٢٠٠٨. فقد دشنت بلدان مجلس التعاون الخليجي الستة (السعودية والكويت والإمارات والبحرين وقطر وعمان) وقد غمرتها موجة طاغية من الأموال الناتجة عن الارتفاع القياسي في أسعار النفط، حملة عامة وخاصة للاستثمار لزيادة إنتاج النفط والغاز وتنمية قطاعات مثل السياحة والخدمات المالية. وكانت البنوك

والشركات الغربية "تتدافع بالمناكب في المنطقة لاستغلال فرص الأعمال"، مثلما أوردت *الفاينانشال تايمز*. وتدير صناديق الاستثمار في بلدان الشرق الأوسط الغنية بالنفط حاليا ٥ر١ تريليون دولار، في حين أصبحت لندن هي المحطة الرئيسية في العالم لإعادة تدوير دولارات البترول، حيث يتم استثمار دولارات النفط، بالإقراض، والتداول أو ضخها ثانية في الاقتصاد العالمي. لقد بزغت دولارات البترول كمحرك من المحركات الأساسية لأسواق الأسهم الدولية، وكذلك باعتبارها مصدرا رئيسيا للسيولة ولتمويل صناديق التحوط، وأسهم رأس المال الخاصة، وتجار العملة والحكومات(٨٩).

كذلك تنطوي أهمية السعودية بالنسبة لبريطانيا على "التزامها بالإبقاء على تزويد سوق النفط جيدا، وعلى الأسعار مستقرة قدر الإمكان"(٩٠). وعندما تصاعدت أسعار النفط لعنان السماء في مطلع ٢٠٠٨ حيث زادت على ١٠٠ دولار للبرميل، مما أزكى ارتفاعات كبيرة في أسعار الوقود في بريطانيا وعلى النطاق العالمي، فعل براون مثلما فعل أسلافه في حكومتي المحافظين والعمال في ٧٣-١٩٧٥، فلم يزر السعودية لإقناع السعوديين بزيادة إمدادات النفط وتقليل الأسعار فحسب، وإنما عرض بريطانيا أيضا بوصفها محلا يستثمر فيه السعوديون وغيرهم من منتجي النفط "إيراداتهم الضخمة للغاية"(٩١).

وتكفل هذه السياسة أن يكون الاقتصاد البريطاني متأهبا لأن يصبح أكثر انجدالا مع النظم المالية الإسلامية، مما يعمق بدوره اعتماد بريطانيا على الدول المناصرة للإسلام المتطرف، وحلفاء بريطانيا التقليديين الآخرين في المنطقة، من المشيخات. بيد أن هذه الاستراتيجية بأسرها تعتمد على رغبة نظم الشرق الأوسط وشركاتها في الاستثمار في بريطانيا، وهو ما

يتوقف بدوره على مدى كفاية التملق الذي يبديه وزراء بريطانيا تجاه زبائنهم الإقطاعيين، وعلى احتفاظ هؤلاء الحكام بسلطتهم، وبقاء النظــام الــسياسي والاقتصادي القائم في الشرق الأوسط. والجائزة الجديدة لمدينة لندن لا يمكن الظفر بها إلا بتعاون القوى القائدة في العالم الإسلامي. ومن الصعب عــدم اعتبار القاعدة العريضة للإخوان المسلمين، والسياسات التي أسهمت في قيام لندنستان، جزءا من الاستراتيجية العريضة نفسها.

بيد أن العراق وأفغانستان تعكران المياه بعنف، فكل شيء فيهما يسير في الطريق الخطأ، لكنه يكشف مرة ثانية عن لجوء بريطانيا للعمل مع القوى المتأسلمة لتحقيق أهداف سياستها.

الفصل التاسع عشر

التحالف مع العدو : العراق وأفغانستان

فشلت المحاولات الأنجلو أمريكية لتشكيل الشرق الأوسط وفق مصالحها على نحو مفجع في العراق، حيث عجز المخططون عن فرض إرادتهم على ذلك البلد عقب غزوه في مارس ٢٠٠٣. وقد ارتبط جانب مهم من الاحتلال بالقصة الواردة في هذا الكتاب والتي تتعلق بكيف عملت بريطانيا – وهي تحذو حذو الولايات المتحدة – من خلال المجموعات المتأسلمة في اختبار أهدافها وتحقيقها ، أو في غير ذلك لتخفيف وقع فشلها في العراق. ففي جنوب العراق الذي يهيمن عليه الشيعة، حيث تولت بريطانيا قيادة القوات المحتلة حتى سحبها للقوات المقاتلة في ٢٠٠٩، اعتمدت على بعض المليشيات ، في حين عارضت البعض الآخر، لفرض النظام، وفي النهاية ضمان خروجها من هناك. واتبعت بريطانيا استراتيجية طائفية مماثلة في وسط البلاد، بدعم سياسة الولايات المتحدة لتسليح المجموعات السنية وتمكينها من أسباب القوة، والتي كان لبعضها صلات بالقاعدة، لدحر التمرد.

وقد تبدلت استراتيجية الولايات المتحدة في العراق، وبريطانيا في ذيلها، بشكل يبعث على اليأس منذ الغزو، ففي البدء، آمنت إدارة بوش بأنها ستنصب في السلطة ببساطة المنفيين العراقيين الموالين للولايات المتحدة ممن تؤثرهم. وعندما أصبح واضحا أن هؤلاء لا يحظون بالشعبية وعاجزون ، لجأت الولايات المتحدة إلى الحكم المباشر في محاولة لإقامة دولة للمحافظين

الجدد. وعندما تبخّر هذا الحلم لحد كبير، استسلمت واشنطن للمطالبة بإجراء انتخابات حرة كانت قد عارضتها في البدء، والتي مكنت الشيعة أساسا من أسباب القوة في وسط البلاد وجنوبها وفي مناطق الأكراد في الشمال[1]. وإذ واجهت واشنطن حركة إحياء متصاعدة بين كل من السنة والشيعة، فقد شرعت حينذاك في الأخذ بسياسة جديدة تنطوي على إحداث "زيادة عارمة" في عدد القوات الأمريكية ومحاولة إدماج الجماعات السنية في استراتيجيتها العسكرية، الأمر الذي اقتضى النكوص عن السياسة الأصلية "لاجتثاث البعث" التي طهرت الجيش وغيره من المؤسسات من الكوادر المنتمية لحزب صدام الحاكم. وفي ٢٠٠٨، أعلنت الولايات المتحدة أن قواتها المقاتلة ستنسحب من المدن العراقية في ٢٠٠٩، ومن البلد كله في نهاية ٢٠١١. وأثناء هذا كله، كان العراق بعيدا عن أن تكون به حكومة نيابية خاضعة للمساءلة حقا، قادرة على توفير الأمن والخدمات الأساسية للسكان، في حين كان يجري قتل مئات الألوف من الأشخاص في حرب طائفية متزايدة.

كانت الرهانات جد مرتفعة، وبريطانيا والولايات المتحدة تسعيان للاحتفاظ بالسيطرة الكاملة على نفط العراق عن طريق إقامة حكومة قوية موالية للغرب في بغداد، وإنشاء قواعد في البلاد لضبط الأمن وزيادة مقاومة انتشار النفوذ الإيراني. ويرجع فشلهما في هذا إلى قوة مختلف التيارات المقاومة للاحتلال، بما في ذلك الجماعات الوطنية السنية في وسط البلاد، والمليشيات الشيعية في بغداد، وعدد لا يحصى من التفجيرات الانتحارية نفذها إرهابيون مرتبطون بالقاعدة. وكان على واشنطن ولندن أيضا أن يصارعا دولا إقليمية تتنافس لتعزيز مصالحها في عراق ما بعد صدام. فإيران كانت تساند الجماعات الشيعية، محاولة الحيلولة دون عودة دكتاتورية

يديرها السنة، وسوريا كانت تريد أن ترى نظاما مواليا لدمشق في بغداد وطفقت تساعد بعض المتمردين السنة؛ وكانت تركيا تعارض قيام كردستان المستقلة أو الأكثر قوة في الشمال، خشية تأثير ذلك على الأقلية الكردية فيها. وفي الوقت نفسه، كان الاحتلال قد أعطى دفعة تعزيز حاشدة للقاعدة في البدء حيث اغتنمت الحرب جديدة لتجنيد المجاهدين، رغم أن أهميتها كقوة استراتيجية فاعلة في العراق كانت قد تقلصت منذ موت قائدها، أبى مصعب الزرقاوي، في ٢٠٠٦.

أسلمة جنوبي العراق :

تولت واشنطن زمام القيادة في العمل مع قوى شيعية بعينها؛ ففي التسعينيات، أجرت حكومات كلينتون وميجور وبلير اتصالات منتظمة مع قوة المعارضة الشيعية الأساسية في العراق ، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وكانت قاعدته في طهران التي استمرت تسانده، مثلما ناقشنا في الفصل الثالث عشر. كان الشيعة الذين يشكلون غالبية السكان قد تعرضوا لقمع وحشي في ظل حكم صدام، وهيمن السنة على العراق منذ أن أنشأت بريطانيا هذا البلد، ووضعت الملك فيصل على عرشه في ١٩٢٣. وأثناء الإعداد للحرب، دعت واشنطن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في ٢٠٠٢ لحضور تجمع للمعارضة يعقد في واشنطن، إلى جانب خمس جماعات أخرى. كما لعب المجلس دورا مبرزا في مؤتمري المعارضة اللذين عقدا قبل الحرب في لندن في ديسمبر ٢٠٠٢ وفي كردستان العراقية في فبراير ٢٠٠٣[٢]. وكان المسئولون البريطانيون على اتصال منتظم بالمجلس في لندن وطهران على حد سواء في وقت الغزو[٣].

واستند تخطيط الولايات المتحدة لعراق ما بعد الغزو جزئيا على تمكين المجلس، والزعماء الشيعة الآخرين من أسباب القوة، وقُدمت لهم وعود بالقيام بأدوار رئيسية في تحديد مستقبل البلاد، في حين ظل فيلق بدور وهو الذراع العسكرية للمجلس مسلحا، برضا من الولايات المتحدة بعد الغزو. ربما سعت واشنطن إلى إقامة مركز جديد للمذهب الشيعي في العراق لمواجهة المركز الشيعي في إيران – ربما اختارت النجف، مدينة المزارات التي تعد أقدس مكان لدى المسلمين الشيعة – ليحل محل قم، مركز علماء الدين والفقهاء في إيران(٤)، وقد اختار المجلس الأعلى للثورة الإسلامية قبول المناصب الرئيسية داخل المؤسسات التي أقامتها الولايات المتحدة ليستفيد من حمايتها في حين يمضي بالعملية السياسية قدما للأمام لصالحه(٥). ومنذئذ اعتبرت واشنطن المجلس – الذي ألغى كلمة الثورة من اسمه ليصبح المجلس الإسلامي الأعلى للعراق – "أداتها الأثيرة" التي ترتبط معها "بعلاقة دافئة"، مثلما قال فريق الأزمات الدولية(٦).

وقد وصفت الولايات المتحدة وبريطانيا عبد العزيز الحكيم زعيم المجلس السابق، الذي خلفه ابنه عمار عند موته في ٢٠٠٩، بأنه معتدل، واجتمع به الرئيس بوش في البيت الأبيض في ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦. وبعدئذ قال جاك سترو وزير الخارجية في مارس ٢٠٠٦ إنه تربطه "علاقات طيبة" مع الحكيم، في حين التقى ديس براوني وزير الدفاع آنذاك مع الحكيم في بغداد في يناير ٢٠٠٧ ووصفه بأنه "رجل تقي جدا"(٧). وعندما زار الحكيم لندن في ديسمبر ٢٠٠٦ وصفه براوني بأنه "عنصر فاعل مهم جدا في السياسات العراقية" بسبب موقعه رئيسا للتحالف العراقي المتحد، وهو ائتلاف من أحزاب سياسية تستند للشيعة في الأساس. وكانت أسرته قد عانت من العنف

على أيدي نظام صدام "وقدم هو شخصيا مساهمة كبيرة في تحقيق الحرية في بلاده"، وأضاف براوني أن لديه "آراء ينبغي أن نصغى لها"[٨].

وعلى الرغم من أن بعض أعضاء المجلس عملوا في الحكومة العراقية، فإن سياساته متشددة بشكل حاد، وفي بعض الأحيان يعرض نفسه على أنه قوة تلتزم بشرع الله وتؤيد إيران، ويعرض نفسه أحيانا بأنه قوة وطنية عراقية مستقلة تريد قيادة طائفة الشيعة في العراق[٩]. وفي منظور لندن وواشنطن فإن الفائدة الأساسية للمجلس ولجيش بدر الذي يتبعه والذي يعتقد أنه يضم نحو ١٠ آلاف مقاتل، هو أنهما مصدّ للفقيه وعالم الدين الشيعي "المتطرف" مقتدى الصدر وجيش المهدي الذي يتبعه، وهو قوة من الميليشيات تتركز في بغداد شنت هجمات كثيرة على القوات البريطانية والأمريكية. ومع ذلك فإنه عندما يتعلق الأمر بفرض الشريعة الإسلامية، ربما لا يكون المجلس أكثر اعتدالاً من الصدريين، رغم أن هناك اختلافات بينهما حول أي جوانب الشريعة ينبغي تطبيقها، لكن هناك توافق في الرأي بين كلا الجماعتين حول فكرة إقامة مجتمع يستند إلى الشريعة وانفراد كبار الفقهاء بتفسير المأثور الإسلامي[١٠]. والمجلس قوة متأسلمة نخبوية أشد اتساما بالطابع المحافظ، تستند إلى مدينتي المزارات المقدسة، النجف وكربلاء، وتمثل الطبقة الوسطى الشيعية وشعبيتها قليلة في البلاد. وعلى النقيض من ذلك، فإن الصدريين حركة جماهيرية تتركز في بغداد مع وجود قواعد لها في كثير من المراكز الشيعية الأشد فقرا في البلاد. وقد انغمست كل الميليشيات في ارتكاب الفظائع في العراق، وتطور التواطؤ الأنجلو أمريكي مع المجلس حينما كان الأخير ينشئ مراكز احتجاز سرية، تقوم بتعذيب أعدائه وترسل فرق الإعدام لاغتيال الخصوم"[١١].

وقد تعرضت محافظة البصرة في جنوب البلاد، وهي موقع حقول النفط الأساسية في البلاد، لعملية أسلمة سريعة في ظل الاحتلال البريطاني. فبعد سقوط نظام صدام مباشرة، أقامت الميليشيات لنفسها وجودا في الجامعات والمستشفيات التي سيطرت عليها تدريجيا عن طريق الترهيب والعنف[١٢]. وسرعان ما تفتتت أجهزة السلطة المحلية إلى إقطاعات للأنصار تحت سيطرة ثلاث جماعات رئيسية للميليشيات الشيعية: المجلس الإسلامي الأعلى، الذي كان له نفوذه الكبير في إدارة المخابرات، والصدريون الذين هيمنوا على قوة الشرطة المحلية، وجماعة الفضيلة وهي فرع من نبت الصدريين، الذين سيطروا على قوة حماية النفط (الوحدة المسئولة عن تأمين آبار النفط)[١٣]. ورغم أن الوضع معقد وينطوي على تغيير التكتيكات على أرض الواقع، فإن سياسة بريطانيا كانت تتمثل في البدء، مثل سياسة الأمريكيين، في الاعتماد أساسا على المجلس الأعلى والوقوف بجانبه للتصدي لجماعتي الميليشيات الأخريين، وبصفة خاصة جيش المهدي.

وأبرزت دراسة أجراها معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى أن المجلس كان يلتقي بالعاملين في المؤسسة العسكرية البريطانية على أساس يومي طوال أوائل صيف ٢٠٠٣، وبعد ذلك "أصبح شريكا أثيرا للبريطانيين في مجالس الشورى المؤقتة التي أقيمت عبر الجنوب". ومُنح المجلس الأعلى حكم المحافظة، ومقاعد في مجالس الشورى ومنصب رئيس الشرطة عند إنشاء المؤسسات. وفي الوقت نفسه، "استغلت جماعات وأفراد مرتبطين بالمجلس الأعلى "المعلومات الاستخباراتية المقدمة للشرطة للاضطلاع بعمليات قتل موجهة لأشخاص من السنة والشيعة اتهموا بارتكاب جرائم في عهد البعث". ورغم إحاطة البريطانيين علما بهذه الأعمال "فإن تودد الحركة الحريص إلى الائتلاف ... حماها من القيام بمزيد من التدقيق في أعمالها"[١٤].

وبعد ذلك، تغيرت السياسة البريطانية إزاء الميليشيات الشيعية على نحو مناقض من محاولة التصدي لها إلى إغماض الأعين عن أنشطتها الوحشية، من خلال تقديم دعم مباشر لها. وكان فشل القوات البريطانية في توفير أمن كاف للسكان بعد انهيار الدولة يعني أن الميليشيات هي التي ملأت الفراغ. والواقع أن البريطانيين تعرضوا لاتهامات واسعة في محافظة البصرة بأنهم "سلموا السلطة لعناصر الميليشيات وبعد ذلك أغمضوا أعينهم عن سائر عمليات الترويع والاغتيال التي تمارسها الميليشيات الإسلامية للحفاظ على مناخ يسمح بتسلل قواتها". والأمر الذي يستحق إدانة أكبر أن جنرالاً بريطانيا نقل عنه أنه إشارة إلى "استغلاله البراجماتي للميليشيات"، بقيام قيادة قوة الاحتلال في الجنوب بدفع رشاوي لقبائل رئيسية شمال البصرة في تدبيره مستترة بالكاد للحصول على الحماية[١٥]. وأكد قادة بريطانيون آخرون أن بريطانيا كانت تمنح الأموال بتقتير لبعض المتمردين، رغم أنه لم تظهر أي تفاصيل عن متلقيها[١٦]. وفي أوقات أخرى، قام البريطانيون بمحاولات لاستئصال الميليشيات الشيعية، مثل عملية سندباد، التي امتدت من سبتمبر ٢٠٠٦ حتى مارس ٢٠٠٧ وسعت لاجتثاث الميليشيات المحلية وتسليم الأمن إلى قوات أمن عراقية جرى التحقيق فيها. لكن هذه المحاولات كانت دورية فحسب، وكان من نتيجتها عادة التعجيل "بتسلل (الميليشيات) للشرطة والجيش"[١٧].

وفي ديسمبر ٢٠٠٧، أعلنت الحكومة البريطانية "تسليم مسئولية الأمن" في محافظة البصرة إلى السلطات العراقية. وقد أوردت وسائل الإعلام البريطانية هذا على أنه نقل الأمن إلى الجيش والشرطة العراقيين، وكذلك على أنه "انسحاب"، والواقع أن التسليم تم أساسا إلى الميليشيات الشيعية التي

كانت تسيطر على محافظة البصرة منذ أمد بعيد. وكان فريق الأزمات الدولية قد أورد بالفعل في ٢٠٠٧ أن البصرة كانت خاضعة لسيطرة الميليشيات وأن أي شكل للنظام قائم هناك يرجع لتوازن القوى بين الميليشيات؛ وكانت قوات الأمن تكتفي بموقف المتفرج، وفي أسوأ الأحوال تعمل كشريك متواطئ مع هذا الطرف أو ذاك[١٨]. وأبرزت دراسة أمريكية أخرى أن الجنوب كان قد أصبح خاضعا "لحكم اللصوص" حيث حرمت جماعات المافيا الإجرامية – السياسية المسلحة جيدا – الحكومة المركزية والشعب من السلطة"[١٩]. وقد قال جاك كيني الجنرال الأمريكي المتقاعد إن بريطانيا كانت تساعد على تحويل البصرة إلى "أرض لحرب العصابات"[٢٠].

كانت سيطرة الشيعة على المحافظة تتبدى جلية في حقيقة أن المخابرات البريطانية أبرمت معها صفقة بادية للعيان تقضي بألا تهاجم القوات البريطانية الآخذة في الانسحاب، فعلى سبيل المثال، أطلق الضباط البريطانيون سراح ٢٦ سجينا من جيش المهدي، منهم "إرهابيون من الدرجة أ" في التجهيز للانسحاب من قاعدة كانت في مكان سابق لصدام حسين، في سبتمبر ٢٠٠٧. وكان القصد من ذلك هو "مساعدة البريطانيين على ترك البصرة بدون الاضطرار للقتال وهم ينسحبون"، كما أوردت صحيفة *الجارديان*[٢١]. وقد أنكرت الحكومة البريطانية أن صفقة قد أبرمت لكنها أقرّت بأنها كانت تتحاور مع مسئولين في جيش المهدي من صيف ٢٠٠٧ حتى نهاية العام"[٢٢]. وقالت وزارة الدفاع "سنتعاون مع أي جماعة ترغب في تقليل العنف والانضمام للعملية الديمقراطية التي تعمل على إقامة عراق آمن ومزدهر"، وهو تعليق يبين أن حسن الدعاية (غير المقصود) لا يزال سمة

لعمليات الحكومة في مجال العلاقات العامة[٢٣]. وقد تواتر أن مسئولاً بريطانيا أقدم قال "إن رحيلنا يعني في الأساس أن الميليشيات المتطرفة يقل دافعها لعدم الخروج على القانون والعنف"[٢٤].

وتمثل جانب آخر من هذه الصفقة في التقييد الذي فرض على القوات البريطانية في مدينة البصرة. فعندما شنت الحكومة العراقية بقيادة رئيس الوزراء نور المالكي هجوما مفاجئا على الميليشيات الشيعية في البصرة في مارس ٢٠٠٨ – والذي عُرف بعملية مهمة الفرسان – أدت معارك ضارية دارت في الشوارع إلى قتل عشرات من رجال الميليشيات، لكن ٤٠٠٠ جندي بريطاني "ظلوا يتفرجون على ذلك وهم يقفون جانبا لمدة ستة أيام" لم يكن أي جندي بريطاني يستطيع دخول البصرة بدون موافقة ريس براوني وزير الدفاع آنذاك[٢٥]. وأنكرت وزارة الدفاع أن صفقة قد أبرمت، في حين ادعى المارشال طيار السير جوك سيتروب، وكان رئيس هيئة أركان الدفاع آنذاك، مؤخرا أن العملية كانت "تتويجا لنجاح" السياسة البريطانية في تدريب القوات العراقية على التصدي لقضية الأمن"؛ وأضاف قائلاً "لقد وضعنا الخطط اللازمة لمواجهة الميليشيات لكن الحكومة العراقية لم ترد أن نقوم بتنفيذها"[٢٦].

وفيما يتعلق بالانسحاب، أعلنت الحكومة في أكتوبر ٢٠٠٧ أن الجيش البريطاني "سيحمي الحدود وطرق الإمداد ويهبّ لمساعدة قوات الأمن العراقية عندما تستنجد به"، وبعد ذلك سينتقل إلى "وظيفة المراقبة من علٍ" والتي تنطوي على الحفاظ على "قدرة على التدخل مجددا"[٢٧]. وفي ديسمبر٢٠٠٨، أعلن براون أن معظم الجنود البالغ عددهم٤١٠٠ جندي سينسحبون بحلول يوليو ٢٠٠٩، لكن نحو ٣٠٠ جندي سيبقون لتدريب

البحرية العراقية على القيام بدوريات في المياه المحيطة بميناء أم قصر الجنوبي، قرب معظم حقول النفط العراقية. وعندما أعلنت بريطانيا في ٣٠ أبريل انتهاء عمليات القتال، وبدأت تسلم "السلطة العسكرية" في البصرة إلى قوة أمريكية، قال براون: "إننا نأمل في أن نوقع اتفاقية مع الحكومة العراقية بشأن الدور الذي نستطيع القيام به في المستقبل في التدريب وحماية إمدادات النفط في العراق"[٢٨]. وتقرر أن يبقى بعض من الكوادر العسكرية البريطانية في مقر القيادة العسكرية الأمريكية في البصرة[٢٩].

وقد كتب باتريك كوكبيرن في صيحفة *الإندبندنت* من لندن يقول: "كانت الغالبية العظمى من أهل البصرة سعداء وهم يرون البريطانيين يرحلون". وتوصل استطلاع أجرته هيئة الإذاعة البريطانية في البصرة إلى أن ٢ في المائة من الأهالي كانوا يعتقدون أن الوجود البريطاني كان له تأثير إيجابي على المحافظة منذ ٢٠٠٣، في حين قال ٨٦ في المائة إن تأثيره كان سلبيا[٣٠]. لقد كفل تزايد قوة الميليشيات الشيعية ونفوذها في جنوبي العراق خسوف القوى العلمانية. ربما كان جنوبي العراق قد تحاشى في أوائل صيف ٢٠٠٣، تسليم إلى الميليشيات، لو كان قد قبل عرض سياسيين قوميين واشتراكيين مختلفين بديلا للمتأسلمين؛ ومع ذلك "فقد ضاعت الفرصة ولن تجيء ثانية"[٣١]. وكفل استيلاء المتأسلمين اختفاء المرأة والعلمانيين الليبراليين التقدميين مثل أساتذة الجامعات ومنظمي حملات حقوق الإنسان من مجالس البلديات، ومن الحياة العامة. وانقسم الإقليم وفق خطوط عرقية وقبلية وسياسية في حين ساعد دعم بريطانيا وأمريكا لطرف واحد، هو المجلس الإسلامي الأعلى، على زيادة استقطاب الطائفة الشيعية، وفاقم الظروف المؤدية إلى نشوب منازعات متوطنة فيما بين الشيعة[٣٢].

والمفارقة هي أن لندن وواشنطن كانتا تساعدان القوة الرئيسية، المجلس الإسلامي الأعلى، التي تعتبرها إيران هي أيضا حليفها الرئيسي وأداتها الأساسية في العراق، إذ من المعتقد على نطاق واسع أن إيران تزود جيش هذه المنظمة، وهو "جيش بدر" بمزيد من الأسلحة والتدريب. ومثلما أوضح خبير نرويجي في شئون العراق، هو رايدر فيسر، فإن "قوات الولايات المتحدة تعمل حاليا على مدار الساعة لإضعاف العدو اللدود التقليدي لإيران في المنطقة الاستراتيجية الشيعية – الصدريون – في حين يواصل شريك إيران الأثير والمفضل منذ الثمانينيات، وهو المجلس الإسلامي الأعلى، تدعيم نفوذه في كل مكان"(٣٣). وعلى ما يبدو فقد تعرضت للمبالاة، شتى التحذيرات التي أثيرت داخل دوائر صنع السياسة الأمريكية من أن إيران ستغدو هي المستفيد الرئيسي من استراتيجية الولايات المتحدة. ويتمثل أحد أسباب هذا في أن الصقور كانوا يعتقدون على الأرجح أن الشيعة الذين يدعمونهم غير مهتمين باستنساخ حكم ديني بالأسلوب الإيراني في العراق(٣٤). لكن السبب الرئيسي، والبراجماتي بدرجة أكبر، لمساندة المجلس الإسلامي الأعلى هو أن لندن وواشنطن كانتا تعتبران جيش المهدي الصدري هو غريمهما الأكبر وأن الميليشيات الشيعية قوة نفوذها كبيرة لكثرة أنصارها في الجنوب.

كان الوضع مختلفا في وسط البلاد لأن قوات الاحتلال كانت تتعامل مع تمرد سني بصورة غالبة، بسببه قامت الولايات المتحدة بعملية دوران للخلف في ٢٠٠٦ في محاولة شد السنة للعملية السياسية بصورة مباشرة بدرجة أكبر. فقد تم التخلي عن سياسة اجتثاث البعث وجرى تشجيع الكوادر التي كان ولاؤها لصدام من قبل على العودة إلى وظائفهم وتشجيع اللواءات الأقدم على العودة للانضمام للجيش(٣٥). ولما كانت الولايات المتحدة تفتقر

إلى شركاء رئيسيين، فقد بدأت في تعهد زعماء القبائل السنية والمشايخ المحليين لإغرائهم بالابتعاد عن التمرد. وإضافة لذلك، خاطرت الولايات في يونيو ٢٠٠٧ بإذكاء الحرب الأهلية التي كانت مشتعلة الأوار بالفعل، بتجنيد بعض أعضاء الجماعات السنية المتمردة وتسليحها. وكان البعض منها "مشتبها في تورطهم في هجمات وقعت في الماضي على القوات الأمريكية أو أن لهم صلات بهذه الجماعات"، كما أوردت النيويورك تايمز. كما كان لأعضاء كثيرين في هذه الجماعات، التي عرفت بمجالس الصحوة أو أبناء العراق، صلات "بالقاعدة في بلاد ما بين النهرين"، وهي منظمة إرهابية اتهمها الرئيس بوش بأن لها ارتباطات بالقيادة المركزية للقاعدة[٣٦]. وفي مقابل تلقي أسلحة أمريكية، وافقت الجماعات السنية على أن تركز هجماتها على القاعدة وليس على القوات الأمريكية. كان القصد من استراتيجية واشنطن هو دق إسفين بين جناحي التمرد السني – البعثيون الموالون لصدام والمجاهدون المتأسلمون المرتبطون بالقاعدة واللذان كانا من قبل يعملان في تحالف بينهما. وهذه السياسة "قد تعادل قيام الأمريكيين بتسليح الطرفين في حرب أهلية تنشب مستقبلاً"، كما أشارت *النيويورك تايمز*[٣٧]. وبحلول نهاية ٢٠٠٧، زاد عدد قوات مجالس الصحوة على ١٠٠ ألف، أنفقت الولايات المتحدة عليهم ١٧ مليون دولار، بما في ذلك دفع رواتبهم. وعُهد إليهم بطرد المجاهدين الموالين للقاعدة من محافظة الأنبار، لكنهم اتهموا أيضا بالفساد والابتزاز والتكتيكات الوحشية[٣٨]. وأعلنت الحكومة العراقية حلّ هذه الميليشيات السنية في أبريل ٢٠٠٩. وبحلول ذلك الوقت، كانت هذه الميليشيات محل اتهام بإثارة موجة عارمة من العنف. بما في ذلك تفجير السيارات المفخخة عبر بغداد[٣٩].

وقد أرجع الجنرال ديفيد بترايوس القائد الأمريكي آنذاك الفضل في تمكين الميليشيات السنية من أسباب القوة صراحة إلى القادة البريطانيين. فقد كانت القوات البريطانية "مفيدة بصورة ضخمة" في تدعيم التضافر "بين المهارة الدبلوماسية والخبرة المستوحاة من شمال أيرلندا" كما قال[٤٠]. وعندما سؤل جورجون براون في مؤتمر صحفي في أكتوبر ٢٠٠٧ عن استراتيجية الولايات المتحدة، رد قائلاً: "فيما يتعلق بهذه القضية الخاصة بتدريب الأشخاص وتسليحهم، لاحظوا أننا نبني قوات للأمن في العراق بطريقة لم تحدث بالسرعة التي كان ينبغي لها أن تحدث بها، لكنها تحدث حاليا ... لذا، نعم إن الأمريكيين فعلاً يدربون قوات للأمن"[٤١].

وإجمالاً، فقد تجلت بوضوح مرة ثانية خلال احتلال العراق النفعية البريطانية، المتعلقة بالعمل مع أي قوة كانت تحقيقا للمصالح في حالة الضعف السياسي للوجود البريطاني وانتشار المعارضة المحلية له، وبصفة خاصة منذ دعمت السياسات البريطانية خطوط التقسيم الطائفية والحزبية، وتلك محصلة نموذجية لاستراتيجية فرّق تسد الاستعمارية، مع ما لها من عواقب مباشرة خطيرة وعواقب طويلة الأجل غير مؤكدة بالنسبة لشعب العراق والمنطقة الأوسع.

أفغانستان : المباراة الكبرى الجديدة :

تكشف حرب بريطانيا الراهنة في أفغانستان عن القصة الواردة في هذا الكتاب في مجالين رئيسيين. الأول هو أنه نظرا لأن بريطانيا تقاتل حاليا قوة متأسلمة كانت قد ساندتها سرّا من قبل، وهي حقيقة تمضي دون أن تبرزها وسائل الإعلام العادية لحدّ كبير، فإن هوايتهول تتآمر في الواقع مع القوى

الفاعلة المتمأسلمة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من أفغانستان وتحقيق أهداف السياسة الخارجية الرئيسية. ويقتضي هذا من ناحية، التعامل مع عناصر داخل طالبان لتحقيق استراتيجية فرّق تسد المألوفة في البلاد، ومن ناحية أخرى، التعاون مع باكستان وهي تقدم في الواقع جولة ثانية من الدعم لطالبان عقب جولة التسعينيات، عندما خلقتها إسلام أباد لحد كبير لكي تحكم أفغانستان.

وقد طفقت الحرب في محافظة هلمند جنوبي أفغانستان، وتقع على الحدود مع باكستان، تتصاعد تدريجيا منذ نشر القوات البريطانية في مبدأ الأمر، والتي كانت رسميا جزءا من القوة الدولية للمساعدة في مجال الأمن (إيساف) في مايو ٢٠٠٦ وقد تمت زيادة القوة البريطانية الأصلية التي كانت تضم ٣٣٠٠ جندي إلى ٥٠٠٠ في خريف ٢٠٠٦، وإلى ٧٨٠٠ بحلول صيف٢٠٠٧، وإلى ٨١٠٠ في صيف ٢٠٠٨، في حين أعلن جوردون براون في ديسمبر عن زيادة أخرى ليصل إجمالي القوات المقاتلة إلى نحو ١٠ آلاف، منهم ٥٠٠ من القوات الخاصة. وشملت الأسلحة البريطانية طائرات هارّير المقاتلة، ومروحيات أباتشي وأسلحة الباريوم الحرارية "شديدة الانفجار"، التي تشعل غلالة ضباب رقيقة من الوقود محدثة انفجارا هائلا[٤٢]. وبالمثل، زادت الولايات المتحدة قواتها – فقد أعلن الرئيس أوباما إرسال ١٧ ألف جندي إضافي إلى جنوبي أفغانستان في فبراير ٢٠٠٩ و ٣٠ ألف آخرين في ديسمبر ٢٠٠٩.

وقال ديس براوني وزير الدفاع إن طالبان "قمينة بأن تعارض تحسن الأمن، والواقع أنها قالت صراحة إن ذلك هو ما ستفعله عندما ندخل نحن وآخرون ... إلى جنوب البلاد"[٤٣]. ومن ثم، فقد كانت هوايتهول تدرك

تماما أنها ستثير حربا كاملة. وقد انتقد الرئيس الأفغاني حامد قرضاي انتشار القوات البريطانية في يناير ٢٠٠٨، معلنا في مؤتمر صحفي أنهم "عندما جاءوا ، جاءت طالبان"، وكان بذلك يكرر ببساطة ما كان المسئولون البريطانيون يدركونه بالفعل رغم أن ذلك لم يوقف رد فعلهم الحانق على هذا التعليق من قرضاي. وبالمثل أوضحت دراسة أكاديمية أعدها عضوان في بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان أن عمليات إيساف العسكرية منذ ٢٠٠١ "دفعت" العناصر المناوئة للحكومة "صوب القيام بعصيان نشيط"[٤٥].

وهكذا، فإن الخوف البريطاني من أن يؤدي انسحاب قوات الناتو إلى استيلاء طالبان على البلاد، أصبح نبوءة تحقق ذاتها بذاتها. ويذكر تقرير سري في أغسطس ٢٠٠٩ أعده الجنرال ستانلي ماكريستال القائد العسكري الأمريكي في أفغانستان، "أن الوضع الإجمالي آخذ في التدهور، والناتو يواجه "عصيانا مرنا ومتناميا"[٤٦]. ولدى طالبان حاليا "حكومة ظل" في ثلاث وثلاثين محافظة من أربع وثلاثين محافظة في أفغانستان، بعد أن كانت عشرين محافظة في ٢٠٠٦، ولها حضور دائم في ٨٠ في المائة من البلاد، مقابل ٥٤ في المائة في نهاية ٢٠٠٧[٤٧]. وفي الوقت نفسه، احتدمت الحرب تدريجيا. ففي ٢٠٠٩، وقع ما يربو على ٧٠٠٠ هجوم باستخدام قنابل توضع على جوانب الطرق، ويمثل هذا زيادة تبلغ ثلاثة أمثال على ما حدث في ٢٠٠٧[٤٨]. وقد وصف الفريق ديفيد ريتشاردز، القائد السابق للقوات البريطانية الذي أصبح رئيسا للأركان، القتال بأنه "ربما كان محتدما مثل احتدام المعارك التي شهدها الجيش البريطاني في حرب كوريا"[٤٩]. وكان هذا قبل ٢٠٠٩، عندما ارتفعت الإصابات البريطانية لأعلى مستوى لها منذ حرب فوكلاند، إلى ما يربو على ١٠٠ إصابة خلال العام. وإجمالاً، فقد قتل

ما يزيد على ٢٧٥ جنديا بريطانيا في أفغانستان، في حين أصيب ٣٤٠٨ وهم يؤدون الخدمة هناك[٥٠].

وخلال ٢٠٠١-٢٠٠٥، أشار بعض المحللين إلى أن سكان باكستان يساندون الحكومة بشكل كبير، لكن في ٢٠٠٦-٢٠٠٧، بدأ الرأي العام يتحول لصالح العناصر المناوئة للحكومة في مناطق غير مستقرة، وبحلول أواخر ٢٠٠٨ كان السكان يقدمون المساندة طوعا للعصاة[٥١]. ربما كانت السياسة البريطانية قد أصبحت ضابط تجنيد يعمل لحساب طالبان على نحو أكفأ مما تفعله القاعدة. وقد قدم اللواء مايكل فلين مدير المخابرات في قوات إيساف، موجزا في ديسمبر ٢٠٠٩ لخص المعلومات التي قدمها المجاهدون لإيساف، فقال "إنهم يعتبرون القاعدة عقبة"، وأن الذي يستفزهم هو حكومة يرونها فاسدة وغير كفؤة، وتفشي الجريمة والفساد بين قوات الأمن، وعدم كفاءة مشروعات البنية التحتية الموعودة[٥٢]. فعلى الرغم من مليارات الدولارات التي خصصت لأفغانستان في السنوات الأخيرة، فإن التنمية هزيلة حيث يعاني ثلثا السكان من الجوع ولا تتوافر لنسبة ٨٧ في المائة فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة[٥٣]. وحقوق الإنسان، خاصة بالنسبة للمرأة، آخذة في التدهور حاليا مرة ثانية، بعد تحسن كان قد حدث عقب سقوط طالبان، في حين أن الحكومة الأفغانية، وإن كانت منتخبة، فاسدة كما كانت دوما غير راغبة أو غير قادرة على إشباع حاجات الناس الأساسية.

كذلك تشير التقارير إلى أن الأفغان طفقوا يتجهون إلى طالبان بسبب الإصابات العالية بين المدنيين التي تحل بالسكان، خاصة بفعل سياسة قصف القرى التي تؤوى مقاتلي طالبان – وتلك ممارسة إمبريالية بريطانية تقليدية في الشرق الأوسط منذ العشرينيات لكن الولايات المتحدة في الأساس هي

التي تنفذها حاليا. فقد زادت إصابات المدنيين الناجمة عن القتال سنويا منذ ٢٠٠١، ويقدر عدد القتلى على نحو متحفظ بأنه بلغ نحو ٦٥٠٠ قتيل حتى نهاية ٢٠٠٩[٥٤]. ويعزى نحو الثلث تقريبا من هذا إلى قوات التحالف أو قوات الحكومة[٥٥]. بالطبع إن القوات البريطانية تدرك الحاجة إلى الإبقاء على إصابات المدنيين في حدها الأدنى : فمثلما شرح اللواء نيك هوتون، رئيس العمليات المشتركة في وزارة الدفاع : "فإننا نعترف بأن اجتثاث طالبان بنشاط ليس خيارا مقنعا وسيعمل على تنفير الرأي العام محليا ودوليا على حد سواء"[٥٦]. لكن في حين يؤكد القادة البريطانيون والأمريكيون أنه يتم اتخاذ كل الخطوات اللازمة لتقليل إصابات المدنيين لأدنى حد، قالت منظمة هيومان رايتس ووتش في يناير ٢٠١٠ إن "للولايات المتحدة والناتو سجلا سيئا في إخضاع قواتهما للمساءلة عن الهجمات التي تنتهك قوانين الحرب وتُوقع وفايات وإصابات بين المدنيين"[٥٧]. وبالمثل، فإن تقرير إيساف السري نفسه الصادر في أغسطس ٢٠٠٩ يعترف بأن استراتيجيتها العسكرية تلحق "أضرارا ملازمة لا موجب لها"[٥٨]. وبينما يؤكد القادة البريطانيون والأمريكيون علنا أن إجراءاتهما العسكرية تتناسب ومقتضى الحال، فإن المقدم الأمريكي ديفيد كيلكولن قال إن الهجمات الجوية الأمريكية على الحدود بين أفغانستان وباكستان قتلت ١٤ من زعماء القاعدة على حساب ٧٠٠ من أرواح المدنيين[٥٩].

وزعماء طالبان العسكريون الحاليون الذين يوقعون إصابات كبيرة بالبريطانيين هم قائمة الأسماء نفسها التي كانت هوايتهول تساندها في الثمانينيات. وجلال الدين حقاني، هو القائد العسكري الميداني العام لطالبان، وتتصدر "شبكة حقاني" التابعة له وهي جماعة من المجاهدين تشمل ابنه

سراج الدين، العصيان ضد القوات البريطانية وقوات الناتو(٦٠). وقد كان جلال الدين حقاني وهو في السبعينيات من عمره حاليا، قائدا عسكريا في فصيل يونس خالص من جماعة حزب الله الذي كانت الولايات المتحدة تدعمه في الثمانينيات، وهو الزعيم القبلي "الذي استغله جهاز المخابرات الباكستاني لأقصى حدّ خلال الحرب السوفيتية الأفغانية لتسهيل إدخال المرتزقة العرب"(٦١). كما دعمت بريطانيا فصيل خالص، إذ وفرت التدريب والقذائف لأحد قادة حقاني، وهو الحاج عبد الحق. وكان محمد عمر واحدا من القادة حديثي السن في فصيل خالص في الثمانينيات، وهو حاليا الملا عمر، الزعيم العام لطالبان وحقاني هو أقرب مساعديه حاليا.

وقد زود الملاّ عُمر حقاني بمخزون كبير من الأسلحة والذخيرة وحسبما يقول سيد سليم شاهزاد الصحفي في صحيفة *آسيا تايمز* المحترمة فإن "مئات من الشبان دربتهم المقاومة العراقية على حرب العصابات". كما كُلف حقاني بتنسيق الهجمات الانتحارية في كل أرجاء البلاد ويعتقد أنه كان وراء هجوم يوليو ٢٠٠٨ المميت على السفارة الهندية في كابول الذي قتل ٥٨ شخصا(٦٢). وفي الوقت نفسه، تواتر أن سراج الدين كان يتخذ من وزيرستان الشمالية في باكستان مقرّا له، حيث يسيطر على العمليات العسكرية التي تجمع بين القاعدة والمقاتلين الباكستانيين والأفغان(٦٣).

وقلب الدين حكمتيار قائد عسكري آخر في أفغانستان، نظم فصيله من الحزب الإسلامي هجمات شتى على القوات الحكومية والأجنبية، خاصة تلك التي قتلت ١٠ جنود فرنسيين في أغسطس ٢٠٠٩ وهجمة أخرى شنها على استعراض عسكري في كابول في أبريل ٢٠٠٨ نجا منها الرئيس قرضاي دون أن يلحقه أذى لكنها قتلت كثيرا من المدنيين الأفغان. وقد قال حكمتيار

في حوار نادر له مع وسائل الإعلام إن مقاتليه ساعدوا بن لادن على الهروب من هجوم أمريكي في جبال تورا بورا في أفغانستان بعد ١١ سبتمبر[٦٤]. وقد التقى مسئولو هوايتهول بحكمتيار، وهو في الستينيات من عمره حاليا، مرتين على الأقل خلال الثمانينيات وقدموا سرا المساعدات والتدريب لهذا القاتل الذي لا يرحم لتمكين قواته من محاربة السوفيت[٦٥].

وإضافة لذلك، تواتر أن جهاز المخابرات الباكستاني يحمي كلا من حقاني وحكمتيار، اللذين يتلقيان الدعم سرا من الجناح السري فيه، الذي يتولى توجيه العمليات خارج باكستان. وتعتبر شبكة حقاني "مصدر قوة استراتيجية لباكستان"، حسبما قال مسئولون أمريكيون وباكستانيون استشارتهم *النيويورك تايمز*. ويقدم جهاز المخابرات الباكستاني الوقود والذخيرة والمجندين الجدد من المدارس الدينية الباكستانية لجماعات الجهاد، ويخطرهم عندما تخطط الولايات المتحدة لإرسال حملات عسكرية ضدهم[٦٦]. ويحتفظ حكمتيار بقواعد كثيرة في أفغانستان وبمعسكرات للاجئين الأفغان في محافظة الحدود الشمالية الغربية من باكستان، ويدير المدارس الدينية وصحيفة أسبوعية[٦٧].

وبذلك فإنه من الصعب المساواة بين مساندة بريطانيا لباكستان ومواجهة طالبان في أفغانستان. والماضي يعود مرة ثانية ليطارد السياسة البريطانية في أفغانستان، ويدفع الجنود البريطانيون، إلى جانب المدنيين الأفغان، أعلى سعر لهذا الرد للكيد إلى النحر.

ومرة ثانية، فإن بريطانيا تتآمر مع القوى المتأسلمة الأفغانية، بطريقة جدّ مختلفة عن الماضي. وإذ تدرك هوايتهول أنه لا يمكن الفوز في نزاع عسكري بحت مع طالبان، ومع الدعم السياسي المحلي المتناقص مع تزايد

الإصابات البريطانية، فإنها اضطرت للمطالبة بوضع حدّ سياسي للحرب بمحاولة التفاوض مع طالبان. وتأمل هوايتهول اليائسة حاليا في التوصل لاتفاق مع العناصر المتأسلمة المتطرفة لضمان مصالحها في أفغانستان.

والتحليل الذي توصلت إليه الحكومة هو أنه ليس هناك "أي قيادة بمفردها موثوق بها للعصيان سواء في أفغانستان أو باكستان"، وأن طالبان تتكون على الأقل من ستة فصائل أساسية: عصيان الجنوب، بما فيه هلمند، ويضم أكبر عدد من المقاتلين ويقوده الملاّ عُمر، وجماعتا حقاني وحكمتيار في الشرق؛ وثلاث جماعات في وزيرستان في باكستان تنتمي إلى قبائل لها "دوافع متباينة". وفي ظل هذا الوضع، فإن استراتيجية بريطانيا تقضي "بتفتيت مختلف عناصر العصيان، وعزل المتطرفين المتشددين ... عمن يمكن شدهم إلى العملية السياسية المحلية"، مثلما قال ديفيد ميليبند وزير الخارجية(٦٨). وينص تحليل الخارجية على أن "مصالح المملكة المتحدة تقتضي استغلال أوجه الضعف الحالية في العصيان وخلقها في المستقبل، بغية إتاحة الفرصة للحكومة الأفغانية لأن تقسم عناصر مهمة وتستميلها". وسيتم "عزل" من لا يمكن استمالتهم و"يتعين هزيمتهم عسكريا"(٦٩).

وبريطانيا على أهبة الاستعداد للتعامل مع أي عناصر، بما في ذلك المتأسلمين المتشددين، بشرط أن يكون محور تركيزهم محليا وليس عالميا. والاستراتيجية البريطانية تنطوي على "فصل من يريدون حكما إسلاميا محليا عمن نذروا أنفسهم للجهاد على النطاق العالمي"، فالأوائل يمكن أن يكونوا جزءا من "تسوية سياسية شاملة"(٧٠). "والحقيقة هي أن الكثيرين ممن يقاتلون تحت راية طالبان ليسوا مجاهدين عالميين، كما لاحظ ميليبند(٧١). وتتمثل شروط بريطانيا الأخرى لإجراء المحادثات في أن يلتزم

المقاتلون بالدستور، وينبذوا العنف، و"ألا يقيموا علاقات عملية وثيقة" مع القاعدة" – وكلمة "وثيقة" لافتة للأنظار[٧٢]. وعندما أصدر الجيش البريطاني كتيبا جديدا عن محاربة التمرد في نوفمبر ٢٠٠٩، داعيا إلى إجراء محادثات مع العدو، قال الفريق بول نيوتن عن إطلاق هذه الوثيقة، إنه "ليس هناك جدوى من الحديث إلى أناس لا تغمر الدماء أيديهم"[٧٣].

وقد أكد مارك سيدول السفير البريطاني إلى أفغانستان أن لبريطانيا موقفا براجماتيا نفعيا في التعامل مع القوى المتطرفة، وقال إنه من الخطأ وصف الحكومة بأنها تتحدث إلى طالبان "المعتدلة" مثلما أوردت الصحف"، لأن ذلك يشي بأن هناك مجالا للأيديولوجية ... وليست هذه هي الطريقة التي نتوقع أن نمضي بها في طريقنا". المسألة ليست "مسألة اعتدال أو عدم اعتدال بل ولا تتعلق حقا بالمعتقدات". إنها تتعلق بالانتماءات والأسباب التي ينجرفون نتيجة لها إلى العصيان في المحل الأول"[٧٤].

لقد دعمت هوايتهول استضافة السعودية لاجتماع عُقد بين الحكومة الأفغانية، و"متمردين سابقين من طالبان" وممثل لقلب الدين حكمتيار في سبتمبر ٢٠٠٨، وربما مبادرات أخرى لم تصبح بعد معروفة للعامة[٧٥]. لكن ورد أيضا أن الحكومة أجرت اتصالات مباشرة مع طالبان[٧٦]. وبحلول منتصف ٢٠٠٩، كانت وسائل الإعلام العادية تتحدث عن جهود بريطانية جديدة للتحدث إلى قادة طالبان لمدة تربو على العام[٧٧]. والواقع أن مثل هذه الجهود تعود للوراء لمدة أطول كثيرا من ذلك. فحتى قبل انتشار القوات البريطانية المبدئي في هلمند، كانت بريطانيا تشجع إجراء مفاوضات سرية مع قادة طالبان لتحقيق حلّ سلمي للنزاع. فمنذ فترة طويلة ترجع إلى مارس ٢٠٠٤ مثلاً، جرى اجتماع غير معروف على نطاق كبير بين جاك سترو

وزير الخارجية ومولانا فضل الرحمن وهو عالم "دين مهيج" موال لطالبان، ورئيس لحزب جماعة علماء الإسلام في باكستان أدار وأشرف على شبكة من المدارس الدينية تطورت منها طالبان[٧٨]. كانت جماعة علماء الإسلام هذه قوة محركة في ائتلاف الأحزاب الدينية الستة في الجمعية الوطنية الباكستانية، وكانت تقف سياسيا في صف جماعة حركة المجاهدين الإرهابية[٧٩]. وفي اجتماعهما، تواتر أن سترو طلب من فضل الرحمن التوسط في محادثات مع طالبان، وقد أخبر فضل الرحمن صحفيا محليا: "أن السلطات البريطانية تعمل نيابة عن الولايات المتحدة. وقد تم اختيار هذه العملية غير المباشرة لتحاشي أي تأثيرات سيئة على الانتخابات الرئاسية الوشيكة في أمريكا ... وتجري بريطانيا محادثات غير مباشرة مع ميليشيات طالبان وتسعى لتوفير خروج مشرف للأمريكيين من أفغانستان". كذلك قال فضل الرحمن إنه عقب الاجتماع "تمت دعوتي إلى مؤسسات مختلفة تعمل تحت رعاية الخارجية البريطانية"، وأنه في زيارة له إلى لندن في ٢٠٠٤ عقد اجتماعا آخر مع مايك أوبراين وزير الدولة بالخارجية[٨٠]. وبذلك كانت بريطانيا تتفاوض مرة ثانية مع جماعة متطرفة متأسلمة قيادية، بغية مساعدة الأمريكيين، وكانت مفتوحة على ما هو واضح لمزيد من العمل معها. وفي أغسطس ٢٠٠٩، قابل فضل الرحمن مفاوضين أمريكيين في إسلام آباد، كجزء من سياسة الرئيس أوباما "للوصول إلى الأحزاب المتأسلمة الأشد توقدا في حماستها والمعادية لأمريكا"، كما علقت صحيفة *الفجر* الباكستانية المحترمة[٨١].

وقد جرى تنسيق استراتيجية تقسيم التمرد مع الولايات المتحدة، وهي مماثلة لتلك التي اتبعت في العراق. والواقع أن الولايات المتحدة قد جسدت

الفريق البريطاني، السير جرايم لابمو، للمساعدة في تقسيم التمرد الأفغاني وفصل المقاتلين عن قادتهم؛ كما شارك لامبو في تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية في العراق، فعمل مع القبائل السنية للفصل بين التمرد والقاعدة[٨٢]. وانطوت الاستراتيجية على خطة أمريكية تدعي البراءة في ظاهرها سميت "مبادرة الدفاع المجتمعي"، وتقضي بمساعدة قوات أمريكية خاصة للميليشيات المناهضة لطالبان وزرع أنفسهم في قلب المتمردين الساخطين الذين يُقدم لهم بعد ذلك تدريب ودعم، إلى جانب زيادة المعونة المقدمة لطائفتهم[٨٣].

والرشاوى المباشرة جانب آخر من استراتيجية فرّق تسد البريطانية، وهي سياسة يعرفها دارسو التاريخ البريطاني؛ فقد أنفق ضباط المخابرات البريطانية الأموال لسنوات طويلة على قادة الحرب الأفغان لإبقائهم في الجانب الصحيح[٨٤]. ذلك "أن الاستخدام الحكيم للأموال يمكن أن يساعد في إقناع الأفراد والجماعات على حد سواء بالقبول بسلطة الحكومة السخية ومشروعيتها"، كما يذكر كتيب تعليمات العمل الميداني لمكافحة التمرد الذي أصدره الجيش. ويضيف "أن الأموال يمكن أن تحل محل القوة"، وتوفر وسيلة مردودة التكاليف "لشد مساندة المجتمع بعيدا عن المتمردين"[٨٥]. ومرة ثانية يبدو أن هذه السياسة قد تم تنسيقها مع الولايات المتحدة. ففي نوفمبر ٢٠٠٩، أعلنت إدارة أوباما عن إرسال حزمة معونة بمبلغ ٥ مليارات دولار إلى أفغانستان، تشمل أموالاً مخصصة لاستمالة القادة من المستوى الخفيض والمتوسط وإبعادهم عن التمرد، وتقديم "نقدية سريعة لأهال محليين من أجل التعمير أو توفير حاجات الأمن"[٨٦].

وتعادل الحرب في أفغانستان فترة جديدة من التنافس على الموارد وتطاحن القوى الكبرى في آسيا الوسطى. فقد قال الجنرال سير ريتشارد دانات، وكان حينذاك رئيسا لهيئة الأركان في خطاب ألقاه في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن في أواخر ٢٠٠٧ أن بريطانيا "منغمسة في مباراة كبرى جديدة ومميتة في أفغانستان – وهذه المرة مع خصم جديد فحسب"[٨٧]. والمباراة الكبرى الجديدة تحركها عدة عوامل غير العامل الخاص بزعم محاربة الإرهاب، وهو ما عبر عنه بوضوح وزراء وقادة عسكريون لكن وسائل الإعلام البريطانية لم تورد له ذكرا إلى حد كبير. والقضية الأساسية هي رغبة بريطانيا والولايات المتحدة الراهنة في السيطرة على منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى الحاسمتين، في مواجهة تحديات هائلة لوضعهما هناك. وقد قال بوب إينزوورث وزير الدفاع في خطاب في المعهد الملكي للشئون الدولية في لندن في يوليو ٢٠٠٩ " إن للمنطقة كلها التي تقع فيها أفغانستان أهمية استراتيجية حيوية بالنسبة للمملكة المتحدة"[٨٨]. وفي العقد التالي فإن التحديين الرئيسيين اللذين يواجهان بريطانيا هما "التنافس على الموارد" و "القوة الاقتصادية والسياسية الصاعدة لآسيا"، كما لاحظ إنيزوورث في خطاب ألقاه في أفغانستان بعد ذلك بشهرين[٨٩]. لكن الحرب في أفغانستان ترتبط بصورة وثيقة بقدرة بريطانيا على القيام بتدخل عسكري في الخارج. وقال إنيزوورث "إن الفشل في أفغانستان سيشجع من يبشرون بالعنف المتطرف"، كذلك فإنه "يجعل المملكة المتحدة وقواتنا المسلحة يحظيان بدعم متناقض للعمل في المستقبل ويضفي عليهما سمعة شائنة"[٩٠]. وقد ردد وجهة النظر هذه خليفة دانات في منصب رئيس هيئة الأركان، الجنرال ديفيد ريتشاردز، الذي أخبر جمهورا آخر من المستمعين

في المعهد الملكي للشئون الدولية في سبتمبر ٢٠٠٩ أن "النجاح في أفغانستان يمثل أهمية استراتيجية كبرى بالنسبة لأمننا". والأمر المهم هو "تأثير هزيمة القوات المسلحة البريطانية الاستراتيجي الكبير على سلطان المملكة المتحدة وسمعتها في العالم، وتأثيره على الشعور العام في المملكة المتحدة"، ليس فقط لأن أفغانستان قد تصبح قاعدة لتصدير الإرهاب، وإنما أيضا لأن تأثير هزيمة الولايات المتحدة والناتو المتصورة الذي يلهم المتطرفين على النطاق العالمي قد يخلق تهديدا أكبر[٩١].

إن البريطانيين والأمريكيين يعتبرون الهزيمة في أفغانستان تحديا لقوتهم العالمية، على نحو يماثل المخاوف التي تم الإعراب عنها خلال الحرب في كوسوفو. ومن ثم، فقد أوضحت وزارة الخارجية أن أفغانستان هي "اختبار للمجتمع الدولي"، خاصة الأمم المتحدة والناتو، وأن "الفشل ستكون له آثار بعيدة المدى بالنسبة للمجتمع الدولي، ليس فقط فيما يتعلق بالأمن الإقليمي، وإنما أيضا بالنسبة إلى سلطان تلك المؤسسات متعددة الأطراف الرئيسية ومصداقيتها التي يقوم عليها أمن بريطانيا ودعم حكم القانون دوليا"[٩٢]. وهناك عامل إضافي في أفغانستان هو حاجة البريطانيين إلى دعم الولايات المتحدة. فقد قال الجنرال دانات في مايو ٢٠٠٩ أن "سمعة (بريطانيا) ومصداقيتها العسكرية" أصبحتا موضع شك "في عيون أهم حليف لنا" بسبب "بعض جوانب حملة العراق". ومن ثم "فإن اتخاذ خطوات لاستعادة هذه المصداقية سيكون أمرا محوريا – وأفغانستان توفر فرصة لذلك"[٩٣].

وما توضحه هذه الأقوال هو أن أفغانستان لا تمثل حربا عادية في نظر الصفوة البريطانية ولكن تمثل مصالح أساسية في السياسة الخارجية

أصبحت على المحك. وإضافة إلى ذلك، فإن تأمين هذه المصالح لا يتوقف بشكل متزايد على فاعلية القوة العسكرية وإنما على رغبة القوى المتأسلمة – وهم في هذه الحالة عناصر طالبان – في التعاون. والواقع أن بريطانيا تتكل على القوى الفاعلة المتأسلمة لتأمين ما تود اعتباره خروجا مشرفا من أفغانستان.

باكستان : صديق أم عدو ؟

تواصل بريطانيا العمل عن كثب مع باكستان فيما يتعلق بسياستها إزاء أفغانستان، لكن تقارير كثيرة تشير إلى أن إسلام آباد تعاون طالبان حتى فيما يجاوز دعم حقاني وحكمتيار. والواقع أن القادة البريطانيين يدركون تماما دور باكستان، ففي سبتمبر ٢٠٠٩ مثلاً، تسربت إلى وسائل الإعلام وثيقة سرية لوزارة الدفاع "تشير إلى أن وكالة المخابرات الباكستانية تساعد طالبان". وتواكب هذا التسرب مع زيارة الدولة التي قام بها مشرف إلى بريطانيا. وقد أصدرت داوننج ستريت، وقد ضايقها هذا، بيانا منافيا للعقل يقول إن الوثيقة "لا تعكس آراء الحكومة"[٩٤]. وفي فترة أحدث أوردت وسائل الإعلام الأمريكية أن جهاز المخابرات الباكستاني يعقد بانتظام اجتماعات استراتيجية مع طالبان، لمناقشة " ما إذا كان ينبغي تكثيف العنف أو تخفيفه" في أفغانستان. وقد أرسلت الحكومة البريطانية برقيات كثيرة إلى إسلام آباد تطالب بأن يستغل جهاز المخابرات الباكستاني هذه الاجتماعات لإقناع قادة طالبان بتقليل هجماتهم على القوات الغربية، لكن حكومة آصف علي زرداري المدينة إما عاجزة عن قطع العلاقات التي تربط الجهاز بالمجاهدين أو غير راغبة في ذلك[٩٥]. وقد ورد أن القادة العسكريين البريطانيين في أفغانستان "مهتاجون غضبا من جراء دعم الجهاز لطالبان"[٩٦].

وقد كتب بارينت روبن، وهو مستشار أمريكي سابق في شئون باكستان، أن معلومات المخابرات التي تم جمعها خلال الهجمات العسكرية التي شنها الغرب خلال منتصف ٢٠٠٦ "أكدت" أن جهاز المخابرات الباكستاني يواصل بنشاط دعم قيادة طالبان، التي تعمل حاليا من كويتا"، وهي المدينة الرئيسية في محافظة بلوخستان في باكستان. وأضاف أن "مقولة أن الفقر والتخلف، وليس دعم باكستان، مسئولان عن التمرد لا تصمد أمام التمحيص"[٩٧]. لقد أطلقت باكستان العنان لطالبان للعمل من كويتا في خضم وجود عسكري ضخم لإسلام آباد هناك. ويتمثل سبب ذلك في أن إسلام آباد ترحب بدور طالبان في قمع القوى الوطنية البلوخستانية التي تهدد وحدة أراضي باكستان[٩٨]. وللمرة الثانية، فإن بريطانيا على وعي تام بسياسة باكستان. فقد قال ديفيد مليبند وزير الخارجية في نوفمبر ٢٠٠٩ "إنهم [طالبان] يتلقون الأوامر أحيانا من القيادة المركزية لطالبان في بيشاور أو كويتا"[٩٩]. وقد وصف العقيد كريس فيرنون وكان حينذاك رئيسا للأركان في جنوبي أفغانستان "كيف كان مقر قيادة طالبان في كويتا ينسق أعمال نحو ٢٥ قائدا من المستوى المتوسط عبر الجنوب الأفغاني"[١٠٠].

ويبدو أن ادعاء بعض المعلقين بأن ضباط جهاز المخابرات الباكستاني المرتدين أو السابقين هم فقط الذين يدعمون طالبان، ادعاء زائف، "فالواقع هو أن جهاز المخابرات الباكستاني قوة منضبطة خاضعة لسيطرة صارمة من المؤسسة العسكرية الباكستانية"[١٠١]. وقد زود جهاز المخابرات الباكستاني طالبان بمكونات حيوية لاستخدام قذائف ستينجر التي كانت تطلق على الطيارين البريطانيين والأمريكيين في أفغانستان[١٠٢]. وحسب تقييم لوكالة المخابرات المركزية، فقد عملت عناصر من جهاز المخابرات الباكستاني

أيضا مع طالبان لتفجير السفارة الهندية في كابول في يوليو ٢٠٠٨[١٠٣]. وبالمثل ادعى تقرير لمؤسسة راند أن ضباطها في قوات الحدود الباكستانية، التي تقوم بدوريات في مناطق الحدود مع أفغانستان، انضمت في بعض الأحيان إلى طالبان في مهاجمة الناتو وقوات الجيش الأفغاني[١٠٤]. وهذا الدليل جدير بالاهتمام بوجه خاص نظرا لأن قوات الحدود تمثل قوة رئيسية في الجيش الباكستاني تدعمها بريطانيا كجزء من حزمة معونة لباكستان بمبلغ عشرة ملايين إسترليني، أعلن عنها في ٢٠٠٨ باعتبارها "أشمل برنامج لمكافحة الإرهاب وقعته بريطانيا مع أي بلد"[١٠٥]. وتبني بريطانيا معسكرا للتدريب لهذه القوات في بلوخستان وستلحق به أربعة وعشرين مستشارا عسكريا لتدريب جنود باكستان في برنامج يمتد ثلاث سنوات بدءا من أواخر ٢٠١٠[١٠٦]. وكان الجيش الباكستاني وجهاز المخابرات الباكستاني قد استخدما عناصر من قوات الحدود للمساعدة في تدريب المجاهدين وتجهيزهم لمحاربة السوفيت في الثمانينيات. وتمثلت نتيجة لهذه السياسة في قيام علاقات قوية بين جنود هذه القوات والمجاهدين استمرت حتى وقتنا الحاضر. وتشير التحليلات إلى أن عددا ممن جندوا للخدمة في هذه القوات قد تعلموا في المدارس الدينية الباكستانية وأنهم متعاطفون مع المجاهدين[١٠٧].

والأمر الحاسم، هو أن دعم باكستان الحالي لطالبان يرتبط بسياسة بريطانيا في الماضي. فمثلاً أدلى آدم طومسون، مدير إدارة جنوب آسيا وأفغانستان بوزارة الخارجية، بإفادة في تحقيق برلماني قال فيها "لقد طور جهاز المخابرات الباكستانية –*بطلب منا أحيانا* علاقات مع الجماعات الإسلامية [في أفغانستان] ... وقد ثبت أنه ليس من السهل عليه، كمؤسسة،

أن يصرف النظر عن ذلك وأن ينكص على عقبيه سريعا"[١٠٨]. وأشار الجنرال ريتشاردز وهو يقدم أدلة لنفس التحقيق البرلماني إلى أن باكستان "استمرت لمدة عشرين عاما تساعد طالبان، وهو ما فعلته تاريخيا لأسباب مفهومة آنذاك"[١٠٩]. ولم يستطرد ريتشاردز في بيان لماذا كانت هذه الأسباب مفهومة، لكنه يبدو أنه يستنتج أن بريطانيا لم تجد في ذلك مشكلة – وهي وجهة نظر تتسق يقينا مع الأدلة التاريخية.

ولا تزال باكستان تعتبر أفغانستان جزءا من مجال نفوذها، وذلك هو سبب رعاية باكستان لطالبان وضمان استيلائها على السلطة في البلاد بين ١٩٩٦ و١٩٩٨. ويؤكد البروفيسور شون جريجوري من جامعة برادفورد أن باكستان استمرت في دعم طالبان بعد ١١ سبتمبر على الرغم من موقفها العلني، حيث إنها تعتبر طالبان أفضل أدواتها لتحقيق أهدافها في أفغانستان، خاصة وضع حد لوجود الناتو ونفوذ الهند في البلاد[١١٠]. وفي يونيو ٢٠٠٧، أصدرت وكالات المخابرات الباكستانية الرئيسية بحثا عن النفوذ المتزايد "للطلبنة" في محافظة الحدود الشمالية الغربية، خلصت فيه إلى أن ثلاثين مركزا تأثرت بدرجات مختلفة بنزعة التشدد والتطرف. وقد أوضح حسن عباس، وهو رئيس شرطة سابق في المحافظة وحاليا زميل في مدرسة كيندي لشئون الحكم في جامعة هارفارد، أن إسلام آباد لم تدحر هذه الطلبنة لأنها "لابد وأنها خلصت قبل ذلك إلى أن باكستان ستحتاج مرة ثانية إلى علاقة عمل" مع طالبان لتحقيق مصالحها في أفغانستان والتصدي للأهداف الهندية والإيرانية في المنطقة"[١١١].

وقد طفقت باكستان تلعب دورا مزدوجا على نحو متميز فيما يتعلق بالتعامل مع الجماعات المتشددة الموالية لطالبان المستقرة في شمال غرب

باكستان، خاصة منطقة القبائل الجبلية النائية الخاضعة لحكم اتحادي والمجاورة لأفغانستان. فقد التمس نحو ٥٠٠ مجاهد أجنبي من أفغانستان، معظمهم من العرب والأوزبك والشيشان، ملجأ لهم هناك في أواخر ٢٠٠١، عقب حملة القصف الأنجلو أمريكية، وربما كان بن لادن من بينهم[١١٢]. ومن هناك خططت مختلف الفصائل الباكستانية المناضلة ودربت للقيام بكثير من العمليات الإرهابية في باكستان وفي بريطانيا حقا، ومن هناك أيضا انطلقت الهجمات عبر الحدود إلى أفغانستان، مستهدفة القوات البريطانية وقوات الناتو[١١٣]. وقد حاولت باكستان في أوقات مختلفة تهدئة هذه الجماعات المتشددة أو مهاجمتها. فقد أبرمت في البدء صفقات سلام مع البعض منها، مثلما حدث في ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦، ولكنها عندما واجهت بعد ذلك هجمات إرهابية متزايدة على المدن الباكستانية، شنت حملة هجوم شاملة على إقليم وزيرستان من محافظة فاتا في أواخر ٢٠٠٩، اشترك فيها ٣٠ ألف جندي[١١٤]. لكن في كلا السيناريوهين، تم إطلاق سراح طالبان الأفغانية من السنارة التي اصطادتها. وقد وفرت صفقات السلام ترخيصا لطالبان منحته باكستان لها بحكم الأمر الواقع بالاستمرار في القيام بهجمات عبر الحدود ضد القوات البريطانية في أفغانستان، بشرط عدم استهداف باكستان نفسها[١١٥]. وبالمثل، استهدف هجوم ٢٠٠٩ العسكري أساسا مجرد فصيل واحد من طالبان الباكستانية المرتبط بقبيلة محسود، هو تنظيم "تحريك طالبان" الذي ضرب باكستان بنحو ٨٠ في المائة من الهجمات الانتحارية الأخيرة التي وقعت في البلاد. وللقيام بهذا الهجوم، أبرم الجيش الباكستاني صفقات مع قائدين متشددين آخرين هما مولوي ناظر وحافظ غول بهادور،

اللذين تقاتل قواتهم الناتو في أفغانستان؛ قد وعدت الجماعتان بالبقاء على الحياد في القتال مقابل ألا يهاجمها الجيش الباكستاني(١١٦).

وتحديا للحقيقة خلال حكم بلير، ألقى الوزراء البريطانيون الخطاب تلو الآخر يثنون فيه على باكستان لمساعدتها في "تحقيق استقرار" أفغانستان و"للخطوات التي اتخذتها بالفعل ضد طالبان ولتأمين الحدود مع أفغانستان"(١١٧). وفي أكتوبر ٢٠٠٧ اتهمت دراسة لوزارة الدفاع غير مخصصة للنشر "عناصر في النظام الإيراني"، العدو الرسمي، بمساعدة طالبان، ولم تذكر باكستان حتى(١١٨). وجاءت الدراسة ردًا على تقرير لجنة الدفاع بمجلس العموم التي تضم كل الأحزاب بشأن العمليات البريطانية في أفغانستان، والتي لاحظت على نحو عابر فحسب "التصور" السائد في أفغانستان بأن إسلام آباد تساند طالبان – مما يؤكد أن إنكار الواقع شأن شائع بين الأحزاب(١١٩).

وألمح وزراء في حكومة جوردون براون بشكل عارض للدعم الباكستاني الرسمي لطالبان وناشدوا إسلام آباد اتخاذ إجراءات ضد المجاهدين الذين يقاتلون القوات البريطانية، ولم ينجحوا في ذلك لحد كبير. لقد اقتصروا على القول بأنهم "يأملون" أن تثمر جهود إسلام آباد للسيطرة على طالبان الباكستانية "في المناطق التي تعمل فيها طالبان الأفغانية أيضا"(١٢٠). ربما كان هناك سببان رئيسيان للموقف البريطاني. أولاً، إلحاح توني بلير على قائد القوات البريطانية في أفغانستان، الجنرال ديفيد ريتشارد كما تواتر، بأن "يتصرف بلين مع باكستان بسبب تعاون جهاز المخابرات الباكستاني مع جهاز المخابرات الداخلية في اصطياد الإرهابيين المحليين في بريطانيا"(١٢١). وهذا موقف عبثي لحد كبير في ضوء صلات الجهاز

المذكور بكثير من الجماعات الإرهابية المرتبطة بالمؤهلين أنفسهم لأن يصبحوا مفجري قنابل بريطانيين الذين يفترض أن يتحرى عنهم الجهاز. ثانيا، ومثلما شرح آدم إنجرام وزير الدفاع عندئذ، فإن قوات الناتو والقوات البريطانية في أفغانستان "تعتمد على الدعم الباكستاني لتوفير خط إداري للاتصالات من كراتشي، وكذلك السماح لطائرات السلاح الجوي الملكي بالطيران فوق باكستان"[١٢٢]. وهكذا، فإن حرب بريطانيا في أفغانستان قد قلّصت قدرة هوايتهول على التأثير في باكستان، إن كانت تؤثر أصلاً. إن الموقف عبثي حقا؛ فإنه بغية هزيمة قوات طالبان، يتعين على بريطانيا أن تعتمد على حليف هذه القوات الرئيسية. إن موقف بريطانيا ضعيف إلى حدّ أنه يتعين عليها الاعتماد على قوى موالية للمتأسلمين لدعم استعراض قوتها، حتى عندما تكون الاستراتيجية هازمة لذاتها بذاتها.

الاعتراف بالحق :

إن سياسة بريطانيا الراهنة في الشرق الأوسط هي سياسة نفعية مثلما كانت عبر القرن الماضي. فالاعتماد على إبرام الصفقات مع طالبان وعلى مؤيديها في إسلام آباد، إلى جانب الاستخدام البراجماتي للإخوان المسلمين، هي سياسات سلم بها الجيل السابق من المخططين البريطانيين، في حين كان التحالف مع الأصوليين الرئيسيين في السعودية، أمرا ثابتا. فقد تغيرت التهديدات الأولية التي تواجه المصالح البريطانية على مرّ العقود ابتداء من التوسع الروسي إلى القومية العربية – وحاليا – إيران الناهضة. لكن المأزق الأساسي لبريطانيا تمثل في انهيار نفوذها في المنطقة التي لها فيها مصالح حاسمة. وبريطانيا حاليا في موقف أضعف في الشرق الأوسط منها في أي وقت مضى، وتعتمد على الولايات المتحدة بصورة ساحقة. ورغم هبوط

بريطانيا من مكانتها باعتبارها المهندس المعماري الأسمى في المنطقة الذي يفرض الحدود والحكام، إلى قوة من الدرجة الثانية تتعلق بذيل معطف الولايات المتحدة، فقد ظلت الأولوية الأساسية لبريطانيا هي نفسها" ضمان سيطرة الغرب الشاملة على النفط، والموارد التي تتدفق من النفط، لأقصى حد ممكن بالإبقاء على نظم أثيرة في السلطة.

ولا تشعر الصفوة البريطانية بكثير من وخز الضمير أو الأوهام بشأن من تعاونت معهم لتحقيق هذا الهدف، واستندت سياستها على حسابات قصيرة الأجل لتعظيم النفوذ لأقصى حد. إن حقيقة أن التعاون مع المتأسلمين، والإرهابيين قد انتهج دون مبالاة كثيرة بالعواقب الأطول أجلاً، دليل على الموقف الضعيف الذي وجدت بريطانيا نفسها فيه بصورة مستمرة. وقد كان الاستعداد للتآمر مع القوى الإسلامية المتطرفة نتائج وخيمة. وينبغي عدم المبالغة في نفوذ بريطانيا في الشرق الأوسط في العقود الأخيرة، لكن لا ريب في أنه أسهم في صعود الإسلام المتطرف وتقويض القوى العلمانية القومية الأكثر ليبرالية، التي قالت الحكومات (ووسائل الإعلام) البريطانية للجمهور إنها حليفة بريطانيا في كل أنحاء العالم. لقد شجعت هذه السياسة الحروب والعنف، والإطاحة بالحكومات الشعبية عادة، ودعم القوى المحلية الأشد رجعية، وكذلك إذكاء التوترات بين الدول والانقسامات الطائفية داخلها. والمعتقد على نطاق واسع أن سياسات الحكومة استهدفت "الصالح الوطني"، لكن تلك أسطورة؛ فنظام صنع السياسة الخارجية لبريطانيا بعيد جدا عن أن يحقق الصالح العام، وبدلاً من ذلك فإن تآمر بريطانيا السري مع الإسلام المتطرف زاد خطر الإرهاب الذي يواجه بريطانيا والعالم، وهو جانب غير أخلاقي صارخ للسياسة الخارجية التي جعلت بريطانيا والشرق الأوسط وباقي العالم أقل أمنا.

هوامش المقدمة

(١) House of Commons, Intelligence and Security Committee, *Could 7/7 Have Been Prevented?. Review of the Intelligence on the London Terrorist Attacks on* 7 July 2005, May 2009, paras 214-16; Gordon Brown, Speech, 17 June 2008, www.pm.gov.uk.

(٢) Rosie Cowan and Richard Norton-Taylor, "Britain now No. 1 al-Qaida target – anti-terror chiefs', *Guardian, 19* October 2006; David Leppard, "Police expect Mumbai-style terror attack on City of London', *Times, 20 December 2009.*

(٣) 'Ex-MI5 boss: "Government exploits terrorism fear", Sky News, 17 February 2009.

(٤) General Sir Richard Dannatt, speech, 15 May 2009, www.nod.uk

(٥) انظر على سبيل المثال: Melanie Phillips, *Londonistan: How Britain is Creating a Terror State Within (Gibson Square: London, 2006): Michael Gove, 'Celsuis 7/7 (Weidenfeld & Nicolson: London, 2006)*

(٦) انظر : Sean O'Neil and Daniel McGrory, *The Suicide Factory: Abu Hamza and the Finsbury Park Mosque (Harper Collins: London, 2006).*

(٧) David Leppard, "Iraq terror backlash in UK "for years", *Times, 2 April 2006*

(٨) Home Office and Foreign Office, 'Young Muslims and Extremism', April 2004, pp. 4-5, leadked on *times* online website, www.timesonline.co.uk.

انظــر: especially Robert Dreyfus, *Devil's Game: How the United States Helped Unleash Fundamentalist Islam* (Metropolitan: New York, 2005

(٩) انظــر : Olivier Roy, "Islamic Radicalism in Afghanistan and Pakistan', *Writenet Paper No.6, UNHCR, 2001.*

هوامش الفصل الأول : سياسة فرق تسد الإمبريالية

(١) Francis Robinson, "The British Empire and the Muslim World', undated, University of London, Royal Holloway College, http://eprints.rhul.ac.uk

(٢) ذكـــر فـــي Martin Gilbert, *Churchill and the Jews (Pocket Books: London, 2007), p. 35.*

(٣) المرجع المذكور pp. 35-4, 115, 120

(٤) Robinson, ibid.

(٥) John Hunwick, "African and Islamic Revival: Historical and Contemporary Perspectives', www.uga.edu/islam/hunwick.html

(٦) Robinson, ibid.

(٧) المرجع المذكور

(٨) "The Two-Nation Theory and Partition: A Historical Overview' South Asian History, http://india_resource.tripod.com.

(٩) Robinson, ibid.

(١٠) ذكر في B. Pande, "History in the Service of Imperialismk www. cyberistan.org.

(١١) المرجع المذكور

(١٢) ذكـــر فـــي 'Indian Partition and Neo-Colonialism', *Coalition to Opposte the Arms Trade* magazine, Issue 47, www.coat.ncf.ca

(١٣) Patrick French, *Liberty or Death: India's Journey to Indepen- dence and Divison* (Flamingo: London, 1998), p.45

(١٤) Robinson, ibid.

(١٥) ذكر في Ferruh Dermirmen, "Oil in Iraq: The Bezantine 'Beginnings' 25 April 2003, www.globalpolicy.org.

(١٦) Janet Wallach, *Desert Queen: The Extraordinary Life of Gertrude Bell* (Weidenfeld & Nicolson: London, 2006) p.244.

(١٧) Efraim Karsh, *Islamic Imperilaism: A History* (Yale University Press, 2007), pp. 99-107.

(١٨) 'An Official Proclamation from the Government of Britain to the Natives of Arabia and the Arab Provinces', 4 December 1914, Public Record Office (PRO), FO141/710/9.

(١٩) PRO, FO141/710/9, Proclamation to the People of Arabia', 27 May, 1915.

(٢٠) PRO, FO141/710/9, Government letter to Sherif of Mecca, Novembe 1914.

(٢١) 'The McLahon Letter', 24 October 1915, www.domino.un.org

(٢٢) ذكـــر فـــي David Fromkin, A Peace to End all Peace: Creating the Modern

Middle East, 1914-1922 (Penguin: London, 1989), p. 145

(٢٣) Fromkin, pp. 69-7

(٢٤) اذكر في Cited in Wallach, p. 182

(٢٥) Wali Hassan, 'Lawrence, T.E', *Oxford Encylopedia of British Literature* (Oxford, 2005).

(٢٦) ذكر في Charles Allen, *God's Terrorists: The Wahhabi Cult and the Hidden Roots of Modern Jihad* (Little Brown: London, 2006), pp.246-7

(٢٧) ذكر في Fromkin, p. 106

(٢٨) المرجع المذكور، ص ١٢٤

(٢٩) Captain Bray, 'A Note on the Mohammedan Question', March 1917, in J. Priestland (ed.), *Islam: Political Impact, 1908-1972 British Documentary, Sources, Vol.1.*

(٣٠) Said Aburish, *The Rise, Corruption and Coming Fall of the House of Saud (Bloomsbury: London, 1994), pp.9-41.*

(٣١) Promkin, p. 506.

(٣٢) ذكر في Gilbert, p. 67

(٣٣) ذكر في William Roger Louis, *The British Empire in the Middle East (OUP: Oxford, 1998), p. 174.*

(٣٤) كتب جون لوفتوس إن فيلبي أرسل إلى ابن سعود لوقفه عند حده لكنه انتهى إلى خيانة السياسة البريطانية التي تقضي بدعم الشريف حسين وعمل بدلاً من ذلك مع ابن سعود لضمان انتصاره في الجزيرة العربية للاطلاع على الدور المزدوج لفيلبي انظر Loftus and Aarons *The Secrete War Against the Jews: How Western Espionage Betrayed the Jewish People (St Martin's Press:New York, 1994) Chapter 1.*

(٣٥) Hassan Hamdan al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World (Saqi: London, 1994), p.37.*

(٣٦) Gilles Kepel, *The War of Muslim Minds: Islam and the West* (Harvard University Press, 2004), p. 160

(٣٧) Allen, Preface.

(٣٨) ذكر في Jan Morris, Farewell the Trumpets: *An Imperial Retreat* (Benguin: London, 1978), p. 265.

(٣٩) انظر Fromkin, pp. 465-74.

(٤٠) اذكر في Michael Sargent, "British Military Involvement in Transcapia (1918-1919), Conflict Studies Research Centre, April, 2004, p.6.

(٤١) Suhnaz Yilma, "An Ottoman Warrior Abroad: Enver Pasa as Expatriate', *Middle Eastern Studies,*October 1999, p.59.

(٤٢) Fromkin, pp. 485-8.

(٤٣) Ahmed Rashid, *Taliban: Islam, Oil and the New Great Game in Central Asia* (IB Tauris: London, 2002), pp. 147-7.

(٤٤) Meir Litvak, 'A Failed Manipulation: The British, the Oudh Bequest and the Shia Ulama of Najal and Karbala', *British Journal of Middle Eastern Studies, Vol. 27, NO. 1, p. 69.*

(٤٥) المرجع المذكور

(٤٦) المرجع المذكور

(٤٧) انظر Wallach passim

(٤٨) Peter Sluglett, *British in Iraq: Contriving King and Country* (IB Tauris: London, 2007), p. 57; Fromkin, p. 508

(٤٩) Naomi Shepherd, *Ploughing Sand: British Rule in Palestine, 1917-1948* (John Murray: London, 1999), p.7.

(٥٠) Barbara Tuchman, *Bible and Sword: England and Palestine from the Bronze Age to Balfour* (Phoenix: New York, 1984), pp.335-6.

(٥١) Shepherd, pp. 7-8.

(٥٢) انظر في Tom Segev, *One Palestine Complete: Jews and Arabs Under the British Mandate* (Abacus: London, 2000), p. 9.

(٥٣) Gilbert, pp. 55, 149-231.

(٥٤) المرجع المذكور

(٥٥) المرجع المذكور ص ٧٥

(٥٦) المرجع المذكور ص ٥٣-٥٤، ١١٥-١٢٠

(٥٧) كان هناك ادعاء منذ أجل طويل بأن بعض الضباط البريطانيين أثاروا أعمال الشغب في عيد الفصح. والأكثر شهرة أن هناك ادعاءات لريتشارد ماينر تزاجن وهو ضابط سياسي موال للصهيونية كان يعمل مع الجنرال اللنبي، القائد البريطاني في فلسطين بأن ضباطا بريطانيين موالين للعرب في الإدارة العسكرية أثاروا أعمال الشغب في عيد الفصح لإثبات أنه ليس هناك فرص لإقامة وطن يهودي، واتهم الجنرال العقيد برتي ووترز - تيلور، رئيس أركان اللنبي بإعطاء تعليمات للحسيني بأن يبين للعالم أن فلسطين العربية لن ترضى بحكم يهودي. وحسبما قال ريتشارد، فإن تيلور شرح أن الحرية لا يمكن الحصول عليها إلا بالعنف، وأبلغ الحسيني أيضا أن اليهود يعتزمون اغتياله. وقد سجل ريتشارد في يومياته أنه كانت هناك بالفعل دلائل على العداء للسامية في هوايتهول وجهود لإجهاض وعد بلفور".

وخلال أعمال الشغب كتب إلى وزارة الخارجية يقول "إن ضباط الإدارة، بدون استثناء غالبا، معادون للصهيونية في آرائهم ويشجعون العرب ... ويتم تشجيع العرب وإفهامهم أنهم يستطيعون من خلال العنف أن يدمروا الصهيونية". بيد أنه كما حاج طوم يجيف في تحليله، فإن ريتشارد مصدر مشكوك

فيه للغاية بالنسبة لتهمة خطيرة كهذه، ولم تتكشف أدلة قوية على ما يقول. والتفسير الأرجح لأعمال الشغب هو عدم الاستعداد البريطاني، الذي يعادل الإهمال الإجرامي من جانب سلطات الانتداب – انظر أيضا Joseph Norland, 'In Memoriam: Col Richard Meinertzhagen', *The Israel Report*, May/June 2004 Jacqueline Shields, "Arabs Riots of the 1920s', www. jewish- virtuallibrary.org.

وعلى المنوال نفسه، فإن المؤلفين جون لوفتوس ومارك آرون يدعيان في كتابهما عن العمليات السرية ضد إسرائيل أن الأجهزة السرية البريطانية ساعدت في تنظيم أعمال ضد اليهود في فلسطين وحرضت عليها، بغية الحد من الهجرة اليهودية لفلسطين. وكتبا يقولان "إنه وفقا لكثير من مصادرنا، كانت بريطانيا العظمى هي أول بلد حديث يستخدم أجهزة مخابراته لتنظيم هجمات إرهابية ضد اليهود". وقد أشرف عملاء المخابرات البريطانية "على موجات من الإرهاب العربي، والاحتجاجات والدعاية العربية التي بدأت توهن عزم الخارجية إزاء اليهود" ويذكر المؤلفان أن هذا كان يتم تنظيمه من مناطق تفويج القوات البريطانية في شرق الأردن ويتم توجيهه جزئيا بواسطة عميل سري، هو هاري فيلبي Loftus and Aarons, pp. 33-4.

(٥٨) Shepherd, pp. 40, 60.

(٥٩) Segev, p. 186.

(٦٠) المرجع المذكور ص ص ٣١٤-٣١٦

(٦١) Robert Dreyfus, p. 61.

(٦٢) John Newsinger, *The Blood Never Dried: A People's History of the British Empire* (Bookmarks: London, 2006), p. 138.

(٦٣) Susan Carruthers, *Winning Hearts and minds: British Governments, the Media and Colonial Counter-Insurgency, 1944-1960* (Leicester University Press, 1995), p. 57.

(٦٤) ذكر في Gilbert, p. 157.

(٦٥) استعراض Joseph Schechtman, 'The Mufti and the Feehrer', originally published in 1965, http:www.dangoor.com

(٦٦) Elliott Green, "Arabs and Nazis – Can it be True?", *Free Republic, January, February 2005; Matthias Kuentzel, 'National Socialism and Anti-Semitism in the Arab World', Jewish Political Studies Review*, spring 1915, www.matthiasku- entzel.de; Carl Savich, "Islam under the Swastika: The Grand Mujfi and the Nazi Protectorate of Bosnia-Herzegovina, 1941- 1945', 2005, www.rastko.org.yu

(٦٧) Said Aburish, *A Brutal Friendship: The West and the Arab Elite*(Indigo: London, 1997), p. 162.

(٦٨) Richard Mitchell, *The Society of the Muslim Brothers* (OUP: Oxford, 1993), p.56.

(٦٩) Stephen Dorril, *MI6 (Simon & Schuster:* London, 2002), pp. 537-8.

(٧٠) كان النص الأساسي للإخوان المعادي لليهود، والذي كتبه واحد من مفكريهم الرئيسيين وهو سيد قطب ونشر في ١٩٥٠، بعنوان "صراعنا مع اليهود" ويدعي أن اليهود كانوا وراء الانهيار الأخلاقي والجنسي في كل أرجاء العالم: "كان اليهود يقفون وراء العقيدة المادية الملحدة، وكان اليهود يقفون وراء النزعة الجنسية الحيوانية، وكان اليهود يقفون وراء تدمير الأسرة وتحطيم العلاقات المقدسة في المجتمع" كما كتب سيد قطب. ورد ذكره في كتاب ماثياس كسوينتزل "الاشتراكية الوطنية والعداء للسامية في الوطن العربي". بالطبع أن عناصر في الصفوة البريطانية ساندت هي أيضا هتلر ضد البولشفيك الذين لا يؤمنون بالله. وكان من المبرزين في ذلك إدوار وندسور، الملك السابق الذي عمل كأداة متطوعة للمخابرات النازية وكعنصر رئيسي في الجهود الرامية لإبرام حلف إنجليزي نازي ضد السوفييت". كما علق لوفتوس وأرونز استنادا إلى مصادر شخصية كثيرة.

Luftus and Aarons, pp. 47-55, 87-91, 104-6

(٧١) Political Intelligence Committee, 'The Ikhawani el Muslimeen', 25 February 1944, WO 201/2657.

(٧٢) GHQ, Middle East Forces, 'The Ikhwani el Muslimeen Recon- sidered', 10 December 1942, PRO, FO141/838.

(٧٣) Brynjar Lia, *The Society of the Muslim Brothers in Egypt: The Rise of an Islamic Mass Movement, 1928-1942* (Uthaca: Reading, 1998), p. 41.

(٧٤) ذكر في Lia, p. 181.

(٧٥) Mitchell, pp. 28-9.

(٧٦) British Embassy, Cairo, 'Firs t Fortnightly Meeting with Amin Osman Pacha', 18 May 1942, FO141/838.

(٧٧) المرجع المذكور

(٧٨) المرجع المذكور

(٧٩) Sir Miles Lampson to A. Eden, 24 December 1942; GHO, Middle East Forces, 'The Ikhawani el Muslimeen Reconsidered' 10 Decembe 1942, PRO, FO141/838.

(٨٠) Political Intelligence Committee, 'The Ikhwani el Muslimeen', 25 February, 1944, WO201/2657.

هوامش الفصل الثاني: التقسيم في الهند وباكستان

(١) انظر *Web of Eeceit: Britain's Real Role in the World* (Vintage: London, 2003), pp. 234-5.

(٢) المرجع المذكور ص ص ٢٣٥-٢٣٦

(٣) Robinson, 'The British Empire and Muslim Identity in South Asia', University of London. Royal Holloway College, http:// eprints.rhul.ac.uk; French, p. 43.

(٤) ذكر في 'Indian Partition and Neo-Colonialism', *Coalition to Oppose the Arms Trade* Magazine, Issue 47, www.coat.ncf.ca

(٥) V.N. Datta, 'Pangs of the Partition: How Pakistan Came into Being', *The Tribune* (Chandigraph, India), 21 January 2001, wwwtribuneindia.com

(٦) Patrick 'French, *Liberty or Death: India's Journey to Independence and Division* (Flamingo: London, 1998), p. 126.

(٧) Narendra Singh Sarila, 'Creation of Pakistan', *Times of India*, 17 March 2000.
كان قرار لاهور متناقضا في دعوته إلى 'دول مستقلة' – بالجمع بالنسبة إلى مناطق كان المسلمون فيها الأغلبية. ولم يتم توضيح القرار إلا في قرار دلهي الصادر في أبريل ١٩٤٥ الذي اقترح 'أن تشكل مناطق باكستان التي يكون المسلمون فيها أغلبية مهيمنة دولة مستقلة ذات سيادة'. ويعني هذا أن إدارة شرق باكستان ستسيطر عليها باكستان الغربية، مما أدى فيما بعد إلى إقامة بنجلاديش بحمام من الدم من شرق باكستان في ١٩٧١. انظر French, p. 124.

(٨) Narendra Singh Sarila, *The Shadow of the Great Game: The Untold Story of India's Partition* (Constable: London, 2006), pp. 9-12.

(٩) المرجع المذكور ص ص ١٧٧، ١٨٣، ١٩١

(١٠) المرجع المذكور ص ص ١٩٢، ٢٠٨

(١١) المرجع المذكور ص ص ٢٧-٢٨

(١٢) المرجع المذكور ص ص ٢٧-٢٩ .

(١٣) French, p. 222

(١٤) Sarila, Chapters 12 and 13.

(١٥) المرجع المذكور ص ص ٣٣٦، ٣٨٣

(١٦) ذكر في Sahrif Al Mujahid,m "Freedom Struggle: A Synoptic History, *Dawn* (Pakistan), 30 'December 2006

(١٧) ذكر في Sarila. *The Shadow of the Great Game*, p. 196.

(١٨) Francis Robinson, 'Islam and the West: Clash of Civilization?, undated http://eprints.rhul.ac.uk

(١٩) Sarila, p. 11.

(٢٠) Chapman Pincher, *Inside Story: A Documentary of the Purshuit of Power*(Sidgwick & Jackson: London, 1978), p. 198; Richard Aldrich, *The Hidden Hand: Britain, America and Cold War Secrete Intelligence*, (John Murray: London, 2008), p. 263.

(٢١) Shephered, p. 222.

(٢٢) ذكر في Ilan Pappe, *The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947-1951* (IB Tauris: London, 2001), p. 14.

(٢٣) Ilan Pappe, *The Ethnic Cleansing of Palestine* (One World: Oxford 2007), p. 31.

(٢٤) Joshua Landis, 'Syria and the 1948 War in Palestine', www.hambrablues.com.

(٢٥) Pappe, *The Ethnic Cleansing of Palestine*, pp. xii, 40.

(٢٦) Pappe, *The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947-1951*,p. 153.

(٢٧) Pappe, *The Ethnic Cleansing of Palestine*, pp. 119-21.

(٢٨) المرجع المذكور، ص ١٢٠

(٢٩) Pappe, *The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947-1951*, p.139.

(٣٠) المرجع المذكور، ص ٢٦٢

(٣١) Jon and David Kimche, *Both Sides of the Hill: Britain and the Palestine War* (Secker and Warburg: London, 1960), p. 86.

(٣٢) Pappe, *The Ethnic Cleansing of Palestine*, pp. 92-6, 99, 124-5.

(٣٣) المرجع المذكور، ص ١٢٥

(٣٤) Lorenzo Vidino, 'The Muslim Brotherhood's Conquest of Europle'. *Middle East Quqrterly, Winter 2005.*

(٣٥) Kimche and Kimche, p. 89.

(٣٦) Mitchell, pp. 56-7.

(٣٧) 'The British Record on Partition as Revealed in British Military Intelligence and Other Official Sources: A Memorandum Submitted to the Special Session of the General Assembly of the United Nations', April 1948, found at http://emperor.vwh. Net/history/pris.htm.

(٣٨) Loftus and Aarons, *The Secret War Against the Jews*, pp.186, 200; Kimche and Kimche, pp.: 117-8, 126

(٣٩) Pappe, *The Making of the Arab-Israeli Conflict*, p. 100

(٤٠) Kimche and Kimche, p. 86.

(٤١) Pappe, *The Making of the Arab-Israeli Conflict*, p. 84

(٤٢) المرجع المذكور، ص ١٠٠ .

(٤٣) Pappe, *The Ethnic Cleansing of Palestine*, p. 44.

(٤٤) Said Aburish, *A Brutal Friendship: The West and the Arab Elite* (Indigo: London, 1997), pp. 95-320.

(٤٥) المرجع المذكور، ص ص ٩٥، ٣٢٠

(٤٦) Aldrich, p. 267.

(٤٧) Pappe, *The Ethnic Cleansing of Palestine*, p. xiii.

(٤٨) Kimche and Kimche, p. 38.

(٤٩) Aburish, *A Brutal Friendship*, pp. 95, 320.

(٥٠) Sir A. Kirkbride, to E. Beving, 20 May,m 1947, PRO, FO371/62234.

(٥١) Foreign Office (signature illegibile) to J. Troutbeck, 14 October 1949, PRO, FO371/75120

(٥٢) J. Troutbeck to Foreign Office, 13 September 1949, PRO, FO371/57120.

(٥٣) J. Troutbeck to Foreign Office, 4 October 1949, PRO, FO371/57120.

(٥٤) E. Bevin to British Embassy, Cairo, 22 September, 1949, PRO, FO371/75120.

هوامش الفصل الثالث : قوات الصدام في إيران مصر

(١) عن التدخل في كينيا والميلانو وغينيا البريطانية انظر موقعي Web of Deceit

(٢) 'The Problem of Nationalism', in W.Strange to T.Lloyd. 21 June 1952, in British Documents on the End of Empire, Series A, Vol. 3, part 1, pp. 13-19.

(٣) Foreign Office brief for E. Shuckburgh, 7 Janaury 1956. PRO, FO371/118861

(٤) C. Rose, minute, 8 February 1952, PRO, FO371/98328

(٥) J. Watson to H. Trevelyan, 15 May 1956, PRO, FO371/118862

(٦) D. Fergusson to R. Stokes, 3 Octobe 1951, PRO, FO371/919599

(٧) E. Shepherd to O. Franks, 2 October 1951, PRO, FO371/91464

(٨) ذكر في Brian Lapping, *End of Empire* (Paladin: London, 1985) p. 266

(٩) Embassy, Tehran to Foreign Office, 26 January 1952, PRO, FO371/98684; 'Sir F. Shepherd's Analysis of the Persian Situation', 28 January 1952, PRO, FO371/98684

(١٠) F. 'Shepherd to H. Morrison, 15 March 1951, PRO, FO371/91454; Memorandum by S. Falle, 2 August 1952 and 4 August 1952, PRO, FO371/148/1531.

(١١) Memorandum by S. Falle, 4 August 1952, PRO, FO248/1531 See my *Web of Deceit: pp. 312-3*

(١٢) See my *Wet of ?Deceit:* pp. 312-3

(١٣) يلاحظ ملف لوزارة الخارجية في مارس ١٩٥٣ أنه من غير الواضح ما إذا كان كاشاني قد قطع علاقته مع فدائيان في وقت اغتيال رازمار لكنه يذكر أنه "قطع لاحقا علاقته معهم ولم يستطع استخدامهم في الترهيب".

Foreign Office, "Assessment of the Position and Potentialities of Kashani', March 1953, PRO, FO371/10456

(١٤) US Department of State, Office of Intelligence Research, 'Iran: Potential Character of a Kashani-Dominated Government', March 1953, PRO, FO371/104565

(١٥) Dorril. P. 585

(١٦) المرجع المذكور، ص ٥٨٢

(١٧) Foreign Office, 'Assessment of the Position and Potentialities of Kashani', March 1953, PRO, FO371/104566.

(١٨) C.M. Woodhouse, *Something Ventured* (Granada: London, 1982). P. 118.

(١٩) Dorril, p. 571.

(٢٠) المرجع المذكور، ص ٥٩٣

(٢١) *Clandestine Service History, Overthrow of Premier Mossadey of Iran. November 1952-Augut 1953.* at http://cryptome.org/ cia-iran-all.htm

(٢٢) المرجع المذكور

(٢٣) A. Rothnie, Foreign Office, minute, 25 March 1953, PRO, FO371/104566

(٢٤) Foreign Office, 'Assessment of the Position and Potentialities of Kashani', March 1953, PRO, FO371/104566

(٢٥) Foreign Office, Official Name Illegible, 27 March 1953, PRO, FO371/104566

(٢٦) Dreyfus, p. 115; Dorril, p. 593; Mark Gasiorowski, "?The 1953 Coup d'Etat in Iran', Louisiana State University, http://iran.sa. Utoronto.ca

(٢٧) Gasiorowski, 'The 1953 coup d'Etat in Iran'

(٢٨) Dreyfus, p. 110.

(٢٩) Masoud Kazemzadeh. 'The Day Democracy Died: The 50th Anniversary of the CIA coup in Iran', October 2003, www. ghandchi.com;Baqer Moin, *Khomeini: Life of the Ayatollah* (St Martin's Press: New York, 2000), p. 224.

(٣٠) 'Account of a Conversation', 1 Septembe 1953, PRO, FO371/ 104571, cited in Masoud Kazemzadeh, 'The Day Democracy Died"

(٣١) Dreyfus, p. 119

(٣٢) المرجع المذكور، ص ١١٢

(٣٣) المرجع المذكور

(٣٤) Mitchell, p. 39

(٣٥) المرجع المذكور، ص ٧٧

(٣٦) P. Adams, 'Egypt: the Dawn of Democracy?', 28 July, 1975, PRO, FCO93/625

(٣٧) R. Campbell to E. Bevin, 23 February 1949, PRO,FO371/ 73463.

(٣٨) R. Campbell to Foreign Office, 2 March 1949, PRO,FO371/ 73463.

(٣٩) R. Bowker, Foreign Office, minute, 30 October 1951, PRO, FO371/90117; R. Stevenson, British Embassy, Cairo, to A. Eden, 6 December 1951, PRO, FO371/90121.

(٤٠) D. Stewart, Foreign Office, minute, 4 December 1951 and 11 December 1951, PRO, FO141/1450

(٤١) D. Stewart, Foreign Office, minute, 4 December 1951, PRO, FO141/1450

(٤٢) R. Beaumont to A. Parsons, 11 June 1971, BRO, FO39/970.

(٤٣) Mitchell, pp. 113-4.

(٤٤) R. Stevenson to W. Churchill, 27 May 1953, PRO, FO371/ 102704

(٤٥) Chancery, British Embassy, Cairo to Foreign Office, 19 Februqry 1954, PRO, FO371/108373

(٤٦) Mitchell, p. 138

(٤٧) W. Churchill to Nasser, 27 October 1954, PRO, FO371/108318

(٤٨) R. Stevenson to H. Macmillan, 11 July 1955, PRO, FO371/113579

(٤٩) المرجع المذكور

(٥٠) Scott Lucas, *Divided We Stand: Britain, the United States and the Suez Crisis* (Sceptre, London, 1991), pp. 93-5.

(٥١) J. Watson to H. Trevelyan, 22 March 1956, PRO, FO371/ 118862; Athony Nutting, *No End of Lesson: The Story of Suez* (Constable: London, 1957), pp. 34-5.

(٥٢) Anthony Eden, *Full Circle* (Cassell: London 1960), p. 426.

(٥٣) I. Kirkpatrick to Foreign Secretary, 12 September 1956, PRO, FO371/118832

(٥٤) Dorril, pp. 610629-34.

(٥٥) المرجع المذكور

(٥٦) Dreyfus, p. 107

(٥٧) I. Kirkpatrick of Foreign Secretary, 12 September 1956, PRO, FO371/118832

(٥٨) Said Aburish, *Nasser: The Last Arab* (Duckworth: London, 2004), p.88

(٥٩) Dreyfus, pp. 101-2

(٦٠) Dorril, p. 632.

(٦١) British Embassy, Paris to Foreign Office, 20 December 1956; T. Garvey, Foreign Office, minute, 14 December 1956, PRO, FO371/118836

(٦٢) Foreign Office, minute, 'Some Developments in the Internal Situation of Egypt and Nasser's Position', 30 December 1945, PRO, FO371/125416

(٦٣) T. Evans, 11 March 1957, Foreign Office minute, undated [July 1957], PRO, FO371/125444

هوامش الفصل الرابع : الإسلام في مواجهة القوميـة

(١) Cabinet Office. 'Study of Future Policy 1960-1970'. note by the Joint Secretaries. 26 October 1959. PRO.CAB21/3844

(٢) المرجع المذكور

(٣) D. Riches. minute. 8 August 1958. PRO. FO371/132545

(٤) Selwyne Lloyd. 'International Status of Kuwait'. 26 January 1959. PRO.CAB134/2230

(٥) 'Future of the UK in World Affairs: Note of a Meeting Heldin Sir Roger Makins' Roomon Thursday 5 December 1957'. PRO,T234/768

(٦) John Loftus, "The Muslim Brotherhood, Nazis and Al-Qaeda', Jewish Community News. 4 October 2004.

(٧) Ricahrd Labeviere. *Dollars for Terror: The United State and Islam* (Algora: New York. 2000). p. 49.

(٨) ذكر في Dreyfus. Devil's Game. p. 126-7

(٩) Aburish. *House of Saud*, pp. 50. 161; Dreyfus. p. 121.

(١٠) W. Morris to A. Stirling. 18 September. 1968. FCO8/812

(١١) ذكر فـي David Holden and Richard Johns. *The House of Saud* (Pan Books: London. 1982). pp. 192. 197; Lucas. *Divided We Stand*. p. 113.

(١٢) C. Crowe to Earl Home. 30 June 1963. PRO. FO371/168869

(١٣) Eden. *Full Circle*. p. 334.

(١٤) ذكر في Lucas. p. 117

(١٥) Aburish. *A Brutal Friendship*. p. 238; Aburish. *Nasser*. pp.157-60; Dreyfus. p. 124

(١٦) M. Weir to P. Blaker, 3 February 1962. PRO. FO371/163009

(١٧) Foreign Office. Levant Dept minute. 24 February 1956. PRO. FO371/121858

(١٨) المرجع المذكور

(١٩) J. Watson to H. Trevelyan. 22 March 1956, PRO. FO371/118862; M. Wright to Freign Office. 19 March 1956. PRO. FO371/121858

(٢٠) ذكـر فـي Jonathan Bloch and Patrick Fitzgerald. *British Intelligence and Cover Action* (Junction: London. 1983). p. 120

(٢١) S. Lloyd to prime minister. 15 March 1956, PRO. FO371/121858

(٢٢) Dorril, p. 622; Lucas, p. 130; Matthew Jones, 'The "Preferred Plan": The Anglo-American Working Group Report on Covert Action in Syria, 1957', *Intelligence and National Security*, Vol.19, No.3, Autumn 2004, p. 403.

(٢٣) J. Gardener to A. Eden, 9 December 1954, PRO,-FO371/110840

(٢٤) Jones, p. 403.

(٢٥) Ben Fenton, "Macmillan backed Syria assassination plot', *Guardian*, 27, September 2003; Jones, p. 403.

(٢٦) المرجع المذكور Jones, p. 407

(٢٧) Fenton; Jones, p. 409

(٢٨) Dorril, pp. 614-5, 622, 636-7, 642, 655-6; Lucas, p. 218; Fenton; Jones, p. 410

(٢٩) Aburish, *A Brutal Friendship*, pp. 127-30

(٣٠) Aburish, *Nasser*, p. 130

(٣١) C. Johnston to Sl Lloyd, 14 May 1957, PRO, FO371/127880

(٣٢) C. Johnston to M. Rose, 23 October 1957, PRO, FO371/127882

(٣٣) Schmuel Bar, 'The Muslim Brotherhood in Jordan', Moshe Dayan Centre, undated, p. 27, www.tau.ac.il/dayancenter.

(٣٤) C. Johnston to M. Rose, 23 October 1957, PRO, FO371/127882

(٣٥) C. Johnston to. S. Lloyd, 3 July 1957, PRO, FO371/127880

(٣٦) C. Johnston to S. Lloyd, 8 May 1957, PRO, FO371/127880

(٣٧) Eden, p. 353

(٣٨) H. Mason to M. Hadow, 23 Janaury 1957, PRO, FO371/127878

(٣٩) C. Johnston to Foreign Office, 15 February 1957, PRO, FO371/ 127878

(٤٠) J. Johnston to M. Rose, 23 October 1957, PRO, FO371/127882

(٤١) Foreign Secretary to British Embassy, Washington, 15 July 1958, PRO, FO371/134009

(٤٢) Chiefs of Staff Committee, 'Redeployment of Forces in the Middle East for the Next Twelve Months', 5 September 1958, PRO,DEFE4/111

(٤٣) Bar, 'The Muslim Brotherhood in Jordan'

(٤٤) F. Tomlinson, 'Indonesia', 11 March 1958, FO371/135849

(٤٥) Audrey and George Kahin, *Subversion as Foreign Policy: The Secrete Eisenhower and Dulles Debacle in Indonesia* (New Press: New York, 1995), p. 12ff

(٤٦) R. Scott to Foregin Office, 12 December 1957, FO371/129531

(٤٧) Foreign Office. 'Notes for Discussion of Indonesia in Cabinet'. 5 February 1958, FO371/135847

(٤٨) المرجع المذكور Audrey and George Kahin

(٤٩) H. Caccia to Foreign Office. 14 May 1958. PRO,PREM11/2730

(٥٠) كانت القوة الإسلامية الرئيسية في إندونيسيا في ذلك الوقت هي ماسومي (مجلس الثورة الإسلامية الإندونيسي) الذي شكلته قوات الاحتلال الياباني في ١٩٤٣ لاستمالة المسلمين في إندونيسيا وهو حاليا اتحاد فضفاض من منظمات اجتماعية وتعليمية إسلامية. وقد قدمت وكالة المخابرات المركزية دعما ماليا لماسومي لمساعدتها في خوض أول انتخابات عامة جرت في إندونيسيا في ١٩٥٥، التي فازت فيها بنسبة ٢١ في المائة من الأصوات، وأصبحت ثاني أكبر حزب على الإطلاق وأكبر حزب خارج جاوه؛ وعقب الانتخابات، قدمت ماسومي أول رئيس وزراء للبلاد، برهان الدين حاراحاب في أواخر ١٩٥٥ وأوائل ١٩٥٦. لكن قادة ماسومي انسحبوا بعد ذلك من الحكومة، معارضين لخطط سوكارنو لضم الشيوعيين إلى الوزارة وخططه من أجل إقامة "الديمقراطية الموجهة"، التي بدا أنها تكشف عن رغبة في إحلال حكم الحزب الواحد محل الديمقراطية البرلمانية، كما عارضت ماسومي علنا استيلاء نظام سوكارنو على الشركات الهولندية في أوائل ديسمبر ١٩٥٧، محاجة بأن آثار ذلك على الاقتصاد ستكون مفجعة. وحينذاك بدأت ماسومي تتآمر مع عناصر أخرى من الجناح اليميني لاستبدال الحكومة. وكانت الولايات المتحدة على اتصال بقادة ماسومي في هذه الفترة ويبدو أنها شجعت خططهم وإن لم تساندهم بصورة جادة. وعندما نظم العقداء مؤتمرا في سومطرة في يناير ١٩٥٨ لمناقشة تشكيل حكومة مضادة، شهده كثيرون من قادة ماسومي البارزين ولعبوا فيه أدوارا رئيسية، ومنهم حاراحاب، ومحمد ناتسير – وهو رئيس وزراء سابق آخر ورئيس ماسومي – وكذلك مسافر الدين بروير انجارا، وهو محافظ سابق لبنك إندونيسيا، وتم تعيين بروايرانجارا أول رئيس لوزراء جمهورية المتمردين في فبراير ١٩٥٨. وقد تم حل ماسومي في ١٩٦٢ وسجن قادتها. وعند إطلاق سراحهم في ١٩٦٧، أقام بعض القادة السابقين منظمة إسلامية جديدة، باسم ديوان داكواش إسلامية إندونيسيا. وأقامت هذه المنظمة علاقات وثيقة مع رابطة العالم الإسلامي – التي أقامتها السعودية في ١٩٦٢ – وأصبحت الشريك الأثير للسعوديين عندما بدأوا يستخدمون ثروتهم لتمويل انتشار التعاليم الإسلامية المحافظة المتزمتة في إندونيسيا. Robert Lucius, 'A House Divided: The Decline and Fall of Masyumi (1950-1956)', Nval Postgraduate Schoo, Monterey, California, September 2003, p. 204; Kahin and Kahin, pp. 112, 117-18, 140; Martin van Bruinessen, "Genealogies of Islamic Radicalism in Post-Suharto Indonesia'. Utrecht Universitym, www.let.uu.nl

(٥١) Kahin and Khain, p. 88

(٥٢) International Crisis Group, *Recycling Militants in Indonesia: Darul Islam and the Australian Embassy Bombing*, 22 February 2005, p.2

(٥٣) Kahin and Kahin,m p. 78

(٥٤) المرجع المذكور، ص ٢٠٢

(٥٥) Washington Embassy to Foreign Office, 15 May 1958, PREM 11/2730

(٥٦) Kahin and Kahin, pp. 175-85

(٥٧) المرجع المذكور، ص ٢٠٥

(٥٨) المرجع المذكور، ص ص ٢١٤-٢١٥

(٥٩) لاحظ مارتن فان بروينسون وهو خبير بالجماعات الإسلامية في إندونيسيا أن "جذور الجماعات الإسلامية المتطرفة الحالية في إندونيسيا يمكن إرجاعه إلى حركتين سياسيتين إسلاميتين "أهليتين" نسبيا، حركة دار السلام وحزب ماسومي، انظر 'Genealogies of Islamic Radicalism in Post-Suharto Indonesia', op.cit.

(٦٠) International Crisis Group, p. 1.

هوامش الفصل الخامس: رسالة الإسلام العالمية

(١) PUS Steering Committee. 'Foreign Policy', 8 March 1968. PRO. FCO49/167.

(٢) Foreign Office, 'The British Interest in Oil', March 1967, PRO, FCo54/77

(٣) See my Unpeople: *Britain's Secrete Human Rights Abuses* (Vintage: London, 2004), pp. 301-3.

(٤) المرجع المذكور، ص ص ٣٠٣ – ٣٠٩

(٥) W. Morris to M. Stewart, 'British Policy Towards Saudi Arabia', 16 April 1969. PRO.FCO8/1181

(٦) انظر Web of Deceit, chapter 12

(٧) Lord Privy Seal, memo, 2 October 1961, PRO, CAB 129/C(61)140

(٨) محاضر أعدها Minute by Moberly, 18 December 1957. PRO. FO371/ 126905, cited in Simon Smith, *Kuwait, 1950-1965; Britain, the al-Sabah and Oil* (OUP: Oxford, 1999), p. 80.

(٩) Dreyfus, *Delvi's Game*, p.132; Lorenzo Vidino, 'Aims and Methods of Europe's Muslim Brotherhood', *Current Trends in Islamist Ideology Vol.4*, 1 November 2006.

(١٠) ذكر في Cited in Aburish, *House of Saud*, p.. 130

(١١) M. Man to Foreign Office, 2 November 1964, PRO. FO371/174671

(١٢) C. Crowe to F. Brenchley, 18 March 1964, PRO,FO371/174671

(١٣) F. Brenchley to Earl Home, 18 April 63, PRO, FO 371/168868

(١٤) C. Crowe to Foreign Office. 31 March 1964, PRO, FO371/174671

(١٥) C. Crowe to R. Butler, 16 April, 1964, PRO, FO371/174671

(١٦) Dreyfus, p. 136.

(١٧) Lorenzo Vidino, 'The Muslim Brotherhood's Conquest of Europe', *Middle East "Quarterly*, Winter 2005.

(١٨) المرجع المذكور، ص ص ١٥٦-١٥٧، ١٧٣-١٩٧٤

(١٩) المرجع المذكور، ص ص ١٥٦-١٥٧

(٢٠) Aburish, *Nasser*, p. 303

(٢١) Sylvain Besson, *Le Temps, 126 October 2004, cited in Dreyfus, p. 79.*

(٢٢) Ian Johnson, 'The beachhead', Wall Street Journal, 12 July 2005.

ويلاحظ المقال أيضا أن رمضان نظم في ١٩٥٩ المؤتمر الإسلامي الأوروبي في ميونخ، الذي نظمته المنظمة الواجهة لوكالة المخابرات المركزية إمكومليب (اللجنة الأمريكية للتحرر من البولشفيه). وورد أن عميلاً للوكالة قابل رمضان بعد ذلك في ميونخ ليقترح عليه القيام بجهد مشترك للدعاية ضد الاتحاد السوفيتي.

(٢٣) Aburish, *Nasser*, pp. 256-7

(٢٤) Abdel-Bari Atwan, *The Secrete History of Al-Qaida* (Saqi: London, 2006), p.69

(٢٥) Efraim Karsh, *Islamic Imperialism: A History* (Yale University Press, 2007), p. 217.

(٢٦) P. Unwin, minute, 31 Ausut 1966; H. Fletcher to P. Unwin, 8 September 1966, PRO.FO371/190187

(٢٧) D. Speares to J. Richmond, 12 January 1967, PRO, FO371/190189

(٢٨) P. Unwin, minute, 20 September 1966, PRO, FO371/190188

(٢٩) Foreign Office, 'The Limits of the Middle East', 6 November 1964, PRO, FO371/175547

(٣٠) Foreign Office Brief, 'Anglo/UAR Relations and British Interests in the Arab World', 1 November 1964k PRO, FO371/178597

(٣١) Foreign Office Brief for George Thomson, September 1965, PRO, FO371/183911

(٣٢) ذكر في Aburish, *House of Saud*, p. 131

(٣٣) Dreyfus, p. 145.

(٣٤) Foreign Office, 'Possible Change of Regime in Saudi Arabia', February 1964, PRO, FO371/174671

(٣٥) 'Record of a Conversation Between President Kennedy and the PM', 15 November 1962, PRO, PREM11/3878

(٣٦) انظر كتابي Unpeople, chapter 16

(٣٧) Joint Intelligence Committee, 'The Implications of the Yemeni Revolt', 30 November 1992, PRO, CAB158/47

(٣٨) انظر Unpeople, chapter 16

(٣٩) M. man to M. Stewart, 15 March 1965, PRO, FO371/179887

(٤٠) M. Man to F. Brenchley, 23 June 1965, PRO, FO371/179880

(٤١) Foreign Office to Jeddah, 20 February 1966, PRO, FO371/185517

(٤٢) C. Brant, minute, 24 March 1966, PRO, FO371/190211

(٤٣) W. Morris, memorandum, 'Saudi Foreign Policy', 3 April 1969, PRO, FCOB/1172

(٤٤) C. Crowe to Earl Home, 30 June 1963, PRO, FO371/168869

(٤٥) Foreign Office, 'Possible Change of Regime in Saudi Arabia', February 1964, PRO, FO371/174671

(٤٦) C. Crowe to Earl Home, 31 August 1963, PRO, FO371/168869

(٤٧) C. Crowe's valedictory dispatch, 14 October 1964, PRO, FO371/ 174676

(٤٨) Mark Phytian, *The Politics of British Arms Sales Since 1964* (Mancheste University Press, 2000), pp. 207-10

(٤٩) Foreign Office to Jeddah, 27 February 1966, PRO, FO371/185484

(٥٠) Denis Allen to various FCO posts, 16 August 1968, PRO, FCO49/168

(٥١) FCO Planning Staff, 'Non-Military Means of Influence in the 'Persian Gulf, SE Asia and Australasia', August 1968, FCO49/19

(٥٢) FCO, 'Position Papers on Current Issues of United Kingdom Foreign Policy', June 1970, PRO, FCO49/305

(٥٣) PUS Steering Committee, 'Foreign Policy', 8 March 1968, PRO, FCO49/167.

(٥٤) FCO brief, 'Saudi Arabia', May 1968, FCO49/167

(٥٥) D. McCarthy to M. Weir, 8 July 1965, PRO, FO371/179880

(٥٦) *Web of Deceit*, chapter 20

(٥٧) Van Bruinessen, 'Genealogies of Islamic Radicalism in Post-Suharto Indonesia', p. 3.

(٥٨) *Web of Deceit*, p. 396

(٥٩) Ivan Bruinessen, op.cit.

(٦٠) للجماعة الإسلامية، وهي مجموعة جهادية، من أكثر المنظمات الإندونيسية وحشية، جذورها في حركة دار الإسلام - واستمد كثيرون من أعضاء الجماعة إلهاميم الأيديولوجي من نضالات دار الإسلام في الماضي وهم من أبناء حركة دار الإسلام، في حين يتعاون كثيرون من أعضاء حركة دار الإسلام مع أنشطة الجماعة الحالية. وقد تأسست الجماعة في مطلع التسعينيات كهجين أيديولوجي من دار السلام والوهابية السعودية، واستلهمت حسن البنا وسيد قطب، وهما من الإخوان المسلمين المصريين اعتنقا الجهاد الذي أضفي عليه طابع شرعي ضد النظم غير الإسلامية. كما كانت لأبي بكر بشير، القائد الروحي للجماعة علاقة قديمة العهد بالمؤسسة العسكرية الإندونيسية. وقد تورط في أواخر السبعينيات، في حركة سرية عنيفة عُرفت باسم كوماندو جهاد، كانت تسعى لإقامة دولة إسلامية في إندونيسيا ونفذت عددا من التفجيرات في دور العرض والنوادي الليلية والكنائس. ويشير بعض المحللين إلى أن كوماندو جهاد كانت

بدرجة كبيرة، تحت سيطرة الجنرال علي مورطوبو، رئيس جهاز المخابرات الإندونيسي، الـذي رأي أن أنشطتها بمثابة تشديد خناق شرعي على السياسيين الإسلاميين الأقل تطرفا. كما ضـمت الحركة نشطاء من دار السلام. وبعد أن أدت كوماندو جهاد غرضها "اكتشفتها" السلطات، وتـم سجن بشير في ١٩٧٨ لأنشطته فيها. وبعد إطلاق سراح بشير في ١٩٨٢بدأ التجنيد مـن أجـل الجهاد في أفغانستان. Martin van Bruinessen. 'The Violent Fringes of Indonesia's Radical Islam'. and 'Islamic State or State Islam?: Fifty Years of State-Islam Relations in Indonesia', University of Utrechtm, www.let.uu.nl; Marc Erikson. 'The Osama Bin Laden and al-Qaeda of Southeast Asia'. *Asia Times*, 6 February 2002; David Jenkins. 'Military Secret Returns of Haunt', The Age. *14 October 2001, www.theage.com.au*

(٦١) Hilal Khashan, 'The New World Order and the Tempo of Militant Islam'. *British Journal of Middle Eastern Studies,* Vol. 24, No.1, May 1997. pp.5-11.

(٦٢) W. Morris, 'Annual Review for 1971', 5 January 1972 , PRO, FCO8/1905

(٦٣) P. Adams to A. Douglas-Home. 7 September 1973, PRO, FCO93/42; P. Adams. 'Egypt: The Dawn of Democracy?; 28 July 1975, PRO. FCO93/625.

(٦٤) Beverly Milton-Edwardsd, *Islamic Fundamentalism Since 1945* (Routledge: London, 2005), pp. 54. 58.

هوامش الفصل السادس : أسلحة تحت الطلب في الأردن ومصر

(١) FCO, 'Potential Problems in British Foreign Policy', January 1974, PRO, FCO49/499.

(٢) Gilles Kepel, *Jihad: The Trial of Political Islam* (IB Tauris: London, 2003), p. 61.

(٣) Mshari Al-Zaydi, 'History of the Jordanian Muslim Brotherhood', 27 Decemgber 2005, www.awsat.com

(٤) Schmuel Bar, 'The Muslim Brotherhood in Jordan', Moshe Dayan Centre, undated, p. 6, www.taw.ac.il/dayancenter.

(٥) Al-Zaydi, 'History of the Jordanian Muslim Brotherhood'; Kepel, *Jihad, p. 335; Dreyfus, Devil's Game, p.200.*

(٦) FCO, 'Country Assessment Sheet: Jordan', 2 September 1970, PRO, FCO17/1067

(٧) S. Egerton to Private Secretary, 3 November 1970, PRO, FCO17/1075; James Lunt, *Hussein of Jordan* (Macmillan: London, 1989), p. 149.

(٨) Billy McLean to A. Douglas-Home, 3 November 1970, PROC, FCO17/1067

(٩) British Embassy, Kuwait to FCO, 5 October 1970. PRO, FCO17/1067

(١٠) MoD, 'Training of Jordanian Special Forces in Jordan by SAS', March 1971, PRO, FCO17/1427

(١١) P. Laver to Pooley, 26 October 1971; J. Champion to R. Evans, 21 September 1971, PRO, FCO17/1427.

(١٢) P. Laver to Evans, 3 March 1971, PRO, FCO17/1427

(١٣) Leslie Aspin, *The Kouvacks Contract* (Everest: London, 1975), p. 102

(١٤) Loftus and Aarons, *The Secrete War Against the Jews,* pp.378-83, 385-6; Aspin, p. 106

(١٥) Aspin, pp. 13, 105

(١٦) المرجع المذكور، ص ص ١٠٧، ١٢٤-١٢٦

(١٧) المرجع المذكور، ص ص ١٨٠-١٨١

(١٨) Loftus and Aarons, pp. 381-6

(١٩) Kepel, *Jihad,* p. 65.

(٢٠) Dreyfus, *Devil's Game,* pp. 147-8

(٢١) P. Adams, 'Egypt: the Dawn of Democracy?, 28 July 1975 PRO, FCO93/625.

(٢٢) Kepel, *Jihad,* p. 83.

(٢٣) المرجع المذكور، ص ص ٦٦-٦٧.

(٢٤) Jason Burke, *Al-Qaedia: Casting a Shadow of Terror* (IB Tauris: London, 2003), p. 137; Kepel, *Jihad*, p. 65.

(٢٥) Dreyfus, *Devil's Game*, p. 153; Joel Beinin, 'Political Islam and the New Global Economy: The Political Economy of Islamist Social Movements in Egypt and Turkey', Stanford University, Department of History, September 2004, p.10.

(٢٦) Kepel, *The Roots of Radical Islam* (Saqi: London, pp. 108), 132

(٢٧) Kepel, *Jihad*, p. 83

(٢٨) Dreyfus, *Devil's Game*, p. 162-3

(٢٩) Beinin, 'Political Islam and the New Global Economy', p. 7

(٣٠) M. Holding, 'Moslem Brotherhood in Egypt', 24 June 1971, and a handwritten note by a Mr. Kay, PRO, FO39/970

(٣١) المرجع المذكور.

(٣٢) Kepel, *The Roots of Radical Islam*, p. 108

(٣٣) Milton-Edwards, *Islamic Fundamentalism Since 1945*, p. 63

(٣٤) Beinin, p.11

(٣٥) Kepel, *The War for Muslim Minds, pp. 85-6.*

هوامش الفصل السابع : السعودية والثورة الإيرانيـة

(١) J. Craig to C. Le Quesne, 27 September 1973, PRO, FCO93/42

(٢) H. Walker, 'Saudi Arabia: Annual Review for 1974', 2 January 1975, PRO, FCO8/2570; P. Wright to A. Rothnie, 25 February 1975, PRO, FCO8/2332

(٣) FCO, 'Britain in an Altered World: The Outlook for Foreign Policy' 26 February 1974, PRO, FCO49/507

(٤) Edward Heath, *The Course of my Life* (Hodder & Stoughton: London), pp. 502-6.

(٥) Aburish, *A Brutal Friendship*, p. 85.

(٦) كتب إدوارد هيث عن إمدادات النفط من أبي ظبي في سيرته الذاتية ص٥٠٢، وتلقـي الملفـات التي رفعت عنها السرية الضوء على إمدادات النفط السعودية رغم أن التفاصيل قليلة انظر ملفات مختلفة في PRO, FCO8/2015

(٧) E. Heath to King Faisal, 15 November 1973, PRO, FCO8/2105.

(٨) Aburishm, *A Bryutal Friendship*, p. 86.

(٩) A. Rothnie to Foreign Secretary, 2 July 1975, PRO, FCO8/2570

(١٠) Kepel, *Jihad*, pp. 70-5

(١١) Greg Palast and David Pallister, 'FBI Claims Bin Laden inquiry was fruwtrated', *Guardian*,7 November 2001.

(١٢) P. Wright to A. Rothniem, 18 Janaury 1973, PRO, FCO8/2104.

(١٣) FCO, Brief for the prime ministery, 21 February 1973, PRO, FCO8/2123; A Rothnie, 'Saudi Arabia: Annual Review for 1973', 22 Janaury 1974, PRO, FCO8/2332.

(١٤) FCO, Brief for the prime minister, 21 February 1973, PRO, FCO8/2123

(١٥) P. Walker to Prime Minister, 13 decembger 1973, PRO, PREM15/2184

(١٦) A. Rothnie, 'Saudi Aarabia: Annual Review for 1973', 22 January 1974, PRO, FCO8/2332

(١٧) FCO, 'Saudi Arabia: Summary Note of a Meeting with HM Ambassador on 24 January', 31 January 1973, PRO, FCO8/2017

(١٨) Treasury brief for Chancellor, 27 November 1973, PRO, T317/1945

(١٩) F. Barratt to "S. Cambridge, 14 October 1974, PRO, FCO8/2342

(٢٠) Treasury, 'Chancellor's Visit to Saudi Arabia', December 1974, PRO, T277/2880.

(٢١) S. Cambridge to A. Rothnie, 26 April 1974, PRO, FCO8/2342

(٢٢) Treasury, 'Chancellor's Visit to Saudi Arabia', December 1974, PRO, T277/2880; D. Mitchell, 'Chancellor's Visit to Saudi Arabia', 5 December 1974, PRO, FCO59/1185.

(٢٣) A Rothnie to J. Callaghan, 29 November 1975, PRO, FCO8/2572

(٢٤) المرجع المذكور

(٢٥) Treasury, 'Chancellor's Visit to Saudi Arabia', December 1974, PRO, T277/2880.

(٢٦) C. Chivers, 'Saudi Investment Policy', 2 Janaury 1975, PRO, T317/142

(٢٧) Brief by HM Treasury, 'Visit by Crown Prince Fahd of Saudi Arabia 15 October 1975, PRO, FCO8/2605

(٢٨) 'Crown Prince Fahd's Visit', speaking note for PM, 17 October 1975, PRO, FCO8/2603

(٢٩) FCO brief, 'Chancellor's Visit to Saudi Arabia: Political Brief', November 1974, PRO, FCO59/1185

(٣٠) D. Allen to A. Parsons, 4 February 1972, PRO, FCO8/2124

(٣١) Record of a conversation between Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs and HRH Prince Saud bin Faisal, 22 October 1975, PRO, FCO8/2603

(٣٢) FCO steering brief, 'vVisite of Crown Prince Fahd of Saudi Arabia, 20-23 October 1975l PRO, FCO8/2602

(٣٣) Aburish, *The Rise, Corruption and Coming Fall of the House of Saud*, pp. 134-5

(٣٤) US State Department to US Embassy, Jeddah, 4 May 1974, PRO, FCO8/2344

(٣٥) A. Routhnie to Ministry of Defence, ndated [March 1`974], PRO, FCO8/2343.

(٣٦) Brigadier Donaldson, 'Fifth Report', 16 December 1970, PRO, FCO8/1755.

(٣٧) FCO, 'Visit of Prince Abdullah bin Abdul Aziz: Defence Relations', 2 July 1973, PRO, FCO8/2125; Holden and Johns, p. 436.

(٣٨) FCO brief, 'Chancellor's Visit to Saudi Arabia: Political Brief, November 1974, PRO, FCO8/59/1185.

(٣٩) Holden and Johns, p. 361.

(٤٠) H. Walker to T. Clark, 8 February 1975, containing a translation of a Saudi press statement, PRO, FCO8/2590

(٤١) ذكر في Campaign Against the Arms Trade 'UK arms sales to Saudi founded on bribery: MoD misleading of Parliament exposed', www.caat.org.uk

(٤٢) FO brief for HM Queen, 'Visit of Crown Prince Fahd of Saudi Arabia, 20-

23 October 1975; PRO, FCO8/2603

(٤٣) D. Tatham to FCO, 10 September 1973, PRO, FCO8/2105

(٤٤) Steve Coll, *Ghost Wars: The Secrete Hisotry of the CIA, Afghanistan and Bin Laden from the Soviet Invasion to September, 10, 2001* (Penguin: London, 2004), p. 80

(٤٥) John Cooley, *Unholy Wars: Afghanistan, American and International Terrorim* (Pluto Press: London, 1999), p. 225; rince Turki bin Faisal ibn Abdul Aziz al Saud', www.globalseccurity.org; Coll, pp. 87-8.

(٤٦) 'Speech to the Irano-British Chamber of Commerce', 29 April, 1978, www.margaretthatcher.org

(٤٧) Sir John Hunt to Prime Minister, 13 November 1978, PRO, PREM16/1720

(٤٨) David Owen, *Time to Declare* (Penguin: London, 1992), p. 395.

(٤٩) أوين، ص ص ٣٩٧-٣٩٨، كتب أنطوني بارسونز سفير بريطانيا في إيران في مذكراته إنه خلال اجتماع مع الشاه عقد في ١٦ سبتمبر ١٩٧٨، سأله الشاه: "عما إذا كنا نستطيع أن نؤثر على الملالي المعتدلين ونضعهم في إطار عقلي طيع". وقال بارسونز إنه رد: "لقد تحاشيت أنا وأسلافي كل اتصال مع الطبقات الدينية" وليس من المجدي توقع قيام البريطانيين بذلك حاليا *The Pride and the Fall: Iran 1974 to 1979* (Jonathen Cape: London, 1984), p.71. وفيما يتعلق بالحكومة الأمريكية؛ فلا يزال من غير الواضح إلى أي درجة كانت لهما اتصالات رسمية مع الثوار الإيرانيين عندما كان التمرد ضد الشاه يستجمع قواه في أواخر السبعينيات. وقد حاول ريتشارد كوتام، وهو ضابط سابق في وكالة المخابرات المركزية شارك في إعادة الشاه إلى السلطة في ١٩٥٣، وارتبط بعلاقات مع المنشقين الإيرانيين، مرارا بدء حوار بين دائرة الخوميني والحكومة الأمريكية، لكن جهوده، رفضت (دريفيوس، ص ص ٢٢٦-٢٢٨، ٢٣١-٢٣٥). ومن ناحية، أرسلت واشنطن نائب رئيس أركان الناتو، الجنرال الأمريكي هيوزر إلى إيران في يناير ١٩٧٩، للتفاوض على حياد القوات المسلحة الإيرانية خلال الانتفاضة، ويعتقد أنه كانت له بعض الاتصالات بممثلي الخوميني. وقد كتب ألكسندر دي مارنش وهو رئيس جهاز سري فرنسي فيما بعد: "ضغطت إدارة كارتر في رغبتها الغبية لتغيير النظام السياسي في إيران، على الشاه الذي أمر قواته المسلحة بعد أن ضعف موقفه بألا ترد. والأسوأ أن كارتر بعث الجنرال هيوزر إلى إيران الذي أخبر وهو يقوم بجولاته القوات المسلحة الإيرانية المتخمة بالمعدات العسكرية إنها لن تتلقى أي قطع غيار أخرى إن اختارت أن ترد؛ وهكذا، فإنهم وضعوا الخوميني في السلطة وبدأوا الثورة الشيعية (ألكسندر دي مارنش كما ذكر في ليفيير، دولارات للإرهاب، ص ٢١٣). وتبدو النقطة الأخيرة لمارنش مبالغا فيها، كذلك كان رأي

البعض في ايران الذين اعتبروا أن نقد إدارة كارتر للشاه بشأن سجل حقوق الإنسان كان تأييدا بحكم الأمر الواقع للمعارضة. والواقع أنه إذا كانت خطة الولايات المتحدة هي تعهد المتأسلمين، فإنه من الحرص في ضوء الأدلة المتوافرة، اعتبار أنها قد تفجرت في نوفمبر مع أزمة الرهائن.

(٥٠) Owen. *Time to Declare*. p. 398.

(٥١) A. Parsons to FCO. 11 October 1978. PRO. PREM16/1719

(٥٢) B. Cartledge to W. Prendergast, FCO. 30 October 1978. PRO. PREM16/1719

(٥٣) Cabinet conclusion of meeting, 9 November 1979. PRO. CAB128/64

(٥٤) انظر ملفات في PRO, PREM16/1720

(٥٥) A. Parsons to FCO, 4 December 1978, PRO, PREM16/1720

(٥٦) Owen, p. 400

(٥٧) المرجع المذكور

(٥٨) يدعي الكاتب ويليام إنجدال أن البريطانيين ساعدوا في استيلاء الخوميني على السلطة لمساعدة بريتش بتروليم على إبرام صفقة نفط. وهذا الجزء من كتابه بدون هوامش وإضافات وهو غير مقنع بالنسبة لي، انظر *A Century of War: Anglo-American Oil Politics and the New World Order* (Pluto Press: London, 2004), pp. 171-3.

(٥٩) Owen, p. 402

(٦٠) Cited in 'Britain sought to discourage shah'. BBC news. 30 December 2009.

(٦١) House of Commons, *Hansard*, 13 February 1979, Col.956.

(٦٢) House of Commons. *Hansard*. 15 February 1979, Col.312; see also 8 February 1979. Col.574.

(٦٣) Sir John Hunt to Prime Minister. 20 March 1979. PRO, PREM16/2130

(٦٤) 'Britain sought to discourage shah', BBC news. 30 December 2009

(٦٥) المرجع المذكور

(٦٦) House of Commons. *Hansard*. 20 November 1979, Col.203

(٦٧) Owen, pp. 401-2

(٦٨) 'Press Conference for British Press in Washington', 18 December 1979 www.margaretthatcher.org; House of Commons. *Hansard*, 14 April 1980 Col.790.

(٦٩) House of Commons, *Hansard*, 17 January 1980. Col.1867; 14 April, 1980, Col.797.

وحسبما يقول ستيفن دوريل، فإنه عندما استطاع ستة من العاملين بالسفارة الهرب من السفارة وطلبوا اللجوء للسفارة البريطانية، تم رفض طلبهم، مما أحنق وكالة المخابرات المركزية – وهو عمل يهدف كما يفترض أن تنأى به بريطانيا بنفسها عن الولايات المتحدة في أعين النظام الجديد. Dorril, *The Silent Conspiracy Inside the Intelligence Services in the 1990* (Mandarin: London, 1993), p. 390

(٧٠) 'East-West Relations', 28 January 1980, www.margaretthatcher.org

(٧١) House of Commons, *Hansard*, 22 April, 1980. Col.121: 29 April 1980, Col. 1144

(٧٢) Dreyfusm. pp. 240-1.

(٧٣) المرجع المذكور، ص ص ٢٤٠-٢٤١

(٧٤) المرجع المذكور

(٧٥) Michael Evans, 'When Reagan first helped Khomeini', *Times*, 21 November 1986; Fisk. p. 149; John Simpson. *Behind Iranian Lines* Fontana: London). 1988, p. 99.

هوامش الفصل الثامن : التدريب على الإرهاب : الجهاد الأفغاني

(١) House of Commons, *Hansard*, 28 January 1980, Cols.945-90

(٢) For example, in April 1981, Margaret Thatcher told a press conference in Delhi that 'I am not recommending military intervention in Afghanistan. We are trying to do everything we can through diplomatic channels. 'Press Conference Leaving New Delhi', 17 April, 1981, www.margaretthatcher.org

(٣) Cooley, *Unholy Wars*, p. 93.

(٤) Burke, *Al-Qaeda: Casting a Shadow of Terror*, p. 72

(٥) Husain Haqqani, 'Afghanistan's Islamist Groups', *Current Trends in Islamist Ideology*, Vol.5, 2007; Burke, p. 64.

(٦) J. Drinkall to J. Callaghan, 25 October 1975, PRO, FCO37/1551

(٧) J. Drinkall to R. O'Neill, 8 December 1975, PRO, FCO37/1551

(٨) K. Himsworth to D. Lieven, 24 June 1975, PRO, FCO37/1551

(٩) D. Slater, minute, 2 February 1973, PRO, FCO37/1215

(١٠) المرجع المذكور

(١١) J. Drinkall, "Afghanistan: Annual Review for 1974', 2 January 1975, PRO, FCO37/1550.

(١٢) Anthony Davis, 'A brotherly vendetta', *Asia Week*, 6 December 1996, ذكر في www.asiaweek.com.

(١٣) Burke, p. 64

(١٤) Dreyfus, *Devil's Game*, p. 263

(١٥) المرجع المذكور، ص ٢٥

(١٦) المرجع المذكور، ص ص ٢٦٤-٢٦٥

(١٧) Memo from Z. Brzezinski to President Carter, 26 December, 1979. http://edition.cnn.com

(١٨) 'SCC Meeting on Afghanistan (CIA appreciation of Soviet Intention)', December 1979, at www.margaretthatcher.org

(١٩) Margaret Thatcher, speech to the Foreign Policy Association, 18 December 1979, www.margaretthatcher.org.

(٢٠) House of Commons, *Hansard*, 28 Janaury 1980, Cols.935-40

(٢١) 'Speech at Refugee Camp on Pakistn's Afghan Border', 8 October 1981, www.margaretthatcher.org.

(٢٢) Atwan, p.35

(٢٣) 'Prince Turki bin Faisal ibn Abdul Aziz al Saud', www.global security.org; Adam Robinson, Bin Laden: Behind the Mask of the Terrosit (Mainstream: Edinburgh, 2001), p.97; Peter 'Bergen, Holy War: Inside the Secrete World of Osama Bin Laden (Phoenix: London, 2002), p. 58; Atwan, The Secret History of al-Qaeda, p.155; Kepel, Jihad, p. 144.

(٢٤) Cooley, *Unholy Wars*, p. 226

(٢٥) Simon Reeve, *The New Jackals: Ramzi Yousef, Osama Bin Laden and the Future of Terrorism* (André Deutsch: London, 1999), p.167

(٢٦) Burke, *Al-Qaeda*, p.73.

(٢٧) Omid Marzban, 'Gulbuddin Hekmatyar: From Holy Warrior to Wanted Terrorist', *Terrorism Monitor*, 21 September 2006, www. Jamestown.org; Burke, p. 72.

(٢٨) Tariq Ali, 'The Colour Khaki'. *New Left Review*, January/February 2003, p.6.

(٢٩) Amir Mir, *The True Face of Hehadis: Inside Pakistan's Network of Terror* (Roli Books: New Delhi, 2006), p.2.

(٣٠) Kepel, *Jihad*, p. 142.

(٣١) Colley, *Unholy Wars*, p.55

(٣٢) Loretta Napoleoni, *Terror Inc: Tracing the Money Behind Global Terrorism* (Penguin: London, 2004), pp. 1148, 108.

(٣٣) عاصم إكرام ، ذكر في Labeviere, *Dollars for Terror*, p. 75.

(٣٤) Burke, p. 58; Napoleoni, p. 115

(٣٥) Burke, p. 58.

(٣٦) Kepel, *Jihad*, p. 145.

(٣٧) Syed Saleem Shahrzad, 'Pakistan turns on itself', www.atimes.com, undated.

(٣٨) Ronan Gunaratna, *Inside Al Aqeda: Global Network of Terror* (C. Hurst: London, 2003), p.18; Evan Kohlmann, *Al-Qaida's Jihad in Europe: The Afghan-Bosnian Network* (Berg: Oxford, 2004), p.421 Burke, *Al-Qaeda*, -71.

(٣٩) Cooley, *Unholy Wars*, p. 81.

(٤٠) George Crile, *Charlie Wilson's War* (Grove Press: New York, 2003), p.199.

(٤١) Loftus and Aarons, *The Secrete War Against the Jews*, p.398.

(٤٢) Crile, p. 197

(٤٣) Mark Urban, *UK Eyes Alpha: The Inside Story of British Intelligence* (Faber & Faber: London, 1996), p.36

(٤٤) Mir, *The True Face of Jehadis*, p.2

(٤٥) Rahul Bedi, 'Why? An Attempt to Explain the Unexplainable', 14 September 2001, www.janes.com.

(٤٦) B. Raman, 'Gen. Pervez Musharraff: His Past and Present', 1 July, 1999, www.saag.or. According to 'Raman, a former Indian intelligence.

وحسبما قال رامان، وهو ضابط مخابرات هندي سابق، فإن مشرف كان متورطا في تدريب سري لمناضلين متأسلمين منتظمين في "جيش الإسلام الباكستاني". وقد ساعد مشرف في اختيار مائة مدرسة دينية أدخل فيها التدريب العسكري الذي يقوم به ضباط جيش عاملون ومتقاعدون.

ومن هذه المدارس الدينية جاء كثيرون من قادة الإرهابيين الباكستانيين وقادة طالبان فيما بعد.

Raman, 'Jaish-eMohammed (JEM) – A Backgrounder', 3 October 2001, www.saag.org

(٤٧) Pervez Musharraf, *In the Line of Fire: A Memoirl* (Simon & Schuster: New York, 2006), p. 208

(٤٨) Steve Coll, Ghost Wars, p. 135

(٤٩) Cooley, *Unholy 'Wars*, pp. 90-1

(٥٠) Cited in Crile, *Charlie Wilson's War*, p. 335.

(٥١) Dorril, *Silent Conspiracy*, p. 392; Cooley, p. 96.

(٥٢) Cited in Sean Kelly. 'Afghanistan – The British Conneciton', www. solidnet.org.

(٥٣) Ken Connor, *Chost Force: The Secrete History of the SAS* (Orion: London, 2002), pp. 419-20; 'Scots link to US terror suspect', BBC news, 16 September 2001. www.bbc.co.uk

(٥٤) Cooley, p. 93.

(٥٥) Cooley, pp. 96-7, 108. Little is known about Safi's activities after the war. In 2001, he was put on the UN list of individuals whose assets were frozen due to suspected links to al-Qauda and Taliban terrorism, but died later that year. 'Architect who built Omar's complex says Omar did not marry Bin Laden's daughter', *Newsweek*, 13 January 2002; 'Financial Sanctions: Al-Qaida and Taliban', Bank of England, 25 October 2005.

(٥٦) Stephen Grey, 'Mint Tea with the Terrorists', *New Statesman*, 11 April, 2005.

(٥٧) المرجع المذكور

(٥٨) Dorril, *Silent Conspiracy*, p. 392

(٥٩) Coll, *Ghost Wars*, p. 54; Ahmed Rashid, 'A Warm and charismatic man with little desire', *Telegraph*, 27 October 2001.

(٦٠) Colley, pp. 96-7, 108; Rashid, 'A warm and charismatic man'

(٦١) Jonathan Steele, 'Thatcher to meet Afghan Guerrilla', *Guardian*, 5 March 1986.

وبحلول أواخر الثمانينيات، كان حقاني، الذي كان قد تواتر أنه أصبح وطنيا أفغانيـا أكثـر منـه أصوليا إسلاميا، لا يزال يتودد إلى واشنطن التي ربما اعتبرته قائدا لأفغانـستان فـي المـستقبل عندما كانت القوات الأمريكية تتأهب لهزيمة طالبان في ٢٠٠١، لكن طالبان أعدمته فـور بدايـة الحرب فـي أكتـوبر مـن ذلـك العـام. October that year> Rashid, 'A warm and charismatic man'; B. Raman, 'Assassination of Haji Abdul Qadeer in Kabul',

8 July 2002, www.saag.org

(٦٢) Defence Intelligence Agency, 'Veteran Afghanistan Traveler's Analysis of Al-Qaeda and Taliban Exploitable Weaknesses', 2 October 2001, National Security Archive, 'The September 11th Sourcebooks – Volume VII: The Taliban File', www.gwu.edu.

(٦٣) Milt Bearden, 'Meet the Pashtuns: Mire din the Tracks of Alexander the Great', *Counterpunch*, 31 March 2004; Coll, pp. 202, 288.

(٦٤) Urban, *UK Eyes Alpha*, p. 36; Michael Smith, 'SAS to play key role in capturing Bin Laden', *Telegraph*, 17 September 2001; Dorril, *MI6*, p. 752; Burke, Al-Qaedia, p. 76.

وعلى الرغم من أن بن لادن كان فكريا أقرب لحكمتيار وسياف، فقد كان معجبا بمسعود وكرس جهودا كبيرة، وإن لم تجد، للمصالحة بينه وبين الفصائل الأخرى وخاضت قوات مسعود حربـا وحشية ضد حكمتيار عقب انسحاب السوفيت، وقد جرى تفجير مسعود قبل ١١ سبتمبر بيـومين.
Coll, pp. 237, 123, 151; Crile, p.198.

(٦٥) Connor, *Ghost Force*, p. 422.

(٦٦) John Fullerton, 'H Khan', Reuters 4 February 2002, at www.pakdef. Info

(٦٧) Prashant Sikshit, 'MANPADS Menace', 25 June 2005, www.ipcs. Org; 'Afghan Stinger Buyback Program Underway', 5 February 2005, www.aeronews.net

(٦٨) Colley, p. 63; Hansard, *House of Commons*, 28 July, 1989, Coll.1164

(٦٩) Bergen, *Holy War*, p.71

(٧٠) المرجع المذكور، ص ٧٣

(٧١) المرجع المذكور، ص ٧٣

(٧٢) Mohammed Yousaf and Mark Adkin, *Afghanistan: The Bear Trap* (Casemate: Pennsylvania, 1992), pp. 189-90, 200.

(٧٣) Rashid, *Taliban*, p. 129; Coll, p. 90, 161

(٧٤) Mariam Abo Zahab and Olivier Roy, *Islamist Networks: The Afghan* –

Pakistan Connective (C. Hurst: London.m 2004), p.19; Sayed Saleem Shahzad, 'Pakistan turns on itself', www.atimes.com, undated

(٧٥) مستخرج من تقرير للخارجية من لاهور، ١٥ يناير ١٩٥٧، O. Forster to E. Le Tocq. 30 November 1955, PRO, DO35/5154.

الفصل التاسع : الدكتاتور والملك وآية الله

(١) See my *The Ambiguities of Power: British Foreign Policy Since 1945* (Zed: London, 1995), p. 212.

(٢) Milton-Edwards, *Islamic Fundamentalism Since 1945*, p.61

(٣) Burke, p. 86.

(٤) International Crisis Group, *Pakistan: The Military and the Mullhas, 20 March 2003, p. 3.*

(٥) Kepel, *Jihad*, p. 101

(٦) Cabient meeting, 7 July 1977, PRO, CAB/128/62/2

(٧) House of Commons, *Hansard*, 16 January 1978, Col. 47.

(٨) House of Commons, *Hansard*, 6 February 1978, Col. 203.

(٩) House of Commons, *Hansard*, 29 January 1980, Col. 1118.

(١٠) 'Haig to Thatcher', 18 April, www.margaretthatcher.org

(١١) 'Sppech at Banquet Given by Pakistan President (Zia ul Haq)', 8 October 1981, www.margaretthatcher.org

(١٢) كما أقيمت منظمتان أخريان في هذا الوقت، صبا الصحابة باكستان، التي أسستها في ١٩٨٤ جماعة من مسلمي ديوباندي بمساندة الدولة الباكستانية بغية التصدي لنفوذ الجماعة الشيعية الباكستانية، وتحريك نفوذ الفقهاء الجعفرية (ومنذئذ أعيدت تسميتها إلى تحريك الفقهاء الجعفرية) وتم تدريب كوادر جماعة صبا الصحابة وتثقيفهم في أفغانستان لمحاربة السوفيت، وقد أيدتها الولايات المتحدة فيما بعد كوسيلة لصد النفوذ الشيعي والهندي في باكستان. وبعد ذلك اتهمت بالتورط في أعمال عنف إرهابي طائفي ضد الشيعة في باكستان ويعتقد أنها تضم حاليا ٣-٦ آلاف من النشطاء المدربين. وتأسست المنظمة الأخرى، وهي حزب المجاهدين – وهي غير حركة المجاهدين – في ١٩٨٩ على أيدي قادة الجماعة الإسلامية، كجناح عسكري للجماعة. واستطاع حزب المجاهدين الذي أقيم بطلب من المخابرات الباكستانية لتحرير" كشمير من السيطرة الهندية، أن يحشد ١٠ آلاف كادر للقتال في البلاد؛ B. Raman, 'Sipah-e-Sahaba Pakistan, Lashkar-e- Jhangvi, Bin Laden and Ramzi Youssef', 1 July 2002, www.saag .Org. Mir, pp. 92-3; B. Raman, 'International Jihadi Terrorism', 6 May 2005, www.saag.org; 'Hizb-ul-Mujahideen', www.globalsecurity.org

(١٣) Mir, *The True Face of Jehadis*, pp. 75-6.

(١٤) Mir, pp.75-6; B. Raman, 'Harkat-ul-Mujahideen', www.ict.org.il

(١٥) Wilson John, 'Lashkar-e-Toiba: New Threats Posed by an Old Organisation', *Terrorism Monitor*, 24 February 2005, www. james town.org

(١٦) Mir, pp. 61-2, 122; Zahab and Roy, *Islamist Networks, p. 53*

(١٧) B. Raman, 'International Jihadi Terrorism and Europe – An Indian Perspective', 17 November 2005, www.saag.org

(١٨) المرجع المذكور

(١٩) B. Raman, 'Home-Grown Jihadis (Jundullah) in UK and US', 6 My 2007, www.saag.or

(٢٠) Lorenzo Vidino, 'Aims and Methods of Europe's Muslim Brother-hood.

(٢١) Kepel, *Jihad*, pp. 186-7; Vidino, 'Aims and Methods of Europe's Muslim Brotherhood'

(٢٢) رغم أن الإرهاب والتطرف كانا عاقبتين أساسيتين لتعهد بريطانيا وأمريكا لنظام ضياء الدين في الثمانينيات، كانت هناك تكلفة جسيمة أخرى. فمن بين الامتيازات التي استخلصها الجنرال ضياء من الرئيس ريجان مقابل تعاون باكستان ضد السوفيت في أفغانستان، إغماض الولايات المتحدة أعينها عن حصول باكستان على قنبلة ذرية. وتلك قضية تتجاوز نطاق هذا الكتاب، لكن يصعب إهمالها في ضوء الاحتمالات المرعبة لنزاع مدمر ينشب في المستقبل مع الهند المسلحة نوويا.
Crile, *Charlie Wilson's War* p. 463.

(٢٣) Robinson, *Bin Ladne*, p. 97; Gerald Posner, *Why America Slept: The Failure to Prevent 9/11* (Ballantine: New York, 2003), p.31.; Youssef Bodansky, *Bin Laden: The Man who Declared War on America* (Forum: New York, 1999), p. 13.

(٢٤) Robinson, p. 97; Posner, p. 31; Bodansky, p. 13

(٢٥) Dorril, *Silent Conspiracy*, p. 390

(٢٦) Bloch and Fitzgerald, *British Intelligence and Covert Action*, p. 133; 'South Yemen sentences 12 to death for sabotage plot', *New York Times*, 8 April 1982; 'South Yemen asks death for 13 in sabotage case', Reuters, 31 March 1982.

(٢٧) Bob Woodward, *Veil: The Secret Wars of the CIA, 1981-1987* (Simon & Schuster: New York, 1987), p. 398

(٢٨) Aburish, *A Brutal Friendship*, pp. 246-7

(٢٩) Kepel, *The War for Muslim Minds*, pp. 178-181

(٣٠) *The 9/11 Commission Report: Final Report of the National Commission Terrorist Attacks upon the United States* (W.W. Norton, undated), p. 52

(٣١) Labeviere, *Dollars for Terror*, p.240; Gunaratna, *Inside Al-Qaeda*, p.20:31.

Kepel, *Jihadl*, pp. 79-80.

(٣٢) 'Speech at Lunch for British Businessmen', 20 April, 1981, www.margaretthatcher.org

(٣٣) Urban, *UK Eyes Alpha*,m p. 236

(٣٤) David Leigh and Rob Evans. 'BAE accused of secretly paying ibn to Saudi prince'. *Guardian*, 7 June 2007; Danny Fortson, 'The charges that could torpedo BAE', *Independent*, 10 June 2007; Michael Herman, 'BAE used over alleged Saudi bribes'. *Times*, 20 September 2007.

(٣٥) Cited in Said Aburish, *Saddam Hussein: The Politics of Revenge* (Bloomsbury: London, 2001), p. 229.

(٣٦) Graeme Stewart, *Silent Heroes: The Story of the SAS* (Michael O'Mara Books: London, 1997), p. 215.

(٣٧) Kenneth Timmerman, 'Fanning the Flames: Guns, Greed and Geopolitics in the Gulf War', www.iran.org

(٣٨) House of Commons, *Hansard*, 23 November 1992, Col.680; House of Commons, *Hansard*, 20 June 1995, Col.231.

(٣٩) Chris Blackhurst, 'Government firm "Broke Iran embargo"', *Independent*, 17 October 1995.

(٤٠) Kenneth Timmerman, 'Fanning the Flames', www.iran.org

(٤١) Loftus and Aarons, *The Secret War Against the Jews*, pp. 409, 412, 415.

(٤٢) Napoleoni, *Terror Inc*, p.61.

(٤٣) Loftus and Aarons, pp. 399, 415.

(٤٤) المرجع المذكور، ص ص ٤٠٩، ٤١٢، ٤١٥

(٤٥) Cited in Tim Kelsey and Peter Koenig, 'Was this man Britain's Irangate?' *Independent*, 28 October 1994.

(٤٦) Loftus and Aarons, pp. 415-6

(٤٧) المرجع المذكور ص ص ٤١٢-٤١٦ Kelsey and Koenig

(٤٨) Loftus and Aarons, pp. 442, 447, 451, 479

(٤٩) المرجع المذكور ص ص ٢٤٢، ٤٤٧، ٤٥١، ٤٧٩

(٥٠) المرجع المذكور ص ص ٤٢٠، ٤٢٢-٤٢٣

(٥١) House of Commons, *Hansard*, 18 April, 1995, Col.6

(٥٢) Loftus and Aarons, pp. 405, 440

(٥٣) المرجع المذكور ص ص ٤٢٤، ٤٣٩، ٤٧٥

(٥٤) ينص الحكم على أنه: "منذ أوائل السبعينيات، كان منذر الكسار مهرب أسلحة دوليا. وخلال هــذه

الفترة الزمنية، كان الكسار مصدرا للأسلحة والمعدات العسكرية للفصائل المسلحة المشتبكة في منازعات مسلحة في شتى أنحاء العالم. وبصفة خاصة فقد قدم الكسار أسلحة ومعدات عسكرية لفصائل في نيكاراجوا والبرازيل والبوسنة والصومال وإيران والعراق من بين بلدان أخرى. وشمل بعض من هذه الفصائل منظمات إرهابية معروفة مثل جبهة تحرير فلسطين ... وقد أنشأ الكسار شبكة دولية من الشركاء المجرمين، والشركات الواجهة، والحسابات المصرفية، في المملكة المتحدة وإسبانيا ولبنان وسوريا والعراق وبولندا وبلغاريا ورومانيا إلى جانب بلدان أخرى. وعلاوة على ذلك، انخرط الكسار في صفقات غسيل الأموال في حسابات مصرفية في شتى أنحاء العالم لإخفاء الطبيعة غير المشروعة لإيراداته الإجرامية. US District Court, Southern District of New York, USA vs. Monzer Al Kassar, at http://hosted.ap.org/specials/interactives/documents/kassar_indictment.pdf

(٥٥) Urban, *UK Eyes Alpha*, p. 96

(٥٦) James Ring Adams and Douglas Frantz, *A Full Service Bank: How BCCI Stole Millions Around the World* (Simon & Schuster: New York, 1992), p. 135; Conal Walsh, 'What spooks told Old Lady about BCCI', *Observer*, 18 January 2004; this article was removed form the *Observer* website but is available at http://www.apfn.net/ MESSAGEBOARD/o1-18-04/discussion.cgi.25.html

(٥٧) Adams and Frantz, p. 135

(٥٨) Walsh, 'What spooks ...' op.cit.

(٥٩) 'Abu Nidal "behind Lockerbie bombing", BBC news, 23 August 2002

تزعم نظرية أخرى أن منذر الكسار ساعد قيادة الجبهة الشعبية للتحرير التابعة لأحمد جبريل في وضع حقيبة مدمرة في الرحلة، وأن جبريل كان يسعى بطلب من طهران للانتقام من الأمريكيين لإسقاط طائرة ركاب نفاثة إيرانية. انظر Roy Rowan, 'Pan Am 103: Why did they die?, *Time*, 27 April 1992

(٦٠) Dorril, M16, p. 760: Serious Fraud Office, 'Vietnamese Province Victim of a Bogus Rice Export Deal, Case: Hashemi', www.sfo.gov. uk; David Leppared, 'M16 in on detl for Iran missiles', *Sunday Times*, 4 September 1994; Ricahrd Norton-Taylor and William Raynor, 'Jailed "go-between" on UK-Iran arms deals is freed to keep M16 secrets out of court's.m *Guardian*, 6 February 1999.

(٦١) David Leppard and Time Kelsey, "Tory donor charged over Iran defence deal', *Sunday Times*, 9 February 1997; Tim Kelsey and David Leppard, "Tory donor has spent lifetime as arms dealer', *Sunday Times*, 9 February 1997

(٦٢) Antony Barnett, Yvonne Ridley and Shraga Elam, 'British agents helped Iran to make killer gas', *Observer*, 13 June 1999; Dorril, M16, pp. 767-8

(٦٣) Loftus and Aarons, *The Secrete War Against the Jews*, p. 436.

(٦٤) ذكر في: Craig Unger, *House of Bush, House of Sand* (Gibson Square Books: London, 2006), p. 71; Mike Davis, *Buda's Wagon: A Brief History of the 'Car Bomb* (Berso: London, 2007), p. 91

(٦٥) James Rusbridger, *The Intelligence Game: Illusions and Delusions of International Espionage* (IB Tauris: London, 1991) p. 150

(٦٦) ذكر في Crile, *Charlie Wilson's War, p. 201*

(٦٧) هناك أدلة كثيرة على أن إسرائيل ساعدت كثيرا في نمو حماس، فقد كانت تواقة لتـوفير مـصد لمنظمة التحرير الفلسطينية العلمانية القوية، وتفتيت معارضتها في الأراضي المحتلة. فقد طفـق جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي، الشين بيت، في وضع خطة منذ أوائل السبعينيات لـدعم قيـام منظمات يرجح أن تنافس منظمة التحرير الفلسطينية الوطنية الرئيسية وتضعفها: وإلـى جانـب السعوديين، بدأ الإسرائيليون يمولون الفرع الفلسطيني من الإخوان المسلمين وسـمحوا لمركـزه الإسلامي في غزة بالعمل إلى جانب مدارسه ومستشفياته وعياداتـه. وقـد أسـس المتأسـلمون الفلسطينيون بقيادة الشيخ أحمد يس الجمعية الإسلامية في ١٩٧٣، وأصبحت هـذه فـي فبرايـر حركة المقاومة الإسلامية (أو حماس). وانطلقت المنظمة بعد الثورة الإيرانية في ١٩٧٩ وبـدأت في الثمانينيات في منافسة مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية على السيادة في فلسطين. وحتى بعد تأسيس حماس، هناك أدلة على أن الإسرائيليين ربمـا سـاندوها. Labeviere, pp.204-5
Dreyfus, p. 208

(٦٨) Kepel, *Jihad*, pp. 8-9

(٦٩) Robinson, *Bin Laden*, p. 136

هوامش الفصل العاشر : احتضان القاعدة

(١) Kepel, *Jihad*, pp. 219-21

(٢) المرجع المذكور

(٣) John Mintz and Douglas Farah. 'In search of friends among the foes', *Wasshington Post*, 11 September 2004.

(٤) ذكر في Dorril, M16, p. 770.

(٥) United States District Court, Southern District of New York, Complaint, 04 Civ.5970, Paras 247-8

(٦) Urgan, *UK Eyes Alpha*, p.157

(٧) General Sir Peter de la Billiere, *Storm Command: A Personal Accounts of the Gulf War* (Harper Collins: London, 1992), p. 116.

(٨) Aburish, *Saddam Hussein*, pp. 308-9

(٩) Urban, p. 179

(١٠) Posner, *Why America Slept*, pp. 45-6; Atwan, *The Secrete History of al-Qaeda*, p. 161. Abdel Bari Atwan suspects this was an 'unwritten truce'

(١١) المرجع المذكور

(١٢) Labeviere, *Dollars for Terror*, p. 107

(١٣) Posner, p. 211

(١٤) United States District Court, Southern District of New York, Complaint, 04 Civ.5970, Para 254

(١٥) Jean-Charles Brisard, 'Terrorism Financing: Roots and Trends of Saudi Terrorism Financing', 19 December 2002.

قدمت دعوى قضائية ناجحة ضد ادعاءات وردت في تقرير ضد خالد سليم محفوظ في المحكمة العليا البريطانية في يونيو ٢٠٠٤. انظر http://www.binmahfouza.info/pdf/faq_4judgment.pdf. For accusations of these charities' role in terrorist financing, see United States District Corurt Southern District of New York, Complaint, 04 Civ.5970, passim.

(١٦) David Kaplan, 'The Saudi Connection', *Us News and World Report*, 12 July 2003.

(١٧) Napoleoni, pp. 146-7, 174-6

(١٨) المرجع المذكور، ص ٦٢

(١٩) المرجع المذكور، ص ص ١٤٦-١٤٧، ١٧١

(٢٠) Coll. *Chost Wars*, p. 517

(٢١) Phythian. *The Politics of British Arms Sales Since 1964*, p. 198 ذكر عن

(٢٢) المرجع المذكور، ص ٢٢٦

(٢٣) 'Speech to Chatham House Conference on Saudi Arabia'. 4 October 1993, www.margaretthatcher.org

(٢٤) Labeviere, p. 226

(٢٥) CIA, "Usama bin Ladin: Islamic Extremist Financier', 1996, National Security Archive, 'The September 11th Sourcebooks – Volume 1: Terrorism and US Policy', www.gwu.edu

(٢٦) United States District Court, Southern District of New York, Coplaint, 04 Civ.5970, Para 111

(٢٧) Ewen Macaskill et al. 'Bin Laden terror network active in 34 countries', *Guardian*, 14 September 2001; Robinson pp. 167-9.

(٢٨) Labeviere, p. 101; Roland Jacquard, *In the Name of Osama Bin Laden: Global Terrorism and the Bin Laden Brotherhood* (Duke University Press: Durham, 2002), p. 67.

(٢٩) Gunaratna. *Insie Al-Qaedia: Global Network of Terror*, p.12

(٣٠) المرجع المذكور، ص ١٦١

(٣١) United Stated District Court, Southern District of New York, USA vs Usama bin Laden and others, Indictment, S(9)98Cr.1023 (LBS), Para 11, rr.

(٣٢) المرجع المذكور، فقرة ١١

(٣٣) المرجع المذكور، فقرة ١١

(٣٤) المرجع المذكور، فقرة ١١ Special Immigration Appeals Commission, 'AJOUAOU and AB, B, C and D and Secretary of State for the Home Department', 29 October 2003, Para 234, 291.

(٣٥) Gunaratna, p. 117

(٣٦) United States District 'Court, Southern District of New York, USA v.Usama bin Laden and others, Indictment, S(9(98Cr.1023 (LBS), paras 11, nn, u

(٣٧) O'Neill and McGrory, *The Suicide Factory: Abu Hamza and the Finsbury Park Mosque*, p.112; Duncan Gardham, 'US most wanted terrorist suspect in new extradition fight in Britain', *Telegraph*, 12 February 2009.

(٣٨) Nick Hopkins and Richard Norton-Taylor, 'Faulty intelligence', *Guardian*, 29 November 2001.

(٣٩) المرجع المذكور

(٤٠) قال مصدر أمني مصري في سبتمبر ١٩٩٨: "إننا نعرفهم جميعا وقد أخبرنا الحكومة البريطانية عن أنشطتهم، التي تشمل تنظيم اجتماعات، والتخطيط لأعمال التخريب في عدد من البلدان

العربية والإسلامية بما فيها مصر". وأضاف "لقد طلبنا من بريطانيا دوما عدم منحهم حق اللجوء السياسي أو تصاريح الإقامة"، أحمد موسى، "من هم المناضلون الذين يتخذون من المملكة المتحدة مقراً"، الأهرام ٣ سبتمبر ١٩٩٨؛ Adel Darwish, 'Iyman el-Zawahiri: The terror mastermind of al-Qaeda', 15 February 2002, www.mideast news.com.

(٤١) Richard Norton-Taylor, 'Blair intervened in deportation انظر process', *Guardian*, 16 November 2004; 'UK: Egyptian National "unlawfully detained" after Intervention by Prime Ministry', November 2004, www.statewatch.org

(٤٢) Bergen, *Holy War: Inside the Secret World of Osama Bin Laden*,p.5

(٤٣) Steve Coll and Susan Glasser, 'In London, Islamic radicals found a haven', *Washington Post Foreign Service, 10 July 2005.*

(٤٤) 'US Treasury Designates Two Individuals with Tie to al-Qaida, UBL', 21 December 2004, www.treasury.gov

(٤٥) Mahan Abedin, 'The dangers of silencing Saudi dissent', *Asia Times*, undated, www.atimes.com

(٤٦) المرجع المذكور

(٤٧) Coll, Ghost Wars, p. 270

(٤٨) 'Interview: Dr Saad al-Faqih', *Middle East Intelligence Bulletin*, November 2003, www.meib.org

(٤٩) Mahan Abedin, 'The face of Saudi opposition', *Asia Times*, undated, www.atimes.com.

(٥٠) Burke, Al-Qaeda, p. 140.

هوامش الفصل الحادي عشر : موجة باكستان العارمة تمتد لآسيا الوسطى

(١) Burke, *Al-Qaeda*, p. 79

(٢) Cooley, *Unholy Wars*, p. 237

(٣) Mir, *The True Face of Jehadis*, pp. 5, 76; Yossef Bodansky, 'Pakistan's Kashmir Strategy'. www.kashmir-information.com

(٤) B. Raman, 'Lashkar-e-Toiba: Its Past, Present and Future', Paper No.175, www.saag.org; Bodansky, 'Pakistan's Kashmir Strategy'

(٥) انظر Submission by Professor Shaun Gregory, Pakistan Security Research Unit, University of Bradford, Foreign Affairs Committee, *Global Security: Afghanistan and Pakistan*, Eighth report, Session 2008-09, July 2009, Ev163.

(٦) Coll, *Ghost Wars*, p. 292

(٧) Mark Kukis, 'Camp Fire–With Friends Like Thes...', *New Republic*, 13 February 2006, citing the author Hassan Abbas

(٨) CIA, 'Harkat ul-Ansar: Increasing Threat to Western and Pakistani Interests', Augut 1996, National Security Archive, 'Pakistin: "The Taliban's Godfather?", www.gwu.edu

(٩) House of Commons, *Hansard*, 5 July 1948, Col.173; 25 July, Col. 601; 26 October 1989, Col.599; 25 October 1989, Col.488; 14 May 1990, Col.692; 3 November 1993, Col.282; 28 June 1994, Col.523; 2 November 1994, Col.1194.

(١٠) المرجع المذكور ، ١٠ مايو ١٩٨٩ عمود ٨٤

(١١) المرجع المذكور ، ٢٥ يوليو ١٩٩١ عمود ١٣٥٤

(١٢) المرجع المذكور ، ٢٥ يوليو ١٩٩٣٢ عمود ٢٨١

(١٣) المرجع المذكور ، ٩ مارس ١٩٩٤ عمود ٢٥٤

(١٤) المرجع المذكور ، ٢٥ يوليو ١٩٩٣ عمود ٤٦٤

(١٥) المرجع المذكور ، ٩ يونيو ١٩٩٥ عمود ٤٧٤

(١٦) Dalip Singh and James Clark, 'Britons take war holidays in Kashmir', *Sundaya Times*, 21 January 2001.

(١٧) Yousri Fouda and Nick Fielding, *Masterminds of Terror: The Truth Behind the Most Devastating Terrorist Attack the World has Ever Seen* (Mainstream Publishing: Edinburgh, 2003), p.47

(١٨) Nick Fielding, 'The British Jackal', *Sunday Times*, 21 April 2002

(١٩) Musharraf, In the Line of Fire: *A Memoir*, p. 225

(٢٠) B. Raman, 'Home-Grown Jihadis (Jundullah) in UK and US', 6 May 2007 www.saag.org

(٢١) B. RTaman, 'Harkat-ul-Mujahideen: An Update', 20 March 1999, www.saag.org

(٢٢) 'Jaish-e-Mohamed', www.globalsecurity.org; B.Raman, 'Harkat-ul-Mujahideen: An Update', 20 March 1999, www.saag.org

(٢٣) B. Raman, 'Jihad in US: From Pakistan With Love', 14 June 2005, and "International Jihadi Terrorism and Europe – An Indian Perspective', 17 November 2005, www.saag.org

(٢٤) Yossef Bodansky, 'Islamabad's Road Warriors'm, www.kashmir-information.com.

(٢٥) Yossef Bodansky, 'Chechnya: The ujahidin Factor' January 1998, www.freeman.org

(٢٦) Memorandum by BP Amoco, March 1999, in House of Commons, Foreign Affairs Committee, *Sixth Report, Session* 1998-99, 2o July, 1999

(٢٧) Peter Dale Scott, 'Al-Qaeda, US Oil Companies and Central Asia',m 30 July 2005, wwwglobalresearch.ca.

(٢٨) House of Lords, *Hansard,* 29 January 1996, Col.WA95

(٢٩) Memorandum by Monument Oil & Gas, 18 March 1999, in House of Commons, Foreign Affairs Committee, *Sixth Report,* Session 1998-99, 20 July 1999

(٣٠) Yossef Bodansky, "Islamabad's Road Warriors'

(٣١) International Crisis Group, *Central Asia: Islamist Mobilisation and Regional Security,* 1 March 2001, p.3, Appendix A

(٣٢) Napoleoni, *Terror Inc.*, p. 120

(٣٣) B. Raman, 'Attacks on Uzbeks in South Waziristan', 23 March 2007, www.saag.org

(٣٤) B. Raman, 'Attacks on Uzbeks'; Napoleoni, pp. 120-3

(٣٥) Tiffany Petros, 'Islam in Central Asia: The Emergence and Growth of Radicalism in the Post-Communist Era', 2006, www.ndu.edu

(٣٦) Robisnon, *Bin Laden*, p. 176

(٣٧) Napoleoni, pp. 125-6; Chossudovsky, *America's Ware on Terrorism* (Global Research: Canada, 2005), pp. 29-30; Yossef Bodansky, 'Chechnya: The Mujahidin Factor', Janaury 1998, www.freeman.org

(٣٨) Bodansky, 'Chechnya'

(٣٩) المرجع المذكور Napoleoni, p. 126

(٤٠) Peter Dale Scott, 'Al Qaeda, US Oil Companies and Central Asia', 30 July 2005, wwwglobalresearch.ca; Mark Irkali et al, 'American Guns, Spies and

Oil in Azerbaijan'. Alexander's gas and oil connections. 11 October 2005. www.gasandoil.com; Thomas Goltz. 'Soldier, oilman, thief. spy'.m *Forbes*, 25 September 1997. www.forbes.com

(٤١) Cooley, IUnholy Wars, *pp. 180-1; Dale Scott*

(٤٢) Cooley, pp. 180-1; Dale Scott

(٤٣) Cooley, pp. 180-1

(٤٤) Tim Kelsey, 'British mercenaries for Azeri war'. *Independent*. 24 January, 1994. وأبرز التقرير أن مايكل ميتش، وزير شمال إيرلندا، قد عين أرسكينى "عضو في أجهزة الأمن، لكن الحكومة أنكرت أنه كان عضوا، لكنه قدم معلومات لوزارة الخارجية.

(٤٥) House of Commons, *Hansard*. 31 January 1994. Col.486

(٤٦) Douglas Hogg. *Hansard*, House of Commons, 14 February 1994. Col.553

(٤٧) المرجع المذكور *Hansard*. 13 April 1994. Col. 206

(٤٨) المرجع المذكور ، ١٥ يونيو ١٩٩٣، عمود ٧٣٠-٧٣١

(٤٩) Glen Owen, 'Hookers, spies, cases full of dollars ... How BP spent $etm to win "Wild East' oil rights', *Mail on Sundy*, 13 May 2007. found at http://cryptome.org/bp-mi6.htm in August 2007

(٥٠) 'BP accused of backing "arms for oil' couup', *Sunday Times*. 26 March 2000. BP denied its involvement in a letter to the *Sunday Times*. 'BP slur', 9 April 2000. saying that 'we do not intrigue to unseat elected governments. we had no conceivable interest in his [Elchibey's] removal, nor did we derive any benefit from it'.

(٥١) Gouglas Hogg. House of Commons, *Hansard*, 15 December 1993. Cols.1065-6

(٥٢) Dan Morgan and David Ottaway, 'Azerbaijan's riches alter the chessboard', *Washington Post*, 4 October 1998

(٥٣) House of Commons, *Hansard*, 25 April 1995, Col.427

(٥٤) Mir, *The True Face of Jehadis*, p. 4

(٥٥) Musharraf, *In the Line of Fire: A Memoir*, pp. 202, 209

(٥٦) Burke, *Al-Qaeda*, p. 116

(٥٧) B. Raman. 'Sipagh-e-Sahaba Pakistan. Lashkar-e-Jhangvi. Bin Laden and Ramzi Yousef'. 1 July 2002. www.saag.org; US Embassy Islamaba. 'Pakistin Counter-Terrorism', 6 February 1997. National Security Archive. 'Pakistan: "The Taliban's Godfather?", www.gwu. Edu.

(٥٨) Coll. *Ghost Wars*, p. 296.

(٥٩) انظر Rashid, *Taliban*, chapter 12

(٦٠) National Intelligences Daily, CIA, 30 September 1996, National Seccurity Archive, 'Pakistan: "The Taliban's Godfather?" www.gwu.edu

(٦١) US State Department, 'Dealing with the Taliban in Kabul, 28 September 1996, National Security Archive, 'The September 11th Sourcebooks-Volume VII: The Taliban File', www.gwu.edu

(٦٢) Rashid, *Taliban*, p. 176

(٦٣) Coll, pp. 460-1

(٦٤) House of Commons, *Hansard*, 24 July 1996, Col.317

(٦٥) المرجع المذكور ، ١٣ أكتوبر ١٩٩٦، عمود ٢٠٨

(٦٦) House of Lords, *Hansard*, 19 February 1997, Col. WA53

(٦٧) House of Commons, *Hansard*, 15 June 1997, Col.560

(٦٨) المرجع المذكور *Hansard*, 25 March 19989, Col.486

(٦٩) Atwan, *The Secret History of al-Qaeda, pp. 74-5*

(٧٠) Posner, *Why Amercia Slept*, pp. 117-8, 211

(٧١) Coll, p. 440

(٧٢) Defence Intelligence Agency, 'Veteran Afghanistan Traveler's Analysis of Al-Qaeda and Taliban Exploitable Weaknesses', 2 October 2001, National Security Archive, 'The September 11th Sourcebooks – Volume VII: The Taliban File', www.gwu.edu

(٧٣) انظر Submission by Professor Shaun Gregory, Pakistan Security Research Unit, University of Bradford, Foregin Affairs Committee, *Global security: Afghanistan and Pakistan*, Eighth Report, Session 2008-09, July 2009, Ev163

(٧٤) House of Commons, *Hansard*, 5 May 1998, Col.289; House of Lords, April 1998, Col.WA78

(٧٥) House of Commons, *Hansard*, 1 June 1998, Col.21.

(٧٦) انظر United States District Court, Southern District of New York, Complaint, 04 Civ.5970, para 255

(٧٧) Burke, Al-Qaeda, p. 167; Rashid, *Taliban*, p. 138

هوامش الفصل الثاني عشر : حرب سرية في البوسنة

(١) Kohlmann, *Al-Qaeda's Jihad in Europe,* pp. 16-18, 24

(٢) *The 9/22 Commission Report,* p. 147

(٣) المرجع المذكور ، ص ١٥٥

(٤) Cees Wiebes, *Appendix II: Intelligence and the War in Bosnia 1992-1995- The Role of the Intelligence and Security Services,* chapter 4, section 5, in Netherlands Institute for War Documen- tation, *Srebrencia: Reconstruction, Background, Consequences and Analyses of the Fall of a Safe Area,* April 2002, www.srebrencia.nl/en

(٥) Kohlmann, p. 28

(٦) انظر various interviews given by Aziz in B. Raman, 'Jihad: After Bosnia and J&K, Hyderabad', 21 May 2005, www.saag.org

(٧) Kohlmann, p. 125

(٨) Wiebes, *Appendix II, chapter 4, section 7*

(٩) Kepel, *Jihad,* p. 248; Kohlmann, pp. 73-4.

(١٠) Marcia Kurop, 'Al Qaeda's Balkan links', *Wall Street Journal Europe,* 1 November 2001.

(١١) Robinson, *Bin Laden,* pp. 146-7; Atwan, *The Secrete History of Al-Qaeda,* p. 223; Scott Taylor, 'Bin Laden's Balkan connections', *Ottawa Citizen,* 15 December 2001; Kurop, 'Al Qaeda's Balkan Links'

(١٢) Kohlmann, pp. 37-47

(١٣) المرجع المذكور ، ص ٤٧

(١٤) Wiebes, *Appendix II, chapter 4, section 2*

(١٥) US Senate, Republican Policy Committee, 'Clinton-approve dIranian Arms Transfers Help Turn Bosnia into Militant Islamic Base', 16 Janaury 1997, www.senate.gov

(١٦) Wiebes, *Appendix II,* chapter 4, section 2

(١٧) المرجع المذكور

(١٨) المرجع المذكور

(١٩) المرجع المذكور

(٢٠) المرجع المذكور

(٢١) المرجع المذكور

(٢٢) 'Allies and lies', BBC news, 22 June 2001; انظر Noel Malcolm's review of General Rose's memoir, http://www.geocities.com/famous_bosniaks/english/fighting_for_peace.html

(٢٣) هذا العميل السري هوطوم كرو، وهو اسم حركي لأنطوني سيماريجو الذي أصبح منذ وفاته سيئ السمعة بسبب ما رواه في كتابه الجهاد، الذي ظهر في ٢٠٠١، بشأن كيف عمل مع جهاز المخابرات الباكستاني في الثمانينيات في أفغانستان عميلا سريا بريطانيا يدعم جماعات المجاهدين، خاصة جماعة قلب الدين حكمتيار. وقد ظهر فيما بعد أنه لم يكن أبدا في جهاز المخابرات الباكستاني وأن روايته عن أعماله في أفغانستان لا يعول عليها في أحسن الأحوال. بيد أن هناك قليلا من الشك في أنه كان عميلاً سريا بريطانيا وأنه كان في أفغانستان وأنه شارك في أنشطة في أماكن أخرى. وإضافة لذلك، هناك أدلة على أن ادعاءاته بالمشاركة في عمليات تسليم أسلحة بريطانية سرية للكروات والمسلمين صحيحة بصورة عريضة واسعة. انظر مثلاً Andrew Lalone, 'Death of an SAS fantasist' *Dailh Mail* online, 27 January 2009

(٢٤) Carew, *Jihad!, pp.279-80*

(٢٥) ذكر في 'The Small Arms Plague'. Norwegian Initiative on Small Arms Transfers, www.nsiat.org

(٢٦) Matthew Brunwasser, 'Monzer Al Kassar', May 2002, www.pbs.org/frontlineworld/stories/sierraeleone/alkassar.html

(٢٧) Wiebes, *Appendix II*, chapter 4, section 2

(٢٨) Kohlmann, pp. 74-5

(٢٩) Kohlmann, 'The Afghan-Bosnian Mujahideen Network in Europe', undated, www.fhs.se

(٣٠) Brendan O'Neill, 'How we trained al-Qaeda', *Spectator*, 15 September 2003; Crail Pyes et al, 'Terrorists use Bosnia as base an sanctuary', *Los Angeles Times*, 7 October 2001.

(٣١) B. Raman, 'International Jihadi Terrorism and Europe – An Indian Perspective', 17 November 2005, www.saag.org

(٣٢) B. Raman, 'Harkat-ul-Mujahideen: An Update', 20 March 1999, www.saag.org

(٣٣) B. Raman, 'Punishment Terrorism', 31 March 2002, www.saaag.org

(٣٤) B. Raman, 'Daniel Pearl and the London Blasts', www.observerindina

(٣٥) انظر Chossudovsky, *America's War on Terrorism'*, p. 41.

(٣٦) Nick Fielding, 'The British jackal', *Sunday Times*, 21 April 2002

(٣٧) Musharraf, p. 225.

(٣٨) Mir, p.40; Daniel Klaidman, 'US officials are eager to try the main suspect in Daniel Pearl's murder'. *Newsweek*, 13 March 2002

(٣٩) انظـــر http:/www.angelfire.com/bc3/johnsonuk/eng/sos.html; O'Neil and McGrory. *The Suicide Factory*, pp. xiv-xv

(٤٠) O'Neil and McGrory, pp. 30-2; Sean O'Neill, 'Abu Hamza "boasted of Bosnia action"'. *Times*, 17 January 2006

(٤١) Kohlmann, pp. 138-9

(٤٢) House of Commons, *Hansard*, 17 February 1994, Col.938

(٤٣) Brendan Simms, *Unfinest Hour: Britain and the Destruction of Bosnia* (Allen Lane: London, 2001), pp. xi, 337, 25

(٤٤) Cees Wiebes cited in Brendan O'Neill. "You are only allowed to see Bosnia in black and white", 23 January 2004. www.spiked-online. com.

(٤٥) 'SAS soldier reveals how he helped arm Bosnians', *Sunday Times*, 13 August 2000

(٤٦) Wiebes, *Appendix II*, chap 2, Section 4

(٤٧) Wiebes, *Appendix II*, chap2, section 4

(٤٨) Kohlmann, *Al-Qqeda's Jihand* ... pp. 38-45

(٤٩) B. Raman, 'Jihadi Terrorism: The Saudi Conneciton', 4 September 2003, www.saag.org

(٥٠) Stephen Schwartz, 'Wahhabism and al-Qaeda in Bosnia-Herzegovina, *Terrorism Monitor*, 21 October 2004.

(٥١) Anes Alic, 'Foreign jihadis face deportation in Bosnia-Herzegovina, *Terrosism Monitor, 8 November 2007*

(٥٢) Kohlmann, p. xii

(٥٣) Yossef Bodansky, 'Some Call it Peace: Waiting for War in the Balkans', 1996, www.balkania.net

(٥٤) Yossef Bodansky, 'Offensive in the Balkans: The Potential for a Wider War as a Result of Foreign Intervention in Bosnia-Heregovina 1996, section 7, available online at: http://members. Tripod.com/Balkania/resources/ geostratgey/bodansky_offensive/ index.html

(٥٥) Kohlmannk pp. 161-3; Schwartz

(٥٦) For sources see my *Web of Deceit*, pp. 38-40

(٥٧) House of Commons, *Hansard*, 9 February 19998. Col.11.

(٥٨) Wiebeds, part III, section 4

(٥٩) . المرجع المذكور

(٦٠) Asli Aydintasbas, 'Murder on the Bosphorus', *Middle East Quarterly June 2000*

(٦١) Human Rights Watch, 'What is Turkey's Hizbullah?'. 16 February 2000, www.hrw.org

(٦٢) المرجع المذكور. ظهر على مرّ السنين المزيد والمزيد من التفاصيل عن تواطؤ الدولة التركيـة مع هذه الجماعة، أساسا من اعترافات مسئولي الحكومة أنفسهم. فقد قال نائب وزير سـابق فـي وزارة الداخلية، هو محمد أمير أن حزب الله حصل على مباركة الشرطة المحلية وقوة الدرك في جنوب شرق تركيا وأن جميع أنشطة حزب الله نيابة عن الحكومة تم تنفيذها بناء على "أوامر من أعلى". وارتبطت به فضيحة "باتمان – جيت" في تركيا، التي احتلـت عنـاوين الـصحف فـي ٢٠٠٠، وكانت تتعلق بإنشاء محافظ باتمان السابق في المنطقة الجنوبية الشرقية، واسمه صـالح سهمان، ميليشيا خاصة قوامها ١٠٠٠ شخص للتصدي لحزب العمـال الكردسـتاني، واسـتيراد ١٨٠٠ سـلاح، وجـد الـبعض منهـا طريقـه إلـى حـزب الله. وقد وافقت تانسو تشيللر رئيس الوزراء حينذاك على مشروع شراء الأسلحة. وكان أحد حـصون حزب الله في بتمان، وهي مدينة كبرى في المنطقة الجنوبية الشرقية حيث تم تنظيم كثيـر مـن المؤامرات مع الشرطة التركية.

وقد أكد أوزتورك سيمسك رئيس الشرطة هناك مؤخرا: "كنا نعرف كيف يمكننا أن نستثير حزب الله. إذ هيوماند كان مقره بجوار مبنى مركز عمليات الدرك مباشرة" مشيرا إلى جهاز المخابرات الخاص بقوات الدولة وعن "طريق المشاركة أو التغاضي، تتحمل الدولة التركية بعض المسئولية، عن المذبحة التي ارتكبها حزب الله"، كما علقت منظمة هيومان رايتس ووتـش". 'Columnist compares the Turkish Hizbullah with the Lebanese Hizbullah'. *Turkish mass media bulletin*, 30 August 2006; Human Rights Watch, 'What is Turkey's Hizbaullah?"

(٦٣) Suleyman Ozoren, 'Turkish Hizbaollah: A case study of radical terrorism'. *Turkish Weekly*, 18 April 2007. ويقدر حاليا أنه يضم آلافا من الأعضاء، وقـد ادعـت الشرطة مؤخرا أن هذه الجماعة استخدمت حصونا وزنازين للتعذيب تم العثور فيها على أجـساد ١٠٠ ضحية كانوا قد وسموا بأنهم خونة أولا يـدفعون الزكـاة. 'Kurdish militant group "Turkish Hezbollah" issuing terrorist threats', Associated Press, 21 December 2006

(٦٤) Helena Smith, 'Suicide bombers are buried in Turkey's breeding ground of extremism', *Guardian*, 27 November 2003; Luke Harding, Helena Smith and Jaosn Burke, 'The softest target', *Observer*, 23 November 2003.

(٦٥) B. Raman, 'Istanbul Blasts', 21 Novembger 2003, www.saag.org

هوامش الفصل الثالث عشر : قتل القذافي والإحاطة بصدام حسين

(١) Cooley, *Unholy Wars*, p. 220; Burke, *Al-Qaeda, p. 73*

(٢) *The 9/11 Commission Report*, p. 123

(٣) المرجع المذكور

(٤) Robin Cook, speech at the Foreign Office, 17 July 1997, www.fco.gov.uk; انظر *Web of Deceit*, pp. 363ff for more analysis.

(٥) A. Ibbott, FCO, minute, 7 September 1970, PRO, FCO39/613; Cabinet, Defence and Overseas Policy Committee, 'Anglo-Libyan Relations', Memborandum by Secretary of State for Foreign Affairs, 31 October 1969, PRO, FCO39/389.

(٦) 'From Mujahid to Activist: An Interview with a Libyan Veteran of the Afghan Jihand', 25 March 2005, www.jamestown.org

(٧) Special Immigration Appeals Commission, Appeal No: SC/42 and 50/2005, 27 April, 2005, para 17, www.siac.tribunals.gov.uk.

(٨) Philippe Naughton, 'Liverpool man held after naming on UK terror blacklist', *Times*, 9 February 2006

(٩) Alison Pargeter, 'LIFG: An organidation in eclipse', *Terrorism Monitor*, 3 November 2005.

(١٠) Annie Machon, *Spies, Lies and Whistle-blowers: MI5, MI6 and the Shayler Affair* (Bopok Gukld: Sussex, 2005), pp. 166, 171

(١١) 'Qadhafi Assassination Plot', http://cryptome.org/qadahfi-plot.htm

(١٢) المرجع المذكور

(١٣) Machon, p. 172

(١٤) المرجع المذكور، ص ١٦٧

(١٥) المرجع المذكور، ص ص ١٦٧، ٢٥٠

(١٦) Dorril, *MI6*, p. 793

(١٧) Machon, pp. 247-9

(١٨) المرجع المذكور، ص ٢٥١

(١٩) المرجع المذكور، ص ٢٤٨، ٢٧٣

(٢٠) Gary Gambill, 'The Libyan Islamic Fighting Group (LIFG)', *Terrorism Monitor*, 24 arch 2005.

(٢١) المرجع المذكور. في فبراير ٢٠٠٦. أمرت الأمم المتحدة بتجميد ممتلكات خمسة أشخاص يعتقد

أنهم مرتبطون بالمنظمة – وكان مقرهم جميعا في بريطانيا، منهم شخص يشتبه في أنـه ممـول للجماعة وشخصان يشتبه في تورطهم في تفجير الدار البيضاء الذي قُتل فيه أكثر من ٤٠ شخصا
Naughton, 'Liverpool man hild

(٢٢) المرجع المذكور

(٢٣) Bergen, *Holy War*, p. 210

(٢٤) Daniel, McGrory, 'City was home to terrorist with $25m price on his heat', *Times*, 16 January 2003

(٢٥) Mark Dooley, 'Our inept response to terrorists living in Ireland must end', *Sunday Independent* (Ireland), 3 July 2005; Gambill

(٢٦) Gunaratna, p. 142

(٢٧) Martin Bright, 'M15 "halted bid to arrest Bin Laden"', *Observer*, 12 November 2002

(٢٨) انظر *Web of Deceit*, chapter 1

(٢٩) Dorril, *Silent Conspiracy*, pp. 420-1

(٣٠) Alec Russell, 'Allawi accused over 1990s bombings', *Daily Telegraph* 10 June 2004.

(٣١) 'Civilian-based National Secular Groups', www.middleastreference. org.uk

(٣٢) المرجع المذكور

(٣٣) Jonathan Ford, 'Shutting the door in the face of Islam's bogeymen', *Guardian*, 27 May 1995.

(٣٤) James Bone, 'M16 "proposed Iraqi coup" to topple Saddam', *Times*, 18 March 1999

(٣٥) AFP, 'Iraqi Opposition to Discuss Armed Resistance', 8 April 1999, www.fas.org

(٣٦) Press brienfing by FCO Minister, Derek Fatchett, 23 November 1998, www.casi.org.uk

(٣٧) House of Commons, *Hansard*, 30 November 1998, Col.97

(٣٨) انظر *Web of Deceit*, pp. 26-8

(٣٩) Stratfor, 'Global Intelligence Update', 23 March 1999, www.casi.org.uk

(٤٠) Marie Colvin, 'America funds Iraqi guerillas', *Sunday Times*, 24 Janaury 1999; Roula Khalaf, 'US scheme to overthrow Saddam runs into the sands', *Financial Times*, 4 February 1999

(٤١) House of Commons, *Hansard*, 2 March 1998, Col.417

(٤٢) 'Representative of Islamic Movement of Iraqi Kurdistan interviewed *Kurdistan Observer*, 27 January 2003, http://home.cogeco.ca/~ observer

;Iraqi Kurdish Islamist leader holds talks with German Foreign Ministry officials'. *Kurdistan Observer*, 3 February 2003 (٤٣)

Human Rights Watch, 'Ansar al-Islam in Iraqi Kurdistan', May 2003, hrw.org (٤٤)

'Osama bin Laden er en god muslim', *VG Nett* (Norway), 9 June 2005, www.vg.no (٤٥)

هوامش الفصل الرابع عشر : مؤامرات في جنوبي البلقان

(١) انظر *Web of Deceit,* chapter 2

(٢) Gordon Brown. speech, 10 Octobre 2006, www.hm-treasury.gov.uk

(٣) US Senate. Republican policy committee, 'The Kosovo Liberation Army: Does Clinton Policy Support Group with Terror, Drug Ties?, 31 March 1999, www.senate.gov; Zoran Kusovac, 'The KLA: Braced to Defend and Control'. *Jane's Intelligence Review*, April 1999.

(٤) Agence France Presse, 23 February 1998, cited in US Senate, Republican policy committee.

(٥) House of Commons, *Hansard*, 10 March 1998, Col.317

(٦) Letter from Derek Fatchett, Foreign Minister, to Chair of House of Lords European Union committee, 20 April 1998, in House of Lords, European Union Committee, Session 1998/99, *European Communities- Report*, 2 February 1999

(٧) House of Commons. *Hansard*, 27 November 1998. Col.441; 18 January 1999, Col.567

(٨) انظــر علـــى ســـبيل المثـــال Home Secretary Jack Straw's parliamentary answer equating the KLA with 'terrorist activity' at: House of Commons. *Hansard*, 9 March 1999, Col.182

(٩) Neil Mackay, 'Police alart as KLA heroin floods Britain', *Sunday Herald*, 27 June 1999

(١٠) Chgris Stephen,m 'Bin Laden opens European terror base in Albania', *Sunday Times*, 29 November 1998

(١١) Chris Stephen, m"US tackles Islamic militancy in Kosovo', *Scotsman*, 30 November 1998; AP, 'Bin Laden operated terrorist network based in Albania', 29 November 1998

(١٢) 'US alarmed as mujahidin join Kosovo rebels', *Times*, 26 November 1998l Jerry Seper, 'KLA rebels train in terrorist camps', *Washington Times*, 4 May 1999; أوردت مصادر المخابرات أيضا أن الإيرانيين أرسلوا وحدة فدائيين قوامها ١٥٠ شخصا إلى كوسوفو منهم ألبان وبوسنيون وسعوديون يرأسها مصري هو أبو إسماعيل الذي كان قد عمل في وحدة مجاهدين ايرانية خلال حرب البوسنة. وكانت إيران حينذاك ترسل كميات كبيــرة مــن الأسلحة إلى جيش تحرير كوسوفو، لأنها تعتبر عملية كوسوفو – مثل عملية البوسنه قبلهــا رأس جسر لتوسيع النفوذ الإيراني فـــي أوروبـــا. Steve Rodan, 'Kosovo seen as new Islamic bastion', *Jerusalem Post*, 14 September, 1998; Milan Petkovic,

'Albanian "Terrorists'. 1998. www.fas.org

(١٣) Testimony of Ralf Mutschke of Interpol's Criminal Intelligence "Davison to the House Judicial Committee. US Congress, 13 December 2000. cited in Michel Chossudovsky, 'Regime Rotation in America'. 22 October 2003. www.globalresearch.ca

(١٤) Isabel Vincent, 'US supported al-Qaeda cells during Balkan wars', اذكر فــي *National Post* (Canada). 15 March 2002. www.globalresearch.ca

(١٥) House of Common. *Hansard*. 27 November 1998. Col.441

(١٦) House of Lords. *Hansard*. 18 November 1996., Vol.WA168

(١٧) House of Commons. *Hansard*. 9 March 1999. Col.182

(١٨) Yosef Bodansky. 'Some Call it Peace' Part III. section 5

(١٩) المرجع المذكور

(٢٠) Tim Judah, *Kosovo: War and Revenge* (Yale University Press, 2000) p. 120. which mentions a meeting but does not name the official. Shaban himself later claimed to have had this meeting: Tom Walker and Aidan Laverty, 'CIA aided guerrilla army'. *Sunday Times*, 12 March 2000

(٢١) المرجع المذكور، ص ١٧٠

(٢٢) House of Commons. *Hansard*. 10 May 1999. Col.29

(٢٣) House of Lords, *Hansard*, 28 July 1998, Col.WA181

(٢٤) House of Commons, *Hansard*. 19 October 1998. Col.958

(٢٥) *Scotsman*. 19 August 1999. cited in Chossudovsky. 'Regime Rotation'

(٢٦) Philip Sherwell. 'SAS teams move in to help KLA 'rise from the ashes". *Sunday Telegraph*, 18 April 1999

(٢٧) Judah, *Kosovo*, p. 172

(٢٨) Sherwell. 'SAS teams move in to help KL?A'; Ian Bruce, 'SAS faces own trainees in Balkans'. *The Herald*. 27 March 2001.

(٢٩) *The Scotsman*, 29 August 1999, cited in Michel Chossudovsky, 'NATO invades Macedonia' 29 August 2001. www.globalresearche.ca

(٣٠) Chossudovsky, 'Regime Rotation in America'

(٣١) House of Commons. *Hansard*. 13 April 1999. Col.25

(٣٢) House of Lords, *Hansard*, 11 March 1999, Col.WA47-8; 27 May 1999, Col.WA114

(٣٣) James Bissett, 'War on terrorism skipped the KLA', *National Post* (Canada) 13 November 2001, www.globalresearch.ca

(٣٤) James Bissett, 'We created a monster', *Toronto Star*, 31 July 2001

(٣٥) Nafeez Mosaddeq Ahmed, *The London Bombings: An Independent Enquiry*, Duckworth: London. 2006). p. 191

(٣٦) House of Commons, *Hansard*, 26 'April 1999, Col.28.

(٣٧) Sherwell, 'SAS teams move in to help KL'A "rise from the ashes"'; Richard Lloyd Parry, 'War in the Balkans: KLA engaged in fierce fighting with Serb army', *Independent*, 12 April 1999.

(٣٨) Tom Walker and Aidan Laverty, 'CIA aided Kosovoe guerrilla army', *Sunday Times, 112 March 2000*

(٣٩) Lloyd Parry, 'War in the Balkans'; George Jones, 'Cook shows support for KLA', *Telegraph*, 31 March 1999

(٤٠) B. Raman, 'Punishment Terrorism', 31 March 2002, www.saag.org

(٤١) 'Video of Fox news report, linking terror suspect to British intelligence M16', 1 August 2005, www.globalresearch.ca

(٤٢) David Bamber and Chris Hastings, 'KLA raises money in Britain for arms', *Sunday Telegraph*, 23 April 2000; 'Bush opposes 9/11 query panel', CBS News (US), 23 May 2002

(٤٣) 'Video of Fox news report, linking terror suspect to British intelligence M16', 1 August 2005, www.globalresearch.ca

(٤٤) المرجع المذكور

(٤٥) Email correspondence with the author, August 2007

(٤٦) 'Video of Fox news report, linking terror suspect to British intelligence M16', 1 August 2005, www.globalresearch.ca

(٤٧) لاحظ التقرير أيضا: تطرح أيضا أسئلة عما إذا كان البريطانيون قد أرادوا اعتقال أصوات عندما اعتبروه مصدرا مفيدا للمعلومات. ويرى البعض أن المخابرات البريطانية كانت ترغب في إفلات بعض من يشتبه بأنهم إرهابيون بأمل جمع خيوط مفيدة وغيرها من المعلومات Richard Woods et al, "Tangled web that leaves worrying loose ends', *Times*, 31 July 2005

(٤٨) 'Britain's first suicide bombers', BBC 2, 11 July 2006

(٤٩) 'Kostunica warns of fresh fighting', BBC news, 29 January 2001k www.bbc.co.uk

(٥٠) Peter Beaumont et l. "'CIA's bastard army ran riot in Balkans" backed extremists', *Observer*, 11 March 2001; Rory Carroll, 'West struggles to contain monster of its own making', *Guardian*, 12 March 2001

(٥١) 'Albanian rebels, trained by the SAS are gaining ground in Macedonia, aiming for the key city of Tetevo', *Sunday Times*, 18 March 2001

(٥٢) UPI, 1 July 2001, cited in Chossudovsky, 'Nato Invades Macdenona'

(٥٣) Ricahrd Norton-Taylor, 'Nato pays the price for letting extremists off to hook',

Guardian, 23 March 2001; Bissett. 'War on Terrorism Skipped the KLA'

(٥٤) في مايو، التقى روبرت فينويك الديبلوماسي الأمريكي سرا مع قيادة جيش تحرير كوسوفو والأحزاب السياسية الألبانية في كوسوفو. وبعد شهر، أصبحت قوة قوامها ٤٠٠ رجل من جيش تحرير كوسوفو/ جيش التحرير الوطني محاصرة في مدينة أراتشينوفو قرب سكوبي عاصمة مقدونيا، لكن القوات المقدونية تحركت، وتم إيقافها بأوامر من الناتو. وبدلاً من ذلك، وصلت حافلات الجيش الأمريكي لنقل الإرهابيين ذوي التسليح الثقيل إلى منطقة آمنة في البلاد. وصحبهم ١٧ مستشارا عسكريا أمريكيا من شركة عسكرية خاصة، MPRI التي كانت تدرب جيش تحرير كوسوفو/ جيش التحرير الوطني. ويعلق بيست قائلا: 'كان من الواضح أن الولايات المتحدة تساند قضية الإرهاب الألباني'. وكان سامدين خيزايري المعروف باسم القائد خوجه من بين مناضلي جيش تحرير كوسوفو الذين تم إجلاؤهم، وقد كان قائد الكتيبة ١٢ من قوات المجاهدين التي تعمل في منطقة تيتيفو، وكان قد حارب من قبل في الشيشان وتدرب في أفغانستان. ووفقا لفيلم تسجيلي تليفزيوني ألماني، أذيع على قناة ZDF، فإن خوجه كان عميلاً يعمل لحساب المخابرات الألمانية، BND، ووسيطا بين المتطرفين الألبان والقاعدة. وبحلول أغسطس ٢٠٠١، كان جيش تحرير كوسوفو/ جيش التحرير الوطني قد فرض سيطرته على نحو ثلث أراضي مقدونيا، أساسا بفضل إمدادات السلاح الأمريكية. وقد كتب سكوت تيلور المراسل الصحفي الكندي من تيتيفو عن تشكيلة من الإمدادات العسكرية الأمريكية تشمل البنادق وأجهزة إطلاق القنابل اليدوية، ومدافع الهاون الثقيلة والذخيرة التي كان يستخدمها جيش التحرير الوطني لقصف البلدان المقدونية. بيد أنه في ذلك الحين، كان قد ظهر أن الولايات المتحدة بدأت تحاول كبح جماح القوة الوكيلة عنها، وألقت بثقلها وراء محادثات السلام. وأدى هذا إلى إبرام اتفاقية وقف إطلاق النيران والسلام في أغسطس، أعقبها نشر قوة من ٣٠٠٠ من حفظة السلام من الناتو، والتي قصد بها 'نزع سلاح' نفس المتمردين الذين ساندتهم الولايات المتحدة وقبلها بريطانيا.

Bissett, 'War on Terrorism Skipped the KLA'; Mira Beham, 'When intelligence Officers Fan Flames, 25 November 2004, www.globalresearch.ca; Scott Taylor, 'Macedonia's Civil War: "Made in the USA"', 20 August 2001, www.antiwar.com; Chopssudovsky, NATO Invades Macedonia'

هوامش الفصل الخامس عشر : قرائن ١١ سبتمبر

(١) Kepel. *Jihad*, p. 375

(٢) خاصة مشروع القرن الأمريكي الجديد الذي جمع مفكري الجناح اليمين أصحاب النفوذ في دوائر صنع السياسة الأمريكية الذين أنتجوا وثائق وأجروا محادثات وكتبوا مقالات شتى تدعو للتوسع الأمريكي "والقيادة العالمية" الأمريكية الكبرى انظر www.newamericancentury.org

(٣) *Strategic Defence Review: Modern Froces for the Modern World*, July 1998, especially Introduciton, para 6, 24, 208, and also background papers, http:// www.mod.uk/NR/rdonlyres/65F3D7AC-4340-9119-93A2-20825 848E50E/o/sdr1998_complee.pef

(٤) Defence Committee, *Seco nd Report*, Session 2001-02, 13 December 2001, para 100

(٥) *Delivering Security in a Changing World, Defence White Paper*, December 2003, especially introduciotn, paras 1.2, 2.14, 2.7, 3.1, 3.2, 3.5, 404, 409, 4.10, 4.19

(٦) ذكر في Mir, *The True Face of Jehadis*, p. 247

(٧) Manon Joshi, Índia helped FBI trace ISI-terrorist links' *Times of India*, 9 October 2001; Mir, p. 235

(٨) Stephen McGinty, "The English Islamic terrorsist', *Scotsman*, 16 July 2002; 'Suspected hijack bankroller freed by India in '99', CNN, 6 October 2001; Kathy Gannon, 'Key suspect may have fled the city', Associated Press, 10 February 2002; cited in Chossudovsky, *America's War on Terrorism'*, p. 58

(٩) Mir, p. 236

(١٠) المرجع المذكور ص ٢١٨

(١١) Daniel Klaidman, 'US officials are eager to try the main suspect in Daniel Pearl's murder', *Newsweek*, 13 March 2002; Mir, p. 40

(١٢) Zahid Hussain, *Frontline Pakistan: The Path of Catastrophe and the Killing of Benazir Bhutto* (I.B. Tauris: London), p. 65

(١٣) Paul Watson and Sidhartha Baura, 'Worlds of extremism and crime collide in an Indian jail', *Los Angeles Times*, 8 February 2020

(١٤) Zahid Hussain and Daniel McGrory, 'London schoolboy who graduated to terrorism', *Times*, 16 July 2002

(١٥) Dav.d Williams, 'Kidnapper-guy Hotmail.com', *Daily Mail, 16 July 2002;*

(١٦) 'Militan free to return to UK', *BBC News*, 3 January 2000

(١٧) 'Profile: Omar Saeed Sheikh', *BBC News*, 16 July 2002; Ahmed. *The London Bombings*, p. 171; Robert Sam Anson, 'The jouranalist and the terrorist', *Vanity Fair*, August 2002

(١٨) Anson; Kamran Khamran Khan and Molly Moore, 'Pearl abduction was a warning, suspect says', *Washingotn Post*, 18 February 20002

(١٩) Anson; Nick Fieldihg, 'The British jackal' *Sunday Times*, 21 April 2002

(٢٠) Kamran Khan and Mooly Moore, 'Pearl abuduction was a warning, suepct says', *Washington Post*, 18 February 2002

(٢١) Rory McCarthy, 'Underworld where terror and security meet', *Guadrian*, 16 July 2002

(٢٢) Mir, p. 37

(٢٣) المرجع المذكور، ص ٤٢

(٢٤) ذكر في Mir، ص ٢٣٥؛ كما كتب مير وهو محلل مطلع للغاية: "أن عمر شيخ يلخص العلاقة بين أسامة بن لادن، والمؤسسين العسكرية والخاصة بالمخابرات في باكستان، ومختطفي ١١ سبتمبر، والمجاهدين البريطانيين والمناضلين الكشميريين. ووضعه في طابور الإعدام وحبسه في زنزانة عزل ساعد مشرف على الإبقاء على شاهد رئيسي عن تورط بريطانيا وأمريكيا والهند. لكن يبدو أن هذا العزل كان من جانب واحد، حيث كان عمر نشيطا في الاتصال مع العالم الخارجي. وفي حين استغل حماية زنزانته في السجن، ورد أنه ظل على صلة بأصدقائه وزملائه يقدم لهم النصح عن مسار العمل في المستقبل، ص ٤٣

(٢٥) Speech in New York, 20 September 2000, reported in *Guardian*, 21 September 2001.

(١) Adam Nathan, 'Al-Qaeda London network exposed', *Sunday Times*, 4 January 2004, covering leaked police transcripts of conversations among al-Qaida members: Audrey Gillan et al, 'Allies point the finger at Britain as al-Qaida's "revolving door", *Guardian*, 14 February 2002.

(٢) Robert Winnett and David Leppard, 'Leaked No. 10 dossier reveals Al-Qaida's British recruits', *Times*, 10 July 2005

(٣) Home Office. *Report of the official account of the bombings in London on 7th July 2005*, HMSO, 11 May 2006,m p.29, emphasis added.

(٤) Crispin Black, *7/7- The London Bombings: What Went Wrong?* (Gibson Square Books: London, 2006), p.31.

(٥) Jason Burke, *Observer*, 26 January 2003

(٦) Vikram Dodd, 'UK failed to act on damning dossier of evidence, says French anti-terror chief', *Guardian*, 8 February 2006.

(٧) ذكر في Laveviere, p. 101

(٨) ذكر في Yotam Feldner, 'Radical Islamist profiles (2): Shiekh Omar Bakri Muhammad' 'East Media and Research Institute (MEMRI), 25 October 2001.

(٩) Neil Doyle, *Terror Base UK: Inside a Secret War* (Mainstream Publishing: Edinburgh, 2006), p. 73

(١٠) Steve Coll and Susan Glasser, 'In London, Islamic radicals found a haven's, *Washington Post Foreign Service*, 10 July 2005.

(١١) Ian Cobain et al, 'MI5 decided to stop watching two suicide bombers', *Guardian*, 1 May 2007.

(١٢) Michael Clarke, Professor of Defence Studies at King's College, London, notes how the 'covenant of security' is favoured by most of the security services – it encourages local communities to join the intelligence effort and allows interesting individuals to be monitored more easily'. "The contract with Muslims must not be torn up', *Guardian*, 26 August 2005.

(١٣) المرجع المذكور

(١٤) Steve Hewitt. *The British War on Terror* (Continuum: London, 2008), p. 94.

(١٥) Ministry of Justice, Immigration Act 1971, Part 1, Section 3 (5) (b), www.statute law.gov.uk

(١٦) House of Commons, *Hansard*, 9 December 2002, Col176.

(١٧) O'Neill and McGrory, p. 291.

(١٨) House of Commons, Foreign Affairs Committee, *Global Security: The Middle East*, Eighth report, Session 2006/07, 25 July 2005, Ev53

(١٩) يمكن القول أيضا إن البديل لإيواء هؤلاء المنشقين من الجماعات والأفراد في بريطانيا هو أنهم كانوا سيستقرون في أماكن أخرى ويضفون المزايا على دول أخرى. وتبين الملفات البريطانية التي رفعت عنها السرية في نهاية الحرب في اليمن في ١٩٧٠ أن الإمام المخلوع، الذى كان منفيا في السعودية حتى ذلك الحين، كان يعرب عن اهتمامه "بالإقامة في بريطانيا في هدوء". وقد شجع بيلي ماكلين، عضو البرلمان عن المحافظين الذي كانت له صلات بالمخابرات، إليك جوجلاس – هوم وزير الخارجية حينذاك على السماح بهذا لأنه "إذا تغيرت الظروف في اليمن فإنه يستطيع أن يصبح محل تجمع لمن يفضلون الحل الملكي على الانحراف نحو اليسار المتطرف"، و"على أية حال فلا ريب أن بقاء الإمام ساكتا خير من ذهابه إلى القاهرة أو بغداد (مثلاً)"، وهما موطن نظامين قوميين. 'Record of a conversation between the foreign secretary and Lieutenant Colonel Neil McLean at the Foreign Office', 31 July 1970, Pro. fco8/1355

(٢٠) Mahan Abedin, 'British intelligence steps up, few oppose'.m *Daily Star (Lebanon), 13 March 2004.*

(٢١) Coll, p. 270

(٢٢) ذكر في Philipps, p. 93

(٢٣) على سبيل المثال، فإنه عندما كان الجنرال سوهارتو في السلطة في إندونيسيا في السبعينيات، ساندت بريطانيا القمع الوحشي الذي قام به نظامه للحركات الانفصالية أولاً في تيمور الشرقية ثم في بابوا الغربية وأتشيه. وعندما كان الزعيم الوطني سوكارنو في السلطة في الخمسينيات، لجأت لندن وواشنطن إلى استغلال القوى المتأسلمة، من بين آخرين، لزعزعة استقرار نظامه بدعم حركة انفصالية. وفي العراق، ساندت بريطانيا حملة بغداد الوحشية على الأكراد في الستينيات ومرة ثانية في ظل صدام في الثمانينيات مفضلة دكتاتورا في بغداد على دولة كردية في الشمال تشجع النزعة الانفصالية للأكراد في أماكن أخرى.

(٢٤) ذكر في Aburish, *House of Saud*, p. 21; D. Riches, minute, 8 August 1958, PRO, FO371/132545

(٢٥) ذكر في Dorril, MI6, pp. 616-7.

(٢٦) انظر Saferworld, *The Good, the Bad and the Ugly: A Decade of Labour's Arms Exports*, May 2007, at www.curtisresearch.org

(٢٧) سلحت بريطانيا أيضا كلا من الصين وتايوان – بما يبلغ نحو ٥٠٠ مليون دولار لكل منهما في سنوات حكم بلير – مع وصول التوترات بين البلدان عادة إلى ما يقرب من نقطة الحرب. ومرة

ثانية، تلقى البلدان كلاهما معدات من بريطانيا كان يمكن أن تساعد في شن عمليات هجومية : ففي ٢٠٠٦ مثلا، تم منح البلدين صادرات من مكونات الطائرات المقاتلة، ومعدات الاتصال العسكرية ومكونات طائرات النقل العسكرية. ولا يمكن إرجاع كل سياسات التصدير إلى السعي وراء الربح ... فهي عادة تكلف الاقتصاد بأكثر مما تفيده، في ضوء الدعم الضخم الذي يدفعه دافعو الضرائب لصناعة الأسلحة.

(٢٨) O'Neill and McGrory, pp. 30-2; Seen O'Neill, 'Abu Hamza 'boasted of Bosnia action'", *Times*, 17 January 2006.

(٢٩) Jamie Doward and Diane Taylor, 'Hamza set up terror camps with British ex-soldiers', *Observer*, 12 February 2006; Ahmed Moussa, 'Who are the UK-based militants?', al-Ahram, 3-9 September 1998

(٣٠) Kohlmann, p. 189.

(٣١) المرجع المذكور، ص ص ١٢٧-١٢٨، ١٤٣، ١٤٥-١٤٦

(٣٢) المرجع المذكور، ص ١٤٥-١٤٦

(٣٣) On'Neill and McGrory, p.93; Jason Burke, 'AK-47 training held at London mosque', *Observer*, 17 February 2002

(٣٤) O'Neill and McGrory, p. xv

(٣٥) Richard Woods and David Leppard, 'Focus: How liberal Britain let hate flourish', *Sunday Times*, 12 February 2006.

(٣٦) O'Neill and McGrory, p. 269

(٣٧) Doward and Taylor

(٣٨) O'Neil and McGrorgy, p. 84

(٣٩) Daniel McGrory, 'Phone tap evidence links Abu Hamza to murder of hostages', *Times*, 9 February 2006; O'Neill and McGrory, p.180

(٤٠) House of Commons, *Hansard*, 13 November 2001, Col.645W

(٤١) O'Neill and McGrory, p.294

(٤٢) المرجع المذكور، ص ص ١٥-١٧

(٤٣) المرجع المذكور، ص ٢٩٥

(٤٤) Special Immigration Appeals Commission, Omar Mahmoud Mohammed Othman and Secretary of State for the Home Department, Open judgment, SC/15/2002, 8 March 2004, para 20

(٤٥) Daniel McGrory and Richard Ford, 'Al-Qaeda cleric exposed as an MI5 double agent', *Times*, 25 March 2004

(٤٦) Abdel Bari Atwan, p. 190

(٤٧) Special Immigration Appeals Commission, Omar Mahmoud Mohammed Othman and Secretary of State for the Home Department, Open judgment, SC/15/2000, 8 March 2004, para 1

(٤٨) O]Neill and McGrorgy, p. 67; Simon Freeman, 'Jordan will torture me, says hate cleric fighting deportation', *Times*, 9 May 2006

(٤٩) المرجع المذكور

(٥٠) Audrey Gillan, 'Detained Muslim cleric is spiritual leader to militants, hearing told', *Guardian*, 20 November 2003

(٥١) Special Immigraiton Appeals Commission, Omar Othman (aka Abu Qatada) and Secretary of State for the Home Department, SC/15/2005, 26 February 2007, paras 60, 85.

(٥٢) Special Immigration Appeals Commission, Omar Mahmoud Mohammed Otham and Secretary of State for the Home Department, Open judgment, Sc/15/2002, 8 March 2004, para 17; Sepcial Immigration Appeals Commission, Omar Othman (aka Abu Qatada) and Secretary of State for the Home Department, SC/15/2005, 26 February 2007, paras 29, 60.

(٥٣) Special Immigration Appeals Commission, Omar Mahmoud Mohammed Othman and Secretary of State for the Home Department, Open judgment, SC/15/2002, 8 March 2004, para 17

(٥٤) المرجع المذكور فقرة ١٨

(٥٥) Special Immigration Appeals Commission, Omar Othman (aka Abu Qatada) and Secretary of State for the Home Department. SC/15/2005, 26 Februry 2007, para 22.

(٥٦) Special Immigration 'Appeals Commission, Omar Othman (aka Abu Qatada) and Secretary of Stat cof the Home Department, SC/15/2005, 26 February 2007, paras 22-24

(٥٧) Camilla Cavendish, 'Lack-of-intelligence services', *Times*, 18 August 2005.

(٥٨) David Leppard, 'Terror links in Europe: MI5 knew for years of London mosque's role', *Sunday Times*, 25 November 2001.

(٥٩) Antony Barnett, Martin Bright and Nick Paton-Walsh, 'MI5 wainted me to escape, claims cleric', *Observer*, 21 October 2001

(٦٠) المرجع المذكور

(٦١) Kim Willsher and Daiv Bamber, 'French accuse MI5 of failing to help terror hunt'. *Telegraph*, 15 September 2002

(٦٢) Vikram Dodd, 'Guatanamo Briton claims he sped for MI5', *Guardian*, 22 March 2005

(٦٣) David Rose, 'I helped MI5. May reward: brutality and prison', *Guardian*, 29 July 2007. Similarly, another media report noted that while the British government was saying that Qatada's whereabouts were unknown, he was 'actively engaged in a dialogue with British officials that involved Mr

al[Rawi'. George Mickum, 'MI5, Camp delta and the story that shames Britain', *Independent*, 16 March 2005

(٦٤) Bruce Cumley. 'Sheltering a puppet master?', *Time*, 7 July 2002

(٦٥) Government letter cited in Special Immigration Appeals Commission. Omar Mahmoud Mohammed Othman and Secretary of State for the Home Department, Open judgment, SC/15/2002, 8 march 2004, para 3

(٦٦) O'Neill and McGrory, p. 108; Daniel McGrory et al, 'Bin Laden's 'ambassador' arrested', *Times*, 25 October 2002; Philippe Naughton, 'Cleric accused over Madrid released as Spain grieves', *Times*, 11 March 2005.

(٦٧) Paul Lewis and Alan Travis. 'Radical preacher released on 22-hour curfew', *Guardian*, 18 June 2008

(٦٨) George Mickum, 'MI5, Camp Delta and the story that shames Britain', *Independent*, 16 March 2005. Al-Rawi has said tht he tried to 'help with steps necessary to get a meeting between Abu Qatada and MI5. I was trying to bring them together. MI5 would give me messages to take to Abu Qatada and Abu Qatada would give me messages to take back to them.'

(٦٩) George Mickum, 'After five years of torture, Bisher is slowly slipping into madness', *Guardian*, 9 January 2007; David Pallister and Vikram Dodd, 'UK resident to be freed from Guantanamo', *Guardian*, 30 March 2007. MI5 denounced al-Rawi after the refusal of his folleague, Jamil el-Banna, to work for the organization. See David Rose, 'I helped MI5. My reward: brutality and prison'

(٧٠) David Bamber and Chris Hastings, 'KLA raises money in Britain for arms', *Sunday Telegraph*, 23 April 2000

(٧١) Doyle, p. 73; O'Neill and McGrory, pp. 105-6

(٧٢) انظر Andres Dismore, *Hansard*, House of Commnions, 16 October 2001, Col.1085.

(٧٣) Doyle, p. 74

(٧٤) المرجع المذكور، ص ٦١

(٧٥) Qunitan Wiktorowicz, *Radical Islam Rising: Muslim Extremism in the West* (Rowman &Littlefield: Maryland, 2005), p.66; Doyle, p.72

(٧٦) ذكر في Doyle, p. 77

(٧٧) المرجع المذكور Jamestown Foundation, 'Al-Muhajiroun in the UK: An Interview with Sheikh Omar Bakri Mohammed', 23 Mach 2004, www.jamestown.org

(٧٨) ذكر في 'Britain bars freed cleric Bakri', CNN, 21 July 2006

(٧٩) Sam Knight, 'Terror gang hatched international plot to bomb UK', *Times*, 21 March 2006; Sam Knight, 'Al Qaeda supergrass 'trained British terror

gang"', *Times*, 23 Mach 2006.

(٨٠) Nicola Woolcock, 'The al-Qaeda supergrass who wanted to wage war in Britain', *Times*, 24 March 2006.

(٨١) Press Association, 'Terror accused "ran away" to join jihad', 14 September 2006.

(٨٢) Jonathan Calvert, 'July 7 ringleader linked to Tel Aviv suicide bombers', *Sunday Times*,9 July 2006

(٨٣) Ian Cobain and Nick Fielding, 'Banned Islamists spawn front organisations', *Guardian*, 22 July 2006

(٨٤) يتساءل المرء عن عدد الأشخاص الذين حماهم جهاز المخابرات الداخلية ولا يزال. هناك بالقطع قائمة طويلة من المناضلين الذين أفلتوا من الملاحقة من قبل السلطات البريطانية، ويشمل هؤلاء: رشيد رمضان الجزائري الذي سلفت الإشارة إليه والذي جاء إلى بريطانيا في ١٩٩٢ هربا من الجزائر بعد أن ربطت الشرطة بينه وبين هجمات إرهابية. وفي ١٩٩٥ زعموا أنه قاد عصابة فجرت قنبلة معبأة بالمسامير والصواميل في مترو باريس، فقتل ثمانية أشخاص. وأبلغت السلطات الفرنسية اسم رمضان لجهاز المخابرات الداخلية في ١٩٩٤ وذكرت مؤخرا أنه لو كانت السلطات البريطانية قد تصرفت، لأمكن تحاشي التفجيرات. وبعد انفجار باريس، سعت السلطات الفرنسية مرارا لتسليم رمضان لكن هذا لم يتحقق إلا في ديسمبر ٢٠٠٥. وقد رفضت المحكمة العليا تسليم في ٢٠٠٢. وقد نقل عن ضابط سابق في جهاز الأمن الخارجي الفرنسي قوله "هل يمكن أن تتخيل ما الذي كان سيكون عليه رد فعل البريطانيين لو كانت فرنسا قد ألقت القبض على الممول المزعوم الذي يقف وراء تفجيرات ٧ يوليو، ثم يظل بعد سنوات طويلة يصارع لعدم تسليمه؟ (أونيل وماكجرووري ص ص١١٣-١١٤، سيمون فريمان، "سجن العقل المفكر لتفجيرات باريس"، التايمز، ٢٩ مارس ٢٠٠٦)، والمغربي محمد غوير بوزي، قائد جماعة مقاتلي المغرب الإسلاميين، الذي تم الحكم عليه بالسجن غيابيا في المغرب في ديسمبر ٢٠٠٣ لارتكابه سلسلة من التفجيرات لكنه عاش في لندن لما يربو على العقد وهو حاليا مواطن بريطاني. لقد تم رفض طلبات التسليم من إسبانيا والمغرب، وقالت السلطات البريطانية "إنها لم تقدم أدلة كافية على أنه تورط في أي هجوم إرهابي، (مارك تاونسند وآخرون، "الحرب السرية"، الأوبزرفر، ٢١ مارس ١٩٢٤؛ ومصطفى ست مريم نصار، وهو أحد معاوني أبي قتادة وأبي مصعب الزرقاوي، ويعيش في نيسون، شمال غرب لندن من يونيو ١٩٩٥. ويعتقد المحققون الأسبان أنه يشكل خلية "نائمة" من الإرهابيين في بريطانيا. وقد استجوبه مسئولو المخابرات البريطانية مرتين، واعتقلته الشرطة البريطانية عقب هجمات القنابل في باريس، لكن تم إطلاق سراحه. وادعى نصار أنه لا يشتغل سوى بالصحافة فقط أثناء وجوده في لندن، وأن "كل هذه الأنشطة معروفة جيدا لقوى الأمن البريطانية". ويدعي أيضا أن "عميلا [يفترض أن ذلك يعني

عميلاً بريطانيا] طلب مني أن أسهم بخبرتي في صنع متفجرات من أجل تفجيـرات بـاريس" – رغم أن ذلك يمكن أن يكون مجرد دعاية. وقبل مجيء نصار إلى لندن كان قد انضم إلى جماعة مرتبطة بالإخوان المسلمين السوريين في الثمانينيات وحارب في الجهاد المعادي للسوفيت فـي أفغانستان. ومن ١٩٨٨، درّب مقاتلي الصفوة في القاعدة على الاستراتيجية العسكرية واسـتخدام المتفجرات. وقد تم أسر نصار في باكستان ٢٠٠٥ (نيك فلدنج وجازيث هواتيلوك "مهندس حرب جديدة على الغرب" الواشنطن بوست، الخدمة الخارجية، ٢٣ مايو ٦، "رسـالة "أبـي مـصعب السوري النهائيـة" للبريطـانيين والأوروبيـين"، أغـسطس ٢٠٠٥ www.globalterroratlert.com، وتم منح ياسر السري المصري، الذي اتهم بمحاولة اغتيال رئيس وزراء مـصر في ١٩٩٣، حق اللجوء في بريطانيا وأقام مركز المراقبة الإسلامي، وهـي جماعـة متأسـلمة معارضة مصرية. وتم اعتقال السري في لندن في أواخـر ٢٠٠١، لأن قتلـة قـدموا أنفـسهم كصحفيين واغتالوا أحمد شاه مسعود الزعيم الأفغاني، عشية ١١ سبتمبر، كانوا قـد اسـتخدموا أوراق اعتماد من المركز. وقد اعتقل السري في بريطانيا لكن جلسات الاستماع خلصت إلى أنـه ليست هناك قضية أصلاً، وبعد ذلك أعيد اعتقال السري بناء على طلب تـسليم مـن الولايـات المتحدة ولكن وزير الداخلية رفض في ٢٠٠٢ الترخيص بالشروع في الإجراءات ذاكرا أنه ليس هنـاك دليل يـؤيد الادعاءات المقدمة ضـده.

(Beergen, pp.202-3; Mohamad Bazzi, 'Britain still hub for Islamic militants'. *Newsday,* 14 April 2005; Special Immigration Appeals Commission, 'AJOUAOU and AB, B, C and D and Secretary of State for the Home Department', 29 October 2003, para 203).

هوامش الفصل السابع عشر : ٧ يوليو ومحور لندن – إسلام آباد

(١) House of Commons. *Hansard*, 6 March 2002, Col.299; 29 October 2002, Col.756W; 9 September 2004. Col.1381W; House of Lords, 10 December 2003, Col.WA67

(٢) House of Commons, *Hansard*, 2 November 1999, Col.82

(٣) المرجع المذكور

(٤) 'Profile: General Pervez Musharraf', 24 September 2001, www.bbc.co.uk

(٥) المرجع المذكور

(٦) المرجع المذكور ١ مارس

(٧) Richard Norton-Taylor, 'Show of force overture to covert campaign' *Guardian*, 20 September 2001.

(٨) House of Commons, *Hansard*, 11 February 2002, Clos.17-18.

(٩) المرجع المذكور ٢٤ يوليو ٢٠٠٢

(١٠) المرجع المذكور ١٠ يونيو ٢٠٠٢

(١١) انظر Pakistan section in FCO, *Strategic Export Controls Report* 2000, 1 July 2003. www.fco.gov.uk

(١٢) House of Commons, *Hansard*, 10 June 2002, Col.609

(١٣) المرجع المذكور ٢٤ يوليو

(١٤) FCO, Memorandum to the House of Commons, Foreign Affairs Committee, January 2007, FAC, *Fourth report of session2006-07*, 18 April 2007, Ev.35

(١٥) انظر ICG, *Pakistan: Karachi's Madrassas and Violent Extremism*, 29 March 2007 and various other ICG reports on Pakistan

(١٦) Mir, *The True Face of Jehadis*, pp. 136-7

(١٧) Ali Dayan Hasan, Human Rights Watch, 'Popular resistance to Musharraf's rule has seemingly caught the US off-guard', *Los Angeles Times*, 27 June 2007, www.hrw.org

(١٨) ICG, *The State of Sectarianism in Pakistan*, 18 April 2005, p. i

(١٩) Zahab and Roy, pp. 43-4, 76-80

(٢٠) ICG, *The State of Sectarianism in Pakistan*, 18 April 2005, p. i

(٢١) المرجع المذكور، ص ٦٣؛ وفي الوقت نفسه كان جيش محمد يعتمد على نطاق واسع على أنـه

من صنع جهاز المخابرات الباكستاني ليعمل في كشمير وأن له علاقات وثيقة مع القاعدة. بيد أن مشرف حظر الجيش في ٢٠٠٢ وتبين في العام التالي أنه متورط في هجمتين مزدوجتين علـــى حياة مشرف في مدينة روالبندي الشمالية، مما جعل السلطات تزيد من تــضييق الخنــاق عليــه، ومنذئذ غير اسمه ليهرب من وصفه بالإرهابي، وانقسم إلى فصائل أخـــرى. Zahab and Roy pp.29, 31, 43, 54; Mir, *The True Face of Jehadis*, p. 45; Bergen, p. 221

(٢٢) Zahab and Roy, pp. 22-3, 42, 53

(٢٣) المرجع المذكور، ص ص ٤٣، ٤٤، ٤٥

(٢٤) B. Raman, 'Musharraf Releases Bin Laden's Close Associate', 5 December 2006, www.saag.org; Mir, pp. 78-80. The HUM has renamed itself the jamiat ul-Ansar but also uses the name Harkat ul-Mujahideen al-Alami

(٢٥) House of Commons, *Hansard*, 12 December 2000, Col.477

(٢٦) House of Lords, *Hansard*, 30 May 2002, Col.1512

(٢٧) House of Commons, *Hansard*, 10 June 2002, Cols. 595-6

(٢٨) المرجع المذكور

(٢٩) Daniel McGrory et al, 'Tope al-Qaeda trainer "taught suspecs to use explosive"', *Times*, 12 August 2006

(٣٠) Ian Cobain et al, 'Intelligence bungles in build up to 7/7 attacks', *Guardian*, 13 May 2006

(٣١) David Leppard, 'Iraq terror backlash in UK "for years"', *Times*, 2 April 2006

(٣٢) Home Office and Foreign Office, 'Young Muslims and Extremism', April 2004, pp. 4-5, leaked on *Times* online website, www.times- online.co.uk

(٣٣) Steve Coll and Susan Glasser, 'In London, Islamic radicals found a haven', *Washington Post Foreign Service*, 10 July 2005

(٣٤) Daniel McGrory and Michael Theodoulou, 'Suicide bomer's video confession blames Iraq war', *Times, 2 September 2005*

(٣٥) Home Office, *Report of the Official Account of the Bombings in London on 7th July 2005*, HMSO, 11 May 2006, p. 19.

(٣٦) Paul Whiteley, 'Gaghdad backlash', *Guardian*, 6 May 2003; Burridge, Evidence to the Defence Committee, 11 June 2003, www. parliament.uk

(٣٧) Ian Cobain et al, 'MI5 decided to stop watching two suicide bombers', *Guardian*, 1 May 2007; David Leppard, 'MI5 knew of bomber's plan for holy war', *Sunday Times, 22 January 2006*

(٣٨) Mir, p. 258

(٣٩) Intelligence and Security Committee, *Report into the London Terrorist Attacks on 7 July 2005*, Cm.6785, May 2006, p.27; Home Office, *Report of the Official Account of the Bombing in London on 7th July 2005*, pp. 21, 27

(٤٠) Sandra Laville, '7/7 and 21/7 began at al-Qaida camp, court told', *Guardian, 24 March 2007*

(٤١) 'The five found guilty yesterday', *Guardian*, 1 May 2007; 'The Pakistan connection', *Guardian*, 28 September 2006

(٤٢) Agencies, 'UK al-Qaida man "hoped to kill thousands" *Guardian*, 6 November 2006

(٤٣) Jason Bennetto, 'Forty-year jail term for British al-Qaida terrorist', *Independent*, 8 November 2006

(٤٤) Rachel Williams, 'July 7 plot accused tell of times with Taliban', *Guardian*, 21 May 2008; Philip Johnston and Paul Stokes, 'Mystery over London bomber's $120,000 estate"', *Daily Telegraph, 7 January 2006*

(٤٥) Mir, pp. 75-6; B. Raman, 'Harkat ul-Mujahideen', www.ict.org.il

(٤٦) Arif Jamal and Somini Sengupta, 'Suspect spotted at militant training' *New York Times*, 27 July 2005

(٤٧) Gethin Chamberlain, 'Investigators reveal London bomber's links to al-Qaeda' *Scotsman*, 16 July 2005; 'UK blast suspect met Islamabad church bomber', *Dawn* (Pakistan), 16 July 2005

(٤٨) B. Raman, 'Home-Grown Jihadis (Jundullah) in UK and US', 6 May 2007, www.saag.org

(٤٩) Sean O]Neill and Roger Boyes, 'Link between British suspect and 9/11 conspirator explored', *Times*, 15 August 2006

(٥٠) Gethin Chamberlain, 'Attacker "was recruited" at terror group's religious school', *Scotsman,m*14 July 2005; Declan Walsh, 'Musharraf's terrorist claims are dismissed', *Guardian*, 27 July 2005

(٥١) Chamberlain, 'Investigators reveal London bomber's links to al-Qaeda'.

(٥٢) Zahab and Roy, pp. 76-80; 'Foreign Secretary interview on the Andres Marr show', 28 April 2008, www.fco.gov.uk

(٥٣) Isambard Wilkinson, 'Al Qaida presence in Pakistan "huge concern"', *Telegraph*, 12 May 2007

(٥٤) House of Commons, *Hansard*, 21 July 2005, Col.2104W

(٥٥) 'Musharraf doing excellent job in terror fight: Rumsfeld', *Daily Times* (Pakistan),4 June 2006; ICG, *Winding Back Martial Law in Pakistan*, 12 November 2007, p. 7

(٥٦) House of Commons, *Hasard*, 18 April 2006, Col.10W

(٥٧) Mark Kukis, 'Camp Fire – With Friends Like These ...', *New Republic*, 13 February 2006

(٥٨) Human Rights Watch, *'With Friends Like These ...': Human Rights Violations in Azad Kashmir*, and *Éveryone lives in fear': Patterns of impunity in Jammu and Kashmir*, both September 2006, www.hrw.org;

تدعي هيومان رايتس ووتش أيضا أن هيكل معسكر المجاهدين في كشمير الذي وجد في التسعينيات تحت سيطرة جهاز المخابرات البريطاني تم إغلاقه رسميا بعد ١١ سبتمبر بسبب عملية السلام مع الهند، مما يعني أن مستويات التسلل إلى كشمير الهندية نقصت نوعا ما. بيد أن مجلس الجهاد المتحد: "لازالت لديه رشاشات وبنادق اقتحام ومدافع هاون ومتفجرات وألغام وصواريخ وبعض المعدات العسكرية الراقية التي زودته به المؤسسة العسكرية الباكستانية، بما في ذلك معدات الرؤية الليلية ... وباكستان مستمرة في تزويد المجاهدين بالأسلحة والتدريب.

(٥٩) Amir Mir, 'General Musharraf's commitment to wipe out jihadis bably exposed', *South Asian Tribune*, 2 August 2005

(٦٠) Rajat Pandit, 'London bomber trained at Pak jehadi camp', *Times of India*, 30 July 2005

(٦١) ICG, *Winding Back Martial Law in Pakistan*, 12 November 2007, p.7

(٦٢) ذكر في Neil Mackay, *The War on Truth* (Sunday Herald Books: Glasgow 2006), p.458

(٦٣) Daniel McGrory et al, 'Top al-Qaida trainser "Taught suspects to use explosive"', *Times*, 12 August 2006

(٦٤) House of Commons, *Hansard*, 14 June 2007, Cool.121yW

(٦٥) 'Press conference with the Pakistani President', 19 November 2006, www.pm.gov.uk

(٦٦) Ali Dayan Hasan, 'Pakistan's moderates are beaten in public', *International Herald Tribune*, 15 June 2005, www.hrw.org;

اتخذ نظام مشرف بضع خطوات لمواجهة المدارس الدينية - كان يوجد منها ما يربو على ١٠ آلاف مدرسة في باكستان تعلم ربما ما يزيد على مليون طالب - التي وفرت مستنبتا للمجاهدين ومركزا للتجنيد. وكان كثير من تمويلها يأتي من السعودية، والأهم أن كثيرا منها كانت تسيطر عليه جماعتا حركة المجاهدين والعسكر الطيبة الإرهابيتان ولاحظ تقرير صدر في ٢٠٠٧ عن فريق الأزمات الدولية عن المدارس في كراتشي أنه بعد خمس سنوات من تعهد مشرف بالتضييق على التطرف الإسلامي، "كان لا يزال على الحكومة الباكستانية أن تتخذ الخطوات الواجبة منذ أجل طويل للحد من التطرف الديني في كراتشي وباقي البلاد. كما لاحظ أن "إعلانات مشرف الدورية عن اتخاذ إجراءات حازمة، والتي أدلى بها استجابة للأحداث والضغوط الدولية، أعقبها على الدوام تراجع". ويسمح استمرار هياكل المدارس لجماعات المجاهدين بالاستمرار في عمليات التجنيد وجمع الأموال، والإبقاء على نشاطها. B. Raman, 'Pakistani madrassas: Questions and answers', 5 August 2005, www.saag.org; International Crisis Group, *Pakistan: Karachi's Madrassas and Violent Extremism*, 29 March 2007, p. i.

(٦٧) House of Commons, *Hansard,* 11 June 2007, Col.632, 22 Janaury 2007, Col.1455W

(٦٨) International Crisis Grouup, *Pakistan: Karachi's Madrassas,* p.17

(٦٩) ذكر فـي from Isambard Wilkinson and Damien McElroy, 'Running Karachi London', *Telegraph,* 15 May 2007

(٧٠) Ayaz Amir, 'A love-hate relationship' *Dawn,* 12 November 2004

(٧١) Isambard Wilkinson and Massoud Ansari, 'Pakistan on the brink of disaster as Karachi burns', *Telegraph,* 12 May 2007

(٧٢) House of Commons, *Hansard,* 11 June 2007, Col.628ff

(٧٣) David Miliband, 'Miliband in Pakistan – Press Conference', 26 July 2007, www.fco.gov.uk

(٧٤) ICG, *Winding Back Martial Law in Pakistan,* 12 November 2007, p.1

(٧٥) Jason Burke, 'Musharraf wins but faces fight for power', *Guardian,* 7 October 2007

(٧٦) 'Prime Mininster urges Pakistan on to democratic future', 28 December 2007, www.pm.gov.uk

(٧٧) وقد وردت تقارير عن وجود بعض العلاقات بين مفجري قنابل ٧ يوليو وأجهزة المخابرات البريطانية، لكنه أمر في رأيي لا يزال مغلفا بالضباب وغير قاطع. وهناك شخصان بعينهما كانا موضوعين لكثير من التخمين على بعض مواقع الإنترنت. فأولاً هناك الحالة المثيرة للتساؤل الخاصة بهارون رشيد أصوات. فمثلما رأينا في الفصل ١٤، ادعى جون لوفتوس المدعي العام الأمريكي السابق والخبير في شئون الإرهاب أن أصوات كان واحدا من المتطوعين البريطانيين الذين اشتركوا في الجهاد في كوسوفو في ١٩٩٩. وإضافة لذلك، فإن لوفتوس وصف أصوات "بأنه عميل مزدوج بريطاني" في حوار مع تليفزيون أمريكي بعد ٧ يوليو مباشرة، قائلاً إنه كان ملاحقا من قبل الشرطة لكن جهاز المخابرات الخارجية كان يحميه (تقرير إخباري من فيديو أوف فوكس، وصف المشتبه به بأنه إرهابي مرتبط بجهاز المخابرات الخارجية، ١ أغسطس ٢٠٠٥ wwwglobal research.ca) كان أصوات أحد معاوني أبي حمزة في مسجد فنسبري بارك (أونيل وماكجروري، ص ١٩١). وجاء محمد صديق خان قائد حلقة مفجري قنابل ٧ يوليو من نفس البلدة – ديو سبري في يوركشير – مثل أصوات ووفد إلى المسجد في ٢٠٠٢ حاملاً خطاب توصية موجها له (أونيل وماكجروري، ص ١٩١). وفي الأسابيع التي سبقت ٧ يوليو، كان أصوات قيد الرقابة في جنوب أفريقيا من قبل السلطات الأمريكية التي أرادت اعتقاله واستجوابه – ربما بأمر تسليم غير عادي ومن ثم اقتياده لجوانتانامو – بشأن تورطه المزعوم في خطة لإقامة معسكر للتدريب العسكري للمجاهدين في

الولايات المتحدة في ١٩٩٩. وحولت جنوب أفريقيا الطلب إلى البريطانيين الذين كانوا عازفين عن اعتقاله بسبب وضعه بوصفه مواطنا بريطانيا. بيد أن التايم لاحظت أنه: "دارت أسئلة حول ما إذا كان البريطانيون لا يريدون اعتقال أصوات بسبب اعتباره مصدر معلومات مفيدًا. ويرى البعض أن المخابرات البريطانية كانت راغبة تماما في ترك الإرهابيين المشتبه بهم يهربون بأمل جمع خيوط مفيدة ومعلومات أخرى" (ريتشارد وودز وآخرون، "الشبكة شديدة التعقيد التي لا تزال تترك النهاية المفتوحة المثيرة للقلق"، التايم ، ٣١ يوليو ٢٠٠٥). وقد ورد أن أصوات إما أنه "أفلت من المراقبة أو سمح له بالانتقال من جنوب أفريقيا (وودز وآخرون). ووردت تقارير إعلامية بعد ٧ يوليو بأن أصوات أجرى مكالمات هاتفية كثيرة مع مفجري القنابل في لندن قبل هجومهم مباشرة، وأنه قبض عليه في باكستان قبل أن يهرب عبر الحدود إلى أفغانستان (انظر على سبيل المثال زاهير حسني وآخرين "بريطانيا من قيادة القاعدة يتصل بمفجري المترو قبل الهجوم، التايمز ٢١ يوليو ٢٠٠٥) بيد أن بعض وسائل الإعلام أوردت بعد ذلك بقليل أنه تبين أن هناك خطأ في هوية الرجل الذي اعتقل في باكستان (أيان كوبان واوين، ماكاسكيل "اعتقال رجل في زامبيا، الجارديان، ٢٩ يوليو ٢٠٠٥). وبدلاً من ذلك انتقل أصوات من جنوب أفريقيا إلى زامبيا، حيث قبض عليه في ٢١ يوليو وبعد ذلك استجوبه محققون بريطانيون وأمريكيون (وودرز وآخرون، الوكالات "زامبيا ترحل إرهابيا مشتبها به، الجارديان، ٣ أغسطس ٢٠٠٥). بيد أنه في ٣١ يوليو ورد أن مصادر المخابرات الأمريكية لا تزال تقول إنها تعتقد أن أصوات "ساعد أو كان هو العقل المدبر للتفجيرات وأنه من الأرجح أن وكالة الأمن القومي الأمريكية كانت ترصد مكالماته. وعلى النقيض من ذلك، كان المحققون البريطانيون يقولون إن مكالماته الهاتفية أجريت لهاتف مرتبط به وليس لأصوات نفسه والواقع "أنه لا يعتبر أولوية في تحقيقاتهم الجنائية في تفجيرات ٧ يوليو. وأضافت التايمز، بلهجة موحية: "أن كبار مسئولي هوايتهول هم أيضًا ينفون "أي علم بأنه ربما كان عميلاً لجهاز المخابرات الداخلية أو لجهاز المخابرات الخارجية" (وودرز وآخرون). وبحلول أوائل أغسطس ٢٠٠٥، كان مسئولو مكافحة الإرهاب البريطانيون يقولون مرارا وتكرارا إنه ليس هناك دليل يربط أصوات بتفجيرات ٧ يوليو وأنهم "تحنقهم الإشارات المتكررة في الولايات المتحدة بأنه مرتبط بالتفجيرات" (دنكان كامبل وريتشارد نورتون – تيلور، "مسئولو المملكة المتحدة ينكرون الاتصال ببريطاني في محتجزه الجارديان، ١ أغسطس ٢٠٠٥). وبعد ذلك تم ترحيل أصوات من زامبيا في ٧ أغسطس واعتقلته الشرطة البريطانية بأمر ضبط أمريكي. وفي منتصف أغسطس كان في المحكمة يعترض على طلب الولايات المتحدة تسليمه، واختفى اسم أصوات من تحقيقات ٧ يوليو. وبعد عامين، خسر في أواخر ٢٠٠٦، معركته في المحاكم البريطانية لتحاشي تسليمه للولايات المتحدة (الوكالات،

"مشتبه به إرهابي في المملكة المتحدة يخسر معركة التسليم"، الجارديان، ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٦).
وهناك أيضا حالة عمر سعيد الشيخ ومختلف الإشارات في وسائل الإعلام بأن الشيخ ربما تورط مع مفجري ٧ يوليو، لكن ليس هناك معلومات أكثر. وقد ادعت بعض "المصادر حسنة الاطلاع في باكستان أنه قابل اثنين من مرتكبي تفجيرات ٧ يوليو في سجنه في محافظة السند خلال زيارتهما لباكستان وأنه هو الذي حرضهم على إجراء التفجيرات (ب.رامان، بونيكا، باكستان ومشرف، ١٢ أغسطس ٢٠٠٦، www.rediff.com) وأوردت الصحافة الباكستانية في يونية ٢٠٠٦ أن شيخ استجوبته الشرطة الباكستانية بطلب من المخابرات البريطانية، التي أرادت أن تعرف ما إذا كان قد قابل أيا من مفجري قنابل ٧ يوليو خلال إقامته في لندن (أمير مير، قاتل دانيل بيرل يعذب من أجل ٧ يوليو، ٢٩ يونيو ٢٠٠٦ wwwdnainda.com). كان شيخ دسيسة أساسية لجيش محمد، الذي كان لأحد مفجري لندن صلة قوية به. ولاحظ تقرير إعلامي أمريكي بعد ٧ يوليو مباشرة أن الشرطة البريطانية في باكتسان تتبعت مكالمة هاتفية من أحد مفجري قنابل ٧ يوليو لمسعود أزهر، قائد جيش محمد (تشوسودوفسكي، حرب أمريكا على الإرهاب، ص ٣٣٠، ذكر في كريستيان سايتس مونيتور، أغسطس ٢٠٠٥). وكان أزهر قد أسس جيش محمد في فبراير ٢٠٠٠ وكانت له صلات وثيقة مع عمر سعيد الشيخ، وكان الأمين العام لحركة المجاهدين عندما ذهب الشيخ إلى الجهاد في البوسنة في ١٩٩٣).

(٧٨) ربما دبرت منظمة بن لادن ونفذت عددا صغيرا فقط من الهجمات بنفسها، مثل تفجير السفارتين الأمريكيتين، والهجوم على السفينة الأمريكية كول في اليمن في ٢٠٠٠، و١١ سبتمبر، حسبما يقول بعض المحللين. وتم تنفيذ هجمات إرهابية أخرى، مثلما التي وقعت في الهند وبالي والدار البيضاء وممبسا وإسطنبول ومدريد ولندن وأماكن أخرى، إما بواسطة فروع القاعدة المحلية، بمبادرتها الذاتية لحد كبير، أو بواسطة منظمات غير عربية صلاتها بالقاعدة قليلة أو غير موجودة فيما عدا تقاسم الأيديولوجية، أو نظمتها كما ظهر في حالة لندن جماعات فضفاضة من الأفراد لا يشكلون رسميا جزءا من أي منظمة لكنها تستلهم تشكيلة من الجماعات وفكرة الجهاد العالمي. انظر B. Raman, 'London blasts: An analysis', 9 July 2005, www.saag.org

هوامش الفصل الثامن عشر : مواجهة الشرق الأوسط الجديد

(١) Department of Trade and Industry, *Our Energy Future – Creating a Low Carbon Economy*, February 2003, section 6

(٢) *The National Security Strategy of the United Kingdom*, Cm.7291, March 2008, pp. 18-20, 31, 44-7

(٣) Gordon Brown, speech , 12 November 2007, www.pm.gov.uk

(٤) James Randerson, 'UK's ex-science chief predicts century of "resource" wars', *Guardian*, 13 February 2009.

(٥) House of Commons, Foreign Affairs Committee, *Global Security: The Middle East*, Eighth report, Session 200607, 25 July 2007, Ev55

(٦) 28 November 2007, Evidence to House of Commons, Foreign Affairs Committee, 'Global security: Irankl *Fifth report*, session 2007/08, 20 February 2008, Ev.78

(٧) المرجع المذكور، ص ٧٢

(٨) William Lowther, 'US funds terror groups to sow chaos in Iran', *Telegraph*, 25 February 2007'; Tim Shipman, 'Bush sanctions "black ops" against Iran', *Telegraph*, 27 May 2007

(٩) House of Coomons, 'Pakistan's political and security challenges', *Research Paper 7/68*, 17 September 2007, p.18; Declan Walsh, 'Arrested in Afghanistan', *Guardian*, 2 October 2006; Raja Karthikeya, 'Jundullah a wedge between Iran, Pakistan', *Asia Times*, 7 August 2009; Ghulam Hasnain and Dean Nelson, 'Gunfire over the Pakistan border rattles Iranian leaders', *Times*, 4 March 1007

(١٠) 'The secrete war against Iran', ABC news, 3 April 2007. It has been
وقد ورد من بعض مواقع الإنترنت أن كثيرين من الإرهابيين المعتقلين في بريطانيا في ٢٠٠٦ للتخطيط لتفجير طائرات عابرة للأطلسي قد تدربوا في باكستان في معسكرات جند الله في وزيرستان، وأن مطيور رحمن الشخصية القيادية في جند الله يشتبه في أنه العقل المفكر للمؤامرة. بيد أن جند الله هذه منظمة مختلفة عن منظمة البلوخية – الإيرانية وهي فرع لعموم باكستان من فصيل بيت الله محسود في طالبان.

(١١) تواصل الولايات المتحدة في ظل أوباما تمويل مختلف الجماعات المنشقة الإيرانية من خلال وكالة التنمية الدولية في حين قالت هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية إن أمريكا تفعل الكثير لمساندة المعارضة في إيران. Ken Dilanian, 'US grants support to Iranian dissidents'. *USA Today*, 25 June 2009; Jsson Ditz, 'Clincton: US supported Iran protesters 'behind the scenes'", 9 August 2009, www.antiwar.com

(١٢) William Lowther, 'US funds terror groups to sow chaos in Iran', *Telegraph*, 25 February 2007.

(١٣) 'Did British bomb attacks in Iran provoke hostage crisis?', *Independent*, 1 August 2009

(١٤) Time Shipman, 'Bush sanctions "black ops" against Iran', *Telegraph*, 27 May 2007.

(١٥) Eli Lake, 'Israel waging "secrete war with Iran"', *New York Sun*, 15 September 2008

(١٦) Uzi Mahnaimi, m'MI6 chief visits Mossad for talks on Iran's nuclear threat', *Sunday Times*, 4 May 2008

(١٧) Gordon Thomas and Camilla Tominey, 'Saudis will let Israel bomb Iran nuclear site', *Daily Express*, 27 September 2009

(١٨) Tony Blair, speech, 1 August 2006, www.pm.gov.uk

(١٩) المرجع المذكور

(٢٠) Government response to House of Commons, Foreign Affairs Committee, *Global security: The Middle East*, October 2007, para 118

(٢١) House of Commons, Foreign Affairs Committee, *Global Security: The Middle East*, para 215

(٢٢) Miliband interview with CNN 28 November 2007, www.fco.gov.uk

(٢٣) Gunaratna, p. 43

(٢٤) Home Office/Foreign Office, Working with the Muslim Communit: Key messages, July 2004, cited in Martin Bright, *When Progressive Treat with Reactionaires: The British State's Flirtation with Radical Islamism*, Policy Exchange, 2006, p.64

(٢٥) A. Mckee to M. Nevin, 19 July 2005, in Bright, *When Progressives ..., pp. 44-6*

(٢٦) A. McKee to P. Goodenham et al, 7 June 2005, in Bright, *When Progressives...*, pp. 37-40

(٢٧) R. Murophy and B. Eastwood, 'We must talk to political Islamists in the Middle East – and not just in Iraq', undted, in Bright, *When Progressives* ..., pp. 51-2

(٢٨) D. Plumbly to J. Sawers, FCO, 23 June 2005, in Bright, *When Progressives* ..., p.41

(٢٩) J. McGregor to Foreign Secretary, 17 January 2006, in Bright, *When Progressives* ..., pp. 47-9.

(٣٠) Westminster Foundation for Democracy, Annual Review 2005/06, p.9 www.wfd.org.uk

(٣١) House of Commons, *Hansrad*, 12 May 2006, Col.627W

(٣٢) المرجع المذكور، ٢٣ مايو

(٣٣) المرجع المذكور

(٣٤) Government response to Foreign Affairs Committee, *Global Security: The Middle East*, October 2007, para 86;

وطالب بعض المسئولين البريطانيين بالسماح بدخول الشيخ يوسف القرضاوي، وهو زعيم روحي للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين مقره قطر. فقد أكد مقبول على وهو مستشار للشئون الإسلامية بوزارة الخارجية في ٢٠٠٥ أن زيارة القرضاوي يمكن أن تكون مفيدة "في ضوء نفوذه فيما يتعلق بأهداف سياستنا الخارجية". وينقل علي عن المدير السياسي لوزارة الخارجية، جون سويرز، قوله: "إن وجود أشخاص مثل القرضاوي إلى جانبنا يجب أن يكون هدفا لنا. وإبعاده لن يفيد". وذكر على أن بريطانيا لم تتفق مع آراء القرضاوي بشأن العراق وإسرائيل لكن "العمل ضد القرضاوي سينفر أعضاء كثيرين لهم نفوذهم من المجتمع الإسلامي العالمي"، وهو يمثل "سلطة قيادية لها نفوذها في الشرق الأوسط، وبشكل متزايد في أوروبا وله أتباع كثيرون لأقصى حد" منخرطون في هيئات ومبادرات إسلامية عالية المكانة". وكانت آخر زيارة له للندن في ٢٠٠٤ بدعوة من عمدة لندن، كين ليفنجستون، وقد أثارت الجدل في ضوء دعم القرضاوي لمفجري القنابل الانتحاريين في إسرائيل. وفي حوار مع الجارديان في أكتوبر ٢٠٠٥، أصر القرضاوي على أن مثل هذه الهجمات الانتحارية شكل مشروع من الجهاد، مؤكدا أنها تستهدف المقاتلين وحدهم: "وفي بعض الأحيان يقتل طفل أو امرأة. وذلك مقبول، إن لم يكن مقصودا، لكن لا يجب أن يهدف إلى قتلهما". كما برر الآية الشهيرة في القرآن التي تسمح "بضرب" الزوجات وأعلن معارضته لحقوق الشواذ. والواقع أن القرضاوي كان زائرا منتظما لبريطانيا، فقد قام مثلا بخمس رحلات إليها بين ١٩٩٥ و١٩٩٧. وأبرز على أنه "كان يزور المملكة المتحدة من قبل خلال السنوات العشرة الماضية دون أن يقع أي حادث". وفي يوليو ٢٠٠٦، مولت وزارة الخارجية أيضا مؤتمرا عن المسلمين في أوروبا، عقد في إسطنبول ودفعت تكاليف حضور القرضاوي فيه. وفي المؤتمر قابله فرانسيس جاي، وهو سفير بريطاني سابق في اليمن ورئيس هيئة مشاركة وزارة الخارجية مع المجموعة الإسلامية العالمية. M. Ali to J. Saweres, 14 July 2005, in Bright, *When Progressive* ..., pp.53-4; Madeleine Bunting, 'Friendly fire', *Guardian*, 29 October 2005; Labeviere, pp.139, 146; Kepel, *The Roots of Radical Islam*, p.154; Karen McVeigh and Will Woodward, "Tories accused of anti-Muslim bias', *Guardian*, 31 January 2007; John Ware, 'UK 'hosted controversial cleric'", BBC news, 11 July 2006; Benedict Brogan, 'Taxpayers fund radical Muslim cleric's Turkey trip', *Daily Mai*, 13 July 2006

(٣٥) زادت إدارة بوش اتصالاتها مع جبهة الإنقاذ الوطني السورية، وهي تحالف يضم الإخوان

وفصيلا يقوده عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري السابق الذي هرب في ٢٠٠٥. واجتمع وفد من أعضاء الجبهة مع مسئولين من مجلس الأمن القومي الأمريكي في ٢٠٠٥ في حين أخبر مسئول أقدم في وكالة المخابرات المركزية، الصحفي سيمور هيرش في أوائل ٢٠٠٧ أن واشنطن كانت تقدم الدعم المالي للجبهة، مع تولي السعوديين للقيادة فيما يتعلق بالدعم المالي(سيمور هرش، إعادة تهديد الاتجاه، نيو يوركر، ٥ مارس ٢٠٠٧) واتصال الولايات المتحدة بالإخوان المسلمين السوريين ليس بالشيء الجديد. فقد أوردت الواشنطن بوست مؤخرا أنه "منذ سنوات طويلة، يجتمع مسئولو وزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية بنشطاء الإخوان في مصر والكويت والأردن والأراضي الفلسطينية وفي أماكن أخرى لمتابعة التيارات داخل السياسات الإسلامية". كما كثفت الولايات المتحدة اتصالاتها مع الإخوان المسلمين، رغم أن هذه تبدو محدودة بدرجة أكبر، ربما بسبب حاجة واشنطن إلى الظهور بمظهر المؤيد للنظام الاستبدادي للرئيس مبارك. وفي أبريل ٢٠٠٥و أوردت صحيفة الشرق الأوسط، وهي صحيفة تصدر باللغة العربية من لندن، أن وزارة الخارجية وضعت مذكرة تدعو إلى الحوار مع الإخوان المسلمين المصريين. وفي أوائل ٢٠٠٧، استضاف السفير الأمريكي في القاهرة حفل استقبال حضره بعض من ممثلي الإخوان المسلمين.

John Mintz and Douglas Farah, 'In search of friends among the foes'n *Washington Post*, 11 September 2004; Baer, pp. 87-8, 94-5; 'US reaching out to Muslim Brotherhood: Report's, 3 April, 2005, www.islamonline.net; Eli Lake, 'Bush weighs reaching out to "brothers"', *New York Sun*, 20 June 2007

(٣٦) Martin Brigfht, 'I am no Islamophobe', 14 July 2006, www.com-mentisfree. Guardian.co.uk

(٣٧) Bright, *Observer*, 30 July 2006

(٣٨) D. Plumbly to J. Sawers, FCO, 23 June 2005, in Bright, *When Progresssive* ..., p.41

(٣٩) A. McKee to M.Nevin, 19 July 2005, in Bright, pp. 44-6

(٤٠) J. McGregor to Foreign Secretary, 17 January 2006, in Bright, pp. 47-9

(٤١) House of Commons, Foreign Affairs Committee, *Global Security: The Middle East*, para.152; Derek Plumbly, interview, 8 Janaury 2008, www.fco.gov.uk

(٤٢) مذكور في Evgenil Novikov, 'Muslim Brotherhood in Crisis?' *Terrorism Monitor*, 26 February 2004

(٤٣) على سبيل المثال، وصف روبرت باتر وهو ضابط سابق في وكالة المخابرات المركزية اتصالات الولايات المتحدة مع الإخوان في سوريا، وكذلك في ليبيا ولبنان، في منتصف

الثمانينيات، بعد أن سحق الرئيس السوري آنذاك حافظ الأسد والد الرئيس الحالي، الحركة عمليا في مداهمة وحشية في ١٩٨٢. ويشير باير إلى الإخوان باعتبارهم "وكلاء" في معركة إدارة ريجان ضد سوريا وإيران في ذلك الوقت. ويعترف أيضا بتدبير عملية "تحمل أعلاما زائفة" لوضع قنابل في سيارات الدبلوماسيين السوريين ثم اختلاق بيان يدعي أن الهجوم نفذه حزب الله، لاستفزاز الأسد لينقض على الجماعة. وعلى الرغم من رفض رؤسائه لهذه الخطة، فإنه يذكر أن عملية مماثلة تم الترخيص بها "لاستفزاز الأسد" لكنه لا يقدم تفاصيل. كما التقى باير بأعضاء ليبيين من الإخوان المسلمين عندما كان في السودان في منتصف الثمانينيات، وألمح لهم بالمساعدة في الإطاحة بالقذافي. ولا توضح رواية بار التخطيط اللاحق للولايات المتحدة، لكنها تعني أيضا أن كبار مسئولي وكالة المخابرات المركزية وشخصيات سياسية كانوا راغبين في العمل مع أي شخص للإطاحة بالقذافي. وكان رئيس محطة وكالة المخابرات المركزية في الخرطوم في ذلك الوقت هو ميلت بيردن الذي كان قد نقل من الإشراف على عمليات الوكالة في الجهاد الإسلامي، باير، ص ص ٨٧-٨٨، ٩٤-٩٥.

(٤٤) Nasser Salem, 'Muslim Brotherhood reasserting its leadership of Syria's fractured opposition', 16 September 2002, www.muslim media.com

(٤٥) 'Excerpts from the NSF press conference', *Syria Monitor,* 6 June 2006, http://syriamonitor.typepad.com

(٤٦) Mahan Abdein, 'The battle within Syria: An interview with Muslim Brotherhood leader Ali Bayanouni', *Terrorism Monitor,* 11 August 2005.

(٤٧) 'Foreign Secretary in Syria'. 18 November 2008, www.fco.gov.uk

(٤٨) A. McKee to M. Nevin, 19 July 2005, in Bright, pp. 44-6

(٤٩) House of Commons, *Hansard*, 27 February 2006, Col.301W

(٥٠) Hazel Blears, speech 25 February 2009, www.communities.gov.uk

(٥١) House of Commons, *Hansard,* 10 February 2003, Col.581W

(٥٢) Tony Blair, speech, 21 March 2006, www.pm.gov.uk

(٥٣) أبرز مقال أخير نشر في مجلة المؤسسة الأمريكية، شئون خارجية صدر به تكليف من مجلس المخابرات الوطني الأمريكي، أن سياسة الولايات المتحدة تجاه الإخوان محل خلاف بين المسئولين الذين يعتبرون المنظمة جزءا من شبكة الجهاد العالمية وبين من يؤكدون تأثيرها الباعث على الاعتدال والتأييد الشعبي لها في بلدان إسلامية رئيسية. ويأخذ المقال صف أصحاب الرأي الأخير، ويهيب بالولايات المتحدة أن تجري "محادثات" مع الإخوان حيث إنهم "يمثلون فرصة مرموقة" في بحث الولايات المتحدة عن "المسلمين المعتدلين". ويحاج لايكن وبروك بأن

الإخوان تخلوا عن "الثورة" ويعتمدون على كسب الأفئدة من خلال الأسلمة التدريجية والسلمية"، ساعين إلى "عقد ميثاق مع القوى القائمة "وتقديم" قناة للسخط في حين يوسعون نفوذهم ببطء". بيد أنه حتى هؤلاء المؤلفون يلاحظون أن هناك "أدلة هزيلة" على أن الإخوان قد بحثوا في أي وقت ماذا سيفعلونه إن وصلوا للسلطة – هل يتبنون الديمقراطية أم يلغونها. كما ذكروا أنه "إذا أراد أخ مسلم ارتكاب عنف، فإنه عادة يترك المنظمة ليفعل ذلك، أي أن عددا من المجاهدين مرّوا من خلال الإخوان منذ بدايتها، والطريق من الإخوان إلى الجهاد ليس مدفونا في الرمال". وأخيرا، يؤكد ليكن وبروك أنه على الرغم من أن الإخوان ينكرون صراحة أن تنظيمهم معاد للسامية، فإن أدبياتهم "أعربت عن الكراهية تجاه اليهود كلهم وليس الصهيونيين فحسب" (روبرت ليكن وستيفن بروك، "الإخوان المسلمون المعتدلون"، مجلة شئون خارجية، مارس/أبريل ٢٠٠٧). وقد لخص يوسف القرضاوي في كتاب صدر في ١٩٩٠ أهمية الدعوة – الحوار – والوسائل السلمية الأخرى لتحقيق أهداف الحركة الإسلامية. وأدان القرضاوي هجمات ١١ سبتمبر حيث إن الإرهابيين، كما أخبر المؤلف جيلز كيبل، جلبوا العار على الإسلام في الغرب وهددوا تقدم التحول للإسلام وتدعيم العمل السياسي الإسلامي داخل الجالية. وهكذا، فإن هذه الهجمات انتكست بجهود الإخوان في الدعوة في الغرب واستراتجيتهم منذ أواخر الثمانينيات التي ترمي لترسيخ جهودهم في المجتمع المدني الغربي، حيث يعيش مسلمون كثيرون حاليا ومن ثم فهو يعتبر جزءا من أرض الإسلام. وتتناقض وجهة النظر هذه مع وجهة نظر الجهاديين الذين يرون الإخوان "منحرفين" ويطالبون بأن يتبنى المسلمون الأوروبيون اعتزالاً يفرضونه على أنفسهم بعيدا عن الكافرين الأوروبيين (كيبل، الحرب على عقول المسلمين، ص ص ٢٥٣-٢٥٥). ومع ذلك، فإن جانبا من تفكير القرضاوي، والذي دعا إليه مجلس الفتوى الأوروبي، وهو منظمة قانونية نفوذها كبير، هو أن الشريعة الإسلامية يجب أن تطبق على المسلمين الذين يعيشون على أرض أوروبية. كما دعا القرضاوي في كتابه الصادر في ١٩٩٠ إلى مجتمع منفصل للمسلمين في الغرب الذين ينبغي لهم أن يقيموا "معزلا إسلاميا" خاصا بهم. ويلاحظ لورينزو فيدينو من جامعة توفتس أن رسالة القرضاوي "تتفق مع ما تفعله الشبكة الدولية للإخوان المسلمين في الغرب في الخمسين سنة الماضية"، وهو تطبيق الشريعة داخل الجاليات الإسلامية في أوروبا. ويوضح فيدينو أن استراتيجية الإخوان المسلمين في أوروبا لا تتمثل حاليا في تحدي المؤسسة حيث إنهم ضعفاء جدا، لكنها تتمثل في "مصادقة المؤسسة" بإقامة منظمات تشارك في حوار مع الحكومات الوطنية (لورنز وفيدينو، "أهداف الإخوان المسلمين وأساليبهم في أوروبا") أن جدول أعمال الإخوان في العلن، في حديثهم إلى جمهور يتحدث اللغة الإنجليزية، هو جدول أعمال يسعى لتحقيق الإصلاح، والمشاركة حيثما يمكن في العملية السياسية بالاشتراك في

الانتخابات. ومع ذلك، فإن عدة محللين أشاروا إلى بيانات قادة الإخوان على موقع الجماعة باللغة العربية على الإنترنت. فقد ورد أن مهدي عاكف المرشد الأعلى للإخوان المسلمين صرح في فبراير ٢٠٠٧ بأن "الجهاد سيؤدي إلى تحطيم الحضارة الغربية ويحل محلها الإسلام الذي سيهيمن على العالم. والمسلمون ملتزمون "بمواصلة الجهاد الذي سيفضي لانهيار الحضارة الغربية وصعود الحضارة الإسلامية على أنقاضها". ويعبر موقع الإخوان الرسمي على الإنترنت عن أهدافها بأنها تحرير "الوطن الإسلامي" من الحكم الأجنبي وإقامة دولة إسلامية تطبق الشريعة. وفي المقابل، فإن البلاد الإسلامية الأخرى ستتحرر حتى تلتئم جميعا معا في اتحاد واحد، ويرى بعض المحللين أن طبيعة الإخوان واضحة جدًا. إذ يعتبر الآن شوبيه، رئيس سابق للجهاز السري الفرنسي، DGSE، الإخوان من بقايا "حركة فاشية" صادقة مع جذورها التي دعمت النظام النازي في الثلاثينيات. ويؤكد شوبيه أنه "مثل كل حركة فاشية في ذيل السلطة، حقق الإخوان بلاغة كاملة في الحديث بلسانين ووجهين". و"اعتناق الديمقراطية" الذي أبداه قادتهم "يجب ألا يخدع أحدا" (درايتشل أهرنفلد وإليسا لابن "هجوم دعاية الإخوان المسلمين"؛ ٢ أبريل ٢٠٠٧ .www.americanthinkercom ، لورينزو فيدينون أهداف وأساليب الإخوان المسلمين في أوروبا، الآن تشوبيه"، جمعية الإخوان المسلمين: حوليات بربرية جرى التكهن بها، ٦ أبريل ٢٠٠٦، www.esisc.org). وفيما يتعلق بعلاقة الإخوان بالإرهاب علنا، فقد رفض الإخوان في مصر العنف في السبعينيات وشاركوا منذئذ في الانتخابات وفي غير ذلك من البينات المؤسسة الرسمية (كريس زامبلس، "الإخوان المسلمون في مصر، الإسلام السياسي بدون القاعدة، تيروريزم مونيتور، ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧) ويذكر مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، وهو هيئة أكاديمية لها علاقات وثيقة مع مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية، أن صلات الإخوان بالإرهاب "غير واضحة". ويقول بعض المحللين إن الإخوان يعملون "كمعبر" للأفراد للانضمام إلى جماعات الجهاد (ماري كرين، "هل للإخوان المسلمين علاقات بالإرهاب"، مجلس العلاقات الخارجية، ٥ أبريل ٢٠٠٧، www.cfr.org) والمؤكد أنه كما رأينا في أقسام سابقة، فإن أفرادا مثل عبد الله عزام وأيمن الظواهري "ارتقوا" من عضوية الإخوان المسلمين إلى النضالية الأكبر، وفي الوقت نفسه، يسلمون بالجذور الأيديولوجية لمفكري الإخوان المسلمين في القاعدة" ورأينا أيضا كيف أن الجهاد في أفغانستان في الثمانينيات قد انطلق جزئيا باستخدام موارد الإخوان المسلمين وشبكاتهم. وهناك ادعاء بأن بعض الشخصيات المرتبطة بالإخوان تورطوا في تمويل الإرهاب. ففي نوفمبر ٢٠٠١ مثلاً حددت وزارة الخزانة الأمريكية شخصيتين أساسيتين في بنك التقوى، الذي يوصف بأنه "بنك الإخوان المسلمين" باعتبارهما ممولين الإرهاب (لورنز فيدينو، غزو الإخوان المسلمين لأوروبا"، فصلية الشرق الأوسط، شتاء

٢٠٠٥، www.mefornum.org). وقد نقل عن رئيس وحدة تمويل الإرهاب في وزارة الخزانة أنه قال إن الأخوان "هم حركة سياسية، وإطار اقتصادي وهم يساندون الإرهاب أحيانا ... إنهم يديرون إمبراطوريات أعمال في العالم الغربي، لكن فلسفتهم وأهدافهم النهائية تتناقض مع مصالحنا. إذ يقفون بأحد قدميهم في عالمنا وبالقدم الأخرى في عالم معاد لنا (ذكر في جون فنتر ودوجلاس فاراه، "ابحث عن أصدقاء بين الأعداء"، الواشنطن بوست، ١١ سبتمبر ٢٠٠٤). ويدعي أن رجال أعمال سوريين مرتبطين بالإخوان المسلمين السوريين بصورة وثيقة يديرون شبكة من الشركات في إسبانيا وألمانيا مولت أنشطة القاعدة في أوروبا بل واستخدمت بعض خاطفي ١١ سبتمبر (لورنزو فيدينو، القاعدة في أوروبا: أرض المعركة الجديدة للجهاد الدولي (بروميثيوس: نيويورك ٢٠٠٦)، ص ٩١). وأوضح رونان جوناراتنا خبير الإرهاب "أن القاعدة من الناحية التنظيمية، نبت طبيعي للإخوان المسلمين وأنها استندت إلى الإخوان، واعتمدت على أتباعها الملتزمين، وعلى هيكلها وخبرتها، وبالمثل فإن القاعدة أيضا "منظمة وفق خطوط عشيرة الأسرة عريضة القاعدة بأعضائها متعددي الجنسيات الذين تتشكل منهم والمسمين "بالإخوان"، وهو مصطلح يشيع استخدامه لدى المسلمين المتدينين عندما يشيرون إلى بعضهم البعض (جوناراتنا، ص٩٦) ومع ذلك، فالقاعدة مختلفة تماما بصورة واضحة عن الإخوان المسلمين في مدى التشدد والنضالية، وفي القيام بأعمال مثل "الشهادة"، التي يتحدث عنها الإخوان ببساطة (أحيانا). والقاعدة تدين الإخوان بسبب المشاركة في الانتخابات وإضفاء شرعية على حكومات مرتدة. وبالنسبة لبعض الأفراد، ربما يكون فشل الإخوان في تغيير النظم هو الذي أدى بكثيرين منهم إلى تشدد القاعدة وجماعات الجهاد الأخرى ونضاليتها.

(٥٤) Napoleoni, p. 164

(٥٥) ذكر في Hollingsworth, p. 102

(٥٦) Kepel, *The War for Muslim Minds*, pp. 191-2

(٥٧) Congressional Research Service, 'Saudi Arabia: Terrorist Financing Issues', 1 March 2005, US Library of Congress, p.16

(٥٨) 'Update on the global campaign against terrorist financing', *Second Report of an Independent Task Force on Terrorist Financing Sponsored by the Council on Foreign Relations*, 15 June 2004, p.20

(٥٩) David Kaplan, he Saudi Connection', *US News World Report*, 12 July 2003

(٦٠) Josh Meyer, 'Saudi Arabia is prime source of terror funds, US says', *Los Angeles Times*, 2 April 2008

(٦١) Hollingsworth, p. 230

(٦٢) انظر Atwan, *The Secrete History of Al-Qaeda*, p. 168

(٦٣) المرجع المذكور للاطلاع على تخمين بأن مهاجمي جاردنر ربما حرضهم مسئولون سعوديون، انظر Tom Walker and Nicholas Hillen, 'BBC man fled for a mile before killing', *Sunday Times*, 13 June 2004, and Patrick Barret, 'Scotland Yard joins hunt for BBC killers', *Guardian*, 9 June 2004

(٦٤) Ned Parker, 'Saudis' role in Iraq insurgency outlined', *Los Angeles Times*, 15 July 2007

(٦٥) Donna Abu-Nasr, 'Saudi network backs Iraq insurgency', Fox news, 28 February 2005

(٦٦) Associated Press, 'Officials say Saudis major provider of finance to Iraqi Sunni insurgents', 7 December 2006

(٦٧) Neil Partrick, Evidence to Foreign Affairs Committee, *Foreign Policy Aspects of the War Against Terrorism*, 21 June 2006, Ev.187

(٦٨) سيمور هيرش، "إعادة تحديد الاتجاه". وجدير بالملاحظة أيضا أن مقاتلين من العسكر الطيبة، وهي الجماعة الإرهابية الباكستانية قد انتقلوا أيضا إلى العراق. ومع عملها حاليا كواحدة من أهم المنظمات الإرهابية في العالم، يحاج بعض المحللين بأن أهم بنية تحتية لهذه الجماعة خارج باكستان توجد في السعودية؛ التي تدار منها أنشطتها الإرهابية في جنوب آسيا وجنوب شرقيها. وحافظ محمد سعيد، أمير جماعة الدعوى، الجناح السياسي للعسكر الطيبة، مؤيد قوي للملكية السعودية ويقال إنه تلقى أموالاً من المخابرات السعودية، في حين أغمضت السلطات السعودية أعينها عن أنشطة العسكر الطيبة على أراضيها. وحسبما يقول ب.رامان كان صالح محمد العوفي هو المجاهد المسئول عن تسرب مقاتلي العسكر الطيبة إلى السعودية، وهو شخصية قيادية في القاعدة. وكان قد سبق العوفي الانضمام لحركة الأنصار وهي جماعة إرهابية باكستانية وكانت جزءا من كتيبة باكستانية سربتها المخابرات الباكستانية للبوسنة للمشاركة في الجهاد في التسعينيات. Mir, IThe True Face of Jehadis, *p.71;* B. Raman, 'LET: Al Qaeda's Clone', 2 July 2003; B. Raman, 'Saudi Arrests of Jihad Suspects', 30 April 2007, www.saag.org; B. Raman, 'Al Qaeda in Saudi Arabia', 27 June 2004, www.saag.org

(٦٩) FCO, 'Engaging with the Islamic World Programe', www.fco.gov.uk

(٧٠) Statements by the queen and prime minister, 1 August 2005, www. fco.gov.uk

(٧١) Anton La Guardian, 'New Saudi envoy to London has Bin Laden links', *Telegraph*, 19 October 2002; David Leigh, 'Saudi arms deal inquiry closes in on secrete papers', *Guardian*, 20 November 2006; Dorril, *Silent Conspiracy*, p.292.

(٧٢) Hollingsworth, *Saudi Babylon*, pp. 46-7. وفي ١٩٩٣ وافق السعوديون على منح عفو لمجموعة من البريطانيين كانت قد سجنت وعذبت في السجون السعودية لنحو ثلاث سنوات؛ وكانوا قد اتهموا ظلُما بحملة تفجيرات في البلاد كان المسئولون السعوديون يعرفون تماما أنها من صنع القاعدة. ويوثق كتاب هولنجزوورث كيف تخلت الحكومة البريطانية عمليا عن السجناء بغية استرضاء حلفائها في الرياض. والواقع هو أن الأمر هو أن البريطانيين أطلق سراحهم في نهاية المطاف كجزء من صفقة – في مقابل إطلاق الولايات المتحدة سراح خمسة سعوديين أعضاء في القاعدة كانوا معتقلين في خليج جوانتانامو Hollingsworth passim and p. 200

(٧٣) Jack Straw, speech, 16 January 2006, www.fco.gov.uk

(٧٤) Jack Straw, speech, 18 April 2006, www.fco.gov.uk

(٧٥) Jack Straw, speech, 23 February 2005, www.fco.gov.uk

(٧٦) Kim Howells, speech, 29 October 2007, www.fco.gov.uk

(٧٧) Foreign Secretary joint press conference with Saudi Foreign Minister Prince Saud al-Faisal, 23 April 2008, www.fco.gov.uk

(٧٨) 'Long history of friendship with Saudi Arabia', 20 November 2008, www.fco.gov.uk

(٧٩) 'Defence Secretary visits Riyadh', 9 November 2009, www.ukin-saudiarabia.fco.uk

(٨٠) المرجع المذكور، ٢١ذ يونيو ٢٠٠٦ ص ٧٢

(٨١) David Leigh, Richard Norton-Taylor and Rob Evans, 'MI6 and Blair at odds over Saudi deals', *Guardian*, 16 January 2007; Michael Peel and Jimmy Burns, 'BAE probe "had widened to MoD staff"', *Financial Times*, 16 January 2007

(٨٢) ذكر في David Leigh, Rob Evans and David Gow, 'BAE bosses named as corruption suspects', *Guardian*, 17 January 2007; David Leigh and Richard Norton-Taylor, 'Lives at stake if inquiry had upset Saudis, says Goldsmith', *Guardian*, 18 January 2007; Leigh, Norton-Taylor and Evans, 'MI6 and Blair at odds over Saudi deals'

(٨٣) SABB notes, 'Saudi-British Trade Relations', 30 October 2007, www.sabb.com; 'UK Saudi Relations', undated, www.ukinsaudi arabia.fco.gov.uk

(٨٤) Gordon Brown, speech, 21 June 2006, www.hm-treasury.gov.uk

(٨٥) Gordon Brown, speech, 13 June 2006, www.hm-treasury.gov.uk

(٨٦) Ed Balls, speech, 30 January 2007, www.hm.treasury.gov.uk

(٨٧) Ed Balls, speech, 30 October 2006, www.hm.treasury.gov.uk

(٨٨) Roula Khalaf, 'City acts to cash in on booming Gulf'. *Financial Times*, 17 June 2006

(٨٩) Richard Orange, 'The petrodollars power', *The Business, 3 January 2007*

(٩٠) Douglas Alexander, speech, 29 November 2004, www.fco.gov.uk

(٩١) Gordon Brown, June speech, conference, 12 June 2008, www.pm.gov.uk

هوامش الفصل التاسع عشر : التحالف مع العدو : العراق وأفغانستان

(١) Eric Herring, 'UK Operations in Iraq', UK Watch, 12 October 2007

(٢) ICG, *Shiite Politics in Iraq: The Role of the Supreme Council,* 15 November 207, p.8

(٣) Mike O'Brien, House of Commons, *Hansard,* 18 March 2003, Col.722

(٤) Robert Dreyfus, 'How the Bush administration and the neocons got into bed with Iran's agents in Iraq', *The American Prospect,* 20 May 2007

(٥) ICG, *Shiite Polkitics in Iraq,* p. 10

(٦) المرجع المذكور، ص ٢٢

(٧) Jack Straw, Evidence to Foreign Affairs Committee, 15 March 2006, Q230, www.parliament.uk; Des Browne, House of Commons, *Hansard,* 1 February 2007, Col.387.

(٨) House of Commons, *Hansard,* 12 December 2006, Col.729

(٩) ICG, *Shiite Politics in Iraq,* p. 16

(١٠) Reidar Vissar, 'The Sadrists, the Bush administration's narrative on Iraq and the Maysan operaitons', 3 Julyh 2008, www.historiae.org

(١١) المرجع المذكور، ص ٢٣

(١٢) ICG, *Where is Iraq Heading? Lesosns from Basra,* June 2007, pp. 1-12

(١٣) المرجع المذكور، ص ١١-١٢

(١٤) Michael Knights and Ed Williams, *The Calm Before the Storm: The British Experience in Southern Iraq,* Washington Institute for Near East Policy, February 2007, p. 15

(١٥) Knights and Williams, pp. 34, 25

(١٦) Michael Evans, 'Army tells its soldiers to "bribe" the Taleban,' *Times,* 16 November 2009.

(١٧) ICG, *Where is Iraq Heading?,* p. 13

(١٨) المرجع المذكور، ص ١، ١٥

(١٩) Knights and Williams, p. 33

(٢٠) 'Retired US general criticizes British', United Press International, 23 August 2007

(٢١) Ian Black, Ewen Macaskill, 'MoD denies deal over withdrawal from Basra', *Guardian,* 31 August 2007. The deal was so obvious that even the BBC

covered it, confirming the agreement in the TV programme, *Panorama*. See 'The battle for Basra palace', BBC1, 10 December 2007

(٢٢) John Hutton, House of Commons, *Hansard*, 4 November 2008, Col.304W

(٢٣) Richard Norton-Taylor, 'British to step up detainee release after militia talks', *Guardian*, 8 September 2007

(٢٤) المرجع المذكور

(٢٥) Deborah Haynes and Michael Evans, 'Secrete deal kept British army out of battle for Basra', *Times*, 5 August 2008

(٢٦) Jock Stirrup, 'Exit Iraq, heads high', *Guardian*, 18 December 2008

(٢٧) 'Joint Statement on Basra', 30 October 2007, www.fco.gov.uk; Gordon Brown, statement to parliament, 8 October 2007, www. pm.gov.uk

(٢٨) Richard Norton-Taylor and Matthew Taylor, 'British troops officially end combat operation in southern Iraq', *Guardian*, 30 April 2009.

(٢٩) Kim Sengupta, 'After six years, one month and 11 days, Britain end sits military mission in Iraq', *Independent* 1 May 2009

(٣٠) Patrick Cockburn, 'Britain bows out of a five-year war it could never have won', *Independent*, 17 December 2007

(٣١) Knights and Williams p. 16

(٣٢) ICG, Shiite politics in Iraq, p. 24

(٣٣) Reider Visser, 'The Surge, the Shiites and nation building in Iraq', *Terrorism Monitor*, 13 September 2007

(٣٤) Dreyfus, 'How the Bush administration and the neocons got into bed with Iran's agents in Iraq'; Juan Cole, 'The Iraqi Shiites', *Boston Review*, October/November 2003

(٣٥) Zaki Chehab, 'Sunni vs Shia', *New Statement*, 12 February 2007

(٣٦) Jim Rutenberg and Mark Mazzetti, 'President links Qaeda of Iraq to Qaeda of 9/11', *New York Times*, 25 July 2007

(٣٧) John Burns and Alissa Rubin, 'US arming Sunnis in Iraq to battle old Qaeda allies', *New York Times*, 11 June 2007

(٣٨) Ali al-Fadhily and Dahr Jamail, '"Awakening" forces arouse new conflicts', Inter Press Service, 26 December 2007

(٣٩) Martin Chulov, 'Iraq bombs linked to Sunni militias who fought against al-Qaida', *Guardian*, 7 April 2009

(٤٠) 'Ground contorl'l *Times,I 21 June 2007*

(٤١) Gordon Brown, Press conferene, 8 October 2007, www.pm.gov.uk; emphasis added

(٤٢) HM Government, *UK Policy in Afghanistan and Pakistan: The Way Forward*, April 2009, p.8; Richard Norton-Taylor, 'More troops sent to fight

Taliban', *Guardian, 17 June 2008*

(٤٣) House of Commons, Defence Committee, *UK Operations in Afghanistan*, thirteenth special report of session 2006-07, 9 October 2007, Ev 2

(٤٤) David Batty, 'PM rejects Afghan president's denigration of UK forces,' *Guardian*, 25 January 2008

(٤٥) Talatbek Masadykov et al, 'Negotiating with the Taliban: Toward a Solution for the ?Afghan Conflict', *Crisis States Working Paper Series*, No.2, LSE, London, January 2010, p. 3

(٤٦) ISAF, *Commander's Initial Assessment*, 30 August 2009, p. 1

(٤٧) Michael Flynn, *State of the Insurgency: Trends, Intentions and Objectives*, ISAF, 22 December 2009: International Council on Security and Development, press release, 10 September 2009. www. icosgroup.net

(٤٨) Flynn, *State of the Insurgency*

(٤٩) House of Commons, Defence Committee, *UK Operations in Afghanistan*, Thirteenth special report of session 2006-07, 9 October 2007, para 94

(٥٠) Sean Rayment, 'Thousands of British troops wounded in Afghanistan', *Telegraph*, 20 February 2010

(٥١) Talatbek Masadykov et al, 'Negotiating with the Taliban: Toward a Solution for the Afghan Conflict', *Crisis States Working Paper Series*, No.2, LSE, London, January 2010, p.4

(٥٢) Flynn, *State of the Insurgency*

(٥٣) World Bank, 'Afghanistan Country Overview 2010', www.world bank.org; World Bank, *Interim Strategy Note for Islamic Republic of Afhgnaistan for the Period FY09-FY11*, 5 May 2009, p.8; 'UNICEF: More than half of Afghan children suffer from malnutrition', *Health News*, 11 November 2009, www.rawa.org

(٥٤) 'Afghanbistan civilian casualties: What are the real figures?', *Guardian*, 19 November 2009

(٥٥) أرقام قوة حفظ السلام الدولية مذكورة في Simon Rogers, 'Afghanistan civilian casualties: what are the real figures?', *Guardian*, 19 November 2009; United Nations Assistance Mission in Afghanistan, Afghanistan Annual Report on Protection of Civilians in Armed Conflict, 2009, p. 16

(٥٦) House of Commons, Defence Committee, *UK operations in Afghanistan*, Ev 5

(٥٧) Human Rights Watch, 'Afghanistan: Conference Should Link Rights to Security', 26 January 2010, www.hrw.org

(٥٨) ISAF, *Commander's Initial Assessment*, 30 August 2009, p.1-2

(٥٩) Johann Hari, 'The three fallacies that have driven the war in Afghanistan', *Independent*, 21 October 2009

(٦٠) Imtiaz Ali, 'The Haqqani network and cross-border terrorism in Afghanistan', *Terrorism Monitor*, 24 March, 2008

(٦١) ذكر فـي Syed Saleem Shahzad, 'Taliban's new commander rady for a fight', *Asia Times*, 20 May 2006

(٦٢) المرجع المذكور

(٦٣) Milt Bearden, 'Meet the Pasthuns', *Counterpuch*, 31 March 2004; Declan Walsh and Ricahrd Norton-Taylor, 'Taliban sets out demands to Afghan President', *Guardian*, 15 October, 2007

(٦٤) 'Afghan warlord "aided Bin Laden"', BBC news, 11 January 2007

(٦٥) Cooley, p. 63; House of Commons, *Hansard*, 28 July 1989, Col.1164

(٦٦) Mark Mazzetti and Eric Schmitt, 'US says agents of Pakistan aid Afghan Taliban', *New York Times*, 22 December 2009; Kaushik Kapisthalam, 'Musharraf and his Taliban "pals"', *Asia Times*, 19 July 2005

(٦٧) Muhammad Tahir, 'Gulbuddin Hekmatayar's return to the Afghan insurgency', *Terrorism Monitor*, 29 May 2008

(٦٨) David Miliband, speech, 17 August 2009, www.fco.gov.uk

(٦٩) Foreign Affairs Committee, *Global Security: Afghanistan and Pakistan*, Eight report, Session 2008-09, July 2009, Ev86

(٧٠) David Miliband, speech, 17 August 2009, www.fco.gov.uk

(٧١) David Miliband, interview, 1 December 2009, www.fco.gov.uk

(٧٢) Foreign Affairs Committee, *Global Security: Afghanistan and Pakistan*, Eight report, Session 2008-09, July 2009, Ev86

(٧٣) 'Army tells soldiers fighting in Afghanistan to buy off Taliban 'with bags of gold"', *Daily Mail*, 17 November 2009

(٧٤) Mark Sedwill, speech, 6 August 2009, www.fco.gov.uk

(٧٥) Foreign Affairs Committee, *Global Security: Afghanistan and Pakistan*, Eight report, Session 2008-09, July 2009, Ev86

(٧٦) Kim Sengupta, 'Karzai to brief PM on secret Taliban talks', *Indepdnent*, 13 November 2008

(٧٧) Richard Norton-Taylor, 'Britain and US prepared to open talks with the Taliban', *Guardian*, 28 July 2009

(٧٨) Syed Saleem Shahza, 'US gets cosy with Taliban's point man', *Asia Times*, 18 June 2004

(٧٩) Australian parliament, House of Representatives, Committee report, 'Jamiat ul-Ansar', undated, www.aph.gov.au

(٨٠) Syed Saleem Shahza, 'US gets cosy with Taliban's point man', *Asia Times*, 18 June 2004

(٨١) 'Obama reaches out to religious parties in Pakistan'. *Dawn*, 19 August 2009

(٨٢) Ben Farmer, 'Taliban fighters to be lured from fighting with cash', *Telegraph*, 11 November 2009

(٨٣) Jon Boone, 'US pour millions into anti-Taliban militias in Afghanistan', *Guardian*, 22 November 2009

(٨٤) Richard Norton-Taylor, 'Britain and US prepared to open talks with the Taliban', *Guardian*, 17 November 2009

(٨٥) 'Army tells soldiers fighting in Afghanistan to buy off Taliban 'with bags of gold'", *Daily Mail*, 17 November 2009

(٨٦) Farmer 'Taliban fighters'

(٨٧) Address to the IISS, 21 September 2007, www.mod.uk

(٨٨) Bob Ainsworth, speech, 8 July 2009, www.mod.uk

(٨٩) المرجع المذكور

(٩٠) General David Richards, speech, 17 September 2009, www.mod.uk

(٩١) Foreign Affairs Committee, *Global Security: Afghanistan and Pakistan*, Eighth report, Session 2008-09, July 2009, Ev75.

وكانت الحرب هي أول عملية للناتو 'خارج منطقته'، واختبارا لإدارة التحالف السياسية وقدراته العسكرية، مثلما أبرز تقريب أخير للكونجرس. ويضيف التقرير أن "الحلفاء يرغبون في إقامة ناتو جديد، قادر على المضي لما وراء المسرح الأوروبي ومحاربة تهديدات جديدة مثل الإرهاب.

CRS report for Congress, *NATO in Afghanistan: A Test of the Transatlantic Alliance*, 6 May 2008, Summary

(٩٢) General Sir Richard Dannatt, speech, 15 May 2009, www.nod.uk

(٩٣) Declan Walsh, "Taliban attacks double after Pakistan's deal with militants', *Guardian*, 29 September 2006

(٩٤) Mark Mazzettei and Eric Schmitt, 'US says agents of Pakistan aid Afghan Taliban', *New York Times*, 26 March 2009

(٩٥) ذكر في Foreign Affairs Committee, *Global security: Afghanistan and Pakistan*,*m* Eighth report, Session 2008-09, July 2009, para 231

(٩٦) Barnet Rubin, 'Saving Afghanistan', *Foreign Affairs*, January/ February 2007

(٩٧) انظر: Submission by Professor Shaun Gregory, Pakistan Security Research Unit, University of Bradford, Foreign Affairs Committee, *Global Security: Afghanistan and Pakistan*, Eighth report, Session 2008-09, July 2009, Ev162

(٩٨) David Miliband, speech, 17 November 2009, www.fco.gov.uk

(٩٩) Declan Walsh, 'Pakistan sheltering Taliban, says British officer', *Guardian*, 19 May 2006

(١٠٠) انظر: Submission by Professor Shaun Gregory, Ev161

(١٠١) Kim Sengupta, 'Pakistanis accused of aiding Taliban with missile parts', *Independent*, 13 March 2006

(١٠٢) Ewen Macaskill, 'Pakistan to "weed out" Taliban sympathisers', *Guardian* 2 August 2008

(١٠٣) Peter Beaumont and Mark Townsend, 'Pakistani troops "aid Taliban"', *Guardian*, 22 June 2008

(١٠٤) Gordon Brown, press conference in Islamabad, 14 December 2008, www.number10.gov.uk

(١٠٥) Jeremy Page, 'Britain to train Pakistan's Frontier Corps troops in Baluchistan', *Time*, 9 October 2009

(١٠٦) Tariq Mahmud Ashraf, 'Pakistan's Frontier Corps and the War Against Terrosim – Part Two'. *Terrorism Monitor*, 11 August 2008

(١٠٧) Foreign Affairs Committee, *Global: Afghanistan and Pakistan*, Eighth report, Session 2008-09, July 2009, para 170; emphasis added

(١٠٨) المرجع المذكور، ص ص ٥٩، ٦٠

(١٠٩) انظر Submission by Professor Shaun Gregory, Ev162

(١١٠) Hassan Abbas, 'Is the NWEP Slipping out of Pakistan's Control?' *Terrorism Monitor*, 26 November 2007

(١١١) ICG, *Pakistan's Tribal Areas: Appeasing the Militants*, 11 December 2006, p.13

(١١٢) ICG, *Pakistan's Tribal Area, p. i*

(١١٣) في ٢٠٠٤، نشرت المؤسسة العسكرية الباكستانية، تدعمها الولايات المتحدة وفصيلة من جهاز المخابرات الباكستاني ٨٠ ألف جندي في فاتا لحرمان القاعدة وبعض مجاهدي القاعدة من ملاذ آمن وإنهاء هجماتهم عبر الحدود. لكن العمليات التي انطوت على هجمات عشوائية على المدنيين وأوقعت إصابات كبيرة بالجيش الباكستاني، فشلت في إزاحة المتمردين. لذلك، قلب نظام مشرف سياسته كلية، وحاول استرضاء للمجاهدين بإبرام صفقة سلام مع قوات طالبان في جنوب وزيرستان، وهي منطقة من فتا، في أبريل ٢٠٠٤. وخلال الاحتفال بهذا أكد قائد الجيش الباكستاني في خطاب موال للمجاهدين "التصورات القائلة بأن الجيش استسلم للمجاهدين"، كما لاحظ فريق الأزمات الدولية. وسرعان ما انهارت صفقة السلام وأعقب ذلك نشوب القتال وتحول مركز النضال إلى وزيرستان الشمالية، حيث تم توقيع اتفاق "سلام" آخر في سبتمبر ٢٠٠٦. وكان الاتفاق هو أن توقف باكستان العمليات ضد المجاهدين الموالين لطالبان مقابل أن يعدوا بوقف الهجمات على المسئولين الحكوميين والغارات عبر الحدود على أفغانستان. وسرعان ما أسفرت هذه الصفقة التي أيدتها الولايات المتحدة وبريطانيا في البدء، عن زيادة الهجمات عبر

الحدود على أفغانستان – وهو أمر كان متوقعا – وتم اعتباره على أنه يمكن طالبان من أسباب القوة. وقد سمحت الصفقة بصورة فعالة لطالبان وحلفائها بالسيطرة على المنطقة وأعطتها الحرية المطلقة في ارتكاب الانتهاكات، مثلما أوردت هيومان رايتس ووتش. ويبدو أن الصفقة مكنت طالبان من أسباب القوة. والأرجح أنها ساهمت في انبعاثها كما يقول فريق الأزمات الدولية. وخلال تسعة شهور، بدت الصفقة ميتة بحلول منتصف ٢٠٠٧، حيث اتهمت طالبان الحكومة بمهاجمتها. وكان ذلك بعد أن أمر مشرف بقصف المسجد الأحمر في إسلام آباد مباشرة، ردا على استيلاء المتأسلمين عليه. وفي ٧ مايو ٢٠٠٨، وقع نظام مشرف صفقة سلام أخرى مع طالبان، هذه المرة في محافظة الحدود الشمالية الغربية المجاورة: مقابل سحب الحكومة لقواتها وتطبيق الشريعة الإسلامية في جزء من المحافظة، وأن تنهي طالبان التفجيرات الانتحارية والهجمات على المباني الحكومية. ICG, *Pakistan's Tribal Areas*, pp. 16, 19. Human Rights Watch, 'Pakistan: Improved Security got Civilians in Tribal Areas', ; Seel also Khalid Hasan, 'NATO seen www.hrw.org23 February 2007, following Waziristan lead', *Daily Times* (Pakistan) 17 October 2006; Declan Walsh, 'Pakistan makes peace deal to end pro-Taliban violence', *Guardian*, 22 May 2008

(١١٤) Foreign Affairs Committee, *Global Security: Afghanistan and Pakistan, eighth report, Session 2008-09, July 2009, para 149*

(١١٥) Ishtiaq Mahsud, 'Pakistan fights militants inside 3 fronts', Associated Press, 19 October 2009

(١١٦) Foreign Secvretary Margaret Beckett, House of Commons, *Hansard*, 27 November 2006, Col 479W; Foreign Office Minister Kim Howells, ibid., 2 March 2007, Col.1628W

(١١٧) Government response to House of Commons, Defence Committee, *UK Operations in Afghanistan*, Thirteenth special report of session 2006-07, 9 October 2007, para 22

(١١٨) House of Commons, Defence Committee, *UK Operations in Afghanistan*, para 66

(١١٩) Gordon Brown, press conference in Kandahar, 13 December 2009, www.number10.gov.uk

(١٢٠) ذكر في Foreign Affairs Committee, *Global Security: Afghanistan and Pakistan*, Eighth report, Session 2008-09, July 2009, para 231

(١٢١) House of Commons, *Hansard*, 18 April 2006, Col.10W

المؤلف فى سطور :

مارك كورتيس.

- مؤلف وصحفي ومستشار.
- تضمنت كتبه السابقة كتابين حققا أفضل المبيعات، هما "شبكة الخداع العنكبوتية: دور بريطانيا في العالم"، "معاهدة الشعب : انتهاكات بريطانيا السرية لحقوق الإنسان"
- عمل من قبل زميلا باحثا في المعهد الملكي للشئون الدولية، ومديرا لحركة التنمية الدولية ورئيس قسم السياسة في هيئة المعونة بالعمل والمعونة المسيحية.

المترجم فى سطور:

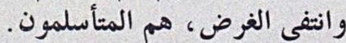
كمال السيد

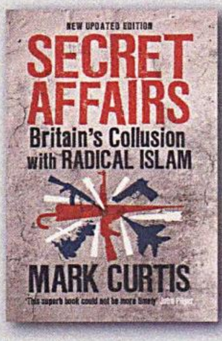
- ترجم ٢٢ كتابا من الإنجليزية والفرنسية إلى العربية.
- عمل محررا بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاقتصادية، وفي مجلة الطليعة وفي الأهرام اليومي وفي مركز الأهرام للترجمة والنشر الذي أصبح مديرا عاما له.
- شارك في تأليف كتاب، وله مقالات كثيرة في الطليعة والأهرام.
- قدم بعض البحوث في مؤتمرات عربية ودولية.

التصحيح اللغوى : عــلا طعمــة
الإشراف الفنــى : حســن كــامل



يستند هذا الكتاب على الوثائق الرسمية البريطانية التي رفعت عنها السرية، خاصة وثائق الخارجية والمخابرات، ليفضح تآمر الحكومة البريطانية مع المتطرفين والإرهابيين، دولاً وجماعات وأفرادا، في أفغانستان وإيران والعراق وليبيا والبلقان وسوريا وإندونيسيا ومصر وبلدان رابطة الدول المستقلة حديثا، وحتى في نيجيريا التي تآمرت بريطانيا على خلافة سوكوتو فيها في أوائل القرن العشرين مع متأسلمين هناك، وذلك لتحقيق مصالحها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

ويعرض أيضًا بالوقائع والتفاصيل الموثقة أن المصلحة الخاصة كانت هي الأساس في سياسة بريطانيا الخارجية، وأن المبادئ والقيم ليس لها مكان فيها، وأنها استندت في ذلك أساسا على سياسة فرق تسُد، وتقلبت في التعامل مع كل الأطراف المتضاربة. كما يوضح أيضا كم كانت بريطانيا ماهرة وماكرة في التلاعب بكل الأطراف، وأن أكثر من استغلتهم ثم نبذتهم عندما لم يعد لهم جدوى

وانتفى الغرض، هم المتأسلمون.



تصميم الغلاف: نسرين كشك